الاتحاد الأوروبى والوضع السياسى الجديد
فى الوطن العربى
١٩٩١-٢٠٠٣

الاتحاد الأوروبي والوضع السياسى الجديد فى الوطن العربى
١٩٩١-٢٠٠٣

أعمال الندوة المصرية الفرنسية الحادية عشرة
١٤-١٥ يناير ٢٠٠٤

برنارد بوتيفو
ثناء فؤاد عبد الله
جان إيف مواسرون
جان نويل فرييه
جريجورى دلهاى
جون ماركو
حامد عبد الماجد
حسن أبو طالب
رانيا زادة
عماد جاد
عمرو الشوبكى
عمرو حمزاوى
فريدريك شاريون
منى الجرف
نادين بيكادو
نادية بدر الدين أبوغازى
نادية مصطفى
هويدا عدلى رومان

تحرير
وفاء سعد الشربينى

٢٠٠٥

الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن وجهة نظر المؤلفين
ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى ٢٠٠٥

تليفون : ٥٦٨٠٩٩٨ - ٥٦٧٦٩٥١ - ٥٦٧٦٤٨٦ - ٥٧٠٣٧٦٩
فاكس : ٥٦٨٠٩٩٨ - ٥٧٠٣٧٦٩
E-mail: cprs@cics.feps.eun.eg

المحتويات

الموضوع | الصفحة

الكلمات الافتتاحية

كلمة الدكتورة / نادية مصطفى-

مدير مركز البحوث والدراسات السياسية - جامعة القاهرة

السادة والسيدات الحضور، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، يسعدني الترحيب بكم في الجلسة الافتتاحية لهذه الندوة التى ينظمها مركز البحوث والدراسات السياسية بالتعاون مع الشعبة الفرنسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ومركز الدراسات والوثائق الاقتصادية و القانونية والاجتماعية (سيداج) .

وتعد هذه الندوة اللقاء الحادى عشر بين علماء السياسة المصريين والفرنسيين، وهو اللقاء الذى بدأ منذ عام ١٩٨٨، وانتظم انعقاده طوال العقدين الماضيين. ويمثل موضوع الندوة حلقة جديدة فى حلقات التراكم العلمى الذى أنجزته اللقاءات المصري الفرنسية المشتركة السابقة.

ولقد كان اختيار هذا الموضوع استجابة للتطورات الإقليمية فى كل من النظامين العربى والأوروبي وللتطورات العالمية التى يشهدها العالم منذ نهاية الحرب الباردة وصولاً إلى تداعيات ما بعد الحادى عشر من سبتمبر.

ومن ثم فان أعمال هذه الندوة تنطلق من مقولة مركبة يتلخص الجانب الأول منها كالآتي: إذا كان الاهتمام الأوروبي الجماعى بالمنطقة العربية ليس اهتماماً جديداً وإذا كانت التجربة الاندماجية الأوروبية من ناحية ، والنظام العالمى من ناحية أخرى والنظام العربى من ناحية ثالثة، قد شهدوا تحولات هامة طوال العقد الأخير من القرن العشرين، فما الجديد الذى طرأ على توجهات الاتحاد الأوروبي نحو المنطقة وعلى أهداف ودوافع سياساتها وعلى طبيعة هذه السياسات؟

أما الجانب الثانى للمقولة فيتصل بالتوجهات والأهداف والسياسات العربية المناظرة سواء على المستوى الرسمى وغير الرسمى، حيث لابد وأن يثور التساؤل التالى: هل تزايد القيود والضغوط على المنطقة العربية استوجبت مزيد من التوجه نحو الشريك الأوروبي، وما هى أفاق وفرص هذا التوجه وخاصة على ضوء متطلبات العلاقات الأوروبية-الأطلنطية المتطورة؟

وبالنظر إلى جدول أعمال هذه الندوة- التى استغرق الإعداد لها زهاء العام تقريبــاً - نلاحظ تراكماً منظماً فى الدراسات ، وعلى نحو يساعد على تقديم رؤى وتصورات مصــرية وفرنسية حول إشكاليات موضوع الندوة ومنطلقاتها.

وأخيراً، فإذا كان اللقاء المصرى- الفرنسى يحمل فى ذاته دلالات فكريــة وسياســية هامة فان انعقاد الندوة في مكتبة الإسكندرية يحمل دلالات أخرى لا تقل أهمية نظرا لما تمثله هذه المكتبة من آفاق للحوار والتفاعل بين جانبي المتوسط. ولكنه الحوار الذى نأمل - انطلاقاً من الخبرة المصرية العربية الإسلامية وأهدافها- ان يكون حوارا ثرياً وفاعلاً يحقــق تفــاعلاً وتبادلاً خلاقاً، ولا يصبح ساحة لتبادل الاعتذارات والدفاعات أو الهجوم.

فى النهاية اقدم خالص شكرى لكل من د. جون ماركو و د. برنــارد بوتيفــو علــى خالص تعاونهما فى سبيل عقد هذه الندوة ، وأشكر د. وفاء الشربينى منسق الندوة على جهدها المبذول فى الإعداد لهذه الندوة – كما أشكر أ. نسمة شرارة المنسق التنفيذي للنــدوة وأتمنــى لأعمال الندوة كل النجاح على ان تكون خطوة بين خطوات تالية فى دعم أواصر التعاون بين الجماعتين الفرنسية والمصرية للعلوم السياسية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كلمة الدكتور / جون ماركو*

مدير الشعبة الفرنسية- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة

تنعقد اللقاءات المصرية– الفرنسية للعلوم السياسية، بانتظام منذ ١٥ عام وذلك في مصر وفرنسا بالتناوب. ومنذ اللقاء العاشر الذى انعقد فى معهد العلوم السياسية في باريس (يناير ٢٠٠٢) والقسم الفرنسى فى كلية الاقتصاد يشارك بنشاط فى تنظيم هذه اللقاءات وذلك إلى جانب مركز البحوث والدراسات السياسية بالكلية ومركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية بالقاهرة . ومنذ ذلك الحين وصاعداً يتم توظيف هذه اللقاءات في توطيد التفكير في أحداث جارية حاضرة في النفوس والعقول.

أثناء اللقاء العاشر الذى تم بعد اعتداءات ١١ سبتمبر ، أراد مركز البحوث والدراسات السياسية والقسم الفرنسى ومركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية– قبل كل شئ –إعطاء الفرصة للمشتركين للتفاعل مع هذا الوضع الجديد الناجم عن هذا الحدث فى العالم العربى وفى العلاقات بين الشرق والغرب.

وبعد عامين من هذا الحدث ، نجد أن سياق لقاؤنا الحادي عشر أقل إثارة على الرغم من التساؤلات الكثيرة التى تثيرها أوضاع المنطقة. ذلك أن تطورات الانتفاضة الفلسطينية الثانية أظهرت فشل عملية اوسلو. كما أن اندلاع الحرب فى العراق، والاحتلال الأمريكي لم يبشر بتحقيق اى استقرار قريبا فى هذا البلد. إلى جانب أن التدخل فى أفغانستان والضغوط التى تمارس على الدول الأخرى كإيران وباكستان تثير قلقاً شديداً فى المجتمعات العربية.

وفى مثل هذا المناخ من الضروري إعطاء الأولوية لتاريخ الزمن الحاضر وإلى الجدل عن التغيرات الحالية. وهذا ما تتمن تحقيقه هذه اللقاءات المكرسة " للاتحاد الأوروبي وللعالم العربى بين ١٩٩١ و ٢٠٠٣". بالنظر إلى ذلك نجد ان اختيار أوروبا ليس مصادفة. فعلى الرغم من تواضع دور الاتحاد الأوروبي فى معالجة القضايا الكبيرة الحالية فى الشرق الأوسط نجد ان هذا الشريك يلقى اهتماما فى مصر وفى العالم العربى. هذا الاهتمام له بدون شك أسباب عديدة: أولاً– فى إطار المشاركة الأورومتوسطية ، فإن مصر تقوم حاليا بتطبيق

---

* نص مترجم

اتفاقية تعاون مع الاتحاد الأوروبي والذى سيكون له اثار ليست فقط اقتصادية ولكن سياسية وثقافية.

ثانياً: وحيث أن التعددية الدولية تهددها السياسة الخارجية الأمريكية، وحيث أن العواصم العربية تتأسى على توازنات عالم الثنائية القطبية، فان القطب الأوروبي الجديد ينظر اليه العالم العربى، سواء صدقت أو أخطأت هذه النظرة، باعتباره الفرصة المتفردة للتخفيف من غلو الأحادية الأمريكية.

ثالثاً: تعد خبرة البناء الأوروبي خبرة ذات مغزى فى المنطقة التى تتطلع إلى وضعها كجماعة ذات ثقافة ولكن دون أن تصل إلى درجة الاندماج الاقتصادي والسياسى المناظر لما حققته التجربة الأوروبية.

تنظر الشعبة الفرنسية لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية إلى هذا الاختيار لأوروبا باعتباره اختيار أكثر من ملائم لاجتماعاتها الإحدى عشر والتى استخدمتها فى تطوير معرفة أفضل لأوروبا داخل مصر. ومنذ عدة سنوات أضحت الشعبة الفرنسية بالفعل عنصرا فاعلاً للمحاكاة الأوروبية (النموذج الدولى للاتحاد الأوروبي) والذى يشارك فيه كل عام عشرات الطلبة من القاهرة مجسدين فاعليات الاتحاد الأوروبي والعلاقات الأوروبية العربية. كان تأسيس الشعبة الفرنسية منبثقاً من المشروع الأوروبي المسمى **Tempus** والذي قام أيضاً بتأسيس برنامج لماجستير الدراسات الأورومتوسطية **MasterEuromed** فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. وتلتقي هذه الاستراتيجية الجامعية الأوروبية مع تلك الخاصة بسفارة فرنسا والمركز الفرنسى للثقافة والتعاون واللذين ساندا بقوة هذه الاجتماعات ونحن نوجه لهما منا الشكر الخاص. كما أنه من الأهمية بمكان أن يكون البحث مواكبا للواقع الراهن وبرامج التعليم، ويعطى لفاعلى هذا المشروع فرصة للتأمل والتحليل. وفى إطار هذه المسيرة تأتى اجتماعاتنا الإحدى عشر وهو الأمر الذى سيمكننا بالقطع من تحقيق نجاح كبير.

كلمة الدكتور / برنارد بوتيفو*

مدير مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية CEDEJ سابقاً – القاهرة

تنعقد دوريا بالتبادل ، منذ عام ١٩٨٧، فى مصر و فرنسا ، اللقـاءات المصـرية- الفرنسية للعلوم السياسية . و قد كان اللقاء الحادى عشر فى يناير ٢٠٠٤ فـى الاسـكندرية. على مدار ١٧ عام ، اجتمع الباحثون و أساتذة العلوم السياسية المصريون و الفرنسيون عشرة مرات متناولين فى كل لقاة التغيرات السياسية الأقليمية مثل حـرب الخلـيج الثانيـة ١٩٩٠- ١٩٩١ أو أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ ، مع اعتبار التحولات السياسية الداخليـة لكل دولة فى المنطقة. و فى نفس الوقت كان هناك تجدد فى أجيال الباحثين العاملين على هذه الموضوعات البحثية. انعقد اخر لقاء فى باريس فى يناير ٢٠٠٢ فـى أعقـاب أحـداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١. طرح التطور السياسى فى المنطقة عدة علامـات اسـتفهام خـلال العـامين التاليين. الانتفاضة الفلسطينية الثانية أثبتت فشل عملية أوسلو، كمـا وقعـت حـرب العـراق وأصبح احتلال الجيش الأمريكى لهذه الدولة يثير الشكوك فى تحقيق استقرار سياسى، فضلا عن أن الملكية السعودية تواجه معارضة داخلية بينما الوضع فى أفغانستان أو باكيستان لم يكن بلا صدى فى المجتمعات العربية.

فى ظل هذا الضمون الجغرافى السياسى كان من اللازم اعطـاء الأولويـة للتـاريخ المباشر و لحوار-ان لم يكن صراع- الحضارات. فى لقاء عـام ٢٠٠٢ فضـل المنظمـون التعليق على أحداث ١١ سبتمبر بدراسة تحول النظام العالمى و اعادة تكوين توازنات اقليمية منذ هذا الحدث، ووجدنا أن الطريقة المثلى لتعزيز تبادل ضرورى لوجهات النظر الثقافية مع مواجهة لا غنى عنها لمداخل أكاديمية هى طرح سؤال يخلق بطبيعته نقـاش مـع عـرض الأحداث و التحليلات غير المطبوعةفى نفس الوقت.

و لذلك اقترحنا على المشاركين فى اللقاء الحـادى عشـرمن اللقائـات المصـرية- الفرنسية التفكير فى دور الاتحاد الأوروبى فى منطقة الشرق الأوسط منذ حرب الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩١، و بما أن هذا الموضوع لم يتم التعرض اليه كثيراحتى وقتنا الحاضر ، فـان

---

*نص مترجم

هذا التساؤل يفتح المجال أمام كل مشارك بأن يقوم ببحث ملائم، و يفتح كذلك بـــاب النقـــاش لتبادل وجهات النظر بين الباحثين المصريين و الأوروبيين.

قام كل من مركز الدراسات و الوثائق الاقتصادية و القانونية والاجتماعية و مركـــز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد و العلوم السياسية بجامعـــة القـــاهرة و الشـــعبة الفرنسية بنفس الكلية، بتنظيم لقاءات ، يمكن للقارىء تقييمها من منطلـــق المســـاهمات التـــي يحويها هذا الاصدار، و من أجل فهم أفضل للسياسة الأقليمية أضيفت جهود مثمـــرة لتبـــادل وجهات النظر فضلا عما نأمله من اكتشاف نقاط بحث جديدة.

بصفة عامة، ظل دور أوروبا السياسى مقيدا فى الفترة محل البحث، و هذا يرجع الى قلق الدول الأوروبية ذات الثقل من فقد امتيازتها الدولية و مواصلة سياساتها المتبادلة، يرجع ذلك أيضا، و بناء على ما سبق، الى الصعوبة الكبرى فى صياغة سياسة أوروبيـــة مشـــتركة قادرة على مواجهة الهيمنة الأمريكية، باستثناء بعض مبادرات جديدة كمبادرة فرنسا و ألمانيـــا فى بداية عام ٢٠٠٣ لمواجهة الحرب الأمريكية فى العراق.

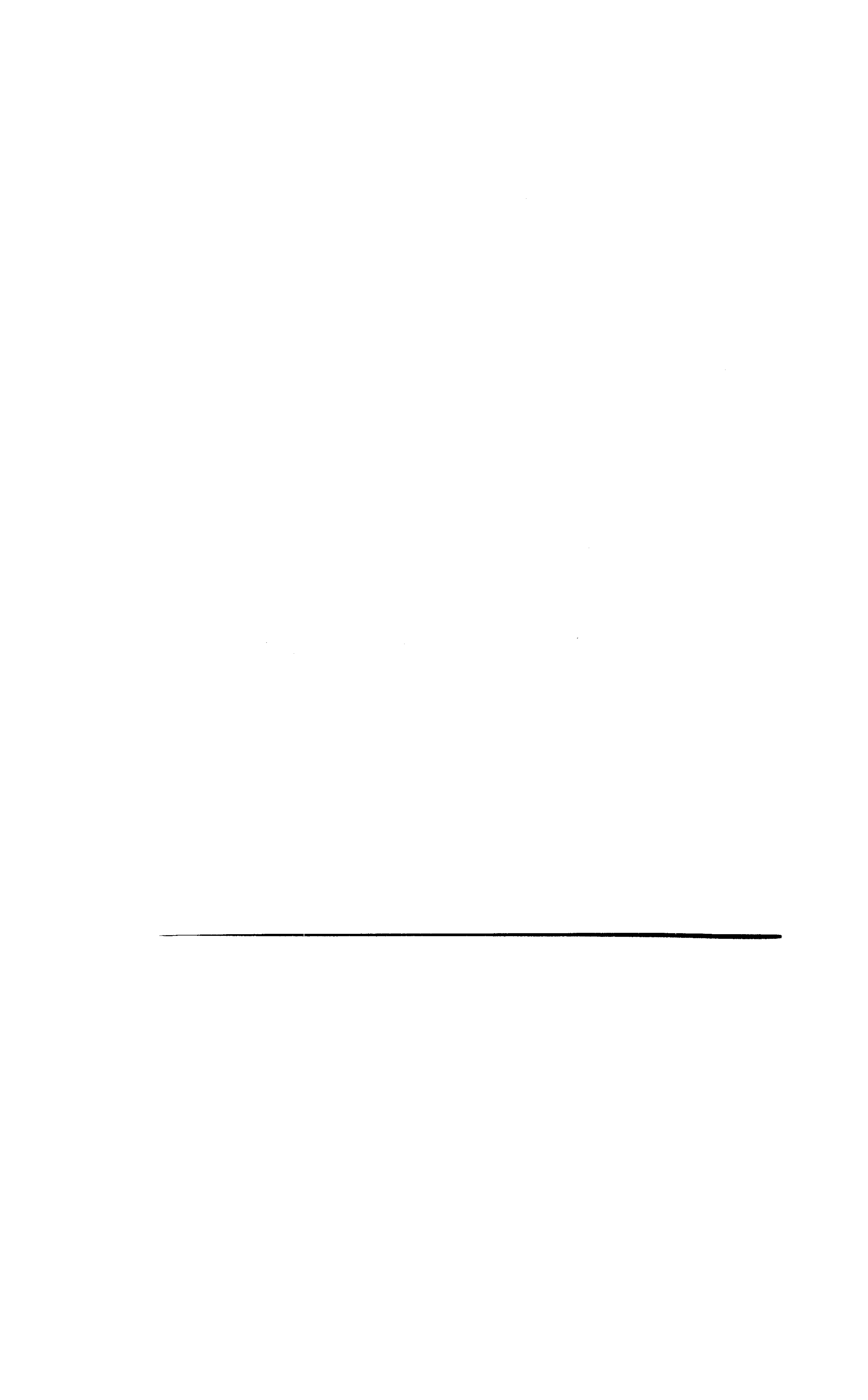
على المستوى الأضيق و المتخصص للتعاون الثقافى و العلمى، فان عدم الثقة ظـــل يخيم على قدرة القيام بعمل أوروبى، لكن الجامعيين و الباحثين كـــانوا علـــى وعـــى بـــأنهم يعتمدون كل عام على قدر اضافى من سياسات الاتحاد الأوروبى الموجهة للعالم العربـــى و الاسلامى بصفة عامة و منطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة، و تشهد على ذلـــك بـــلا شـــك برامج التعليم و البحث التى تتم بالتعاون بين المؤسسات الأكاديمية الفرنسية و المصرية.

ان كانت العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة و أقاليم متعددة فى المنطقة العربية و الأسلامية قد لفتت الانتباه، فان الحال بالنسبة لتحرك أوروبا لا يلفت نفس القدر من الانظار و هو المنبثق عن دول أو عن مؤسسات اتحادية.

لقد حان الوقت بلا شك للخروج من هذه الثغرة و يتضح الاهتمام بهذا الموضوع فـــى الوسط الأكاديمى المصرى و فى أوساط الجامعيين الأوؤوبيين فى مصر و فى المنطقة بصفة عامة.

لطرح أسئلة جديدة و تسهيل التبادل، فقد طرحنا على بســـاط الأفضـــلية اعتبـــارين لأسلوب العمل: اذا كان المشروع الذى نطرحه فى هذه المناسبة يخضع لهذه التجربة الطويلـــة ،فانه أيضا نتاج الصيغة المعروضة فى اللقاء العاشر بباريس فى يناير ٢٠٠٢، و كـــان ذلـــك

بعد عدة أشهر من أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، حيث عزمت المؤسسات الداعية للقاء و معهـد الدراسات السياسية بباريس على توجيه تفكيرها نحو حاضر يمثل كل التطلعـات أكثـر ممـا يتعلق بالماضي.



المحور الأول:

البعد التاريخي للعلاقات المصرية الأوروبية

تطور السياسات الأوروبية تجاه المنطقة العربية
القضايا والمسار والمحددات
(١٩٤٥ - ١٩٩١)

د. نادية مصطفى*

<u>مقدمة:</u>

ما المقصود بالبعد التاريخي للعلاقات العربية - الأوربية؟ وما هي نقطة البداية التي ننطلق منها لدراسة هذا البعد: هل منذ قرن، أم منذ قرنين، أم على مر تاريخ التفاعل بين هذين الجوارين الإقليمين والحضاريين أوربا - المنطقة العربية ...؟ أم ماذا؟

وما هو منهج دراسة هذه الأبعاد التاريخية: هل منهج التاريخ الدبلوماسي؟ أم منهج استدعاء التاريخ أو الاستعانة بالتاريخ من خلال استخدام مناهج العلوم الاجتماعية الحديثة؟

وما هي فائدة دراسة هذه الأبعاد -الآن- في هذه الندوة التي تركز على الفترة (١٩٩٠- ٢٠٠٣)؟

أسئلة ثلاثة أردت أن أبدأ بها دراستي، وهي لا تعني استفساراً وتساؤلاً يرشد عملية البحث عن المادة التاريخية وكيفية توثيقها، أو يحدد منهج الدراسة وطرائقها ووسائلها، ولكنها في الواقع أسئلة تقريرية تعكس خبرتي في مجال دراسة نظرية العلاقات الدولية؛ من حيث درجة الاهتمام بالتاريخ وطبيعة توظيفه في دراسة العلاقات الدولية، وهو أمر جد يختلف عن دراسة التاريخ الدبلوماسي أو تاريخ العلاقات الدولية بصفة عامة [١]. كما تعكس هذه الأسئلة - من ناحية أخرى- خبرتي في مجال دراسة العلاقات الإسلامية- الأوروبية عبر مراحل التطور التاريخي لهذه العلاقات[٢]. وأخيراً تعكس هذه الأسئلة خبرتي في مجال دراسة العلاقات الأوروبية- العربية المعاصرة بصفة عامة وسياسات الاتحاد الأوروبي -وبعض

---

* مدير مركز البحوث والدراسات السياسية- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة

دوله الكبرى مثل فرنسا- تجاه المنطقة العربية بصفة خاصة، حيث شغلت السياسات الأوروبية والفرنسية حيزًا أساسيًا في الاهتمام البحثي طيلة عقدين(٣).

هذه الدراسة لا تعتزم الاستغراق في تفاصيل التطور التاريخي للعلاقات العربية الأوروبية- سواء في جذورها أو في تجلياتها الحديثة (منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الحرب الباردة)، ولكنها تتجه لخبرة هذه العقود الخمسة من النظام الدولي الثنائي القطبية، وذلك بحثًا عن محددات تشكيل طبيعة الدور الأوربي ودرجة فعاليته تجاه مشاكل المنطقة، باعتبار أوربا الجماعية نظامًا إقليميًا أو قوة ثانوية أساسية في توازنات القوى العالمية في ظل القطبية الثنائية، وباعتبار المنطقة العربية نظامًا إقليميا مثلت صراعاته الكبرى مساحة اختبار أساسية لتفاعلات النظام الدولي الثنائي، سواء خلال تشكله أو خلال عمله أو خلال تصفيته أو عند انهياره.

وهذا التوقف – عند هذه المحطة "الحديثة"- ودلالات خبرتها التاريخية بالنسبة لوضع أوروبا والمنطقة العربية في النظام الدولي وآثاره على علاقاتهما سواء في ظل القطبية الثنائية أو بعد ذلك لا ينفي أهمية ومغزى خبرات مراحل سابقة من تطور هذه العلاقات الممتدة تاريخيًا، والمتعددة الأبعاد.

ومن ناحية أخرى: فإن هذه الخبرة التاريخية الحديثة ذات دلالة هامة وأساسية للتمهيد لأعمال هذه الندوة. فإن هدفًا أساسيًا لهذه الندوة (ومن هنا مغزى هذه الجلسة التمهيدية)ليس رصد وتحليل أبعاد العلاقات والرؤى المتبادلة الراهنة بعد نهاية الحرب الباردة والقطبية الثنائية كغاية في حد ذاته، ولكن كسبيل لتقدير الآفاق والإمكانيات المستقبلية

بعبارة أخرى، فإن عمق الرابطة بين أوربا والمنطقة العربية وامتداداتها التاريخية -كما سبق القول- تفرض تجاوز الرؤى الجزئية المحددة زمانًا ومكانًا، إلى الرؤى الاستراتيجية التي تضع العلاقات العربية- الأوروبية في سياق تطور النظام الدولي برمته، وفي سياق تطور مسار التدخلات الخارجية في المنطقة العربية، وآثارها على المصالح العربية.

ولهذا، فإن الدراسة – تنبني على مقولة أساسية صاغها التاريخ والجغرافيا والسياسة والثقافة، وهي مقولة تعلمتها في سنوات الدراسة والبحث الأولى بعد التخرج مباشرة على يد أحد أساتذة الجيل في كلية الاقتصاد – وهو د. حامد ربيع- والذي اقتطع قدرًا من تفكيره وكتاباته للعلاقات العربية- الأوروبية(٤)، وتأكدتْ لي بعد ذلك من خلال دراستي في التاريخ

الإسلامي أو في العلاقات المعاصرة. وهذه المقولة هي: إن الأمن الأوروبي والأمن العربي لا ينفصلان، وإن تاريخ سياسات الدول الأوروبية في المنطقة يعد أحد مصادر سياساتها المعاصرة، وإن فهم الماضي يساعد على فهم الاستمرارية والانقطاع في هذه السياسات؛ لأن العلاقات العربية -الأوروبية قديمة قدم المتوسط الذي يفصل بين الإقليمين، ولقد تشابكت هذه العلاقات في دوائر حضارية وسياسية واقتصادية، كما تأرجحت هذه العلاقات على مدار تاريخها القديم والوسيط والحديث بين مراحل ذات طبيعة تعاونية وبين أخرى ذات طبيعة تنافسية أو صراعية.

وكان هذا التأرجح نتاج عوامل عدة، ولم تتحقق خلاله مصالح الطرفين بطريقة متكافئة دائمًا؛ نظراً لاختلال ميزان القوى المادية والثقافية من مرحلة إلى أخرى؛ من مراحل هذا التفاعل والاحتكاك التعاوني – الصراعي. فعلى سبيل المثال، ومنذ بداية القرن العشرين والمنطقة العربية تشهد عمليات إعادة تشكيل متتالية لعب فيها العامل الخارجي دورًا أساسيًا، وفي مقدمته الدور الأوروبي التقليدي ثم الجماعي.

فنظرًا للعلاقة التفاعلية الوثيقة بين المنطقة العربية والنظام الدولي المحيط -وأوروبا جزءُ من هذا النظام المحيط- انعكست التحولات النظمية الدولية بصورة مؤثرة على توازنات القوى الإقليمية العربية، وعلى طبيعة توجه القوى الخارجية الكبرى نحو المنطقة، سواء في ظل توازن القوى المتعدد أو القطبية الثنائية على التوالي: وهو الأمر الذي تولد معه أسئلة مثل: ما إمكانيات الدور الأوربي للتخفيف من غلواء الثنائية القطبية؟ أو سؤال مثل: كيف انتهى الاستعمار الأوروبي؟ أو كيف تشكل التنافس الاستعماري الأوروبي في المنطقة؟ أو كيف بدأت الهجمة الأوروبية الحديثة على المنطقة؟ وكيف تطورت حتى الاستعمار العسكري؟ أو كيف تحول ميزان القوة العالمية عن المركز الأوروبي نحو مراكز قوة عالمية أخرى؟

إذن كيف أدركنا في الدائرة العربية – الإسلامية هذه التطورات في الأدوار الأوروبية؟

إن الدراسة ستقدم إجابة تنبع من واقع تراكم الخبرة العلمية الذاتية في هذا المجال، ومن ثم فهي ليست إلا رؤية عربية- من بين رؤى أخرى قد تختلف في المنطلقات والنتائج.

وهي رؤية نحتاج إليها في هذه المرحلة الراهنة والجميع يتساءلون: أين أدوار القوى الأخرى في العالم لموازنة هيمنة القوة الأمريكية على المنطقة العربية؟

وعلى هذا النحو تنقسم الدراسة إلى تمهيد وثلاثة أجزاء وخاتمة:

والتمهيد يتناول ملامح تطور التورط الأوروبي والمصالح الأوروبيـــة فـــي المنطقـــة العربية من السياسات الاستعمارية إلى السياسات الجماعية الأوروبية، والأجـــزاء الثلاثـــة:- تتناول كل منها تطور السياسات الأوروبية الجماعية تجاه الصـــراع العربـــي الإســـرائيلي ، السياسة الأوروبية المتوسطية على التوالي ، تجاه أمن الخليج. أما الخاتمة فتحاول أن ترســـم الملامح الكبرى للدور الأوربي عند نهاية الحرب الباردة وأهم المحددات التي مارست تأثيرها على ظهور هذه الملامح ، كما تقدم الخاتمة الأسئلة الكبرى المثارة حينئـذ، وهـــذه الملامـــح والمحددات والأسئلة هي التي ستنطلق منها أعمال الندوة، وهي الأعمال التي تركز على الفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٣ في محاولة لتقييم مسار الدور الأوروبي في هذه المرحلة وما وصل إليه الآن وآفاقه المستقبلية.

أولاً- تمهيد:

تطور التورط الأوروبي والمصالح الأوروبية من السياسات الاستعمارية إلى السياسات الجماعية الأوروبية(*)

يُعد العقد الأخير من القرن التاسع عشر، نقطة البداية في نهاية التوازن الأوروبي الذي ساد القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وفي التغير الذي طرأ على وضع أوروبا على مسرح السياسة العالمية. فلقد حدث تحول جذري في هيكل العلاقات الدولية التي تحولت عن النطـــاق الأوروبي إلى النطاق العالمي. جاء هذا التحول نتيجة تفاعل عدة عوامل بدأت تفـــرز آثارهـــا منذ أواخر القرن التاسع عشر. وعلى رأس هذه العوامل، تأتي أولاً موجة المـــد الاســـتعماري الجديد التي انبثقت عن الثورة الصناعية وتفاوت امتدادها الزمنـــي إلـــى الـــدول الأوروبيـــة الأساسية (بريطانيا ثم فرنسا ثم ألمانيا)؛ ثم يأتي ثانيًا عامـــل تطـــور وبـــروز قـــوتين غيـــر أوروبيتين على مسرح السياسة العالمية، وهما اليابان والولايات المتحدة الأمريكيـــة.واقتـــرن التطور في التوازنات الأوروبية بالتطور في التنافس الاستعماري، الأمر الذي أثر على ميزان القوى الأوروبي والعالمي حتى اندلعت الحرب العالمية الأولى.

ولقد أثّرت عواقب هذه الحرب بدورها على صلابة وضع أوروبا كمركــز للسياســات الدولية. ولكن واصلت دولها الكبرى -طوال فترة ما بــين الحــربين العــالميتين- سياســاتها التقليدية التي تفترض أولوية ومركزية المشاكل الأوروبية على المشاكل غير الأوروبية. حتى جاءت عواقب الحرب العالمية الثانية بالتغيرات الجذرية في هيكل العلاقات الدولية على نحــو لم تعد فيه أوروبا هي مركز العالم المسيطر،كما كانت الحرب العالمية الأولى نقطة تحول في شكل وطبيعة وتطور الوجود الأوروبي في المنطقة.

ودون الاستطراد في تفاصيل التاريخ الدبلوماسي لتطور هذا التنافس، تكفي الإشارة إلى أن المقترب الذاتي لكل دولة أوروبية من مصالحها في المنطقة، كانــت تحكمــه اعتبــارات التنافس الاستعماري؛ وهي الاعتبارات التي دخلت في تشكيلها -بالنسبة لكــل دولــة- عــدة عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية داخلية، وعوامل جغرافية، وأخرى إقليمية.

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت مرحلة انتقالية سادها القلق حول مصير تــوازن وتوزيع القوى والأدوار الخارجية في المنطقة. وبالطبع كان لابد لهيكل النظام الدولي الجديد – أي القطبية الثنائية- أن يلقي بظلاله على طبيعة ودرجة تورط القــوى الأوروبيــة الكبــرى بالمقارنة بالقوتين العظميين. ولقد كانت لعبة القوى في المنطقة حتى سنة ١٩٥٦ على الأقــل، أساسًا، لعبة العداوة بين الدول الأوروبية الكبرى التي تسعى للحفاظ على نفوذها. ولــم تبــدأ القوتان العظميان – وبخاصة الاتحاد السوفيتي السابق- تورطهما الحقيقي إلا منــذ النصــف الثاني من الخمسينات. ولم يعد ممكنًا بعد سنة ١٩٥٦ إهمال دورهما وسياساتهما من ناحيــة، كما اتضح -من ناحية أخرى- بداية التراجع الفعلي للوزن السياسي الأوروبي. ولكــن ظــل للقوى الأوروبية -وبخاصة بريطانيا وفرنسا- وجودهما المحدود في المنطقة بسبب الميــراث الاستعماري التقليدي ومحاولات تصفيته (الجزائر، الخليج، أحداث لبنان والأردن والعراق سنة ١٩٥٨) وبسبب إنشاء ومساندة إسرائيل، وبسبب تفجر أهمية النفط. ولقد تركت هذه القضــايا الثلاث بصماتها واضحة على تطور العلاقات الأوروبية-العربية منذ نهاية الحــرب العالميــة الثانية وحتى الآن؛ إذ أضحت الاهتمامات الأساسية للدول الأوروبية التي حاولت الحفاظ على دور لها في المنطقة، بعد تصفية مستعمراتها، ذات طبيعة استراتيجية نظرًا للارتباط بين أمــن أوروبا، وأمن المنطقة جنوبها، وذات طبيعة اقتصادية، هذا فضلاً عن هدف الحفاظ على أمــن وبقاء إسرائيل.

ولهذا، فإن متابعة التطور في المصالح والتورط الأوروبيين في المنطقة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى الآن، تنقسم إلى محورين:

أولهما- محور الاتجاهات العامة المشتركة بين الدول الأوروبية الغربية.

وثانيهما- محور أهم سمات توجه الدول الأوروبية الأكثر اهتمامًا بالمنطقة (مثل بريطانيا، فرنسا، ألمانيا الغربية، إيطاليا).

هذا، ويمكن إضافة محور ثالث هو: تطور الاهتمامات والتورط الجماعي الأوروبي من خلال الجماعة الأوروبية منذ تكوينها ١٩٥٨م. ومن ثم سنعرض للمحورين الأول والثالث.

١- بالنسبة للمحور الأول:

اشتركت السياسات الخارجية لدول أوروبا الغربية -باستثناء بعضها- في سمات مشتركة، وهي: عدم وجود التزامات سياسية مباشرة في المنطقة، ومن ثم، فإن المصالح الأوروبية الأساسية مصالح اقتصادية. حقيقة حازت بعض الدول الأوروبية (بلجيكا، هولندا، سويسرا، الدول الاسكندنافية) نفوذاً سياسيًا محدودًا، إلا أن أهميتها الحقيقية تبرز على المستوى الثقافي والاقتصادي. ولكن هناك دولاً أوروبية أخرى تورطت سياسيًا بدرجة أكبر. ولكن سرعان ما انتهى هذا التورط سريعًا بالنسبة إلى بعضها (مثل إيطاليا) بسبب قضايا تصفية الاستعمار في مصر والشام وشمال أفريقيا والخليج، والتي استغرقت بالنسبة لفرنسا حتى منتصف الستينات، وبالنسبة لبريطانيا حتى نهاية الستينات وحتى بداية السبعينات (الخليج).

كذلك لم يعد لأي قوة أوروبية غربية – وعلى عكس القوتين العظميين- أي مسؤوليات سياسية عالمية تنطوي في إطار استراتيجيتها الشاملة وتفرض عليها مسلكًا خاصًا في المنطقة. حقيقةً كان اتجاه الرئيس الفرنسي ديغول نحو المنطقة العربية يعكس تصوره الشامل عن السياسة العالمية وعن وضع فرنسا فيها، ولكن هذا التصور لم يكن يمثل إلا مرحلة من مراحل تطور السياسة الفرنسية التي عادت -بعد ديغول- إلى نغمتها المعتدلة فيما يتعلق بالمطالبة بدور عالمي مستقل.

ولهذا، فإن المصالح الأوربية بعد الحرب العالمية الثانية كانت في الأساس مصالح غير سياسية، أي اقتصادية بالدرجة الأولى ثم ثقافية. حقيقة اهتمت القوتان العظميان أيضًا بمصالح غير سياسية هامة، إلا أن مصالحهما السياسية حازت الأولوية لديهما لأنهما ترتبطان بمصير

المواجهة الشاملة بينهما؛ حيث إن المنطقة العربية تعد عنصرًا من عناصر استراتيجياتهما العالمية. وفي المقابل كانت الدول الأوروبية نظرًا لقلة تورطها السياسي المباشر بالمقارنة بالقوتين العظميين، تبدو أما البلدان العربية بديلاً ثالثًا للتعاون الاقتصادي والثقافي قد يخفف من أعباء التبعية للقوتين العظميين.

٢- بالنسبة للمحور الثالث:

إذا كانت السمة التي غلبت على اهتمامات الدول الأوروبية الكبرى في المنطقة -منذ نهاية الحرب العالمية- هي إعطاء الاعتبارات الاقتصادية الأولويَة على الاعتبارات السياسية، فلقد أضحى ذلك هو منطق الجماعة الأوروبية نفسه منذ إنشائها. فلقد جعلت الأداة الاقتصادية وسيلة لتحقيق الهدف السياسي. ومن ثم ظلت المساهمة السياسية الأوروبية الجماعية معدومة لفترة طويلة. فلقد شعرت القيادات الأوروبية بضرورة تصفية علاقاتها مع مستعمراتها ومع دول العالم الثالث بصفة عامة، حتى تتفرغ لإعادة بنائها الذاتي. ولقد فرضت هذا المنطق - مؤقتاً- عدة اعتبارات من أهمها: أن أوروبا حين بدأت تعيد تنظيم صفوفها اهتمت أولاً بالعلاقات بين دولها وبالعلاقات بين الشرق والغرب. ولم تكن تقدر -منذ البداية- أن تضع أسس سياسة فعالة تجاه المنطقة العربية التي فتحت أبوابها لتنافس القوتين العظميين، والتي كانت تجتاحها في الفترة حتى سنة ١٩٦٧، حرب باردة مزقت الإرادة العربية؛ ولذا أحجمت أوروبا -حتى سنة ١٩٦٧- عن الانغماس في المشاكل السياسية للمنطقة العربية، وبصفة خاصة الصراع العربي – الإسرائيلي. وكانت ممزقة في تعاملها مع المنطقة بين الالتزام نحو أمن إسرائيل، وبين مصالحها التقليدية في الوطن العربي.

ثم جاءت حرب يونيو سنة ١٩٦٧، وأبرزت حيوية المصالح الأوروبية الاستراتيجية والاقتصادية في المنطقة، وبخاصة في ضوء آثار إغلاق قناة السويس وانعكاساتها الضارة على الاقتصاد الأوروبي، وفي ضوء آثار تزايد الوجود السوفياتي في حوض المتوسط الذي فجر المناقشات حول المشكلة التي تهدد أمن أوروبا وتهدد التحالف الغربي من المنطقة جنوبه.

ومن ثم بدأت القيادات الأوروبية تشعر باستحالة استمرارها في سياسة، أساسها عدم الانغماس في مشكلة "الشرق الأوسط"، ولكنها ظلت موزعة بين التعاطف مع الوجود الإسرائيلي من جانب، وبين التساؤل عن مصير المصالح الأوروبية في المنطقة من جانب

آخر. ثم أخذت القناعة تترسب تدريجيًا، ولأسباب عديدة، بأن على أوروبا أن تجد طريقها المتميز والمستقل في التعامل مع الوطن العربي.

وجاءت نقطة البداية في تحول مسلك الجماعة الأوروبية تجاه المنطقة مع بيان مايو سنة ١٩٧١، الذي يعد أول وثيقة فى نطاق التعاون السياسى الأوروبى حول الموقف الجماعي الأوروبي تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي.

ثم أرست الجماعة أسس سياسة متوسطية شاملة تربطها بالبلدان العربية المتوسطية وبإسرائيل عن طريق مجموعة من الاتفاقات التفضيلية. وبدأ تطبيقها سنة ١٩٧٢ ولكن لم يحرز ذلك المنهاج تقدمًا حتى اندلعت حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣. بعبارة أخرى لم يتعد دور الجماعة الأوروبية –على الصعيد السياسي– مجرد الاهتمام بما يحدث، وذلك تحت تأثير فرنسا التي أرادت تعبئة الدور الجماعي لمساندة محاولتها القيام بدور مستقل في المنطقة العربية.

وكانت حرب أكتوبر ١٩٧٣ نقطة تحول أساسية في اهتمام الدول الأوروبية بالمنطقة العربية. فلقد أكدت هذه الحرب العلاقة بين أمن أوروبا بمختلف أبعاده وبين استقرار المنطقة.

وهكذا تجدد الاهتمام الأوروبي بالمنطقة ليعبّر عن أهداف واضحة، على رأسها الرغبة الأوروبية في الاستقلال وتدعيم القدرات الذاتية في مواجهة القوتين العظميين. وكان محك هذه الإرادة –التي تجسدت بفعل أزمة النفط التي هزت الكيان الجماعي الأوروبي– هو منطق تعامل أوروبا مع الصراع العربي– الإسرائيلي. وحيث إن سياسات أوروبا الغربية في مجال الطاقة النفطية ارتبطت منذ سنة ١٩٤٥ باختيارات السياسة الخارجية، كان وضع أوروبا الغربية في المنطقة بعد سنة ١٩٧٣، يثير قضية العلاقة بين اعتمادها على النفط العربي، وبين حقيقة مسلكها تجاه الصراع.

ولهذا لم يعد يكفي أوروبا اتخاذ مواقف اقتصادية لتأمين وارداتها النفطية، ولكن أضحى عليها ضرورة الاستناد إلى مواقف سياسية واضحة.

وهكذا أضحى للارتباط بين أبعاد أمن أوروبا الاقتصادي، وبين تطورات المواجهة العربية – الإسرائيلية أثره العميق على مسلك أوربا تجاه الصراع منذ سنة ١٩٧٣. فبدأت أوروبا – تحت ضغط وإلحاح الاعتبارات الاقتصادية– تحاول المشاركة في عملية البحث عن تسوية سلمية من ناحية، وفي عملية تنمية المنطقة من ناحية أخرى. بعبارة أخرى، انقسم

مسلك الجماعة الأوروبية تجاه المنطقة العربية إلى محورين: أولهما سياسي، والآخر اقتصادي.

كذلك فكّرت الدول الأوروبية في ميدان آخر للحركة طويلة الأمد التي يمكن أن تنفصل عن اللعبة السياسية في المنطقة ولا تخلّ بلعبة الدول المهتمة بالصراع؛ أي تؤكد فيه على الانفصال بين المشاكل الاقتصادية وبين هذا الصراع. وكان هذا هو الحوار العربي – الأوروبي.

فلقد أرادت أوروبا أن يكون الحوار وسيلة لإقامة نوع من التعاون طويل الأجل بينها وبين المنطقة العربية يستند إلى علاقة الاعتماد المتبادل بينهما. وتلك كانت هي الرؤية الأوروبية للحوار التي تعطي الأولوية لأبعاده الاقتصادية، في حين كانت الرؤية العربية تطالب بتسييس الحوار، أي تعطي الأولوية للأبعاد السياسية المتصلة بتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي. وهو الأمر الذي آثار السؤالين التاليين:

– هل يمكن الفصل بين الأبعاد الاقتصادية وبين الأبعاد السياسية للعلاقات العربية – الأوروبية؟ وهل هذا الفصل لصالح الطرفين أم لصالح أحدهما فقط؟ ولماذا؟

هل يمكن فصل تفسير التطور في العلاقات أو جمودها عن التطور في هيكل النظام الدولي وهيكل العلاقات الإقليمية الأوروبية والعربية؟

ثانياً– الصراع العربي– الإسرائيلي: مدخل التقويم العلاقات السياسية بين مصر والجماعة الأوروبية.[1]

بالرغم من ظهور الجماعة الأوروبية على الساحة العالمية منذ ١٩٥٨ إلا أن المقترب السياسي المباشر وغير المباشر للجماعة وتجاه المنطقة العربية –لم يأخذ في التبلور بصورة صريحة إلا بعد حرب ١٩٦٧– تم أخذ هذا المقترب في التجسد تدريجيًا في التعاون السياسي الأوروبي منذ ١٩٧٠ ومع تطوره منذ ذلك الحين وحتى بداية الاتحاد الأوروبي.

ولقد تطور التوجه المصري نحو الدور الأوروبي – وكيفية توظيفه بالمقارنة بدور القوتين الأعظم في إدارة تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، كما تطور التوجه الأوروبي نحو دور مصر ونحو دور أوربا في تسوية هذا الصراع.ويمكن متابعة التطور في التوجه والسياسات المصرية عبر مراحل ثلاثة.

١- سعى مصر لخلق مناخ من الضغط العالمي على إسرائيل ومبادرة المحادثات الرباعية وبيان مايو ١٩٧١ (١٩٦٧- ١٩٧٣).

٢- تحرك السياسة المصرية من الحل العسكري إلى الحل السلمي وتأرجح السياسات الأوروبية بين المبادرة المستقلة والمبادرة المكملة للدور الأمريكي (١٩٧٣- ١٩٨٠).

٣- من رؤية السادات إلى رؤية مبارك للدور الأوروبي ومحاولات إحياء وتجديد هذا الدور (١٩٨٠- ١٩٨٩).

وبدون الدخول في تفاصيل هذه المراحل، يمكن التوقف عند بعض النتائج والمحددات، تبين جميعها كما سنرى محدودية المردود السياسي للدور الأوروبي من المنظور العربي والمصري في موضوع الصراع العربي الإسرائيلي.

أ- يعد اهتمام مصر بالدور الأوروبي في التسوية -ولمساندة المواقف المصرية بصفة خاصة- حقيقة مستمرة، ولكن اختلفت درجة الاهتمام وطبيعة التوجه المصري لأبعاد هذا الدور من مرحلة إلى أخرى، فلقد انتقلت مصر من الاهتمام بدور فرنسا الديجولية (المحادثات الرباعية) لتعبئة ضغط عالمي على إسرائيل منذ أزمة مايو - يونية ١٩٦٧ وحتى بداية السبعينات، إلى الاهتمام بتحريك الدور الفرنسي -ومن خلاله الدور الأوروبي- في بداية التعاون السياسي الأوروبي لكسر جمود فترة اللاسلم واللاحرب، إلى التركيز على تعبئة المساندة السياسية من الجماعة لموازنة المساندة الأمريكية لإسرائيل (عقب حرب أكتوبر وحتى بداية تقنين السلام المصري-الإسرائيلي بعد ١٩٧٧)، إلى المطالبة بدور أوروبي مكمل للدبلوماسية الأمريكية في إطار كامب ديفيد _١٩٧٨- ١٩٨١)، وأخيرًا إلى مطالبة أوربا بحفز دور أمريكي جديد خارج كامب ديفيد لدفع فكرة المؤتمر الدولي للسلام مع تزايد اعتماد الحكومة المصرية على العلاقات الثنائية مع الدول الأوروبية منفردة أو مع الجماعة ككل لمواجهة المشاكل الاقتصادية الداخلية (١٩٨٤- ١٩٨٩).

ولكن وبالنسبة للقضية الفلسطينية أيضًا، فلقد انتقلت مصر من إعطاء الأولوية لإكمال تحرير الأرض المصرية والتمسك بالشق الفلسطيني في كامب ديفيد (الحكم الذاتي كمرحلة انتقالية) في ظل مواجهة مفتوحة مع المنظمة (١٩٧٤- ١٩٨١)، إلى استحضار البعد الفلسطيني- وبقوة تدريجية- إلى ساحة التسوية من خلال طرح فكرة المؤتمر الدولي وبذل

الجهود العديدة لإيجاد حل لمشكلة التمثيل الفلسطيني واشتراك المنظمة في المؤتمر، وهي الجهود التي أخذت أشكالاً متعددة، ابتداءً من التنسيق المصري بين الأردن والمنظمة، ثم السعي لبدء حوار فلسطيني – أردني – أمريكي، ثم حوار فلسطيني – أمريكي وأخيرًا حوار فلسطيني – إسرائيلي.

ب- تطور وضع أوربا الغربية في الإطار التفاوضى لعملية التسوية: من انفراد فرنسا الديجولية بمحاولة القيام بدور القوة الثالثة مع عدم وجود دور أوروبي جماعي (خلال الستينات)، إلى بداية المبادرة الأوروبية المستقلة بداية حذرة بقيادة فرنسا (في بداية السبعينات) ثم إلى ظهورها وتبلورها على فترات متباعدة طوال السبعينات (١٩٧٣، ١٩٧٧، ١٩٨٠)، وهو التبلور الذي أظهر تصاعداً في نغمة التأييد الأوروبي -ولكن التأييد الحذر والغامض- للقضية الفلسطينية، وأخيرًا إلى انتهاء فكرة المبادرة الأوروبية المستقلة أو المكملة للدور الأمريكي وانضواء الدور الأوروبي تحت ظل الدور الأمريكي، مع بداية التراجع عن مواقف سابقة خاصة تجاه منظمة التحرير الفلسطينية، ومع ظهور التأكيد على البعد الاقتصادي للدور الأوروبي في التسوية وتجاه المنطقة بصفة عامة.

ج- تطورت رؤية الجماعة لأهدافها وغايتها من وراء تحركها نحو المنطقة ومصر بصفة خاصة، فإذا كانت قد بدأت مسار إعادة صياغة دورها السياسي في المنطقة بعد حرب سنة ١٩٦٧ على نحو أبرز بصفة خاصة رغبة فرنسا في توظيف علاقاتها الجديدة بالدول العربية -وخاصة مصر- لدفع دورها كقوة ثالثة أمام العالم الثالث، وإذا كانت أوربا قد بدأت توجهها الجماعي نحو المنطقة وهي ترغب في اختبار تبلور وترجمة قواها الذاتية الجديدة إلى دور سياسي عالمي نشط خلال السبعينات، فإنها وصلت بصورة تدريجية منذ نهاية السبعينات إلى التركيز على حماية وتدعيم ما يعرف بالاتجاهات المعتدلة العربية والفلسطينية، وذلك من أجل الوصول إلى وضع في المنطقة يخدم ويدعم المصالح الأوروبية والغربية بصفة عامة، وهذه المصالح لم تفقد أوربا أبدًا قوة الدفع لحمايتها حتى حين أحجمت أو لم تنجح في القيام بالدور السياسي الذي كان مطلوبًا منها من جانب العرب، فهي لم تضطر لتقديم تنازلات سياسية حول مواقفها أو الضغط على إسرائيل أو الولايات المتحدة في مقابل الحفاظ على مصالحها الاقتصادية.

د- وبدون القول بتطابق المفهومين المصري والجماعي الأوروبي عن كيفية حل القضية الفلسطينية تطابقًا كاملاً، يمكن القول مع ذلك إن الطرفين مارسا أدواراً متنوعة ساهمت في ظهور درجة مما يسمى الاعتدال الفلسطيني، وبالرغم من اتفاق الطرفين على أهمية هذا الاعتدال (التنازلات) لدفع عملية السلام فلقد ظلت هناك اختلافات حول درجة أو مدى هذا الاعتدال.(التنازلات)

لم تكن النتائج السابقة عن تطور العلاقات المصرية -الأوروبية الغربية عبر ما يقرب من الثلاثة عقود إلا نتاج تأثير التطور الذي حاق بمجموعتين من محددات السياسات الأوروبية والسياسات المصرية:

أما المحددات الأوروبية فتتضمن: التطور في البنيان الجماعي الأوروبي ووضع التعاون السياسي الأوروبي، التطور في طبيعة ومناخ العلاقات الأمريكية – الأوروبية، انعكاس التطور في العلاقات بين الشرق والغرب على حرية الحركة الأوروبية.

ومن ناحية أخرى، تتضمن المحددات المصرية: التطور في العلاقات العربية – المصرية ومناخ العلاقات العربية – العربية بصفة عامة – تطور العلاقة بين مصر وكل من القوتين العظميين ودورهما في عملية التسوية، تأثير النظام الدولي على النظام العربي. ولقد مرت هذه المحددات بدورها بتطورات عبر المراحل الثلاثة السابقة تحديدها (١٩٦٧-١٩٧٣)، (١٩٧٣- ١٩٨٠)، (١٩٨٠- ١٩٨٩).

وبالمقارنة بين هذا التطور المرحلي لهذه المحددات وبين مراحل تطور التوجهات والسياسات المصرية والأوروبية المتبادلة يمكن أن نفهم ونحدد كيفية تفاعل تأثير هذه المحددات على النحو الذي أبرز النتائج السابق استخلاصها. وفي هذا الصدد يمكن إبراز المحاور التالية:

١-بدأت المبادرة الأوروبية بدايتها الحذرة مع بداية التعاون السياسي الأوربي وبداية الإنجازات الاقتصادية الجماعية، ومع اتجاه أوربا للمطالبة بدور مستقل عن دور قائد التحالف الغربي، ومع بداية تبلور الإرادة المصرية على الصعيد العسكري (حرب الاستنزاف) ومع بداية تبلور الإرادة العربية على الصعيد الاقتصادي (مؤتمر طهران وطرابلس ١٩٧١، ١٩٧٣ بشأن البترول)، وتمكنت فرنسا بصفة خاصة من المناورة بين القوتين العظميين للقيام بدور الطرف الثالث في التسوية؛ نظرًا لشكل العلاقات بينهما في المنطقة في تلك الفترة والتي

سمحت لفرنسا بالمناورة من خلال التشاور مع السوفييت، وبدأ هذا الدور الفرنسي في التقلص مع تزايد الاهتمام بالتشاور الثنائي المباشر بين القوتين الأعظم

٢- ثم تبلورت هذه المبادرة وازدادت نغمة التأييد للقضية الفلسطينية في أبعادها السياسية (١٩٧٣، ١٩٧٧) مع وبعد الحظر النفطي وارتفاع سعره وعواقبه على الاقتصاد العالمي، مما أبرز تهديدًا مباشرًا لمصالح أوربا. وفي ظل تبلور إرادة عربية موحدة (حتى ١٩٧٧ على الأقل) ساندت وأبرزت الأبعاد السياسية للقضية الفلسطينية، وفي ظل تفاقم الاختلافات الأوروبية – الأمريكية. وبالرغم من حضور المبادرة الأوروبية وعودة الدور الأوروبي للمنطقة في هذه الفترة مع اتهامه الولايات المتحدة بالسعي إلى فرض سلام أمريكي على المنطقة على حساب الدور الأوروبي، إلا أن تفاقم مشاكل العلاقات الأوروبية – الأمريكية والانفراد الأمريكي بالتسوية انعكسا في شكل عدم فعالية الدور الأوربي، وضاقت تدريجيًا حدود مناورة الجماعة الأوروبية -وفرنسا بصفة خاصة- في ظل طبيعة العلاقات بين القوتين العظميين في المنطقة.

فلقد تأكد لفرنسا عدم جدوى المذهب الديجولي في المناورة بينهما، والذي سبق وأثبت جدواه في ظل استقطاب القوتين لجهود التسوية (١٩٦٧- ١٩٧٤). ولقد تكررت المبادرة الأوروبية في يونية ١٩٨٠ في ظل معضلة مزدوجة أثرت على مصيرها وعلى درجة فعاليتها: فمن ناحية كانت زيادة الاعتماد على النفط العربي مع ظهور مخاطر الثورة الإيرانية واندلاع الحرب العراقية – الإيرانية على المصالح الأوروبية تفرض عدم إغضاب الدول العربية النفطية، ومن ناحية أخرى كانت العواقب السلبية للسلام المصري – الإسرائيلي على العلاقات العربية – المصرية في نفس الوقت الذي كانت فيه أوربا لا تتخلى عن مساندة حق إسرائيل في الوجود والاعتراف بها. ومن ثم فإن هذه المصادر المتضادة للسياسات الأوروبية انعكست في اتخاذها لمواقف جديدة -ولكن غير حاسمة ومختلفة- بالنسبة للسلام المصري- الإسرائيلي وبالنسبة للقضية الفلسطينية بصفة خاصة.

٣- ثم خبت المبادرة وتجمدت وانتهت منذ بداية الثمانينات في ظل أزمة التعاون السياسي الأوروبي حول الشرق الأوسط تحت تأثير سياسة فرنسا في ظل رئاسة ميتران، الذي رفض الاعتراف بفاعلية أو أهمية الاعتماد على "سياسة أوروبية شرق أوسطية" كسبيل لتأكيد الدور العالمي لأوربا ولحماية مصالحها في المنطقة، وتحت تأثير دور فرنسا الجديد في

الاستراتيجية الأمريكية، وفي ظل أزمة السوق المشتركة بسبب تفاقم مشاكل السياسة الزراعية وتوزيع أنصبة ميزانية الجماعة على أعضائها، وهي الأزمة التي انعكست أيضًا على التعاون السياسي الأوروبي حيث ضعفت قوة الجماعة على التدخل الدبلوماسي الفعال لوضع بيان البندقية موضع التنفيذ، ومن ثم ظلت المبادرة حبيسة مبادئ هذا البيان؛ نظرًا لتركيز الجهود الأوروبية على حل المشاكل الداخلية، وفي ظل أزمة العلاقات العربية – العربية وعدم وجود موقف جماعي عربي قادر على إثبات مصداقيته وفعاليته في استخدام عناصر القوة العربية، وخاصة بعد أن فقد أهم هذه العناصر (البترول) قوته التأثيرية مع التحول الجذري في سوق البترول، وبعد أن تزايدت هذه الانقسامات العربية مع عواقب الحرب العراقية – الإيرانية والغزو الإسرائيلي للبنان وهو الوضع الذي أثر على القضية الفلسطينية.

٤- وبعد أن ظل التعاون السياسي الأوربي خلال ١٩٨٦- ١٩٨٧ أسير الاختلافات حول العقوبات الاقتصادية على النظام العنصري في جنوب أفريقيا (بدرجة لا تقارن بالاختلافات التي ثارت سنة ١٩٨٣ مثلاً بصدد العقوبات على إسرائيل) عادت المبادرة الأوروبية للظهور في ثوب جديد سنة ١٩٨٧، فهي وإن أعلنت مساندة فكرة المؤتمر الدولي إلا أنها تركزت على أبعاد اقتصادية أساسًا، وجاء ذلك في ظل بداية الخروج من الأزمة التي هددت أساس الجماعة والاستعداد لمرحلة السوق الأوروبية الواحدة سنة ١٩٩٣، وفي ظل مناخ انفراج جديد للنظام الدولي، ولكنه لم يكن الانفراج الذي ينعكس بصورة إيجابية على المبادرة الأوروبية في المنطقة العربية كما حدث خلال السبعينات، فهو اقترن بأمور مستجدة قد زادت من القيود على حرية الاتجاه والمناورة الأوروبيين كما في اقترانه بدور سوفيتي جديد في المنطقة، وبتوجه جديد للعلاقات المصرية –السوفيتية والإسرائيلية- السوفيتية والذي معهما لم يكن يسهل على الجماعة أو بعض دولها منفردة القيام بدور الطرف الثالث بين العرب وإسرائيل أو بين موسكو وواشنطن على ساحة جهود التسوية، بقدر ما يسهل لها الاستجابة لتقديم مساندة اقتصادية للتسويات السياسية. كذلك لم يكن على الجماعة كما حدث ١٩٧٣ أو ١٩٨٠، تحت ضغط الحرص على حماية إمدادات البترول- أن تتقدم للأمام بالنسبة للقضية الفلسطينية. وبالرغم من تزايد مظاهر الاعتدال الفلسطيني، فإن البترول العربي فَقَدَ قدرته التأثيرية السابقة، كما أن الطرف العربي والمصري لم يوظفا بالصورة المثلى الانتفاضة الفلسطينية وإعلان قيام الدولة الفلسطينية. فبالرغم من بداية التئام الصف العربي وتهدئة كثير

من المشاكل في مؤتمرات القمة العربية في عمان، والجزائر، والرباط، إلا أن النظام العربي لم يتخلص من قيود الفترة (١٩٧٧- ١٩٨٧)، كما أن تفجُّر الأزمة اللبنانية بعنف في جولتها الأخيرة خلال مرحلة صعبة من تطور المواقف الفلسطينية داخل الأرض المحتلة، استنزف جهودًا عربية ضخمة حولت الأنظار عن جوهر القضية، ناهيك عن آثار تفاقم الأزمة الاقتصادية التي كانت تعاني منها دول المنطقة وعلى رأسها مصر، والتي كانت تستنزف بدورها طاقات وجهودًا دبلوماسية مصرية ضخمة لتعبئة المساندة الخارجية لعمليات الإصلاح الداخلي، وترتب على هذه الجهود التي واجهت بدورها صعوبات قيود عديدة على فعالية الدبلوماسية المصرية تجاه القضية الفلسطينية، ليس في مواجهة الولايات المتحدة فحسب بل في مواجهة أوربا أيضًا.

٥- هذا، وتجدر الإشارة أخيرًا إلى أن موقف إسرائيل الرافض دائمًا لتوسيع نطاق الأطراف المشتركة في جهود التسوية كان يُعد من بين العوامل الهامة المفسِّرة لفشل أوربا في دفع بعض جهود الدبلوماسية المصرية، فلقد هاجمت دائمًا إسرائيل المبادرات الأوروبية وقام موقفها على أساس ضرورة الحل السياسي الإقليمي أي التفاوض بين الأطراف المعنية مباشرة والتي ليس من بينها منظمة التحرير الفلسطينية. ومن ثم يمكن القول -وبالرغم من عدم التطابق بين المفهومين الأوربي والإسرائيلي عن كيفية حل القضية الفلسطينية- إن أوربا قد فشلت في استخدام أية صورة من صور الضغط على إسرائيل لتحريك مواقفها، بل إن المواقف الأوربية هي التي تراجعت على نحو لم يعد يثير حفيظة إسرائيل ضد الدور الأوربي (الفارق بين شدة رد فعل إسرائيل تجاه بيان البندقية ١٩٨٠ وبين ترحيبها ولو بتحفظ ببيان فبراير سنة ١٩٨٧). ولعل الملاحظة الأخيرة تبين على ضوء طبيعة المحددات المؤثرة خلال الثمانينات بصفة خاصة أنه طالما لا يواجه الدور الأوربي عوامل تدفعه إلى تطوير مواقفه قُدمًا إلى الإمام في مساندة القضية الفلسطينية، فإن الخط التقليدي للسياسات الأوربية يبرز بوضوح، ألا وهو أولوية مساندة حق بقاء ووجود وأمن إسرائيل، ولو على حساب حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

ثالثاً:حول مدلولات تطور المتوسطية المعاصرة (١٩٧٢- ١٩٨٩) من السياسة المتوسطية الشاملة إلى السياسة المتوسطية الجديد.(٧)

يعد الاقتراب أو التوجه المتوسطي للجماعة الأوروبية دائرة من عدة دوائر متداخلة للاقتراب الجماعي الأوروبي تجاه المنطقة جنوب وشرق المتوسط.

وهي المنطقة التي تطرح -دون غيرها من مناطق العالم الثالث بالنسبة لأوروبا- معطيات هامة حول العلاقة بين التطور في الاهتمام والمصالح والسياسات الاقتصادية الأوروبية وبين أهدافها وسلوكها السياسي في هذه المنطقة. ويرجع ذلك إلى التاريخ الذي يربط بين جانبي المتوسط حيث تناوبت بعض دول المشاطئة سواء من الشمال أو الجنوب والشرق الهيمنة على الحوض. وإذا كانت السياسة المتوسطية الشاملة هي جوهر التعبير الاقتصادي عن هذا الاقتراب أي التوجه المتوسطي الشامل فإن الحوار العربي الأوروبي – والدور السياسي الجماعي تجاه الصراع العربي- الإسرائيلي -كما سبق ورأينا- يعدان دائرتين أخريين لاهتمام الجماعة بالمنطقة ولكن على مستوى آخر. وفي حين لا تنعدم التقاطعات بين هذه الدوائر الثلاث إلا أن تركيزنا في هذا الموضع من الدراسة -سيكون على السياسة المتوسطية الشاملة ولكن على نحو يحقق أمرين: أولهما- تحديد مناطق التقاطع بين هذه السياسة كقناة من قنوات تنظيم العلاقات العربية-الأوروبية وبين القنوات الأخرى لهذه العلاقات. ثانيهما- مناقشة الأبعاد السياسية لهذه السياسة.

وستلقى الدراسة -في هذا الجزء منها وباختصار- الضوء على هذين الأمرين على النحو الذي يمهد لأن نستخلص فى هذه الندوة درجة الاستمرارية أو التغير في السياسة المتوسطية الجديدة التي أفضت للشراكة الأوروبية المتوسطية والتي سنتناول أبعادها في جزء من أعمال الندوة.

أ- تطور السياسة المتوسطية ووضعها بين قنوات تنظيم العلاقات الأوروبية-العربية:

انقسمت هذه القنوات إلى نمطين أساسيين: نمط كلي وهو الحور العربي-الأوروبي الذي كان يعد قناة للتفاوض الجماعي بين الجامعة العربية وبين الجماعة الأوروبية، كما ضم مجالات متعددة وشاملة من مجالات التعاون الاقتصادي طويلة الأجل، ناهيك عن البعد السياسي الذي أصر عليه الطرف العربي، والذي لم يكن يلقى نفس التركيز من الطرف الأوروبي الذي اهتم بالبعد الاقتصادي أساسًا. أما النمط الجزئي فهو قنوات العلاقات الثنائية

وخاصة التجارية – بين الجماعة كوحدة واحدة وبين الأقطار العربية المتوسطية، والخليجيـــة والإفريقية. وهنا نجد على التوالي السياسة المتوسطية، الحوار الأوروبي الخليجـــي، اتفاقيـــات لومي. وهي قنوات تأسست على صعيد أنشطة الجماعة لتنظيم علاقاتها الخارجية الاقتصـــادية مع دول العالم الثالث. إذن السياسة المتوسطية للجماعة الأوروبية لا تعتني إلا بعدد من الدول العربية إلى جانب إسرائيل وعدد آخر من الدول غير العربية، كما أنها تقوم علـــى اتفاقيـــات ثنائية. ولقد تطورت السياسة المتوسطية خلال هذه المرحلة عبر خطوتين: فمع بدايـــة عمـــل الجماعة تبنت السياسة المتوسطية ١٩٥٨، ولقد تمثلت عندئذ في مجرد اتفاقيات انتساب عقدت بين الجماعة وبين عدد من الدول المتوسطية لتنشيط المبادلات التجارية وتقديم المعونات الفنية والمالية. وتحت تأثير السياسة المتوسطية الفرنسية لم توقع الجماعة اتفاقيـــات انتســـاب مـــع المغرب وتونس إلا في سنة ١٩٦٩، كما أبرمت اتفاقيات تجارية تفضيلية ولتقـــديم المعونـــة الفنية فقط مع لبنان ومصر ١٩٧٢، وإسرائيل ١٩٧٠.

ومع تطور الكيان الجماعي الأوروبي وفي مؤتمر قمة باريس في أكتوبر ١٩٧٢، تـــم وضع أسس السياسة المتوسطية الشاملة والمتوازنة والتي تعني ضم الاتفاقيات الثنائية القائمـــة أو الجاري التفاوض عليها في نطاق نظام شامل جديد يتضمن تقديم تفضيلات تجارية وتعاون اقتصادي ومالي وفني. وتم بالفعل في ظل هذه السياسة الشاملة إبـــرام عـــدة اتفاقيـــات بـــين الجماعة وبين الجزائر والمغرب وتونس ١٩٧٦، ثم مصر وسوريا والأردن ولبنـــان ١٩٧٧، وقبلها إسرائيل وتركيا.

ب- الأبعاد السياسية للسياسة المتوسطية الشاملة:

إن السياسة المتوسطية في صميمها ذات مضمون وأدوات اقتصادية أساسًا، ولكن يمكن أن نتلمس لها أبعادًا سياسية هامة على مستويات ثلاثة: أولاً- من حيث طبيعة الإطـــار الـــذي أفرزها أي الدوافع الأوروبية لتطويرها والأبعاد السياسية التي أثرت على مسارها، ثانيًا- من حيث توظيفها لتحقيق أهداف سياسية مباشرة في المنطقة، وأخيرًا -من حيث درجة تحقيقها أو مراعاتها لمصالح الأطراف المعنية وخاصة العربية بالمقارنة بإسرائيل. وفيما يلي تفصيل هذه المستويات الثلاثة:

١) برزت السياسة المتوسطية الشاملة من إطار يتسم بالخصائص التالية :

من ناحية تطور ملموس في الكيان الجماعي الأوروبي تجسد في مؤتمر قمة باريس ١٩٧٢ التي دشنت نتائجه انتقال الكيان الجماعي الأوروبي – على صعيد الأنشطة الجماعية الاقتصادية وعلى صعيد التعاون السياسي من مرحلة الجمود تحت تأثير سياسات ديجول، إلى مرحلة الصحوة وإثبات الهوية الأوروبية منذ ١٩٦٩ تحت تأثير قيادات جديدة في فرنسا (بومبيدو) وفي ألمانيا (براندت). فلقد تم الاتفاق في هذا المؤتمر على إجراءات عديدة لدفع الاندماج الأوروبي وتنشيط التعاون السياسي.

ومن ناحية أخرى، دخلت العلاقات الأوروبية-الأمريكية إلى مرحلة المعاناة من المشاكل الاقتصادية والعسكرية بين جانبي الأطلنطي بعد انتهاء مرحلة التحالف التقليدي. ومن هنا تفجرت المعضلة المستمرة حتى الآن: هل يمكن لأوروبا المتحدة أن تستقل عن الولايات المتحدة؟ وكانت المنطقة العربية -وحوض المتوسط بصفة خاصة- ساحة لاختبار احتمالات هذه المعضلة.

ومن ناحية ثالثة، وبعد أن تعثرت محاولات السياسة الفرنسية في إحياء دور أوروبي -من خلال فرنسا منفردة أو من خلال إطار جماعي على صعيد إدارة الصراع العربي الإسرائيلي بعد ١٩٦٧، بدا أن الدائرة السياسية بمفردها غير كافية لممارسة دور أوروبي أكثر فاعلية عن ذي قبل، وأن مقتربًا أكثر شمولاً قد يحقق نتائج أفضل بالنسبة للنفوذ الأوروبي.

وهكذا، وعلى ضوء الأوضاع السابقة، الأوروبية، العالمية، الإقليمية يمكن القول إن أهداف الجماعة الأوروبية من وراء هذه السياسة لم تكن اقتصادية فقط، بقدر ما كانت سياسية أيضًا تسعى لتحقيقها من خلال مضامين اقتصادية. ومن أهمها بالطبع تدعيم الوجود والنفوذ الأوروبي في هذه المنطقة الاستراتيجية ذات الأهمية الحيوية لأمن أوروبا بأبعاده المختلفة، وإبراز الوزن العالمي أيضًا للجماعة الأوروبية.

ولذا، اصطدمت هذه السياسة المتوسطية الشاملة بعدة أبعاد سياسية أثرت على مسارها، ومن أهمها: معارضة الولايات المتحدة على أساس أن ما تتضمنه هذه السياسة من تفضيلات تجارية يعد مساسًا بتحرير التجارة الدولية. ومن أهمها أيضًا الاختبارات المتتالية التي واجهتها التجربة الاندماجية الأوروبية، والتي مرت في ظلها الجماعة

الأوروبية بمراحل تأزم وجمود، وخاصة خلال الثمانينات على النحو الذي دفعها إلى الإعداد لانطلاقة مشروع أوروبا ١٩٩٢، والتي انعكست أيضًا على تطور السياسة المتوسطية. وكان من أهم المؤثرات أيضًا مدى قدرة الجماعة على وضع قواعد موحدة أو مشتركة على الأقل لتعاملها مع كل الدول المتوسطية في إطار سياسة شاملة ومتوازنة في نفس الوقت. ولذا، فإن هذه السياسة لم تتجسد في شكل اتفاق جماعي واحد؛ نظرًا لتأثير متغيرات اقتصادية مرتبطة بالاختلافات بين مستويات نمو الدول المتوسطية؛ ونظراً أيضًا لتأثير متغيرات سياسية ناجمة عن اختلاف النظم السياسية؛ ناهيك عن تأثير الصراعات والتوترات الهامة وعلى رأسها الصراع العربي الإسرائيلي. وبقدر ما كان الإطار الشامل للسياسة المتوسطية -والذي يضم اتفاقيات ثنائية- يساعد الجماعة على تحقيق نوع من التوازن بين العرب وإسرائيل إلا أن الصراع العربي الإسرائيلي أبرز صعوبات تطبيق هذا المنهاج الشامل والمتوازن وفق الرؤية الأوروبية. وهذا يقودنا إلى المستوى الثاني.

٢) كانت السياسة المتوسطية وسيلة لتحقيق أهداف سياسية مباشرة في المنطقة، ولنتخذ -لتوضيح ذلك- نموذجًا هو الأكثر أهمية، ألا وهو ساحة الصراع العربي-الإسرائيلي. حقيقةً أن الدور السياسي الجماعي الأوروبي تجاه هذا الصراع تبلور عبر جهود دبلوماسية سياسية على صعيد قنوات التعاون السياسي الأوروبي كما سبق وأشرنا، ولذا فإن اهتمامنا هنا بالسياسة المتوسطية كأداة اقتصادية لمساندة أهداف هذا التعاون. وهنا نستطيع أن نورد على سبيل المثال وليس الحصر ما يلي:

من ناحية: كانت السياسة المتوسطية – الجزئية (قبل ١٩٧٢) أداة في يد فرنسا الديجولية وظفتها – إلى جانب إطار التعاون السياسي الأوروبي- لتدعيم مواقفها بين العرب وإسرائيل منذ ١٩٦٧. ويرجع الكثيرون جمودَ ملف إسرائيل لدى الجماعة الأوروبية من (٦٧- ٧٠) إلى مواقف فرنسا الرافضة لعقد أي اتفاق تفضيلي مع إسرائيل. ومن ثم أدى ابتعاد ديجول عن السلطة إلى التخفيف من ذلك الرفض، ولكن على أن تتجه السوق إلى مفاوضات مع مصر ولبنان أيضًا.

وعلى صعيد تالٍ، وحين بدأت الجماعة تضع أسس السياسة المتوسطية الشاملة، انعكست مرة أخرى مواقف فرنسا الساعية لتوظيف هذه السياسة لخدمة أهداف الدبلوماسية الفرنسية تجاه إدارة الصراع العربي- الإسرائيلي. فلقد كانت فرنسا من أكثر

الدول تأييدًا لأن يكون لهذه السياسة الجديدة أهداف سياسية. ولكن من أكثر الصعوبات التي كانت تواجه المنهج الشامل تلك المتصلة بالجمع بين العلاقات الثنائية بين الجماعة وإسرائيل وبين الجماعة والدول العربية في إطار واحد. ذلك لأن المقاطعة العربية لإسرائيل لا تتلاءم مع ما تفترضه الاتفاقات المرتقبة من شروط عدم التمييز بين الشركاء.

وهنا، يجب ملاحظة أن اللجنة الأوروبية كانت تأمل أن تتحقق خطوة نحو تسوية الصراع هذا إذا تمكنت السياسة المتوسطية الشاملة أن تُقنع الدول العربية برفع الحظر عن إسرائيل.

هذا، ولقد فسر البعض قبول فرنسا فكرة السياسة المتوسطية الشاملة والمتوازنة أنه تحرك فرنسي متوازن قد يساعد إسرائيل على كسر جمود علاقتها بالدول العربية. وهنا نلمس جذور فكرة كيفية توظيف الاقتصاد في حل الصراع العربي-الإسرائيلي، وخاصة إذا عرفنا أيضًا كيف أن وزير الخارجية الفرنسي قد طرح أمام مجلس الوزراء الأوروبي في يونيو ١٩٧٠ فكرة إنشاء منطقة تجارة حرة متوسطية تتضمن إسرائيل أيضًا. فهل هذا هو المحتوى القديم الذي تحاول الزجاجات الحديثة الآن تعبئته بعد أن أضحت الظروف ملائمة له؟

ولكن **من ناحية أخرى**، لم تصبح السياسة المتوسطية بعد ذلك أداة فاعلة في يد أوروبا للتأثير على المواقف الإسرائيلية لصالح دفع التسوية العادلة التي طالما أكدت على أسسها بيانات اجتماعات التعاون السياسي الأوروبي. بل على العكس لم تعكس هذه السياسة إلا مظاهر للخلل لصالح إسرائيل. فلقد تفاوتت الاتفاقيات بين الجماعة وبين دول المشرق والمغرب وبينها وبين إسرائيل من حيث طبيعتها على نحو أثار التساؤل حول مدى وحقيقة توازن هذه السياسة.

ولقد رفض الجانب العربي حجة المفهوم المتوسطي الشامل والمتوازن والذي يضع كل الوطن العربي في كفة، وإسرائيل في كفة أخرى، في حين كان يمكن للدول الأوروبية أن تستثمر الفرصة لتضغط بهذه الاتفاقية (١٩٧٥) على إسرائيل لتوقف سياسات الضم والتوسع وتجلوَ عن الأراضي العربية المحتلة. وبالرغم من أن الجماعة قد اتخذت من الأداة الاقتصادية وسيلة للضغط لخدمة أغراض سياسية أو للتعبير عن مواقف سياسية

معينة، كما حدث مثلاً في حالة اليونان حين لجأت الجماعة إلى تجميد اتفاقيـة الانتسـاب معها كسبيل للضغط على الحكم العسكري فيها، وكما حدث مع العقوبات التـي فرضـتها على إيران- الثورة وعلى ليبيا (مهما كانت محدوديتها ومهما كانت الخلافات التي أثارتها مع الولايات المتحدة)، وكما حدث مع الإصرار على فرض عقوبات صارمة على نظـام جنوب أفريقيا والذي عارضته بشدة إنجلترا والولايات المتحدة، بالرغم من هذه السـوابق لتوظيف أوروبا الأداة الاقتصادية لتحقيق أهداف سياسية إلا أن الواقع أشار إلـى عـدم إقدام الجماعة على استخدام علاقاتها المميزة مع إسرائيل كسبيل للضغط علـى الأخيـرة، باستثناء ما حدث من تأخير لتوقيع برتوكول مالي بين الطرفين عقب الغـزو الإسـرائيلي للبنان، وهو العقاب الذي رُفع سريعًا بعد أقل من عامٍ وبدون أي صعوبات.

بل **ومن ناحية ثالثـة**، استخدمت الجماعة الأوروبية السياسة المتوسـطية كسـبيل للتأثير على احتمالات مسار التسوية في مرحلة حرجة منها أصـيبت خلالهـا بـالجمود (١٩٨٧) وهو الاستخدام الذي أثار جدلاً حول النوايا الحقيقة للجماعـة الأوروبيـة مـن ورائه. وكانت البداية مع بيان قمة بروكسل ١٩٨٧.

فمن أهم الأبعاد التي جذبت انتباه المراقبين في مضمون بيان قمة بروكسـل فـي فبراير ١٩٨٧- والذي اعتبره الكثيرون نقطة تحول هامة في المواقـف الأوربيـة منـذ ١٩٨٠- ذلك الربط بين "السلام والتنمية في المنطقة". حقيقـة أشـارت بعـض بيانـات الجماعة الأوروبية من قبل إلى اهتمامها بتنمية دول المنطقة ولكن بيان بروكسل جـاء - ولأول مرة- بتحديد أدق ولغرض محدد. ففي بنده الأخير أشار بالتحديد إلى المساندة غير المشروطة للتنمية الاقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة، فلقد نصَّ على أنه "دون انتظار لأية حلول سياسية مستقبلية فإن الدول الاثنتى عشرة تأمل أن ترى تحسناً فـي ظـروف معيشة سكان الأراضي المحتلة، وخاصة بالنسبة لشئونهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإدارية". ولقد قررت الجماعة بالفعل تقديم معونة للسكان الفلسطينيين فـي الأراضـي المحتلة وإعطاء تفضيلات لبعض منتجات هذه الأراضي للدخول إلى سوق الجماعة.

وعلى ضوء هذا الطابع لبيان قمة بروكسل ١٩٨٧، يمكن القـول إن الصـيغة - أعلاه- تعكس أمرين يبدوان متكاملين: من ناحية، درجة كبيرة من الواقعية والبراجماتية الأوروبية التي تعترف بالحاجة إلى إيجاد صيغة أخرى من المشاركة الفعلية فـي عمليـة

السلام تكون أبعد أثرًا من مجرد إعلان المواقف والمبادئ؛ ولتعويض محدودية الدور الأوروبي حتى الآن. ومن ناحية أخرى، فإن أوروبا التي أرادت أن تعوّض افتقارها إلى وعجزها عن المبادرة المستقلة، سواء المكملة أو البديلة للدور الأمريكي، كانت تحاول في نفس الوقت أن توظف مكمن قوتها الحقيقية –أي قدرتها الاقتصادية– على نحو قد يخفف من عواقب عدم الوصول إلى تسوية، أو قد يساعد ويمهّد للوصول إلى صورة أو أخرى من هذه التسوية، ويختلف هذا التوظيف في هذه الحالة عن توظيف القوة الاقتصادية كأداة دبلوماسية لممارسة الضغط لتوقيع العقاب على أحد الأطراف عن طريق "المنع". ولقد فشلت الجماعة –أو بمعنى أصح– لم ترغب أوروبا الجماعية في استخدام الأداة الاقتصادية لعقاب إسرائيل أو على الأقل للضغط عليها. ومع هذا فإن البعد الاقتصادي الجديد في التحرّك الأوربي لم ينجُ من التساؤلات –بل والاتهامات– حول دوافعه وأهدافه الحقيقية منذ أن بدأ الإعلان عنه وحتى دخوله مرحلة التنفيذ الفعلي.

وقد حاولت الجماعة الرد على الاتهامات الموجهة إليها على النحو التالى: فبينت أن هدف الجهود هو المشاركة فى حل المشاكل التنموية العملية التى تواجه المجتمعات الفلسطينية على نحو لابد وأن يدعم من الحركة نحو حل المشاكل السياسية ، وليس تهدئة هذه المجتمعات كبديل عن عملية السلام .

ومن ناحية رابعة، كان لتوجه الدول العربية –وخاصة مصر– نحو أوروبا مدلات سياسية هامة واقتصادية كذلك. وبالنظر إلى مصر بصفة خاصة، فإن هذا التوجه قد تزايدت أهميته تدريجيًا ووصل إلى قمته في ظل رئاسة مبارك. فإذا كان عبد الناصر قد اتجه إلى الدبلوماسية الفرنسية االمنفردة أو في إطار التعاون السياسي الأوروبي الوليد كسبيل لخلق مناخ من الضغط على إسرائيل من أجل تسوية، فإن السادات كان يريد دورًا أوروبيًا مكملاً للدور الأمريكي في إطار كامب ديفيد، ولم تكن رؤيته لقيمة التعاون الاقتصادي مع أوروبا بقدر رؤيته التعاون مع الولايات المتحدة، وأخيرًا فإن رؤية مبارك للدور الأوروبي كانت أكثر اتساعًا لتتضمن أبعادًا اقتصادية ذات استخدامات سياسية هامة.

ولذا نستطيع القول إنه قد أضحى للسياسة الخارجية المصرية بعدًا متوسطيًا واضحًا. وإن اختلف مفهومه وجوهره عن المفهوم الجماعي الأوروبي المناظر. ومن أهم سمات رؤية القيادة المصرية لأهداف التوجه نحو المتوسط ما يلي: إعادة توظيف دور

أوروبا في المنطقة لتحقيق أهداف سياسية ولو بدون الاشتراك الفعلي المباشر في جهـود التسوية، ولكن من خلال الأداة الاقتصادية؛ ذلك لأن الرؤية المصرية ربطـت بـين دور مصر السياسي في المنطقة، وبين الحفاظ على استقرارها، وبين المسـاعدة فـي حـل أو مواجهة مشاكلها الاقتصادية المتفاقمة، وبين الدور الأوربي في هذه المساعدة. ولقد التقت مصالح الطرفين على ضرورة وحيوية هذه الرابطة، ولكن اختلفت دوافعهمـا وأهـدافهما بقدر ما اختلفت مقترباتهما نحو تحقيقها. ومن هنا كان الاختلاف بين الرؤية المصرية عن أهداف وآليات التعاون المتوسطي وبين الرؤية الجماعية الرسمية الأوروبية حـول نفـس الأبعاد. ففي حين تركز الأولى على الأبعاد الاقتصادية تفسح الأخـرى المجـال لأبعـاد سياسية عديدة كما اتضح بعد ذلك فى تحليل مضمون مشروع الشراكة وإطاره بالمقارنـة بالمبادرات الأخرى التي محورها المتوسطية أيضًا.

٣) **وأخيرًا، هل حققت السياسة المتوسطية أهداف الدول العربية مـن وراء الاتفاقيـات مع الجماعة في ظلها؟ هل ساهمت هذه الاتفاقيات بفعالية في برامج تنمية هذه الدول أو في التغلب على مشاكلها الاقتصادية أو في تنويع علاقاتها الاقتصادية مع مراكز القـوة العالمية الصاعدة؟** إن الإجابة على مثل هذه التساؤلات فى حينها احتاجت -من ناحيـة- إلى تحليل اقتصادي مفصَّل لنمط ولمحددات المبادلات التجارية والتعاون المالي والفنـي في قطاعات مختلفة، كما أثارت في الذهن -من ناحية أخرى- كل أبعاد الاختلاف بـين التيارين النظريين اللذين يعالجان آثار العلاقات بين الجماعة والدول النامية علـى آفـاق تنمية هذه الدول؛ حيث يؤكد أحدهما على التأثير الإيجابي لمثل هذه التفاعلات، في حـين يركز الآخر على التأثيرات السلبية لها.

ودون الاستغراق في تفاصيل هذا التحليل من ناحية، أو في مناقشة حجج كـل من هذين التيارين من ناحية أخرى يكفي هنا الإشارة إلى بعض الملاحظـات حـول المبادلات التجارية -التي تعد الأكثر أهمية- بالمقارنة بمجالات التعاون المالي وتنظيم الهجرة التي تضمنتها أيضًا اتفاقيات السياسة المتوسطية:

١- إن تقييم أثر التفضيلات التجارية التي قدمتها هذه الاتفاقيات على آفاق تنميـة دول المشرق والمغرب، تفترض النظر في درجة مساهمتها في زيادة وتنويع صـادرات هذه الدول إلى الجماعة من ناحية، وفي دفع جهود تصنيع هذه الدول من ناحية أخـرى،

لأن زيادة صادراتها تساعد على تمويل الواردات اللازمة للتنمية، كما أن توافر الأسواق للصادرات يمكن أن يشجع الاستثمارات الداخلية والخارجية في هذه الدول. ولكن يتضح من خبرة عمل هذه الاتفاقيات أن مساهمتها في هذه المجالات كانت متواضعة.

٢- ورجع الإنجاز المتواضع لهذه السياسة -في نظر الدول العربية- إلى عديد من العوامل لعل من أهمها: تزايد الاتجاهات الحمائية للسياسة الجماعية في القطاع الصناعي (وخاصة المنسوجات والصلب والسيارات)، وفي قطاع السياسة الزراعية المشتركة منذ نهاية السبعينات؛ نظرًا لتزايد الاكتفاء الذاتي للدول الأوروبية من المنتجات الغذائية المتوسطية، ونظراً لتزايد مشاكل القطاعات الصناعية المشار إليها. وأضاف التوسيع الثاني للجماعة (انضمام اليونان سنة ١٩٨٠)، والتوسع الثالث لها (انضمام البرتغال وأسبانيا في سنة ٨٦) المزيد من التعقيدات أمام إسهام السياسة المتوسطية المتواضع في دفع آفاق لاقتصاديات الدول العربية المتوسطية.

ومن ناحية أخرى: لن تقدر التفضيلات التجارية وحدها على حل مشاكل حجم وهيكل التجارة الخارجية للدول المتوسطية العربية (زيادة الصادرات وتنويعها)، ولذا لا يجب أن ننسى التذكرة بأثر الاختلالات الهيكلية في اقتصاديات هذه الدول ذاتها، والتي ساهمت بقدر كبير في تقييد قدرة هذه الدول على الاستفادة من مزايا السياسة المتوسطية.

رابعًا- قضية أمن الخليج:

شهدت السياسات الأوربية - القومية والجماعية على حد سواء - ثلاث محطات كبرى لاختبار أبعادها تجاه أمن الخليج منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الحرب الباردة: ابتداء من اكتمال الانسحاب البريطاني، إلى الحرب العراقية-الإيرانية (حرب الخليج الأولى)، وصولاً إلى الغزو العراقي للكويت وحرب الخليج الثانية.

فبعد أن ظلت قضية الصراع العربي - الإسرائيلي هي القضية الكبرى الأساسية والمحورية التي تعد محكًا لاختبار طبيعة توجّه وسلوك ومحددات السياسات الأوروبية -القومية والجماعية- تجاه المنطقة العربية، إلا أنه ومنذ بداية الثمانينيات تفجرت قضية أخرى هي أمن الخليج التي اكتسبت مع اندلاع الحرب العراقية -الإيرانية، أبعادًا متصاعدة ومتطورة تختلف عن نظائرها في مراحل سابقة. ولقد ألقت هذه القضية بظلال قوية وخطيرة على السياسات

العربية وانقساماتها، وعلى دور القوى الخارجية وما أثارته من تحـديات لمصـير المنطقـة بأسرها.

وظلت العلاقة بين أولوية كل من الصراع العربي – الإسرائيلي من ناحية وأمن الخليج مـن ناحية أخرى، تمثل إشكالية محورية اختلفت حولها مدركات القوى العظمى والقوى الأوروبية، بل وأحيانًا الأطراف العربية المعنية.

فلقد تولدت عن الحرب العراقية – الإيرانية بؤرة توتر خطيرة، كان لابـد وأن تـؤثر علـى درجة وطبيعة التوجه الأوروبي نحو الخليج العربي. ومن ثم فلقد فرضت هذه البؤرة تحديات كان على السياسات القومية والجماعية الأوروبية أن تتعامل معها نظرًا لتأثيرها علـى أمـن الخليج ككل، والذي ترتبط به بقوة المصالح الغربية الحيوية بصفة عامة والمصالح الأوروبية بصفة خاصة.

ولقد أثرت وتأثرت هذه السياسات بالتطورات في مراحل هذه الحـرب، وبـالتطورات فـي مواقف القوتين العظميين تجاهها، وبطبيعة موقف بعض الأطراف المعنية مباشرة (وخاصـة دول مجلس التعاون الخليجي)، وأخيراً بطبيعة موقف الأطراف المتحاربة ذاتهـا. ومـن ثـم وبدون الدخول في تفاصيل تحليل توجّه وسلوك الدول الأوروبية تجاه أزمة الخلـيج ودرجـة تأثيرهما وتأثرهما بمسار الحرب من ناحية، ودرجة اختلافهما أو تنسـيقهما مـع الولايـات المتحدة من ناحية أخرى [٨]، فيمكن القول إجمالاً إن الموقف الأوروبي من الحرب العراقيـة – الإيرانية قد تأرجح ما بين الحياد الجماعي الغامض وتوزيع الأدوار مع الولايات المتحـدة وما بين السياسة الفرنسية شبه المتوازنة الساعية لخدمـة المصـالح الفرنسـية الاقتصـادية والاستراتيجية لدى طرفي الحرب أي العراق وإيران.

فمن ناحيـة، اقترنت المواقف المشتركة المعلنة لدول الجماعة الأوروبية، والتي اتصفت بحياد غامض، بسياسات قومية متوازنة (بريطانيا، ألمانيا الغربية، إيطاليا) وبأخرى غيـر متوازنـة (فرنسا)، وبدرجة محدودة من التواجد العسكري البحري لهذه الدول في الخليج. وهذا الاقتران بين هذه الأبعاد السياسية والعسكرية للمواقف الأوروبية، إنما يبرز حقيقتين هـامتين: الحقيقـة الأولى- هي محدودية الدور الجماعي لأوروبا -القوة الثانوية- على نحو يكمل من مـدلولات التحليلات عن أبعاد هذا الدور أيضًا ومحدداته تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي، أما الحقيقة الثانية- فهي سياسات توزيع الأدوار بين الولايات المتحدة والدول الأوروبية، وكذلك فيما بين

الدول الأوروبية ذاتها. وهذا المنطق لتوزيع الأدوار على هذين المستويين إنما يحكمه عديد من الاعتبارات المصلحية ومن القوى والعوامل المؤثرة على تشكيله وتوقيته وأهدافه، وهو – وإن عكس نوعًا من الاختلافات بين القائمين على بعض الأدوار – فهي ليست الاختلافات حول الأهداف الكبرى، بقدر ما هي اختلافات حول السبل والوسائل التي تتدخل فيها المصالح القومية. وبقدر ما تبرز هذه الحقيقة الثانية أن المواقف الأوروبية قد انخرطت بدرجة كبيرة في خط السياسة الأميركية بقدر ما تبرز أيضًا ما لبعض السياسات القومية الأوروبية من مدلولات هامة.

من ناحية أخرى تُحدث السياسات القومية لبعض الدول الأوروبية تجاه القضايا الكبرى في المنطقة العربية، تأثيرًا يفوق أحيانًا، بدرجة ملحوظة، تأثير السياسات الجماعية، بل تكون في أحيان أخرى بديلاً كاملاً عن غياب الدور الجماعي أو بديلاً مكملاً لبعض اللمحات القائمة لهذا الدور. وتعد السياسة الفرنسية بصفة خاصة، نموذجًا معبراً عن هذه الحقيقة. وكانت ساحة الصراع العربي – الإسرائيلي مجالاً هامًا لاختبارها منذ العام ١٩٦٧. ولذا نجد أنه بقدر ما أثارت سياسة فرنسا في عهد "ديغول" تجاه أزمة يونيه العام ١٩٦٧، وسياسة "ديستان" تجاه القضية الفلسطينية، وسياسة "ميتران" تجاه الغزو الإسرائيلي للبنان، من تساؤلات واهتمام الأوساط السياسية والمراقبين ومقارنتهم بينها وبين المواقف الأوروبية الفردية والأخرى الجماعية بقدر ما طرحت السياسة الفرنسية تجاه الحرب العرقية –الإيرانية وأمن الخليج بصفة عامة الكثير من هذه التساؤلات أيضًا حول دوافعها ونتائجها. ويبقى هنا القول إن هذه السياسة الفرنسية – وإن كانت بديلاً عن الدور الجماعي الأوروبي – إلا أنها ساهمت والسياسات الأوروبية القومية الأخرى –كل بطريقته– في حماية المصالح الغربية في المنطقة، على نحو يحول دون حدوث تحولات قد تكون كفيلة بتعديل التوازن في صالح قوى قد لا يمكن للغرب إحكام السيطرة عليها بسهولة.

ومن ناحية ثالثة، أحاط بهذه المدلولات السابقة اتجاه أوروبي عام ومتميز عن العلاقة بين أمن الخليج وبين الصراع العربي– الإسرائيلي يختلف عن الاتجاه الإسرائيلي– الأميركي. فإن الموقف الإسرائيلي من هذه العلاقة' يقوم على التمسك بكون هذا الصراع ليس الصراع الأساسي، ولكنه واحد من عدة صراعات تزخر بها المنطقة، وعلى التمسك بالفصل بين حيوية التقدم على صعيد تسويته وبين تأمين وحماية المصالح الغربية على أساس أن التقدم

على هذا الصعيد (أو على صعيد أمن الخليج) لن يستطيع في حد ذاته إفراز جبهة عربية قوية معادية للسوفيات؛ لأن إسرائيل القوية هي فقط الضمان الحقيقي ضد التهديدات السوفياتية والراديكالية العربية للمصالح الغربية.

أما خلال إدارة "ريغان" فقد احتل الخليج وليس الصراع العربي – الإسرائيلي أولوية أساسية في الاستراتيجية الأميركية. فلقد عمدت هذه الإدارة –تحت تأثير رؤيتها عن تصاعد مخاطر "التوسع السوفياتي" في ظل عواقب انفراج السبعينيات – إلى الفصل بقوة بين تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي وبين أمن الخليج. ومن ثم أعطت الأولوية لمواجهة "التهديد السوفياتي" في الخليج على حساب التحرك بفعالية للتوصل إلى تسوية شاملة وعادلة لهذا الصراع. فلقد غلب عليها الاعتقاد بأن هذا الأخير ليس إلاّ صراعًا إقليميًا يمكن حله بواسطة أطرافه الأصيلة، وأن استمراره لا يشكل – في المرحلة الراهنة– خطورة على مصالح الولايات المتحدة، وأن عدم حله لن يسبب اندلاع حرب في المنطقة أو زيادة "النفوذ السوفياتي" فيها. ولذا كان هدف إدارة "ريغان" الأساسي هو بناء قوة عسكرية أميركية في المنطقة وتحقيق "رضاء استراتيجي" إقليمي يجمع بين النظم العربية المعتدلة في مواجهة القوى الراديكالية والاتحاد السوفيتي

وعلى العكس من الولايات المتحدة كان الأوروبيون أكثر اتجاهًا للربط بين تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي وبين أمن الخليج. فهم يدركون بقوة ما لهذا الصراع من وضع محوري ومركزي في المنطقة، ومن ثم يدركون ماله من انعكاسات على مصالحهم في حالة تفجر أزماته (ومن هنا يمكن أن نفهم الوضع الخاص "لأزمة الشرق الأوسط" على صعيد التعاون السياسي الأوروبي). فإذا كانت أوروبا لم تبالغ – بنفس درجة مبالغة إدارة "ريغان"– في وزن تأثير الصراع بين الشرق والغرب على التوترات المحلية والإقليمية في المنطقة، ومن ثم تشككت في فعالية وإمكان تحقيق فكرة "الرضاء الاستراتيجي" إلا أنها اعتقدت أيضًا أن ما من دولة عربية ستأخذ جانب الولايات المتحدة تمامًا في ظل إطار تعاون استراتيجي حقيقي ضد السوفيات، طالما أن الولايات المتحدة تستمر بمساندة الخط الإسرائيلي المتشدد، كما اعتقدت أن التقدم على صعيد تسوية القضية الفلسطينية لا ينفصل عن التقدم على صعيد تسوية مشاكل أمن الخليج.

٢- وإذا كانت حرب الخليج الأولى قد امتدت خلال مرحلة هامة من تطور النظام الدولي (الحرب الباردة الجديدة ثم تصفية القطبية الثنائية) ومن تطور البناء الأوروبي الجماعي وتحركه نحو الاتحاد الأوروبي (مشروع أوربا ١٩٩٢)، فإن حرب الخليج الثانية قد وقعت أحداثها (أغسطس ١٩٩٠- مارس ١٩٩١) في مرحلة خطيرة من تحول النظام الدولي (نهاية القطبية الثنائية والإعلان عن ما يسمى النظام الدولي الجديد) ومن تحول البناء الأوروبي، ومن تغير العلاقات الأوروبية الأمريكية على الصعيدين العسكري والاقتصادي. ولذا كانت حرب الخليج الثانية اختباراً متجددًا لإشكالية العلاقة بين الاستقلال والفعالية في السياسات الأوروبية تجاه صراعات المنطقة العربية.

ولقد أضافت نتائج هذا الاختبار مدلولات هامة إلى مدلولات ونتائج حرب الخليج الأولى.

وبدون الدخول في تفاصيل الدبلوماسية الأوروبية الجماعية ودبلوماسية الدول الأوروبية الكبرى خلال هذه الفترة (٩) يمكن الإشارة إلى المدلولات التالية باختصار:

أ- فبالنظر إلى مدى استمرارية أو مصداقية التحليلات عن خصائص المسلك الأوروبي منذ غزو العراق للكويت وحتى ما قبل حرب تحرير الكويت (أغسطس ٩٠- يناير ٩١) مقارنة بهذا المسلك تجاه اندلاع الحرب وما بعدها، يمكن القول إنه ظهر اختلاف واضح بين الخط العام أو السمات العامة المميزة للسياسات الأوروبية - الجماعية الفردية وبين نظائرها ما قبل اندلاع الحرب في ١٧/ يناير/ ١٩٩١:

فقبل الحرب: تبلور تدريجيًا دور جماعي نشط سعى -بسبل شتى- لكبح جماح الاندفاع نحو قرار الحرب كسبيل حتمي ووحيد للخروج من الأزمة. وبالرغم من عدم تطابق المواقف القومية -حيث كانت بريطانيا بصفة خاصة أكثر انحيازًا للمواقف والرؤى الأمريكية من شركائها الآخرين وخاصة فرنسا وإيطاليا- إلا أن عدم التطابق هذا لم يُحلْ دون ظهور الجماعة الأوروبية في وضع القادر على الحركة السريعة والفاعلة بصورة لم تُسبَق من قبل، وهي الحركة التي أبرزت التضامن على فرض عقوبات ضد العراق بقدر ما أبرزت عدم الحماسة لقرار الحرب. أما على صعيد السياسات القومية، فلقد برز الدور الفرنسي المتميز بحرصه على استنفاذ كل سبل التسوية السياسية، والذي يحذر من عواقب اندلاع الحرب وتدمير العراق، والذي يتحفظ في الانصياع للقيادة الأمريكية. وفي المقابل كان هناك الدور

البريطاني الذي تميز بعدم استبعاد اللجوء إلى خيار الحرب وبقبول درجة أكبر من الانصياع لهذه القيادة. وبين الطرفين كان الموقف الألماني بوجوده الاقتصادي وليس العسكري.

وبعد اندلاع الحرب برزت سمات تتلخص كالآتي:

من ناحية، نلحظ غيابًا واضحًا للدبلوماسية الجماعية الأوروبية؛ بسبب بروز اختلافات بين مسالك الدول وتفجر الاتهامات المتبادلة بينهم بعدم تحمل أعباء متساوية في العملية العسكرية. ومن ثم، بدت الجماعة غير قادرة على الحركة كقوة موحَّدة. ومن ثم تراجعت الآمال – التي أفرزها السلوك الجماعي قبل الحرب– في أن تتبلور الجماعة في النظام الدولي الجديد كقوة سياسية موحدة. ولقد اجتمع عدد من الساسة الأوروبيين –سواء المعارضين لحركة الوحدة السياسية الأمنية (مثل جون ميجور رئيس الوزراء البريطاني) أو المؤيدين والمدافعين عنها (مثل جاك ديلور رئيس اللجنة الأوروبية، ودي ميكليس وزير الخارجية الإيطالي)–على حقيقة واحدة؛ وهي أن الأداء الأوروبي في مجموعه خلال الحرب كان ضعيفًا ومفككًا، ومن ثم، فإن هذه الحرب أبرزت أوجه النقص في حركة الاندماج الأوروبي وحدودها. هذا، ولقد ظهر هذا التوجُّه العام على صعيد البرلمان الأوروبي أيضًا؛ حيث أبدى عدد أكبر من أعضائه أسفهم لضعف أداء الجماعة وعدم حضورها وعدم إسهامها.

ومن ناحية أخرى، نجد على صعيد السياسات القومية والعلاقات فيما بين الدول الأوروبية وبينها وبين الولايات المتحدة بروز اتجاه تأييد الحرب التي تقودها الولايات المتحدة ضد العراق وباسم تحرير الكويت.

ومن هنا، برز التطور الأساسي على صعيد السياسة الفرنسية بصفة خاصة. فهي –وإن أبدت تعاونًا عسكريًا شبه كامل– إلا أنها أبدت أيضًا بعض التحفظات التي سرعان ما كانت تتبدد، كما حاولت الحفاظ على قدر من المناورة والاستقلالية الدبلوماسية. أما الدور البريطاني فلقد اكتسب –في ظل تنسيقه القويّ مع الدور الأمريكي– حضوراً على الصعيد العسكري، وكذلك اكتسب حضورًا واضحًا على الصعيد الدبلوماسي. حيث بدت بريطانيا كالمتحدث باسم أوروبا بشأن أوضاع ما بعد الحرب. ومن هنا فإن التطور في كل من الدورين الفرنسي والبريطاني (على الصعيد العسكري بالنسبة للأول، وعلى الصعيد الدبلوماسي بالنسبة للثاني) بالمقارنة بما قبل الحرب، قد أثار التساؤل حول ثلاثة أمور: ما مصير الاستقلالية "المعهودة" أو "المنتظرة" للدور الفرنسي؟ وما هي فرص الدور البريطاني الدبلوماسي الجديد؟ وما درجة

وجود أو تأثير تنسيق فرنسي – بريطاني، وهل يعد محورًا إضافيًا إلى جانب محور بون– باريس التقليدي؟ وما مصير التردد والتحفظ في الدور الألماني؟

وهذه السمات السلوكية العامة ليست إلا محصلة التفاعلات الأوروبية – الأوروبية (وأيضًا الأوروبية الأمريكية) حول عدة قضايا أساسية كانت جوهر المرحلة القائمة حين اندلاع الحرب وهي: مسئولية اندلاع الحرب والاشتراك فيها من عدمه، درجة وقنوات الإسهام الأوروبي في تماسك جبهة الحلفاء، احتمالات وقف الحرب والتجاوزات في تطبيق قرار الأمم المتحدة رقم ٦٧٨، احتواء مخاطر توسيع نطاق الحرب نتيجة الهجوم الصاروخي العراقي على إسرائيل، ترتيبات ما بعد الحرب.

إذن كيف جاءت درجة أو طبيعة التمايزات أو الاختلافات أو التنسيق بين السياسات الأوروبية تجاه هذه القضايا؟

وما مغزى التفاعلات الأوروبية حول قضايا الحرب بالنسبة للإطار الذي يجمع بين نمط واتجاه التفاعلات الدولية في النظام الدولي الجديد من ناحية وبين طبيعة مصادر التهديد وعدم الاستقرار النابعة من مشاكل العالم الثالث من ناحية أخرى؟ فمما لا شك فيه أن استقرار ومصير النظام الدولي الجديد لا يرتهن فقط بالتطورات على صعيد مكونات الشمال والجنوب، وقبل ذلك على مصير مشاكل الجنوب ذاته. إذن ما مغزى ومدلول التفاعلات الأوروبية حول قضايا الحرب بالنسبة لهذا الإطار المزدوج؟

ب- من واقع تحليل الدور الأوروبي تجاه القضايا المشار إليها عاليًا يمكن أن نستخلص النتائج التالية:

من ناحية، في مقابل غياب الدور الجماعي خلال الحرب -كما سبقت الإشارة- فلقد تم استحضاره للتمهيد لما بعد الحرب، وخاصة في نطاق المساعدة التنموية وفكرة المؤتمر الدولي للسلام في الشرق ا؟لأوسط. وهذا يعني أن عدم القدرة الجماعية على الاشتراك في عمليات عسكرية لا تنفي القدرة -في الأساس- على المشاركة في الإدارة الدبلوماسية اللازمة، وعلى المشاركة في صياغة وتنفيذ ما يوضع من تصورات عن احتمالات ما بعد الحرب. وكشف هذا الواقع عن أوربا -كقطب من نوع جديد- وعن الوزن النسبي للدور الأوروبي العالمي (بالمقارنة بالدور الأمريكي) في نطاق ما يسمى بالنظام الدولي الجديد. ومن ثم، طرح السؤال التالي نفسه: هل انتهى حلم القطب الأوروبي الجديد؟

فإذا كانت أكثر التحليلات تفاؤلاً حول مشروع أوروبا ١٩٩٢، قد خلصت – قبل اندلاع أزمة الخليج الثانية – إلى أن هذا المشروع – لن يُظهر قطبًا جديدًا بالمعنى الحرفي للقطب وفق خبرة ما بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أنه ظهرت –من ناحية أخرى– دعوة للحاجة إلى إعادة النظر في مفهوم القطب (هل يجب أن يتضمن قوة عسكرية، وسلطة مركزية) وذلك في ظل مقتضيات التطور في حدود دور القوة العسكرية التقليدية والنووية في العالم، وكذلك التطور في الاقتصاد العالمي. ولقد قدمت أزمة الخليج بالفعل عدة مدلولات حول حدود وأبعاد العلاقة بين القوة العسكرية والاقتصادية للأطراف المختلفة الأساسية التي أدارتها وعلى رأسها الولايات المتحدة وأوروبا. فلقد ظهر أن القدرة التنافسية الاقتصادية الأمريكية – بالمقارنة بأطراف دولية أخرى – لا تُقارن بوزن قدرتها التنافسية العسكرية – بالمقارنة بنفس هذه الأطراف.

أما على الصعيد السياسي والأمني، فلم يكن من الصواب، الأخذ وبصورة مطلقة، بالمقولات عن أن حرب الخليج الثانية قد أنهت فرص الجماعة الأوروبية للبروز كقوة سياسية موحدة على صعيد النظام الدولي الجديد. وينبع هذا التحفظ من عدة اعتبارات ترتبط بالفهم المتأني لطبيعة تطور البعد السياسي في تجربة الجماعة الأوروبية. فبالرغم من أنها كيان اقتصادي بالأساس، إلا أن الهدف النهائي لها سياسي. ولقد حققت الجماعة خطوات وئيدة –ولكن متتالية ومنتظمة-- نحو الوحدة السياسية سواء على صعيد المؤسسات (تطور دور وطريقة انتخاب البرلمان الأوروبي) أو على صعيد السياسة الخارجية والأمنية المشتركة ابتداء من بداية السبعينيات.

ولقد كانت مدلولات أزمات الشرق الأوسط بالنسبة لإمكانيات الدور الجماعي الأوروبي بمثابة قوة دفع أساسية للانتقال خطوة للأمام على صعيد التعاون السياسي.حيث إن كل أزمة أبرزت –على التوالي وبصورة شتى وفي ظل معطيات دولية وإقليمية متنوعة – حاجة أوروبا لدعم هذا التعاون وصولاً إلى هدف سياسة خارجية مشتركة حقيقية. فلقد بدأ هذا التعاون بعد حرب عام ١٩٦٧، وقفز خطوة هامة بعد حرب عام ١٩٧٣ (الانعقاد الدوري للمجلس الأوروبي على مستوى القمة الأوروبية مرتين سنويًا منذ سنة ١٩٧٥)، اندفع بانتظام منذ بداية الثمانينات في ظل رؤية ميتران وكول. وحتى كانت أزمة الخليج الثانية التي دفعت إلى فكرة المؤتمر الحكوميّ حول التعاون السياسي والأمني.

إن أزمة الخليج الثانية قد أبرزت أن على أوربا أن تسعى -عاجلاً أو آجلاً- نحو سياسة خارجية وأمنية مشتركة لتجنب احتمالات عواقب رد الفعل الأمريكي المتمثل في عدم إعادة ما تم سحبه من قوات أمريكية من أوروبا لإرسالها إلى الخليج أو سحب جزء آخر من هذه القوات، وهذا -بدوره- يتطلب تكوين قوة أوروبية مشتركة في ظل مفهوم أوروبي جماعي عن الأمن والدفاع يمتلك ذاتية خاصة في إطار حلف الأطلنطي أو خارجه.

هذا، وكانت حالة التعاون السياسي الأوروبي خلال الأزمة لا تُقارن بحالته إبان أزمات سابقة. فمما لا شك فيه أن طبيعة وحجم الاختلافات الأوروبية قبل وبعد حرب الخليج الثانية لم يناظر الاختلافات التي ثارت مع وبعد حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ على سبيل المثال. ولم يرجع هذا فقط إلى اختلاف طبيعة الأزمة في الحالتين، ولكن رجع أيضًا إلى أن الوعي الأوروبي بأهمية التعاون السياسي كان قد نضجَ بدرجة كبيرة، كما أن الاتجاه العام له عكسَ -حينئذ ميلاً أكبر للتنسيق مع الولايات المتحدة في شكل توزيع الأدوار. ولقد كانت الاختلافات الأوروبية حول شكل ودرجة العلاقة مع الولايات المتحدة هي حجر الزاوية في الاختلافات الأوروبية- الأوروبية التي تعرقل من أداء التعاون السياسي. ولهذا يجدر القول إن القضية الأساسية لم تعد تحقيق منهج أوروبي مستقل تمامًا عن الولايات المتحدة، ولكن تحقيق المنهج الذي ينسق معها في ظل حدود معينة. ويتضح هذا البعد بصورة أكبر في ضوء حقائق الوضع الاقتصادي الدولي في ظل متطلبات ومعطيات ما يسمى "بتدويل الاقتصاد". وهي الحقائق التي تعكس بروز التنسيق – التنافسي بين الدول الرأسمالية السبع الكبرى للحفاظ على توازن واستمرار النظام الرأسمالي العالمي. ومع ذلك، فيظل الاختلاف حول قضايا العالم بصفة خاصة مجالا لإدارة هذا التنافس باعتباره وسيلة وسبيلاً لحماية ودعم المصالح القومية لكل طرف في مواجهة الطرف الآخر، على نحو يدعم من موقفه التنافسي الكلي على صعيد الاقتصاد العالمي.

ومن ثم، ثار التوقع أن أوروبا الجماعية من ناحية، والدول الأوروبية الكبرى من ناحية أخرى، ستقوم بدور أساسي – إلى جانب الدور الأمريكي – في إدارة أوضاع المنطقة بعد انتهاء الحرب، وأن هذا الدور سينبثق عن إطار التنسيق- التنافسي الذي سيحكم توازنات القوى العالمية بين أقطاب ثلاثة سيزداد تبلورها حول اليابان وحول الولايات المتحدة وحول الجماعة الأوروبية. وهذا ما كان يجب أن تدركه حينئذ القيادات العربية المختلفة، فلقد انتهى

عصر تعبئة الدور الأوروبي البديل عن الدور الأمريكي والذي سبق وأينع طوال السبعينات وشطر كبير من الثمانينات -كما سبق القول.

ج- وأخيرًا، وعن العلاقة بين أمن الخليج وبين الصراع العربي الإسرائيلي، فلقد أضافت حرب الخليج الثانية المزيد من المدلولات عن درجة تمايز الموقف الأوروبي عن الأمريكي بهذا الصدد.

فإذا كانت الجماعة الأوروبية لم تتخل عن الربط بين أمن الخليج وإيجاد تسوية للصراع العربي الإسرائيلي إلا أن المفهوم الأوروبي عن الربط -حينئذ- لم يكن بمعنى التزامن بين حل المشكلتين (كما أعلن صدام حسين)، ولكن بمعنى التذكرة بهما معًا على أساس عدم صرف الأذهان عن الصراع العربي الإسرائيلي تحت ضغط ووطأة الحرب الجارية في الخليج، وعلى أساس أن أحداث هذه الحرب قد أكّدت أهمية التوصل لحل القضية الفلسطينية. ومن ثم فإن الجماعة الأوروبية - رفضت من ناحية أخرى أن تكون حل القضية الفلسطينية شرطًا مسبقًا لإيجاد حل لمشكلة احتلال الكويت. وحين اندلعت حرب تحرير الكويت، لعبت الجماعة دورها لإقناع إسرائيل بعدم التدخل فيها، ومكافأتها على ذلك باستخدام أدوات سياسة واقتصادية متنوعة. وبغض النظر -الآن- عن أبعاد الجدل الذي دار حول آثار أزمة وحرب الخليج الثانية على مكانة إسرائيل - قوة أو ضعفًا في الاستراتيجية الأمريكية وعلى وضع القضية الفلسطينية وآفاق حلها في هذه المرحلة، فمما لا شك فيه أن المسلك الأوروبي الجماعي قد اتسم بالتوازن، وهو السمة التي أعلنتها دائمًا الجماعة الأوروبية محوراً لسياستها المتوسطية منذ ١٩٧٢.

خلاصة القول: إن خبرة السياسات الأوروبية تجاه حرب الخليج الثانية قد أثارت -في مجملها وساعتها- أسئلة كثيرة حول مستقبل إعادة تشكيل المنطقة العربية في ظل توازنات القوى الدولية الجديدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وانعكاساتها على المنطقة العربية. ومن أهم الأسئلة التي تتصل بأوروبا ووضعها في المنطقة ما يلي:

هل سيكون بمقدور المسلك الأوروبي أن يخفف من موجة العداء للغرب بصفة عامة والتي أينعت في المنطقة، حيث حرصت أوربا على التحذير دائمًا من مخاطر إهمال مشاكل المنطقة، ومن مخاطر التعامل معها بمنطق سياسات القوى التقليدية؟ هل تستطيع أوربا أن

تساند منهجًا قويًا للتسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي، ولدفع برامج التنمية في المنطقة العربية؟

الخاتمة

أن القراءة في المشاهد الثلاثة السابقة المتتالية: الصراع العربي الإسرائيلي، السياسة المتوسطية، أمن الخليج، إنما تكشف عن اتجاه التطور في مسار السياسات الأوروبية ومحدداتها ونتائجها تجاه قضايا رئيسة في المنطقة العربية. ويمكن تلخيص أهم ملامح هذا التطور في المقولات التالية:

١- إمكانيات الدور الأوربي في ظل الثنائية القطبية أكبر من نظائرها في ظل الأحادية الأمريكية والاتجاه الأمريكي للانفراد بإدارة قضايا المنطقة.

٢- اتجاهات توسيع وتعميق الاتحاد الأوروبي تستنفذ طاقاته وقدراته التي يمكن توجيهها إلى قضايا المنطقة العربية، كما أن الخلافات العربية والتغير في استراتيجية المواجهة العربية الإسرائيلية، وفي خريطة التحالفات العربية مع الولايات المتحدة قد أثَّرت على درجة حرص أوروبا على "سمة التوازن" في دورها.

٣- مثَّلت قضايا المنطقة -وخاصة في مراحل تفجر أزماتها- مجالاً أساسياً لاختبار قدرات أوربا المستقلة والفاعلية؛ ومن ثم اندفع التعاون السياسي والأمن الأوروبي خطوات إلى الأمام عقب كل أزمة سعيًا نحو علاج ما تبدّى من قصور في الدور السياسي الأوروبي خلال هذه الأزمات.

٤- تحركت الجماعة من دور اقتصادي إلى دور سياسي إلى سياسة شاملة تنطلق من رؤية استراتيجية، وتتضمن أبعادًا ثقافية مجتمعية، بينما ظل الدور العسكري غائبًا أو تابعًا للدور الأمريكي.

٥- تحرك الدور الأوروبي بقيادة فرنسية من دور يسعى للاستقلال عن الولايات المتحدة، إلى دور ينفّذ توزيعًا للأدوار إلى دور مكمل للدور الأمريكي. عدم القدرة الجماعية على المشاركة فى عمليات عسكرية ، وعدم الفعالية فى تقديم مبادرات دبلوماسية مستقلة ومؤثرة ، لم تنف استعداد الجماعة إما للمشاركة فى تنفيذ التسويات السياسية التى تديرها أساساً الولايات المتحدة ، وإما المشاركة فى التمهيد للوصول إلى هذه التسويات وذلك من خلال القدرات الاقتصادية للجماعة .

٦- تحرك الدور من دور ذي اقتراب شامل تجاه المنطقة إلى دور يتعامل مع النظم الفرعية كل على حدة (الحوار الأوروبي الخليجي، الحوار الأوروبي المتوسطي، الحوار الأوروبي الشمال- إفريقي،........)

إن المقولات السابق عرضها لَتمثل الأرضية التي تنطلق منها أعمال هذه الندوة بحثًا عن ملامح السياسات الأوروبية الجماعية والفردية تجاه قضايا المنطقة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وحتى ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

ولعل المتابعة التاريخية السابقة -ونتائجها- لَتبين لنا حقيقة آفاق الدور الأوروبي من حيث الإمكانيات والقيود والفرص المتاحة أما صانع السياسة العربي.

الهوامش:

١- انظر: - د. نادية محمود مصطفى: **مدخل منهاجي لدراسة التطور في وضع ودور العالم الإسلامي في النظام الدولي**، (في): د. نادية محمود مصطفى (إشراف)، **مشروع العلاقات الدولية في الإسلام**، الجزء السابع، (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٦).

- د. نادية محمود مصطفى: **التاريخ ودراسة النظام الدولي**، بحث مقدم إلى الندوة المصرية الفرنسية التاسعة تحت عنوان **"آفاق العلاقة بين العلوم السياسية والعلوم الاجتماعية"**، (مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، فبراير ٢٠٠٠).

٢- انظر: - د. نادية محمود مصطفى: **مقدمة مشروع العلاقات الدولية في الإسلام: الأهداف، الدوافع، المنطلقات**. (في) د. نادية محمود مصطفى (إشراف): **المقدمة العامة لمشروع العلاقات الدولية في الإسلام**، الجزء الأول من المشروع، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ١٩٩٦.

-د. نادية محمود مصطفى: **العصر المملوكي**، (في): د. نادية محمود مصطفى (إشراف): المرجع السابق، الجزء العاشر.

- د. نادية محمود مصطفى: **العصر العثماني**، (في): د.نادية مصطفى (إشراف): المرجع السابق، الجزء الحادي عشر.

- د. نادية محمود مصطفى: **الدولة العثمانية في دراسات التاريخ الإسلامي والنظام الدولي**، (في) د. عبد الوهاب المسيري (محرر) **إشكالية التحيز: رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد**. أعمال الندوة التي نظمها المعهد

العالمي للفكر الإسلامي في واشنطن بالتعاون مع نقابة المهندسين. القاهرة في ١٩- ٢١ فبراير ١٩٩٢. القاهرة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي (١٩٩٤).

٣- انظر: -نادية محمود مصطفى: **سياسة ديجول الخارجية في ظل الجمهورية الخامسة**، رسالة ماجستير- (غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٦.

- نادية محمود مصطفى: **سياسة فرنسا تجاه أزمة الشرق الأوسط (١٩٦٧- ١٩٧٧)**، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية (غير منشورة) كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨١.
- د. نادية محمود مصطفى: **الدبلوماسية الفرنسية والغزو الإسرائيلي للبنان**. **مجلة الفكر الاستراتيجي العربي**، عدد ٨-٩ يوليه- أكتوبر سنة ١٩٨٣.
- د. نادية محمود مصطفى: **السياسة الفرنسية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي (١٩٦٧- ١٩٧٧): الأبعاد المحددات**. **مجلة الفكر الاستراتيجي العربي**. عدد ١٣- ١٤ يوليه ١٩٨٥.
- د. نادية محمود مصطفى: **أوربا والوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ١٩٨٧.
- د. نادية محمود مصطفى: **أوربا الغربية وأمن الخليج (١٩٨٠- ١٩٨٧)**، **مجلة الفكر الاستراتيجي العربية**. العدد ٢٨، أبريل ١٩٨٩.
- د. نادية محمود مصطفى: **مصر والقوى الكبرى** (في) د. علي الدين هلال، د. عبد المنعم سعيد (محرران): **مصر وتحديات التسعينيات**. مركز البحوث والدراسات السياسية – جامعة القاهرة ١٩٩٠م.
- د. نادية محمود مصطفى: **تقويم العلاقات السياسية بين مصر والجماعة الأوروبية**، (في): د. هناء خير الدين، د. أحمد يوسف أحمد (محرران): **مصر والجماعة الاقتصادية الأوروبية ١٩٩٢**. مركز البحوث والدراسات السياسية – جامعة القاهرة. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ١٩٩١.
- د. نادية محمود مصطفى: **أزمة الخليج الثانية والنظام الدولية الجديد**. في د. أحمد الرشيدي (محرر): **أزمة الخليج والأبعاد الدولية والإقليمية**، مركز البحوث والدراسات السياسية- جامعة القاهرة. أكتوبر ١٩٩١.

د. نادية محمود مصطفى: **حرب الخليج الثانية: بين السياسة الجماعية والسياسات القومية الأوروبية**. (في) د. ودودة بدران (محرر) **مصر والجماعة الأوروبية ١٩٨٩- ١٩٩٠**، مركز البحوث والدراسات السياسة- جامعة القاهرة.١٩٩٣.

د. نادية محمود مصطفى: **الأبعاد السياسية للمتوسطية**، (في) د. نادية محمود مصطفى (محرر) **مصر ومشروعات النظام الإقليمي الجديد**، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٧.

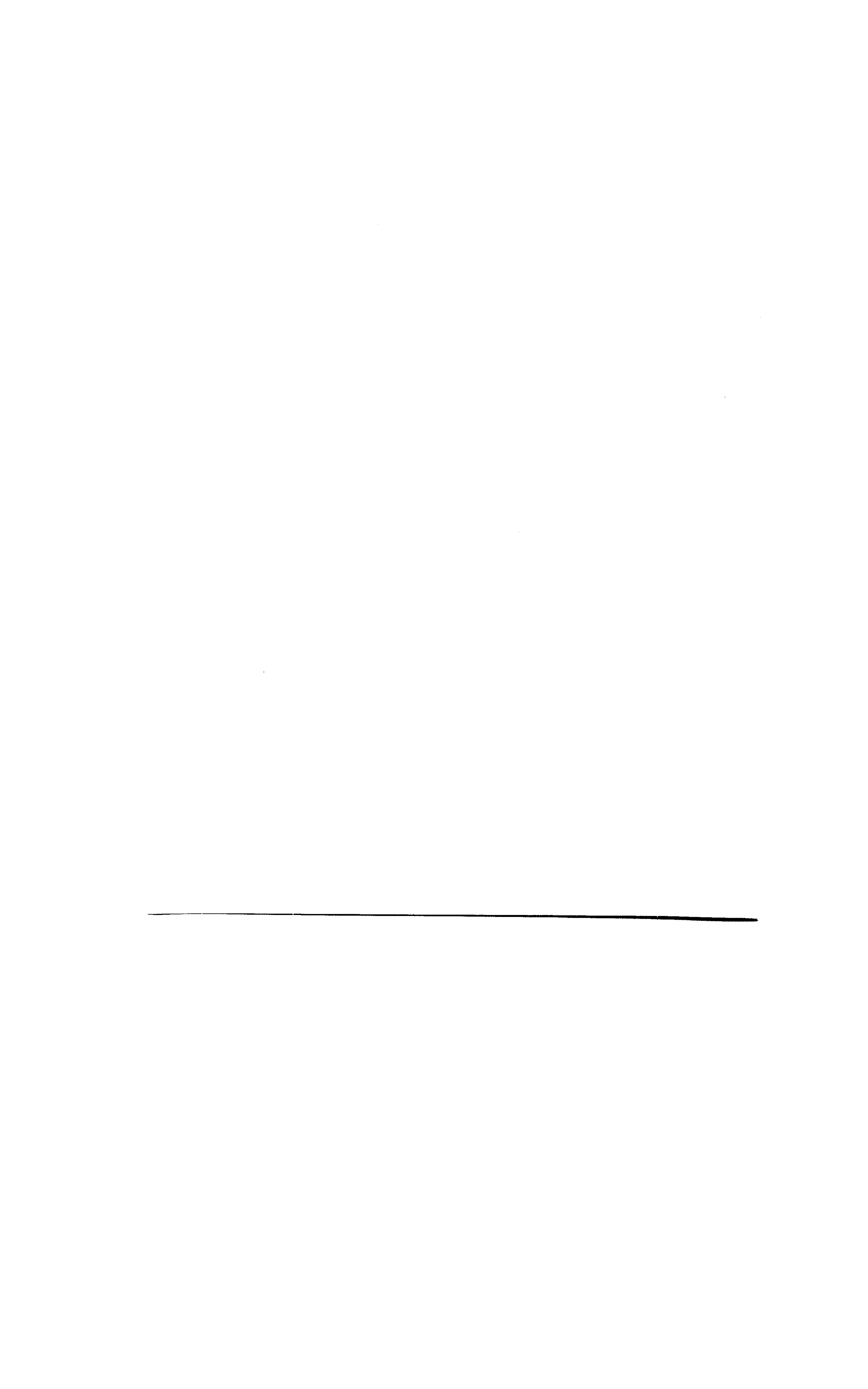
د. نادية محمود مصطفى: **أوربا والعرب: من تسوية الصراع العربي الإسرائيلي إلى الشراكة الأوروبية المتوسطية** (في) تقرير حال الأمة في عام (١٩٩٧)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨.

د. نادية محمود مصطفى: **الأبعاد الثقافية للشراكة الأوربية المتوسطية**؛ (في) د. سمعان بطرس فرج الله (محرر): **أعمال ندوة مستقبل الترتيبات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وتأثيراها على الوطن العربي**. معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، ١٩٩٨.

٤- انظر: - د. حامد ربيع: **الحوار العربي الأوروبي: استراتيجية التعامل مع القوى الكبرى**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠.

د. حامد ربيع (إشراف)، **المضمون السياسي للحوار العربي الأوربي**، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٧.

٥- د. نادية محمود مصطفى: **أوروبا والوطن العربي**: مرجع سابق، ص ٣٣- ٩٦.



العلاقات الأوروبية -العربية ١٩٤٥-١٩٩١*

د. نادين بيكودو**

يتعرض من يتصدى للعلاقات الأوروبية- العربية لا محالة لصعوبة تمهيدية وذلك أيـاً كانت ماهيته. هذه الصعوبة تتمثل فى وضع التعريف الواضح لقُطبَى العلاقة : هـل نتنـاول جماعتين جغرافيتين وتاريخيتين أم حقبتين ثقافيتين تُعتبران مصادر لقيم محددة وتشتركان فـى تاريخ طويل من المواجهات ومن المواقف المتبادلة . (١)

من المعلوم أنه منذ نهاية القرن الثامن عشر كانت العلاقة بين العـالم العربـى وبـين الحداثة تصب فى اتجاه أوروبا. إلا أن مفاهيم السيادة الأوروبية أوجدت صراعات عربية مـن أجل الاستقلال وتأكيد الذات وكانت هى نفسها صراعات ضد أوروبا ، وأصبح الأمـر يـدور بين ذاكرة استعمارية فى شمال البحر المتوسط وبين ذاكرة منهكة بالتجارب فى جنوبـه. فـى ظل هذا الإطار فإن العلاقة الأوروبية العربية التى تميزت بالشمولية وبحمـل صـفات ثقـل التراث التاريخى قد واجهت فى بعض الأحيان صعوبة تخطى حاجز الأساطير.(٢)

أما إذا تناول الحديث الطرفين الأوروبى والعربى، فإن الموضوع لا يتعلـق بكيـانين إقليميين هما: الاتحاد الأوروبى من جهة وجامعة الدول العربية من جهة أخرى ، فهما كيانان غير متساويان لا من حيث الثقل النسبى والنفوذ ولا من حيث الصـفة المؤسسـية . فالكيـان الأول، وهو الاتحاد الأوروبى، شهد توسعاً مطرداً فى التكوين والهيكلة خـلال الفتـرة مـن ١٩٥٧ -١٩٩٢ حتى أصبح يشكل كياناً اقتصادياً متكاملاً ، بينما لم يرق الكيان الآخر أبداً - والذى يتمثل فى جامعة الدول العربية- ليكون نظاماً إقليمياً حقيقياً على الصعيد الاقتصادى أو على صعيد الأمن الجماعى، وإنما سار على نهج سياسي من تجمع شديد القطبية داخلياً، يدور حول محور مصرى- هاشمى خلال الفترة ١٩٤٥-١٩٥٦، ثم محور مصرى- سعودى خلال الفترة من ١٩٥٦-١٩٧٠، تلاه نظام متعدد الأقطاب بعد أفول نجم الدولة المحورية المصـرية

---

* نص مترجم

** أستاذ- معهد اللغات والحضارات الشرقية- باريس

عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣. وأخيراً آل التطور إلى ما أفصحت عنه حرب الخليج الثانية بشكل واضح من إخفاق (٣).

تنقسم الفترة المقترحة إلى مرحلتين محددتين :الأول منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى بداية السبعينيات وهى حقبة "السياسات العربية" تجاه القوتين الاستعماريتين الرئيسيتين أو الاستعماريتين السابقتين وهما بريطانيا العظمى وفرنسا .الثانية بدءا من عامى ١٩٧٢ - ١٩٧٣ حيث اتبع الاتحاد الأوروبى منهجاً جماعياً وشاملاً اتخذ بدوره شكلين : السياسة المتوسطية والحوار الأوروبى العربى، وهو منهج مزدوج أسفرت مساعيه فى حدها الأدنى عن تلطيف للأجواء مع بزوغ عقد التسعينيات .

أولاً: حقبة السياسات العربية

فى عام ١٩٤٠ كانت بريطانيا تتمركز بقوة فى الشرق الأوسط (٤). ولكن منذ عام ١٩٤١ أوضح أنتونى إيدن Anthony Eden فى إعلان Mansion House مضمون السياسة البريطانية الجديدة التى سوف تسود بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ألا وهى فك الارتباط مع الاحتفاظ بنفوذ غير مباشر . فى عام ١٩٤٣ حددت الوزارة البريطانية موقفها كما يلى " إن حكومة جلالة الملكة تبدى تعاطفها مع كل تحرك فيما بين العرب يسعى لتحقيق وحدتهم الاقتصادية والثقافية والسياسية ".(٥) كانت إذاً اللبنة الأولى للسياسة البريطانية فى الشرق الأوسط على صعيد السياسة العربية هى توحيده لممارسة السيادة عليه بصورة أفضل . فى هذه الفترة ترددت لندن بين أكثر من صيغة مختلفة للاتحاد تتراوح بين المشروع القديم للهلال الخصيب الذى يدور حول محور العرش الهاشمى، وبين شكل أكثر مرونة من منظمة إقليمية بين الدول .

رغم ذلك ثارت مشكلتان ألقتا بثقلهما على العلاقات البريطانية العربية وحالتا دون أن يصبح العرب " حلفائها الطبيعيين" مصداقاً لما قاله كليمينت أتليه Clement Attlee فى يوليو ١٩٤٦ (٦): فلسطين التى أحالتها بريطانيا الى الأمم المتحدة فى ١٩٤٧، وأزمة السويس التى تطورت الأحداث فيها بعد حرب العصابات مع تأميم قناة السويس الى حملة شرسة بريطانية فرنسية فى نوفمبر ١٩٥٦.

فى سياق هذه الحقبة كانت اللبنة الثانية للسياسة البريطانية فى الشرق الأوسط هى استراتيجية الدفاع ضد خطر التوسع الاستعمارى والأيديولوجى معا للاتحاد السوفيتى فى المنطقة، وهو ما تجسد فى حلف بغداد الذى تم التوقيع عليه فى فبراير ١٩٥٥.

كانت هذه الاستراتيجية تهدف إلى تشكيل حاجز ضد الاتحاد السوفيتى على الجبهة الشمالية للمنطقة، وعلى جبهة كل من تركيا وباكستان، وهى استراتيجية الحرب الباردة التى عززتها وشاركت فيها الولايات المتحدة الأمريكية حيث أدركت الأهمية الجيوستراتيجية للشرق الأوسط فى ترجيح كفة النصر أثناء الحرب العالمية الثانية .

كانت للولايات المتحدة أكثر من صورة للتواجد فى المنطقة، فمنذ عام ١٩٤٦ كان الأسطول السادس متواجداً فى البحر المتوسط ، فضلاً عن أن واشنطن قدمت معونات اقتصادية ومالية الى دول المنطقة بموجب ميثاق ترومان ١٩٤٧ الذى حل محله فى ١٩٥٧ ميثاق أيزنهاور والذى أضاف جانباً عسكرياً للمعونة كان محل قبول كل من لبنان والأردن والمملكة العربية السعودية والعراق . وأخيراً فإن الولايات المتحدة الأمريكية أفصحت عن اهتمام بمصالح جديدة تتعلق ببترول الشرق الأوسط، خاصة مع بزوغ الاصلاح الاقتصادى الأوروبى فى إطار خطة مارشال التى كانت تهدف بدورها الى الحد من انتشار الشيوعية.

بعد عام ١٩٥٦ شهدت منطقة شرق السويس انسحاباً بريطانيا تدريجياً، وانكشفت المخططات. ففى الأردن عام ١٩٥٧ وفى العراق عام ١٩٥٨ سقط العرش الهاشمى على يد الكولونيل قاسم، واستقلت الكويت عام ١٩٥٨، والإمارات العربية المتحدة عام ١٩٧١، إلا أن هذا الانسحاب كان مصحوباً فى كل الدول بسياسة للتعاون على أساس الحفاظ على علاقات للأفضلية فى إطار الكومنولث، وعلى أساس حماية المصالح الاقتصادية والاستراتيجية لبريطانيا فى الخليج.

أما "السياسة العربية " لفرنسا فإنه يمكن تحديدها بصفة عامة فى السعى نحو إحلال علاقات التعاون محل علاقات الاستعمار . فى هذا الصدد برزت سياسة مغربية فى بادئ الأمر إثر تحقيق الاستقلال فى دول المغرب والذى جاء متأخراً بسبب الهامشية النسبية للمنطقة فى إطار تطورات الحرب الباردة ، بُعد المغرب عن كونه منطقة ذات أفضلية خاصة بالنسبة للمواجهات بين الشرق والغرب بخلاف منطقة الشرق الأوسط ، كان ذلك هو العامل

الذى فسر امتداد فترة البقاء الاستعمارى فيها الأمر الذى أبقى المنطقة علـى هـامش النظـام العالمى الجديد الذى ساد بعد عام ١٩٤٥.

يبين لنا سياق الأحداث تمسك فرنسا بتحويل المساحة القديمـة للسـيادة الاسـتعمارية لتصبح منطقة جديدة للنفوذ تحتفظ فيها الجزائر رغم ذلك بكامل شخصيتها النموذجية . فى هذا الاطار انتهجت فرنسا حيال المغرب فى أول الأمر سياسة تعاون اقتصـادية وثقافيـة، فعلـى الصعيد الاقتصادى كانت العلامة الرئيسية لروح التعاون المشار إليه هى الاتفاقات البتروليـة التى وقع عليها فى عام ١٩٦٥ كل من بوتفليقة ودى بروجلى De Broglie والتى ربطـت الدولة الجزائرية، ليس فقط بمجال إنتاج البترول بصفتها مالكاً، وإنما أيضاً بمجال التشـغيل. ولكن رغم ذلك لم تمنع هذه الاتفاقات وقوع أزمة ١٩٧١ وتأميم أجزاء من كل مـن ERAP و CFP . بعد فترة، وفى عام ١٩٨٢ تجددت روح التعاون الاقتصادى بموجب عقد تمـوين الغاز المُبرم بين الدولتين، وكان يحمل صفة الأفضلية لفرنسا حيث حصلت باريس على الغاز الجزائرى بسعر يقل عن سعر السوق بنسبة ١٣,٥% .

أما على الصعيد الثقافى فقد اتخذ التعاون شكل اتفاقات ثنائية موجهّه أساساً نحو تلبيـة احتياجات نظام تعليمى جماهيرى جديد، حيث تقوم فرنسا بتصدير قدراتها فى مجال التعلـيم ، مما يؤدى بدوره الى امتداد نفوذ نموذجها الاجتماعى والسياسي.

على الصعيد السياسي المحض فإن السياسة المغربية لفرنسا اعتمدت على إحدى الثوابت الكبرى للسياسة الفرنسية والتى تعتبر البحر المتوسط ليس فقط الحد الجنوبى لأوروبا وإنما أيضاً منطقة الأفضلية "لسياسة الكرامة " لدولة لم يمنع خروجها من مصاف القوى الكبرى من سعيها للاحتفاظ على حدودها الجنوبية بمنطقة نفوذ تمنع انخراط دول المغرب العربى فى حقل الحرب الباردة . يرجع ذلك الى أن "السياسة العربية" لفرنسا تشكل أيضاً وسيلة أمام باريس لكى تجد لنفسها مكاناً ودوراً فى مواجهة سيطرة القوتين العظمتين، وبخاصة فى منطقة الشرق الأوسط، حيث تولت فرنسا بذل المساعى فى مجال عدم الانحياز وفى مجال الصراع العربى الإسرائيلى بعد حرب يونيو ١٩٦٧. وذلك فى وقت لم يكن شجب الاعتداء الإسرائيلى واحتلال الأراضى الفلسطينية محلاً للإجماع الأوروبى وقتئذ.

وإذا كانت بريطانيا قد رفضت السماح للولايات المتحدة الأمريكية باستخدام قواعدها فى قبرص وفرضت حظراً كاملاً على الجيوش، فإن ألمانيا من جانبها فتحت قواعدها أمام الجسر الجوى الأمريكى تجاه إسرائيل، وأعربت هولندا عن تأييدها الكامل لإسرائيل، بينما شهدت إيطاليا انقساماً بين دوائرها السياسية حول المسألة . أما فرنسا الديجولية فقد اعتبرت التعاون سلاحاً ضد هيمنة القوتين العظميين. وكان الجنرال ديجول يرى أن علاقات الأفضلية مع الدول العربية من شأنها إبعاد هذه الدول عن النفوذ السوفيتى .

مع بداية السبعينيات بزغت حقبة زمنية جديدة اتسمت- على النقيض من الحقبة السابقة- بالتعريف التدريجى بالمنهج الأوروبى الجماعى الذى اتخذ فى مستهل هذه الحقبة شكل "السياسية المتوسطية" بدءاً من عام ١٩٧٢.

ثانياً: "السياسة المتوسطية" لأوروبا

يندرج اختيار إقامة علاقة التعاون مع دول جنوب وشرق البحر المتوسط (PSEM) انطلاقاً من انعقاد قمة رؤساء الدول والحكومات الأوروبية بمدينة باريس فى عام ١٩٧٢ تحت المساعى الرامية لمعادلة القطبية الأمريكية- السوفيتية فى المنطقة ، وتجدر الإشارة فى هذا المقام الى أن فرنسا تحظى بقدر كبير من فضل هذه المساعى، حيث أدركت بعد فترة طويلة من تفضيل العلاقات الثنائية، أن الجماعة الأوروبية يمكن أن تتيح لها تحقيق ما تصبو إليه لتتبوأ مكانة "بطل السياسة المتوسطية". من جهة أخرى فإن "المنهج المتوسطى الشامل " بصفة عامة يؤدى إلى توفير إطار جماعى للاتفاقات المُبرمة بالفعل بين الجماعة الأوروبية (C.E.E.) أو بين دول المغرب العربى، مع إضافة عنصر المرونة لتتوافق مع التوسع اعتباراً من عام ١٩٧٣ (دخول بريطانيا) (أيرلندا والدانمارك) . وقد تم تطبيق هذا المنهج على ثمانية دول عربية متوسطية وهى: الخمسة دول الممتدة من المملكة المغربية الى مصر مع إضافة دول المشرق الثلاث (لبنان والأردن وسوريا).

رغم ذلك فإن حجم التبادل بين هذه الدول الثمانية وبين الجماعة الأوروبية يشهد على عمق الفجوة بين الجانبين، فعلى الصعيد التجارى كانت نسبة هذا التبادل لا تتجاوز ٣ إلى ٤,٣% من حجم التبادل التجارى العالمى للجماعة الأوروبية، بينما كانت واردات الدول العربية منه تبلغ حوالى ٧٥% من قيمة وارداتها . فضلاً عما سبق فإن تحليل بنود هذا التبادل

يحمل مغزى أهم، حيث كانت الصادرات الأوروبية تتضمن أساساً منتجات غذائية ومنتجـات مُصنعة، بينما كان البترول والغاز يشكلان حوالى ٨٥% من الصادرات العربية ، أما بالنسـبة للتدفقات الأوروبية ، سواء فى شكل قروض للدول أو مساعدات لتشـجيع التصـدير، فإنهـا توجهت لتدخل فى إطار سياسة "الإقراض بهدف البيع" .

إذن، فقد حلت السياسة المتوسطية الشاملة التى تبنتها قمة باريس ١٩٧٢، محل اتفاقـات التعاون التجارى السارية آنذاك، واتخذت اتفاقات التبادل التجارى بنظام الأفضلية بين فرنسـا من جانب وبين كل من المملكة المغربية وتونس من جانب آخر، شكلاً استثنائياً مخالفـاً فـى ملحق بمعاهدة روما، برغم المعارضة المبدئية من جانب ألمانيا، ثم أعيد التفاوض بشأنها فـى ١٩٦٩.

أما بالنسبة للجزائر فقد احتفظت من جانبها بعد عـام ١٩٦٢ بمـا لهـا مـن اتفاقـات الأفضلية، كذا كانت الجماعة الأوروبية قد أبرمت اتفاقات تجارية مع كل من لبنان عام ١٩٦٥ ومصر عام ١٩٧٢ ، وكانت اتفاقات التعاون الجديدة السارية بعد عام ١٩٧٢ قد تـم التوقيـع عليها فى عام ١٩٧٦ مع دول المغرب الثلاث، وفى عام ١٩٧٧ مـع دول الشـرق الأوسـط الأربع (مصر وسوريا ولبنان والأردن).

كانت هذه الاتفاقات تتناول ثلاثة محاور :

المحور الأول هو نظام الأفضلية التجارية: حيث يفتح السوق الأوروبية أمـام الـدول العربية مع إعفاء كامل من الضرائب على المنتجات الصناعية مع استثناء المنتجات البتروليـة المكررة والمنسوجات، وهما فى حقيقة الأمر المنتجات العربية الوحيدة المهيأة للتصدير. فـى المقابل تحظى المنتجات الزراعية بتخفيضات تعريفية بما لا يتعارض مـع حمايـة السياسـة الزراعية المشتركة وبخاصة بعد التوسع الثانى للجماعـة الأوربيـة وانضـمام دول جنـوب أوروبا (اليونان فى ١٩٨١ وأسبانيا والبرتغال فى ١٩٨٦) (٨).

يدور المحور الثانى لاتفاقات التعاون الجديدة حول المعونة الموجهة نحو التنميـة، بمـا يغطى الجانبين المالى والفنى معاً، وهى معونة ظلت ضعيفة فى قيمتهـا المطلقـة وانحصـر معظمها فى قروض البنك الأوروبى للاستثمار. ففى خلال الفترة من ١٩٧٩ حتى ١٩٨٧، لم يتجاوز ما قدمة الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء من معونة للدول العربية نسبة ١٧% من

إجمالى المعونة العامة، بينما حصلت الدول العربية على ٢٨% من معوناتها من منظمة الدول المصدرة للبترول OPEC، وعلى ٣١% منها من الولايات المتحدة الأمريكية . على الجانـــب الآخر لم تقدم الجماعة الأوروبية لدول البحر المتوسط خلال الثمانينيات سوى ١١% فقط مـــن إجمالى معونته العامة للتنمية .

وأخيراً، فإن المحور الثالث هو التعاون فى مجال الأيدى العاملة والضـــمانات المقدمـــة لظروف عمل العمالة العربية المهاجرة إلى أوروبا. فمنذ التوسع الثانى للجماعة، أصبح البحر المتوسط منطقة فصل بين إقليمين غير متساويين فى التنمية، مما يجعل العنصر الديموغرافى تحدياً سياسياً وجغرافياً فى المقام الأول، باعتبار أن اختلاف معدل الخصوبة علـــى الجـــانبين والذى بلغ عام ١٩٩٠- ١,٦٥ طفلاً للسيدة فى الشمال و ٥,٨٨ طفلاً فى الجنوب (٩). ومع وضع نسبة الشباب بالنسبة للسكان فى الحسبان (٥٠% أقل من خمسة عشر عاماً)، فإن الأمر لا يعطى أملاً فى حدوث انخفاض ملحوظ فى نسبة المواليد قبل عام ٢٠١٠.

فى مجمل الأمر، فإن محصلة السياسة المتوسطية المشتركة خلال الفتـــرة مـــن ١٩٧٢ حتى ١٩٩٠ تبدو متواضعة. وفتحت غطاءها الشامل، فما زالت توجد فى حقيقة الأمر علاقات ثنائية. كذلك، فإن الاتفاقات المبرمة بين الطرفين لم تقلل من اعتماد المنطقة علـــى الجماعـــة الأوروبية، وإن أدت فيما بعد لتراجع الصادرات الزراعية المغربية تجاه أوروبا. مـــن جهـــة أخرى لم تكن محصلة التعاون المالى والفنى تتصف بالإيجابية، فقد بلغ معدل صـــافى النـــاتج القومى للفرد فى أوروبا عام ١٩٩٢ إثنى عشر ضعف مثيله فى دول جنوب وشـــرق البحـــر المتوسط . وسعياً لتصحيح هذه الآثار، تبنت الجماعة فى مايو ١٩٩٠ "السياســـة المتوســـطية الجديدة " التى اتخذت هدفاً رئيسياً لها هو تعزيز المعونات المالية، ولكـــن بـــدون التعـــرض للقضية الهامة وهى القروض ونقل الخبرة، وبخاصة فيما يتعلـــق بشـــئون البيئـــة والمـــوارد البشرية.

ظل الأمر يسير فى إطار من "البراجماتية بلا تطلعات منظورة" مـــع إعطـــاء أفضـــلية للمصالح التجارية على مبدأ التضامن من أجل التنمية، مما دفع أوروبا إلى أن تخطو خطـــوة إضافية فى ١٩٩١ – ١٩٩٢ نحو "مشروع إقليمـــى أورومتوســـطى" (١٠). اتخـــذ المـــنهج

الأوروبى الجماعى، رغم ذلك ومنذ بداية السبعينيات، وبالتوازى مع "السياسة المتوسطة "، أطلقت واجهة ثانية، وهى الحوار الأوروبى- العربى .

ثالثاً: الحوار الأوروبي العربي

ترجع الأصول الأولى للكلمة إلى ميشيل جوبير Michel Jobert، الوزير فى عهد الرئيس بوميدو، حيث جاءت فى سياق مناقشة أجراها مع الرئيس التونسى بورقيبه فى شهر يوليو ١٩٧٣، إلا أن الحوار قد بدأ بالفعل مع البيان الصادر فى ١٥ ديسمبر ١٩٧٣ عن القمة الأوروبية التى انعقدت فى كوبنهاجن، وجاء فيه فتح باب التفاوض مع الدول البترولية للتوقيع على اتفاقات تعاون واسعة تضمن للدول الأوروبية الحصول على الإمدادات البترولية "بأسعار معقولة". صدر هذا البيان فى أعقاب الإعلان المشترك الصادر فى ٦ ديسمبر ١٩٧٣، والذى أكدت فيه الدول الأعضاء فى الجماعة الأوروبية على ضرورة الأخذ فى الاعتبار "الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى " عند تسوية الصراع فى الشرق الأوسط.

يجدر فى هذا المقام التأكيد على أن الحوار الأوروبى- العربى لا يعد نظاماً هيكلياً مستقراً يخضع لإطار ثابت ويتمتع بشخصية ذاتية ؛ وذلك رغم قيامه على وجود مؤسسات هى : لجنة عامة تتكون أساساً من وفود الدول ومنظمتين إقليميتين (الجماعة الأوروبية وجامعة الدول العربية)، وسبع لجان عمل متخصصة .

شهد الحوار بدايات صعبة: حيث كان الأوروبيون يتطلعون إلى النواحى الاقتصادية والاجتماعية، بينما كانت الدول العربية تضع القضية الفلسطينية فى لب الحوار، وتتطلع الى إشراك منظمة التحرير الفلسطينية فيه، وهو الأمر الذى كان محلاً للرفض الأوروبى . تمخض مؤتمر دبلن المنعقد فى فبراير ١٩٧٥ عن تخطى العقبة المؤسسية من خلال قلب صيغة الحوار حيث جعل لجان العمل المتخصصة، بعد خفض عددها الى ثلاث، تسبق من الآن فصاعداً عمل اللجنة العامة، وذلك فضلاً عن تعديل تشكيل اللجنة بحيث تتكون من وفدين ، وفد أوروبى ، ووفد عربى، مع احتفاظ كل طرف بحرية اختيار أعضاء وفده مما أتاح الفرصة لضم أعضاء فلسطينيين إلى الوفد العربى.

شهدت الفترة من ١٩٧٥ الى ١٩٨٠ ، بعض مظاهر التقدم فى الحوار الأوروبى العربى.حيث وضعت قائمة الأعمال الخاصة بالتعاون على الصعيدين الاجتماعى والاقتصادى

محل التنفيذ. إلا أن أوروبا كانت ترفض ما طالبت به الدول العربية من مبدأ اتفــاق أفضــلية متعدد الأطراف، وشهدت الساحة خلافات كبرى حول: دخول المنتجات البتروليـــة المكـــررة لأوروبا، الضمانات الممنوحة للاستثمارات العربية فى أوروبا، كيفية نقل التكنولوجيـا . أمـــا على الجانب السياسي، فقد تراوح الموقف الأوروبى بين التردد والانقسام إزاء مبادرة الرئيس السادات للسلام، والتى أرادوا أن تكون خطوة اولى تجاه تسوية النزاع الإسرائيلي- العربـــى، مع التخوف من أن تسفر المقاطعة العربية لمصر عن استبعادها، كدولة محورية، من الحوار.

فى المقابل كان عام ١٩٨٠ بمثابة نقطة تحول حاسمة فى المواقــف الأوروبيـــة تجـــاه القضية الفلسطينية، إثر جولة خليجية للرئيس جيسكار ديستان. كان إعلان فينسيا الصادر فى ١٣ يونيو ١٩٨٠ هو قمة التطورات فى المنهج الأوروبى المشترك إزاء الصراع: حيث أبرز للمرة الأولى فكرة " تقرير المصير للشعب الفلسطيني " (بدلاً من عبارة الحقـــوق المشـــروعة للشعب الفلسطينى). كما أشار بوضوح إلى منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها " شـــريكاً " فى العملية إلى جانب اقتراح المشاركة فى نظام محكم لضمانات ملموسة على أرض الواقع.

رغم ذلك كانت الحقبة التالية على إعلان فينيسيا خلال الأعوام ١٩٨١-١٩٨٩ حقبة من ركود، وكانت أوروبا طرفاً غائباً عن حصار بيروت فى صيف عام ١٩٨٢، حيـــث تركـــت الساحة لمبادرة فرنسية- مصرية، كما لم تعترف أوروبا بالدولـــة الفلســـطينية التـــى أعلنهـــا المجلس الوطنى الخامس عشر بالجزائر فى عام ١٩٨٨ والذى تملص من مـــأزق الاعتـــراف بدولة إسرائيل . إلا أن الجماعة الأوروبية فى غضون هذه الفترة، وفى أكتوبر ١٩٨٦ ، قـــد اقترحت نظاماً تعريفياً خاصاً للمنتجات المستوردة من الأراضى الفلسطينية المحتلة بما يميزها عن المنتجات الإسرائيلية، فضلاً عن تطوير التعاون مع الجامعات الفلسطينية . ويعـــد ذلـــك تأكيداً لمواقف سياسية من خلال أدوات اقتصادية أو ثقافية .

إذن، كان محور مصالح الجماعة الأوروبية، خلال أعوام الثمانينيات، يرمى بثقله، فـــى حقيقة الأمر، على منطقة الخليج. وكان عام ١٩٧٩ مسرحاً لجميع المخاطر: الثورة الإسلامية فى إيران، الغزو السوفيتى لأفغانستان، الاعتداء على الحرم المكى، الصدمة البترولية الثانيـــة. مما جعل المملكة العربية السعودية فى واقع الأمر هى مفتاح الأمن الغربـــى فـــى المنطقـــة . وبلغت نسبة ٧٠% من الواردات الأوروبية من الدول أعضاء جامعة الـــدول العربيـــة كـــان

مصدرها دول الخليج التى كانت تشكل أيضاً سوقاً جذاباً للجماعة الأوروبية، وبخاصة فيما يتعلق بعقود التسليح . فكانت فرنسا تتهيب من أن إجراء حوار مميز مع دول الخليج، بمبادرة ألمانية الأصل، يبدو وكأنه ممثلاً لرغبة أوروبية فى تفريق الصفوف العربية .

وفيما بعد، انطلقت إشارة لدفع الحوار من المؤتمر الأوروبى العربى المنعقد بمدينة باريس فى ديسمبر ١٩٨٩، وذلك فى إطار من "إعادة الهيكلة " يميز بوضوح بين الملف السياسي الذى أكدته اجتماعات وزارية مشتركة، وبين الملف الاجتماعي الاقتصادى الذى تولته اللجنة العامة . ومع تحقق بعض المكتسبات على الصعيد الفلسطينى: مثل إعلان تجميد التعاون العلمى مع إسرائيل فى ١٩٩٠ وتعيين ممثل أوروبى فى الأراضى الفلسطينية عام ١٩٩١، إلا أن هذا الانفراج كان قصير المدى، وجاءت حرب الخليج لتكون شاهداً على غياب سياسة أوروبا، وعلى تفكك "النظام العربى" .

من جهة أخرى، نشأ على التوازى هيكل جديد للحوار فى منطقة البحر المتوسط بموجب مبادرة فرنسية- إيطالية ذات هدف استراتيجى فى المقام الأول: مجموعة "خمسة + خمسة ". تضم دول اتحاد المغرب العربى الخمس والدول المتوسطية الأوروبية ، باستثناء اليونان التى كان مقرراً أن تنضم للمجموعة كمراقب فى السنة التالية مع مصر، ولكن واقع الأمر أن أمن البحر المتوسط، الذى كان فى ظل حلف الأطلنطى إبّان انهيار الاتحاد السوفيتى، قد خرج من نفوذ دولة الساحلية .

إن الموجز السابق للخطوات الكبرى للحوار الأوروبي- العربى حتى بداية التسعينيات إنما هو مدعاة لتعميق المعنى الكامن وراءه سعياً لتحديد الثقل النسبى للعوامل التى تحكمت فى مساره (١١). فكانت بداياته الأولى فى ١٩٧٣ تبدو ناتجه عن فكرة التبادل ما بين تأمين الامدادات البترولية الأوروبية فى أعقاب الصدمة البترولية الأولى من جانب، وبين التأييد الأوربى الفلسطينى من الجانب الآخر . ولكن، إذا كانت الأزمة البترولية هى الدافع للحاجة الى إقامة حوار بالنسبة لأوروبا التى تعتمد على بترول الشرق الأوسط بنسبة ٦٠%، إلا أن الأزمة البترولية ليست هى التفسير للموقف الأوروبى من الصراع الإسرائيلى العربى . بمعنى أخر لم يكن البترول العربى هو ثمن شراء التأييد السياسي الأوروبى، ذلك أن هذا التأييد كان سابقاً على بدء الحوار، كما أنه ظل قائماً خلال ما تعرض له الحوار من عثرات . فضلاً عن

ذلك، فإنه فى المقابل قد تزامن مع الخطوات الأولى "لتعاون سياسي أوروبـي " تقـرر فـي مؤتمر لاهاى فى ديسمبر ١٩٦٩ بواسطة لجنة سياسية حكومية مشتركة اجتمعت هذه اللجنـة فيما بعد بمدينة باريس فى مايو ١٩٧١، وصدقت على تقرير غير معلن هو تقريـر شـومان، الذى تبنى على المستوى الأوروبى تفسيراً فرنسياً للقرار رقم ٢٤٢ للأمم المتحدة بخصـوص الانسحاب الإسرائيلى من الأراضى (وليس أراضى) المحتلة، وذلك على الرغم من تحفظـات كل من ألمانيا وهولندا وإيطاليا . وتجدر الإشارة فى هذا المقام الى أن هذه الخطوة الأولى فى اتجاه التعديل الداخلى للسياسات الأوروبية إزاء صراع الشرق الأوسط كانت خطوة واضـحة، رغم أن الجماعة الأوروبية لم تضطلع أبداً بدور الوساطة فى النزاع وكان يؤكد بوضوح على أن الحوار الأوروبى العربى لا يتعارض مع مفاوضات التسوية الإسـرائيلية العربيـة تحـت رعاية القوتين العظميين. وعلى ذلك فلا يمكن إيجاز الحوار فـي صـيغة: البتـرول مقابـل فلسطين .

إن الصراع العربى -الإسرائيلي كان إذاً عامل ضغط خارجى يلقى بثقله على الحـوار، بما يتمخض عنه من تهديدات، ومن خطر بترولى، ومخاطر عدم الاستقرار الإقليمى، كعوامل تسهم فى إثارة الحوار. وفى المقابل، كان انخفاض مستوى التهديد عاملاً مؤدياً إلـى ركـود الحوار، ومع وضع ذلك فى الاعتبار، إلا أن عناصر أخرى كان لها تأثيرها فى مسار الحوار أيضاً أولها، التطورات الداخلية فى "النظام الإقليمى العربى". فقد تزامن الجمود خلال الأعوام ١٩٨١-١٩٨٩ مع كل من: استبعاد مصر من مسرح السياسة العربيـة، وأحـداث الحـرب الإيرانية- العراقية، وإعادة تشكيل التحالفات المحلية وإقامة التجمعـات الإقليميـة الفرعيـة : مجلس التعاون الخليجى فى ١٩٨١، ومجلس التعاون العربى واتحاد المغـرب العربـي فـي ١٩٨٩ . على الجانب الآخر، ربما كانت التطورات الداخلية للنظام الأوروبى أكثر حسماً، فقد يُعزى جمود الحوار خلال الثمانينيات أيضاً إلى انشغال أوروبا بأحوالها مع صدور "القـانون الموحد" فى ١٩٨٥ والتطلع نحو "السوق الكبرى"، ثم التوسع الثانى بجنوب أوروبا فى ١٩٨٦ . فى المقابل، فإن الصحوة الشجاعة للحوار فى عامى ١٩٨٩-١٩٩٠ تعبر أيضاً عن رغبـة الدول المتوسطية الأوروبية (فرنسا وإيطاليا وأسبانيا) فى تحقيق توازن للقوى فـي منطقـة البحر المتوسط لمواجهة القوة الجديدة لألمانيا الموحدة فى وسط القارة.

وختاماً، فإن الحوار الأوروبي- العربى كان محل تـأثر بالاستراتيجيات المتوسطية للقوتين العظميين ، وبالنظر إلى الولايات المتحدة الأمريكية (التى بدا موقفها فى صورة إكراه خارجى): واضطلاعها بدور الهيمنة الأمريكية فى العلاقات الدولية، قد فرض علـى جميع الأطراف وضع ردود أفعالها فى الحسبان بل والتكهن بها. وعلى الجانب الآخر كان الحوار الأوروبي- العربى بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية يشكل "مؤامرة من جانب أوروبا ضد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية " على حد قول ريتشارد نيكسون (١٢) . وقد عقدت الولايات المتحدة الأمريكية فى فبراير ١٩٧٤ بمدينة واشنطون مؤتمراً، سعياً لتكوين جبهة من الدول المستوردة للبترول، بدا وكأنه آلة حرب ضد الحوار وهى آلة الحرب التى انفردت ألمانيا بين بقية الدول المجتمعية أنذاك بالميل لها، بينما لم توقع فرنسا على البيان الختامى للمؤتمر. كما كان إنشاء الوكالة الدولية للطاقة منبثقاً من نفس المنطق . فى واقع الأمر، كان ما يثير قلق الولايات المتحدة الأمريكية هو تقدم التكامل الأوروبى وتطور النفوذ الإقليمى الأوروبى، وهو الأمر الذى كان يشكل تأثيراً مستمراً على معارضة تعزيز التحالف الأطلنطى والتوسع فيه، وفى غضون الثمانينيات، تزامن تعثر الحوار الأوروبي- العربى أيضاً مع عودة الحرب الباردة فى منطقة الشرق الأوسط والحرب الصليبية ضد "إمبراطورية الشر".

إذا، كان ختام السياق يستلزم تقديم حساب ختامى عن الحوار الأوروبي- العربى من وجهة نظر أوروبية، فإنه يجب علينا أن نتذكر أن الحوار ليس بمفاوضات، وإنما مجرد منتدى للنقاش يتيح الفرصة أمام كل طرف من الأطراف لعرض موقفه علـى الطرف الآخر . وبالبحث عما أسفر عنه هذا الحوار من نتائج ملموسة، نجد أن الحوار لم يكن له أى مردود مهم لا على تثبيت أسعار البترول، ولا على دخول المنتجات الأوروبية إلى السوق العربية، حيث ظل حجم التجارة مع الدول العربية شبه ثابت بالنسبة لأوروبا خلال الفترة بين ١٩٧٣- ١٩٩٢ عند حوالى ٤٠% الى ٤٥%. وعلى الجانب الآخر، لم ينجح هذا المنتدى فـى تـوفير إطار رسمى لمجمل العلاقات الأوروبية العربية، ولا فى تقديم صياغة واضحة لربط السياسة المتوسطية للجماعة الأوروبية على صعيد العلاقات الأوروبية -العربية، فى مجملها . وقد تبرز هنا بالتحديد الحاجة الى مناقشة مفهوم الشمولية، أن لأوروبا مصالح شديدة التباين فـى العالم العربى، وهى مصالح تختلف باختلاف التجمعات الفرعية المعنية . ففى منطقة المغرب القريبة، يحتل العنصر الديموغرافى مقام الاهتمام الأكبر ليجعل التحدى الواضح هـو كيفيه

إبقاء السكان فى الجنوب مع دفع التطور الاقتصادي الوطنى بدون أن تبدو معونة التنمية بمثابة مجرد تعويض عن وقف تدفقات الهجرة . وفى منطقة الخليج، تنصب المصالح بالكامل على الجوانب الاقتصادية والاستراتيجية . أما فى المشرق، فإن التخوف من عدم الاستقرار الإقليمى يفرض السعى لتحقيق تسوية متوازنة للصراع العربى– الإسرائيلى وللقضية الفلسطينية، ولا يمكن الجزم، فى هذا المقام، بأن تطور المواقف الأوروبية هو محصلة الحوار الأوروبي– العربى .

يبقى النظر إلى السجل الثقافى الذى لم يحتل اهتماماً كافياً، وإنه لمن دواعى الأسف تلك المكانة الضعيفة للعلاقات الثقافية فى الحوار، باستثناء منتدى فينيسا فى مارس ١٩٧٧ حول نشر اللغة العربية والأدب العربى فى أوروبا، وندوة هامبرج فى ابريل ١٩٨٣ لبحث العلاقات بين الحضارتين. إن الجانب الثقافي مجال اتضح فيه بشدة عدم التوازن واختلال الأوضاع من حيث الوصول إلى ثقافة الطرف الآخر وذلك بما قد يفوق أحياناً الاختلال فى النواحى الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية. ولكن ما ينقص أوروبا بشدة، هو الرؤية الإنسانية، بمعنى ما تحمله من عقد وإحساس بالاختلاف وتناقض فى المشاعر تجاه المجتمعات العربية. وفى قول آخر رؤية تتخلص بها من جميع الخرافات فى هذا الصدد سواء المتعلقة بالماضى أو بالحاضر .ولبناء هذه الرؤية فإن جهود الدول لا تكفى وإنما يجب أن تكون للمجتمعات أيضاً مساهمات إيجابية .

المراجع

1. Voir Bechara KHADER, *L'Europe et le monde arabe. Cousins. Voisins,* Publisud, 1992.
2. Voir Joseph MAÏLA, « Europe et monde arabe. Des mythes à la coopération », *in Cahiers de l'Orient,* N 29, 1 trimestre 1993,pp. 43-62.
3. Voir Bahjat KORANY et Hilal Ali Eddine DESSOUKI, *The foreign policies of Arab States,* Boulder Colo. Westview, 1984.
4. Sur l'ensemble de ces points, consulter Henry LAURENS, *Guerre et paix au Moyen-Orient,L'Orient arabe et le monde 1945 à nos jours,* Armand Colin, Paris, 1999.
5. Cité par Marcel COLOMBE, *Orient arabe et non-engagement ,* Publications orientalistes de France, Paris, 1973, p. 206.
6. A l'occasion de l'ouverture de la conférence de Londres sur la Palestine.
7. Sur la politique arabe de la France voir Catherine RULLEAU et Paul BALTA, *La politique arabe de la France de De Gaulle à Pompidou,* Sindbad, Paris, 1973.
8. La CEE pratique en réalité dans le domaine agricole un système de «prélèvements-substitutions» qui consiste à prélever une taxe à l'importation pour élever le prix des produits agricoles non-communautaires sur le marché européen et à subventionner à l'exportation les produits européens pour abaisser le prix des produits agricoles communautaires sur le marché mondial, ce qui pénalise fortement le Maghreb.
9. Cette moyenne recouvre du reste une disparité interne entre les pays du Maghreb où la transition démographique est bien entamée: 3,66 en 1992 (contre 7,22 en 1962) et le Machrek où elle est tout juste amorcée. Sur les questions de démographie arabe et leurs évolutions plus récentes, voir Philippe FARGUES, *Générations arabes, l'alchimie du nombre,* Fayard, Paris, 2000.
10. Cf. Robert BISTOLFI (dir.), *Euro-Méditerranée: une région à construire,* Publisud, 1995.
11. Sur ce point voir Haïfa A. JAWAD, *Euro-Arab Relations. A Study in Collective Diplomacy,* 1992 et Bechara KHADER, *L'Europe et le monde arabe... op. cit.*
12. Dans un discours à Chicago en mars 1975.

المحور الأول

المداخلات والمناقشات

د. سمعان بطرس فرج الله: أستاذ العلوم السياسية- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة (معقب)

هناك نقطة اختلاف رئيسية بين الورقتين المقدمتين خلال هذه الجلسة، وهى تلك المتعلقة بالتنظيم الإقليمي العربي المتمثل فى جامعة الدول العربية، ويبدو أن تقييم د. نادين بيكودو لهذا التنظيم هو تقييم سلبي؛ لأن الجامعة العربية لم تنجح فى خلق تنظيم إقليمي حقيقي، فى حين كان تقييم د. نادية مصطفى أكثر إيجابية. ويتوقف التقييم فى هذا الإطار فى وجهة نظري على ماذا يقصد بالتنظيم الإقليمي. فإن كان يقصد به نوع من الاندماج والتوحيد فأنا أتفق مع د. نادين بيكودو، أما إذا قلنا إن التنظيم الإقليمي هو مجرد أداة تنظيمية للتعاون -مع الأخذ في الاعتبار أن التعاون كلمة مطاطة غير محددة المعالم- فأتفق مع د. نادية مصطفى.

وقد ميزت د. نادين بيكودو بين فترتين، تمتد الفترة الأولى من عام ١٩٤٥ إلى بداية عام ١٩٧٠ ، وهى فترة السياسات الفردية من جانب بعض الدول الأوربية (لاسيما فرنسا وبريطانيا) تجاه العالم العربي. وقد شهدت هذه الفترة تحرر الدول العربية من استعمار القوى الأوربية الرئيسية، الأمر الذى أدى إلى طبع العلاقات بين الجانبين بطابع الكفاح والعداء أكثر من طابع التعاون والتنسيق، وخلال هذه الفترة لم تكن العلاقات الأوروبية- العربية على ود تام خاصة فى حالة مصر بسبب ريادتها فى هذا المجال وموقعها كقائد للنظام الإقليمي العربي، حيث لم تكن علاقات عبد الناصر طيبة مع فرنسا بسبب الجزائر، ولم يبدأ الأمر فى التحسن إلا فى أعقاب اتفاقية إيفيان التى وقعها الرئيس شارل ديجول فى عام ١٩٦٢، وقطعا كانت علاقاته مع بريطانيا سيئة للغاية. بينما تمتد الفترة الثانية وهى الأهم من ١٩٧٠-١٩٩١، وفيها انتقلت العلاقات العربية مع الجماعة الأوروبية من مجرد علاقات تجارية إلى آفاق أبعد، فى إطار التعاون بين أوروبا وجنوب المتوسط.

أما عن صور وآفاق هذا التعاون فتجدر الإشارة إلى أن السياسات الأوربية لم تكن موحدة تجاه القضايا الكلية فى العلاقات بين الجانبين، وربما تكون النقطة الأساسية التى أشارت إليها د. نادين بيكودو هى ما يتعلق بوحدة ألمانيا، فقد كان هذا العامل أساسيا في توجه بعض الدول

الأوروبية لاسيما المتوسطية إلى تكثيف التعاون مع جنوب المتوسط لموازنة القوة الألمانية فى قلب أوروبا.

وفيما يتعلق بموضوع الحوار العربي- الأوروبي والذي يعد نقطة مشتركة بين الورقتين فقد كان هناك خلاف بين الطرفين فى ترتيب الأولويات، إذ كانت الدول الأوروبية تتعلق بالاعتبارات الاقتصادية، فيما كانت الأولوية بالنسبة للدول العربية هى القضية الفلسطينية. وقد كان هذا الاختلاف عقبة رئيسية أمام بلورة الرغبة المشتركة فى التعاون إلى سياسات عملية وواقع فعلي، وقد ظلت هذه العقبة قائمة حتى ما بعد عملية برشلونة ١٩٧٥ كما كانت عقبة رئيسية فى مالطا، وذلك نتيجة إصرار كل طرف على التمسك بأولوياته إلى أن أدى تراجع الدول العربية جزئيا عن هذا الإصرار إلى استمرار الحوار بعد ذلك.

ويمكن القول أن عملية تبادل منافع -ولو جزئيا- قد حدثت فى العلاقات بين الجانبين. ففى مقابل التعاون مع أوروبا فى المجال النفطى طالبت الدول العربية أوروبا بالمزيد من التعاون فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية.

أما بالنسبة لملاحظاتي على ورقة د. نادية مصطفى، فقد لاحظت أن هذه الورقة قد ركزت بصفة أساسية على القضية الفلسطينية على الرغم من وجود محاور أخرى فى العلاقة بين الدول العربية والدول الأوروبية، وفيما يخص التصور الأوروبي لهذه العلاقات يمكن القول أن وثيقة برشلونة تعد هى المرجعية الرئيسية فى العلاقات العربية الأوروبية لاسيما وأنها جاءت نتيجة مساومات عديدة بين الدول الأوروبية لا تزال تعيشها حتى الآن خاصة وان هذه الدول لها أولويات تختلف عن بعضها البعض؛ أى أن وثيقة برشلونة هى نقطة انطلاق تنسيقية؛ ومن ثم فلابد من التعرف على المحاور الرئيسية التى دارت حولها وماهية الأولويات التى أعطتها أوروبا لهذه المحاور، وردود الأفعل العربية لهذه التصورات الأوروبية.

وهناك نقطة أخرى ربما كانت فى حاجة إلى مزيد من التفسير، فقد ذكرت د. نادية مصطفى أن هناك آليات أو مداخل متعددة لاقتراب أوروبا من المتوسط ومن الدول العربية، ربما يكون هذا صحيحا، ولكن هناك أهمية خاصة تتعلق بالجانب الأمني الذي يعد ذو مكانة خاصة فى العلاقات بين الجانبين، وتجدر الإشارة إلى أن هناك منظمات أو آليات أوروبية خاصة للتعامل مع هذا الجانب، وهذا ما يثير التساؤل حول دور هذه المنظمات أو الآليات فى التأثير على مسيرة العلاقات الأوروبية- المتوسطية، ومن أهم هذه المنظمات:

١- اتحاد غرب أوروبا، وهو أقدمها نشأة.

٢- حلف شمال الأطلنطي، وهو الذي يسيطر على الاستراتيجية الأمنية للدول الأوروبية.

٣- منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا "صيغة هلسنكى".

٤- الاتحاد الأوروبي.

وتوضح دراسة واقع هذه المنظمات أو الآليات أن هناك نوعا من العلاقات الوظيفية التفاعلية فيما بينها، كما توضح النظرة التقيمية للواقع الأوروبي أن أوروبا التى وصلت إلى نهاية المطاف فى مسيرتها الاتحادية لا تملك حتى الآن هذه اللحظة القدرة على الاستقلال عن الولايات المتحدة الأمريكية لاسيما فى المجال الأمني.

وأخيراً، أود التعليق على الاستنتاجات التى طرحتها د.نادية مصطفى فى ورقتها، وهنا اشير إلى الملاحظات التالية:

١- فيما يتعلق بمقولة أن الدور الأوروبي فى ظل الثنائية القطبية كان أكبر من نظيره فى ظل الأحادية الأمريكية والانفراد الأمريكي بقيادة العالم، لا أشكك فى صحة هذه المقولة لكنها فى الواقع لا تستند إلى التحليل السابق عليها فى الورقة ذاتها.

٢- مقولة أن عملية توسيع الاتحاد الأوروبي تستنفذ طاقاته على نحو تقل معه فرص اهتمامه بقضايا المنطقة العربية، من الممكن صياغتها فى بشكل آخر وذلك لأن توسيع الاتحاد الأوروبي باتجاه شرق أوروبا يختلف تماما فى مضمونه عن علاقات الشراكة مع الدول المتوسطية، لاسيما وأن هناك فارق بين الاندماج والتعاون.

٣- أما مقولة أن الجماعة الأوروبية قد انطلقت فى مسيرتها التكاملية من دور اقتصادي إلى دور سياسي، ثم إلى سياسة شاملة تنطلق من رؤية استراتيجية وتتضمن أبعادا ثقافية ومجتمعية، وإن ظل دورها العسكري تابعا للولايات المتحدة الأمريكية . أنا لا أشكك فى هذه المقولة إلا إنني لا أجد للأبعاد الثقافية والمجتمعية دورا فى الورقة المقدمة.

٤- مقولة أن الاتحاد الأوروبي بقيادة فرنسية قد انتقل من دور يسعى للاستقلال عن الولايات المتحدة إلى لعب دور ينفذ الإملاءات الأمريكية- أى إلى دور مكمل للدور الأمريكي، رغم وجاهتها فلا يمكن الخروج بما يثبتها من خلال الورقة.

د.ثناء فؤاد عبد الله- مدير عام قسم التعليقات السياسية- الإذاعة والتلفزيون المصري- القاهرة

لاحظنا فى السنوات الأخيرة تشدداً من قبل الدول الأوروبية لاسيما فيما يتعلق بقضية الهجرة إليها من الشمال الأفريقي، والسؤال هو ما مصدر هذا التشدد؟ هل يرجع إلى سياسات الدول، أم إلى توجهات شعبية وحزبية؟ فإذا كان هذا التشدد نابعا من السياسات فهو إذاً انعكاس لمتغيرات دولية، أما إذا كان منبعه توجهات شعبية وحزبية فيعكس ذلك حقيقة أنه بالرغم من كثافة الاتصالات الشعبية بين الدول العربية والأوروبية إلا أن هذه الاتصالات لا تزال تعانى من أخطاء متعددة فما هى هذه الأخطاء وكيف يمكن علاجها؟ ومن هو الذى تسبب فى وجود هذا التشدد من قبل الدول الأوروبية؟

لدى استفسار حول ما أثارته د.نادية مصطفى بشأن ارتباط الأمن القومى الأوروبي والأمن القومى العربي ، إذ أجد فى هذه المقولة الكثير من العاطفة السياسية- إن جاز التعبير- وذلك لأن الأمن القومى العربي قد تعرض للكثير من الضربات كان بعضها فى الصميم لاسيما بعد أحداث ١٩٩١ فى الخليج ثم أحداث سقوط بغداد فى ٢٠٠٣، ولا يمكن القول أن الأمر ذاته قد حدث بالنسبة للأمن القومى الأوروبى.

د. نادين بيكادو- أستاذ- معهد اللغات والحضارات الشرقية- باريس-(ترد)

سأحاول الإجابة على الأسئلة في دقيقتين: النقطة الأولى المتعلقة بمسألة الاختلاف بين الورقتين فيما يتصل بكون جامعة الدول العربية لم تعرف أبداً الإقليمية التكاملية ولى فى هذا الصدد ملاحظتين:

أولاً: لم يكن هذا موضوعي بالتحديد ولكنى تعرضت له في إطار تناولي وجهة النظر الأوروبية وبالتالي فهو ليس تحليلاً وإن كانت نقطة هامة تستحق الدراسة المعمقة، فتعرضي لهذه النقطة كان فى إطار عملية المقارنة للوضع العربي بالجماعة الأوروبية، فهناك فجوة بين مشكلة التكامل الاقتصادي الأوروبي فى فترة الخمسينيات والسبعينيات الأمر الذي لم يكن له مثيل على الجانب الأخر من المتوسط.

ثانياً: هي الصدمة الناتجة عن فكرة المقايضة التى طرحتها، ولقد تناولت هذه المسألة لأن الهجوم الإسرائيلي على السياسة الأوروبية هجوم عنيف وممتد.

الثالثة: فيما يتعلق بمسألة الهجرة وهى مسألة معقدة لا يمكن الإجابة عليها بشكل كلى، فلابد من التفرقة بين الفترات الزمنية فى تناولنا لها خاصة وإن الثمانينيات تمثل نقطة تحول هامة. فقد حدث توقف لمسألة هجرة العمالة إلى أوروبا فى السبعينيات ولم يعد هناك استيراد للأيدي العاملة؛ حيث بدأ الرأي العام والسلطة السياسية فى استشعار واقع جديد، وهو أن المهاجرين من أصول عربية متواجدون في أوروبا بغرض البقاء. وهناك نقطة أساسية تتمثل في سياسة " التقارب العائلي" والتى سوف يترتب عليها استجابات إيجابية وذلك حتى مع وجود أوجه سلبية متمثلة في أثار التخويف والتي تلعب وسائل الإعلام دوراً هاماً فى هذا الصدد.

<u>د. نادية مصطفى-مدير مركز البحوث والدراسات السياسية-جامعة القاهرة-(ترد)</u>

أتفق مع د.سمعان بطرس فرج الله فيما أثاره بشأن أهمية وثيقة برشلونة لأنها تشكل مرحلة جديدة فى التوجه الجماعي الأوروبي نحو المنطقة في ظل رؤية استراتيجية أوروبية كاملة تربط بين السياسي والاقتصادي والثقافي الاجتماعي وإن لم أتطرق إليها في ورقتي.

أما فيما يتعلق بالمنظمات أو الآليات المعنية بالأمن في أوروبا، على الرغم من وجود آليات أمنية تتمثل في اتحاد غرب أوروبا وحلف الأطلنطي ومنظمة الأمن الأوروبي، فضلاً عن التطور في السياسة الأمنية والدفاعية للاتحاد الأوروبي فإن أوروبا لا تزال لا تملك القدرة على الاستقلال عن الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة القصور في البعد الأمني العسكري إلا أن هناك تطورا في المنظومة الأمنية نحو درجة أكبر من التنسيق والتعاون في أوروبا.

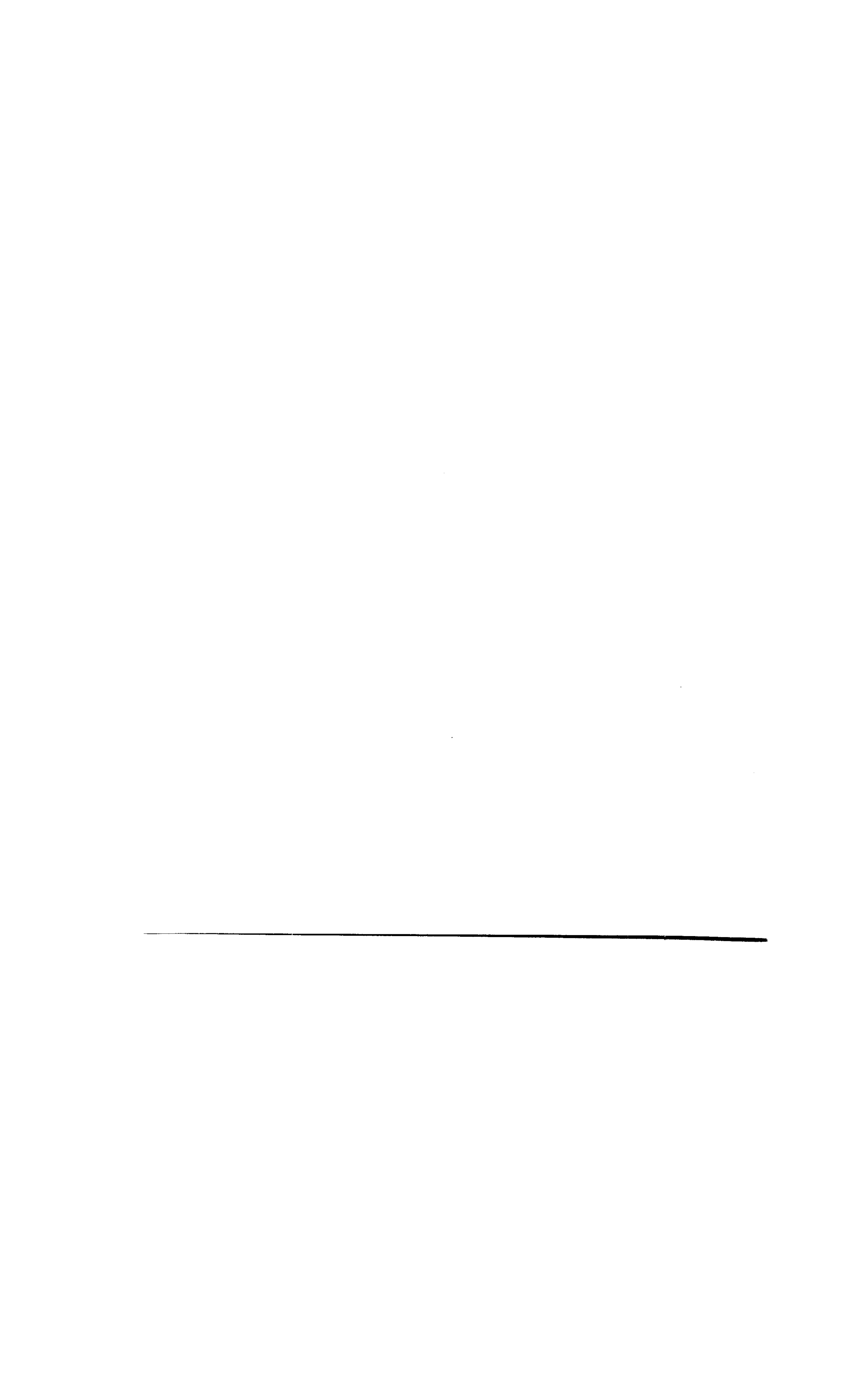
فيما يتعلق بقضية ترتيب الأوليات بين الاقتصاد والسياسة، أود أن أؤكد على أن الاقتصاد ليس البترول فقط، وأن الأبعاد السياسية في العلاقات العربية الأوروبية لا تقتصر على الصراع العربي الإسرائيلي فقط.. وبالتالي إذا كانت السياسة الأوروبية قد اتهمت في مرحلة ما بأنها قدمت مواقف مساندة للدول العربية في مواجهة إسرائيل فأعتقد أن السبب لا يقتصر فقط على البترول ولكنه يمتد لأمور أخرى. ولكن النقطة التي يجب أن نفكر فيها انه مع تطور السنوات بعد ١٩٧٣ استمرت أوروبا في تنمية علاقاتها الاقتصادية مع المنطقة

العربية سواء على صعيد تأمين إمدادات البترول أو على صعيد تأمين التجارة... وهكـذا. وفى الوقت ذاته أصبحت مواقفها السياسية أقل حركية عما قبل وهو ما يرجع إلى طبيعـة الإطار العربي الذي بدأت مشكلاته في التزايد بعد معاهدة السلام المصرية-الإسرائيلية ثـم الحروب العراقية مع كلاً من إيران والكويت، على نحو لم يعد معه الصـراع العربـي - الإسرائيلي هو فقط جوهر الاهتمام بشئون المنطقة.

وبالتالي أتفق مع ما قالته د.نادين بيكودو من أنه كلما زاد الشعور بخطر ما يحـدث فى الشرق الأوسط على الاستقرار في أوروبا، كلما تحرك الدور الأوروبي بدرجة أكبر من الفاعلية فيما يتعلق بقضايا المنطقة.. أما اليوم لم يعد هذا الدور بحاجة إلى التحرك بفاعليـة ولا للمواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم يتم الاكتفاء بالأبعاد الاقتصادية التـى ما زالت تشهد نمواً دونما حدوث قفزات مماثلة فى الأبعاد السياسية.

المحور الثاني :

سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه صراعات المنطقة والإدراك العربي لهذه السياسات



الرؤية العربية لسياسات الاتحاد الأوروبي تجاه صراعات المنطقة

د. حسن أبو طالب*

تقديم:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على التقييمات العربية الشائعة للدور الأوروبي تجاه أبرز الصراعات فى المنطقة العربية، وذلك كما وردت فى مواد بحثية وأكاديمية وسياسية وصحفية. ولا تعبر هذه التقييمات عن وجهة نظر عربية رسمية سواء لبلد عربى معين أو لجامعة الدول العربية، وإنما تحاول ان تكشف عناصر الصورة التى يطلع عليها الرأى العام العربى بشأن تطور المواقف والسياسات الأوربية تجاه صراعات المنطقة، والتى يشكل توجهاته وآرائه بشأن مواقف الاتحاد الأوروبي.

وفى ضوء هذا الهدف العام، فليست مهمة الدراسة استعراض تطور الموقف الأوروبي ذاته تجاه هذا الصراع أو ذاك، وإنما التعرف على التحليل العربى غير الرسمى المتداول فى المصادر العلمية والإعلامية المختلفة لهذه المواقف الأوروبية الجماعية فى مراحلها المختلفة. وسيتم الاعتماد هنا على عدد من الدراسات الجامعية، والبحوث التى تصدر فى سلاسل منفصلة أو فى مجلات علمية، وبعض مقالات للرأى، أو تحليلات لخبراء عرب، والتى نشرتها صحف عربية ذات انتشار عريض ولها مساحة من التأثير على الرأى العام العربى.

وجدير بالذكر، انه تم جمع أكبر كم ممكن من الدراسات والأبحاث والمقالات والندوات المنشورة المتعلقة بالسياسات الأوربية تجاه قضايا وصراعات المنطقة والتى نشرت فى غضون العقدين الماضيين، مع تركيز نسبى على فترة العامين الماضيين، وقد تم الاعتماد فى ذلك على مسح لعدد من المكتبات الكبرى فى القاهرة، كمكتبة جامعة القاهرة ومكتبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ومكتبة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، وذلك إلى جانب مادة صحفية

---

* مساعد مدير مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ورئيس تحرير "التقرير الإستراتيجي العربي"

من أرشيف مؤسسة الأهرام، وأرشيف عدد من الصحف العربية الكبرى المنشور في مواقع تلك الصحف على الشبكة الدولية للمعلومات كصحف الأهرام، والحياة الدولية، والشرق الأوسط، والبيان الإماراتية، والخليج الإماراتية وغيرها.

وقد راعى الباحث أن يكون هناك تنوع فى الجنسيات العربية للكتاب والمؤلفين الذين تناولوا موضوع السياسة الأوروبية الجماعية تجاه صراعات وقضايا المنطقة العربية الكبرى، حتى يمكن القول -ولو بدرجة نسبية- إن هذه العينة من الآراء تقدم تقييما عربيا غير رسمي للسياسات الأوروبية تجاه ابرز المشكلات والصراعات والنزاعات فى المنطقة. ويعلم الباحث أن هناك الكثير من المصادر العربية التى تناولت الموضوعات ذاتها ولم تتضمنها الدراسة، إذ إن طبيعة البحث وكونه يهدف إلى تقديم مؤشرات عامة حول الاتجاهات الأساسية التى سادت تحليلات الكتاب والباحثين العرب تجاه المواقف والسياسات الأوروبية، تجعل من المادة التى تم الاطلاع عليها اكثر من كافية لبلورة مؤشرات متماسكة حول رؤية عربية إزاء السياسات الأوروبية. فعلى سبيل المثال تم رصد ١٠٧١ مقالا وتحليلا فى موقع صحيفة البيان الإماراتية تناولت موضوعات وتحليلات ودراسات وحوارات تخص السياسات الأوروبية، وذلك فى الفترة من ١ مايو ١٩٩٨ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣، كما تم رصد ١٢٣٠ موضوعا منشورا عن السياسات الأوروبية فى موقع صحيفة الأهرام على الشبكة الدولية للمعلومات عن فترة العامين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣. وفى موقع جريدة الخليج الإماراتية تم رصد ٧٦٩ موضوعا عن العامين نفسهما، والمعدل ذاته فى كل من موقعى الحياة والشرق الأوسط.

ووفقاً لموضوع الندوة، والهدف الرئيسى لهذه الدراسة، وبناء على المادة التى تم الاستفادة منها، يمكن القول إن كلا من الصراع العربى الإسرائيلي (المسمى دوليا صراع الشرق الأوسط) والأزمة العراقية منذ احتدامها مع الولايات المتحدة قبل خمس سنوات وحتى قيامها باحتلال العراق فى ابريل ٢٠٠٣، قد استقطبا النسبة الأكبر من اهتمامات الكتاب والباحثين العرب، وذلك بالرغم من وجود صراعات أخرى فى المنطقة العربية، كالحرب الأهلية فى جنوب السودان وجهود تسويتها المستمرة منذ عام ١٩٩٧ على سبيل المثال، أو نزاع الصحراء المغربية بين المغرب

من ناحية وكل من والجزائر وجبهة البوليساريو من ناحية أخرى، أو الحرب العابرة التى جرت وقائعها فى صيف العام ١٩٩٤ فى اليمن.

ويعكس ذلك الوزن الكبير الذى يحتله هذان الصراعان فى السياسات العربية والدولية من ناحية، وحجم الاهتمام الذى يبديه الرأى العام العربى لتطور هذين الصراعين على وجه الخصوص من ناحية أخرى، لاسيما وانهما يمسان مباشرة المشاعر الوطنية والدينية العربية بشكل جوهرى، الأمر الذى يجعل الكتاب والباحثين فى حالة متابعة دائمة لكل التفاصيل والسياسات والمواقف الدولية التى تؤثر على مسارهما. مع ملاحظة أن القاسم المشترك فى الصراعين هو الدور الأمريكي، سواء اخذ صورة راعى المفاوضات وعملية التسوية السياسية فى الأول، والمنحاز عمليا لأحد طرفى الصراع بشكل لا مثيل له، او أخذ صورة طرف متورط فى الصراع الثاني ويهتم بحسمه لصالحه بأى صورة ممكنة.

وفى الجزء التالى محاولة لرسم تقييم عربى غير رسمى للسياسة الأوروبية تجاه كل من الصراع العربى الإسرائيلى والأزمة العراقية.

أولا: أوروبا والصراع العربي الإسرائيلى

استقطب الصراع العربى/الإسرائيلي وتطور السياسات والمواقف الأوربية تجاه مراحله المختلفة وأبعاده العديدة، الكثير من اهتمامات الباحثين والسياسيين العرب. ومنذ فترة مبكرة تناول الباحثون العرب بالنقد والتحليل المواقف الأوروبية، من حيث ماهيتها وتطورها والعوامل المختلفة المؤثرة عليها سواء من داخل بنية الاتحاد نفسه أو من خلال متغيرات وعوامل وقوى خارجية عنه، وتعبيراتها السلوكية والرمزية.

ومنذ فترة مبكرة جدا، كانت السمة الغالبة على تحليلات الباحثين العرب للموقف الأوروبى تجاه تطورات الصراع هى التأكيد على ضعف الموقف الأوروبى وعدم قدرته على توظيف قدراته السياسية أو الاقتصادية أو الرمزية والمعنوية فى توجيه مسار الصراع ناحية حله حلا تاريخيا عادلا. ففى دراسة جامعية مبكرة تناولت تطور السوق الأوروبية المشتركة تجاه أزمة الشرق الأوسط فى الفترة ما بين ١٩٦٧ــ ١٩٧٣، تم وصف موقف السوق الأوروبية المشتركة من أزمة الشرق الأوسط قبل حرب أكتوبر ٧٣ بالركود والمجاملة، إلى أن قامت الحرب وتوحد

العرب في استخدام البترول كسلاح في المعركة، مما أشعر الجماعة الأوربية بتهديد مصالحها الاقتصادية تهديدا جديا."([1])

ومن ثم فقد اكتسب الموقف الأوروبي ملامح جديدة، وهو ما أرجعته الدراسة إلى عدة أسباب أهمها "الإحساس بالذات الأوروبية والدور المتعاظم الذي يمكن أن تقوم به أوروبا المتحدة كعنصر توازن بين العملاقين السوفيتي والأمريكي، والشعور بالتهديد الوارد من الحد الجنوبى للقارة الأوروبية مما يهدد أمنها وسلامتها، نظرا لأن منطقة الصراع تشكل الحد الجنوبي للقارة الأوروبية. ومن هنا كانت الدعوة لتحييد البحر المتوسط التي وجهتها فرنسا وتبنتها دول السوق في مؤتمر القمة الأوروبي في ديسمبر ١٩٧٣ لعقد مؤتمر عربي أوروبي على مستوى عال لإرساء أسس التحرك المنظم بين الطرفين. كما أن استخدام العرب النفط كسلاح فى المعركة كان له اثر على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية الأوروبية، فأعلنت جماعة السوق الأوروبية قرارها بتاريخ ٦ نوفمبر ١٩٧٣ مؤيدا للعرب ومطالبا بانسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي المحتلة صراحة لأول مرة وإعطاء الأزمة وزنها الحقيقي. ودعت الضرورة للاعتراف بأنه لدى إقامة السلام يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار الحقوق المشروعة للفلسطينيين، كما برز اهتمام الجماعة بالصراع العربي الإسرائيلي من خلال المواقف العملية التي وقفتها ضد حليفتها التقليدية في حلف شمال الأطلنطي، الولايات المتحدة الأمريكية، حينما أعلنت دول السوق ـ باستثناء هولندا ـ عدم شحن أي سلاح لإسرائيل من أراضيها."([2])

لكن الدراسة لاحظت أن هذه المواقف الأوروبية الجديدة والمؤيدة نسبيا للحقوق العربية، رافقها موقف عملى أوروبي ضعيف، وأشارت إلى أن فاعلية القرارات الأوروبية لن تصبح حقيقة واقعة إلا إذا استخدمت الجماعة ما تتمتع به من قوة اقتصادية لفرض العقوبات على إسرائيل لإعطاء القوة المؤثرة لقرارها السياسي بخصوص الأزمة، عقوبة تكون ملزمة لأعضائها التسع، ومن خلال ممارستها لدورها الاقتصادي لتنفيذ هذه القرارات، وأن نظرة أوروبا السياسية في المستقبل للعرب وتعاطفها معهم في قضاياهم السياسية يرتبط إلى حد كبير بقوة العرب الاقتصادية وحسن استعمالهم هذا السلاح بفاعلية ـ أى البترول ـ وتبادلهم المصالح والاستثمارات مع هذه الدول وتكتلاتها الاقتصادية وعلى رأسها السوق الأوروبية المشتركة" ([3])،

كما دعت الدراسة إلى ضرورة اشتراك الجانب الأوروبي في أية مباحثات تخص حل الصراع سلميا، وذلك باعتبار أن "أن تعدد الأطراف في هذه المباحثات واشتراك الجانب الأوروبي سوف يفوت الفرصة على استئثار قوة واحدة واحتكارها لمقدرات الحركة السياسية للدول العربية، وأن هذا التعدد أيضا يساعد الدول العربية على الحفاظ على حرية حركتها بحيث لا تصبح أسيرة لتعليمات دولة واحدة، كما أنه يساعد -في نفس الوقت- أوروبا على استمرارية انتهاجها لسياسة الحياد الإيجابي وعدم الوقوع في سياسات مناطق النفوذ" (٤).

مثل هذا الإدراك المبكر لضعف مردود السياسة الأوروبية، والحاجة العربية فى الوقت نفسه إلى تفعيل هذا الدور الأوروبى ومشاركته فى أية عملية سياسية تخص حل الصراع، استمر تقريبا فى كل الدراسات اللاحقة التى تناولت مراحل مختلفة، وهو ما سوف نلاحظه على النحو التالى.

فعن الطريقة التى تعاملت بها الجماعة الأوروبية مع الحوار العربى الأوروبى الذى جرت وقائعه فى أعقاب حرب أكتوبر ٧٣، لاحظت إحدى الدراسات الجامعية أن تركيز الجماعة انصب على الجوانب الاقتصادية وأنها لم تعط بالاً للجوانب السياسية إلا بالقدر الذى لا يترتب عليه أية آثار سلبية في علاقاتها بالولايات المتحدة من جانب، وبحيث تحافظ على المصالح الإسرائيلية بعيدا عن التأثر بالحوار بصورة سلبية من جانب ثانى. وفي الوقت نفسه الاحتفاظ بالعلاقات مع العرب في وضعها الطبيعي الودي نسبيا طبقا لما تمليه مقتضيات وأبعاد علاقتها المشتركة في إطار الحوار"(٥)

وبناء على هذه المحددات تمثل السلوك الأوروبي فى الحرص الشديد على عدم الاشتراك الفلسطيني في الحوار بالصفة الوطنية أي باعتبارهم فلسطينيين، ومعارضة ذلك بصورة مستمرة، ثم اقتراح قبولهم بهويتهم القومية كعرب في إطار ما عرف بصيغة دبلن للخروج من المأزق الذي نجم عن الإصرار العربي على الاشتراك الفلسطيني في الحوار. وترى الدراسة أن" هذا الحرص الأوروبي على عدم تحقيق أية مكاسب أو تقديم تنازلات سياسية يكون من شأنها ترجيح الكفة العربية على حساب إسرائيل، والالتزام باتباع خط متوازن في هذا الصدد في إطار ما يسميه الأوربيون السياسة المتوازنة، والتي تم في ضوئها توقيع الاتفاقية التجارية التفضيلية مع إسرائيل

قبيل أيام من بدء الحوار، ثم الاستمرار في تطوير العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل بصورة متوازية مع التقدم في إطار الحوار، وعدم الموافقة على أية قرارات تصدر عن الجمعية العامة بشأن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين أو احتلال الأراضي العربية يكون من شأنها إدانة إسرائيل أو تحقيق مكسب عربي دون ما نظير مماثل لإسرائيل". (٦)

وتخلص الدراسة إلى أن ما يسمى بالسياسة الأوروبية المتوازنة، لم تكن كذلك فى الواقع، لأن ما كان يُعطى للعرب لم يكن اكثر من أمور رمزية، تمثلت أساسا فى الإعلان عن وجود حقوق فلسطينية يجب مراعاتها فى أية تسوية للصراع العربى الإسرائيلي، بينما لم تكن هناك نية أوروبية للإقدام على سياسات عملية تعكس هذه الإعلانات، فى الوقت نفسه الذى تمنح فيه إسرائيل مزايا ومكاسب اقتصادية وعلمية وتجارية متزايدة".(٧). فيما يعكس عدم موضوعية التصور الأوروبي، وانحيازه الفعلي لإسرائيل من خلال التعامل معها بوزن الدول العربية مجتمعة. ومع أن المرحلة الثانية من الحوار التي بدأت في نوفمبر ١٩٧٥ وحتى أكتوبر ١٩٧٧، شهدت تقدما نسبيا في الموقف الأوروبي من القضية الفلسطينية، تمثل أساسا فى قبول منظمة التحرير الفلسطينية كممثل سياسي، والقبول الأوروبي بمناقشة وبحث القضية الفلسطينية، وإعلان موقف مؤيد للانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ والتأكيد على الطبيعة المؤقتة للاحتلال وإدانة الممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة والرامية إلى إحداث تغيرات ديموغرافية والتأكيد على ضرورة حماية السكان العرب المقيمين في الأراضي المحتلة من التعسف الإسرائيلي ضدهم. وهى كلها عناصر إيجابية، إلا أنها ظلت موجودة فى إطار الحوار والغرف المغلقة والبيانات الإعلامية. أما عمليا فلم يقم الجانب الأوروبي بتأييد سوى قرار واحد ـــ هو القرار ٥١٣٢ ـــ من قرارات الجمعية العامة في هذا الخصوص نظرا لعدم احتوائه على إدانة لإسرائيل أو التنديد بها، بينما كان الرفض أو الامتناع على التصويت على القرارات الأخرى التى تتضمن نوعا من النقد للممارسات الإسرائيلية، متماشيا فى ذلك مع السلوك التصويتى للولايات المتحدة".(٨). وهو ما عكس ازدواجية فى السلوك الأوروبي على نحو جلى، وحرصا على عدم إغضاب الولايات المتحدة.

وفيما يتعلق بأسباب ضعف مردود ما كان يعرف بـــ "**السياسة المتوازنة**" فقد حددته الدراسة فى عدة اسباب منها؛ **تأثر المواقف الأوروبية** بالسياسة الأمريكية وإصرارها على الانفراد بالحل السلمى لهذا الصراع، وتعقد القضايا محل الصراع وتشابكها، وعدم تبلور سياسة أوروبية واحدة تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، وهو ما أوضحته المواقف الأوربية من التصويت على قرارات الأمم المتحدة حيث اختلفت مواقف تلك الدول باختلاف القرارات نفسها، بل واختلاف موقف الدولة الواحدة من قرار لآخر بشأن نفس القضية".(٩)

فى السياق ذاته، وصفت دراسة جامعية ثالثة موقف الجماعة الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية فى الفترة ١٩٦٧ وحتى ١٩٧٣، بأنه ظل أسير الفهم التقليدى للصراع الذى دار حول الأبعاد الإنسانية المتعلقة بقضية اللاجئين، وانه مال إلى التساؤل والتردد أكثر من الرفض، ولم يعبر صراحة عن الاهتمام بالجوانب السياسية من القضية، وهي بهذا الموقف تكون تخلفت عن النظرة الدولية للقضية وبخاصة منذ عام ١٩٧٠ كما عبرت عنها قرارات الأمم المتحدة، وكذلك عن النظرة الفلسطينية كما تحددت في استراتيجية منظمة التحرير الفلسطينية في تلك المرحلة".(١٠)

أما الفترة الثانية والتي بدأت مع حرب أكتوبر ١٩٧٣، فتصفها الدراسة بأنها مرحلة حدث فيها تغير أوروبى بزاوية بالغة الانحراف وذلك بصدور بيان ٦ نوفمبر، والذى تضمن "عنصرين جديدين في الرؤية الأوروبية لحل الصراع العربي الإسرائيلي أو أزمة الشرق الأوسط، أولهما أن تؤخذ حقوق الشعب الفلسطيني بعين الاعتبار عند إقرار التسوية، وهى المرة الأولى التي يشـــار فيها للفلسطينيين وليس اللاجئين على الصعيد الأوروبي الجمـــاعي، وثانيهمـــا ضـــرورة إنهـــاء إسرائيل احتلالها للأراضي العربية المحتلة إبان حرب ١٩٦٧. وبهذا تكون الجماعة الأوروبيـــة قد حققت تحولا نوعا في موقفها من قضية فلسطين تمثل في أن رغبتها في الحفاظ على الوجـــود الإسرائيلي اقترنت برغبة مماثلة في أخذ الحقوق المشروعة للشعب الفلســـطيني فـــي الاعتبـــار. وبإضافة هذه العناصر ضمن الرؤية الأوربية يكون الدور الأوربي قد دخل في مرحلة جديدة هي مرحلة التسوية الشاملة للصراع العربي الإسرائيلي. ورغم ذلك فإن شـــعورا كـــان ينتـــاب دول الجماعة (فرادى ومجمعين) بعدم القدرة على إملاء سياساتهم الخاصة لتسوية الصراع في ذلـــك

الحين. وهذا ما يلاحظ من حرص الجماعة في بيان ٦ نوفمبر على اعتبار **الأمم المتحـدة هـي المحفل الذي يجب أن تجري في إطاره مفاوضات التسوية وعدم طرحها لذاتها كوسيط في هـذه** المفاوضات" ([11]).

أما **مكونات الموقف الأوروبى** تجاه القضية الفلسطينية وحتى منتصف الثمانينيـات، فقـد حددته الدراسة على النحو التالى:

١ـ قضية الوطن الفلسطيني: يشوب الغموض الرؤية الأوروبية لحق تقرير المصـير الفلسطيني، فعلى الرغم من اعتراف الجماعة الأوروبية بحق تقرير المصير، إلا أنها لـم تحـدد صراحة مكان هذا الوطن الفلسطيني، وهل مكان هذا الوطن هو أرض فلسطين أو حدود الضـفة الغربية وقطاع غزة. كما لم تحدد الجماعة الأوربية بوضوح مفهومها للدولة الفلسطينية" .([12])

٢ـ الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية: حيث خلصت الدراسة إلـى أن الموقـف الأوروبي من قضية الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية اتسم بالسلبية. فقـد تجمـد التصـور الأوروبى الجماعي منذ منتصف الثمانينيات بخصوص دور م. ت. ف عنـد نقطتـين بـارزتين وهما؛ أن المنظمة ممثلة للشعب الفلسطيني ولكنها ليست الممثل الوحيد، وأن المنظمة طرف معني بتسوية أزمة الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية، ولكن على أساس الاعتـراف المتبـادل مـع إسرائيل و الدعوة للتخلي عن الكفاح المسلح.

وخلاصة هذا التصور تنم عن تناقض جوهري في الموقف الأوروبي من قضية فلسـطين، ذلك أن الجماعة الأوروبية تعترف للشعب الفلسطيني بحق تقرير المصير بكل ما يعنيه ذلك، من حق الشعب الفلسطيني في اختيار ممثلين شرعيين على مختلف المستويات. ولما كـان السـواد الأعظم من الفلسطينيين إن لم يكن جميعهم قد اعترفوا بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد لهم، فإنه يصح وصف التصور الأوروبي لدور المنظمة بالتناقض وعدم المنطقية وتجاهـل مضمون حق تقرير المصير، وكذلك التطورات التي لحقت بالقضية الفلسطينية"([13])

٣ـ مشكلة **اللاجئين الفلسطينيين ومبدأ حق العودة؛** وفي هـذا الشـق، يبـرز التأييـد الأوروبي للقرار ١٩٤، والقرارات الدولية اللاحقة لهذا القرار مثل القـرار رقـم ٢٠٢٥ لعـام

١٩٦٥، والقرار رقم ٣٠٨٩ لعام ١٩٧٢، والخاص بحق النازحين الفلسطينيين – من جراء حرب حزيران ١٩٦٧– في العودة لديارهم، وكذلك القرارات الأخرى التي استنكرت رفض إسرائيل اتخاذ خطوات لعودة هؤلاء النازحين إلى المجتمعات التي أخرجوا منها" . وتنتهي الدراسة إلى " أن دول الجماعة الأوروبية تؤيد القرارات الدولية المتعلقة بحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في إطار تسوية شاملة لأزمة الشرق الأوسط". ([١٤])

٤– **الأراضي المحتلة**، وهو أكثر أبعاد القضية الفلسطينية وضوحا في الموقف الأوروبي، وذلك باعتبار "أن القرارات الدولية والصادرة منها عن الأمم المتحدة بصفة خاصة كانت أميل إلى التحديد والالتزام بمبادئ القانون الدولي في هذا الشأن، ولم تكن من نوع القضايا التي تثير جوانب خلافية. وبالرغم من أن بيان البندقية أفرد فقرة خاصة عبرت فيها الجماعة عن ضرورة وضع إسرائيل حدا لاحتلالها للأراضي العربية منذ نزاع عام ١٩٦٧ ، واعتبرت أن المستوطنات والتغيرات الديموغرافية والعقارية في الأراضي المحتلة غير شرعية في نظر القانون الدولي. إلا أن ظاهر الصياغة في بيان البندقية تبدو مقبولة من حيث المبادئ، غير أنه بتحري الدقة يمكن ملاحظة أن البيان لم يشجب صراحة سياسة إسرائيل في الأراضي المحتلة، وبخاصة سياسة الاستيطان التي تسببت في قلق عميق فلسطينيا وعربيا ودوليا. فلقد اكتفت الجماعة بالتعبير عن عدم شرعية السياسات الإسرائيلية في نظر القانون الدولي، وهو أمر لا يعبر عن موقف أوروبي متميز، بالنظر إلى أنه أمر لاحظته وأكدته جهات متعددة على رأسها الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن".([١٥])

وفي إطار هذا البعد، تحدد الموقف الأوروبي من المقاومة الفلسطينية في الأراضي المحتلة بالسلبية، حيث عارضت الجماعة الأوروبية المقاومة الفلسطينية في الأرض المحتلة لسببين؛ الأول هو رفضها تحديد موقف من حق المقاومة الفلسطينية، والثاني هو حرصها على النص على وقف جميع أعمال العنف بين جميع الأطراف، وهو ما فهمه الجانب العربي في الحوار بأنه معارضة حق المقاومة الفلسطينية الذي كفلته قرارات الأمم المتحدة وميثاقها"([١٦]).

٥ – **القدس**، حيث جاء الموقف الأوروبى إيجابيا إلى حد ما، ويعبر عن انسجام ملحوظ مع التوافق الدولي حول رفض إجراءات إسرائيل وتدابيرها لضم المدينة في قسمها الشرقي، أو

اعتبارها عاصمة أزلية بقرار منفرد من جانبها. ومع ذلك لم تبد دول الجماعة في سياساتها تجـاه القدس ما ينم عن موافقتها للمفهوم الفلسطيني لوضعية المدينة بصفتها عاصمة الدولة الفلسـطينية المأمولة. وفي هذا ما يعبر عن اقتراب المفهوم الأوروبي تجاه مستقبل المدينة مع المفهوم الدولي، الذي نادى منذ عام ١٩٤٧ بوضع القدس في نظام دولي، كما أنه ليس ثمة مؤشـر علـى تغيـر الموقف الأوروبي المعلن منذ عام ١٩٦٧ باعتبار القدس الشرقية جزءا من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، ومعارضة أية خطوات إسرائيلية منفردة لتغيير أوضاعها"([١٧]) .

حدود استقلالية السياسة الأوروبية

هذه الجملة من المواقف الأوروبية التى تجمع بين بعد إيجابى وآخر سلبى من المنظور العربى / الفلسطينى، دفعت كثيرا من الباحثين العرب إلى إجابة عن تساؤل كبير طالما تردد كثيرا، وتعلق بحدود الاستقلالية الأوروبية فى مجالات السياسة الخارجية، بما فيها ما يتعلق بالصراعات القائمة فى المنطقة العربية، وأيضا ما هى طبيعة الضغوط التى تجعل هذه السياسة الأوروبية فاقدة القدرة على تحويل مواقفها إلى سياسات قابلة للتطبيق فى الواقع. وهو ما أجابت عنه إحدى الدراسات التى اهتمت ببحث العلاقة بين الهوية الدفاعية الأوروبية وبين القدرة على ممارسة سياسة خارجية مستقلة بالقول "إنه من الواضح تماماً أن **الهوية الدفاعية الأوروبية** لم تجد لنفسها تعبيراً مؤسسياً مستقلاً تماماً، إذ إن أغلبية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قد وجدت أن الهوية المستقلة حقاً ليست أفضل ضمان للأمن والسلم في القارة، ولقد اعتبروا أن وجود الولايات المتحدة حيوي من أجل الوصول إلى هدف السلم والأمن، وهو هدف يتجاوز كل ما عداه من أهداف. لذلك فإذا ذهبنا إلى أبعد من الهوية الدفاعية المشتركة يمكننا القول إن السياسة الخارجية والأمنية المشتركة لا يمكن أن تكون إلا سياسة منقوصة، فيمكن للإرادات أن تتلاقى، ويمكن للدول الأعضاء أن تعبر عن مواقف مشتركة، بل وأن تقوم بتحركات مشتركة، لكن بشرط أن لا تغضب هذه التحركات والمواقف الولايات المتحدة. لذلك يمكن اعتبار أن المتغير الحاسم عند تقدير استقلالية السياسة الخارجية والأمنية المشتركة هو وجود الولايات المتحدة

كطرف فاعل في نزاع أو منطقة أو مسألة ما، هكذا يترك غياب الولايات المتحدة المجال واسعاً أمام تحرك الاتحاد الأوروبي وتصبح السياسة الخارجية والأمنية المشتركة سياسة بمعنى الكلمة. وعلى الجانب الآخر تماماً فإن وجود الولايات المتحدة يبطل السياسة المذكورة بل ويجعلها تنتفي أساساً. ونحن نعتقد في واقع الأمر أن السياسة الخارجية الأمنية المشتركة تقع في مكان ما بين هذا الطرفين "([18]).

وفيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي، فسر الكاتب السبب **وراء محدودية الدور الأوروبي** في الصراع العربي الإسرائيلي بالتزام الاتحاد الأوروبي ومن قبله الجماعة الأوروبية بالحدود التي رسمتها الولايات المتحدة للدور الأوروبي في هذا الصراع. " فإذا كانت الجماعة قد شاركت في الثمانينيات كما لم يفعل بلد أخر، في مساندة سكان الأراضي المحتلة، وهم أول ضحايا النزاع العربي الإسرائيلي، فإنها اكتفت بالإعلانات عندما تعلق الأمر بالجوانب الأساسية لتسوية النزاع، فهي لم تتخذ أي إجراء من أجل تطبيق المبادئ التي اتفقت عليها. ولقد دعيت الجماعة إلى مؤتمر مدريد أكتوبر ١٩٩١ الذي بدأت فيه عملية السلام في الشرق الأوسط، كما أنها أصبحت عضواً في اللجنة التوجيهية لعملية السلام، والمنظم المشارك في أربعة فرق عمل فى المفاوضات متعددة الأطراف الخاصة بالموارد المائية والبيئية والتعاون الإقليمي واللاجئين، وبعد أن اصطدمت بمقاومة إسرائيل والولايات المتحدة نجحت فقط في أن تصبح طرفا من خارج المنطقة في الفريق الخامس المعني بنزع السلاح ومراقبة التسلح "([19]).

وقد علق الباحث على الإعلانات التي صدرت عن اجتماع المجلس الأوروبي في مدينة كان في ١٩٩٥ بأن الاتحاد الأوروبي قد رضي لنفسه **دوراً ثانوياً** ،"وها نحن نرى أنه وبعد خمسة عشر عاماً من إعلان البندقية للعام ١٩٨٠، وعلى الرغم من الأساس القانوني الأكثر قوة لتحركها الخارجي، فإن الدول الأطراف في عملية التكامل الأوروبي ارتضت لنفسها دوراً ثانويا، ولم تكن المبادئ المعلنة قد شهدت إلا تطبيقاً جزئيا للغاية، ومع ذلك فإن الدول الخمس عشرة لم ترغب في التدخل في عملية مدريد التي ترعاها الولايات المتحدة وحدها، على اعتبار أن دور روسيا هو في نظر الجميع دور اسمي وليس دوراً فعلياً "([20]).

أما السبب الذي يقع في جذور ما اسماه الباحث بضبط النفس الأوروبي فقد أوضحه بقوله "ليس من اليسير الإشارة إلى الأسباب المباشرة لضبط النفس في شأن تسوية النزاع العربي الإسرائيلي والذي فرضه على نفسه الاتحاد الأوروبي، ومع ذلك يمكن أن نجد الجذور العميقة لضبط النفس هذا في طبيعة السياسة الخارجية والأمنية المشتركة من جانب، وفي أهمية الولايات المتحدة ودورها في تحقيق الأمن الأوروبي بالنسبة لبعض الدول الأعضاء في الاتحاد من جانب آخر". ويلاحظ الكاتب أن الأدوات الجماعية لم تستخدم إلا عندما تعلق الأمر بتحسين مستوى المعيشة والرفاهة للسكان الفلسطينيين، أما العناصر الرئيسية الأخرى في أي تسوية للنزاع فيبدو أنها تقع خارج نطاق الدور الذي تقبله إسرائيل والولايات المتحدة للاتحاد "([٢١]).

الاستنتاج نفسه الخاص بغلبة سمات الحذر والتردد فى السياسة الأوروبية تجاه عملية السلام، والانسحاب أمام الدور الأمريكي الطاغى، أشارت إليه دراسة أخرى بالقول "إن الجماعة ارتضت لنفسها منذ أواخر الثمانينيات دورا اقتصاديا وفنيا في المنطقة في ضوء انفراد الولايات المتحدة بصناعة وتوجيه وإدارة عملية التسوية للصراع العربي الإسرائيلي، وقناعة الدول الرئيسة الفاعلة في الجماعة (بريطانيا وألمانيا وفرنسا) بأهمية وحيوية الدور الأمريكي".([٢٢]) وذلك "بالرغم من امتلاك الجماعة لأدوات اقتصادية كان يمكن من خلالها ممارسة الضغط على إسرائيل والمساعدة فى تحقيق تسوية سياسية شاملة، إلا إن الجماعة الأوروبية لم تقم بذلك واقتصر استخدامها لما تتمتع به من قوة اقتصادية على مجال أو محاولة تحسين الظروف المعيشية للشعب الفلسطيني".([٢٣])

إن غلبة الاتجاه النقدى فى الرؤية العربية للسياسة الأوروبية، لم يمنع من وجود تحليلات ترى الأمر من زاوية أخرى تضفى قدرا اكبر من الإيجابية على المواقف الأوروبية، وإن كانت تحصرها فى الإطار النظرى، ومن ذلك القول بأنه "منذ بداية الثمانينيات ظهرت نقطة تحول جديدة في السياسة الأوروبية عبر عنها بيان سنة ١٩٨٠، الذى طالب إسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة سنة ١٩٦٧، مع الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، كما طالب إسرائيل بالتوقف عن بناء المستوطنات ويعتبرها غير شرعية وعقبة أمام تحقيق السلام في الشرق الأوسط. وقد تكررت

هذه النصوص في بيانات المجموعة الأوروبية بعد ذلك مما يوحي بأن هناك اتجاها أوروبيا جديدا نحو إعطاء أوروبا مزيداً من الاستقلالية في سياساتها نحو الشرق الأوسط، ويعبر عن رغبة أوروبية للمشاركة ولو **بصورة نظرية** في حل القضية. الأمر الذي يفيد أن الموقف الأوروبي قد أصبح أكثر صراحة في رفضه لاستمرار السيادة الإسرائيلية على الأراضي العربية المحتلة وفي مقاومته سياسة الاستيطان الإسرائيلي"([٢٤]).

الموقف الأوروبى .. تابع وضاغط على العرب

يدرك كثير من الباحثين والمحللين العرب أن الاتحاد الأوروبى ورغم موقفه المتقدم نسبيا عن الموقف الأمريكى، إلا انه يظل بحاجة إلى عملية تحفيز دائمة يقوم بها العرب بأشكال شتى عملية ورمزية، للحفاظ على تقدم الموقف الأوروبى من ناحية، ودفعه إلى التقدم أكثر واتخاذ مواقف عملية تصب فى صالح الشعب الفلسطينى وطموحاته القومية المشروعة والتى لا يعترض عليها الاتحاد من ناحية أخرى، فى حين يدرك محللون آخرون أن الموقف الأوروبى لا يختلف من الناحية العملية كثيرا فى جوهره عن الموقف الأمريكى " بخصوص تطبيق القرارات الدولية لاسيما القرارين ٢٤٢ و ٤٢٥ ، فترك الحل للتفاوض ومن دون سند فعلي من الشرعية الدولية، يعني ترك الطرف الأقوى الذي في مصلحته أن يستمر الاحتلال للأراضي العربية"([٢٥]).

هنا يشير بعض المحللين العرب إلى ما اعتبروه "تقاعسا أوروبيا" ، بل "التطابق العملى" مع الموقف الأمريكى المناهض عمليا للحقوق الفلسطينية والمنحاز بشدة للموقف الاسرائيلى. وهو ما تمثل فى " قيام الاتحاد الأوروبي ــ وبخاصة فرنسا في عهد ميتران ــ بالضغط تماما كما ضغطت أمريكا على الأقطار العربية لرفع المقاطعة الاقتصادية عن إسرائيل وبخاصة من الدرجة الثانية والثالثة، ولم تربط هذا الرفع بانسحاب إسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧. كما دعم الاتحاد المفاوضات المتعددة الأطراف، ومارس ضغطا من دون جدوى على كل من سوريا ولبنان للاشتراك فيها. وكل ذلك أدى إلى إضعاف الجانب العربي في مفاوضاته الثنائية مع إسرائيل. كما أن محاربة الاتحاد الأوروبي للمقاومة الفلسطينية الإسلامية للاحتلال الإسرائيلي لا تقل عن محاربة أمريكا، وهذا يفسر رفض الاتحاد في بيان برشلونة إدراج نص يفرق بين المقاومة المشروعة للاحتلال وما يسمى الإرهاب. كما أن الاتحاد الأوروبي

أو بعض أعضائه الرئيسيين الذين يسارعون بإدانة إي عمل ضد الاحتلال الإسرائيلي ويصفونه بالإرهاب، لم تصدر عنه أو عنهم أية إدانة رسمية حازمة لإسرائيل التي ارتكبت مجزرة قانا بجنوب لبنان إبريل ١٩٩٦"([٢٦]).

بيد انه من جانب آخر ، فإن الاتحاد الاوروبى كان أكثر استشعاراً بخطر توقف عملية التسوية السياسية، لاسيما بعد تولى بنيامين نتنياهو رئاسة الوزارة الإسرائيلية فى يونيه ١٩٩٦، ومن ثم فقد نشط لدرء مثل هذه المخاطر، فيما عكس تغيرا جوهريا كان من دلائله "تعيين الاتحاد الأوروبي مبعوثا خاصا لعملية السلام في الشرق الأوسط، وتضمين البيانات الأوروبية موقفا حازما وصريحا فى مطالبة إسرائيل باحترام الاتفاقات الموقعة، وهو ما ظهر فى " بيان قمة الاتحاد الأوروبي الصادر في ٢٢ يونيو١٩٩٦ فى فلورنسا الذى شكل محطة رئيسية في انطلاق هذا الدور الأوروبي، وربما المرجعية السياسية التي سيستند إليها لاحقا، وهو بيان اتسم بلغة واضحة وحازمة وشمولية في وقت استمر فيه الموقف الأمريكي متسما بالميوعة وعدم الوضوح أمام توجه إسرائيل لنسف الأسس القانونية والسياسية للمفاوضات كما تم الاتفاق عليها في مدريد. وهكذا شكل الموقف الأوربي رداً مباشراً على السياسة الإسرائيلية التي تقول بالمفاوضات من دون شروط، وساهم ذلك الموقف في بلورة زخم دولي يتمحور حول ضرورة احترام مرجعية مدريد، وهو ما كانت إسرائيل فى ظل رئاسة نتنياهو للوزارة تحاول التشكيك به وإسقاطه تماما، وبقدر ما لقي هذا الموقف من ترحيب عربي كبير، كان رد الفعل الإسرائيلي غاضبا، في حين اتسم الموقف الأمريكي بعدم الارتياح". ([٢٧])

ويلاحظ أحد المحللين العرب أن أهم ما تميز به هذا البيان أيضا إلحاق عبارة (بكل ما يعنيه ذلك) بمسألة حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، مما يترك جميع الخيارات قائمة بما فيها إقامة دولة فلسطينية مستقلة ".([٢٨])

وعن قرار الاتحاد الأوروبي بتعيين مبعوث خاص لعملية السلام يرى الباحث " أن القرار يمثل نقلة نوعية في الموقف الأوروبي من عملية التسوية، فتعيين مبعوث خاص أسوة بما فعلته أوروبا في قضية يوغوسلافيا السابقة، وفي قضية البحيرات الكبيرة دليل على تحول في حجم الاهتمام بمسألة معينة، وفي أهمية التركيز والمتابعة عن كثب لهذه المسألة، ومحاولة التحدث بصوت واحد حولها. كما أنه يؤكد أيضا القرار الأوروبي بربط الدور الاقتصادي للاتحاد في عملية التسوية بدور سياسي يعكس من جهة حجم

الاستثمار الأوروبي في هذه العملية، ويواكبه ويحميه من جهة أخرى. ويشكل هذا الموقف تغييـرا جوهريـا عن الموقف الذي كانت قد رضيت به أوروبا منذ انطلاق عملية مدريد، وهو موقف الممول الرئيسي للعمليـة اقتصاديا والمتفرج الرئيسي على العملية سياسيا."([٢٩])

فى هذه المرحلة الزمنية التى بدا فيها الموقف الأوروبى قلقا من توقف المفاوضات وعمليـة التسـوية السياسية، كان التساؤل إلى أى حد يمكن للاتحاد الأوروبى أن يسهم بفاعلة فى تنشيط تلك العملية ومنع توقفها نهائيا، وهنا اجتهد بعض الباحثين العرب فى تحديد العوامل التى يمكن أن تؤدى إلى تحول الدور الأوروبـى إلى دور ناشط ومؤثر، حيث حدد أحد الكتاب العرب خمسة أسباب وهي؛ **أولا** اتباع أوروبا سياسـة لطمأنـة الولايات المتحدة إلى أن الدور الأوروبي لن يكون سوى دور مكمل ومساعد للدور الأمريكي وذلـك حتـى لا تصطدم بالولايات المتحدة، **ثانيا** أن تعمل أوروبا على إحداث تجاوب أمريكي مع دورها الذي تراه مسـاعداً في شغل الفراغ السياسي ومنع الجمود الدبلوماسي عند الغياب الأمريكي فـي حالـة حـدوث تـوتر عربـي أمريكي، **ثالثا** على الرغم من مركزية الدور الأمريكي والتي يؤكد عليه الجانبان العربـي والأوروبـي فـي عملية التسوية إلا أن كلا الجانبين يتفقان على أنه ليس من الحق الأمريكي في شيء (وخاصة في مرحلة تأزم التسوية) تحديد الخطوط الحمراء أمام دور الآخرين، **رابعا** القناعة الأوروبية بضرورة التحرك الأوروبي بمـا يتوازن والمصالح الأوربية في الشرق الأوسط ، **خامسا** يمتلك الاتحاد الأوروبـي عـددا مـن الأوراق فـي علاقاته مع إسرائيل يمكنه توظيفها بما يخدم مصلحة هذا الدور، وهذه الأوراق هي المسـاعدات الاقتصـادية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي لطرفي عملية التسوية السلمية، والعلاقات الاقتصادية ما بين إسرائيل والاتحـاد الأوروبي، واتفاق المشاركة بينهما والذي يمكن أن يستخدمه الاتحاد كورقة ضغط على إسرائيل. إضافة إلـى عنصر مهم يشكل دافعا لأوربا للقيام بالتحرك لحماية التسوية السـلمية وهـو حمايـة الشـراكة الأوروبيـة المتوسطية، إذ إن حدوث أى توتر أو جمود في دبلوماسية التسوية يهدد بشـكل مباشـر سياسـة المشـاركة الأوروبية المتوسطية التي تشكل الصياغة الاستراتيجية للتعامل الأوروبي مـع المتوسـط وقضـاياه، وأكثـر القضايا صعوبة وتعقيدا في هذا الإطار دون شك هى عملية التسوية" ([٣٠]).

وعند تأمل هذه المحددات يظهر أن الدور الأوروبى النشط لا يعنى إطلاقا انـه بـديل عـن الـدور الأمريكى، أو انه متصارع معه، بل هو فى حقيقة الأمر متكامل معه. ومن هنا يظل الـدور الأمريكـى لـه الأولوية والأسبقية والتأثير على أى جهد أوروبى تجاه الصراع العربى الإسرائيلى. ومـن هنـا أيضـا جـاء

الحديث عن معوقات الدور الأوروبى فى ثلاثة أساسية ، وهى "الانشغال بالداخل الأوروبى ، وتحول الاهتمام الأوروبي من الجنوب إلى الشرق، والتخبط العربي أمام تزايد التشدد الإسرائيلى واستمرار التردد الأمريكى، وبالتالى عدم توفر تغطية مستمرة ومستقرة لهذا الدور تكون بمثابة جسر مستقر للعبور بقوة وثقة إلى دبلوماسية التسوية، ومن ثم فقد يحدث تعب فى الدور الأوروبى، وينكفئ مرة أخرى إلى سياسة إعلان المبادئ والمواقف مجددا" (٣١) وهو ما يتطلب تحذيرا قويا.

مثل هذه الآراء المتفائلة نسبيا حول ديناميكية الدور الأوروبى فى هذه المرحلة بعد ١٩٩٦، وجدت من ينقدها ويرى فيها كثيرا من المبالغة فى التفاؤل. " فمن جانب هناك مبالغة فما يتعلق بأهمية تعيين مبعوث أوروبي في الشرق الأوسط، ومبالغة فيما يجري في حلف شمال الأطلسي من سعي بقيادة فرنسية لأوربة الحلف، ومبالغة ثالثة فى في تصوير الاستقلالية الأمنية الأوروبية وأنها ستعكس نفسها إيجابيا على الدور الأوروبي في الشرق الأوسط".(٣٢) أما القيود أمام الدور الأوروبى، فهى إلى جانب ما يتعلق بالداخل الأوروبى نفسه، فهناك ما يتعلق بالموقف العربى أيضا، "فالعرب ليسوا كلا واحداً حيال التسوية، ومن الأرجح أن تكون التباينات بين حكوماتهم أكبر مما هي بين الحكومات الأوروبية. وثانيا أن خطأ يجمع هذه الحكومات يؤكد على مركزية الدور الأمريكي في التسوية .. فالاستحضار العربي لأوروبا يتم عندما تتعقد التسوية ومن أجل الحصول على دعم ، لا من أجل دفع (المسيرة السلمية)، وهذا في أحسن الأحوال، استخدام تكتيكي يمكن لواشنطن أن توافق عليه لأنه غير مؤثر كفاية. أما في اللحظات الحاسمة، فإن الولايات المتحدة تفضل أن تكون وحدها، ولا يمانع العرب في ذلك أيضا."(٣٣)

إن الرؤية الواقعية التى ترى بأن الدور الأوروبى هو دور مقيد بعوامل شتى، لا يمكن الاستناد عليه وحده فى تحريك عجلة التسوية السياسية للصراع العربى الإسرائيلى، تبدو لها الغلبة إلى حد كبير، وهو ما أشار إليه تحليل للدور الأوروبى نشره موقع مركز الإعلام الفلسطيني على شبكة الإنترنت فى قسم التحليلات السياسية، وجاء بعنوان "**الدور الأوروبي في الشرق الأوسط بين جعجعة الإعلام وطحن الواقع**". وقد استعرض هذا التحليل الدور الأوروبي في عملية السلام بالشرق الأوسط، ومؤكدا على سعى أوربا لتبني مواقف مستقلة عن المواقف الأمريكية، إلا أن الهالة التى تضفيها وسائل الإعلام حول هذا الدور لا تتناسب و واقعه العملي. وعن أسباب السعي الأوروبي للقيام بدور في عملية السلام في الشرق الأوسط فقد لخص التحليل المذكور هذه الأسباب في ثلاثة؛ أولها السعي

الأوروبي لتحويل المنطقة العربية إلى سوق لخلفيته الاقتصادية، وثانيها الحفاظ علـــى اســـتقرار منطقة الشرق الأوسط وذلك لما يسببه التوتر في هذه المنطقة من تداعيات أمنية في أوروبا وتزايد في موجات الهجرة، وثالثا أن من شأن انتهاء الصراع العربي الإســـرائيلي، باعتبـــاره الصـــراع المحوري في المنطقة، الحد من سباق التسلح بالمنطقة وتوجيه تلك الأموال إلى مشاريع التنمية مما يؤمن استقرار الفناء الخلفي لأوروبا. أما العقبات التى تواجه هذا الدور فهما عقبتـــان أساســـيتان، أولهما الرفض الأمريكي وثانيهما الرفض الإسرائيلي لهذا الدور. ولكن بالرغم من هاتين العقبتين فقد عملت أوروبا على حفظ حد أدنى من وجودها في عملية السلام من خلال الدور الـــذي تلعبـــه كممول مالي للسلطة الفلسطينية. وقد أكدت التقارير الأوروبية أن المساعدة الأوروبية، ومع صعود نتنياهو للحكم ، أنها هي التي تمنع عملية التسوية السليمة من الانهيار.

وينتهى التحليل باستنتاج بأن الدور الأوروبي هو دور تابع، وهناك كثير من الصعوبات للقيام بدور مستقل، فأوروبا ما زالت رهينة الانقسام على نفسها، وخاضعةً للمواقف والأولويات الأمريكية والإسرائيلية، ومعضلته الأساسية انه ليس مستقلاً وغير قادر على شق طريقه وحده وسط زوابع الشرق الأوسط ".

عدم اتساق البدايات مع النهايات

إن تقييم الدور الأوروبى بأنه تابع ولا يستخدم كل مصادر القوة والتأثير المتاحة له، تبـــدو قاسما مشتركا بين كثير من المحللين العرب، بل واعتبار هذا الموقف أحد أسباب النكســـة التـــى تتعرض لها العملية السلمية، " نظرا لأن الاتحاد لم يستخدم كل أوراقه فى تعديل موقف أمريكـــا وتعبئة التكتلات الدولية وراء المقاربة الصحيحة، لمواجهة النكسة التى أصابت مســـيرة التســـوية السياسية السلمية فى واحدة من أهم المناطق الحيوية فى العالم، ويتبين ذلـــك بوضـــوح فـــى أن الاتحاد الأوروبى لم يتخذ موقفا واضحا إزاء العديد من الأمور المهمة وهـــى: وقـــف العـــدوان الإسرائيلى المستمر على الشعب الفلسطينى، واستخدام القوة المسلحة فى محاولة فاشـــلة لإجبـــار الشعب الفلسطينى على التسليم بالحل الإسرائيلى المرفوض، ثم العمل على حمل الولايات المتحدة على تعديل بعض مواقفها والتخلى عن المعايير المزدوجة فى تحديد سياساتها تجاه مشكلة الشرق الأوسط. وأخيرا توفير الحماية للشعب الفلسطينى من ويلات البطش الإســـرائيلى وهـــدم بنيتـــه

الأساسية طبقا لخطة مبيتة.([٣٤])

إن هذه السياسة الأوروبية تجاه الصراع العربى الإسرائيلى كما بدت فى العام ٢٠٠٢، تبدو فى نظر الكثير من المحللين العرب "غير متسقة مع بدايات مساندته للحق العربى بقرارات شجاعة، ابتداء من إعلان البندقية عام ١٩٨٠ وانتهاء بتعيين مفوض أوروبي خاص لمتابعة عملية السلام عن قرب. وليس هناك من يطالب أوروبا بمنافسة الجهود الأمريكية، وإنما المطلوب هو إكمالها على نحو ما حدث فى أزمة الخليج، عندما ظهر تحالف أوروبي أمريكى قوى فرض سياسة جديدة على الشرق الأوسط، وكان للموقف الأوروبى فضل الإقناع الأمريكى فى عهد جورج بوش الأب بأن الصراع العربى الإسرائيلى لن يتوقف دون الاعتراف بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطينى والتسوية الشاملة القائمة على الانسحاب الإسرائيلى من جميع الأراضى العربية المحتلة عام ١٩٦٧.. وإذا كان الاتحاد الأوروبى قد سلم بتعاظم الدور الأمريكى فى معالجة قضية الشرق الأوسط، إلا أن سلبيته فى مواجهة التردد الذى بدا فى مواقف الإدارة الأمريكية الجديدة (بوش الابن)، أمر يثير القلق العربى العام من مواقف الشريك الأوروبى المخالفة لتطلعات الطرفين فى ردف كل أشكال التعاون والمشاركة" ([٣٥])

ومن ثم فهذا الموقف الأوروبى بحاجة جوهرية إلى "تطوير وتفعيل على وجه السرعة لمواجهة الإرهاب بمختلف أنواعه، بما فى ذلك إرهاب الدولة الإسرائيلية، ذلك أن الاتحاد الأوروبى المسئول تاريخيا وسياسيا إلى حد كبير عن إنشاء إسرائيل، واحتدام حدة الصراع العربى الإسرائيلى من خلال الدعم السياسى والعسكرى لإسرائيل طوال الخمسينيات وحتى التسعينيات، لا يزال يركز اهتمامه على دعم ومتابعة التعاون الاقتصادى الإقليمى، ولكن دوره السياسى لا يزال يتسم بضعف شديد" ([٣٦])

أسباب ضعف الدور الأوروبى

سبق القول إن التيار الأساسى الغالب منذ منتصف السبعينيات من القرن الماضى فى الرؤية العربية للدور الأوروبى هو ضعف هذا الدور، وهو تيار ما يزال سائدا فى التحليلات العربية، حيث يسعى كثيرون إلى وضع أيديهم على أسباب هذا الضعف، وكيف يمكن تجاوزه.

وفى هذا السياق يرى بعض المحللين العرب انه " يمكن رصد نوعين من التباين الأوروبى الداخلى تجاه الأولوية التى يحتلها إقليم الشرق الأوسط فى السياسة الخارجية الأوروبية، فبينما تضع كل من فرنسا وأسبانيا وإيطاليا القضايا السياسة والاقتصادية الخاصة بجنوب المتوسط والشرق الأوسط فى مكان متقدم على الأجندة الأوروبية، تولى المملكة المتحدة تليها ألمانيا الاعتبار الأساسى فى سياستها الخارجية لإعادة إعمار أوروبا الشرقية تمهيدا لدمجها فى الاتحاد الأوروبى"(٣٧)

إضافة إلى ما سبق "فإن أحد الافتراضات الرئيسية لعملية السلام فى النصف الأول من التسعينيات يقوم على أن الرؤى الاقتصادية " للشرق الأوسط الجديد"، من الممكن أن تخلق قوى الدفع اللازمة لإتمام عملية السلام. وأن هذه الرؤية نفسها كانت وراء إنجاز اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣، وقد أدى تعثر عملية السلام فى السنوات اللاحقة والمنعطف الخطير الذى وصلت إليه منذ تولى حكومة شارون السلطة واندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية فى سبتمبر ٢٠٠٠، إلى تراجع فكرة الشرق الأوسط الجديد كمحرك للأحداث فى المنطقة وظهور القضايا السياسية العصية على الحل، على سطح الأحداث. وبالتالى بدا قصور الرهان الأوروبى على مبادلة التسوية السياسية الشاملة فى المنطقة بتدعيم التعاون الاقتصادى، حيث يرتبط الثانى بالأول ويترتب عليه كذلك. وكذلك فإن المنهج الأوروبى فى التركيز على تحقيق التكامل الفنى والوظيفى كمدخل لتحقيق التكامل العام وفقاً للخبرة الأوروبية يؤتى ثماره فقط فى حالات استرخاء المشكلات السياسية والأمنية فى المنطقة" (٣٨)

أما عن أسباب التقييم العربى السلبى للدور الأوروبى منذ منتصف التسعينات وما بعدها، فيمكن الإشارة إلى الأسباب التالية(٣٩):

١ ــ إن الجانب العربى نظر إلى المفاوضات الإقليمية متعددة الأطراف على أنها مفاوضات تستهدف إسقاط المقاطعة العربية لإسرائيل، وتدشين عملية التطبيع، ومن ثم ربط تقدمها بتقدم المفاوضات الثنائية المباشرة التى تبحث لب الصراع، وهو الاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية. ومن هنا فإن كثافة الوجود الأوروبى فى ملفات المفاوضات الإقليمية متعددة الأطراف، إنما كان يوحى للدول العربية بأن الدور الأوروبى يستهدف صيغة الربط العربى بين

مسارى التفاوض.

٢ ــ إن الدول العربية المعنية ترى أن الاتحاد الأوروبى يملك العديد من أوراق القــدرة على الفعل السياسى فى المفاوضات الثنائية المباشرة، سواء عبر العلاقة مع إسرائيل، أو الولايات المتحدة، ورغم ذلك لم تبذل دول الاتحاد الأوروبى أى جهد يذكر للعب دور ما فى المفاوضــات الثنائية المباشرة التى تركت بالكامل للإشراف الأمريكى.

٣ ــ إن الاتحاد الأوروبى قد فضل أن ينأى بنفسه تماما عن لعب أى دور سياســى فــى الشرق الأوسط ووجد المبرر بصدد عملية التسوية السياسية فى الرفض الإسرائيلى لهذا الــدور، ومن ثم بات يكرر عبارة أن ممارسته لأى دور فى عملية التسوية السياســية لابــد وأن تكــون بموافقة ورضا طرفى العملية، وهو أمر غير وارد نظرا للرفض الإسرائيلى لأى دور غير الدور الأمريكى.

٤ ــ إن انحصار الدور الأوروبى فى الجانب الاقتصادى يــأتى منســجما مــع الرؤيــة الأمريكية الإسرائيلية، بينما يتصادم مع الرؤية العربية التى ترغب فى دور أوروبى نشط وفاعل.

إن الشعور العربى بتكامل السياستين الأوروبية والأمريكية بشأن القضية الفلســطينية لــه معنى سلبى اكثر مما هو ايجابى، فهذا التكامل هو فى الضغط على العرب من ناحيــة، وتجاهــل العدوان الإسرائيلى من ناحية أخرى، "ففى كل الأحوال من السهل ملاحظة أن السياسة الأوروبية الأمريكية تتسم بقدر كبير من التكامل، حيث تقدم أوروبا نفسها باعتبارها الصدر الحنون لكنها فى النهاية تطلب نفس الاشياء التى تطلبها أمريكا، ويعكس تصويتها فى مجلس الأمن وازدياد أعــداد الدول الممتنعة عن التصويت فى أمور يبدو فيها الحق العربى واضحا مثل بناء السور العازل فى الاراضى الفلسطينية، ومسألة منع إسرائيل من طرد عرفات إلى الخارج، يعكس عدم رضاء عن أحوال دول الجنوب المتوسطية، واقرب مثال على استعجال أوروبا مسيرة الإصــلاح أن معظــم دول أوروبا استنكرت الاعتداء الاسرائيلى على سوريا لكنها بعد ذلك مالت على سوريا وطلبــت منها الإسراع فى الانفتاح على الخارج، وتنفيذ برنامج للإصلاح السياسى والاجتماعى. وتعطــى أوروبا لمكافحة الإرهاب أولوية خاصة، وكذلك انتشار أسلحة الدمار الشامل، وموقفها من حماس

والجهاد كان واضحا حيث اعتبرتهما جماعتين ارهابيتين مما سبب صدمة للدوائر العربية، التـــى كانت تعتقد أن أوروبا سوف تكون اكثر تفهما لطبيعة نشاط الجماعتين" (٤٠).

بل الأكثر من هذا، فإن موقف الاتحاد الأوروبى يبدو لدى بعض المحللين العــرب وكأنـــه مصاب بنوع من الفصام السياسى، وهو ما ظهر فى تأكيدات المسئولين الأوروبيين بـــأن نتيجـــة الاستطلاع التى أظهرت أن ٥٩% من الرأى العام الأوروبى يرى أن إسرائيل اكبر تهديد للســـلام والأمن العالميين، لن يكون لها أى تأثير على سياسة الاتحاد الرسمية تجاه الصراع فـــى الشـــرق الأوسط، الأمر الذى أظهر أن صناع السياسة والقرار فى أوروبا يسيرون فى اتجاه مغـــاير لمـــا تسير فيه الشعوب.. فهؤلاء القادة الأوروبيون الذين يقدمون التنازلات بشكل مطرد على حســـاب العرب، وليس آخرها بالطبع قرار الاتحاد الأوروبى الخاص بإدراج حركة المقاومـــة الإســـلامية حماس ضمن قوائم المنظمات الإرهابية، وهو القرار الذى اعتبرته الحكومة الإســـرائيلية ضـــوءا اخضر لتكثيف حملات الاغتيال والإبادة ضد الشعب الفلسطيني فى الأراضى الفلسطينية المحتلـــة .. وأوروبا ضعيفة أمام الابتزاز الإسرائيلى التى ترفض استقبال المبعوثين الأوروبيـــين إذا مـــا أصروا على لقاء عرفات ".(٤١) وهو ما ظهر أيضا فى " نتائج مؤتمر مرسيليا للشراكة الأوروبية المتوسطية فى نوفمبر ٢٠٠٢، فقد تم تخفيف صيغة البيان الصادر عـــن المـــؤتمر فيمـــا يتعلـــق بالأوضاع فى الأراضى الفلسطينية المحتلة لإرضاء إسرائيل، وبمـــا لا يعكـــس وجهـــة النظـــر العربية، وحتى إدراج فقرة فى البيان الختامى عن رفع الحصار عن الأراضى الفلسطينية فقد تـــم بصعوبة، وكان اقتراح رئاسة الاتحاد (فرنسا) أن تنسب الفقرة للفلسطينيين.. بمعنى آخـــر ظـــل الإصرار على الحياد السلبى بين الجلاد والضحية خطا ثابتا للاتحاد الأوروبى، وألغـــت فرنســـا خطط استكمال ميثاق السلام فى حوض البحر المتوسط. إن الموقف الأوروبى المتخاذل والمنحاز عمليا رغم ادعائه الحيادية والتوازن يجب أن يصبح أحد الدوافع الملحة لبناء استراتيجية عربيـــة تهدف إلى الضغط على الاتحاد الأوروبى ومؤسساته، والرأى الأوروبى، لاتخاذ مواقـــف اكثـــر فعالية وعدالة" (٤٢)

ثانيا تقييم الموقف الأوروبى تجاه الأزمة العراقية

إذا كانت الرؤية العربية غير الرسمية للدور الأوروبى تجاه الصراع العربى الإسرائيلى تنتهى إلى أن هذا الدور محدود التأثير، فإن الأمر لم يختلف كثيرا بالنسبة لموقف الاتحاد الأوروبى تجاه الأزمة العراقية، خاصة فى تطوراتها الكثيفة والمتلاحقة التى جرت وقائعها فى غضون العامين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ حتى وقوع العدوان الأمريكى على العراق فى ٢٠ مارس ٢٠٠٣، واحتلال بغداد العاصمة فى التاسع من إبريل ٢٠٠٣. وقد ركز المحللون والكتاب العرب على عدد من الظواهر التى ارتبطت بالموقف الأوروبى ، وأهمها ، طبيعة الموقف الأوروبى من مسألة العمل العسكرى، وأسباب الانقسام الأوروبى نفسه تجاه تبنى موقف موحد تجاه الأزمة العراقية، وردود الفعل الشعبية ممثلة فى تنامى حركة الرفض الشعبى للتورط فى حرب تقودها الولايات المتحدة لمصالحها الذاتية قبل أى شئ آخر، وتأثير العمل العسكرى الأمريكى على تماسك الاتحاد الأوروبى، ومستقبل العلاقات الأوروبية الأمريكية.

أ- طبيعة الموقف الأوروبى تجاه الأزمة العراقية

ثمة إدراك عربى بأن الاتحاد الأوروبى يسعى إلى بلورة مواقف تعكس مصالحه الأساسية، سواء اتفقت أو اختلفت مع المواقف الأمريكية أو الدولية الأخرى. لكن النجاح فى التمسك بهذه المواقف أو تحويلها إلى تطبيقات عملية يعد مسألة أخرى تماما. " فقد حاولت أوروبا عام ١٩٩٠ عندما غزا العراق الكويت اتخاذ موقف مغاير للولايات المتحدة، وكان الموقف الفرنسى كالعادة هو الأبرز فى ذلك الصدد، إلا أن إصرار واشنطن على إخراج صدام حسين من الكويت بالقوة أجبر فرنسا على التراجع عن كل المواقف التى أعلنتها قبل اندلاع الحرب فعليا بين الحلفاء والعراق فى ١٧ يناير ١٩٩١. كما ظلت الدول الأوروبية تؤيد المواقف الأمريكية من العراق بعد انتهاء الحرب. وباستثناء فرنسا التى حاولت بمعاونة روسيا أو الصين فى بعض الأحوال، الالتفاف على السياسة الأمريكية تجاه العراق، ظلت مواقف الاتحاد الأوروبى المعلنة تطالب بغداد بتنفيذ كل مطالب الشرعية الدولية، ولم يسهم الاتحاد الأوروبى فى أى مبادرة قامت بها فرنسا أو روسيا لتخفيف الحصار عن العراق أو تحسين شروط اتفاق النفط مقابل الغذاء الذى ترعاه الأمم المتحدة". (٤٣)

واقع الأمر أن قبول أوروبا بالضغوط والمواقف الأمريكية تجاه الأزمة العراقية لا سـيما فى العامين الأخيرين لم يكن قبولا تلقائيا، ففى كل القرارات الدولية التى صدرت عـن مجلـس الأمن، كان هناك جدل قانونى وسياسى كبير، أوضح بدوره أن رؤية القوى الفاعلة فى الاتحـاد الأوروبي تجاه تطورات الأزمة العراقية تختلف تماما عن الرؤية الأمريكية، وحتى مـع حـدوث الانقسام الأوروبى تجاه مشروعية استخدام القوة المسلحة كما حدث فى مطلع العام ٢٠٠٣، فقـد ظهر أن هذه القوى الفاعلة لاسيما فرنسا وألمانيا تؤمن بأن الأمن العالمى لا يمكن تحقيقه إذا مـا أطيح بالقانون الدولى، واستعيض عنه بمغامرات عسكرية وحسب. ففى أثناء احتدام الجدل الدولى نهاية العام ٢٠٠٢ ومطلع العام ٢٠٠٣بشأن مشروعية استخدام القوة المسلحة، ظهـر جليـا " أن فرنسا وروسيا وألمانيا يتزعمون بشكل أساسى تيارا يعتبر أن العراق لم يعد يشكل تهديدا للسـلم والأمن الدوليين، وانه ليست هناك حالة عدوان صريحة تتطلب استخدام القوة العسكرية، وبالتالى فإن الحرب على العراق غير مشروعة، ولا تتفق مع القوانين الدولية وميثاق الأمم المتحدة. وقـد سعى هذا التيار بكل قوة لعدم إصدار قرار يفوض الولايات المتحدة شن عمل عسكرى، وشـكلت هذه القوى معارضة سياسية حقيقية داخل مجلس الأمن، رغم أنها لم تمنع الحرب، لكنها أدت إلى تأجيلها بعض الوقت، وحاولت هذه القوى نزع صفة المشروعية من التوجه الأمريكـى، حيـث اعتبرت أن الحجج التى ساقتها واشنطن لشن الحرب تفتقد إلى أسس حقيقية أو أسـانيد واقعيـة، خاصة فيما يتعلق بامتلاك العراق أسلحة دمار شامل، وطالبـت بإعطـاء المزيـد مـن الوقـت والصلاحيات الكافية لفرق التفتيش الدولية لمواصلة عملها فى العراق، ودعمـت موقفهـا هـذا بأمرين؛ الأول المرونة الكبيرة التى أبداها النظام العراقى مع فرق التفتيش والسماح لهم بتفتـيش كل المواقع التى يريدونها بما فى ذلك القصور الرئاسية، والثـانى تقريـرا المفتشـين الـدوليين والوكالة الدولية للطاقة الذرية اللذان قدما الى مجلس الأمن ١٤ فبراير ٢٠٠٣، واللذان أشارا إلى عدم وجود أدلة تفيد بامتلاك العراق وتطويره أسلحة دمار شامل". (٤٤)

هذا الجدل السياسى القانونى عبر فى شق منه عن اختلاف الرؤيتين الأوروبية والأمريكية تجـاه دور القانون الدولى، ففى الوقت الذى ترى فيه أوروبا إجمالا "أن المؤسسات فوق القومية، مثـل الأمـم المتحـدة والاتحاد الأوروبى والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان وغيرها، هى مصدر التشريع، فإن الولايات المتحـدة

ترفض وتعارض هذه المؤسسات وتعتبر أن الدولة القومية هى المصدر التشريع الأساسى. وفى حين تعتبــر أوروبا أن دور القانون تغيير الواقع ومعالجة اوجه الخلل الذى ينتابه، وأن هنــاك وظيفــة وقائيــة، تتطلــب معالجة الأزمات قبل استفحالها، ترى الولايات المتحدة ان الواقع هو الذى يؤدى إلــى تغييــر القــانون، وأن القواعد القانونية ينبغى لها أن تعكس حقائق الواقع الجديد، ومن هنا فإن القانون الدولى يحتــاج مزيــدا مــن التطوير والتغيير". (٤٥)

إلى جانب هذا البعد المتعلق بالقانون الدولى، كانت هناك أبعاد أخرى، أشار إليها محللون عرب فى تفســير الخلاف الأوروبى الأمريكى بشأن العراق، الذى اعتبره البعض مجرد عرض وليس جوهر القضية." فــالأمر فى الحقيقة يتصل بقضايا سياسية وأمنية وتجارية خلافية اشمل، وإلى عوامــل وخبــرات تاريخيــة وماديــة وأيديولوجية تجعل هذا الخلاف اكثر تعقيدا، فكما عبر المفكر الاستراتيجى الأمريكى أوبــروت كاجــان فــى مقالة له، بأن معادلة القوة والضعف هى التى تفسر اختلاف نظرة الأمريكيين والأوروبيين إلى العالم، فعندما كانت أوروبا قوية كانوا يعتقدون فى القوة والعظمة العسكرية واستخداماتها. أما الآن فيهم يرون العالم بعيــون الضعف، والآن بعد أن أصبحت الولايات المتحدة هى القوة الأقوى فإنها تتصــرف كمــا تتصــرف القــوة الأقوى." (٤٦)

ب ـ المعارضة الفرنسية الألمانية .. الأسس والحدود العملية

شكلت المعارضة الفرنسية الألمانية ملمحاً أساسيا فى المشهدين الأوروبى والدولى على الســواء، وهى معارضة وصفت بطريقتين مختلفتين، إحداهما نظرت إلى الأمر باعتباره دليلا على موقــف أوروبى صلب ضد السياسة الأمريكية، والآخر رأى الأمر باعتباره مجرد خلاف عابر، ســرعان ما ينتهى، لأن الهدف الأصلى واحد، وأن الخلاف هو على الأسلوب لا أكثر ولا أقل.

فى إطار النظرة الأولى، أى الموقف الأوروبى الصلب، أشار محللون إلى المعارضــة الفرنســية الألمانية بأنها عبرت عن درجة أعلى من التحرك الأوروبى لمواجهة نزعة الهيمنة الأمريكية، و" هو ما ظهر فى موقف عملى باستخدام الفيتو فى مجلس حلف الأطلنطى بالتعــاون مــع بلجيكــا برفض طلب الولايات المتحدة أن تساعدها تركيا عسكرياً تمهيداً للعدوان على العراق، ويبــدو أن الولايات المتحدة أرادت من طلبها هذا اختبار حدود الموقف الأوروبى من ناحية وتوريط الاتحــاد

الأوروبى عمليا فى الحرب على العراق، إلا أن الموقف الأوروبى كان حازما فى تجسيد رفضه لهذه الحرب ومعارضته للسياسة الأمريكية. ولعل الإصرار الأوروبى المدعوم روسياً وصينياً على إعاقة التصميم الأمريكى على العدوان على العراق دون مبرر واضح، ليؤكد أن هذا الموقف نابع من أسباب حقيقية فى مقدمتها إعادة هيكلة النظام الدولى وترتيب القوة، وعدم إطلاق العنان لهيمنة أمريكية أو انفراد أمريكى بمقدرات النظام الدولى. كما انه نابع من بعد تاريخى يتعلق بضرورة الوجود الأوروبى فى الساحة الدولية بعد غياب منذ الحرب العالمية الثانية" (٤٧)

وقد اعتبر محللون آخرون أن استمرار المعارضة الأوروبية بقيادة فرنسا وألمانيا للنزعة الأمريكية الجديدة، يعبر عن خلاف يشمل مستقبل العالم كله، ولكن فى حدود لن تقود فى النهاية إلى النجاح المأمول. "فالصحيح القول إن روح المقاومة ورفض الإذعان لواشنطن أصبحت ملمحا أساسيا فى المشهد الراهن، ولكن مع يقين المحور الفرنسى الألمانى إضافة إلى بلجيكا وروسيا والصين بأن الحالة التى كشفت عن حجم الرفض المتنامى للهيمنة الأمريكية قد تفشل هذه المرة، لكنها لن تكون الأخيرة، لأن التراجع نهائياً والعودة للوقوف خلف واشنطن دون امتناع أو مقاومة يعنى ببساطة استمرار الهيمنة الأحادية، وتأجيل بروز نظام متعدد الأقطاب عدة عقود على اقل تقدير" (٤٨).

"فلقد اعتادت أوروبا فى قضايا عديدة ان تعارض السياسة الامريكية، لكن دون ان يكون لموقفها المعارض طرح عملى وبديل يعكس رؤيتها واتجاهها السياسى لهذه القضايا، إلا أن الأزمة الحالية قد جسدت موقفاً أوروبياً أكثر رسمية، وأكثر فاعلية على أرض الواقع يستند إلى صورة عملية، تحاول وقف الاندفاع الأمريكى لاستبدال السياسة بالحرب، والدبلوماسية بالقوة ، وتفرض ضوابط وأحكاماً يكون لأوروبا رأى فيها" (٤٩).

اللافت للنظر هنا أن المعارضة الفرنسية الألمانية جسدت معارضة لمجمل سياسات الهيمنة الأمريكية التى توحشت منذ ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وتعبيراً عن رفض المواقف التى تتجاهل تماما مصالحهما ومصالح الاتحاد الأوروبى والعالم بأسره، والتى تحولت بعد أحداث ١١ سبتمبر الى نزعة عسكرية إمبراطورية غاشمة لا تريد تحالفات تتسم بأي درجة من الندية والتكافؤ، وانما اتباعاً مطيعين، وهو موقف يصعب أن تقبل به دول من وزن ألمانيا وفرنسا، خاصة وان علاقات

القوى الدولية الراهنة لا تجبرهما عليه" (٥٠).

هذا الرفض عكس أيضا رغبة أوروبية ولو جزئية فى ألا تبقى " أوروبا تابعة للقرار الأمريكي بل إنها أصبحت اكثر إدراكا بأن ما يهم الولايات المتحدة في عالم اليوم هو تأمين مصالحها وتثبيت زعامتها لا غير، لذلك فإن أي مشاركة أوروبية مباشرة في ضرب العراق سوف يفقد أوروبا حلفاءها العرب ومصالحها في العراق" (٥١).

من جانب آخر، فقد بدا لبعض المحللين أن الرفض الالمانى بحاجة الى تفسير خاص، نظرا للعلاقة الأمريكية الألمانية الوثيقة منذ اكثر من خمسة عقود، ومن هذه التفسيرات ان الرفض الألمانى نابع أساسا من" أن أى ضربة عسكرية على العراق تمثل تهديدا مباشرا لمصالحها الاقتصادية هناك ولرؤيتها للشرق الأوسط، القائمة على أولوية مكافحة الإرهاب وحل الصراع العربى الإسرائيلى لتحقيق مساحة من الاستقرار النسبى لشعوب المنطقة. وهى فى رفضها للسياسة الأمريكية إنما ترغب كذلك فى تطوير موقف أوروبى مستقل قائم على محاولة للحد من التفرد الأمريكى بمقدرات العالم فى ظل إدارة تتعامل مع برلين باستعلاء غريب". (٥٢)

وفى إطار النظرة الثانية، أى الخلاف العابر ووحدة الهدف، تبلور تقييم ذهب إلى القول بأن "هذه الأزمة لن تدوم طويل، فلا يتصور أن تستغنى أمريكا عن اثنين من اكبر حلفائها الأوروبيين ، كما أن كلا من فرنسا وألمانيا لن تضحى بامتيازات التحالف الاستراتيجى مع الولايات المتحدة" (٥٣).

كما أن الموقف الأوروبى نفسه لا يرقى إلى القول انه يمثل استراتيجية بديلة " فهو عبارة عن احتلال للعراق بطريقة سلمية وبموافقة العراق. فى حين ما يطرحه الأمريكيون هو حل عسكرى يؤدى إلى احتلال العراق. فالفارق بين الموقفين الأوروبى والأمريكى هو أن يتم احتلال العراق بطريقة سلمية يشارك فيها الأوروبيون ، أما الاحتلال العسكرى الأمريكى، فسوف يتيح للأمريكيين الاستحواذ على المصالح الاقتصادية وحدهم .. ومن ثم يصعب القول إن أوروبا تحاول التمرد على سياسة أمريكا، لأن الذين اعترضوا هم ثلاث دول فقط من أصل ١٦ دولة، وهناك بريطانيا وأسبانيا وإيطاليا تؤيد السياسة الأمريكية، وهذه الدول أساسية ومحورية ولها نفوذ

كبير وعلاقات قوية مع واشنطن، فالمواقف الفرنسية والألمانية والبلجيكية لا يمكن تعميمها علـــى كل أوروبا، فهناك بريطانيا وأسبانيا وإيطاليا التى تؤيد الحرب، ومن ثم يمكن القــول إن هنـــاك مواقف أوروبية متعددة ومشتتة " (٥٤).

ويستطرد أنصار هذه الرؤية بالقول"إن الأوروبيين لا يختلفون مع الأمريكيين على الهدف النهائى، لكن هناك اختلافاً فى أسلوب التعامل مع الأزمة لا اكثر، لـــذلك لا يمكـــن لأمريكـــا أن تتجاهل المصالح الأوروبية فى المنطقة ، بل إن ما يحدث هو محاولة للخروج بصـــفقة تضـــمن مصالح كل الأطراف، أى انهم يقسمون الحصص" (٥٥). ولذلك لا يجب النظـــر إلـــى "الموقـــف الرافض لفرنسا وألمانيا على أنه صراع عدائى، بل هو تنافس علـــى المصـــالح ، خاصـــة وأن النظامين الأوروبى والأمريكى متشابهان فى كثير من الأمور، فهما أنظمة ديمقراطية ورأسمالية" ، كما أن هذا الرفض لا يجب قراءته على أساس انه داعم ومساند للعراق، ولكنه يعكس حـــرص الدولتين فرنسا وألمانيا على مصالحهما الاستراتيجية فى منطقة الشرق الأوسط، وفى القلب منها منع الولايات المتحدة من السيطرة على العراق صاحب الاحتياطى الأعلى من النفط . وبافتراض أن الدولتين استمرتا على رفضهما للحرب ، فهو لن يمنع نشوبها لأن الولايات المتحـــدة أعـــدت عدتها لشن الحرب دون مساعدة من أحد" (٥٦).

وبالرغم من اختلاف هاتين النظرتين لطبيعة المعارضة الفرنسية الألمانية، فقد اتفقتا علـــى محدودية تأثيرها فى منع الحرب على العراق، وأن " قصارى ما يمكن أن يقال في هذا الشأن هو أن تلك الجهود ربما تؤدي إلى تأجيل الحرب لبضعة أسابيع أو شهور، وربما تؤدي إلى قبول كل من الولايات المتحدة وبريطانيا بالالتزام باستصدار قرار آخر من مجلس الأمن يخولهما إعـــلان الحرب وهو أمر من قبيل تحصيل الحاصل لأنه لا يصعب على الولايات المتحدة أن تستصدر أي قرار استراتيجي تطلبه من مجلس الأمن". (٥٧)

لا يمكن فصل محدودية تأثير المعارضة الفرنسية الألمانية إزاء قرار الحـــرب الأمريكـــى، عن مجموعة من الأبعاد المتداخلة، مثل الطريقة التى يصدر بها القرار الأوروبى من جانب، وقوة النفوذ الأمريكى عالميا وأوروبيا من جانب آخر، ووجود قوى أوروبيـــة أساســـية فـــى الاتحـــاد الأوروبى كبريطانيا وأسبانيا وإيطاليا ترى أن من مصلحتها الفردية مسايرة السياسة الأمريكية من

جانب ثالث. والمهم هنا نجاح الولايات المتحدة فى استقطاب عدد من دول شرق ووسط القارة الأوروبية المرشحة للدخول فى مفاوضات مع الاتحاد الأوروبى للحصول على العضوية الكاملة فى غضون السنوات القليلة المقبلة، الأمر الذى أوضح حالة انقسام ذات طبيعة مزدوجة، تمثل شقها الأول فى انقسام فى داخل الاتحاد ، وشقها الثانى انقسام فى القارة الأوروبية ككل، وكلاهما طرح استفسارات كثيرة حول حدود التماسك الداخل فى الاتحاد إذا ما ضمت بلدان شرق ووسط أوروبا الثمانية التى أيدت السياسة الأمريكية وباركت قرار الحرب ضد العراق، وكيف ستكون التوازنات الجديدة داخل مؤسساته، وما هى ملامح السياسة الخارجية للاتحاد بعد انضمام هذه الدول، وأيضا إلى أى مدى سيكون نفوذ الولايات المتحدة فى تشكيل سياسات الاتحاد الخارجية مستقبلا، وكيف ستؤثر هذه التوازنات الجديدة على الأدوار التقليدية التى تقوم بها كل من فرنسا وألمانيا فى سياسات الاتحاد الأوروبى.

لقد نال الانقسام الأوروبى وموقف بلدان شرق ووسط أوروبا اهتماما خاصا من قبل المحللين والباحثين العرب، والتى تم النظر إليها باعتبارها خطوة تعكس عدة أمور على النحو التالى(٥٨):

ـ إن نفوذ الولايات المتحدة قد تزايد داخل الاتحاد الأوروبى. كما تغير التصنيف القديم الذى كان يفيد بأن الدول الأوروبية المتوسطية هى الأقرب للمنطقة العربية والأكثر تعاطفا مع القضايا العربية، والأكثر فهما لمنطقتنا ولمتطلبات الأمن والاستقرار فيها.

ـ إن العالم العربى نفسه انقسم حول الموقف من العراق، وكانت مواقفه فى كثير من الأحيان تتماشى مع الانقسامات الموجودة فى النظام الدولى، وبالتالى فقد أدى ذلك إلى أن تسقط الدول الأخرى الأوروبية وغير الأوروبية لعنصر العلاقة مع العرب من ميزان المكسب والخسارة عند اتخاذ قرار الموقف من العراق.

ـ إن دول شرق ووسط أوروبا المرشحة لدخول الاتحاد الأوروبى تتطلع بشدة إلى المساعدات الأمريكية من أجل الوفاء بمتطلبات عضوية الاتحاد وشروطه الاقتصادية، وعلى الرغم من أن الاتحاد يأخذ بيد هذه الدول اقتصاديا، إلا أنها تتطلع إلى مساعدات أمريكية أضخم تعينها على الوفاء بالشروط الاقتصادية لدخول الاتحاد من ناحية، وتأمين الموافقة الأمريكية على

دخول حلف شمال الأطلنطى من ناحية أخرى.

ـ إن غياب موقف موحد للاتحاد الأوروبى تجاه الأزمة العراقية ساعد دول شرق ووسط أوروبا على اتخاذ ما تراه مناسبا لها. ومن ثم الميل بشدة ناحية التيار المؤيد للسياسة الأمريكية الذى كان يمثل الغالبية داخل الاتحاد.

ـ إن انضمام هذه الدول إلى الاتحاد وحصولها على العضوية الكاملة، سيجعلها تدفع بسياسات الاتحاد بعيدا عن المتوسط، وعن الجنوب. وفى ذلك تحذير مبكر للعلاقات المتوسطية التى تجمع بين الاتحاد الأوروبى والعالم العربى.

الفيتو الشعبى الأوروبى

من جانب آخر، أجمع المحللون العرب على أن مظاهرات الرفض الشعبية التى اجتاحت العديد من المدن والعواصم الأوروبية، كانت ظاهرة تمتلئ بالمعانى الإيجابية بكل المقاييس، فهذا " الاستنكار الشعبي الأوروبي متمثلا في المظاهرات، ومواقف العديد من منظمات المجتمع المدني، وحتى البيانات التي أصدرتها الكنائس، إنما يأتي بمثابة «فيتو» غير رسمي يهدف إلى قطع الطريق على الولايات المتحدة للانفراد بممارسة الهيمنة على مقدرات البشرية، واتخاذ القرارات المصيرية الحاسمة التي من شأنها أن تعيد رسم الخريطة العالمية، وفرض موقف التابع على الحليف الأوروبي لمدى بعيد، وما يترتب على ذلك من تأثيرات سلبية على مصالح أوروبا، خاصة ما يتعلق بالنفط والأسواق". أوروبا الرسمية ـ ممثلة في الحكومات ومفوضيات الاتحاد الأوروبي ـ تحاول قدر المستطاع «فرملة» الجموح الاميركي، وأوروبا الشعبية ـ ممثلة في الجماهير ومؤسسات المجتمع المدني ـ تساند الجهد الرسمي في هذا المضمار، والمثير هنا هو اجتماع يمين أوروبا المتطرف ويسارها على كراهية العم سام الظالم الأكبر في عالم اليوم، وبين اليمين واليسار ـ بأطيافهما ـ فإن ثمة شعوراً عاماً يمتزج فيه الحسد والاحتقار يتنازع معظم الأوروبيين الذين يشعرون كل يوم بآثار التهميش الاميركي للقارة البيضاء التي أصبحت هرمة قبل الأوان، على الأقل من وجهة نظرهم، الأمر الذي يدعو لتنمية تيار رفض الأمركة والهيمنة،

وبالتالي فان المعارضة الأوروبية ــ خاصة على المستوى الشعبي ــ إنما تعكس رفضاً عالمياً لاحتكار واشنطن صياغة القرار الدولي، بما يؤثر على مستقبل أوروبا ومصالحها بالسلب.

"إن مبعث القلق الشعبي الأوروبي فضلا عن كونه تعبيراً عن كراهية موجهة للممارسات الأمريكية التي تستهدف المصادرة على مستقبل أفضل للمشاركة الأوروبية في صياغة النظام الدولي، والسيطرة على مصادر الطاقة والأسواق، إلا انه في المدى المنظور فان ثمة مخاوف أوروبية من التداعيات السلبية والخطيرة لتلك الحرب المرتقبة على الاقتصاد الأوروبي في لحظة تاريخية حرجة بعد دخول العملة الأوروبية مرحلتها الأخيرة، وتأثر قطاعات سهمة في المجال الاقتصادي بالسلب مما يعني مزيدا من الاختلال لصالح الولايات المتحدة التي تستطيع عبر سيطرتها على النفط أن تعوض الكثير من خسائرها.(٥٩)

هذا الرفض الأوروبى الشامل شعبياً، والجزئى رسمياً لمبدأ الحرب ضد العراق دفع بعض المحللين العرب إلى اعتباره "واقعاً يفرض عل كل من أوروبا والعالم العربي البحث في تفعيل أطر التعاون المشترك. فنظرا لعدم إمكان النظر إلى علاقات التعاون العربي الأوروبي بمعزل عن التنافس الأميركي الأوروبي على المنطقة العربية، وارتباط مصير الأول في أحد أبعاده بمصير الثاني واحتمالات تطوره المستقبلي، وحتى بالرغم من المخاوف العربية، إلا أن هناك بعض المؤشرات الإيجابية التي تدفع الطرفين الأوروبى والعربى إلى الاستمرار في علاقات التعاون بينهما، ومنها التحول التدريجي في موقف الاتحاد الأوروبي من قضية القدس ورفضه علناً اعتبارها عاصمة لإسرائيل" (٦٠).

خاتمة:

ليس هناك شك فى أن التقييم العربى غير الرسمى للموقف الأوروبى تجاه الصراعين الأساسيين اللذين شكلا جوهر التفاعلات السياسية والاستراتيجية فى المنطقة العربية، تقييم يميل ناحية الجوانب السلبية بدرجة اكبر من أبعاده الإيجابية (التى يصعب إنكارها على الصعيد النظرى، ولكنها تبدو قليلة التأثير على الصعيد العملى والواقعى). أو هكذا يجد العرب السياسة الأوروبية فى حال انفصال بين القول الجيد من ناحية والفعل المحدود من ناحية أخرى، الأمر الذى يشكل جوهر خيبة أمل عربية إلى حد كبير.

ومنذ ثلاثة عقود كاملة كان المدخل الرئيسى للتفاعل العربى مع السياسة الأوروبية، هــو حثها على أن تلعب دوراً إيجابياً يتناسب مع مصالحها الواسعة فى المنطقة العربية، نظراً لكونها اكثر تفهما لطبيعة المشكلات الموجودة فى المنطقة، واكثــر قربــا مــن النــاحيتين الحضــارية والجغرافية من العالم العربى. وهو أمر يبدو بعيد المنال إلى حد كبير رغم كل الفوارق الكبــرى بين الموقفين الأوروبى والأمريكى تجاه القضايا العربية، وهى فوارق تضع الموقــف الأوروبــى نظرياً فى الجانب العربى نسبياً.

لقد غلب على التقييم العربي للسياسة الأوروبية تجاه الصراع العربى الإســرائيلى نظــرة سلبية إلى حد كبير، وكانت البداية منذ ثلاثة عقود وحتى الآن ممثلة فى افتراض ضعف السياسة الأوروبية، وهو ضعف تمثل فى عدم القدرة على تحويل المبادئ الإيجابية التى التزمتها الجماعة الأوروبية ثم الاتحاد الأوروبى عبر العقود الثلاثة الماضية، إلى واقع عملى، بمعنى الفشــل فــى توظيف هذه المبادئ التى تضمنت فى شق كبير منها اعترافاً بالحقوق العربية المشــروعة، فــى تحقيق حل أو تسوية للصراع قابلة للتطبيق والاستمرارية فى الآن نفسه.

هذا الضعف فى الموقف الأوروبى يدركه العرب بأنه نابع من عوامل شتى، منها ما يتعلق ببنية وتطور مؤسسات الاتحاد الأوروبى نفسه، وطريقة صنع القرار داخلهــا، لاســيما المتعلــق بمسائل السياسة الخارجية والأمنية الدولية، ومنها ما يتعلق بطبيعة القضايا العربية نفسها وما فيها من تعقيد، ولكن الأبرز فى ذلك يكمن فى قبول الاتحاد الأوروبى الحدود المرسومة له أمريكياً بل وإسرائيلياً دون أن يجتهد ويسعى إلى تغيير هذا القيد، نظراً لما فيه من تغييــب وتقــزيم لقــدرة الاتحاد على متابعة مصالحه الأساسية الكبرى فى المنطقة العربية والشرق أوسطية، وما ينطوى عليه هذا السلوك من الرضاء بدور تابع، مما يمثل ضرباً بعرض الحائط كــل القــيم القانونيــة والإنسانية التى طالما تعلن أوروبا الدفاع عنها والتمسك بها.

واستكمالا للصورة وإنصافا للحقيقة، فإن ضعف الموقف الأوروبى يعود فى شق منه إلــى ضعف الموقف العربى الجماعى، وانقسامه، وقبول أطراف أساسية فيه بهيمنة أمريكية على مسار القضية الفلسطينية ومجمل جوانب الصراع فى الشرق الأوسط.

ولكن يظل ما هو غير مقبول أن يكون هناك انصياع أوروبى كامل للقيود التــى تضــعها

إسرائيل، وهى التى تحصل على معونات اقتصادية وعلمية وتقنية واسعة المـدى مـن أوروبـا نفسها. فى الوقت نفسه يستبعد الأوروبيون مجرد بحث توظيف تلك المعونات الاقتصادية والفنية فى تعديل السلوك الاسرائيلى، وحثه على قبول المعايير القانونية والأخلاقية فـى حـل وتسـوية الصراع العربى الاسرائيلى.

وحين يرى العرب، على الأقل فى جانبهم غير الرسمى ممثلا فـى البـاحثين والمحللـين العرب وفئة المثقفين وصانعى الرأى، بأن ثمة حاجة إلى تفعيل الدور الأوروبى وتطبيق ما يعلنه من مبادئ متقدمة، فإنه بذلك يتطلع إلى موقف أوروبى قوى وصلب، استناداً إلى قناعة بأن هـذا الموقف الأوروبى المأمول سيكون سنداً للعرب فى مواجهة الغطرسـة الإسـرائيلية والانحيـاز الأمريكى المتزايد والمتصاعد على حساب الحقوق العربية المشروعة والمقررة بالقرارات الدولية والقانون الدولى.

ولذلك فإن غياب أي نية أوروبية (فى مراحل سابقة أو فـى اللحظـة الجاريـة) لإدانـة إسرائيل، أو توقيع عقوبات اقتصادية أوروبية عليها، أو ممارسة ضغوط قويـة عليهـا للالتـزام بالقرارات الدولية أو بالاتفاقات التى تم التوصل إليها عبر المفاوضات الثنائية المباشـرة تحـت مظلة عملية مدريد وأوسلو، أو لإنهاء سياساتها الوحشية والمتجاوزة كل القوانين الدوليـة تجـاه الفلسطينيين والتى تطبقها بانتظام فى السنوات الثلاث الماضية، يشكل فى الرؤية العربية خصـما من الموقف العربى وإضعافا عمليا له، فى الوقت نفسه إضافة إلى الموقف الإسرائيلى، بل وتقوية له.

وتلك بدورها معضلة يبدو أن القوى الأوروبية المؤثرة على صنع القرار فى المؤسسـات الأوروبية لا تدركها جيدا، أو تدركها بصورة ما، ولكنها لا تجتهد فى حلها أو محاصرة نتائجهـا السلبية. ومن شأن استمرار هذه المعضلة، وما تعنيه من استمرار قبول الاتحاد الأوروبـى دوراً ضعيفاً وهامشياً فى حل الصراع العربى الإسرائيلى، أن يصبح ما هو ممكن اليوم علـى صـعيد الاستقرار والأمن الإقليمى وتسوية تاريخية قابلة للحياة، غير ممكن فى السنوات القليلة المقبلـة، بكل ما يعنيه ذلك من استمرار التوتر ودورة العنف وتأثر المصالح الأوروبية سلباً فى المنطقـة، بل واستمرار الانطباع بأن الاتحاد الأوروبى بالرغم من كل ما يملكه من عناصر القوة السياسـية

والاقتصادية، قد قبل أن يستمر قوة دولية تابعة وخاضعة للتوجهات الأمريكية، إن لم يكن تحت الهيمنة الأمريكية الكاملة.

وما ينطبق إجمالا على التقييم العربى للمواقف والسياسات الأوروبية تجاه الصراع العربى الاسرائيلى، ينطبق أيضا على السياسات والمواقف الأوروبية تجاه الأزمة العراقية، لاسيما من ناحية ضعف تأثير الموقف الأوروبى الرافض للحرب ضد العراق وفشله فى منعها. ولكنه يختلف فى نقاط وأبعاد كثيرة أخرى، ففى حين يقوم الموقف الأوروبى تجاه الصراع فى الشرق الأوسط على وحدة الموقف الأوروبى كما تمثله البيانات والإعلانات المشتركة خلال مراحل الصراع المختلفة، فإن الموقف الأوروبى تجاه الأزمة العراقية اختلف من حيث غياب الموقف الموحد المتفق عليه. ولذلك حدث الانقسام وحدث التباين على نحو جلي.

لقد عبر الانقسام الأوروبى تجاه الأزمة العراقية على وجود خلل ما فى صنع السياسة الخارجية الأوروبية، تمثل فى عدم الوصول بعد إلى نقطة التكامل فى صنع تلك السياسة تجاه الأزمات الدولية الكبرى. وكما هو الوضع بالنسبة للصراع فى الشرق الأوسط، ثمة قيود كبيرة أظهرها الانقسام الأوروبى تجاه الأزمة العراقية، أبرزها أن هناك فى داخل الاتحاد الأوروبى من يتبنى السياسة الأمريكية كاملة تجاه الكثير من القضايا الدولية، ويعتبر أن الأمن الأوروبى والمصالح الذاتية له تدفعه دفعا إلى الارتماء فى أتون السياسة الأمريكية بدون قيد أو شرط، وانه من المبكر لأوانه أن تناطح أوروبا الموحدة الدور الأمريكي، أو حتى العمل على ترشيده وتقليل نزعته المتطرفة فى ممارسة سياسات كونية أحادية، لا تضع فى اعتبارها مصالح الآخرين المشروعة.

والظاهر وبناء على خبرة الانقسام المزدوج الذى عصف بالموقف الأوروبى تجاه مشروعية الحرب ضد العراق، أن نزعة التماهى إن لم يكن الانصياع الأوروبى الكامل مع المطالب الأمريكية قد تزداد مساحتها، وبما يحد من تطلعات قيام نظام دولى متعدد الأقطاب فى مدى زمنى مناسب.

جاء الانقسام الأوروبى مزدوجا، فكان فى شق منه انقسام بين القوى الأساسية فى الاتحاد نفسه، بين معارض للحرب وكاره أن يضفى عليها أي مشروعية تفتقد إليها بالفعل، كفرنسا

وألمانيا وبلجيكا، وبين مؤيد للحرب وقابل بكل الأطروحات الأمريكية ومشارك فى تطبيقها عمليا، وفى المقدمة بريطانيا وأسبانيا وإيطاليا. وفى شق آخر بين بلدان الاتحاد الرئيسية وبلدان وسط وشرق أوروبا المرشحة للدخول فى مفاوضات مع الاتحاد للحصول على عضويته فى السنوات المقبلة. ومثل هذا الانقسام المزدوج، وإن أضفى صعوبة على بناء موقف أوروبى متماسك تجاه الأزمة العراقية، فإنه كشف عن حدود الاتحاد الأوروبى فى مواجهة السياسة الأمريكية، كما انه يضع كلا من فرنسا وألمانيا فى وضع حرج، لاسيما وهما القطبان الرائدان فى البحث عن تعظيم مكانة الاتحاد الأوروبى والباحثان عن زيادة قدراته الأمنية والاستراتيجية، والمؤمنان بأن أوروبا الموحدة والمتماسكة والقابضة على قيم القانون الدولى، قادرة على أن تكون قطباً دولياً، يقلل من المخاطر المؤكدة فى استمرار وجود الولايات المتحدة منفردة على قمة الهرم الدولى بلا منازع.

لقد عبر الإدراك العربى بشأن التباين الأوروبى تجاه الأزمة العراقية عن تقدير خاص للرفض الفرنسى الألمانى لمبدأ الحرب كوسيلة لحل الأزمات الدولية، ولكنه اعترف فى الوقت نفسه بأن مجمل الظروف التى تحيط بهذا الرفض لا تتيح له أن يكون مؤثراً، إلا فى صورة تأخير اندلاع الحرب لعدة اشهر لا أكثر و لا أقل، وذلك بسبب التصميم القوى الذى أكدته الولايات المتحدة على خوض الحرب بأى صورة كانت، ولقدرتها أيضا على استقطاب قوى أوروبية تؤيد هذا الموقف بل وتشارك فيه.

لكن هناك من أدرك أن هذا الانقسام المحاط بموقف دول شرق ووسط أوروبا المؤيد للسياسة الأمريكية، من شأنه أن يؤثر مستقبلا على الاهتمامات الأوروبية بالقضايا العربية وربما أكد الاتجاه التنازلى فى سياسات ومواقف الاتحاد تجاه عملية التسوية السياسية لصراع الشرق الأوسط فى السنوات المقبلة. وهناك من أدرك أيضا أن الرفض الشعبى الأوروبي للحرب الأمريكية على العراق، وقدرة الرأى العام الأوروبي على فرز المواقف المتعلقة بالصراع فى الشرق الأوسط، وتأكيد المسئولية الإسرائيلية فى تدهور أوضاع المنطقة وأوضاع الأمن فى العالم كله، هى التى ستأتى بقادة أوروبيين اكثر قدرة على التناسق مع المنظورات الأوروبية نفسها، وهى أيضا التى ستحمى السياسة الأوروبية من الانزلاق لقبول موقف التابع والخاضع للولايات المتحدة، والمتناقض مع القيم والتطلعات الإنسانية التى تمثل جوهر الحضارة الأوروبية الراقية.

المراجع

١ ـ أميرة محمد الشنوانى ، السوق الأوروبية المشتركة وأزمة الشرق الأوسط ١٩٦٧ـ ١٩٧٣، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٧٥ ، ص ٢٨٩

٢ ـ المصدر السابق ، ص ٢٩٠

٣ ـ المصدر السابق ، ص ص ٢٩١ ـ ٢٩٢

٤ ـ المصدر السابق ، ص ٢٩٦

٥ ـ محمد منير بدوى، الأبعاد السياسة والاقتصادية للحوار العربي الأوروبي : ١٩٧٣-١٩٧٧، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٨٢، ص ١٢٠

٦ ـ المصدر السابق، ص ١٢١

٧ ـ المصدر السابق، ص ص ١٢٧ـ ١٢٨

٨ ـ المصدر السابق ، ص ١٥٣

٩ ـ المصدر السابق، ص ص ٣٤٠ ـ ٣٤١

١٠ ـ محمد خالد الأزعر، موقف الجماعة الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية من ١٩٦٧-١٩٨٥، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٨٩ ، ص ٢٣٥

١١ ـ المصدر السابق ، ص ٢٣٦

١٢ ـ المصدر السابق ، ص ٢٨٢

١٣ ـ المصدر السابق ، ص ٢٩٤

١٤ ـ المصدر السابق ، ص ٢٩٧

١٥ ـ المصدر السابق، ص ص ٢٩٨ ـ ٣٠٠

١٦ ـ المصدر السابق ، ص ص ٣٠٩ ـ ٣١٠

١٧ ـ المصدر السابق، ص ص ٣١٢ ـ ٣١٣

١٨ ـ د. إبراهيم عوض، التكامل الأوروبي والبحر المتوسط، سلسلة بحوث سياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، سبتمبر ٢٠٠٠، ص ١٨

١٩ ـ المصدر السابق ، ص ص ٢٠ ـ ٢١

٢٠ ـ المصدر السابق ، ص ص ٢١ ـ٢٢

٢١ ــ المصدر السابق ص ص ٢٢ــ ٢٣

٢٢ ــ د. احمد ثابت ، "المشاركة الأوروبية ــ المتوسطية .. دراسة وتقييم ، سلسلة بحوث سياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، نوفمبر ١٩٩٥ ، ص ١٣

٢٣ ــ المصدر السابق ، ص ١٤

٢٤ ــ د. نظام محمود بركات، "الترابط بين الاستيطان والسيادة في مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية" ، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٥٥، يناير ١٩٩٢ ، ص ٧٢

٢٥ ــ د. محمد الأطرش ، المشروعان الأوسطي والمتوسطي والوطن العربي" ، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢١٠، أغسطس ١٩٩٦ ، ص ١٦

٢٦ ــ المصدر السابق ، ص ص ١٦ ــ١٧

٢٧ــ د. نصيف حتى،"حدود الدور الأوروبي وفرصه في عملية التسوية في الشرق الأوسط"، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢١٥ ، يناير ١٩٩٧، ص ٦

٢٨ ــ المصدر السابق. ص ٦

٢٩ ــ المصدر السابق، ص ٧

٣٠ ــ المصدر السابق، ص ١٥

٣١ ــ المصدر السابق ، ص ١٦

٣٢ ــ جوزيف سماحة، تعليق على تحليل د. نصيف حتى حول الدور الأوروبى، مجلة المستقبل العربى ، العدد ٢١٥ ، يناير ١٩٩٧، ص ١٨

٣٣ ــ المصدر السابق ، ص ١٩

٣٤ ــ أحمد نافع ، أوراق عربية فلسطين وهموم أخرى، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية، القاهرة ، ٢٠٠٢، ص ٢٤٥

٣٥ ــ المصدر السابق ، ص ٢٤٧

٣٦ ــ المصدر السابق ، ص ٢٥٥

٣٧ ــ هناء عبيد، السياسة الأوربية تجاه الشرق الأوسط ، فى د. عماد جاد (محرر)، الاتحاد الأوروبى والشرق الأوسط الواقع واحتمالات المستقبل، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ، ٢٠٠١، ص ٤١

٣٨ ـ المصدر السابق ، ص ٤٢

٣٩ـ د. عماد جاد، " الاتحاد الأوروبى والشرق الأوسط خبرة الماضى وآفاق المستقبل، فى د. عماد جاد(محرر)، الاتحاد الأوروبى والشرق الأوسط الواقع واحتمالات المستقبل، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ، ٢٠٠١، ص ١١٤

٤٠ ـ د. محمد قدرى سعيد ، "أوروبا العظمى" ، الأهرام ٣ ديسمبر ٢٠٠٣

٤١ ـ د. سعيد اللاوندى ، متى تبرأ أوروبا من الفصام السياسى تجاه العرب وإسرائيل" ، الاهرام ٢ نوفمبر ٢٠٠٣

٤٢ ـ علاء عبد الوهاب ، محاولة لقراءة الموقف الأوروبى تجاه القضايا العربية " البيان الإماراتية، ٢٠٠٣/١/١

٤٣ ـ سعيد عكاشة، المبادرات الأوروبية فى الشرق الأوسط .. خربشات فى جدار صلب"، السياسة الدولية ، العدد ١٤٨، ابريل ٢٠٠٢، ص ٨٠

٤٤ ـ أحمد سيد أحمد ، الأزمة العراقية ودور مجلس الأمن فى حفظ السلم والأمن الدوليين، السياسة الدولية ، العدد ١٥٣، يوليو ٢٠٠٣، ص١٢٥

٤٥ ـ المصدر السابق ، ص ١٢٥

٤٦ ـ د. السيد أمين شلبى، "فى أصول الخلاف الأمريكى الأوروبى" ، الأهرام ٢٧ /٢٠٠٣/٣

٤٧ ـ د. جمال زهران ، " حدود التنافس الأوروبى الأمريكى إزاء المسألة العراقية "، الأهرام ٦ فبراير ٢٠٠٣

٤٨ ـ علاء عبد الوهاب، "العالم وتساؤلات حول مخاض نظام دولى جديد، الملف السياسى، صحيفة "البيان" الإماراتية ٢٠٠٣/٢/٢٧

٤٩ ـ كمال ديب " الموقف الأوروبى يتحدى الهيمنة الأمريكية"، البيان الإماراتية ، ٢/٢٧/ ٢٠٠٣

٥٠ ـ د. محمد فراج ابو النور ، " تمرد الشرق الفتى .. العقاب الامريكى للقارة العجوز" الملف السياسى البيان ٢٧ /٢٠٠٣/٢

٥١ ـ د. خير الدين العايب، " اوروبا تبحث عن دور مميز فى الساحة الدولية" المصدر السابق

٥٢ ـ د. عمرو حمزاوى ، "حول محددات وحدود الموقف الألمانى من الأزمة العراقية الراهنة .. محاولة للفهم " ، الأهرام ٥ /٢/ ٢٠٠٣

٥٣ ــ د. أميرة الشنوانى، " الحرب على العراق والموقف الدولى الراهن" ، الأهرام ٢٠٠٣/٢/٥

٥٤ ــ من حوار مع عبد الستار قاسم، رئيس قسم العلوم السياسية فى جامعة النجاح الفلسطينية" ، البيان الاماراتية ٢٧ /٢٠٠٣/٢

٥٥ ــ البيان ٢٠٠٣/٢/٢٧ ، حوار مع محمد صالح الكوارى رئيس مركز الخليج للتنمية بالدوحة قطر.

٥٦ــ مجموعة من آراء لخبراء ومحللين عرب ، البيان الإماراتية ، ٢٠٠٣/٢/٢٧

٥٧ ــ د. محمد وقيع الله ، " ضغوط دبلوماسية أمريكية لكسب المساندة الأوروبية"، الملف السياسى، صحيفة البيان الإماراتية ، ٢٠٠٣/٢/٢٧

٥٨ ــ د. عماد جاد ، " لماذا تؤيد دول شرق ووسط أوروبا ضرب العراق؟"، الأهرام ٢٠٠٣/٣/٥

٥٩ ــ علاء عبد الوهاب ، " فوبيا هيمنة واشنطن تجتاح الشارع الأوروبى " ، الملف السياسى، البيان الإماراتية ، ٢٠٠٣/١١/٢٢

٦٠ ــ منى مكرم عبيد، أمريكا والعلاقات العربية الأوروبية ، الحياة ، ٢٠٠٣/٩/٣

المحور الثانى

المداخلات والمناقشات

د.نازلي معوض–أستاذ العلوم السياسية– كلية الاقتصاد والعلوم السياسية– جامعة القاهرة (معقب)

يتميز د.حسن أبو طالب فى معالجته لأي موضوع متعلق بالهم الوطني والقومي العربي بالبراعة فى تحقيق المعادلة الصعبة بين العقلانية والموضوعية فى التحليل العلمى من جانب وصعوبة التجرد من الذات من جانب آخر، حيث يمكن له أن يعكس هذه البراعة عن طريق العديد من الأدوات الخاصة منها:

١– الوضوح والمباشرة والسلاسة فى الصياغة دون إملاء على القارئ.

٢– التهذيب الشديد فى نقد الغير.

٣– التقديم العقلاني لعيب الذات ولنواقصها.

٤– تقديم العمل البديل أو تقديم المعالجة لما هو قائم من سلبيات.

وبالتالى فقد كتب موضوعه حول "الرؤية العربية لسياسات الاتحاد الأوروبي تجاه الصراعات فى المنطقة" مستعينا بهذه الأدوات. وقد قصد من كلمة "رؤية" أمورا أربع تجلت فى معالجته للموضوع هى: إدراك– تفسير – نقد– تطوير وتصحيح.

وعندما تحدث عن رؤية العقل العربي والعقل المصري لسياسات الاتحاد الأوروبي تجاه الصراع العربي–الإسرائيلي قدم لنا خمس سياقات لهذه الرؤية، هى:

١–مفتاح هذه العلاقات من حيث الفاعلية أو الضعف، قاصدا بذلك درجة تكوين هوية دفاعية أمنية للاتحاد الأوروبي.

٢–الجدلية الجوهرية المتحكمة فى سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، وهى أن أوروبا الجماعية ترفض الاحتلال وترفض الاستيطان الإسرائيلي ولكنها ترفض فى الوقت ذاته المقاومة العربية المشروعة لهذا الاحتلال.

٣– محفزات السياسة الأوروبية النشطة تجاه المنطقة العربية، فضلا عن المعوقات المختلفة لهذه السياسة.

٤- مفهوم المسئول التاريخي عما يحدث فى الأراضي المحتلة، الذي يتمثل فى قوة أوروبية تقليدية عتيدة هى بريطانيا، ومن ثم فعلى هذه القوة أن تتولى عملية فض الصراع بطريقة سلمية.

٥- السياق التآمرى، أو سياق المقاصد أو سياق توزيع الأدوار ما بين قوى العالم الغربى فى هذه المنطقة.

وبقدر ما قدمته الورقة من وضوح شديد فى تناول رؤية العقل المصري والعربي لسياسات الاتحاد الأوروبي فى الصراع العربي-الإسرائيلي، بقدر ما تعانى من إيجاز يصل إلى درجة الإخلال بالمعنى والمضمون فى طرحها للرؤية العربية والمصرية للسياسات الأوروبية تجاه أزمات الخليج الثلاث منذ عام ١٩٧٩ وحتى الآن، وهذا ما قد يرجع إلى:

أ- ضيق الوقت،

ب- منهج الورقة، الذي يركز على الصراع القلبي الاستراتيجي فى منطقتنا.

أما ملاحظاتي الموضوعية حول هذه الورقة فترتبط بالفرضية التى كررها د.حسن فى دراسته والتى تعتبر أن هناك محاذير جديدة سوف تضاف إلى السياسة الأوروبية الجماعية تجاه المنطقة العربية وذلك مع الانضمام النهائي لثمانية من دول أوروبا الشرقية إلى الاتحاد الأوروبي فى أبريل ٢٠٠٤، إذ تعتبر هذه الفرضية أن الشواغل الأوروبية ستأتى فى المقام الأول، ومن ثم فسوف ينحصر الاهتمام الأوروبي بالمنطقة العربية وبهمومها الاقتصادية والسياسية.

وفى الواقع أنا لا أتفق مع هذا الطرح، وهذا ما قد يرجع لكوني تلميذة للمنهج التاريخي، وأقصد بالتاريخ خبرات التعامل والتفاعل بين البشر بناء على بقاع أرضية مشتركة، من ثم فأنا أهتم بما يقوله لنا التاريخ الحديث عن الأدوار الخطيرة التى لعبتها أوروبا الشرقية فى مسار العالم. يقول التاريخ أن ألمانيا وروسيا تربطهما منذ بدايات العصر الحديث الروابط والوشائج الأقوى فى نطاق القارة الأوروبية بأسرها، وعندما تنضم ٨ من دول أوروبا الشرقية إلى الاتحاد الأوروبي فمعنى ذلك أن الهم الأوروبي القلبي أصبح يجمع بين كل من روسيا العملاق الطبيعي، وألمانيا العملاق التكنولوجي والاقتصادي والسياسي على نحو يعيد الحال إلى ما كانت عليه عند إبرام اتفاق إعادة التأمين بين روسيا القيصرية وألمانيا

البسماركية، والذي جعل القارة الأوروبية تنعم بالرخاء والسلام طيلة ربع قرن في نهاية القرن التاسع عشر.

وعليه، فيمكن القول أن انضمام ثمانية من دول شرق أوروبا إلى الاتحاد الأوروبي يفسح المجال طبيعيا لخبرات وتفاعلات اعتيادية بين روسيا وألمانيا وسوف يخلق اهتمامات مصيرية بين البلدين على أرض أوروبا الشرقية، ومن ثم سوف تعود اللُحمة إلى القوى الأوروبية الشرقية والوسطى. أي سيُعاد إحياء مقولة الزعيم التاريخي شارل ديجول "أوروبا من الأطلنطي إلى الأورال"، لأن انضمام هذه الدول إلى الاتحاد الأوروبي لا يعد إضعافا له ولا إيذانا بانشغاله بهموم داخلية بقدر ما يعد ترسيخاً لفكرة تكوين قطب أوروبي جديد في العالم.

يضاف إلى مصادر قوة هذا القطب الأوروبي أنه سوف يتكون في ظرف زمني قصير للغاية، فهذه القوة الاقتصادية الأوروبية سوف تتكون في ظروف لا تزيد زمنيا عن خمس سنوات، والدليل التاريخي على ذلك هو مشروع مارشال الذي كانت بدايته في سنة ١٩٤٨، في حين تكونت السوق الأوروبية المشتركة في عام ٥٦-١٩٥٧. وسوف ينشأ هذا الترابط الطبيعي الحتمي بين القوى الأوروبية من الأطلنطي إلى الأورال وما بعد الأورال على نحو يمكن معه القول بوجود أمل في إحداث توازن إستراتيجي عالمي جديد بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

أما بالنسبة للدعامة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية فيثور بشأنها سؤال بسيط، هو هل يمكن لأي فاعل دولي ان يستخدم قوته المادية في كل مكان وفي كل زمان وعلى الدوام مهما كانت هذه القوة؟ أي هل تملك الولايات المتحدة أن تضع قوتها وتضع قواعدها وأسلحتها وأن تجوب العالم كله بقواها الذاتية؟ وهل من الممكن أن تستمر في عملية القمع المادي والعسكري لكل بقاع العالم في آن واحد؟ الإجابة هي "لا"، وبالعودة إلى التاريخ نجد أن الإمبراطوريات التاريخية الهائلة كان لقوتها مرحلة زمنية مؤقتة ،وبالتالي فالتلويح العسكري الذي تمارسه الولايات المتحدة والقمع العسكري الذي تمارسه الولايات المتحدة لايمكن ان يستمر إلى الأبد.

خلاصة ما أريد أن أقوله هو أن انضمام ثمانية من دول أوروبا الشرقية إلى الاتحاد الأوروبي يشكل دعما شديدا لفكرة ديجول "أوروبا من الأطلنطي إلى الأورال"، وسوف يكون

البداية الحقيقة للقطب الأوروبي الموازى للقطب الأمريكي، وهنا أود أن أضيف أن سُنة الكون هى التوازن، ولا يمكن أن يقوم أى سياق إنساني طبيعي على قوة أحادية إلا لفترة زمنية مؤقتة ثم يعيد التوازن نفسه مرة أخرى إلى طبيعة الأشياء. فقوة الولايات المتحدة تكمن فى عاملين رئيسيين، هما:

١-قوتها الاقتصادية: التى تمكنها من تقديم معونات سخية إلى أتباعها الذين يمكن أن يقدموا لها العون فى رؤيتها الكونية.

٢- قوتها العسكرية: فميزانية الدفاع الأمريكية أكبر من ميزانيات الدول الأوروبية الكبرى مجتمعة، وهنا تجدر الإشارة إلى أن المعونات الأمريكية الهائلة (التى لا يُعلم مقدارها حتى الآن) التى قدمت فى إطار مشروع مارشال إلى أوروبا الغربية كانت اللبنة الأولى والأساس الحقيقى لقيام السوق الأوروبية المشتركة، أى أن مشروع مارشال قد جعل من أوروبا كيان ضخم فى مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، فما بالكم بالحديث عن المساعدات التى تلوّح بها واشنطن للدول الأوروبية الثمانية فى شرق أوروبا لكي تصبح من اتباعها الأقوياء، هذه المعونات سوف تأتى على أرضية من الهياكل الاقتصادية القوية لاسيما فى ظل الثروات الطبيعية فى منطقة شرق أوروبا، ومن ثم فلابد ان نتصور أنه من المنطقى أن يعود مشروع مارشال القديم مرة اخرى وسوف يؤدى إلى نتائج تجميعية فى قلب أوروبا ولكن بعد عدد قليل من السنوات.

فى النهاية، أود أن أطرح على د. حسن أبو طالب تساؤلا يتعلق بطبيعة الاختلاف الجذري بين توحد الصوت الأوروبي تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي، والانقسام والتصدع الشديدين فى هذا الصوت تجاه العراق وتجاه المسألة الخليجية برمتها.

<u>د.ثناء فؤاد عبد الله: مدير عام قسم التعليقات السياسية- الإذاعة والتلفزيون المصري- القاهرة</u>

كيف يستقيم الطرح المتفائل الذي قدمته د.نازلى معوض بشأن مستقبل الاتحاد الأوروبي الموحدة مع حقيقة المشكلات التى تواجهها عملية وضع الدستور الأوروبي الموحد بسبب كل من أسبانيا وبولندا على الرغم من أنهما لا تعدان من الدول الكبيرة فى إطار الاتحاد الأوروبي؟

أما بشأن القوة العسكرية الحالية للولايات المتحدة الأمريكيـــة، فهنـــاك العديـــد مـــن الدراسات والتحليلات التى تؤكد أنها غير مسبوقة فى التاريخ وأنها لم تتوفر لأي إمبراطورية أخرى، وبالتالي فمن المؤكد ان المستقبل سوف يختلف عن تصوراتنا الحالية له.

سؤالي التالى موجه إلى د. حسن أبو طالب، وهو يتعلـــق بدراســـة أجراهـــا باحـــث أوروبي لتحليل العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، إذ استنتجت هذه الدراســـة أن السبب الرئيسي أو الحقيقي لطبيعة العلاقات بين الجانبين بشـــكلها الحـــالى هـــو مـــا يســـمى بسيكولوجية الضعف العسكري الأوروبي فى مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، لـــذا فـــإن أوروبا تريد أن تحكم القانون الدولي فى العلاقة بينها وبين الولايات المتحدة حتى لا تصـــطدم معها عسكريا.. فهل هذا هو تقييمنا نحن لطبيعة العلاقات بين الجانبين؟

كما أود كذلك أن أثير التساؤل حول ما أعتبره المسكوت عنه في دراسة د.حسن أبـــو طالب..فعندما حدثنا عن الاختلاف الجذري بين توحد سياسية أوروبا تجاه الصـــراع العربـــي الإسرائيلي والتصدع الشديد فى السياسات الأوروبية تجاه الأزمة العراقية، لم يقدم لنا تفســـيرا يشفى الغليل فى هذا السياق، وبالتالى أعرض بعض الأطروحات التى قد تقدم تفسيرا منطقيـــا لهذا الاختلاف، منها على سبيل المثال:

هل يمكن تصور أن الاتحاد الأوروبي الذي قام على فكرة التكتل الاقتصادي الداخلي بين أعضائه يعانى الآن من تناقض خطير فى مواقف الدول الداخلة فى هـــذا التجمـــع تجـــاه المصالح الاقتصادية الخارجية؟ أي أن انقسام مواقف دول الاتحاد الأوروبـــي تجـــاه الأزمـــة العراقية جاء نتيجة اختلاف مصالح كل منها أو نتيجة اختلاف رؤية كل من الدول الأوروبيـــة لمصالحها الاقتصادية في منطقة الخليج؟

وإذا كان ذلك صحيحا فهل جاءت هذه اللعبة من قبل الولايات المتحدة لإحـــداث مثـــل هـــذا التصدع فى البناء الأوروبي؟ أم أن الدول الأوروبية الكبرى نفسها تنازعت فيما بينهـــا حـــول مصالح اقتصادية مرجوة فى الخليج فى مرحلة ما بعد الحرب أو حتى على مصالح اقتصادية حالية (لفرنسا على وجه التحديد) فى منطقة الخليج قبل الغزو؟

كما أن لدى تساؤل حول ما إذا كانت الرؤية العربية قد اهتمت بالبعد المستقبلي فـــي العلاقات مع أوروبا لاسيما فى ضوء ما يثار عن التطور والتقدم الواضحين والمتناميين فـــي العلاقات بين أوروبا والصين خاصة فى المجالات العلمية.

د.عمرو الشوبكي: خبير – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية – الأهرام

لدى ملاحظتان على المداخلات السابقة، **الملاحظة الأولى،** متعلقة بما أثير عن تطور التجربة الأوروبية لاسيما وأن أوروبا لديها موقف نظري قوي، وإن كانت تترجم ذلــك فــي مواقف ضعيفة على الصعيد العملى لاسيما فيما يتعلق بالقضايا العربية وهى قضايا الصــراع العربي–الإسرائيلي من جهة والأزمة العراقية من جهة أخرى.

والسؤال هو كيف لنا أن نرى ذلك فى ضوء تطور تجربة الاتحاد الأوروبي بمعــزل عن منطقتنا؟ فى تقديري تتحدث أوروبا عن أزمة السياسة الخارجيــة الأوروبيــة الموحــدة وقضية قدراتها العسكرية منذ بداية تجربتها الوحدوية، كما أن تجربة الاتحاد الأوروبي تعانى منذ عام ١٩٥٧ من إشكالية الاستقلال عن الولايات المتحدة، ولذلك لم يترجم وجود الاتحاد فى قطب ثالث إبان فترة الحرب الباردة، ومنذ انهيار الاتحاد السوفيتي وحتى الآن لا يمكن القــول أن أوروبا قد ترجمت بشكل واضح وفى إطار مشروع محدد المعالم وجود أى تصور أوروبي للعالم، أى أن الاتحاد الأوروبي لم يستطع ترجمة تجربته بسبب عدم وجود بديل أوروبي قادر على الفعل والمواجهة، أى لغياب التصور الأوروبي الموحد البــديل للتصــور الأمريكــي أو المشروع الأمريكي للعالم.

أما **الملاحظة الثانية،** فهى حول انضمام ثمانية من دول أوروبا الشرقية إلى الاتحــاد الأوروبي، إذ أتوقع أن يؤدى ذلك إلى وجود رؤيتين أوروبيتين، ترى أولاهما (وتتبناها فرنسا وألمانيا) ان وجود مشروع سياسي أوروبي أمر ذو أهمية كبيرة، أما الثانية فهى التى تعتبر أن أورربا هى سوق اقتصادي بالأساس وهى تضم دول أوروبا الشرقية البعيدة تماما عن المفهوم السياسي لفكرة الاتحاد الأوربي. وخلاصة ذلك أن أننا سنشهد انقساما بين عقل سياسي يمثــل نواة لمشروع القطب البديل من جانب، وتصورات اقتصادية لبلدان أوروبية أخرى من جانــب آخر.

أ. رانيا زادة: باحثة فى العلوم السياسية

هل يمثل وقوع الحرب الأمريكية على العراق تحديا لفرنسا وألمانيا كقوى معارضة للهيمنة الأمريكية، أي هل سيزيد هذا التحدي من قوة معارضتهما أم سيدفعهما فى الاتجاه المعاكس نحو الخضوع للسيطرة والهيمنة الأمريكية؟

وفى الحالة الأولى هل ستظل المعارضة مقتصرة على المستوى النظري فقط أم ستنتقل إلى مستوى الفعل؟

د.نادية مصطفى- مدير مركز البحوث والدراسات السياسية

أود أن أشير إلى ملاحظتين رئيسيتين، **الأولى** هى أننا لا نستطيع أن نتحدث عن دور أوروبي تجاه المنطقة وصراعاتها دون الحديث عن البنيان الأوربي ذاته، فنحن نتحدث عن الرؤية العربية التى تتناول الحلول القادمة من الخارج، ويغيب عن اطروحاتنا جانب مهم جدا هو تأثير ما نفعله نحن بمشكلاتنا على منهج الآخرين تجاه هذه المشكلات.

فلا شك أن ما أصاب الإرادة والسياسات العربية من تفكك شديد (ابتداءً من عام ١٩٧٧ وحتى الآن) فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية يعد جزءا مهما من تفسير التراجع فى الدول الأوروبي عن المبادرة النشطة المستقلة وعن مساندة القضية الفلسطينية وفق المطالب العربية.

الملاحظة الثانية، هى اننا لا نستطيع القول بأن أوروبا لاتقوم بأي دور، بل أن هناك تراجع في دورها السياسي فى المبادرة النشطة و للمشاركة فى دفع عملية التسوية السلمية فى المنطقة بالنسبة للصراع العربي الإسرائيلي منذ ١٩٩١ وحتى الآن بمراحله المختلفة ابتداءاً بمدريد وأسلو ووصولا إلى خارطة الطريق، ولكن يقابل ذلك دور متطور ومتنام فى أبعاد أخرى فقد اعترفت أوروبا بواقعية محدودية دورها السياسي والعسكري مقارنة بالدور الأمريكي فى هذه القضية (كما اعترفت بذلك فيما يتعلق بالأزمة العراقية).

لكن الاتحاد الأوروبي طور ووظف الأدوات الاقتصادية التى تتمتع بها أوروبا ليمارس بها تأثيرا أكبر على مسار التسوية السلمية لهذا الصراع ومثلت قمة بروكسل فى عام ١٩٨٧بداية هذا التحول الذي ما زال مستمرا حتى الآن، أى ان أوروبا تمارس دورا يتفق مع إمكانياتها، فقد مولت سلطة الحكم الذاتى الفلسطيني كما انها تدعم اقتصاديات الدول العربية حفاظا على استقرارها ويضاف إلى هذا الدور الاقتصادي المؤثر فى عملية التسوية دور ثقافي

واجتماعي متنامى وذلك إلى جانب اهتمامها بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسـان والمجتمـع المدنى والأبعاد الثقافية للسياسة فى الدول العربية.

وأود أن أطرح تساؤلا مهما هل كفت المنطقة العربية عن أن تكون بالنسبة لأوروبـا ساحة لاختبار فاعلية واستقلالية دورها العالمي أم لا؟

أما آخر ملاحظة أود الإشارة إليها، فهى إذا كان هنـاك تراجـع سياسـي لاتحـاد الأوروبي تجاه العراق، فهناك فى الوقت ذاته تناميا فى دور حركات التضامن مـع الشـعب الفلسطيني و بالتالي من المهم ألا نقتصر فى دراستنا لسياسـات الاتحـاد الأوروبـي علـى السياسات الرسمية للمؤسسات الرسمية العليا بل علينا ان نهتم كذلك بالمؤسسات الشعبية كمـا علينا ان نهتم أيضا بالبرلمان الأوروبي.

د. نبيل حلمى: عميد- كلية الحقوق- جامعة الزقازيق

سؤالي هو هل بدأت ألمانيا وفرنسا فى تكوين تكتل داخل الاتحاد الأوروبـي؟، وفـي حالة توسيع الاتحاد هل سنشهد تكون أكثر من تكتل داخلي؟ هـل هنـاك تحلـيلات سياسـية لمؤشرات الإدراك العربي للسياسات الأوروبية؟ أى هل يمكن اعتبار إنشاء مجالس شورى فى بعض الدول العربية وخاصة الخليجية والتقارب الإيراني -المصري والتقـارب السـورى - التركى، والموقف الليبي المرن فى الوقت الراهن مؤشرات على وجود إدراك عربي لأهميـة التقارب العربي -العربي أو بالأحرى العربي - الشرق أوسطي؟ وهل هنـاك تفسـير لهـذا الإدراك؟

د.حسن أبو طالب: رئيس تحرير التقرير الإستراتيجي العربي- جريدة الأهرام(يرد)

هذه الدراسة ما هى إلا محاولة لتقديم التحليل الغالب علـى الدراسـات والتحلـيلات العربية التى تناولت المواقف والسياسات الأوروبية تجاه الصراع العربي الإسـرائيلي وتجـاه الأزمة العراقية، وقد حاولت فى هذه الدراسة أن أكون محايدا نسبيا ومن خلالها لاحظـت أن هناك قلق عربي فيما يتعلق بالإشكالية الفكرية حول احتمال تطور الاتحـاد الأوروبـي بعـد انضمام ثمانية من دول أوروبا الشرقية إليه وذلك لأن دخول هذه الدول سوف يؤثر على موقع القضايا العربية لدى صانعى القرار الخارجى فى مؤسسات الاتحاد.

وقد لاحظت فى كثير من الكتابات حول الدور الأوربـي أن الانزعـاج مـن فكـرة الانسحاب الأوروبي من هموم المنطقة العربية يعد قاسما مشتركا بين الباحثين العـرب علـى

الرغم من اختلافاتهم الجذرية فيما يتعلق بقضايا أخرى، وهذا ما جعلني أخلص فى دراستي إلى القول بأن هناك شعور عربي بأهمية أن يكون الاتحاد الأوروبي متواجدا فى القضايا والصراعات العربية المختلفة.

وقد لاحظت أيضا أن هناك دور للاتحاد الأوروبي فيما يجرى على أرض السودان، ولكن للأسف لم يهتم اى من الباحثين العرب بالكتابة عنه، بل كان جل اهتمامهم بالتركيز على الصراع العربي- الإسرائيلي لاسيما فى السنوات الثلاثة الماضية، وهذا يقودنا إلى القول بأننا فى العالم العربي نبحث عمن يساعدنا، كما إننا نبحث عن قوة دولية مختلفة لها اهتمامات بالقضايا العربي للوقوف أمام الطغيان الأمريكي، ومن القوى المرشحة فى هذا الإطار الصين والاتحاد الأوروبي، وبالنسبة للصين فهى لا تريد مواجهة الولايات المتحدة إلى ان تثبت قدرتها على ان تكون قطبا دوليا بالمعنى الحقيقي للكلمة.

أما مشكلة الاتحاد الأوروبي بالنسبة للعالم العربي فتمثل فى أننا نشعر بأن هناك مصيرا مشتركا بيننا وبينه لاعتبارات تاريخية وجغرافية وحضارية، ولأن كثيرا من الأفكار التى يطرحها الاتحاد فيما يتعلق بالقانون الدولي وحول التعددية والحوار تمس فى منطقتنا كثيرا مما نتمناه، وبالتالي رغبتنا فى وجود دور قوى للاتحاد الأوروبي تدعمها:

١-مصالح

٢- توافق فى الرؤية

٣- رغبتنا فى الوقوف ضد الطغيان الأمريكي

إلا أن هناك أسباب متنوعة لضعف الدور الأوروبي سواء فى الصراع العربي- الإسرائيلي، أو فيما يتعلق بالأزمة العراقية هذا الضعف جزء منه أوروبي بحت وجزء منه متعلق بالدور الأمريكي، وجزء ثالث متعلق بتاريخ وآليات عمل المؤسسات الأوروبية، وجزء رابع مرتبط بضعف الأطراف والمواقف العربية، وجزء خامس متعلق بالاستئساد الإسرائيلي فى المرحلة السابقة خاصة فى السنوات السبع الماضية نظرا للانحياز الأمريكي غير المسبوق. ولكن ستظل أوروبا مهمة بالنسبة للمنطقة العربية، وعليه فيجب ألا تغيب أوروبا عن الساحة العربية وبالتالي نحن بحاجة فى العالم العربي إلى أن نتخذ موقفا عربيا ملتزما تجاه جذب أوروبا لمزيد من تنشيط الدور فى المنطقة العربية. ولكن كما نطالب الأوروبيين

بأن يكونوا نشطين فهم يطالبوننا بأن تكون لنا رؤية عربية واحدة.. نحن إذن نتحمل جزء من المسئولية عن حالة التراجع الأوروبي.

منذ فترة طويلة تنادى فرنسا وألمانيا ببناء قوة أوروبية مستقلة عـن حلـف شـمال الأطلنطي حتى تزيد من فاعلية الكيان الأوروبي الواحد، إلا أن الولايات المتحـدة الأمريكيـة تقف ضد الهوية الدفاعية الأوروبية التى ستؤدى إلى تقوية الاتحاد الأوروبي، ولكـن هنـاك إصرار ألمانى فرنسي بلجيكي على الاستمرار فى هذه المسألة، وأتصور أن الأوروبيين الذين يرفضون هذه الفكرة الآن إذا ما وجدوا أن هذه القوة تتبلور رويدا وإنها سوف تسـاعد علـى مزيد من استقلالية الكيان الأوروبي فمن المنطقي أن يبادروا بتدعيم هذه الفكرة التى سـتُطور الاتحاد الأوربي ليصبح قطبا دولياً.

د.محمد عبد اللاه– رئيس جامعة الإسكندرية:

يجب تحليل هذا الموضوع فى إطار منظور تاريخي ونتوقف عند بعض المحطات ثم ننظر إليه بنظرة مستقبليه فإذا بدأنا بمرحلة ما بعد نهاية الحرب العالمية الثانيـة ، لوجـدنا ان أوروبا هى التى مثلت الاستعمار التقليدي فى المنطقة وأن الولايات المتحدة كانت هـى التـى تمثل بالنسبة لنا القوة الدافعة لحركات التحرر الوطني وربما كان ذلـك مـن منطلـق فكـرة الاحتواء التى ظهرت بعد ذلك خوفا من المد الشيوعي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، ومـن ثم كانت هناك مواقف عديدة أشهرها موقف الولايات المتحدة من العدوان الثلاثـي فـى عـام ١٩٥٦ فقد كان لهذا الموقف دور أساسي موجه فى إنهاء هذا العدوان على مصر.

وتجدر الإشارة إلى أن الأداء قد اختلف حول المشاركة الفرنسة فى هذا العدوان وهل هى بسبب تأميم قناة السويس إلتى كان يشكل علاقة جديدة بين العالم الثالث وبـين المصـالح الأجنبية فى المنطقة حينذاك، والتى كانت فى المقام الأول مصالح بريطانية وفرنسية؟ أم كـان بسبب دعم مصر لمنظمة التحرير الجزائرية وهذا السبب فى اعتقـادي هـو أحـد العناصـر المحركة لذلك العداون.

من ناحية أخرى كانت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية فترة نمو وازدهار للفكر الثورى فى المنطقة العربية بزعامة مصر، ومن ثم فقد كان الصدام حتميا بين مصالح العرب وأوروبا ممثلة فى قطبين رئيسيين هما إنجلترا وفرنسا. وقد ظل هذا الوضع قائما حتى سـنة ١٩٦٧، ففي أعقاب حرب ١٩٦٧ ظهر أول صوت أوروبي يجهر بتوجيه اللـوم لإسـرائيل

وكان ذلك صوت الجنرال ديجول، عندئذ بدأت السياسة العربية لفرنسا وبدأت هـذه السياسـة الجديدة التى اختلفت عن مواقف دول أوروبية أخرى خاصة وأنها لـم تـرتبط بالحكومـات الموجودة فى قصر الإليزيه، إذ ظل هذا الخط الفرنسي المعتدل يسير سواء كـان اليمـين أو الاشتراكيون فى الحكم.

ومع تفكك الاتحاد السوفيتي وظهور القطب الواحد بدأت تتواجد ثلاث نزعات داخـل أوروبا، أولاها بقيادة إنجلترا وهى تربط الارتباط الطبيعي لأوروبا وهو عبر الأطلنطـي؛ اى مع الولايات المتحدة، فى حين ركزت ألمانيا على شرق أوروبا باعتباره يمثل الخطر الحقيقى على الأمن القومى الألماني. أما فرنسا ومعها أسبانيا والبرتغال وبلجيكا، فكانت تنظـر إلـى الجنوب باعتباره المجال الطبيعي الذي يجب ان يكون لأوروبا دور أساسي فيه.

بدأ العرب الحور العربي الأوروبي منذ سنة ١٩٧٣ ولكن لم تكن لدينا الجدية، قد تـم إنشاء أول غرفة تجارية عربية أوروبية فى عام ١٩٧٢، وكانت الغرفـة التجاريـة العربيـة الفرنسية ولكنها لم تقم بالدور المؤثر المتوقع منها.

أود كذلك أن ألقى الضوء على الاختلاف فى الموقف الأوروبـي بالنسـبة لقضـيتي العراق وفلسطين، ففيما يخص القضية الفلسطينية هناك نوع من التوافق الأوروبي فـي حـين كان هناك انشقاق أوروبي إزاء الأزمة العراقية حيث رأينا دولة مثل أسبانيا انحـازت للخـط الأمريكي بينما عارضته فرنسا، أما ألمانيا (التى كانت دوما فى وضع محرج وغير صـريح) فقد اتخذت موقفا صريحا يدعم الموقف الفرنسي.

ويمكن تفسير ذلك من خلال الإشارة إلى أنه بالنسبة للقضـية الفلسـطينية، يـرفض الجانب الإسرائيلي الدور الأوروبي أو يريد أن يحجمه، فى حـين تريـد الولايـات المتحـدة الانفراد بالحل وهذا ما يرتبط بالقناعة الموجودة لدى الجانب العربي بأن القوة الوحيـدة التـى تستطيع أن تؤثر فى إسرائيل هى الولايات المتحدة.. ومن ثم لن يكون هناك أى حل إلا بالدور الأمريكي، كما يرى الكثير من العرب أن الدور الاوروبي يستطيع أن يكون قـوة ضـاغطة داخل الولايات المتحدة لتفعيل الدور الأمريكي وإيجاد صيغة أكثر توازنا للحل الأمريكي.

أما بالنسبة للعراق فهناك احتمالات لا يمكن ان تستبعد، الاحتمال الأول: أن المقاومة العراقية ستستمر وأنها غير مرتبطة لا بشخص صدام حسين ولا بحـزب البعـث العراقـي المنحل ولكنها مرتبطة بمفهوم الوطنية العراقية، وهذا ما قد يفرض على الولايـات المتحـدة

نوعا من إعادة الانتشار لقواتها، بحيث تنتقل لمواقع جديدة تخرج معها من المدن وتحاول ان تبتعد عن الاحتكاك المباشر بالمواطنين وأن يكون هناك نوع من اتفاقيات التعاون العسكري بمقتضاها يكون بقاء القوات العسكرية الأمريكية بطلب من الحكومة العراقية التى ستُشكل.. إذن من المتوقع ان يحدث فراغ خلال هذه المرحلة الانتقالية داخل العراق، وهنا يثور التساؤل عن الجهة التى يمكنها أن تملؤه، ومن ثم تظهر أهمية التنسيق بين جامعة الدول العربية والاتحاد الأوربي فى كيفية رسم رؤية المستقبل العراقي.

وفى إطار الحديث عن المسألة العراقية، تثور كذلك أبعاد أخرى أهمها:

- السياسة البترولية للعراق فى المرحلة القادمة، وهل ينوى العراق زيادة الإنتاج؟ وما أثر ذلك على منظمة الدول المنتجة للبترول "أوبك"؟ أم سيتبع العراق سياسة النفط الرخيص لمرحلة معينة؟ هل ستؤدى هذه السياسة إلى ان يكون أغلب إنتاج الشرق الأوسط تحت سيطرة الولايات المتحدة الكاملة مما يمثل ورقة ضغط على جنوب شرق أسيا وعلى أوروبا؟
- هل الفيدرالية التى يطرح تطبيقها الآن فى العراق قد تؤدى إلى تقسيم مستقبلي؟ وهل ستكون على أساس ديني أم على أساس عرقى؟ وما أثر ذلك على كل الدول المحيطة؟
- ما هى فرص واحتمالات وصول الشيعة إلى الحكم في العراق وآثار ذلك على المنطقة، وما علاقة ذلك بما يحدث في إيران الآن؟

إجمالا، يمكن القول أن أوروبا أكثر القارات ارتباطا تاريخيا وثقافيا بالحضارة والثقافة فى منطقتنا العربية والسؤال هو كيف تستطيع أوروبا أن يكون لها صوت فى كل ما يحدث بالمنطقة؟ لا شك أن هناك احتياج لاستمرار الحوار مع أوروبا ومع الولايات المتحدة أمريكية نفسها، إلا أن التعامل مع أوروبا يتطلب أن نتساءل إلى متى سنعتبر أن موقف أوروبا أمر مفروغ منه وأن أوروبا تدعمنا؟ فهناك تغيرات داخل أوروبا. فعلى الرغم من وجود أصوات أوروبية ترفض الهيمنة الأمريكية إلا أن أوروبا فى الوقت ذاته تتسع الآن ومن خلال التوجه إلى داخل أوروبا الذي يضم دولا ترى أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت المُخلّص لها تاريخيا، ومن ثم سيكون لهذه الدول تأثير كبير على السياسة الخارجية الأوروبية بصفة عامة. ومن هنا يجب أن يكون هناك حوار عربي-أوروبي جاد يعتمد على أجنده محددة، بشرط أن يكون هذا الحوار ناتج عن موقف عربي غير مفكك.

من ناحية أخرى، هناك إحباط عام في منطقتنا العربية، فضلا عن سيادة حالة مــن إهمــال لقضايا التنمية وكل هذا يشكل عناصر عدم استقرار، وأوروبا بحكم الجوار الجغرافي وبحكم العلاقات الجغرافية هى التي ستكون الأكثر تأثراً بعدنا.

المحور الثالث:

السياسات الخارجية للدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية والإدراك العربى لهذه السياسات

السياسات الخارجية لكل من فرنسا، ألمانيا وبريطانيا حيال القضية الفلسطينية*

د برنارد بوتيفو**

يبدو فى واقع الأمر أنه من الأيسر فهم العلاقات الدولية للسـلطة الفلسـطينية، أو لأى دولة أو منطقة فى العالم من خلال النظر الى العلاقات متعددة الأطراف عما يمكن فهمه مـن خلال النظر الى العلاقات المتبادلة . عندما نبحث فى السياسـة الخارجيـة لإحـدى الـدول الأوروبية فى الشرق الأوسط، غالباً ما يقودنا التفكير الى موقـف الاتحـاد الأوروبـي قبـل التطرق لسياسة هذه الدولة ، وإذا كانت هذه الرؤية تجد لها تفسيراً فى التقارب المجهد، ولكن المنتظمة للروابط الأوروبية، إلا أنه يصطدم أيضاً بالخلافات المطروحة فى وضـح النهـار. وهذه الاختلافات فى السياسة الخارجية تبدو محدودة فى حالة فلسطين إلا أن الوضع يختلـف بالنسبة للعراق .

السؤال المثار هنا هو كيفية تدخل السياسات الخارجية للدول الأوروبية حيال فلسـطين بما يميزها عن القرارات الجماعية الأوروبية . يقودنا هذا السؤال إلى ثلاث ملاحظات مبدئيـة هى :

١- إن اختيار مقارنة مواقف ثلاث دول هى فرنسا وانجلترا وألمانيا يعود جزئياً الـى ضرورة تحديد إطار هذه الدراسة، ولكن يجب بلا شك فحص عدد اكبر من الحالات للوصول الى معاينة أفضل لمختلف الخيارات . نمضى فى هذا السياق من منطلق المركزية التاريخيـة لهذه الدول فى السياسة الشرق أوسطية، وبخاصة بالنسبة للدولتين الأوليين مع ما لهمـا مـن ارتباطات حالية على أساس ذلك التاريخ، ومع اعتبار القدرات النسبية لاقتصاد كل منهما، وما لكل دولة من ثقل جغرافى سياسي فى الوقت الراهن . تجدر الإشارة الى أن دولاً أخرى قـد ألقت بثقلها فى هذا الإطار أو ستلقى به فيه، مثلما هو الحال بالنسبة لأسبانيا (مـؤتمر مدريـد ١٩٩١)، أو النرويج (اتفاقات أوسلو ١٩٩٣)، فضلاً عن الدول التى تؤكد وجودهـا بحلـول

---

* نص مترجم

** مدير مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية CEDEJ"(سابقاً)

دورة رئاسة الاتحاد الأوروبي عليها (إيطاليا فى عـام ٢٠٠٣ وأيرلنـدا فـى عـام ٢٠٠٤) وتستطيع إثبات دورها فى لب القرارات الحاسمة .

٢- هناك ملحوظة أخرى أعتقد أنها أكثر أهمية وتتعلق "بالقضـية الفلسـطينية " فـإذا رجعنا إلى السياق الإعلامي الدولي الحالي، يتبين لنا فى واقع الأمر أنه لا يوجد سوى نـزاع إسرائيلي- فلسطينى بحيث ينحصر الموقف فى حقيقة ثنائية القومية (نشير هنا الـى بيانـات أحمد قريع فى ٢٠٠٤/١/٩ بخصوص ضرورة قيام دولة "ثنائية القومية ") ولا يمكن حـدوث شئ خارج هذه الحقيقة وإذا لم يمكن فى الواقع أن نفصل بين مسـتقبل كـل مـن فلسـطين وإسرائيل فإن هذه القضية ليست بتلك البساطة التى تبدو فى أول وهلة. فمن قبيل المسـتحيل تجاهل حقيقة الأبعاد الخاصة للمجتمع الفلسطينى، الذى على الرغم من عدم وجود دولة، هـو مجتمع حاضر على الساحة العالمية. وتوجد قرارات، مطردة العدد، من جانب دول أوروبية، لا يمكن فهمها خارج إطار هذه الحقيقة .

إن تطور الإدراك حول هذه النقطة يرجع إلى قدم تاريخ منظمة التحرير الفلسطينية، أى فلسطين منذ ١٩٩٤، إن لم نستطع الإشارة إلى قيـام دولـة فلسـطينية بموجـب المعـايير المتعارف عليها لدى رجال القانون، فإن الحقيقة السياسية التى تفرض نفسها هى وجود سلطة ذاتية مستقلة تنظم العلاقات الدولية، بالرغم من الصعاب التى نعرفها.

٣- هذه الدراسة لن تسهب فى تناول الجانـب الاقتصـادي والمـالي لتـدخل الـدول الأوروبية وذلك انطلاقاً من أن أفعال وتحركات الدول المانحة يندرج تحت السجل الجمـاعى لهذه الدول بما ينطبق عليه صفة الدولية (الاتحاد الأوروبى – المؤتمرات العالميـة – البنـك الدولى ...ألخ) أكثر من الأفعال التى تندرج تحت إطار البناء المؤسسي؛ حيـث أن الأخيـرة تعتمد بدرجة كبيرة على المبادرات وعلى المتابعة من جانب الدول . من إذن الأفضل البحـث فيما لكل دولة من ثقل نسبى فى القرارات الواقعة فى هذه المجموعة تحت هذه الدرجـة مـن الأفعال والتحركات وإن كان ذلك سوف يمثل تجاوزاً نسبياً لحدود هذه الدراسة. وفى المقابل، فإن الأفعال التى تهدف إلى التعاون -وبخاصة المتابعة على أرض الواقع – تنبع من معرفـة أكثر قرباً بالمجتمعات محل التعاون، هذه المعرفة اكتسبت من خلال علاقات طويلـة المـدى ومتصارعة فى أغلب الأحيان، وهنا تكمن بلا شك حقيقة كل علاقة ثنائية، تؤثر بدورها فـى القرارات متعددة الأطراف.

وإذا كانت الدراسة سوف تبحث فى الخصوصيات القومية للتـدخلات الأوروبيـة فـى القضية الإسرائيلية الفلسطينية، فإنها سوف تكون على مستويين من التساؤلات وهما: مـاهى المحددات الاجتماعية التاريخية والثقافية التى تمكن من تعريف وتحديد سياسة دولة معينة إزاء القضية، ومن ناحية أخرى، ماهى وسائل التدخل الحالية فى أشكال التحـرك للتعـاون علـى أرض الواقع خاصة أثناء عملية أوسلو.

المحددات التاريخية والثقافية للدول الأوروبية المتدخلة فى الصراع الإسرائيلي -الفلسطيني

فى لقاء أجرته مؤخراً جريدة لوموند مع نبيل شعث الوزير الفلسطيني للتعاون الـدولى (بتاريخ ٢٠٠٤/١/٦) أعرب عن ان "الدول الأوروبية الثلاث الكبرى وهى فرنسا وبريطانيـا العظمى والمانيا لها مواقف شبة متطابقة إزاء القضية الفلسطينية "، مما ييسر " إعادة إحيـاء " التدخل الأوروبي فى فلسطين . إن الوزير فى حقيقـة الأمـر لا يعـدو إلا أن يؤكـد فشـل الاستراتيجية الفلسطينية فى تدويل الصراع بإشراك الولايات المتحدة من ثم السـعى لإيجـاد بديل من جانب أوروبي . ولكن إلى أى مدى يمكن للدول الأوروبية الثلاث الرئيسية أن تلقـى بثقل كافٍ على إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكيـة بخصـوص القضـية الفلسـطينية أو بخصوص الحرب فى العراق ، فهذه الدول يفرّق بينها الانقسام العميق حيث تعارض كل مـن فرنسا وألمانيا السياسة الأمريكية على النقيض من إنجلترا ، إلا أنه من الملاحظ أنه مع التبعية الإستراتيجية من جانب إنجلترا للولايات المتحدة فإن ذلك لم يمنع المسئولين الإنجليز بما فـيهم تونى بلير ذو "الميول الأطلنطية " الشديدة من اتخاذ مواقف تقارب مثيلاتهـا الفرنسـية مـن القضية الفلسطينية وتكاد تقارب مثيلاتها الألمانية أيضاً.

لا شك أن المصالح الاستراتيجية الجغرافية للدول الأوروبية المعنية تحتل مرتبة أوليـة فى تقييم سياستها بالنسبة للصراع الإسرائيلي العربى. فعلى الصعيد الاقتصادي والمالى، فـإن السعى للوصول إلى السوق البترولية، وإلى أسواق الدول العربية يُملى فى الواقع عـدداً مـن القرارات السياسية والدبلوماسية بعيداً عن كل الحسابات الأيديولوجية . الوضع الأكثر تناقض هنا ينطبق على تجارة السلاح، حيث تقوم الدول الثلاث المعنية، على غرار منتجين آخـرين فى أنحاء العالم، بإمداد كل من الجيوش الإسرائيلية والجيوش العراقية وجيوش دول عربية فى المنطقة بالسلاح. وإذا نظرنا إلى معيار قدم العلاقات التى ربطت بين هذه الدول فإنا نـذكر أن السياسات الخارجية لكل من فرنسا وانجلترا تجاه الشرق الأوسط، بصفة عامـة، والعـالم

العربى، بصفة خاصة، هى سياسات تشكلت خلال عقود طويلة وهى علاقات اتصفت فى أحيان كثيرة بالميل نحو الصراع فالتقسيم الاستعماري الذى قررته عصبة الأمم للدولتين فى المنطقة تحت مسمى الانتداب يلقى بثقله دائماً على هذه العلاقة ، إلا أن هذا التاثير زادت من تعقيده عوامل سياسية جغرافية وعوامل ثقافية طبقاً لحال كل دولة : فقد كانت حرب السويس فى ١٩٥٦ بالنسبة لانجلترا وسيلة لمواجهة مشكلة فى مصر هى تأميم قناة السويس، بينما كانت بالنسبة لفرنسا وسيلة لمواجهة مشكلة فى الجزائر هى نشوب الصحوة الوطنية فيها مع وجود جبهة التحرير الوطنية فى القاهرة. وقد كان لذلك آثاراً سلبية على علاقات الدولتين بالعالم العربى، ولكن مردودات ذلك لم تكن متطابقة ، فمثلاً ما يتعلق بالعلاقات بين فرنسا والجزائر. فإن نهاية حرب الجزائر فى ١٩٦٢ فتحت أمام فرنسا عهداً جديداً فى علاقاتها مع العالم العربى، التى سرعان ما اتخذت مسمى " السياسة العربية لفرنسا": وقد أدان شارل ديجول فى عام ١٩٦٧ دولة إسرائيل " التى تقوم على الأراضى التى ضمتها إليها بممارسات استعمارية لا تخلو من القمع والاضطهاد والظلم" (أ. جريش ٢٠٠٠) . أما بالنسبة لألمانيا التى خرجت منهزمة من الحرب العالمية الثانية فقد كانت حينئذ " خارج اللعبة" بشكل ما على الساحة الدولية (على الأقل إذا ما جردنا هذه الحقبة من انقسامها بين أوروبا وبين الكتلة السوفيتية)، وإن لم تكن خارج النزاع. حيث بدا أنها، قبل كل اعتبار، مرتبطة باتفاقات التعويض التى تفاوضت بشأنها مع دولة إسرائيل خلال عام ١٩٥٢ والتى ألقت بظلال آثارها خلال الأعوام التالية من تنفيذ هذه الاتفاقات (ت.سيجيف ١٩٩١)

نتطرق هنا الى عامل ثانٍ حاسم حيث لا يمكن فى الواقع تقييم هذه المصالح السياسية الجغرافية بدون اعتبار ما لذكرى الحرب العالمية الثانية ومذبحة اليهود الأوروبيين ومالها من ثقل فى تكوين الرأى العام، وذلك أنها حقيقة واقعة وإن ذوت آثارها . رغم ذلك فقد أوضح مؤخراً استطلاع أوروبى للرأى Flash Eurobarometre فى أكتوبر ٢٠٠٣ أن الأغلبية الأوروبية ترى فى إسرائيل الدولة الأكثر تهديداً للسلام فى العالم، وهى مسألة قابلة للتطور، ووقعت محل التطور بالفعل . على الجانب الآخر فإن الحكومة الإسرائيلية، ومن فى أوروبا من مساندى سياسة شارون فى الأراضي الفلسطينية لم يألوا جهداً فى تجديد إثارة خطورة التيارات القوية لمعاداه السامية فى أوروبا وبخاصة فى فرنسا . وإذا كان الحذر يفرض نفسه حيال كل تعبير عن العنصرية والذى يحتل مقام الاهتمام المؤكد من جانب كبرى التنظيمات

السياسية الأوروبية الديمقراطية، وأمام كل ذلك فإن الحديث مفردات النقاش حول هذه القضية قد تغير . إن أغلبية الناخبين اليوم هم من أجيال لاحقة على الحرب العالمية الثانيـــة ممـــن لا يقتصر ارتباط الإشارة لإسرائيل وفلسطين لديهم بذكريات المذبحة فقط كما نقلتها إليهم الأجيال السابقة، وإنما يشمل هذا الارتباط أيضاً صراع معاصر يندرج تحت تحدياته تحقيق العدالة فى إطار من العالمية، مع ما لذلك من انعكاسات على المنطقة فى مجملها . من هذا المنطلق تظل القضية الفلسطينية فى موقع الرمزية، وتبقى باعثة على الانقسام. وهو ما يؤدى الى التفرقـــة بين كل من انجلترا وفرنسا من جانب وبين ألمانيا من جانب أخر فى هذا الشأن، مع الأخذ فى الاعتبار المحاذير الإضافية التى يجب أن تتخذها هذه الدولة الأخيرة . وهكذا فإن رئيس لجنة العلاقات الخارجية فى البوندستاج، تماشياً مع ما أشار إليه النواب الليبراليون من وجود "لوبى صهيونى" فى ألمانيا، قد صرح بأن " الماضى النازى لألمانيا قد يكون مدعاة للنقد من جانـــب رئيس وزراء إسرائيلى أو من جانب سياسة مغلوطة ورغم ذلك فإنه بالنسبة لدولة ألمانيا إن لم يكن لهتلر فضل نصر يُذكر له بعد وفاته فقد يجدر النظر بعين الانتقاد لوجود دولة إســـرائيل نفسها .." (ف. فلوجر ٢٠٠٢).

عند هذه المرحلة يجب أن يوضع فى الاعتبار آثار إعادة تشكيل الأوضـــاع الداخليـــة سياسياً واجتماعياً على صياغة السياسات الخارجية. فقد آثار نشوب حرب العراق فى ٢٠٠٣ مظاهرات عدائية متعددة فى أوروبا، بما فى ذلك الدول الثلاث التى نتناولهـــا بالدراســـة. وإن كان القرار السياسي لأحد المسئولين يخضع لتاثير أيديولوجيته وحساسيته السياسية إلا أنـــه لا يمكن أن يتجاهل النواحى الانتخابية. وبالنسبة لقضية مثل قضية فلسطين، فـــإن المـــواطنين الأوروبيين إذا ما أعربوا عن معاداتهم للاحتلال الإسرائيلى للأراضى الفلسطينية، فإن ذلك لا يعنى أنهم يعارضون حق إسرائيل فى الدفاع عن نفسها إذا ما تعرضت للاعتداء . ومن هـــذا المنطلق نقول إن مساعى فك شفرة الآراء والاتجاهات الانتخابية لا توضـــح ســـوى صـــورة منقوصة لدوافع المواطنين والناخبين، وأن مواقف معينة على الساحات السياسية قد بررت هذه الازدواجية والتناقض فى السياسات الخارجية مثلما الحال بالنسبة لفرنسا فى عام ٢٠٠٢، أثناء فترات التعايش بين "اليسار واليمين" عندما شهدت الفترة الأخيرة تصاعداً فى الخلافـــات بـــين الرئيس جاك شيراك الذى يعتبر فى العالم العربى أول من تبنى سياسة أكثر "توازناً " لصـــالح

القضايا الفلسطينية بعكس رئيس وزرائه ليونيل جوسبان (رحلة كل منهما الى القدس ورام الله فى ١٩٩٨ وفى ٢٠٠٠)

ومن هذا المنطلق أيضاً، فلا يمكن أن نتجاهل صدى أى مبادرة شرق أوسطية، تشمل الصراع الإسرائيلى الفلسطينى، فى مجتمعات أكثر وعياً، فى الوقت الحالى، بوجود أقليات مسلمة على أراضيها . بالمقارنة بين انجلترا (حيث الجماعات لها وجود قوى) وبين ألمانيا (حيث الاندماج الدينى أقوى فى الحياة العامة) فإن السياسة الفرنسية تجد صعوبة فى إيجاد تنظيم جديد لاتجاهها العلمانى، وغالباً سيكون لذلك انعكاسات شديدة على مشاعر السكان الفرنسيين من أصل عربى فيما يتعلق بالموقف العالمى من القضية الفلسطينية، بالرغم من الموقف الفرنسى من معارضة نشوب حرب العراق.

ويعد المحدد الأكثر حداثة من محددات السياسات الخارجية للدول الأوروبية المعنية هو ضرورة تبنى سياسة مشتركة حيال القضية الفلسطينية فى مدى محدد سواء طال أم قصر. ومن المعلوم أن أوروبا، إن لم تكن عاجزة، فإنها على الأقل متحفظة من القضية، كجماعة أوروبية فعلى سبيل المثال، لم يعترف الاتحاد الأوروبي بشرعية وجود دولة للفلسطينيين سوى فى مارس ١٩٩٩ بينما كان هذا الحق معترفاً به رسمياً من جانب اليسار الإسرائيلي منذ عام ١٩٩٥ بل وأعاد التأكيد عليه، فى عده مناسبات، مسئولون أوروبيون وأمريكيون (هيلارى كلينتون فى ١٩٩٧) طيلة أعوام عملية أوسلو. ويبقى القول إن صياغة دبلوماسية أوروبية، مع البحث عن أصغر قاسم مشترك ، له تأثير تنسيقى على سياسات الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبي، إلا أنه أيضاً يثبط من تحملها لمسئوليات الوساطة المحتملة .

ثانياً : وسائل وأشكال التدخل والتعاون أثناء عملية أوسلو

إن العلاقات التاريخية الأوروبية مع العالم العربى، التقارب معه – وبصفة غير مباشرة مع فلسطين هى التى حددت مع مرور الوقت، علاقات مميزة أو علاقات متباعدة. فألمانيا وهى تسعى لأن يكون لها دور فى الشرق الوسط بموجب موقعها المركزى فى البناء الأوروبي فإنها مكتوفة الأيدي، ورأيناها فى ظل تاريخها الحديث محظور عليها توجيه انتقاد زائد لإسرائيل. بينما هى على الجانب الآخر تحظى رغم ذلك بميزة إيجابية فى العالم العربى حيث لا تعتبر من القوى الاستعمارية القديمة فضلاً عما لها من علاقات قديمة طيبة مع كل

من العراق وليبيا . كما تجدر الإشارة هنا الى أن تاريخها الدبلوماسى وعلاقاتها الاقتصـــادية توجهت منذ فترة طويلة نحو الشرق الأوسط غير العربى : تركيا (يعيش ٢ مليون تركى فـــى ألمانيا)، وإيران وأفغانستان التى تولت تنظيم الجيش فيها خلال العشرينيات. كل ذلك أتاح لها الاضطلاع بدور الوساطة فى عدة أزمات: وعلى رأسها لبنان أثناء المفاوضات بين إســرائيل وبين حزب الله، ونقلاً عن جريدة "داى زيت" الألمانية اليومية فإن فيشر هــو الوحيـد بــين وزراء خارجية الاتحاد الأوروبى الذى يحظى بثقة كل من الاسرائيليين والفلسطينيين (طبقــاً لما ذكره م. فيريية M. Verier ٢٠٠٠). وعلى الرغم من كل ذلك لم تــنجح ألمانيــا فــى تحقيق قدر كبير من التعاون مع الفلسطينيين، واقتصر دور الألمان على مجــالين رئيســيين: توفير المعدات الثقيلة للأراضى الفلسطينية وبخاصة فى تطوير نظم المجارى المائيــة، بنــاء على الخبرة المكتسبة من التعاون مع الأردن، أو توفير المعدات الإلكترونية المعقــدة لبــرج المراقبة بمطار غزة . أما فى مجال التعاون الثقافى والبنية الاجتماعية والسياسية، حيث تمــر ألمانيا، مثلها مثل دول أخرى عبر قناة الصناديق والمؤسسات التى تتولى شــأنها المنظمــات غير الحكومية المحلية مثل مؤسسة كــونراد أدينــاور Konrad Adenauer فــى رام الله ومؤسسة فريدريش إيبيرت ستيفتونج **Friedrich Ebert Stiftung**.

أما بريطانيا العظمى فإن الدور الذى يقوم به فى القضية الفلسطينية يتناسب مع وضعها كأكبر قوة أوروبية فى المنطقة طيلة القرن التاسع عشر وجزء من القرن العشرين، بالإضـــافة وضعها كدولة انتداب خلال نصف قرن فى فلسطين . لقد دخلت بريطانيا فى لعبة مزدوجــة من الوعود التى أصدرتها: من جانب للحركة الصهيونية الأوروبية بإيجاد وطن قومى لليهــود فى فلسطين ومن جانب آخر للوطنيين العرب خلال الحرب العالمية الأولى،فقد فشــلت فــى خطة التقسيم عام ١٩٤٨ (القرار رقم ١٨١ للأمم المتحدة) والذى أسس لقيام حــرب ١٩٤٨ ، مع نزوح الفلسطينيين وإقامة دولة لإسرائيل على غير رغبتها، بما اضــطرها إلــى تقلـيص دورها فى المنطقة أمام الأمم المتحدة .وقد مرت إنجلترا بعد ذلك بتجارب فاشلة فى كل مــن إيران ١٩٥١ ومصر ١٩٥٦ والعراق ١٩٥٨ مما أدى إلى تهميش تأثيرها لمدى طويل لصالح النفوذ المتنامى للولايات المتحدة.

اقترن مصير إنجلترا على الساحة الدولية للشرق الأوسط مع مصــير فرنســا، رغــم اختلاف الوضع الفرنسى وما عاد عليه من فائدة فى العلاقات مع العالم العربى بسبب التــأثير

القوى للسياسة الديجولية منذ حرب ١٩٦٧، وظل الموقف الأوروبي المُعلن هو الذى يحدد ما يمكن لكل من الدولتين أن تقوم به فى تسوية الصراع الإسرائيلي العربـــي خـــلال الأعـــوام الأولى لاتفاقات أوسلو وإدارة كلينتون حيث تولت أوروبا تمويل جانب كبير من مشـــروعات التنمية الفلسطينية، بينما تولت أمريكا سير المفاوضات ثم أعقبتها فترة سادها المزيد من الشك، وهى فترة الانتفاضة الثانية وحكومة شارون وقد أعربت حكومة بوش فيها عن رغبتهـــا فـــي تقليص الدور الأمريكي. مع اعتبار هذه التغيرات فى السياسة الأمريكية فإنـــه مـــن دواعـــي الفضل لاتفاقات أوسلو أنها وضعت محل الاختبار على أرض الواقع المواقف الممكنة لكل من انجلترا وفرنسا مما يجعل من الهام عقد مقارنة بين أشكال تدخل كـــل مـــن الـــدولتين فـــي الأراضي المحتلة أثناء هذه الفترة.

فعلى غرار حالة ألمانيا، الدول الاسكندنافية، وإيطاليا، كان القدر الأكبر للتدخل الفرنسى والانجليزى فى عملية التنمية الفلسطينية، بعد اتفاقات أوسلو، من خلال المنظمات الفلســـطينية غير الحكومية. وتجدر هنا التذكرة بأن المنظمات الفلسطينية غير الحكومية، -برغم تنوعها- كانت تتولى خلال الانتفاضة الأولى تنظيم الخدمات العامة وعلى رأسها الصحة والتعليم (سز كاراميـــة C. Karame م . ميلهـــين M. Melhen ١٩٩٨). وتعـــويض غيـــاب الإدارة الفلسطينية ومواجهة تقصير السلطات الإسرائيلية . وتفادياً لتشـــريعات تـــتحكم فيهـــا الادارة العسكرية كثيراً ما لجأ الفلسطينيون إلى محاكم عرفية. وشهدت الشهور الأولى للحكم الـــذاتى للسلطة الفلسطينية قدراً من إعادة توفيق مؤسسات إدارية وسياسية. ويشهد على ذلك أمـــران: أولهما أن المجلس التشريعى الفلسطينى الذى حصرته اتفاقات أوسلو فى إطار مجلس للحكـــم الذاتى بعدد محدود من الأعضاء وبصلاحيات محدودة ومدة محددة بالفترة الانتقالية- سرعان ما تحول كيانه بعد انتخابات يناير ١٩٩٦ الى هيئة تشريعية حقيقية . من جهة أخـــرى فـــإن السلطات القضائية المدنية رغم ما كانت ترزح تحته من عـــبء باعتبارهـــا أدوات لـــلإدارة الإسرائيلية، فإنها سرعان أيضاً ما أصبحت مؤسسات قضائية "لدولة فلســـطينية "، واحتـــوت محاكمها ساحات للمصالحات الوفية وعقد التسويات القضائية . فى ظل هذا البناء القومى، ثار تساؤلين خاصين أثير من قبل الدول المانحة، وهما خاصين بالسياسة الدســـتورية (المطالبـــة بالديمقراطية ودولة القانون) من ناحية، مزيد من الإصلاحات والاختصاصات التى تتقارب مع المجتمعات العربية فى الشرق الأوسط من ناحية أخرى.

من هذا المنطلق تعتبر السياسة التشريعية مرصداً مميزاً. والسياسة التشـــريعية تعنـــى مجموع الأعمال العامة التى تشمل سن التشريع ووضعه فى حيز التنفيذ. ويشمل هذا الإطـــار إعداد الدستور، وتحديد الإجراءات البرلمانية، وصياغة ومناقشة القوانين، وتشـــكيل المحـــاكم المستقلة، وتعليم القانون . إلا أن القانون الفلسطينى يستند الى مصادر تشريعية متنوعة مثـــل القانون العثمانى والقـــانون الأردنـــى والقـــانون العـــام The Common Law والشـــريعة الإسلامية. ولا تنحصر القضية فى الاختيار بين نموذج أنجلو ساكسوني على أساس النظـــر إلى التجربة الطويلة للمشرعين الفلسطينيين فى ممارسة القانون العام خلال فتـــرة الانتـــداب البريطانى وبين نموذج قارى أو لاتينى أو فرنسى انطلاقاً من فكرة أن الضفة الغربية كانـــت تخضع خلال فترة طويلة للقانون الأردنى، الذى تأثر بدوره بالقـــانون المصـــرى، وبالتـــالى بالقانون الفرنسى بطريق غير مباشر . جرى السباق عموماً نحو اختيار شكل التنظيم السياسى الأقل ضرراً بالمستقبل الديمقراطى، وهو ما تميزت به طبيعة المناقشـــات بـــين المشـــرعين والساسة الفلسطينيين فيما يتعلق بإنشاء مؤسسات جديدة فى الفترة الأولى من أوســـلو. وتبـــوأ القانون الفرنسى مرتبة الأولوية فى المجال التشريعى لما له من نفوذ فى النظم القضائية فـــى المنطقة بينما كان دور القانون The Rule of Law مدعاة لجعل الجانب البريطـــانى فـــى المقدمة بالنسبة لمسألة دولة القانون.

يوضح هذا الإطار العام بعض توجهات سياسات المعونة للـــدول الأوروبيـــة المانحـــة وبخاصة لكل من انجلترا وفرنسا. بداية توجد رغبة مشتركة تتبناها أيضاً الـــدول الأوروبيـــة الأخرى ذات التدخل فى فلسطين ألا وهى ممارسة الضغط لصالح الإجـــراءات الديمقراطيـــة والمتعلقة بدولة القانون : إن إدانة الاحتلال الإسرائيلى (الزيارات التى قام بها روبـــين كـــوك الى مواقع الاستعمار الإسرائيلى أثناء حكومة نتنياهو فى ١٩٩٨) ومواقفه غير القانونيـــة قـــد اقترنت برفض تسلط ياسر عرفات وتحكم إدارته، ومن جانب آخـــر، وفـــى عـــامى ١٩٩٧-١٩٩٨، وقعت ضغوط أخرى لمحاربة الفساد (التحقيق فى استخدام الأموال العامـــة) ولكـــن بخلاف هذه الدعاوى، ترجم الخلاف فى وسائل التدخل على أرض الواقع بتقسيم العمل .

كان لذلك مظاهر واضحة خلال الأعوام ١٩٩٥-٢٠٠٠ ، فقد تخصصت انجلترا فـــى تعاون يدور محوره حول إنشاء وزارات وإدارات وبخاصة فى مجالات الاقتصـــاد والماليـــة والتجارة كما قدمت خبراء قادرين على تعزيز المفاوضات التى أجراهـــا الفلســـطينيون مـــع

الإسرائيليين مع تشكيل فرق عمل مؤهلة من المفاوضين الفنيين . وبالنسبة لفرنسا فقد ساهمت أيضاص فى إنشاء وزارات معينة مثل وزارة الصحة، والشرطة الفلسطينية، ولكنهـا كانـت ذات توجهات أكثر غزارة كذلك فى العمل التشريعى وإنشاء المحاكم مما يمكـن معـه تقـديم ثلاثة أمثلة :

- التشريع الذى تم وضعه بخصوص المنظمات غيـر الحكوميـة فـى ١٩٩٢ بعـد مناقشات طويلة وشاقة حيث وقع الاختيار فى النهاية على النموذج الفرنسى للمراقبة اللاحقـة للجمعيات (القانون الفرنسى لعام ١٩٠١) وليس بموجب التسجيل المسبق.
- تم تفضيل نظام وزارة العدل الفرنسى على نظام الانجليزى Chief Justice الـذى كان سيصبح أكثر ملاءمةً مع نظام Common Law الموروث عن الانتداب البريطانى .
- جرت منذ عام ١٩٩٨ مناقشة مشروع للقضاء الإدارى ذى طابع فرنسى مع ترجيحه رغم عدم كفاية رد الفعل الايجابى حياله واستبعاد نموذج للإدارة القضائية للدولة الشائع فـى مصر.

كما يمكن سرد عدد آخر من النماذج فى خلال هذه الفترة من تطبيق اتفاقات أوسلو مما لم تحقق أهدافها وإن لم تنقطع آثارها. إلا أن هذه التجربة توضح أنه مـع وجـود المجتمـع الفلسطيني من جانب والصراع مع إسرائيل من جانب آخر فإننا ندخل إلى مرحلة مختلفة قـوة جديدة. إن النظام الاقليمى الذى أسفرت عنه الحرب العالمية الثانية حيال الشرق الأوسـط مـا زال حياً وإن الدول الأوروبية المعنية بالدراسة تتبنى سياسة خارجية مسـتقلة عـن سياسـة أوروبا، إلا أن مفردات السياسة الأوروبية ما زالت تمر عبر مبادرات هذه الدول مما لا ينعدم معه التأثر بتاريخ يتعرض لعمليات تحديث حالية وينعكس فى صور مختلفة من التدخل علـى ارض الواقع .

أن التعددية تفرض ضغوطها ("خريطة الطريق " التى فرضتها "الرباعية")، إلا أنه فـى الوقت الراهن، ومع غياب النجاح الحاسم فى العلاقات بين أوروبا وبين شركائها فى المنطقة، تظل العلاقات الثنائية هى الشكل الأفضل للوصول، إن لم يكن للتنمية السياسية، فعلـى الأقـل إلى تفسير لمعنى المفاوضات.

- Botiveau, B., Signoles,A, (éd.), *D'une Intifada à l'autre. Les quotidiens en Palestine*, Le Caire, CEDEJ, *Egypte-Monde arabe*, 2004
- Dieckhoff, A, "Israël-Palestine: Du processus de paix au processus de guerre (1991 – 2003), *Questions Internationales*, n° 1, mai – juin 2003
- Gheur, Ch., "L'Union européenne face au conflit israélo-palestinien: Equidistance ?", *Etudes, sept. 2003*
- Gresh, A., " La France affaiblie au Moyen – Orient", Le Monde diplomatique, mars 2000
- Khader, B., *L'Europe et la Palestine*: des croisades à nos jours, Paris, L'Harmatan, 1999
- *Palestine Report*, Jerusalem, 1999 – 2003
- Pflüger , F., "Des Européens en panne de startégie", Le Figaro.fr, 30/12/03
- Segev, T., *Le septième million, Les Israéliens et le Génocide*, Paris, Liana Levi, 1993
- Verrier, M., "L'Allemagne s'active au Proche-Orient", *Le Monde diplomatique*, juillet 2002
- Youngs, R., "The European Union and Democracy in the Arab-Muslim World", Centre for European Policy studies, WP n° 2, nov. 2002

رؤية الدول العربية للسياسة الخارجية الفرنسية والألمانية والبريطانية تجاه القضية الفلسطينية

د. عماد جاد*

تولي الدول العربية اهتماماً كبيراً بتسوية القضية الفلسطينية؛ باعتبارها تمثل جوهر الصراع العربي الإسرائيلي. وانطلاقاً من اتساع نطاق القناعة بأنه لا يوجد حل عسكري للصراع؛ فقد جاء الاهتمام بمواقف القوى الدولية المختلفة التي يمكن أن تساعد في تخفيف المعاناة عن كاهل الشعب الفلسطيني من ناحية، وتعمل على توفير سبل دفع الأطراف المعنية إلى مائدة المفاوضات من ناحية أخرى.

ومن بين القوى الدولية المختلفة تحتل الولايات المتحدة المكانة الأولى في الدول التي تملك القدرة على لعب دور الوساطة. وقد أدرك الرئيس المصري السابق أنور السادات هذه الرؤية فأعلن بوضوح بعد انتهاء حرب أكتوبر ١٩٧٣ أن الولايات المتحدة تمتلك ٩٩% من أوراق حل الصراع. وعلى الرغم من الرفض العربي العام لهذه الرؤية في حينها؛ فقد كانت تكسب الموافقين عليها بمرور الوقت. وجاء انتهاء الحرب الباردة -بسقوط الكتلة الاشتراكية- والتحولات التي ترتبت عليه وأسفرت عن انفراد الولايات المتحدة بقيادة النظام الدولي؛ ليكرس من دور الولايات المتحدة على الصعيد العالمي، وليجعل من هذا الدور شرطاً مسبقاً لتسوية أي صراع إقليمي.

ويبدو واضحاً أن الدول العربية تحمل الدول الأوربية بصفة عامة قدراً كبيراً من المسئولية عن وضع بذور الصراع العربي الإسرائيلي، والتي بدأت بمسئولية بريطانيا عن إنشاء دولة إسرائيل على جزء من أرض فلسطين التي كانت خاضعة للانتداب البريطاني. وتواصلت هذه المسئولية عبر مساندة دول أوروبية لإسرائيل في بناء ترسانة هائلة من أسلحة الدمار الشامل؛ تمثلت في مساعدات فرنسية هائلة في مجال التكنولوجيا النووية، ومساعدات

* رئيس تحرير مختارات إسرائيلية -مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - الأهرام

اقتصادية ألمانية هائلة تحت بند "التعويضات". وقد وصل التنسيق والتعاون إلى الذروة باشتراك بريطانيا وفرنسا مع إسرائيل في شن العدوان الثلاثي على مصر في أكتوبر ١٩٥٦.

وعلى الرغم من كل ذلك؛ فقد حدث تغير تدريجي في الرؤية العربية لسياسات هذه الدول الأوروبية بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣؛ وقد جاء ذلك مع تحول الولايات المتحدة لتكون السند الرئيسي لإسرائيل، وهنا جاءت النظرة العربية للدول الأوروبية باعتبار أنها دول قريبة جغرافياً، وأكثر خبرة ودراية بظروف المنطقة؛ ومن ثم يمكن أن تلعب دوراً مهماً على صعيد التسوية السياسية للقضية الفلسطينية، لاسيما بعد أن بدأت هذه الدول -بشكل أو بآخر- في إبداء قدر أكبر من التفهم للرؤى العربية والفلسطينية.

وحتى تتضح أبعاد الرؤية العربية للسياسات الخارجية لكل من فرنسا وبريطانيا وألمانيا؛ فسوف نتناول هذه الرؤية من خلال نظرة مقارنة عبر سياسات الاتحاد الأوروبي، مع الإشارة إلى مدى تباين الرؤية العربية تجاه الدول المعنية عبر نظرتها إلى سياسة الاتحاد الأوروبي. وسوف نتناول أولاً خلفية هذه العلاقات انطلاقاً من تناول خبرة الماضي، ثم طبيعة الرؤية الحالية، ووضع ملامح للآفاق المستقبلية لهذه الرؤية.

أولاً- خبرة الماضي

يبدو واضحاً من استعراض تاريخ التفاعلات بين دول الجماعة الأوروبية (الاتحاد الأوروبي) ودول الشرق الأوسط؛ أن هناك العديد من الجوانب السلبية التي تراكمت في خلفية العلاقات بينهما نتيجة الماضي الاستعماري لمعظم دول الجماعة الأوروبية في دول الشرق الأوسط. وجاءت عملية استقلال دول المنطقة والتفاعلات التي جرت بعد حصولها على الاستقلال؛ لتضيف المزيد من العداء في علاقات الجانبين بعضهما ببعض. ويكفي أن نشير هنا إلى الدور البريطاني في إنشاء إسرائيل على أرض فلسطين، والثمن الذي دفعته شعوب عربية عديدة للحصول على الاستقلال، والعدوان الثلاثي الفرنسي البريطاني الإسرائيلي على مصر عام ١٩٥٦... حتى عندما انحسر الوجود ثم النفوذ الأوروبي في المنطقة لمصلحة الوجود والنفوذ الأمريكيين؛ لم تبادر دول الجماعة الأوروبية ببلورة أسس للعمل التعاوني، بل إن الدول الأوروبية سلمت زمام الأمور في المنطقة للولايات المتحدة، وحرصت إجمالاً على التحرك في ركاب السياسة الأمريكية.

فعلى الرغم من واقع الجوار الجغرافي، وحال الارتباط الموضوعي للأمن على ضفتي البحر المتوسط، وأيضاً المصالح الأوروبية المباشرة وغير المباشرة في المنطقة؛ لم تبادر دول الجماعة الأوروبية بصياغة سياسة محددة المعالم تجاه منطقة الشرق الأوسط. وأكثر من ذلك فقد اتسمت رؤية الجماعة الأوروبية -إجمالاً- تجاه قضايا المنطقة بكونها رافداً من روافد الرؤية الأمريكية؛ ومن ثم تحملت الجماعة الأوروبية بشكل تلقائي وزر هذا التداخل.

من هنا بدا واضحاً أن التردي العام كان سمة العلاقات العربية بدول المجموعة الأوروبية في حقبتي الخمسينيات والستينيات. وقد وصل هذا التردي إلى الذروة إبان عدوان يونيو ١٩٦٧؛ حيث أيدت معظم دول المجموعة الأوروبية هذا العدوان. وفيما عدا فرنسا ديجول التي بادرت بإعلان عدم تأييدها للدولة البادئة بالعدوان[١]؛ أيدت باقي دول المجوعة بشكل أو بآخر العدوان الإسرائيلي.

وعلى مدار الفترة من عدوان يونيو ١٩٦٧ وحتى حرب أكتوبر ١٩٧٣؛ تواصل التردي في العلاقات العربية بدول المجموعة الأوروبية. ولم تطرح قضية الشرق الأوسط والأراضي العربية المحتلة على جدول أعمال لقاءات المجموعة إلا في اجتماع وزراء الخارجية الذي عقد في ميونيخ في نوفمبر ١٩٧٠؛ وهو الاجتماع الذي توصلت فيه المجموعة إلى ما عرف باسم "وثيقة شومان"، وهي الوثيقة التي ظلت سرية إلى أن أعلنها شومان، (وزير الخارجية الفرنسي آنذاك) بنفسه في العام التالي. وأهم ما جاء في الوثيقة هو الدعوة إلى إدخال تعديلات على الحدود العربية الإسرائيلية لمصلحة الأخيرة[٢].

وعلى الرغم من أن هذه الوثيقة كانت تتوافق إلى حد كبير مع الرؤية الأمريكية إلا أن واشنطن بادرت برفضها؛ رفضاً لأي تحرك أوروبي مستقل في الشرق الأوسط تجاه قضاياه، التي باتت شأناً أمريكياً خالصاً غير مسموح لدول الجماعة بإبداء آراء أو طرح مبادرات أو تبني مواقف مستقلة؛ حتى ولو كانت تتوافق تماماً مع الرؤية الأمريكية. فالمطلوب هو أن تتحرك دول المجموعة الأوروبية عبر السياسة الأمريكية فقط، ولا تقدم على أي عمل يبدو من الناحية الشكلية وكأنه عمل أوروبي مستقل أو مبادرة ذاتية.

حرب أكتوبر ١٩٧٣ وتعديل الموقف الأوروبي

جاءت حرب أكتوبر ١٩٧٣، لتشكل نقطة تحول جـذري فـي موقـف المجموعـة الأوروبية من قضايا الشرق الأوسط وعلاقاتها مع الدول العربية؛ فقد مثلـت الحـرب لـدول المجموعة الأوروبية أربع حقائق:

١-تهديد الحدود الجنوبية لأوروبا.

٢-استخدام الدول العربية لسلاح البترول في دعم موقفها، مع تمييز الدول العربيـة المنتجـة للبترول في الاستخدام بين دول المجموعة حسب مواقفها من الصراع.

٣-إمداد الولايات المتحدة لإسرائيل بالسلاح وقطع الغيار من قواعدها العسـكرية فـي دول غرب أوروبا.

٤-إعلان الولايات المتحدة حالة التعبئة القصوى في قواعـدها الاسـتراتيجية فـي أوروبـا الغربية؛ رداً على التهديد السوفييتي بإرسال قوات عسكرية إلـى الشـرق الأوسـط لفـرض قرارات مجلس الأمن؛ وهو الأمر الذي شكل تهديداً خطيراً لأمن دول غـرب أوروبـا التـي خشيت من اندلاع مواجهة بين العملاقين على أراضيها.[3]

وقد دفعت حرب أكتوبر ١٩٧٣ بلدان المجموعة الأوروبية إلى اتخاذ خطوات سريعة مستقلة عن السياسة الأمريكية؛ فأصدرت بياناً في ١٣ أكتوبر ١٩٧٣، دعت فيه إلـى وقـف إطلاق النار، وإجراء مفاوضات في إطار ملائم من أجل تسوية النزاع بما يتفق وقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢.[4] ثم أصدرت الجماعة بياناً آخر في ٦ نـوفمبر ١٩٧٣ سـلمت فيـه -لأول مرة- بمبدأين هامين؛ هما ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة، مـع الإقرار بعدم جواز اكتساب الأراضي عن طريق القوة؛ ومن ثم سقط مطلب إجراء تعـديلات "طفيفة" في الحدود لمصلحة إسرائيل حسبما جاء في وثيقة شومان السـابق الإشـارة إليهـا. والمبدأ الثاني- هو ضرورة أخذ الحقوق المشروعة للفلسطينيين في الاعتبار؛ وذلـك بعـد أن كانت القضية تنحصر من وجهة نظر الجماعة في كونها قضية لاجئين مطلوب إعادة توطينهم أو تعويضهم.[5]

وعندما وضعت الحرب أوزارها؛ أرادت الدول العربية استثمار التطور في الموقـف الأوروبي لصالح الحل السلمي للصراع؛ ومن ثم دفع بلدان المجموعة الأوروبية إلـى تأييـد المطلب العربي بضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة في عـدوان يونيـو

١٩٦٧. وقد برز ذلك في مؤتمر القمة العربي السادس الذي عقد بالجزائر في أواخر نـــوفمبر ١٩٧٣؛ حيث قرر المؤتمر تكثيف الاتصالات والمحادثات مع الجماعة الأوروبية، ومطالبتهـــا باتخاذ مواقف أكثر وضوحاً من النزاع والضغط على إسرائيل للانســحاب مـــن الأراضــــي العربية المحتلة.[٦] وجاء الرد الأوروبي في مؤتمر كوبنهاجن الذي عقد فـــي ديســـمبر ١٩٧٤، وحضره أربعة وزراء خارجية عرب ممثلين عن مؤتمر الجزائر؛ حيث تبنى المؤتمر قـــرار الجماعة السابق بتأييد القرار ٢٤٢ بجميع بنوده، وتبنى الاقتراح الفرنسي بشأن بـــدء حـــوار عربي أوروبي تتحدد من خلاله العلاقات السياسية والاقتصادية بين الجماعة الأوروبية والدول العربية.[٧]

من هنا ظهرت فكرة الحوار العربي الأوروبي؛ وهو الحوار الذي شهد عدة أطـــوار من الحيوية والخفوت، ارتباطاً بجملة عوامل؛ منها: أولاً- طبيعة المواقـــف العربيـــة ومـــدى تماسكها، ثانياً- قدرة المجموعة الأوروبية على تحجيم الضغوط العربيـــة عليهـــا، ثالثـــاً- وأخيراً قدرة الولايات المتحدة على تحجيم التوجه الأوروبي نحو تبنـــي نهـــج مســـتقل عـــن واشنطن إزاء قضايا وتفاعلات الصراع العربي الإسرائيلي.

وبناء على تفاعل هذه العوامل؛ سرعان ما ذبل الحوار وانتهى إلى لا شــــيء، وهـــو الأمر الذي جاء وليد التالي:

١-**تحرر دول المجموعة الأوروبية من الضغوط العربية:** يلاحظ أن دول المجموعة الأوروبية قد اتخذت موقفها الذي جاء في بيان السادس من نـــوفمبر ١٩٧٣، تحـــت ضـــغط الأزمة البترولية والإجماع العربي في تطبيق الحظر، وأيضاً في ظل الخـــوف مـــن نشـــوب مواجهة نووية أمريكية سوفييتية تكون أوروبا مسرحها الرئيسي. من هنا كـــان علـــى بلـــدان المجموعة الأوروبية التحرك السريع واتخاذ مواقف أكثر موضوعية لإقناع الـــدول العربيـــة برفع الحظر البترولي عنها، ووضع حد للحرب تجنباً لمخاطر الصدام النووي بـــين القـــوتين العظميين. وبعد أن وضعت الحرب أوزارها وبدأت الدول العربية في الرفع التدريجي للحظر؛ بدأت دول المجموعة الأوروبية في التقاط أنفاسها. ومع بروز التوجـــه المصـــري للتســـوية، وتفكك "المواقف العربية"؛ لم تجد دول المجموعة الأوروبية مبرراً للاستمرار فـــي سياســـتها المستقلة التي سببت لها خلافات مع الولايات المتحدة الأمريكية.[٨]

٢-بداية تفكك الإجماع العربي: المؤكد أن تبلور الإجماع العربي -غير المسبوق- والتوافق على توظيف القدرات لخدمة "العمل العسكري العربي" في مواجهة إسرائيل، وتحديدا استخدام "سلاح البترول"؛ كان المسئول الرئيسي عن تبلور التوجه الأوروبي لاتخاذ مواقف أكثر موضوعية من قضايا الصراع؛ ومن ثم فإن تفكك هذا الإجماع -بل وتشرذم المواقف العربية- قد أعفى المجموعة الأوروبية من مواصلة النهج الاستقلالي؛ فلم يكن هناك ما يبرر -من الناحية الموضوعية- لدول المجموعة الأوروبية مواصلة النهج الاستقلالي والدخول في خلافات مع الولايات المتحدة.

٣-الضغوط الأمريكية على دول المجموعة الأوروبية : شكل بيان المجموعة الأوروبية الصادر في السادس من نوفمبر ١٩٧٣ -وما تلاه من حوار عربي أوروبي- إزعاجاً للسياسة الأمريكية، التي رأت فيه ما يعد تحدياً لدور واشنطن في الشرق الأوسط، ورؤيتها أيضاً لطبيعة الصراع ومتطلبات تسويته. كما نظرت واشنطن لهذا البيان على أنه يمثل خروجاً على الإطار العام للانضواء الأوروبي تحت المظلة الأمريكية. لذلك بدأت الولايات المتحدة في ممارسة ضغوط هائلة على المجموعة الأوروبية، وأكدت بوضوح على أن النهج الأوروبي الاستقلالي يعرقل الجهود الأمريكية الساعية إلى التوصل إلى تسوية سياسية للصراع العربي الإسرائيلي. ويبدو واضحاً أن الولايات المتحدة قد نجحت تماماً في مسعاها في ذلك الوقت؛ على النحو الذي عكسته البيانات الصادرة عن المجموعة الأوروبية تجاه الصراع والتسوية في الشرق الأوسط. (انظر ملخص هذه البيانات في الجدول التالي)

تطور مواقف المجموعة الأوروبية من الصراع العربي الإسرائيلي حسب البيانات الصادرة منها

وثيقة شومان ١٩٧١م	بيان ١٩٧٣/١١/٦	بيان المجلس الأوروبي – لندن ١٩٧٧/٦/٩	بيان المجلس الأوروبي – البندقية ١٩٨٠/٦/١٣	بيان بروكسيل ١٩٨٧/١١/٢٣	بيان يونيو ١٩٨٩
١- الدعوة إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية التي احتلت في حرب يونيو ١٩٦٧، مع إجراء تعديلات طفيفة في الحدود لمصلحة إسرائيل. ٢- تدويل مدينة القدس. ٣- حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بتخييرهم ما بين العودة والتوطين في بلدان أخرى.	١- عدم جواز اكتساب الأراضي عن طريق القوة. ٢- وضع حد للاحتلال الإسرائيلي الذي دام منذ عام ١٩٦٧. ٣- احترام سيادة واستقلال دول المنطقة وحقها في العيش في سلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها. ٤- الاعتراف بأن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند إقرار التسوية النهائية.	أضيف إلى المبادئ السابقة ما يلي: ١- ضرورة إقامة وطن للشعب الفلسطيني دون أن تكون هناك أية إشارة لماهية هذا الوطن. ٢- ضرورة اشتراك ممثلين عن الشعب الفلسطيني يتم تحديدهم من خلال التشاور بين الأطراف المعنية، وذلك دون الإشارة إلى منظمة التحرير الفلسطينية.	١-تطبيق مبدأ العدل لكل الشعوب مما يفرض الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. ٢- الإقرار بأن المشكلة الفلسطينية ليست مشكلة لاجئين، ومن ثم يجب تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير بصورة كاملة. ٣- ضرورة إشراك ممثلين عن الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات حول الحال السلمي. ٤-رفض أي مبادرة من جانب واحد تستهدف تغيير الوضع القائم في مدينة القدس، التي يجب أن تبقى في جميع الأحوال مفتوحة أمام أتباع كل الديانات. ٥- الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة يمثل عقبة خطيرة أمام مسيرة السلام في الشرق الأوسط.	الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط تحت إشراف الأمم المتحدة. ٢-ضرورة اشتراك كافة الأطراف المعنية في هذا المؤتمر.	أضيف إلى ما سبق: - ضرورة اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في عملية السلام في الشرق الأوسط.

وفي هذا الإطار لم تتورع الولايات المتحدة عن التهديد بالتخلي عن بلدان المجموعة في مواجهة "الخطر السوفييتي"؛ في حال إصرارها على السير في النهج الاستقلالي إزاء الصراع العربي الإسرائيلي. ففي أعقاب الإعلان عن بداية الحوار العربي الأوروبي في مارس ١٩٧٤؛ سارعت الولايات المتحدة باتهام دول المجموعة الأوروبية بعدم التشاور معها وعرقلة سياستها الهادفة إلى تسوية الصراع؛ ومن ثم طالبت واشنطن دول المجموعة بالتشاور معها قبل اتخاذ القرارات . وأضافت واشنطن أن دول الجماعة تقدم -بالتحرك المنفرد- تنازلات كثيرة للدول العربية؛ الأمر الذي يدفع الأخيرة إلى التشدد، ومن ثم عرقلة جهود التسوية السياسية.

وقد تبلور النجاح الأمريكي في تحجيم النهج الاستقلالي للجماعة الأوروبية إزاء الصراع العربي الإسرائيلي في اجتماع دول الجماعة بمدينة جيمنسن بألمانيا الغربية في أبريل ١٩٧٤؛ فقد صدر عن الاجتماع بيان ينص على ضرورة إشراك الولايات المتحدة -بشكل ما- في المشاورات السياسية للمجموعة. وقد جاء هذا النص بموجب اقتراح بريطاني تمت الموافقة عليه. فقد جاء في الاقتراح: "إذا أرادت دولة من الدول التسع الأعضاء في المجموعة مناقشة قضية ما، ومع موافقة الدول الثماني الأخرى؛ تجرى رئاسة المجموعة مشاورات؛ مع الولايات المتحدة قبل اتخاذ أي قرار سياسي نهائي. وإذا لم تجمع الدول الأعضاء على هذه المشاورات، يمكن لكل دولة عضو أن تجري هذه المشاورات على المستوى الثنائي.

وبصدور هذا القرار، تلاشى تدريجياً النهج الاستقلالي للمجموعة الأوروبية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، وباتت مواقف المجموعة أقرب كثيراً للخطوط العامة للموقف الأمريكي. وعندما حاولت المجموعة الأوروبية عام ١٩٧٧ إصدار بيان جديد حول الشرق الأوسط؛ سارعت واشنطن بوأد هذه المحاولة، مؤكدة أن مثل هذه المحاولات من شأنها التأثير السلبي على الجهود التي يبذلها وزير الخارجية الأمريكي في ذلك الوقت (سيروس فانس)، وقد أيدت بريطانيا وألمانيا الغربية وهولندا الرؤية الأمريكية؛ مما أدى إلى تحول بيان المجموعة إلى دعوة لأطراف الصراع إلى التجاوب مع الجهود الدبلوماسية الأمريكية.

وعندما عادت دول المجموعة الأوروبية للعمل بالتوافق مع السياسة الأمريكية، ومع تفكك المواقف العربية؛ قررت دول المجموعة الأوروبية استبعاد الجانب السياسي من الحوار

العربي الأوروبي على النحو الذي تبلور بوضوح في الاجتماع الثاني للجنة العامة للحوار في تونس في فبراير ١٩٧٧. وعندما انتقد الجانب العربي الموقف الأوروبي الرافض للاعتـــراف بمنظمة التحرير الفلسطينية والحريص على تعزيز العلاقات مع إسرائيل؛ رد رئـــيس الوفـــد الأوروبي في الحوار بالقول: "إنني على يقين من أنكم سوف تدركون أن المجموعة الأوروبيـــة لا يمكن أن تسمح لآخرين أن يحددوا لها ما يجـــب أن تكـــون عليـــه علاقـــات المجموعـــة بإسرائيل." وأضاف: "إن اتخاذ المجموعة لموقف موحد من الصـــراع العربـــي الإســـرائيلي يستلزم أن توحد الدول العربية، مواقفها وأن يطور الفلسطينيون أنفسهم لملاءمـــة الأوضـــاع الجديدة على الصعيد الدولي".[٩]

وهكذا فقد الحوار العربي الأوروبي جدواه، وتجمد عام ١٩٧٨، وعندما عاد من جديد عام ١٩٨٣، كان مصاباً بالشلل التام، بعد أن واصـــلت دول المجموعـــة الأوربيـــة مواقفهـــا المتناسقة مع الرؤية الأمريكية، والتي حرصت أن يكون التحرك في ركاب السياسة الأمريكية، وليس قبلها أو بالاستقلال عنها.

وتكشف خبرة التفاعلات العربية الأوروبية في عقدي السبعينيات والثمانينيات، عن أن التوجه الأوروبي العام كان هو العمل تحت مظلة السياسة الأمريكية، وأن ما حدث من تطـــور في هذا الموقف، والابتعاد عن الإطار العام للسياسة الأمريكية، والإقدام على عمل مبادر؛ إنما جاء وليد الصدمة النفطية، أي وليد مفاجأة فرض الـــدول العربيـــة البتروليـــة حظـــراً علـــى صادراتها لأعضاء المجموعة العربية. مع التمييز في مستوى الحظر علـــى خلفيـــة طبيعـــة الموقف من قضايا الصراع العربي الإسرائيلي. أي إن النهج الاستقلالي الذي أقدمت عليه دول المجموعة والتطور الإيجابي الذي طرأ على مواقفها من الصراع وجهود التسوية؛ إنما جـــاء تحت وطأة ضغط وقف ضخ البترول إلى دول المجموعة، والخوف من وقوع صـــدام نـــووي بين القوتين العظميين، تطول تداعياته الأراضي الأوروبية.

إذن لم تكن مواقف وبيانات دول المجموعة الأوروبية في ذلك الوقت صـــادرة عـــن قناعة بعدالة القضية العربية، أو بحق الشعب الفلسطيني في الحصول على حقوقه المشروعة، أو من منطلق رؤية شاملة لمتطلبات الأمن والاستقرار على الضفة الجنوبية للبحر المتوســـط.؛ أي إن التحرك الأوروبي الفاعل في أعقاب اندلاع حرب أكتـــوبر، والقـــدر الملمـــوس مـــن الاستقلالية في التحرك على مستويي "القول والفعل"؛ إنما جاء وليد الإحساس بالتهديـــد ســـواءً

من توقف إمدادات البترول العربية، أو الخوف من الصدام النووي بين القـوتين العظميـين، وليس أكثر من ذلك؛ ومن ثم عندما تراجع الإحساس بالخطر عادت دول المجموعة الأوروبية لاتباع سياسات ضمن السياق العام للسياسة الأمريكية وفي ضوء التسليم لواشنطن بالقدرة على الفعل المبادر، وأن الدور الأوروبي يأتي في ركاب السياسة الأمريكية.

حرب الخليج الثانية: الانتظام وراء القيادة الأمريكية

على الرغم من أن أزمة الغزو العراقي للكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠، قـد جاءت في مرحلة مبكرة من التحولات التي كان يشهدها النظام الدولي ثنائي القطبية؛ فإن أزمة الغزو كشفت بوضوح عن جوانب عديدة للتمايز بين الموقف الأمريكي والمواقف الأوروبيـة، على قاعدة اختلاف المصالح القومية. وبصفة عامة؛ أدانت دول المجموعة الأوروبية الاحتلال العراقي للكويت وطالبت بغداد بسرعة سحب قواتها من الكويت، وفيما عـدا بريطانيـا التـي تطابقت مواقفها مع الموقف الأمريكي المؤيد للعمل العسكري ضـد العـراق؛ حرصـت دول المجموعة الأوروبية - لاسيما فرنسا وإيطاليا وألمانيا- على تجنب الخيار العسـكري ضـد العراق وإفساح المجال أمام الجهود الدبلوماسية؛ وهو ما بدا واضـحاً فـي قـرار البرلمـان الأوروبي برفض العمل العسكري ضد العراق، وضرورة إتاحـة الفرصـة أمـام العقوبـات الاقتصادية؛ وهو القرار الذي صدر بموافقة ١٥٢ عضواً، مقابل اعتراض ٩٦، وامتنـاع ٦٣ عن التصويت.[١٠]

وبدا واضحاً أثر تضارب المصالح القومية على مواقف دول المجموعة الأوروبيـة؛ ففرنسا وألمانيا كانت لهما مصالح كبيرة مع العراق، ومن ثم حاولتا تجنب اللجوء إلى الخيـار العسكري من البداية ، ومن جانبها أحجمت ألمانيا عن اتخاذ موقـف واضـح تجـاه الطـرح الأمريكي المؤكد على أولوية الخيار العسكري؛ وذلك عبـر التأكيـد علـى انشـغال ألمانيـا باستيعاب الشطر الشرقي، والتمسك بنصوص الدستور الألماني التي تحظـر إرسـال قـوات ألمانية للقتال في الخارج إلا في إطار معاهدة حلف شمال الأطلنطي. واستعاضت ألمانيا عـن المشاركة في العمل العسكري بزيادة حصتها في تكاليف الحشد العسكري[١١]؛ ومن ثم أرسلت هي وبلجيكا طائرات إلى تركيا، واشترطتا عدم دخول طائراتهما الحرب إلا دفاعاً عن تركيا؛ أي في إطار مبدأ الدفاع الجماعي بموجب معاهدة الحلف.

أما فرنسا فقد حرصت خلال المراحل الأولى من الأزمة على الدعوة إلـــى الحلـــول الدبلوماسية؛ سواء عبر جامعة الدول العربية أو الأمم المتحدة، وإتاحة الفرصة أمام العقوبـــات الاقتصادية. ولكن الملاحظ أنه عندما تقرر العمل العسكري؛ أرسلت بريطانيا وفرنسا وإيطاليا قوات إلى الخليج لمشاركة القوات الأمريكية في الحرب، ورغم أن فرنسا اشترطت منذ البداية ألا تشارك قواتها في مهاجمة العراق؛ إلا أنها تخلت عن هذا الشرط بعد بدء الحرب، وأعلنت أنها ستهاجم أهدافاً في قلب العراق؛ وهو الأمر الذي أدى إلى خلافات داخل الحكومة الفرنسية انتهت باستقالة وزير الدفاع الفرنسي شوفينمان.[١٢]

وإذا كانت الدول الأوروبية قد شاركت بشكل أو آخر في العمل ضد العـــراق؛ فـــإن انتهاء الحرب، وتحرير الكويت، وتدمير العراق؛ أوجد مجالات عديـــد لتضـــارب المصـــالح الاقتصادية بين الحلفاء، ومن ثم تباينت المواقف بعد ذلك؛ فبينما واصلت الولايـــات المتحـــدة وبريطانيا العمل انطلاقاً من رؤية متطابقة ، فإن دولاً أوروبية أخرى (منها فرنســـا وإيطاليـــا وألمانيا) كانت لها رؤى مغايرة ، جعلتها تقترب في بعض المراحل - لاسيما فرنســـا - مـــن مواقف قوى أخرى خارج الحلف؛ أبرزها روسيا الاتحادية والصين الشعبية .

عملية التسوية السياسية في الشرق الأوسط: دور اقتصادي ملموس ودور سياسي غائب:

على الرغم من كثافة مصالح دول المجموعة الأوروبية في الشرق الأوسط، وحالـــة الارتباط الواقعي بين أمن دول المجموعة والأمن في الشرق الأوسط؛ يبدو واضـــحاً أن دول المجموعة قد سلمت -بعد انتهاء آثار الصدمة النفطية- بأن ترتيب شئون المنطقـــة وإدارتهـــا شأن أمريكي خالص؛ ومن ثم فقد قبلت دول المجموعة الأوروبية بمقولـــة إن معظـــم أوراق إدارة شئون المنطقة توجد بيد واشنطن. وقد ساعد على تكريس هذه الرؤية أن دول المجموعة الأوروبية -على مدار عقد الثمانينيات ومعظم سنوات التسعينيات- كانت تفتقد لرؤية مشتركة واضحة تجاه قضايا السياسة الخارجية والأمن. فدول المجموعة الأوروبية واصـــلت تطـــوير تجربة العمل المشترك والتعاون الإقليمي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية أو ما يســـمى Low Politics، ولم تتعامل بشكل جدي مع تلك القضايا التـــي تـــدخل فـــي مجـــال High Politics والتي يقع في قلبها التعاون في مجالي السياسة الخارجية والأمن.

وقد جاء الدور الأوروبي في عملية التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي - والتي بدأت بانعقاد مؤتمر مدريد للسلام في أكتوبر ١٩٩١- كاشفاً عن تراجع الدور السياسي للمجموعة الأوروبية التي كانت في طريقها للتحول إلى الاتحاد الأوروبي في ترتيب وإدارة شئون المنطقة. فقد بدا واضحاً أن الدور الأوروبي غائب تماماً عن المشاركة في رعاية المفاوضات الثنائية المباشرة التي كانت تبحث قضية الأراضي العربية المحتلة (أي لب الصراع) وأن هذا الوجود الأوروبي انحصر في المشاركات الاحتفالية التي كانت تدعو إليها واشنطن لتوقيع الاتفاقات التي يتم التوصل إليها بين إسرائيل وكل طرف عربي معني بالمفاوضات الثنائية المباشرة. وقد حدث ذلك في الاحتفال بتوقيع اتفاق أوسلو في حديقة البيت الأبيض في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣، وفي الاحتفال بتوقيع المعاهدة الأردنية الإسرائيلية في ١٤ أكتوبر ١٩٩٤. وكان هناك دور أوروبي واضح في تقديم المساعدات الاقتصادية والفنية للأطراف المعنية مباشرة؛ من أجل تثبيت الاتفاقات التي تم التوصل إليها، وتعزيز فرص نجاحها. وفي الوقت نفسه لم تبذل دول الاتحاد الأوروبي أي دور ملموس في المفاوضات الخاصة بالتوصل إلى الاتفاقات على مستوى المفاوضات الثنائية المباشرة.

هذا بينما كان لدول الاتحاد الأوروبي دور ملموس وواضح في المفاوضات الإقليمية متعددة الأطراف؛ سواء باستضافة بعض اجتماعاتها، أو تولى ملف من ملفاتها الخمسة؛ وهي المياه، واللاجئون، والبيئة، والتعاون الاقتصادي، والحد من التسلح. والواقع إن الدور الأوروبي في هذه الملفات، ورغم أن شقاً رئيسياً منه كانت له نتائج إيجابية ملموسة على أرض الواقع -لاسيما تجاه قضايا اللاجئين والبيئة والمياه- إلا أن تقييمه النهائي لدى الأطراف العربية لم يكن إيجابياً. ويأتي هذا التقييم السلبي من عدة اعتبارات:

١- إن الجانب العربي نظر إلى المفاوضات الإقليمية متعددة الأطراف على أنها مفاوضات تستهدف إسقاط المقاطعة العربية لإسرائيل، وتدشين عملية "التطبيع"؛ ومن ثم ربط تقدمها بتقدم المفاوضات الثنائية المباشرة التي تبحث لب الصراع، وهو الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية. من هنا فإن كثافة الوجود الأوروبي في ملفات المفاوضات الإقليمية متعددة الأطراف؛ إنما كان يوحي للدول العربية بأن الدور الأوروبي إنما يستهدف ضرب صيغة الربط العربي

بين مساري التفاوض؛ أي إن الوجود الأوروبي كان فاعلاً في الشق الإقليمي من المفاوضات؛ وهو شق لا يحظى بأولوية لدى الجانب العربي.

٢- إن الدول العربية المعنية ترى أن الاتحاد الأوروبي يملك العديد من أوراق القدرة على الفعل السياسي في المفاوضات الثنائية المباشرة؛ سواء عبر العلاقة مع إسرائيل، أو الولايات المتحدة، ورغم ذلك لم تبذل دول الاتحاد الأوروبي أي جهد يذكر للعب دور ما في المفاوضات الثنائية المباشرة التي تركت بالكامل للإشراف الأمريكي.

٣- إن الاتحاد الأوروبي قد فضل أن ينأى بنفسه تماماً عن لعب أي دور سياسي في الشرق الأوسط ووجد المبرر بصدد عملية التسوية السياسية في الرفض الإسرائيلي لهذا الدور؛ ومن ثم بات يكرر عبارة أن ممارسته لأي دور في عملية التسوية السياسية لابد وأن يكون بموافقة ورضا طرفي العملية؛ وهو أمر غير وارد نظراً للرفض الإسرائيلي المتواصل لأي دور غير الدور الأمريكي.

وبمرور الوقت بدا واضحاً أن دور الاتحاد الأوروبي سيظل محصوراً في المجال الاقتصادي؛ بمعنى أن غاية ما يمكن أن يقوم به الاتحاد الأوروبي في عملية التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي -إضافة إلى الحضور الشرفي لحفلات توقيع الاتفاقات- هو ضخ المساعدات الاقتصادية لأطراف العملية بأشكال مختلفة، ولعب دور واضح في رعاية وتحمل تكاليف المفاوضات الإقليمية متعددة الأطراف. ومن هنا فانحصار الدور الأوروبي في هذه المجالات يأتي منسجماً مع الرؤية الأمريكية/ الإسرائيلية، هذا بينما يتصادم هذا الموقف مع الرؤية العربية التي ترغب إجمالاً في رؤية دور أوروبي فاعل ونشط؛ انطلاقاً من ضخامة المصالح الأوروبية في المنطقة، وارتباط الأمن الأوروبي بأمن منطقة الشرق الأوسط.

عملية برشلونة: رؤية أوروبية أحادية

على الرغم من الأهمية الكبيرة لعملية برشلونة في توثيق الروابط بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية المتوسطية؛ فإن المشكلة الرئيسية التي تواجه هذه العملية تتمثل بالأساس في الرؤية الأحادية التي ينطلق منها الاتحاد الأوروبي. فالاتحاد الأوروبي -ورغم ضخامة مصالحه في المنطقة، وكونه المصدر الأول للمعونات والمساعدات لدول المنطقة، وأيضاً رغم حالة الارتباط الموضوعي بين أمن المنطقتين- ينطلق في تعامله مع المنطقة من

رؤية ضيقة للغاية؛ تتمثل في كيفية الحفاظ على مصالحه وضمان أمنه، عبر درء المخاطر التي يمكن أن تأتي من الجنوب؛ سواء تمثلت في " صراع مسلح أو حرب إقليمية، أو عدم استقرار سياسي، أو أزمات اقتصادية حادة، أو هجرة غير شرعية، أو جريمة منظمة، أو أنشطة أصولية" .. أو غير ذلك، دون أن تتبلور لديه رؤية في إمكانية تحقيق نفس الأهداف عبر صيغ تعاونية؛ أي عبر التعاون المشترك، وتبني سياسات مشتركة تحقق مصالح طرفي العلاقة.

وإذا كان للدول العربية المتوسطية عدد من الملاحظات النقدية على سياسة ودور الاتحاد الأوروبي في عملية التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي؛ فإن لها ملاحظات نقدية أيضاً إزاء عملية برشلونة، ويمكن تحديدها على النحو التالي:

١- إن دوافع الاتحاد الأوروبي من وراء طرح عملية برشلونة تتمثل في العمل على خفض مصادر عدم الاستقرار؛ أي العمل على مواجهة التداعيات السلبية التي يمكن أن تأتي من الجنوب في حال عدم مبادرة الاتحاد الأوروبي بالعمل. ومن ثم فدوافع التحرك "درء المثالب" وليس جني ثمار مشتركة من جراء مشروعات تعاون.

٢-غلبة الأهداف الأمنية والسياسية على رؤية الاتحاد الأوروبي في تعامله مع دول جنوب المتوسط؛ فدول الاتحاد الأوروبي ترمي من وراء عملية برشلونة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف السياسية والأمنية على النحو الذي يضمن لها عدم ورود "مشاكل وأزمات" من دول الضفة الجنوبية للبحر المتوسط. فالأهداف الرئيسية للعملية ليس مساعدة دول الجنوب على التغلب على ما تواجهه من مشاكل، بقدر مساعدتها على إدارة هذه المشاكل على النحو الذي يحصرها في محيطها الجغرافي؛ ومن ثم لا يتم تصديرها إلى بلدان الضفة الشمالية. وفي هذا السياق يأتي الاستخدام الأوروبي للعوامل الاقتصادية من مساعدات ومنح وبرامج مشاركة؛ فجميعها أدوات اقتصادية موظفة لأغراض سياسية وأمنية.

٣- تحكم دول الاتحاد الأوروبي في مسار ومسيرة التفاعل؛ فعلى الرغم من المسميات المختلفة لصيغ العلاقات المختلفة من تعاون ومشاركة وشراكة؛ إلا أن المحتوى الحقيقي للعلاقات يشير بوضوح إلى تحكم أوروبي كامل في مسار التفاعل. فالاتحاد الأوروبي يدخل العلاقة بصفته طرفاً واحداً، بينما يحرص على أن تكون علاقاته وتفاعلاته مع دول الضفة

الجنوبية للبحر المتوسط على أساس فردي. صحيح أن الاتحاد الأوروبي ليس مسئولاً عن غياب أطر إقليمية تعاونية في جنوب المتوسط، على الأقل بين الدول العربية في شمال إفريقيا، ولكن الصحيح أيضاً أن خبرة التفاعلات والعلاقات بين الجانبين منذ بدء صيغتها الأولية ممثلة في الحوار العربي الأوروبي تفيد بوضوح أن الجانب الأوروبي تعمد إسقاط أي صيغة مشتركة لعمل دول الضفة الجنوبية للمتوسط، ورأى أن تحقيق مصالحه ورؤيته تتطلب التعامل مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط على أساس فردي. وحتى عندما بدأت دول الاتحاد الأوروبي تطالب نظيرتها في جنوب المتوسط بضرورة الدخول في صيغة ما من صيغ التعاون الإقليمي؛ فقد جاء ذلك في سياق تبرير نهجها الذي يركز على التعامل مع دول جنوب المتوسط من منطلق فردي، كما أن المطلب يتضمن أيضاً ما يفيد الرغبة الأوروبية في تنشيط عملية "التطبيع العربي/ الإسرائيلي".

٤- إن دول الاتحاد الأوروبي وكونها الطرف الأقوى والأغنى والأكثر تقدماً وتطوراً، فقد حرصت على أن تنحصر التفاعلات في جانب واحد فقط، وهو جانب التدفق من الشمال إلى الجنوب، شاملاً المساعدات والأفكار والأطر النظرية أيضاً. فالواضح حتى الآن أن الاتجاه العام لدى دول الاتحاد الأوروبي يتمثل في ضخ "المساعدات والأفكار، وأيضاً الأطر النظرية"، دون أن تترك العلاقة للتفاعل، ودون أن تؤخذ بعين الاعتبار الاختلافات الاقتصادية والاجتماعية، وأيضاً الثقافية. فدول الاتحاد الأوروبي التي تدخل معظمها في دائرة الدول الصناعية المتقدمة وأيضا الديمقراطية الراسخة؛ تتعامل مع دول جنوب المتوسط على أنها دول متخلفة عليها أن تكيف نفسها في وضع المتلقي للمساعدات، وأيضاً الأفكار والأطر النظرية بصفة عامة؛ لذلك نجد دول الاتحاد الأوروبي تضع خبراتها وأطرها النظرية كحزمة واحدة أمام دول جنوب المتوسط، ولا تشغل نفسها كثيراً بظروف هذه الدول وخصوصياتها في جوانب مهمة للغاية، لاسيما فيما يخص الأبعاد الثقافية. ويبدو الأثر السلبي لهذه الرؤية جلياً في العديد من القضايا المطروحة في علاقة الجانبين؛ ومنها على سبيل المثال قضية حقوق الإنسان، فالمؤكد أنه لا خلاف حول الجوهر والمضمون العام للخطوط العامة لحقوق الإنسان، ولكن هناك بعض الاختلافات حول بعض الجوانب التفصيلية لمكونات الأجندة الغربية لحقوق الإنسان. وعلى الرغم من أن هذه القضايا تعد تفصيلية ولا تدور حولها خلافات كبيرة في العمل؛ ولكن ما نود التأكيد عليه أن عدم مراعاة الاختلافات النابعة من

الأطر الثقافية والحضارية بمفهومها الشامل يرتب مشاكل عديدة، ويمثل عامل ضـغط شـديد على الحكومات والرأي العام في دول جنوب المتوسط. وبالتالي لابد من إعـادة النظـر فـي حزمة البرامج الأوروبية المطروحة على دول جنوب المتوسط والحرص على مراعاة جوانب الخصوصية الثقافية لدى مجتمعاتها؛ وهو الأمر الذي لا يمكن أن يأتي إلا من رؤية أوروبيـة تؤمن بأن العلاقة مع دول جنوب المتوسط هي علاقة تفاعلية متبادلة، وليست مجرد توجيه من جانب، وتلقٍ من جانب آخر.

٥- عدم تمييز دول الاتحاد الأوروبي في علاقاتها مع الدول الأخرى بين الـدول الأوروبيـة الساعية إلى دخول الاتحاد الأوروبي، وتلك التي تسعى فقط إلى نسج علاقة شراكة أو تعاون. فالمؤكد أن صيغة الانضمام للاتحاد الأوروبي غير مطروحة على الإطـلاق بالنسـبة لـدول جنوب المتوسط -العربية تحديداً- ولا هي مطروحة من قبل الاتحاد نفسه. وعلى الرغم مـن ذلك لا يبدو التمييز بينهما واضحاً من قبل الاتحاد الأوروبي. صحيح أن الحزمة المطروحـة على الجانبين من الاتحاد الأوروبي مختلفة سياسياً واقتصادياً، وأيضاً ثقافيـاً؛ إلا أن طبيعـة العلاقة بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط تقتضي توضيح وإبراز هذا التمييز علـى الأقل في الجوانب الثقافية.

٦- ويبرز غياب التمييز -السابق الإشارة إليه- بوضوح في العديد من الأفكار التي يطرحهـا الاتحاد الأوروبي على دول جنوب المتوسط؛ ومنها على سبيل المثـال دعـوة دول الشـرق الأوسط إلى بناء منظمة سياسية أمنية على غرار منظمة الأمن والتعاون في أوروبـا. فـدول الاتحاد الأوروبي طرحت هذه الفكرة في مرحلة مبكرة من بـدء عمليـة التسـوية السياسـية للصراع العربي الإسرائيلي، دون أن تتوقف أمام الاختلافات القائمة بـين أوروبـا والشـرق الأوسط، ودون نظرة متأنية إلى متطلبات إنشاء مثل هذه المنظمات بصفة عامـة، أو طبيعـة الأوضاع في المنطقة. وتكمن هذه النظرة الأوروبية وراء أحد أبرز الانتقادات العربية للسـلة السياسية الأمنية في عملية برشلونة؛ والتي تتمثـل فـي التركيـز الأوروبـي علـى "منـع الصراعات"، دون أولوية لمبدأ "حل الصراعات". فالجانب الأوروبي يرى ضرورة الدخول في علاقات وبرامج محددة من أجل منع الصراعات ومواجهتها في مراحل مبكرة؛ وهو أمر مهم ولا يمكن التهوين من أهميته، ولكن الأكثر أهمية من وجهة النظر العربية هو ضرورة تسوية الصراع العربي الإسرائيلي على نحو شامل، وأنه ما لم تتم تسوية هذا الصراع؛ لا يمكـن أن

يتصور الدخول في أي برامج أو مشروعات لمنع الصراع؛ لأن الصراع العربي الإسرائيلي هو بحد ذاته مصدر لمزيد من الصراعات، كما أن منع الصراعات يقتضي الدخول في منظومة متكاملة من التعاون السياسي والأمني والعسكري، وأيضاً الاستخباراتي المعلوماتي؛ وهي جميعها موضوعات لا يمكن بدء أي آلية بشأنها دون أن يسبقها حل عادل وشامل للصراع العربي الإسرائيلي.

وقد تبلورت مجمل هذه المثالب في العجز الأوروبي الواضح- والذي لا يخلو من شق إرادي- عن لعب أي دور ملموس في مواجهة التدهور الشديد الذي وقع في الأراضي الفلسطينية منذ الربع الأخير من عام ٢٠٠٠. ففي الوقت الذي تزايد فيه التدهور -ليس فقط بين الفلسطينيين والإسرائيليين، بل بين إسرائيل والدول العربية كافة حتى التي ترتبط مع إسرائيل بمعاهدة سلام، (مصر تحديداً)- لم يمارس الاتحاد الأوروبي أي دور يذكر من أجل تهدئة الأوضاع، أو مطالبة إسرائيل بالالتزام بالاتفاقيات المبرمة. وبدا واضحاً أن دور الاتحاد الأوروبي لا يزال أسير السير في ركاب السياسة الأمريكية.

الرؤية العربية للسياسات الخارجية الفرنسية والبريطانية والألمانية

يبدو واضحاً من متابعة الرؤية العربية للسياسات الخارجية للدول الأوروبية الثلاث أن هناك تنوعاً في هذه الرؤية.

١- هناك قدر كبير من التقدير والتفهم للسياسة الخارجية الفرنسية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي. ويبدو هذا التقدير بصفة عامة متجاوزاً لتفاصيل صغيرة قد تبتعد أحياناً عن هذه الرؤية. ويمكن القول إن الرؤية العربية تجاوزت تماماً الميراث السلبي الذي تراكم بفعل الاحتلال الفرنسي لعدد من الدول العربية؛ والذي ترتب عليه مشاركة فرنسا في العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦، وتقديم الدعم التكنولوجي والمساعدات الفنية للبرنامج النووي الإسرائيلي. كما تبدو الرؤية العربية تجاه السياسة الخارجية الفرنسية على نحو غير مباشر، من خلال متابعة العلاقات الفرنسية الإسرائيلية التي شهدت أزمات عديدة في الفترة الأخيرة تجسدت بوضوح في الحملة الإعلامية الإسرائيلية على الرئيس الفرنسي جاك شيراك، والتي امتدت بعد ذلك لتطول فرنسا كدولة وشعب. وهو ما يبدو في الحديث الإسرائيلي المتواصل عن

تزايد الاتجاهات المعادية للسامية في فرنسا في الفترة الأخيرة، لاسيما بعد إعلان نتائج استطلاع الرأي الذي أجرته اللجنة الأوروبية بطلب من المفوضية.

أيضاً يبدو واضحاً أن هناك درجة عالية من التقدير العربي عامة للسياسة الخارجية الفرنسية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي. وما يهمنا التأكيد عليه هنا هو أن هذه الرؤية معرضة للتأثر بفعل تداخل الإسلامي بالعربي؛ وهو تداخل غير مطلوب ومرفوض من الناحية المبدأية؛ فقضية الحجاب تمت إدارتها من قبل جهات عربية رسمية وغير رسمية على نحو سيء للغاية، وربما ضار بالمصالح العربية المتمثلة في مزيد من تطوير العلاقات مع فرنسا.

٢- أما بالنسبة للسياسة الخارجية البريطانية، فيبدو واضحاً أن الميراث التاريخي السلبي لا يزال مؤثراً بشدة على الرؤية العربية للسياسة البريطانية. فمن ناحية أولى تنطلق الرؤية العربية من تحميل بريطانيا المسئولية التاريخية عن "ضياع الجزء الأكبر من أرض فلسطين" بإصدارها وعد بلفور، ثم عملها بقوة من أجل إنشاء دولة يهودية على الجزء الأكبر من أرض فلسطين. ومن ناحية ثانية لعبت بريطانيا دوراً كبيراً في دعم إسرائيل في كافة المجالات، وصولاً إلى الاشتراك معها في شن العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦. ومن ناحية ثالثة تنطلق الرؤية العربية للسياسة البريطانية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، من أن السياسة البريطانية أقرب إلى الامتداد للسياسة الأمريكية بصفة عامة، ومن ثم تتحمل كثيراً من مكونات النظرة العربية غير الإيجابية للسياسة الأمريكية.

٣- وفيما يخص السياسة الألمانية، يبدو واضحاً أن الرؤية العربية تتسم بقدر كبير من الالتباس؛ فألمانيا – الغربية والآن الاتحادية- تعد من أبرز ممولي إسرائيل نتيجة دفع تعويضات هائلة لضحايا الهولوكوست، وفي إطارها أمدت ألمانيا إسرائيل بأنواع متطورة من السلاح لاسيما الغواصات ومنها ما هو مهيأ لحمل أسلحة نووية. وفي نفس الوقت تحمل الرؤية العربية للسياسة الألمانية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي نوعاً من التقدير لاعتبارات تتعلق بمواقف ألمانية " موضوعية " تجاه معاناة الشعب الفلسطيني ومتطلبات تسوية الصراع، وأيضاً معارضة السياسات العدوانية الإسرائيلية من حين إلى آخر.

أيضاً يبدو واضحاً أن شقاً رئيسياً من الرؤية العربية للسياسات الخارجية للبلدان الثلاث تنبع من التقييم العربي لمدى ارتباط سياسات هذه الدول بالسياسة الأمريكية، ومدى اقترابها منها. وعلى هذا الأساس فكلما كانت سياسة الدولة المعنية أكثر قرباً من السياسة

الأمريكية؛ كلما اتسمت الرؤية العربية تجاهها بالسلبية، والعكس صحيح. فكلما كانت سياسة الدولة المعنية بعيدة عن أو تدخل في خلافات مع السياسة الأمريكية؛ كلما اتسمت الرؤية العربية لها بالإيجابية. وبتطبيق هذه الملاحظة نجد أن الرؤية العربية للسياسة البريطانية تتسم بقدر كبير من السلبية، بينما تتسم هذه الرؤية للسياستين الفرنسية والألمانية بقدر أكبر من الإيجابية.

ويتبقى بعد ذلك التأكيد على ضرورة بلورة فعل إيجابي من قبل الدول العربية تجاه الدول الأوروبية المعنية من أجل توسيع دائرة المصالح المشتركة؛ ومن ثم توسيع مساحة التلاقي بشأن قضايا محددة ومن بينها قضية الصراع العربي الإسرائيلي وسبل تسويته، لاسيما وأن الموقف العربي يستند إلى مبادئ الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة.

المراجع

١ -عماد جاد، أوروبا ١٩٩٢ والعرب سياسياً وعسكرياً، السياسة الدولية، عدد ٩٩، ينـــاير ١٩٩٠، ص ١٣٧.

٢- المرجع السابق، ص ١٣٨.

٣- عبد المنعم سعيد، الحوار العربي الأوروبي : دراسة للنهج الأوروبي إزاء الحوار، سلسلة كتيبات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، رقم ١٦، القاهرة، سبتمبر ١٩٧٧، ص ٤٩.

٤- د. إبراهيم عبد الحميد، الجماعة الأوروبية والصراع العربي الإسرائيلي ١٩٧٠-١٩٨٥، السياسة الدولية، عدد ٨٣، يناير ١٩٨٦، ص ٣٦.

٥د. سامي منصور (محرر) الحوار العربي الأوروبي: بحث عن بداية جديدة، سلسلة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، عدد ٥٩، القاهرة، ١٩٨٤، ص ص ١٨-١٩.

٦ د. عدنان الحمد، لا حوار بدون الفلسطينيين، السياسة الدولية، عدد ٢٧، يوليو ١٩٧٤، ص ٦٢.

٧ المرجع السابق، ص ٦٣.

٨-عماد جاد، أوروبا ١٩٩٢ والعرب سياسيا وعسكريا، مرجع سابق، ص ص ١٣٨-١٣٩.

٩ -جريدة الأهرام، ١٨/١١/١٩٧٧.

١٠-د . ثناء فؤاد عبد الله، "مستقبل الوحدة الأوروبية وأزمة الخليج" ، السياسية الدولية ، عدد ١٠٦ ، أكتوبر ١٩٩١ ص ص ١١ - ١٤.

١١- ايريك لوران ، عاصفة الصحراء، أسرار البيت الأبيض: الجزء الثاني من الملف السري لحرب الخليج، ترجمة محمد مستجير، مكتبة مدبولي،القاهرة،١٩٩١،ص٢٢٨.

١٢- David S. Yost, France and the Gulf War of 1991-1992: Political-Military Lessons Learned, The Journal of Strategic Studies, Vol.16,No.3,September 1993,p.339.

المحور الثالث

المداخلات والمناقشات

أ.جريجوري دلهاي-باحث- جامعة جورج تاون- الولايات المتحدة الأمريكية

سؤالي موجه إلى د/ برنارد بوتيفو عن استقلالية المفوضية الأوروبية في مواجهة الاتحاد الأوروبي؛ وذلك لأن جزء كبير من سياسة التدخل الأوروبي فى فلسطين نابعة من طلب المفوضية وليس من الاتحاد. كذلك أتسائل عن الدور الذى تلعبة الدول المختلفة عن طريق وزنها السياسي داخل المفوضية الأوروبية مقارنة بالاتحاد الأوروبي.

د. جان إيف مواسرون- مدير المركز الفرنسي لبحوث التنمية - القاهرة

هناك ملاحظة أريد أن أوضحها وهى أن كثير من الدول العربية تمنع المرأة من ارتداء الحجاب فى الشارع مثل تونس. وأتساءل عن أهمية الدور الذى تلعبة كلاً من فرنسا ، بريطانيا و ألمانيا ، فهل هذه البلاد مازالت تمثل فواعل سياسية هامة؟ كذلك هل الفروق التي ذكرت فروق تتعلق بأوضاع وتصريحات أم إنها تمتد للأفعال على الساحة السياسية؟

د. نادية مصطفى- مدير مركز البحوث والدراسات السياسية- جامعة القاهرة

لدى بعض الملاحظات الهامة حول ورقة د. برنارد بوتيفو، فقد صدر في فرنسا مؤخرا ثلاث كتب تتحدث عن النموذج الفرنسي والصعوبات الداخلية والدولية التي يواجهها ، فهل من الممكن أن يكون للتأثيرات الداخلية التى تشهدها فرنسا فى هذا السياق تأثير على الدور الدبلوماسي الدولي لهذه الدولة التى تعتبر من أقرب نماذج الحضارة الغربية للنموذج العربي؟

كذلك لدى ملاحظة على ورقة د.عماد جاد، فهل يمكن الوثوق في صحة الإدراك العربي السائد حاليا بوجود فجوة كبيرة تفصل دوائر صنع القرار فى السياسة الخارجية للدول الأوروبية (لاسيما فى الدول الثلاث الكبرى بريطانيا وفرنسا وألمانيا) وبين الشارع الأوروبي، خاصة على ضوء النتائج التي ترتبت على استطلاع الرأي الذي أجرى فى أوروبا مؤخرا حول إسرائيل.

إجمالا، يمكن القول أن الحديث عن مواقف الدول الثلاث الكبرى (بريطانيا وفرنسا وألمانيا) من القضية الفلسطينية يمثل تراكما لأعمال هذه الندوة، لا سيما وأن الحديث عن سياسات

الدول الأعضاء يعد من المحددات الهامة جداً فى الحديث عن السياسات الأوروبية فـــى هـــذا الإطار. ومن ثم فلدى ثلاثة أسئلة رئيسية هى:

(١) هل تم تجاوز الفجوة بين مواقف الدول الأوروبية الكبرى الثلاثة تجاه القضية الفلسطينية، بحيث أضحى الوضع على صعيد التعاون السياسي الأوروبي تجاه هذه القضية أكثـــر ســـهولة مما كان عليه من قبل، لاسيما منذ أحداث عام ١٩٦٧، حين كانت الفجوة بين مواقف الـــدول الثلاث أكبر وأعمق؟

(٢) أود أن اوجه تحية خاصة للورقتين المقدمتين فى هذه الجلسة لاسيما ورقـــة د. برنـــارد بوتيفو لأنه حدد قضايا ومحددات معينة طرح على أساسها المقارنة بين مواقف الدول الثلاث، وأكثر ما لفت انتباهي فى هذا السياق هو سياسات التعاون على أرض الواقع بين هذه الـــدول من ناحية وبين الفلسطينيين من ناحية أخرى، وكيف أنها سبيل لإبراز الدور وربمـــا النفـــوذ الفرنسي والألماني فى مسار عملية التسوية، من خلال التأثير على منظمات وسلطات الحكـــم الذاتي الفلسطيني ومن ثم على مستقبل التحول الديمقراطي، وسؤالي هـــو ألا يعـــد الاهتمـــام بمسالة مستقبل الديمقراطية فى فلسطين قبل الاهتمام بمسالة إنشـــاء الدولـــة الفلســـطينية قلبـــا للأوضاع؟! أليس من المهم التركيز على كيفية إنشاء الدولة الفلسطينية قبل التركيز على إعداد الكوادر اللازمة لها لكي تكون دولة فلسطينية؟

اعتقد أن الاهتمام الأوروبي بهذا الجانب يعكس استجابة للشروط الإسرائيلية، لاسيما وأن إسرائيل وضعت شرطا أساسيا قبل العودة لطاولة المفاوضات وهو أن يقوم الفلســـطينيون بإدخال تعديلات سياسية على هيكل السلطة فى البلاد تحقيقاً للديمقراطية.

بعبارة أخرى، فإنني وإن كنت لا أختلف مع الرأي القائل بأن عملية اتخاذ القرار وصـــنع السياسة الفلسطينية عليها علامات استفهام كثيرة، أرى أن الاهتمام الأوروبي بهذا الجانب يعتبر استجابة للشروط الإسرائيلية أكثر منه مراعاة المتطلبات الفلسطينية.

ومن الملاحظ فى هذا الإطار أننا أصبحنا نتحدث اليوم عن القضية الفلسطينية ولـــيس عن الصراع العربي الإسرائيلي، وأعتقد انه فى قضية الصراع العربي الإسرائيلي لاتزال هناك أمور أخري تتصل بالتسوية العادلة الشاملة المتوازنة والتي تعـــد شـــعاراً لسياســـة الجماعة الأوروبية والسياسة الفرنسية تجاه المنطقة، وأقصد انـــه لاتـــزال هنـــاك أراض

عربية مُحتلة فى سوريا ولبنان إلا أنه يتم إغفال الاهتمام بها عند الحديث عـن القضـية الفلسطينية، وهذا ما يتضح بصفة خاصة بالنسبة للسياسة الفرنسية الخارجية.

وأود فى هذ السياق أن أتساءل عن موقف السياسة الخارجية الفرنسية من عمليـة إحكـام القيود والضغوط المتتالية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية على سـوريا فـى هـذه المرحلة.

(٣) اهتممت بطرح د.بوتيـفو عن الداخل الفرنسي وما يتصل بقضية المعـاداة للسـامية وكيف أضحى لهذا الوضع الآن أسس جديدة غير تلك التى أرست بعد الحـرب العالميـة الثانية، وإن كنت لا أوافق على أن هناك معاداة للسامية فى فرنسا. وأريد ان أتساءل عـن أدوات إسرائيل للضغط على أوروبا، وهنا ألفت الانتباه إلى إنني لا أتحـدث عـن أدوات أوروبا للضغط على إسرائيل، فمن الثابت أن الاتحاد الأوروبـي لا يسـتخدم أيـة أدوات للضغط على إسرائيل سياسياً واقتصادياً، ربما لوح بذلك اكثر من مرة ولكن الأمر ينتهـي عند ذلك الحد، ومن ثم فسؤالي هو هل يمكن الحديث عـن أدوات تسـتخدمها إسـرائيل للضغط على أوروبا الجماعية وعلى سياسات بعض الدول الأوروبية منفردة، خاصة فـي ظل السياق الراهن الذى يرفع أولوية قضية الإرهاب ؟

<u>د. برنارد بوتيفو –مدير مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية – القاهرة(يرد)</u>

بالنسبة للسؤال الخاص بهل مازالت هذه الدول تمثل فواعل سياسية هامة، أعتقـد أن تلك البلاد مازالت على المستوى الوطني وعلى مستوى السياسات الوطنية فواعل سياسية هامة، ولكن الهيكل الاجتماعي والسياسي للدولة الفلسطينية لا يسمح بـأن يكـون هنـاك تعاون بينها وبين أى دولة أخرى . فهناك خطوات لم يكن من الممكن ترتيبهـا بواسـطة فرنسا وأخرى من الممكن ترتيبها بواسطة بريطانيا، فهناك تقسـيم للعمـل مـن خـلال الارتباط والالتزام التاريخي للبلاد المذكورة، كذلك من خلال مجال اختصاصـاتهم ومـن خلال ثقافتهم السياسية ، الإدارية والبيروقراطية. ولكن فى كل الأحوال لا يمكن الاكتفـاء بالأحاديث السياسية وما يتم إعلانه ولكن لابد من معرفة كيف تقوم هذه البلاد بتفعيل مـا يتم إعلانه.

د.عماد جاد: رئيس تحرير مختارات إسرائيلية -مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية – الأهرام(يرد)

فيما يختص بالسؤال حول وجود فجوة بين دوائر صنع القرار فى الدول الاوروبية والرأي العام الأوروبي، اعتقد انه يمكن الحديث فعلاً عن فجوة فى بعض الدول الأوروبية بدليل أن رئيس المفوضية الأوروبية- رومانو برودى- لم يجد ما يقوله أمام الحملة الإسرائيلية على نتائج استطلاع الرأي العام الذي اعتبر إسرائيل الدولة الأكثر تهديدا للسلام العالمي سوى القول بأن نتائج الرأي العام لا تعبر عن رأى المفوضية، مؤكدا ان الحكومات لا تعبر عن الشعوب!! فى حين أنه من المفترض أن يكون العكس صحيحا.

أما فيما يتعلق بسؤال د.نادية مصطفى عن مدى سهولة الوضع الآن فى الاتحاد الأوروبي فى إدارة السياسات المتعلقة بالقضية الفلسطينية مقارنة بسنوات مضت، فأعتقد أنه ربما لو توقفنا عند الوضع الراهن نجد أنه ربما يكون اكثر سهولة لاسيما فى الدول التي أطلق عليها وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد اسم أوروبا القديمة، لكن المشكلة الحقيقية تكمن فى أن أوروبا القديمة التى تواجه الولايات المتحدة الآن هى فى طريقها للتراجع تماما سواء من الناحية السياسية او العسكرية.. ولكن بحكم توسيع الاتحاد الأوروبي ودخول عشرة دول هى بحكم الجغرافية والسياسية اقرب لوجهات النظر الأمريكية والبريطانية منها إلى الرؤى الفرنسية والألمانية بصفة عامة، وهى دول شرق ووسط أوروبا والتى أطلق عليها رامسفيلد تسمية أوروبا الجديدة ضاربا المثل ببولندا، وهى دول بعيدة عن البحر المتوسط ولا تشعر بمشاكل الشرق الأوسط او هى دول كانت على علاقات جيدة بالشرق الأوسط ولكنها تريد ألان الابتعاد مثل دول شرق أوروبا التى كانت جزءا من المعسكر الاشتراكي وترى بشكل ما ان العلاقة ينبغى أن تكون مع الولايات المتحدة اكثر من اى جهة أخرى، وبالتالى هناك مخاوف حقيقية حول مستقبل العلاقات العربية-الاوروبية بعد توسيع الاتحاد الاوروبي بصفة عامة، ربما ما يتبقى لنا هى دول فرادى متوسطية مثل اليونان وفرنسا بعد ابتعاد إيطاليا وأسبانيا، فعندما كنا نتحدث عن الدول الأوروبية الأكثر تفهما للحقوق العربية كنا نعنى الدول المتوسطية بما فيها إيطاليا وأسبانيا وفرنسا، أما الآن فقد أصبحت كل من إيطاليا وأسبانيا اقرب للرؤية الأمريكية منها لتفهم وجهات النظر العربية ولا نتمنى أن نخسر اليونان وفرنسا أيضاً.

المحور الرابع

السياسات الخارجية للدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبي تجاه القضية العراقية والإدراك العربى لهذه السياسات

السياسات الخارجية لفرنسا وبريطانيا وألمانيا تجاه الأزمة العراقية*

د. فريدريك شاريون***

أ. رانيا زادة***

مقدمة :

ستتعرض هذه الورقة للحديث عن السياسات الخارجية لثلاث دول هى فرنسا ، انجلترا وألمانيا، من وجهة نظر أوروبية حيث ستعرض المداخلات الأخرى وجهة النظر الشرق أوسطية.

إن التساؤل الرئيسى الذى يطرحه هذا البحث هو: حدود الحركة التى تمتلكها هذه الدول (بريطانيا، فرنسا، ألمانيا) فى لحظة معقدة مثل الأزمة العراقية وفى وضع دولى يتسم بتحديات معقدة وبهيمنة أمريكية غير مسبوقة.

لن يتعرض هذا البحث لتفسير سياسات تلك الدول تجاه الأزمة العراقية، فإنه من الصعب تحديد أسباب اتخاذ موقف أو آخر من جانب دولة أو أخرى ، ولكن ما ستحاول توضيحه هو: فهم التحديات التى تواجهها السياسات الخارجية لهذه الدول الثلاث.

إن تحليل السياسة الخارجية هى عملية معقدة، فهى تفاعل بين متخذى القرار فى الدولة والأجهزة الأخرى للدولة التى تتكون من إدارات متعددة ، كما أنها أيضا تفاعل بين البيروقراطيات المتعددة داخل أجهزة الدولة . وأخيراً ، فإنها تفاعل بين هذه البيروقراطيات وبيئتها الاجتماعية ، هذه البيئة التى تشمل: الرأى العام والإعلام والفاعلين الذين ينتمون إلى جهات خاصة أو عامة ويحيطون بمتخذى القرار الحكومى وهم لا يترددون فى ممارسة الضغوط المباشرة وغير المباشرة بغية تحقيق هدف أو مصلحة معينة.

---

* نص مترجم

* *- أستاذ- جامعة كلارمون فراند ومعهد العلوم السياسية بباريس ، ومدير مركز دراسات العلوم الاجتماعية والدفاع.

** *- باحثة فى العلوم السياسية

ومن خلال هذه المقدمة، يتضح أن دراسة وتحليل السياسة الخارجية في أوقات الأزمات هى عملية معقدة، ولكن هناك ثلاثة أسئلة يمكن أن تساعدنا، كشبكة تحليلية لفك شفرة، الأزمة العراقية فى مواقف السياسات الخارجية لهذه الدول الثلاث محل الدراسة ، وهى:

١-ما هى مخاطر الرهانات الحقيقية للأزمة العراقية ؟

٢-ما هى ردود الأفعال الممكنة لهذه الدول الثلاث تجاه هذه الرهانات ؟

٣-كيف يمكن أن تكون النتائج السياسية والدبلوماسية للاستراتيجيات التى وضعت للمجابهة ؟

أولاً: الرهانات الحقيقية للأزمة العراقية:

يجب إبتداءً أن نأخذ فى الحسبان أن الأزمة العراقية لا يمكن النظر إليها إلا فى مجرى تاريخى مستمر. فهذه الأزمة ناتجة فى الحقيقة عن مجموعة من التقلبات التى حدثت فى العلاقات الدولية منذ أكثر من عقد من الزمان. تلك التقلبات التى بدأت بنهاية الحرب الباردة ١٩٨٩-١٩٩١، ووصلت إلى ذُروتها بصدمة ١١ سبتمبر ٢٠٠١ . من هذا المنظور، فإن الأزمة العراقية جاءت كواحدة من اوائل التداعيات لهذه التقلبات التى جعلت النظام العالمى يتجه تدريجياً الى الوضع الذى يمكن توصيفه بـ"القطبية الأحادية موضوع النزاع".

هناك ثلاث رهانات كبرى نتجت عن ذلك:

١-تطور وانفلات السياسة الخارجية الأمريكية .

٢-محدودية الاختيارات الممكنة أمام السياسات الخارجية لحلفاء الولايات المتحدة.

٣-قيام واشنطن بالضغط لتغيير بعض التقاليد فى السياسة الخارجية، لكى تضع تقاليد جديدة ملائمة للقراءة الأمريكية "من ليس معنا فهو ضدنا"

تمثلت إذن القطبية الأحادية فى القوة الأمريكية المصاحبة لشعور قوى من جانب الحكام فيها بالتفوق والاستعلاء، رغم الاعتراض من أعداد متزايدة فى جميع أنحاء العالم على ما يسمى السلام الأمريكى .

هذا الشعور بالتفوق والاستعلاء جسدته مادلين أولبرايت فـي حـديثها عـن Nation indispensable الأمة الحتمية " أمة لا يمكن الاستغناء عنها" وهى تستند إلى الاعتقاد بـأن للولايات المتحدة رسالة عليها أن تقوم بفرضها على العالم.

وقد تضاعف هذا الاعتقاد مع وصول إدارة بوش للسلطة وتضـاعف الاحسـاس بـأن واشنطن تستطيع أن تتعدى الحلفاء وأن تفرض على شركائها المقولة المشهورة " مـن لـيس معنا فهو ضدنا".

هذا التطور غاية فى الأهمية بالنسبة لحدود حرية الحركة لقوة متوسطة مثل فرنسا أو ألمانيا أو حتى بريطانيا العظمى إذ أنه جعل هذه الحركة محدودة لأقصى حد.

ويمكن هنا وصف الوضع بأننا انتقلنا من وضع عالمى شهد ثلاثة أنواع مـن السياسـة الخارجية الممكنة، والى وضع عالمى آخر تتمنى فيه الولايات المتحدة رؤية نوعين فقط مـن السياسة الخارجية.

أما الأنماط الثلاثة للسياسة الخارجية التى كانت ممكنة فيمكن حصرها فى الآتى:

١-السياسات الخارجية المستندة على الإسقاط Projection والتى تقوم على إسقاط نفوذ ، قوة، أو رسالة على الوضع العالمى من منطلق أنها تعتبر نفسها حينئذ قطباً عالمياً .

والولايات المتحدة بالتأكيد تضع فرنسا وبريطانيا العظمى فى تقدير أقل من ذلك، بينما ترى فرنسا فى هذا الخصوص أنها تمثل تلك السياسة الخارجية الأخـرى ، بعـد الولايـات المتحدة، وتطرح نفسها بذلك كبديل أو منافس للولايات المتحدة الأمريكية .

٢-السياسات الخارجية التى نستطيع أن نصفها بالحماية Protection، وهـى تمثـل الدول التى لا ترغب بالضرورة فى أن تتدخل فى كل الشئون الدولية، ولكن هدفها الأساسـي يتلخص فى حماية وتحقيق مصالحها الوطنية ، ومن هذه الدول الصين والهند، بغض النظـر عن كونهما دولتين كبيرتين أو عن وزنهما وتأثيرهما . ومثل هذه الدول تهتم بحماية مصالحها فى لحظة الأزمة أكثر من وضع اقتراحات أمام المجتمع العالمى. فبكين، على سبيل المثـال؛ كانت مهتمة بتفادى طرح أى مقارنة بين الوضع فى التبت والأوضاع الأخرى للإنفصال (مثل

كوسوفو وكردستان) وذلك أكثر من اهتمامها بإقتراح خطط للسلام فـي الشـرق الأدنـي أو البلقان.

٣-يبقى فى النهاية نوع ثالـث مـن السياسـة الخارجيـة وهـى سياسـة التوافـق Compromise التى تتبنى أداءاً منخفضاً فى وقت الأزمة، وذلك بهـدف احتـرام التوافـق الوطنى القائم داخل مجتمعاتها وعدم البحث عن السيطرة بأى ثمن فى المواقف الخارجية يمكن أن ينتج عنها تداعيات غير مرغوب فيها .

والبلاد المحايدة، خاصة ألمانيا واليابان واللتين وضعتا حدوداً لطموحاتهما مـن وقـت بعيدا، يمكن وضعهما فى هذه الفئة. إذ لم يكن هدفهما البحث عن المهابة، مثلما يحـدث فـي السياسات الخارجية "القائمة على الإسقاط Projection" ولكنها يبحثا عن الأمن تبعاً لخطوط محددة وبرضاء داخلى.

هذه الأنواع الثلاثة من السياسة الخارجية (الإسقاط، الحماية، والتوافق) كـان يمكـن ملاحظتها فى حرب الخليج السابقة ٩٠-٩١. ولكن الجديد بالطبع والذى حدث فـي ٢٠٠٢-٢٠٠٣ و تم فرضه بواسطة الإدارة الأمريكية الجديدة، هو تقسيم العالم على أساس الإختيـار بين أحد خيارين: مع أو ضد الولايات المتحدة.

هذه القاعدة الجديدة (مع أو ضد الولايات المتحدة الأمريكية) كان من نتيجتها حصـر الاختيار بين نوعين فقط للسياسات الخارجية بدلاً من ثلاث فيما سـبق، وانحصـرت نوعيـة السياسة الخارجية بين شريك ومنبوذ، وتعتبر الأولى خضوع كلى للخطـوط المقترحـة مـن جانب واشنطن. أما الثانية، فإنها تضع الدول المناهضة فى وضع الدول المارقة ، مع خطورة دفع الثمن بمعنى الانتقام الأمريكى على المستوى السياسي والدبلوماسى والاقتصادى والتجارى وكذلك العسكرى .

إن التداعيات الأخرى المباشرة لهذا الموقف تستدعى من بعض الـدول التخلـي عـن تقاليدها فى السياسة الخارجية. هذا التخلى يصبح فى بعض الأحيان غير مريح على الإطـلاق وخاصة بالنسبة لقوة متوسطة مثل فرنسا. ذلك أن التقاليد الفرنسية فى السياسة الخارجية مـثلاً تقوم منذ زمن بعيد على رفض التطابق مع سياسة واشـنطن دون نفـي أو إنكـار التحـالف الأطلنطى، وهذا التقليد جعلت السياسة الخارجية الفرنسية تتصرف بشكل يجعلها قادرة علـى

الاحتفاظ بحدود للمناورة الدبلوماسية مع لعب دور الحليف الناقد، والعمل على دفع الولايات المتحدة لقبول هذا الدور، وإقناعها بأن الصداقة تعنى بدقة هذه النظرة الناقدة، وذلك الصوت الحر أكثر من الخضوع، "أصدقاء حلفاء ولكن ليسوا متطابقين"، وهذا ما أوجزه ببراعة وزير الشئون الخارجية السابق Hubert Vedrine. وإن كان اتجاه الإدارة الأمريكية الجديدة لن يسمح بهذا النوع من المواقف.

أما ألمانيا فهى عند درجة أقل وكان لزاماً عليها أن تتحمل ضربات الولايات المتحدة لأنها رفضت الخضوع، ولقد تحملت بريطانيا العظمى تحت حكم تونى بلير التأثيرات الضارة لهذا الانزلاق للنظام العالمى. وقام رئيس الوزراء البريطانى باختبار الوقوف فى صف واحد مع الولايات المتحدة وليس ضدها، وذلك نتيجة لقواعد اللعبة العالمية الجديدة، ولكن رغم ذلك نجد أن الشعب البريطانى يعانى من هذا الموقف لغياب هامش المناورة وحرية الحركة وغياب النقد وبالتالى غياب السيادة الوطنية .

ثانياً : ردود الفعل القومية تجاه الأزمة العراقية

ما هى ردود فعل هذه الدول الثلاث تجاه الأزمة العراقية فى ضوء ضيق حدود المناورة و"محدودية الحركة" لهذه الدول؟

إن الإجابة على هذا التساؤل يتطلب منا فحص ودراسة مواقف هذه القوى المتوسطة الممثلة فى فرنسا، ألمانيا وبريطانيا العظمى خلال الأزمة العراقية يجب فحصها فى النقاط التالية:

١ – هل كان يجب على هذه الدول فى المقام الأول الخضوع للمنطق الأمريكى "معنا أو ضدنا" أم رفضه ؟

إجابة بسيطة ومتواطئة تعد بالطبع صعبة طالما كانت المناقشات الداخلية مهمة وطالما أن الأجهزة البيروقراطية قللت من مختلف الاختيارات، وفى النهاية فإن باريس وبرلين حاولتا الهروب من هذا المنطق الأمريكى برفضهما الحرب ضد العراق مع تأكيد انتمائهما لحلف الأطلنطى. أما فى لندن فقد كان لتونى بلير تصرف مختلف، لاعتقاده أن الانتماء لهذا التحالف يسبق أى نوع آخر من الولاء، ويستلزم ذلك الخضوع للخيار الذى فرضته الولايات المتحدة.

وقد ظلت كل من فرنسا وألمانيا مخلصتان لروح الحلف الأطلنطى (ديمقراطية ، تشاور ، قانون دولى وأمن جماعى)، أما بريطانيا فلقد فضلت الظهور بمظهر الولاء لقائد هذا التحالف أياً كانت تقديراته الخاطئة. وفى تقليد بريطانى كما يقولون (وطنى سواءً كان على صواب أو خطأ، وانطلاقاً من هذا التقليد بدا تونى بلير كمن يقول "حليفنا الأمريكى سواء كان على خطأ أم صواب").

٢-اختيار آخر هام أثر فى الدفع فى اتجاه التغيير أو الاستمرارية، هل كان على الأزمة العراقية ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٣ أن تعيد تأكيد وانطلاق وتوضيح تقاليد فى السياسة الخارجية ؟ أم العكس أن تكون فرصة لفحص وإعادة تشكيل مذاهب لم نراها بهذا العمق منذ نهاية الحرب الباردة ؟

ويتضح على ما يبدو أن الاستمرارية هى التى تترجم ردود هذه الدول الثلاث.

وقد استطعنا أن نجد تقليد فرنسى معين فى فترة النقد الذى وجه تجاه الولايات المتحدة (الانتقادات التى وجهها شيراك للحرب الأمريكية فى الشرق الأوسط يمكن أن تذكرنا بخطاب الجنرال ديجول سنة ١٩٦٦ فى بنوم بنه إبان الحرب الأمريكية فى فيتنام)، وفى نفس الوقت تبعت بريطانيا، بولاء وإخلاص شديد، الولايات المتحدة مؤكدة على تقاليدها الأطلنطية . وأخيراً نجد أن ألمانيا قد اتخذت وضعاً أقل من فرنسا وبريطانيا متبعة سياسة أقل تدخلاً فقد طبقت سياستها الخارجية القائمة على التوافق .

ولكن فى الحقيقة ظهرت تغيرات جوهرية بعيداً عن الاستمرارية الظاهرة. ففرنسا على الرغم من أنها كانت توجه النقد للولايات المتحدة بصورة تقليدية، ولكنها هذه المرة كانت أشد معارضة وأبعد من المألوف، ففى أزمة دولية بهذا العمق، فإنها المرة الأولى منذ أمد بعيد التى ترفض باريس فيها مساندة الحليف الأمريكى .

إن التقاليد الديجولية التى صبغت السياسة الخارجية الفرنسية فى ظل الجمهورية الخامسة كانت تقوم فى الحقيقة بنقد أمريكا بشكل دائم فى أوقات السلام ، ولكنها فى نفس الوقت تظهر تأزراً دون مواربة فى الأزمات الحادة، وقد اتضح ذلك فى أزمة برلين ١٩٦١ وأزمة كوبا ١٩٦٢ وكذلك أزمة الصواريخ الأوروبية فى بداية الثمانينيات وأيضاً فى حرب الخليج عام ٩٠-٩١ .أما هذه المرة، فقد هددت فرنسا باستخدام حق الاعتراض (Veto) فى

الأمم المتحدة ضد حرب معلنة، تقررت بواسطة واشنطن، وسعت إلى إقامة تحالف فى مجلس الأمن لمنع الولايات المتحدة من الحصول على الأغلبية المطلوبة (٩ أصوات من ١٥ صوتاً).

كذا فقد اتخذت ألمانيا موقفاً جديداً لأول مرة فى تاريخها الحديث حيث اتبعت سياسة خارجية إيجابية لأقصى حد ولم نكن قد اعتدنا منها ذلك وزيادة على ذلك فإن هذه السياسة الخارجية لألمانيا جاءت ضد اختيارات السياسة الخارجية الأمريكية .

وقد كان لهذا التحول أهميته حيث كان لبرلين فى الماضى سياسة خارجية ساكنة وذات أداء ضعيف فى الأزمات الدولية، سياسة لا ترغب فى لعب دور فعال فى النظام الدولى، وكانت السياسة الخارجية لألمانيا دائماً فى صالح الولايات المتحدة . ومن الآن فصاعداً، فإن برلين ترفض بقوة أن تتطابق سياستها مع واشنطن خاصة مع وجود شخصية ذات كاريزما تميز وزير خارجيتها فيشر.

أما الموقف البريطانى، فسيكون من الخطأ أن نعتبر أنه لا يمثل إلا نسخة من الموقف الذى عودتنا عليه لندن فى الماضى. ومع أن مساندة بريطانيا للولايات المتحدة ليس بغريب، إلا أنه يجب أن نتذكر أن الدعم والمساندة غير المشروطة التى أعطتها دائماً للحليف الأمريكى كان لهما وظيفة محددة وهى إظهار أو محاولة الإيحاء للمواطنين البريطانيين أن بلادهم ما زال لها التأثير على القوة الأولى فى العالم، بمعنى أن صوتها مسموع لدى الولايات المتحدة، وأن الولاء لواشنطن هو الثمن المدفوع لاستمرار هذا التأثير. هذه كانت باختصار "روح العلاقة الخاصة" كما كانت تعرض على الرأى العام البريطانى . على عكس موقف السفير البريطانى الذى لعب دوراً كبيراً فى مكتب الرئيس كيندى أثناء أزمة كوبا ١٩٦٢، وعلى عكس موقف مارجريت تاتشر التى أصرت على أن تتحمل المسئولية عن قرار الرئيس بوش الأب أثناء أزمة الخليج ١٩٩٠-١٩٩١ (ذلك فى اليوم التالى لمقابلتها لبوش حيث اقنعت الرئيس الأمريكى بالتهديدات الواقعة على المملكة العربية السعودية).على عكس كل ذلك، لم يحاول تونى بلير أن يظهر بمظهر المؤثر فى إدارة بوش الجديدة بل اعتبر نفسه المحامى والمتحدث الرسمى للموقف الأمريكى فى أوروبا، ولم تمر إلا عدة أشهر، وظهر خطئه وحاول أن يشرح موقفه بأنه سعى إلى العودة بواشنطن إلى ركاب الأمم المتحدة، ولكنه قام بذلك متأخراً جداً، ولذلك فإن قسماً كبيراً من الراى العام فى بريطانيا لم يسامحه لتركه سياسة

التأثير الغالية لدى البريطانيين، ومن هذه النظرة ، نلاحظ حدوث تغييرات عديدة فى السياسة الخارجية البريطانية ، حتى ولو كان طابع الاستمرارية هو مظهرها الخارجي.

٣-في النهاية فقد تم فرض اختيار ثالث على الفرنسيين والألمان وكذلك البريطانيين: وهو الأمر الذى يطرح سؤالا مفاده: هل كان يجب على تلك الدول الأوروبية الثلاث أن تتصرف جماعياً فى إطار الاتحاد الأوربى أم تتبع إستراتيجية قومية منفردة يمكن أن تقدم لها على المدى القصير هامشاً أكبر للمناورة ؟ وكما تبين لنا فإن الخيار القومى هو الذى اتبع فى الحقيقة .

ولم تكن هناك خطة لدى العواصم الأوروبية الثلاث لبناء إجماع أوروبى خلف أى منها، ولذلك فإن مسئولية فشل سياسة أوروبية موحدة فى أزمة العراق تقع على الجميع، فلم يكن شيراك ولا بلير يأملان فى التشاور مع شركائهم مما يمثل اخفاقاً خطيراً للروح الأوروبية، بالنسبة لما كانت عليه فى معاهدة ماسترخت ١٩٩٢، خاصة فى بند ٥ بالنسبة للسياسة الخارجية والأمن المشترك.

ثالثاً-دروس من الأزمة العراقية:

ما هو المردود لهذه الاستراتيجيات القومية، التى اتخذت رداً على الأزمة العراقية، بالانقطاع والاستمرار؟

هناك على الأقل نتيجتان: واحدة تخص الاتحاد الأوروبى، والأخرى تخص الشرق الأوسط. فى مرتبة أولى نستنتج أنه ليس هناك فاعل أوروبى حقيقى فى العالم إبان الأزمة العراقية ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣، بعد ذلك يجب علينا التسليم بمخاطر وتحديات هذه الأزمة فى نظر الأوروبيين، ذلك أن المخاطر فى العراق أقل مما فى أوروبا نفسها، والشرق الأوسط لم يكن إلا خطراً ثانوياً.

ففى المقام الأول لم يكن هناك سياسة أوروبية موحدة لسبب بسيط وهو عدم وجود إرادة لخلق هذه السياسة. وفى نظر كثير من رؤساء الدول والحكومات فإن المسار القومى يعطى أوراقاً رابحة أفضل من المسار المشترك الجماعى بالرغم من أن ضرورة هذا الموقف تجاه القوة الأمريكية (مع استراتيجية التلميذ النجيب فى لندن والحليف الناقد والمستقل فى

باريس) توجب ضرورة وضع سياسة أوروبية خارجية موحده، هده الأولوية اتضحت سريع عام ٢٠٠٣ بعد الأزمة، وبعد بعض النجاح الدى توقعه الرئيس الفرنسي شيراك.

لقد كان من نتائج هذا الغياب الأوروبى أن أعطى هامشـا كبيـرا للمنـاورة لـلإدارة الأمريكية التى اختارت عمداً وللمرة الأولى بعد الحـرب العالميـة الثانيـة أن تفـرق بـين الأوروبيين. هذا هو المعنى الذى قصده وزير الدفاع الأمريكى دونالد رامسفيلد حينما فرق بين أوروبا القديمة وأوروبا الجديدة. أوروبا القديمة المعادية على حد قوله للمصـالح الأمريكيـة ممثلة بالطبع فى فرنسا. وأوروبا الجديدة التى تجمع لندن ومعظم الدول حديثة العضوية فـى أوروبا الوسطى والشرقية المؤيدين للحرب الأمريكية ضد العراق ، أوروبا الحليفة والمؤيـدة لهذه الاستراتيجية التى تعطى للولايات المتحدة كل حدود المنـاورة اللازمـة لإعـادة رسـم الخرائط فى الشرق الأوسط بمعزل عن الاتجاه الأوروبى المتمثل فى باريس وبرلين والـذى سوف يصبح بكل تأكيد خارج اللعبة.

ولكن هذا البعد الشرق أوسطى لم يظهر بالضرورة كأولوية بالنسبة للدبلوماسـية فـى الدول الأوروبية الثلاثة. ففى المقام الأول كان كل منهم يعلم منذ زمـن بعيـد أنـه لا يملـك الوسائل الكافية للقيام بدور مباشر فى هذه المنطقة من العالم هذا ما عبر عنـه حـديثاً وزيـر خارجية ألمانيا من اهتمام بلادة بعملية السلام بين العرب وإسرائيل. كذلك الاهتمام الذى تعبـر عنه دائماً باريس ولندن تجاه المنطقة خاصة أن الأفكار الفرنسية والبريطانية متقاربة جداً مـن بعضها البعض بخصوص هذا الموضوع أكثر مما نتصور. وأخيراً الاهتمام الفرنسى الخاص بلبنان أو البلدان التى بها صفوة تتحدث الفرنسية (مثل مصر). كل واحدة من هـذه العواصـم الثلاث تعى جيداً منذ زمن بعيد أن واشنطن تظل القوة الغربية الوحيدة القادرة على ممارسـة تأثير خارجى على شرق أوسط فى غاية التعقيد. وإذا كان هذا التأثير الأمريكى بعيداً عـن أن يكون منصفاً أو نزيها فإنه ليس هناك دولة أوروبية بمفردها تستطيع أن توازي ذلك التأثير.

إن الأولوية لدى العواصم الأوروبية الثلاث فى هذه الأزمة هى بالأحرى مستقبل النظام العالمى والمكانة التى يمكن لكل منها أن تحتلها أو تشغلها. فشغل هذه الدول الثلاث هو: كيف يمكن الاحتفاظ فى المستقبل بكلمة تقال فى تكوين الشكل العالمى الجديد؟ وهذا هـو السـؤال الرئيسى لهذه القوى المتوسطة الثلاث ، فبالنسبة لفرنسا فإن الشئ الأساسي لم يكـن وجـوب

القضاء على نظام صدام حسين من عدمه، لكن الأهم بالنسبة لها الحفاظ على مستقبل الأمم المتحدة، التى يرغب صقور المحافظين الجدد الأمريكان فى اختفائها فى شكلها الحالى .

هذا الانشغال بالأمم المتحدة وكذلك الأمن الجماعى يمثل المصلحة القومية بالنسبة لفرنسا حيث تمثل الأمم المتحدة بالنسبة لها مصدراً تستمد منه قوتها كعضو دائم له حق الاعتراض، ومن ثم تستطيع أن تمارس تأثيراً جوهرياً وتتصرف كقوة عظمى .

إن الموافقة على رؤية تحول الأمم المتحدة إلى قاعة لتسجيل القرارات الأمريكية يعنى بالنسبة لباريس ببساطة إنكاراً لمكانتها كقوة مؤثرة، ومنذ ذلك الوقت فإن الذراع الحديدية مع واشنطن حول هذا الموضوع يعد أمراً لا يمكن تجنبه.

أما تصرف بريطانيا العظمى فقد كان يحركه اعتبارات مشابهة تتمركز حول مصلحتها القومية أكثر من موضوع الشرق الأوسط. ولكنها بدل من أن تقوم بنفس الحسابات التى قامت بها فرنسا (رغم تشابه الموقفين عالمياً) فإن لندن اختارت أن ترتبط بأمريكا. هذا الاختيار يعد فى نفس الوقت سياسة أيديولوجية تشكل مبدأً أخلاقياً (اختيار العالم الحر ضد الديكتاتورية) أو سياسة براجماتية (البقاء بجوار القوة العالمية الأولى)، ولكن فى كلتا الحالتين لم تكن هناك أولوية للشرق الأوسط.

خاتمة

كشفت هذه الأزمة العراقية الرهانات التى يمكن أن يتولد عنها أزمة عالمية كبرى . فنلاحظ فى المقام الأول أن الآليات التى يطلق عليها الباحثون الأمريكيون والبريطانيون "الترابط" "Linkage" تقوم بدورها بكفاءة. فعندما يتولد رهان خارجى مهم فإن الدبلوماسيات الكبرى تقيم رابطة بين هذا الموقف العالمى وبين مصلحتها الخاصة ، وهذه الرابطة لها اتجاه فى تطور الرهان الناتج عن المنطقة المركزية للنزاع نفسه.

بمعنى آخر فإن الرهان الناتج عن أزمة العراق بالنسبة لفرنسا وبريطانيا وألمانيا هو: مستقبل علاقة كل دولة من هذه الدول بالولايات المتحدة ، ووضع كل منها فى الأمم المتحدة، وحتى تطور علاقة القوة الدبلوماسية داخل الاتحاد الأوروبى، أكثر من القضية العراقية، أى أن الرهان لم يكن العراق فى المقام الأول . ونلاحظ أيضاً أنه خلال لحظة عالمية فارقة كهذه

فإن حرية الحركة الدبلوماسية للقوة المتوسطة تكون محدودة . وأنها لا تماثل التصنيف الثلاثى الذى أشرنا اليه (السياسة الخارجية : السيطرة ، الحماية ، التوافق)، ولكنها لا تدخل فى الحيز الضيق المقدم من إدارة بوش (مع الولايات المتحدة أو ضدها).

بل الأحرى أنها تقابل المسار الذى اقترحه قديماً عالم الاجتماع والاقتصاد البرت هيرشمان Albert Hrishman. وبرغم أن موضوعه لم يكن العلاقات الدولية، فإن نموذجه المشهور "خروج، صوت، ولاء" Exit- Voice- Loyalty والتى تلخص على حد قوله الاستراتيجيات الثلاثة الممكنة فى المجال الاجتماعى، التى تبدو ممكنة التطبيق فى مجال السياسة الخارجية فى ظل الوضع العالمى الحالى .

-"الخروج" "Exit" الخروج من السياسة كنسخة جديدة للسياسات الخارجية القائمة على التوفيق، أو ما يسمى "Profil bas" أو الأداء الضعيف وذلك يمثل مواقف دول كثيرة تجاه الأزمة العراقية من المكسيك الى تركيا .

- "الصوت" "Voice" وهو خيار فرنسا حيث تعبر وتظهر اختلافها ورفضها للقواعد المقترحة من الولايات المتحدة مع البقاء فى قلب لعبة السياسة الدولية .

-"الولاء" "Loyalty" كان هو بالطبع تصرف بريطانيا تجاه الحليف الدائم.

سيصبح من الخطأ التفكير أن هذه النتائج لا تصلح إلا للسياسات الخارجية الغربية، وإن الدبلوماسيات الشرق أوسطية يجب أن تحلل بصيغة أخرى أكثر خصوصية، ذلك لأن بلدان الشرق الأوسط عودتنا منذ زمن بعيد أنها تلعب جيداً بالروابط "Linkage" أو تحصل على منافع فردية من مواقف تخص البلدان المجاورة لها أو من شعوب المنطقة.

لا يمكن إنكار أن الرهان الحقيقى لدول معينة فى منطقة الشرق الأوسط يتمثل فى مستقبل المساندة المقدمة من الولايات المتحدة، أكثر مما يمثل فى العراق ذاته.

فأمن إسرائيل ،الخروج من العزلة السورية، العلاقات المصرية -الأمريكية ، مستقبل دول الخليج، كل ذلك يمثل أهمية للمسئولين الرئيسين أكثر من مستقبل صدام حسين.

وهو الأمر الذى ينطبق بشكل أكثر وقاحة تجاه المسألة الفلسطينية. ويمكن بالمثل من خلال التصرفات الدبلوماسية خلال هذه الأزمة تتبع المسارات التى جسدت خيارات Exit,

Voice أو Loyalty فى الشرق الأوسط، وسنفاجئ بكل تأكيد الى أى مدى كــان الموقــف الفرنسى Voice محرجاً ومخجلاً لبعض الدبلوماسيات الشرق أوســطية والمحصــورة بــين قربها من الولايات المتحدة وغضب الرأى العام فيها.

ولكن بالرجوع الى السياسات الخارجية للدول الأوروبية الثلاث والتى مثلت موضــوع اهتمامنا هنا، يتضح لنا أن تصرفاتهم الانفرادية – تجاه الأزمة العراقية والتى فضلت الارتباط بالمصالح القومية أو اختيار موقف وطنى دون التشاور مع الشركاء الأوروبين– كلفتهم ثمنــاً جماعياً باهظاً فلم تستطع كل من فرنسا أو ألمانيا أو بريطانيا الاستفادة على المدى المتوســط من الاستراتيجية التى تم اختيارها. والأسوأ من ذلك أنهم تقدموا بجبهة متفرقــة تجــاه خطــر عالمى ؛ فالعواصم الثلاث أظهرت لواشنطن أنها من الممكن أن تعتمد على اختلافاتهم وتتجه للأعضاء الأوروبيين الجدد من أوروبا الوسطى، وأظهرت أيضاً أن أوروبا لم تكن دائماً فاعلاً دولياً يعتمد عليه، وأن الولايات المتحدة ستظل دائماً ضــامنة للأمــن بتصــديها للجماعــات الإرهابية أعداء السلام.

وأكثر من أى وقت مضى، فإن الصوت الدبلوماسى الوحيــد الممكــن فــى المســتقبل لأوروبا سياسياً، وخاصة إذا أرادت أن يكون لها دور تلعبه فى الشرق الأوسط، هو أن يكون لها سياسة خارجية موحدة مزودة بوسائل أساسية ومؤكدة بإرادة قوية متماسكة.

رؤية عربية حول سياسات الدول الأوروبية إزاء الحرب على العراق

بريطانيا – فرنسا – ألمانيا

د. ثناء فؤاد عبدالله *

مقدمة:-

هل قدر للبشرية أن تعيش فترة زمنية خاضعة لقانون القوة الأمريكية مخصومة منه روح الحكمة الأوروبية؟

هل كانت أزمة العراق برمتها هى الساحة الرئيسية التى دارت عليها معركة الهيمنة الدولية، وسعت من خلالها الولايات المتحدة للحصول على اعتراف الجانب الأوروبى والعالم بدورها الإمبراطورى الأمريكى الجديد فى الساحة العالمية؟

هذه التساؤلات واجهت العرب وأوروبا أكثر من أى طرف دولى آخر فى العالم؛ أوروبا لأنها الحليف الأقرب للولايات المتحدة الأمريكية، والعالم العربى لأنه رجل العالم المريض الذى تتوجه إليه أمريكا بخريطة جديدة وفقاً للمصالح الأمريكية.

كانت لحظة الحرب على العراق إذن لحظة كاشفة للصدام بين منطق الأحادية القطبية الذى دفعت به أمريكا استناداً إلى عنصر القوة الفائقة، ومنطق التعددية القطبية الذى سعت إليه روسيا والصين وألمانيا وفرنسا استناداً إلى قواعد الشرعية الدولية، وتعزيزاً لدور الأمم المتحدة، وتكريساً لقواعد الدبلوماسية التعددية.

وعندما انبثق على الساحة العالمية محور موسكو / باريس / برلين كفاعل دولى مؤثر؛ أثيرت التكهنات حول تغير موازين القوى فى العالم. إلا أن الأولويات الأوروبية، والأسباب الموضوعية، ومطالب الاندماج واعتبارات البيت الأوروبى، ثم تغيرت المواقف والظروف الدولية؛ كل ذلك أثار العديد من التساؤلات مرة أخرى ومنها: هل تقبل أوروبا التهميش؟

---

* مدير عام قسم التعليقات السياسية– الإذاعة والتلفزيون المصرى– القاهرة

وكان السؤال التالى مباشرة هو: هل يمكن أن ينشط ويتفاعل الدور الأوروبى فى منطقة الشرق الأوسط دون أن تكون لأوروبا سياستها الموحدة والمستقلة عن التأثير الأمريكى، حتى مع مراعاة خطوط التماس الأوروبية / الأمريكية فى الإطار الأطلسى؟

ومثلما كانت لحظة الحرب وملابساتها مجسدة لمعضلة العجز فى النظام العربى؛ فقد كانت أيضاً لحظة كاشفة للتحدى الحقيقى الذى يواجه أوروبا؛ وهو "الدور الأوروبى فى ظل الانفرادية الأمريكية" من ناحية، ومستقبل العلاقات الأوروبية التكاملية من ناحية أخرى.

ويهمنا فى سياق تناولنا لموضوع سياسات الدول الأوروبية إزاء حرب العراق؛ التنبيه إلى أننا ننطلق من "ملابسات" لحظة الحرب وأحداثها وتداعياتها. ومن هنا كان المنطق الطبيعى التعاطف مع التوجهات الأوروبية؛ بحكم أن لحظة الحرب جسدت "الفرق" بين السياسة الأمريكية "التى تشهد العدوان" دون أي شرعية دولية، والسياسة الأوروبية التى وإن كانت لم تنجح فى منع العدوان؛ فإنها –على الأقل جزئياً– كانت صوت المعارضة الأقوى فى العالم ضد الحرب، والأقرب إلى مناصرة الجانب العربى.

فى إطار ذلك كله، نرى أن تحليل سياسات الدول الأوروبية (بريطانيا وفرنسا وألمانيا) إزاء القرار الأمريكى بشن الحرب على العراق، يستلزم أولاً إبراز أهم خطوط العلاقات الأمريكية / الأوروبية، وسياق التحالف الأطلسى، وتوجهاته العالمية مؤخراً، وصولاً إلى ظروف الانفراد الأمريكى بالشأن العالمى دون مشاركة الحلفاء الأوروبيين.

ويتلو ذلك، تناول ملامح المشهد الأوروبى ومواقف الدول الأوروبية من أزمة العراق فى مختلف مراحلها، ومغزى هذه المواقف فيما يتعلق برهانات المشروع التكاملى الأوروبى، ثم إمكانيات التفاعل بين السياسات الأوروبية والقضايا العربية. وتختتم الدراسة بمحصلة واستنتاجات عامة. ومن ثم فإن تقسيم الدراسة يأتى كالتالى:

أولاً– الإطار العام للعلاقات الأوروبية الأمريكية.

ثانياً– أوروبا والحرب على العراق.

ثالثاً– الاتحاد الأوروبى . . رهانات الوحدة والانقسام فى ضوء الحدث العراقى.

رابعاً– التطورات المعاكسة . . مرحلة أخرى.

خامساً– السياسات الأوروبية والقضايا العربية.

الختام– المحصلة والاستنتاج.

أولاً– الإطار العام للعلاقات الأوروبية – الأمريكية : مقدمات الانفرادية الأمريكية

أبرزت المتغيرات الدولية فى المرحلة الراهنة الفروق بين الثقافة السياسية والقيم والسلوكيات التى تتبعها كل من الولايات المتحدة وأوروبا على صعيد العلاقات الدولية. فبينما تقوم الثقافة الأمريكية على استخدام القوة العسكرية فى الشئون الدولية، والانفراد باتخاذ القرارات التى تتعلق بالعلاقات مع الدول الأخرى؛ فإن الثقافة الأوروبية والقيم والسلوكيات الراهنة تميل بصورة أكبر لتفضيل التعاون المشترك بين الأطراف الدولية؛ بحيث أصبح هذا السلوك جزءاً أساسياً من السياسات الخارجية الأوروبية.(١)

وفى هذا الإطار يلفت الانتباه أن خبرة العلاقة داخل الاتحاد الأوروبى قامت على العمل الدبلوماسى النشط والمساومات والتفاوض وعدم استخدام القوة؛ وهو ما انعكس على أسلوب الاتحاد الأوروبى فى النظر إلى المشكلات الدولية وطريقة ادارتها.

من ناحية أخرى، فإنه بالنسبة للموقف من القانون الدولى نرى اختلافاً بين التوجهين الأمريكى والأوروبى، وبينما ترى أوروبا أن المؤسسات فوق القومية (مثل الاتحاد الأوروبى والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ومنظمة الأمم المتحدة) هى مصادر أساسية للتشريع، وأن دور القانون الدولى هو تغيير الواقع ومعالجة اختلالاته؛ بحيث تعتبر أن للقانون دوره الوقائى فى احتواء الأزمات قبل استفحالها، فإن الولايات المتحدة لا تقيم اعتباراً للمؤسسات فوق القومية (كالأمم المتحدة) وتعتبر أن الدولة هى مصدر التشريع، وبالتالى فإن الواقع هو الذى يؤدى لتغيير القانون، وعلى القواعد القانونية أن تعكس الواقع الجديد. (٢)

وإذا كانت بعض التحليلات تفسر الفروق بين الحليفين الأمريكى والأوروبى -فيما يتعلق بالموقف من استخدام القوة والقانون الدولى- على أنها تعود إلى ما يطلق عليه "سيكولوجية الضعف"، وأن ذلك ينصرف بالدرجة الأولى إلى أن أوروبا هى قوة اقتصادية تنفق المليارات على التجارة والاقتصاد والتبادل والحوار، ولكنها أضعف عسكرياً من الولايات المتحدة، ولا تريد أن تدخل فى سباق عسكرى مع القوة الأمريكية؛ إلا أن ذلك كله لا ينفى

الأسباب الثقافية الجذرية التى تجعل أوروبا تؤكد على احترام القانون، وتعارض الانفرادية الأمريكية فى العلاقات الدولية، وتجعل القانون الدولى سلاحها الأساسى فى هذا الصدد. (٣)ومع ذلك، فإنه يمكن تفهم الآثار التى ترتبت على "سيكولوجية الضعف الأوروبى" عند معاينة الظروف التى صاحبت مثلاً حروب البلقان التى لم تنته إلا بالتدخل الأمريكى، وغير ذلك من أحداث، وصولاً إلى الخلاف الأسبانى المغربى على جزيرة "ليلى"؛ حيث تم انتظار التدخل الأمريكى لفض النزاع.ومن هنا يمكن القول بكثير من الوضوح إن الرقم الصعب فى المشروع التكاملى الأوروبى يكمن فى العجز عن تبنى سياسة خارجية وأمنية مشتركة، أو صياغة أجندة أوروبية بعيداً عن التأثير الأمريكى.وإزاء هذا العجز الأوروبى بسماته المعروفة؛ فإنه لا مناص من مواجهة الحقائق كما هى: لقد رسمت الولايات المتحدة خطوط السياسة القادمة فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة على أساس هدفين أثنين هما: إيجاد أوروبا مؤيدة لأمريكا، وتحديد أهداف حلف الأطلنطى بعد انهيار حلف وارسو، وإعادة الأمن والاستقرار لمنطقة البلقان. (٤)

ومع ذلك فإنه من الحقائق المثيرة للاهتمام أنه فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة تزايدت نزعة المعارضة الأوروبية للهيمنة الأمريكية على شئون أوروبا، وقد دفع ذلك ببعض المحللين لمحاولة إقناع واشنطن بأن تجعل السمة الأساسية لعلاقاتها مع أوروبا هى الشراكة الاستراتيجية بدلاً من الهيمنة السافرة.

والسؤال الآن هو: هل يجرى تشارك حقيقى بين أوروبا وأمريكا فى نطاق حلف شمال الأطلنطى؟ وما هى خطط الحلف المستقبلية على صعيد العالم؟ لقد صرح سولانا فى نهاية عام ١٩٩٥ بأن "التجربة المكتسبة فى البوسنة يمكن أن تستخدم كنموذج لعمليات حلف شمال الأطلنطى القادمة"، وقد وصف ذلك بأنه يوضح الاستراتيجية الجديدة المعدة من قبل الولايات المتحدة لتصبح شرطى العالم عن طريق حلف شمال الأطلنطى. (٥) ثم ذكر سفير أمريكى فى دولة أوروبية: "يجب على حلف شمال الأطلنطى أن يحافظ على دوره المسيطر فى البحر المتوسط، وأن يمد نفوذه الاستقرارى إلى المناطق المجاورة فى جنوب شرق أوروبا والبحر الأسود والخليج العربى".

وفى إطار الإشارة إلى بعض ملامح استراتيجية الحلف؛ ذكر أنه يجب على الحلف أن يعتبر الشرق الأوسط مركزاً وبؤرة لعدم الاستقرار وإثارة المشاكل، ويجب على أعضاء الحلف إجراء المفاوضات حول التهديدات التى تمثلها العراق والجزائر والكونغو وموسكو.

وقد كتب توماس فريدمان فى هيرالد تريبيون فى ٢٠٠٣/١٠/٢٧ إن حلف الأطلنطى يجب أن يسعى لانضمام العراق ومصر واسرائيل للحلف؛ لأن ذلك يضمن تحقيق ميزات عديدة لسيطرة الحلف على المنطقة.

إذن المطلوب هو أن يتحول حلف الأطلنطى بجناحيه الأمريكى والأوروبى إلى "شرطى العالم".[٦] ولكن ما هى حقيقة المنظور الأمريكى للشريك الأوروبى؟

هنا نلجأ إلى النقاط الاثنا عشرة التى تستند عليها واشنطن فى تنفيذ سيطرتها على العالم، نقلاً عن بريزنيسكى مستشار الرئيس الأمريكى للأمن الأسبق فى الفترة من ١٩٧٧ حتى ١٩٨١، ونختار منها الفقرات المتعلقة بأوروبا لتوضيح المنظور الأمريكى لقدرات وخطط الشركاء الأوروبيين؛ وهى كالتالى:

(١) فى عام ٢٠١٠ قد يصبح التعاون الفرنسى / الألمانى البولندى الأوكرانىهو العمود الفقرى الجيواستراتيجى لأوروبا، وهنا لابد من التساؤل حول المناخ الذى سيجرى فى إطاره ذلك (حسب المصالح الأمريكية).

(٢) السيطرة على أوروبا؛ لأن المشكلة الأساسية لأمريكا هى إقامة أوروبا مبنية على العلاقات الفرنسية / الألمانية المستمرة . . . إن الولايات المتحدة ترغب فى إقامة اتحاد أوروبى لمساعدتها فى السيطرة على أوروبا الشرقية وروسيا، ولكنها لا تريد له أن يقوى بشدة تجنباً لتشكيل قوة عظمى ألمانية منافسة. ومن هنا الدعوة لاستخدام ورقة باريس ضد برلين وبالعكس.

(٣) إن فرنسا قوة متوسطة ليس إلا، غير أن ألمانيا قوة بازغة. والسؤال هو ما هى حدود استمرار الثنائى الفرنسى / الألمانى كمحركين للاتحاد الأوربى، مع تفعيل الرغبة لتحديد نطاق الزعامة الألمانية؟ إن ألمانيا تثير مشاكل معينة للولايات المتحدة . . . والولايات المتحدة تخشى أن يتحول الحلفاء إلى منافسين.

(٤) إنه لمن الجوانب التى تخشاها واشنطن على المدى البعيد زيادة التقارب بين موسكو وبرلين. وبالطبع فإن هذه النقاط الأمريكية ضمت أهدافاً أخرى تتعلق بالصين واليابان وروسيا فى إطار نفس الأهداف العامة.

وعندما نتأمل الأفكار السابقة، فإنه يمكن أن نتفهم وندرك بصورة أوضح بعض الخلافات التى وقعت فى مناسبات عديدة بعد ذلك، وأبرزت حدود "المسافة" بين أوروبا وأمريكا. ففى ٢٥ أبريل ١٩٩٩ تم تحديد مفاهيم متجددة لعمليات التدخل العسكرى للحلف "خارج نطاق الاتفاقية الخاصة بكوسوفو"، وتمثل واجب الحلف فى إدارة أزمات خارج نطاق الاتفاقية. وهنا يذكر أن فرنسا رفضت التدخل في كوسوفو دون الرجوع للمنظمة الدولية، وطالبت بعدم تكرار ذلك مستقبلاً. بينما رفضت أمريكا الخضوع لاستخدام روسيا أو الصين لحق الفيتو. في الوقت نفسه رفضت فرنسا زيادة السلطة السياسية للحلف؛ مما يتيح للولايات المتحدة زيادة نفوذها على الاتحاد الأوروبي. وفى النهاية نص البيان النهائى للحلف على ما أطلق عليه "عمليات الحفاظ على السلام تحت رعاية الأمم المتحدة" (مادة ٣١). وفى التحليل النهائى، تحول الحلف إلي شرطي إقليمي قادر – إذا تطلب الأمر – على التدخل سياسياً وعسكرياً تحت إدارة الولايات المتحدة في المناطق ذات الصراعات؛ حيث تتعرض المصالح الغربية للخطر.

أما إذا تحدثنا عن قضية توسيع حلف شمال الأطلنطى، فإنها تتمحور أساساً حول "دمج مناطق متزايدة فى المنظومة الغربية الاقتصادية والسياسية والثقافية الخاصة بالأمن"، وبالطبع فإنه دمج "تحت السيطرة الغربية".

وفى سياق التراتبية السياسية التى تقدم الولايات المتحدة كقوة متميزة تلحقها الأطراف الأخرى؛ تعرضت علاقة التحالف المصلحى الأمريكي / الأوروبي لمحطات خلافية بدرجات مختلفة، من هذه المحطات الموقف الأوروبى المتحفظ من مشروع الدرع الصاروخى الذى يحمى الفضاء الأمريكى من أى هجوم صاروخى، والذى اعتبر خروجاً على مفهوم "الأمن المشترك عبر الأطلسى". ومن هذه المحطات أيضاً: الانسحاب الأمريكى من معاهدة حظر الصواريخ البالستية لعام ١٩٧٢، والانسحاب من معاهدة كيوتو البيئية، وعدم المصادقة على عدد من المعاهدات الخاصة بحظر الحرب الكيماوية والبيولوجية، ورفض أمريكا الانضمام

للمحكمة الجنائية الدولية، وفرض الضرائب على بعض المنتجات القادمة من الاتحاد الأوروبى، وتدشين عصر من الهيمنة الأمريكية على منطقة الشرق الأوسط والتى أصبحت مسرحاً للدبلوماسية الأمريكية وأبرز عناصرها: الحفاظ التام على أمن إسرائيل، ومساندة أصدقاء أمريكا فى المنطقة، والحفاظ على النفط تحت السيطرة الأمريكية.

وبعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، تمكنت الولايات المتحدة من بناء تحالف دولى لمواجهة الإرهاب، وحصلت على دعم وتأييد دول الاتحاد الأوروبى وحلف الناتو والأمم المتحدة، واعتمدت واشنطن على سياسات الضغط تارة وتقديم بعض التنازلات تارة أخرى، إلا أن قرارات مجلس الأمن التى صدرت بشأن هجمات سبتمبر عكست بوضوح محدودية البعد القانونى فى عملية بناء التحالف الدولى؛ فلم يتم تفعيل المادة (٤٢) من ميثاق الأمم المتحدة والخاصة باستخدام القوة، واكتفى المجلس بالتأكيد على حق الدفاع عن النفس كحق أصيل للدول سواء بشكل فردى أو جماعى (القرار رقم ١٣٦٨ (١٢ سبتمبر ٢٠٠١)، والقرار رقم ١٣٧٣ (٢٨ سبتمبر ٢٠٠١).

وعموماً؛ فإنه لم يتم الاستناد إلى مفهوم أو تعريف محدد للإرهاب؛ وهو ما أثار غموضاً يمكن أن يوفر أساساً قوياً لاستغلال نصوص القرارات من جانب أى دولة، واستغلالاً للقوة العسكرية فى مواجهة الدول الأخرى.

وارتكز التحرك الأمريكى على محاولة توفير الغطاء السياسى الذى يبرر كل خطواتها العسكرية فى إطار ما أطلق عليه "الحرب ضد الإرهاب". وبينما أعرب الأمين العام للناتو عن إمكانية تفعيل المادة الخامسة من معاهدة الحلف والتى تتيح امكانية تطبيق "مبدأ الدفاع الجماعى" فإن واشنطن اكتفت بالحصول على تأييد الحلف فقط؛ حتى لا تكون هناك فرصة لتقييد انفرادها بإدارة العمل العسكرى الذى تعتزم القيام به (حرب أفغانستان والحروب الأخرى)، مع ملاحظة حرص واشنطن على تقديم مطالبها للحلفاء الأوروبيين، والتى تمثلت فى استخدام المجالات الجوية، والموانئ والمطارات، والتزويد بالوقود، وحماية القوات الأمريكية فى أوروبا، والحصول على المعلومات الاستخبارية التى تفيد فى "الحرب والحروب المرتقبة". والمهم فى كل ذلك، أن لحظة ما بعد ١١ سبتمبر والحرب على أفغانستان مثلت

صورة تقريبية لما وقع بعد ذلك لحظة الحرب على العراق، مع ملاحظة بعض الاختلافات بين الصورتين كما سيتبين فيما بعد.

وعندما حزمت الولايات المتحدة أمرها فيما يتعلق بالقيام بعمل عسكرى ضد أفغانستان، أيدتها بريطانيا على طول الخط، ولكن فرنسا وألمانيا تراوحتا بين التأييد والتحفظ، دون أن يمتد ذلك إلى حد المعارضة. وقال يوشكا فيشر وزير خارجية ألمانيا "لا يجب أن ندفع الإسلام بشكل عام فى زاوية الإرهاب لأن هذا سيزيد الأمور سوءاً". ولكن المحصلة تمثلت فى تأييد أوروبى عام عبر وزراء العدل والداخلية لدول الاتحاد الأوروبى لمساعدة أمريكا فى الهدف الذى أصبح عنوان المرحلة وهو "الحرب ضد الإرهاب".

والحقيقة أنه ليس من السهل فهم أحداث المستقبل دون أن نعى تماماً مغزى العديد من أحداث الماضى. ومن هذه الأحداث ذات الدلالة لحظة الحرب على يوغوسلافيا مثلاً فقد كانت المقولة التى تتردد هى: "سوف تكون الحرب نظيفة وسريعة"، ومقولة أخرى هى "الهدف هو تخليص الشعب من حكامه المستبدين"، ولكن الهدف الخفى والكامن يتمثل حقيقة فى التخلص من أى طرف يجرؤ على مقاومة النظام الدولى الجديد.

ومنذ أكتوبر ١٩٩٨، كان واضحاً أن الولايات المتحدة وحلف الأطلنطى أعلنا الاستغناء عن الأمم المتحدة واطاحا بكل المبادئ الأساسية للقانون الدولى. وفى التحليل العام، كانت اللحظة إعلاناً عن "دفن القانون الدولى"، وتدشين عصر من الحروب الجديدة. وهكذا جاءت الحرب على العراق استمراراً للمنهج ذاته.

ثانياً- أوروبا والحرب على العراق : مواجهات الحوار الدولى

بداية، نطرح سؤالاً محدداً مؤداه: هل كان تعدد المواقف الأوروبية من الحرب على العراق تعبيراً عن محاولة أوروبية للحفاظ على "روح" أوروبا؟ أم أنه كان تعبيراً عن "أزمة القيادة" فى أوروبا فى المرحلتين الحالية والقادمة؟

إن استيضاح الموقف يقتضى بادئ ذى بدء متابعة المشهد الدولى الذى كان مثيراً إلى أبعد الحدود.

(١) فى ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٢ قامت الولايات المتحدة بإثارة قضية العراق فى مجلــس الأمــن الدولى بتقديمها رسمياً فى مشروع قرار يطالب ضمناً بتفويض من مجلس الأمن لاســتخدام القوة ضد العراق. ومع ذلك، فقد صـــرح الــرئيس الأمريكـــى بامكانيـــة التحــرك الأمريكى المنفرد فى حالة فشل مجلس الأمن فى اتخاذ القرار.

(٢) شهد مجلس الأمن الدولى مناقشات حادة وساخنة بين الدول الكبرى، ثم صدر القرار رقم ١٤٤١ فى ٨ نوفمبر ٢٠٠٢، ونص على أن العراق كان ولايزال فى حالـــة خـــرق مـــادى لقرارات مجلس الأمن السابقة، وحذر القرار العراق من تعرضه لعواقب وخيمة إذا فشل فـــى الوفاء بالتزاماته بمقتضى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، كما حدد القرار مهمـــات فـــرق التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل فى العراق.

(٣) على الرغم من صدور القرار ١٤٤١ بإجماع أعضاء مجلس الأمن الــدولى، إلا أنـــه كشف حالة انقسامية حادة حول العراق؛ فقد أكدت فرنسا وروسيا وألمانيا أن القرار لا يحمل تفويضاً باستخدام القوة ضد العراق، وأنه يجب العودة إلى مجلس الأمن للمناقشة. بينما رأت أمريكا وبريطانيا أن القرار ينطوى على تفويض ضمنى باستخدام القوة. وفى الحقيقـــة فـــإن مجرد صدور القرار ١٤٤١ هو سابقة خطيرة فى تاريخ الأمم المتحدة؛ لأنه قد يصبح مقدمة أو ذريعة لسلسلة من القرارات التى تمس سيادة الدول تحت مسميات عديـــدة مثـــل التفتـــيش الدولى، أو الحرب ضد الإرهاب.

(٤) من وجهة النظر الأمريكية فإن واشنطن اعتبرت أن العـــراق انتهـــك قـــرارات الأمـــم المتحدة؛ وذلك مما يخولها استخدام القوة العسكرية لحماية أمنها.

(٥) فى الخامس من فبراير ٢٠٠٣ أعلن وزير الخارجية الأمريكى كولن باول فـــى مجلـــس الأمن أن التفتيش الدولى عن أسلحة الدمار الشامل فى العراق ليس مجدياً، وأن العراق يخفى أسلحة الدمار الشامل.

(٦) من جانب آخر طالبت كل من فرنسا وألمانيا وروسيا بمنح فرق التفتيش الدولية المزيـــد من الوقت لإتمام مهمتها، وقامت المبادرة الفرنسية L الألمانية على: زيادة عـــدد المفتشـــين الدوليين، وإنشاء فرق متنقلة لمراقبة الحدود، وتكثيف المراقبة الدولية.

(٧) فى فبراير ٢٠٠٣، وفى ظل انقسام دولى حول العراق، ومحاولة كل من أمريكا وبريطانيا وإسبانيا تقديم مشروع قرار جديد –وفقاً للفصل السابع من الميثاق– يقرر فشل العراق فى استغلال الفرصة التى منحها له قرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١؛ هددت فرنسا وروسيا باستخدام حق النقض (الفيتو) ضد القرار، ومن ثم فإن مقدمى مشروع القرار قرروا سحبه، ليكون ذلك إيذاناً بتحركهم ضد العراق عسكرياً خارج إطار الأمم المتحدة.

(٨) فى ٦ مارس ٢٠٠٣ أعلن الرئيس الأمريكى أن بلاده ليست فى حاجة لموافقة مجلس الأمن الدولى على شن الحرب على العراق، واتهم الرئيس بوش العراق بانتهاك قرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١، وتهديد العلماء العراقيين المطلعين على برامج الأسلحة المحظورة، واستنتج من ذلك – وفقاً للمنظور الأمريكى– أن العراق ليس جاداً فى نزع الأسلحة المحظورة، واتهم بوش العراق بدعم تنظيم القاعدة، والجماعات الإرهابية؛ ومن ثم فإن الحرب على العراق هى حرب شرعية وتتفق مع قواعد القانون الدولى.

(٩) على الجانب الآخر اعتبرت كل من فرنسا وروسيا وألمانيا أن العراق لم يشكل تهديداً للسلم والأمن الدولى، وأنه ليست هناك ضرورة تتطلب استخدام القوة العسكرية، وبالتالى فإن الحرب على العراق هى حرب غير مشروعة، ولا تتفق مع القوانين الدولية وميثاق الأمم المتحدة.

(١٠) بعد الحرب ومع صدور قرار مجلس الأمن الدولى رقم ١٤٨٣ فى ٢١ مايو ٢٠٠٣ – والذى قضى برفع العقوبات المفروضة على العراق، وتمديد عمل برنامج النفط مقابل الغذاء– فإن مسئولية إدارة العراق أصبحت منوطة "بسلطة الاحتلال"، واختصت الأمم المتحدة بدور حيوى فى مجال الإغاثة الإنسانية.

(١١) كان صدور القرار ١٤٨٣ إشارة إلى تراجع المعارضة التى تولتها كل من فرنسا وألمانيا وبلجيكا ضد الحرب؛ حيث أسبغ القرار الشرعية على الأوضاع التى ترتبت على الحرب الأمريكية / البريطانية على العراق. فالقرار ١٤٨٣ أعطى سلطة الاحتلال (أى أمريكا وبريطانيا) حق إدارة الموارد السيادية للعراق (أى النفط) وهو ما يعد تجاوزاً واضحاً لقواعد احترام السلطة الوطنية للدول.

(١٢) على الصعيد العالمى، تكونت جبهة عريضة رافضة للحرب على العراق، وكان فـى مقدمة هذه الجبهة الأطراف التى أصرت على ضرورة التزام الولايات المتحـدة بالشـرعية الدولية والحصول على تفويض صريح من مجلس الأمن الدولى بشن الحرب. وقد ضم هـذا التيار حكومات وقيادات سياسية فى فرنسا وألمانيا وروسيا والصين، كمـا ضـم منظمـات وهيئات غير حكومية فى أوروبا وأمريكا، ومن ذلك المجالس الكنسية، وتجمعـات المثقفـين. وقد نادى البابا جون بول الثانى بابا الفاتيكان والممثـل الروحـى للمسيحيين الكاثوليك فى العالـم بمنع الحرب على العـراق فى ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٢، وأعلن معظم رمـوز الكنيسـة الكاثوليكية فى روما أن الديانة المسيحية تعارض "الحرب الوقائية"؛ وهى الفكرة التى تـروج لها الولايات المتحدة.

وفى كل عواصم العالم تقريباً، قامت حركة شعبية منظمة قادتهـا اتحـادات العمـال والطلبة والمثقفين والمنظمات غير الحكومية، تعبيراً عن رفض الرأى العام العالمى للحـرب على العراق. وكان يوم ١٥ فبراير ٢٠٠٢ من الأيام الفارقة؛ حيث خرج ما بين ٨ إلـى ١٢ مليون متظاهـر فى حركة معارضة عارمـة عمـت أرجـاء العالـم فيمـا أطلق عليـه "يوم مناهضة الحرب"، وكان ذلك أبلغ تعبير عن دور المجتمع المدنى العالمى فى التعبير عن الغضب من التوجه الانفرادى العسكرى الأمريكى.

أوروبا . . ازدواجية السياسات الخارجية

على الصعيد الأوروبى الرسمى أيدت الحرب والتوجهات الأمريكية كل من المملكـة المتحدة وإيطاليا وإسبانيا والدانمرك والبرتغال، ثم انضم إلى الائتلاف المؤيد للولايات المتحدة عدد كبير من دول أوروبا الشرقية.

أما الاتجاه المعارض للحرب؛ فقد ضم كلاً من: ألمانيا، فرنسا، ثم انضـمت النمسـا، وبلجيكا ولكسمبرج واليونان والسويد. واشترطت روسيا أن تقدم الولايات المتحدة أدلة قاطعـة على ادعاءاتها ضد العراق.

ولنرصد الآن تفصيـلات وزوايـا مواقـف الـدول الـثلاث الرئيسـية: بريطانيا - وفرنسا - وألمانيا.

هناك سؤال يتبادر إلى الذهن وهو: هل تمثل التبعية البريطانية للولايات المتحدة حالة مستمرة فى السياسة الخارجية البريطانيـــة؟ نعــرف أن الانتمـــاء الأنجلوساكســونى يــوفر للبريطانيين نوعاً من الأمان، هذا بالإضافة إلى روابط اللغة والأرضية الثقافيــة والحضـــارية المشتركة بين بريطانيا والولايات المتحدة. وقد يفسر ذلك تراكم المصـــالح المشـــتركة بـــين الجانبين على مدى سنوات التحالف الحميم بينهما.(٧)

وفى الظرف التاريخى للحرب على العراق، فقد أيدت بريطانيـــا الرؤيـــة الأمريكيـــة بصورة كاملة ودعمتها، وكان التنسيق بينهما مؤثراً، وقدمت بريطانيا دعماً عسكرياً يفوق مـــا قدمته فى حرب الخليج الثانية. وبالطبع فإن الوجه المقابل لذلك هـــو أن الـــتلازم الأمريكـــى البريطانى كان خصماً واضحاً من العلاقات البريطانية الأوروبية؛ حيث كان الجفاء بادياً بـــين بريطانيا من ناحية، وألمانيا وفرنسا من ناحية أخرى. كذلك فإن "التعاون والترابط" الأمريكـــى البريطانى جاء استمراراً وتعبيراً عن التفهم البريطانى والتسليم بمشـــروعية "الحـــرب ضـــد الإرهاب"، وخاصة فى مرحلة ما بعد ١١ سبتمبر.

ولكن بعد انتهاء العمليات العسكرية الرئيسية فى العراق، واجه تـــونى بليـــر رئـــيس الوزراء البريطانى، ومهندس الصداقة الحميمة بين بريطانيا وأمريكا، تساؤلات حول جـــدوى المشاركة فى الحرب، خاصة مع محدودية النصيب الذى يمكن أن تحصـــل عليـــه الشـــركات البريطانية من مشروعات إعادة إعمار العراق؛ حيث استأثرت الولايات المتحدة بنصيب الأسد منها كما حدث فى حرب الخليج الثانية فى الكويت.

إلا أن الأزمة التى واجهها تونى بلير على الصعيد الداخلى تضاعفت بعد أن تكشفت الحقائق حول عدم امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل؛ وهى الذريعة التـــى علـــى أســـاس ادعائها شنت أمريكا وبريطانيا حربهما على العراق، وما تلا ذلك من أحداث (تقرير بى بـــى سى الذى اتهم بلير بتقديم معلومات مضللة عن قدرات العراق العسكرية، ثم انتحـــار المفـــتش كيلى).

وحتى مع الاعتراف بأن الحملة التى تعرض لها بلير تعود فى جانب منهـــا لأســـباب تتعلق بمقتضيات التركيبة السياسية لحزب العمال وتوازنات القوى الحزبية، وتوجهات القـــوى

اليسارية والقوى ذات الميل الأوروبى، لإضعاف بلير، ومحاولة إسقاطه؛ إلا أن ذلك كلــه لا ينفى أن بريطانيا شهدت "معارضات" داخلية للحرب على العــراق؛ ففــى داخــل الحكومــة البريطانية، وجدت اعتراضات لدخول الحرب دون غطاء من الأمم المتحدة (استقالات وزارية – وتهديد بالاستقالة). وفى داخل حزب العمال، وجه مائة من النواب مذكرة تعبر عن القلــق من دخول الحرب. هذا بالإضافة إلى معارضة الرأى العام البريطانى للحرب؛ وهو ما أثبتتــه استطلاعات الرأى، ومظاهرات احتجاجية، خاصة مظاهرة ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٢ التــى شــارك فيها نحو ٤٠٠ ألف متظاهر.

ولكن، ونحن نتوخى من التحليل محاولة كشف الحقائق بقدر الإمكان؛ فإنه لابد مــن معالجة علاقة الشراكة الاستراتيجية بين بريطانيا والولايات المتحدة، وذلــك عبــر عناصــر محددة وحقائق واقعية ليس من السهل إغفال تأثيراتها.

من هذه الحقائق أن السوق الأمريكية تمثل سوقاً رئيسياً للشركات البريطانية المنتجة للأسلحة، والتى يمثل حجم أعمالها ٤٠% من واردات الولايات المتحدة. فإذا كانــت صــناعة الأسلحة فى بريطانيا فى ازدهار، وزادت صادراتها إلى ٥ مليارات جنيه إســترلينى ســنوياً، بالإضافة إلى توفير حوالى ٤٤٠ ألف فرصة عمل؛ فإن ذلك يعنى أن اعتبارات التسويق لهــا الأولوية على أي اعتبارات أخرى إنسانية أو أخلاقية. ومن هنا يقال إن السياســة البريطانيــة تتسم بالبراجماتية؛ وذلك استكمالاً لاعتقاد بريطانى أصيل مؤداه أن التحــالف مــع الولايــات المتحدة هو الطريق الأمثل لتوفير النفوذ العالمى لبريطانيا فى العالم، وتعويضها عما فقدته أيام أن كانت "إمبراطورية لا تغرب عنها الشمس"، وهناك أيضاً الاعتقاد بأن هذا التحالف يــوفر لبريطانيا مركز القوة فى مواجهة الحلفاء والخصوم الأوروبيين.

وبناء على ما تقدم؛ فقد جاء التأييد البريطانى لأمريكا فى الحرب على العراق كثيفــاً ومواكباً ومسايراً للمواقف الأمريكية فى كل مراحلها؛ فبريطانيا أمريكية الهوى، وهــى أول من يؤيد، وقلما تعارض. ذلك حتى إذا كان هذا على حساب دافعى الضرائب البريطانيين؛ فقد ذكرت مصادر الحكومة البريطانية أن التدخل البريطانى فى حرب العراق وما بعــد الحــرب تسبب فى تكبد دافعى الضرائب البريطانيين أكثر من ١,٢٥ مليار دولار حتى الآن (نــوفمبر ٢٠٠٣). وذكرت شبكة "بى.بى.سى" الإخبارية البريطانية أن قرابة ٧٠٠ مليون دولار مــن

المبلغ الكلى تم صرفه على العمليات العسكرية وباقى التمويل تم صرفه على إعـادة البنـاء، وإرساء الأمن والاستقرار فى جميع السفارات البريطانية فى منطقة الشرق الأوسط.

الحالة الفرنسية

كانت الكلمات التى استخدمها بريزنسكى حينما تحدث عن فرنسا هى "إن فرنسا قـوة متوسطة ليس إلا"، ثم قال: "إن فرنسا عاجزة عن التصدى للأهداف الرئيسية الأمريكية"، وفى جملة مستقلة قال: "إن فرنسا ليست قوية بالدرجة التى تجعلها تفوق الأهداف الجيواسـتراتيجية الرئيسية الأمريكية فى أوروبا". فإذا اعتبرنا أن هذه المقولات تعبر بدرجة ما عـن "التقيـيم" الأمريكى لفرنسا؛ فإن ذلك ربما يفسر حالة الدهشة وخيبة الأمل التـى استشـعرها الـرئيس الأمريكى بسبب المعارضة الفرنسية القوية للتوجه الأمريكى بشن الحرب على العراق خـارج نطاق الأمم المتحدة.

وفى واقع الأمر؛ فإن الخلاف بين التوجهين الأمريكى والفرنسى حول العراق بدأ منذ سنوات عديدة، ومن ذلك امتناع فرنسا عن المشاركة فى مراقبة منطقتى الحظر الجوى اللتين أقامتهما الولايات المتحدة وبريطانيا شمال وجنوب العراق منذ العام ١٩٩١ بدون قـرار مـن مجلس الأمن. كذلك هناك مؤشر آخر يتمثل فى امتناع فرنسا عن تقـديم الـدعم للمعارضـة العراقية، على عكس الدعم والتمويل اللذين قدمتهما الولايات المتحدة وبريطانيا.(٨)

وفى عموم مراحل الأزمة العراقية التى تراوحت بين التصعيد والتسكين المؤقت؛ فإن التوجه الفرنسى كان يميل إلى إتاحة الفرصة لكل الخيارات والبدائل الممكنة، وعدم حصرها فى الخيار العسكرى. ومن هنا كان المقترح الفرنسى فى مرحلة التصعيد بإصدار قـرار مـن مجلس الأمن لتوجيه إنذار للعراق، ومنحه مهلة زمنية لعـودة المفتشـين غيـر المشـروطة، وضرورة إتاحة الفرصة لتطبيق قرارات مجلس الأمن السابقة، ثم اقتراح فرنسى آخر بأنه فى حالة نفاد المهلة المحددة؛ فإنه لابد من إصدار قرار ثان من مجلس الأمن لتحديد إجراء الـرد الملائم بما فى ذلك الوسائل العسكرية.

وفى هذا الإطار، فنحن نعتقد أن فرنسا وهى تحاول الوقـوف فـى وجـه التوجـه العسكرى الأمريكى المتسارع؛ فإن ذلك جاء على خلفية تصديق الادعاء الأمريكـى بشـأن

امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل؛ فإن فرنسا لم تشكك فى هذا الادعاء، وهذا لم يمنع من معارضتها للحرب.

وفى المرحلة التى شهدت أكبر فصول الجدل بشأن العراق فى مجلس الأمن لإصدار القرار ١٤٤١، فقد بدا الموقف وكأن فرنسا تقود المعارضة الدولية ضد الولايات المتحدة داخل مجلس الأمن، ووقفت باريس بصلابة أمام الرغبة الأمريكية لتضمين قرار المجلس بنداً يجيز استخدام القوة تلقائياً ضد العراق دون الرجوع لمجلس الأمن، وطالبت فرنسا بعدة تعديلات على القرار الذى خرج بعد ذلك خالياً من هذا البند. لقد وقفت فرنسا فى هذا الظرف موقفاً دولياً جعلها فى مركز الند الدولى – سياسياً – أمام الولايات المتحدة؛ مما يشكك بصورة ما – فى حكم وتقدير بريزنسكى السابق الإشارة إليه.

وفى مرحلة ما بعد صدور القرار ١٤٤١، وربما لعلم باريس أن الضربة العسكرية للعراق لا مهرب منها؛ فقد سعت لدى بغداد لعدم التهاون فى تنفيذ القرار؛ وذلك فى محاولة لسد المنافذ والذرائع التى ستتخذ حجة لشن الحرب على العراق.

وعلى كل حال فإنه فى التحليل العام، يمكن القول إن فرنسا وقفت ضد شن الحرب على العراق، وكانت الدولة التى تملك حق استخدام الفيتو لتعطيل صدور قرار من الأمم المتحدة بشأن الحرب على العراق، وغلبت فرنسا التوجه الداعى للحفاظ على الشرعية الدولية؛ وهو ما يعنى ضمنياً –وبصورة قوية– معارضة الانفرادية الأمريكية ذات النزعة العسكرية فى الشئون الدولية. وقد وصل الأمر إلى حد "الجفاء العلنى" بين الرئيسين جورج بوش وجاك شيراك، خاصة بعد أن أعلن الأخير مخاوفه أن الحرب على العراق ستؤدى إلى عدم الاستقرار فى النظام الدولى، وزيادة احتمال وقوع عمليات الإرهاب فى أوروبا.

وفى إطار ذلك فإن الرأى العام الفرنسى وقف بقوة خلف الرئيس شيراك الذى زادت شعبيته. وقد وصلت نسبة المعارضة الشعبية للحرب إلى ٨٧% فى فبراير ٢٠٠٣. ويلفت الانتباه أن ٧٦% من المعارضين للحرب أكدوا أن دوافعهم لذلك تعود إلى رفضهم للأسلوب الأمريكى فى معالجة الأزمة العراقية.

ومع إقرار دلالة كل ما سبق على مصداقية الموقف الفرنسى فى شأن الأزمة العراقية، إلا أن هذا الموقف لم يكن فى مجمله غارقاً فى رومانسية التوجه الدولى، بل نجده

فى بعض المراحل يغلب النزعة الواقعية التى تجعله يقف فى المنطقة الوسط بين الحسـابات الأمريكية من ناحية، والاعتبارات الخاصة بالمصالح الفرنسية والأوروبية من ناحية أخـرى. وعلى سبيل المثال؛ ففى أواخر نوفمبر ٢٠٠٢، أدركت الحسابات الفرنسـية أنهـا يجـب أن تحتفظ بدور ما فى ترتيبات المستقبل، وذلك باستضافة أحد مـؤتمرات المعارضـة الكرديـة، وربما يكون ذلك قد تم أيضاً بهدف تحقيق نوع من الاسترضاء المتحفظ للولايات المتحدة التى طالما استنكرت حدة المعارضة الفرنسية.

من ناحية أخرى هناك أيضاً موافقة فرنسا –فى نطـاق مجلس الأمـن– علـى القرار ١٤٨٣، الذى أقر السلطة فى العراق للولايات المتحدة وبريطانيا؛ وهو ما يعنـى بصورة ما إسباغ الشرعية على الأوضاع التى خلقها الاحتلال الأجنبى للعـراق. وقـد أعطى ذلك انطباعاً بأن الاعتبارات التى ارتكزت على ضرورة احترام القانون الـدولى نحيت جانباً لحساب الاعتبارات الواقعية والمصلحية، فى إطار الظروف التى تمخضـت عن "شرعية القوة العسكرية".

على صعيد ثالث؛ فإنه فى قمة مجموعة الدول الثمانى الصناعية الكبرى فـى مدينـة إيفيان الفرنسية، والتى عقدت فى ٣/١ يونيو ٢٠٠٣، وشهدت أول لقاء بـين الـرئيس بـوش والرئيس الفرنسى جاك شيراك بعد الحرب إبان هذه القمة؛ كان واضحاً حرص فرنسـا علـى التودد للإدارة الأمريكية. ومن هنا فقد أكد وزير الخارجية الفرنسى أن هناك علاقات منتظمـة تتسم بالثقة والصداقة بين فرنسا والولايات المتحدة. وقد جاء ذلك على الرغم من كلمات وزير الخارجية الأمريكى الذى قال "إن هناك حاجة لمراجعة مجمل السياسات بين فرنسا وأمريكـا"؛ وذلك فى ضوء الموقف الذى وقفته فرنسا فى ظروف الحرب على العراق.

وبالفعل؛ فقد تمثلت هذه المراجعة التى أشار إليها وزير الخارجيـة الأمريكـى فيما أعلنته مصادر وزارة الدفاع الأمريكية من عدم توجيه الدعوة إلى فرنسا للمشاركة فى تدريبات جوية دولية يستضيفها سلاح الجو الأمريكى فى عام ٢٠٠٤، كذلك أعلـن البنتاجون أنه بصدد مراجعة أنواع ومستويات الأنشطة المتعددة مـع فرنسـا والـدول الأخرى التى عارضت الحرب.[٩]

على كل؛ فإنه بوجه عام، وبالنسبة لتحليل الموقف الفرنسى، فالمعروف أن فرنسا شكلت على الدوام النموذج الغربى الأكثر تأثيراً فى الثقافة العربية. وفى الشأن السياسى؛ فإن المواقف الفرنسية كانت الأقرب للجانب العربى منذ عهد ديجول الذى أدان عدوان ١٩٦٧، وأوقف تزويد إسرائيل بالأسلحة، وصولاً إلى شيراك الذى يؤكد على صداقته للعرب، ودعمه فى قضيتى فلسطين والعراق.

ومع الإقرار بأن فرنسا لا تزال قوة سياسية وعسكرية واقتصادية وثقافية لها موقعها على الساحة العالمية؛ إلا أنه من الضرورى أيضاً الاعتراف بما يتعرض له "النموذج الفرنسى" من صعوبات تنعكس على حيوية الدبلوماسية الفرنسية العالمية. ومن الصعوبات الداخلية؛ تباطؤ وتيرة النمو الاقتصادى، وانخفاض معدل النمو إلى أقل من ١%، وتراجع الإنتاج الصناعى. وخارجياً؛ تقلص نفوذ فرنسا الاستراتيجى والثقافى فى مجالها الحيوى التقليدى (إفريقيا والبحر المتوسط)

بهذا الواقع تواجه فرنسا معادلة دولية جديدة تقوم فيها الولايات المتحدة بدور الزعامة، وتفتقد فيها فرنسا مقومات الريادة؛ مما يمكن أن ينعكس على مصداقية الرهان على فرنسا كقطب دولى، أو كطرف أوروبى فاعل فى السياسة العالمية.

الحالة الألمانية

ترى العديد من الآراء أن ألمانيا والدول الأوروبية الأخرى تريد من الإدارة الأمريكية أن تتعامل وفقاً لمبدأ "التعاون المشترك" فى العلاقات الدولية. [١٠] وبالنسبة لألمانيا؛ فإن الأمر يمتد من مبدأ التعاون المشترك إلى رغبة دفينة فى إقرار حالة عامة من "المسالمة" ونبذ الحروب؛ وذلك بالنظر إلى أن ذكرى الجرح التاريخى الألمانى" ما تزال ماثلة فى الأذهان.

وربما كانت المشاعر السلمية، لدى حكومة وشعب ألمانيا -كحالة مستمرة- هى التى دفعت هنرى كيسنجر ليقول "إن ألمانيا تريد أن تحقق أمنها بسلوك يجعل الآخرين يشعرون بتفوقها؛ وذلك من خلال استخدامها للشعارات الأخلاقية". وفيما يبدو أن "النفور" الألمانى من الحرب هو من القوة لدرجة أن وزيراً ألمانياً ذكر "إن توجه الرئيس الأمريكى لشن الحرب على العراق يأتى فى محاولة لتحويل الأنظار عن الفشل الاقتصادى؛ وهذا ما فعله هتلر"،

وكان ذلك فى حقيقة الأمر يعنى أكثر من الاختلاف فى وجهات النظر بين ألمانيا والولايـات المتحدة فى الشأن العراقى.

لقد كانت ألمانيا معارضة للتوجه الأمريكى نحو العراق منذ بداية عام ٢٠٠٢. وأثناء زيارة الرئيس الأمريكى للعاصمة الألمانية فى مايو ٢٠٠٢، حمل الشعب الألمـانى شـعارات تقول: "السيد الرئيس نحن لا نريد حروبك". أما المستشار الألمانى جيرهارد شرودر فقد أعلن أن دفتر شيكات الدبلوماسية الألمانية قد أغلق؛ فيما يعنى عزم المستشار على عدم تبديد موارد بلاده فى الوقت الذى يحتاج فيه لدعم الاقتصاد الألمانى.

صحيح أن ألمانيا، أكدت أنها ضد الإرهاب وتؤيد الحملة لمكافحته، كذلك لم تختلـف مع وجهة النظر الأمريكية فيما يتعلق بفساد نظام صدام حسين؛ ولكن التوجـه الألمـانى لـم يعترف أو يقبل أن العراق يشكل تهديداً مباشراً للعالم الغربى، واعتبر أن تنظيم القاعـدة هـو الذى يهدد الغرب؛ ومن ثم فإن هناك حاجة لإنجاز "عمل سياسى" لاحتواء العراق بـدلاً مـن تغيير النظام العراقى بالقوة. وفى المحصلة اعتبرت برلين أنه لا مبرر لاستخدام القـوة ضـد العراق إلا إذا عاد النظام العراقى لشن الهجمات على الدول المجاورة، وبالتالى فقد توصـلت ألمانيا فى تكييفها للموقف إلى أن اعتزام الولايات المتحدة مهاجمة العراق هو خرق للقـانون الدولى، وسابقة خطيرة تجعل الولايات المتحدة فى حل من أى التزام، وبالتالى إمكـان فرض شروطها دون أى استشارة للأطراف الدولية الأخرى. وأعلن المستشار الألمـانى شرودر أن بلاده لن تشارك فى أى هجوم أمريكى ضد العراق، حتـى لـو جـاء هـذا بتفويض من الأمم المتحدة.

وفى واقع الأمر؛ فإن إمعان النظر فى التوجه الألمانى إزاء ظروف الحـرب علـى العراق، يمكن أن يدلنا على مؤشرات إيجابية أكثر قرباً واتفاقاً مع جوهر المصالح العربيـة؛ بما ينم عن نضج في التوجهات الأوروبية بالمقارنة مع التوجهات الأمريكية. ومن ذلـك أن وجهة نظر المستشار الألمانى جيرهارد شرودر تمحورت حول رؤية محددة؛ وهى أنه بـدلاً من إهدار الطاقة فى محاولة إسقاط نظام صدام حسين بالقوة؛ فإنـه ينبغـى إيـلاء الاهتمـام للمشكلة الأساسية؛ وهى الصراع الفلسطينى / الإسرائيلى؛ وذلك من أجـل التمهيـد لإحـلال السلام والاستقرار فى منطقة الشرق الأوسط، وبالتالى، فإنه يتعين عدم تشتيت الجهـود،

وتوجيه ضربة عسكرية للعراق، خاصة وأنه لم تثبت المخابرات الأمريكية أي صـلة بين العراق وتنظيم القاعدة. (١١)

ويمكن القول بكثير من الثقة إنه كان هناك ارتباط وثيق بـين توجهـات المستشـار الألمانى المعارضة للحرب على العراق، ورفض الرأى العام الألمانى للحرب، وقـد وصـلت نسبة المعارضة الشعبية إلى ٧١%، بينما رأى ٧٥% من الألمان أن واشنطن تسـعى لزيـادة تواجدها العسكرى فى الخليج لضمان السيطرة على النفط، وليس لضمان السلم والأمن الدوليين.

ويمكن فى هذا السياق التذكير بالحوارات التى جرت بين عدد من المثقفين الألمـان، والمثقفين الأمريكيين، فى عام ٢٠٠٢، ودار موضوعها حول "الحرب ضد الإرهـاب". وقـد عكس خطاب المثقفين الألمان وجهات نظر مختلفة تماماً عن التوجهات الأمريكية. وقد تحدد الإطار العام للخطاب الألمانى فى أولوية مبادئ السلام والعيش الإنسانى المشترك، والـدعوة لتطوير آليات ومنظمات عالمية ترتكز على الحياد والمشروعية لمواجهة خطـر الإرهـاب، كذلك أشار الخطاب الألمانى إلى أن خيار الحرب أصبح من الأمور غير المشروعة؛ حيث إن الحرب لا تسهم فى حل أى صراع، ولكنها تضر بالمدنيين الذين لا شأن لهم بالصراع. (١٢)

وعلى الرغم من دلالة كل ما سبق بالنسبة للموقف الألمانى الرافض للحـرب ضـد العراق؛ فإنه كما شهدنا بالنسبة للموقف الفرنسى، فإن ألمانيا على المستوى الرسمى، اضطرت فى مرحلة أخرى، للوقوف فى "منطقة الوسط"، وإعطاء بعض الأولوية للمصـالح الألمانيـة، بصرف النظر عن الاعتبارات المبدئية. وقد بدا ذلك واضحاً فى تصريحات التهدئة الموجهـة للولايات المتحدة، والتى وصفها الخطاب الألمانى بأنها، (أى أمريكا) "حاميـة السـلام والحرية فى العالم"، و"أن العالم كله بحاجة لها لتقود الحملـة الدوليـة ضـد تهديـدات الإرهاب الدولية"، كما تتابعت الخطوات التى قصدت منها ألمانيا شـراء خـاطر الولايـات المتحدة؛ ومنها تمديد فترة وجود كتيبة ألمانية عاملة فى الكويت، فى إطـار تمديـد القـوات الألمانية العاملة فى الخارج (٣٩٠٠ جندى أرسلوا فى إطار حملة الحرب ضـد الإرهـاب)، وصولاً إلى خطوة موافقة ألمانيا على استخدام القوات الأمريكية لأراضيها فى حالة شن هجوم عسكرى أمريكى على العراق. (١٣)

ولعله من الحقائق الجديرة بالتذكير -فى هذا السياق- أن ألمانيا مازالت تحت الحماية الأمريكية، وتتواجد بداخلها قوات أمريكية، وخضعت للتفتيش، ولن يسمح لها بتطوير أسلحة فتاكة تؤثر على قوة الولايات المتحدة، أو تمثل تحدياً لها.

ثالثاً- الاتحاد الأوروبى رهانات الوحدة والانقسام فى ضوء الحدث العراقى

مرة أخرى، أثبتت ظروف الحرب الأمريكية البريطانية على العراق اخفاق الدول الأوروبية فى امتلاك سياسة خارجية موحدة فى إطار الاتحاد الأوروبى.

وكان الانقسام بين هذه الدول واضحاً؛ حيث حظيت الولايات المتحدة بتأييد بريطانيا وإسبانيا وإيطاليا والدانمرك، ودول أوروبا الشرقية (الأعضاء الجدد فى الناتو). بينما جاءت المعارضة من فرنسا وألمانيا وبلجيكا.

وفى معرض تحليل الأبعاد التى تقف وراء المواقف المعلنة؛ فقد طرحت العديد من التفسيرات التى تدخل فى صميم الشأن الأوروبى، ومن ذلك على سبيل المثال:

(١) أن التحالف الأمريكى البريطانى جاء لمواجهة التحالف الفرنسى الألمانى، والتفاهم بين محور باريس / برلين.

(٢) أن التحالف الفرنسى الألمانى نفسه كان يعكس رغبة "أوروبا القديمة" فى الهيمنة على مقدرات القارة الأوروبية وسلطة اتخاذ القرارات فيها.

(٣) أن المرشحين الجدد لعضوية الاتحاد الأوروبى يساندون الولايات المتحدة؛ لأنهم يفضلون الهيمنة الأمريكية على الهيمنة الفرنسية / الألمانية. [١٤]

(٤) أن التحالف بين بريطانيا وإسبانيا وإيطاليا جاء فى إطار عملية أوسع وأشمل تتناول إعادة تشكيل القارة الأوروبية.

وإذا أضفنا إلى ذلك كله التذكير بخطاب الدول الثمانى (وهى بريطانيا وإسبانيا وإيطاليا والبرتغال والدانمرك وبولندا والتشيك والمجر) للولايات المتحدة -بشأن العراق- معبرة فيه عن تأييد مطالبتها بدعم التضامن الأوروأطلنطى، خروجاً على إطار تقاليد المؤسسة الأوروبية؛ لكان ذلك كله يعنى فى التحليل الأخير أن آليات اتخاذ القرار الأوروبية عجزت

عن التعبير عن توجهات أوروبية واحدة، فى ضوء التغير العميق فى نمط التحالفات داخل الاتحاد الأوروبى؛ وهو ما ظهر بوضوح فى ملابسات ظروف الحرب على العراق.

والحقيقة أنه من التطورات المهمة على الصعيد الأوروبى يأتى التقارب الفرنسى/الألمانى؛ والذى يتوقع أن يؤدى إلى تأثيرات عميقة مستقبلاً فى أوضاع القارة الأوروبية. وقد تجلى ذلك فى عدة مناسبات؛ منها قمة كوبنهاجن فى نهاية عام ٢٠٠٢؛ حيث أعلن الفرنسيون والألمان موافقتهم على توسيع الاتحاد الأوروبى، كذلك كان هناك الاحتفال السنوى الرابع بتوقيع اتفاقية الإليزيه، وتطوير العلاقات الفرنسية الألمانية. ومما يذكر فى هذا السياق أن فرنسا وألمانيا وبلجيكا، لجأوا إلى عضويتهم فى حلف الأطلنطى لمنع تدخله من أجل دعم تركيا لوجستياً فى حال اندلاع الحرب، وقد كان لهذا التدخل أثر عملى فى مواجهة واشنطن لمشكلة لم يكن ممكناً الاستهانة بها.

وفى واقع الأمر؛ فإن أزمة العراق والمواقف بشأنها؛ جاءت فى وقت حرج بالنسبة لمشروع إتمام "الوحدة السياسية" فى أوروبا، والمحاولات التى تجرى فى هذا الشأن، ومنها صياغة الدستور الأوروبى، والأجهزة المعنية بالسياستين الخارجية والأمنية، ومنصب رئيس الاتحاد الأوروبى، ووزير الخارجية، هذا بالإضافة إلى موضوع "قوة الدفاع الأوروبية" المستقلة عن الناتو.

وإذا كان هذا هو الشأن السياسى والأمنى؛ فإنه على الصعيد الاقتصادى يبدو الأمر مختلفاً؛ لأن كل الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى يقتنعون تماماً بضرورة الوظيفة التى يقوم بها التكامل الاقتصادى ومدى جدواها. ولا شك أنه فى تقدير الأوروبيين هناك أهمية لحقيقة كبرى تتمثل فى أن القوة الاقتصادية مقاسة بالناتج المحلى الإجمالى للاتحاد الأوروبى هى أكبر من القوة الاقتصادية للولايات المتحدة فى الوقت الراهن، أو على الأقل فى المستقبل القريب جداً، وخاصة بعد الوحدة النقدية والاقتصادية التى تحققت للاتحاد، وتشمل الآن عشرة من دوله الأعضاء، وبالطبع فإنه عندما تنضم الدول العشر الجديدة إلى الاتحاد الأوروبى فى عام ٢٠٠٤ سيكون الناتج المحلى الإجمالى للاتحاد أكبر من نظيره الأمريكى.(١٥)

ومع ذلك فإنه لا مناص -من وجهة النظر الأوروبية- من الاعتراف بالوجه الآخر للحقيقة؛ وهو أن التفوق الأمريكى الكاسح فى القوة العسكرية وعناصر القوة الأخرى

الاستخباراتية والإعلامية والتكنولوجية وعناصر القوة الناعمة، الثقافية والسياسية، لهى من المؤثرات القوية فى تحديد سياسات الدول وتوجهاتها نحو الولايات المتحدة.

ومن هنا؛ وفى لحظة الحرب الأمريكية / البريطانية على العراق؛ فإنه عندما عارضت فرنسا وألمانيا التوجهات الأمريكية، ورفضتا الانصياع للمشيئة الأمريكية علناً، وعلى مرأى ومسمع من العالم، وهما من الحلفاء الأطلنطيين الرئيسيين؛ فإن هذا "الموقف" نعتبره استثناءً من مسار العلاقات الدولية، ونقطة تحول ينبغى عدم إغفال آثارها على مستقبل العلاقات الأمريكية / الأوروبية.*

وفى هذا السياق يمكن الإشارة إلى عدة ملاحظات ينبغى وضعها فى الاعتبار:

(١) إنه على المستوى الرسمى الأوروبى، وبالنسبة للدول التى عارضت شن الحرب على العراق؛ فإن الحجة الرئيسية لم تكن هى الحفاظ على سيادة العراق بقدر ما كانت إرجاء الحل العسكرى لأقصى درجة ممكنة، ومحاولة تجنب انفراد الولايات المتحدة بالسيطرة العسكرية على العراق؛ وهو ما يعنى تهميش الدور الأوروبى.

(٢) إن مجمل المواقف الأوروبية أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أن الأوروبيين ليسوا على استعداد -فى ظل المتغيرات الراهنة- لمعاداة الولايات المتحدة بأى حال من الأحوال.

(٣) إذا اعتبرنا أنه على الصعيد الأوروبى ليس ثمة انفصال بين الرأس والجسد، أى بين النخب والجماهير وقادة الرأى والأحزاب والمجتمع المدنى؛ فإن ما شهده الشارع الأوروبى من غضبة عارمة ضد العمل العسكرى جاء ترجمة صادقة لرفض الهيمنة الأمريكية، استشعاراً للخطر من الاستراتيجية الأمريكية، وخاصة فى انطلاقها للسيطرة على نفط العراق والشرق الأوسط، والآثار السلبية المتوقعة على الاقتصاد الأوروبى، وعموماً، هناك القلق الأوروبى من استبعاد الدول الأوروبية من المشاركة فى صياغة النظام الدولى.

وفى الفضاء الأوروبى، ترددت تساؤلات مهمة، من قبيل: ما هو مستقبل العالم فى ظل الهيمنة الأمريكية؟ وهل ستظل العلاقات الأمريكية / الأوروبية على حالها ؟ وهل يمكن أن تستشير أمريكا حلفاءها الأوروبيين فى مشروعاتها المستقبلية؟ وهل هناك مخاطر تواجه "الروح الأوروبية" بميزاتها الخاصة مستقبلاً ؟

والحقيقة أن لحظة "التحدى الأوروبى" للولايات المتحدة بشأن الأزمة العراقية -وهو تحدٍ جزئى على كل حال- استمرت لفترة زمنية، وتمثلت فى الحوارات الحادة التى واكبت إصدار قرار مجلس الأمن رقم ١٥١١ فى ٢٠٠٣/١٠/١٦، وهنا نجد أن واشنطن حرصت على إبراز تجاوبها مع مخاوف العديد من القوى الأوروبية بشأن احتمالات تقسيم العراق؛ وذلك بإدراج نص يشير إلى أهمية وحدة وسلامة الأراضى العراقية. ومع ذلك يلاحظ إصرار الإدارة الأمريكية على استمرار إصدار القرارات الخاصة بالعراق تحت حكم الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، والذى يجيز استخدام القوة فى تنفيذ قرارات مجلس الأمن، رغم انتفاء الحاجة لذلك، ومواصلة أمريكا محاولة تحجيم دور الأمم المتحدة، وعدم السماح لها بالتدخل المباشر فى الشأن العراقى. وفى التحليل العام، فإن القرار ١٥١١ جاء إضافة جديدة للقرار ١٤٨٣؛ من حيث رفع الحرج عن قوات الاحتلال، وسترها بغطاء المشروعية حين تنخرط ضمن القوات متعددة الجنسيات التى دعا القرار إلى تشكيلها.

ويلاحظ أيضاً أنه فى بيان مشترك أعلنت كل من فرنسا وروسيا وألمانيا، عدم الموافقة على إرسال قوات عسكرية للعراق؛ وهو ما كانت تطالب به الولايات المتحدة. وقد جاء ذلك فى إطار مطلب عام بضرورة المسارعة فى ترتيب الأمور الداخلية فى العراق.

ومن ذلك على سبيل المثال التصريح الذى أدلى به دومينيك دوفيلبان وزير خارجية فرنسا فى ٢٠٠٣/١١/١٣، وأكد فيه أن فرنسا تمد يدها للعمل مع الولايات المتحدة، ولكن نقطة البدء يجب أن تكون تسليم السلطة إلى حكومة عراقية مؤقتة قبل نهاية عام (٢٠٠٣)، وقال دوفيلبان إن الموعد الذى حددته واشنطن لتسليم السلطة فى صيف عام ٢٠٠٤ هو موعد متأخر للغاية، كما طالبت بتعيين مبعوث دولى خاص تعينه الأمم المتحدة، يعمل إلى جانب رئيس الإدارة المدنية الأمريكية؛ لتوفير أجواء أمنية تمهد لانسحاب القوات الأمريكية من العراق.

والحقيقة إن كل ما سبق، وفى ضوء تطوراته المتلاحقة؛ يجعلنا -من خارج إطار التحالف الثنائى الأمريكى الأوروبى- نتساءل: هل حقاً أن الأمريكيين والأوروبيين مختلفون؟ وللرد على ذلك نقول: صحيح أن الأوروبيين ينتقدون "الانفرادية" الأمريكية العالمية. ولكن المشاعر بين الجانبين ليست عدائية. وفى استطلاعات للرأى؛ فقد وجد أن بعض

الأوروبيين هم الأقرب للأمريكيين من غيرهم؛ فمــثلاً: أعطـــــى الأمريكيــون ٦١ نقطة للعلاقات الأمريكية الألمانية، و٧٦ نقطة للعلاقات الأمريكية البريطانية. أما مــن ناحية البريطانيين فقد أعطوا علاقاتهم مع الأمــريكيين ٦٨ نقطـــة. كــذلك أوضــحت الاستطلاعات أن ٥٢% من الأمريكيين يريدون أن تظل أمريكا هى القوة الوحيدة فـــى العالم، ولكن هناك أيضاً ٣٣% لا يمانعون أن توجد مشاركة أوروبية للقوة الأمريكيـــة. وعلى الجانب الآخر، أظهرت الاستطلاعات أن ٦٥% من الأوروبيين يريــدون أن يصـــبح الاتحاد الأوروبى نظيراً للولايات المتحدة.

فإذا انتقلنا إلى أهم جوانب الاختلافات الظاهرة بين الجانبين نجدها تتمثل فى: رؤيـــة كل منهما لخطر الإرهاب، فهى فى الجانب الأمريكى أكبر منها فى الجانب الأوروبى. وبينما يرى الأمريكيون أن الأسلوب العسكرى هو الوسيلة المثلى لقهر الإرهاب؛ فإن الأوروبيـــين يرون أن محاربة الإرهاب ممكنة بوسائل غير عسكرية؛ ومنها تقــديم معونـــات وقـــروض لمساندة الدول الفقيرة، حتى لا تصبح مرتعاً لنمو الإرهاب. (١٦)

كذلك هناك الاختلاف بين الجانبين فيما يتعلق بالنظرة إلى الصراعات الإقليمية، وفى مقدمتها الصراع فى منطقة الشرق الأوسط. وقد أظهرت الاستطلاعات أن المشاعر المتعاطفة مع دولة إسرائيل جاءت بنسبة ٥٥% بالنسبة للأمريكيين، و٣٨% بالنسبة للأوروبيـــين، أمـــا المشاعر المؤيدة والمتعاطفة مع الفلسطينيين فقد جاءت ٤٠% من الأمـــريكيين، و٧٢% من الأوروبيين. ويلاحظ أن الأوروبيين يتهمون أمريكا بالتركيز على أمـــن اســـرائيل، بصرف النظر عما تمارسه اسرائيل فى حق الشعب الفلسطينى، بينمـــا تـــتهم أمريكـــا الأوروبيين بالتحيز فى جانب الشعب الفلسطينى، دون النظر لمـــا يلحـــق الإســـرائيليين بسبب أعمال العنف الفلسطينية.*

وفى المجمل العام، وبالنظر إلى الأوروبيين والأمريكيين بمنظار مكبـــر؛ فإنـــه لـــن ينطبق عليهم وصف الأعداء، ولكن أيضاً، بينهما اختلافات ومخاوف حقيقيـــة. وفـــى لحظـــة الحرب على العراق؛ كانت هناك مخاوف عبرت عنها صحيفة لوفيجـــارو الفرنســـية أصـــدق تعبير عندما قالت: "إن أوروبا تعيش حالة من القلق غير المسبوق بسبب ما يمكن أن يحـــدث -أمريكياً- فى الشرق الأوسط".

ثم تتساءل: "أليس من الوارد أن أى وضع جديد قد يستحدثه أى عمل عسكرى أمريكى سيقضى على ما تبقى للدول الأوروبية من مكاسب وقدرة على التأثير فى تلك المنطقة؟ إذ إنه فى حالة تغيير كل شىء ألن نفقد نحن الأوروبيين بالتالى كل شىء؟ ألن يكون من المحتمل أن يمتد نطاق التغيير الجيواستراتيجى حتى منطقة آسيا الوسطى؛ حيث ثبت بالدليل القاطع غياب نفوذ أوروبا فى هذه المنطقة من العالم؟

رابعاً– التطورات المعاكسة . . مرحلة أخرى

بعد عدة أشهر من إعلان الرئيس بوش انتهاء الحرب ضد العراق رسمياً؛ تبين للعالم أن حرب العراق لم تنته بعد. وفى الولايات المتحدة، اضطر الرئيس بوش أن يقر بأن اتهاماته ضد بغداد بخصوص صفقات شراء اليورانيوم من النيجر كانت خاطئة. أما فى بريطانيا فإن انتحار ديفيد كيلى الذى كان قد ندد بالمبالغات التى أدرجها تونى بلير فى تقريره حول العراق أضعف المستقبل السياسى لرئيس الوزراء البريطانى. وتدريجياً تكشفت الأكاذيب الرسمية لقادة التحالف على الملأ وأخيراً؛ تضاعفت على الأراضى العراقية "عمليات المقاومة" ضد قوات الاحتلال الأمريكى، التى تتكبد يومياً خسائر بشرية مؤثرة، وبدا مجلس الحكم الانتقالى الذى شكلته إدارة بول بريمر عاجزاً عن إخراج البلاد من الفوضى.

وبدأت الحقائق تتكشف رويداً رويداً؛ فالعراق لم تصبح منارة الشرق الأوسط للديمقراطية والموالية للغرب، ومثلما عبرت "لونوفيل أوبزر فاتور" الفرنسية فى ٢٠٠٣/٨/٦؛ فقد تصبح العراق "قذيفة استراتيجية" ثقيلة جداً ومكلفة لدولة أمريكا العظمى. وظهر عقم الحسابات الوهمية؛ فالبترول لن يسدد تكاليف إعادة إعمار العراق فى المستقبل القريب، وبالتالى فالفرصة محدودة – فى نظر البعض – لإغراء المستثمرين الأجانب، بالإضافة إلى أن ٨٠% من الشعب العراقى يعيش فى حالة فقر. ومع استمرار الخسائر الأمريكية، فقد بدا الموقف يشكل نزيفاً اقتصادياً للولايات المتحدة، وبلغت تكلفة التواجد العسكرى فى العراق ما بين ٣ إلى ٤ مليارات دولار شهرياً.

وبالنسبة لأمريكا؛ فلا الأموال المقررة فى الميزانية كافية، ولا البنتاجون لديه جنود تكفى للبقاء لفترة طويلة وفقاً لخطة الانتشار العسكرى فى العراق والبالغ عدد الجنود ١٥٠ ألف جندى، وحذر تقرير من مكتب الميزانية بالكونجرس من تكاليف الاحتلال العسكرى الذى

أصبح أكثر تعقيداً مما كان يتوقعه البيت الأبيض، واعترف البنتاجون أخيراً بأنه لا يستطيع التصدى لجميع الجبهات فى وقت واحد؛ وهو ما يتعارض مع عقيدته التى كانت تنظم القوات الأمريكية وفقاً لاحتمالية الانتشار فى ساحتين للعمليات المتزامنة، وتصاعد الجدل الداخلى فى الولايات المتحدة حول القدرات العسكرية للدولة وجبهات التدخل فى الخارج.

ومع تصاعد المخاوف الداخلية، كان توجه الرئيس الأمريكى جورج بوش للأمم المتحدة، وطلب المساعدة، وعبر عن ذلك السيناتور روبرت برد قائلاً "إن كل يوم تضيعه الحكومة، وكل شهر يمر دون مساعدة أصدقائنا وحلفائنا؛ يعنى إنفاق المزيد من آلاف الملايين من الدولارات التى يدفعها المساهمون من أجل احتلال العراق.

وفى تقرير لمركز الدراسات الاستراتيجية الدولية بواشنطن؛ والذى يعد مركزاً للعقول المفكرة، ويضم جمهوريين وديمقراطيين على السواء؛ جاء أن الوضع فى العراق يزداد تدهوراً للدرجة التى تصل إلى حد احتمال انفجار حرب ثالثة فى الخليج، ولكنها ستكون فى هذه المرة ضد الشعب العراقى. وذكر التقرير أنه ليس من الواضح أن الولايات المتحدة تستفيد من هذه الحرب غير المتناسقة، واتهم الإدارة الأمريكية بأنها لا تمتلك استراتيجية للخروج من أجل إنقاذ قواتها العسكرية التى يبلغ قوامها ١٥٠ ألف جندى فى العراق.

فى إطار ذلك كله؛ نجد التحول المعاكس من جانب واشنطن. وبعد أن كان رامسفيلد يتحدث باستهانة عن "قوات السلام والقبعات الزرقاء"، وبعد أن كانت لهجته سلبية فى الحديث عن "أوروبا القديمة"؛ فإن وزير الدفاع الأمريكى بدأ يردد أن قوات حفظ السلام الدولية هى أمر ضرورى، وبدأت واشنطن تردد الدعوة لإشراك الناتو أو الأمم المتحدة فى العراق، وتحديداً مشاركة ألمانيا وفرنسا. وفى عدة دوائر أمريكية بدأت تتردد مقولة إن الولايات المتحدة ستكون فى حاجة إلى التوصل إلى اتفاق مع الدول الأخرى داخل مجلس الأمن؛ وإلا سيكون من المتعذر الدفاع عن موقف عمليات الأمم المتحدة فى العراق، وذلك بعد الهجوم الذى دمر مبنى الأمم المتحدة فى بغداد.

على الصعيد الأوروبى؛ فقد تأكدت الدول الأوروبية أن ثمة فشلاً عاماً لأمريكا فى العراق، وأنه من الممكن أن يكون لهذا الفشل نتائجه السلبية كذلك على أوروبا كما هو بالنسبة للولايات المتحدة، ومن هنا كان – فى تقديرنا – أسلوب المهادنة والمصالحة الذى اعتمدته

الدول الأوروبية؛ فتعهد الأوروبيون (وفى المقدمة منهم ألمانيا وفرنسا) بإنشاء صندوق لإعمار العراق، على أن يكون تحت إشراف الأمم المتحدة. فى إطار ذلك عقد مؤتمر الدول المانحة فى مدريد يومى ٢٣ و ٢٤ أكتوبر بمبادرة من الولايات المتحدة وبرعاية الأمم المتحدة؛ حيث تم الاتفاق على مساعدة العراق بـ ٣٣ مليار دولار وصفت بأنها عبارة عن "منح وقروض ومساعدات مرتبطة وغير مرتبطة بالعقود المبرمة والخاصة بالمشروعات الوطنية". هذا، علماً بأن إعادة إعمار العراق وفقاً للمصادر الدولية تحتاج ٥٥ ملياراً حتى عام ٢٠٠٧. وقدم الاتحاد الأوروبى ٢٣٣ مليوناً من المنح لعام ٢٠٠٤، وقدمت المملكة المتحدة ٩١٠ ملايين دولار، من بينها ٣٥٢ مليوناً تم صرفها فعلاً. ومع ذلك فقد تردد أنه بسبب انعدام الأمن فى العراق فإن البلاد لن تستطيع فى أغلب الأحوال استيعاب أكثر من ٥ مليارات دولار. وأكد برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة أن مثل هذا المبلغ قد تم جمعه فى مدريد على شكل منح.

هذا – ولم تشترك كل من فرنسا وألمانيا فى هذه المنح، وأشار فرانسوا لاووس وزير التجارة الخارجية الفرنسى إلى أن "العملية السياسية لم تتقدم بما فيه الكفاية". إن المنحى الفرنسى – فى تقديرنا – لم يتخل عن العملية السياسية؛ ففرنسا تطالب بانتقال السيادة فى أسرع وقت ممكن للمؤسسات العراقية المؤقتة "، من أجل وقف منطق الاحتلال"، كما ترى باريس أن الأمم المتحدة تعد أحد العوامل الرئيسية فى تماسك العمل الدولى، وقال شيراك فى الأمم المتحدة: "لن يتمكن أحد من الاستئثار بحق استخدام القوة من جانب واحد أو استخدمها للوقاية". كذلك يلاحظ الإصرار الفرنسى على وجود جدول زمنى لإنهاء الاحتلال وإعادة السيادة إلى العراق؛ وهو ما أكده وزير الخارجية الفرنسى دومينيك دوفلبان، وأيده السكرتير العام للأمم المتحدة، خلال مباحثات جنيف بين وزراء خارجية الدول دائمة العضوية فى مجلس الأمن فى سبتمبر ٢٠٠٣، وقد طالب عنان بضرورة وجود حكومة مفوضة كاملة الصلاحيات فى بغداد خلال شهر، وبأقصى سرعة ممكنة، وأن يكون هناك دستور يتم إعداده قبل نهاية العام ٢٠٠٣، وأن تجرى الانتخابات فى العراق فى الربيع. وقد بدا واضحاً إصرار باريس على ألا يقتصر دور الأمم المتحدة على الجانب الإنسانى، وإنما يمتد إلى الأمور السياسية، والتى تتعلق بإعادة إعمار العراق.

أما وجهة النظر الأمريكية؛ فقد رأت أن التوجه الفرنسى غير واقعى، وقال توماس فريد مان فى صحيفة النيويورك تايمز "إن فرنسا ليست فقط حليفاً غير مريح أو منافساً قوياً، بل أصبحت عدواً لنا". وهنا – فى تقديرنا – نجد أن الخلاف بين التوجهين الفرنسى والأمريكى يعود إلى أن:

- الولايات المتحدة تريد أن تحصل على أكبر قدر من المساعدات العسكرية والمالية دون أن تقتسم السلطة الحقيقة (أى سلطة اتخاذ القرار الدولى) مع أحد.
- أما فرنسا، فإنها تريد أن تسمع العالم صوتاً مختلفاً عن الأصوات الغالبة (أى الصوت الأمريكى) ففرنسا تعارض صراحة المساعى الأمريكية لحصول واشنطن على كل ما تريد دون أن تتنازل عن شىء.

وفرنسا لا تعارض فكرة إيفاد قوات متعددة الجنسية إلى العراق، بشرط أن تكون تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة، ولكن بالمقابل فإنها تطالب بالمشاركة فى ترتيب الشأن العراقى، ومن ذلك الأمور النفطية. وقد اتضحت ملامح الموقف الفرنسى خلال زيارة وزيرة الدفاع الفرنسية "ميشال أليومارى" للولايات المتحدة فى يناير ٢٠٠٤ ولقائها مع نظيرها الأمريكى دونالدرامسفيلد ومستشارة الأمن الأمريكى كوندا ليزا رايس؛ حيث أكدت وزيرة الدفاع الفرنسية أن بلادها لن ترسل جنوداً إلى الأراضى العراقية، وأن فرنسا ترغب أن يستعيد العراقيون سيادتهم بأسرع ما يمكن، وأكدت أنه عندما يتحقق ذلك ستكون بلادها مستعدة للمشاركة فى تكوين الجيش والشرطة فى العراق بالاشتراك مع الألمان. ومع ذلك فقد أبدت وزيرة الدفاع الفرنسية اهتماماً واضحاً بتطور العلاقات الفرنسية/الأمريكية والأمريكية الأوروبية.

وفى هذا الإطار؛ فقد أكدت أنها لمست خلال زيارتها لواشنطن حرص الولايات المتحدة على إنهاء حالة التوتر التى تشهدها العلاقات الفرنسية الأمريكية، وأضافت أن "شهادة الرضا المقدمة إلى فرنسا بشأن دورها فى أفغانستان ومكافحة الإرهاب، تعنى طى صفحة "أوروبا القديمة"؛ وهى العبارة التى كان رامسفيلد قد رددها لنقد موقفى فرنسا وألمانيا من الحرب على العراق.

ومع ذلك يلاحظ أن وزيرة الدفاع الفرنسية لم تتردد أثناء زيارتها للولايات المتحدة فى أن تؤكد أن بلادها تفضل "عالماً متعدد الأقطاب"، وأن ذلك لا يتعارض مع رغبة فرنسا فى تنمية علاقات شراكة قوية بين ضفتى الأطلنطى". ومن الملاحظ أنه فى غضون النصف الثانى من عام ٢٠٠٣ تبلورت تساؤلات محددة حول العلاقات الأوروبية الأمريكية، ومحور هذه التساؤلات يدور حول ما إذا كانت الهوة بين الجانبين ما تزال عميقة فى ضوء الظروف التى صاحبت الحرب على العراق ؟ وفى تقديرنا أن جوهر القضية يدور أساساً حول سؤال محدد هو: هل من الممكن أن يكون هناك حل وسط بين الأوروبيين الذين يحاولون إعادة أمريكا إلى قواعد ومبادئ الأمن الجماعى، وبين الأمريكيين الذين يريدون إخضاع أوروبا للقواعد التى تمليها القوة العظمى؟؟

وفى هذا الإطار، نجد أن أحد المتغيرات المهمة ذات الصلة بالقضية موضوع المناقشة هى العلاقات الأوروبية الداخلية، خاصة بين الثلاثة الكبار بريطانيا وفرنسا وألمانيا.

ولم يكن من الغريب فى هذا الإطار أن تقول صحيفة لوموند الفرنسية فى ٢٠٠٣/٩/٢٣ "يسود تفاهم ودى بين لندن وباريس وبرلين حول قضايا الساعة الأوروبية الكبرى، وتلك هى الرسالة التى وجهها فى برلين (سبتمبر ٢٠٠٣) تونى بلير وجاك شيراك وجيرهارد شرودر؛ حيث أعرب الثلاثة بشكل واضح عن أملهم فى إعادة التفعيل الأوروبى الذى أصيب فى مقتل أثناء العام الجارى بسبب الأزمة العراقية". صحيح أن تونى بلير مازال يأخذ جانب الأمريكيين ولا يستطيع "التقرب الشديد" من الرؤية الفرنسية والألمانية، غير أن القادة الثلاثة قرروا ألا يتركوا هذا الموضوع يؤثر على علاقة الجميع.

من هنا، جاءت الآراء المتوافقة أوروبياً حول ضرورة تعزيز دور الأمم المتحدة، ونقل إدارة العراق إلى العراقيين فى أسرع وقت ممكن، ومع ذلك لم ينكر الرفقاء خلافاتهم حول طريقة التنفيذ؛ وفيما يعد تغليباً لمصالح أوروبا العليا، ففى القمة الأوروبية التى عقدت فى بروكسل فى ٢٠٠٣/١٠/١٧ بدا وكأن تونى بلير من أكثر المدافعين براعة عن قضايا "الدفاع الأوروبى"، وبدا بلير كما كان فى قمة برلين فى ٢٠٠٣/٩/٢٠، قريباً من آراء شيراك وشرودر، لدرجة أن أحد المراقبين وجد أنه من المناسب أن يقول إن الوضع تغير بالنسبة لبريطانيا بنسبة ١٨٠ درجة. وعبرت بعض المصادر عن أن شرودر وبلير وشيراك اختاروا

طريق البراجماتية، وسعوا لتوفيق أوضاعهم حول العراق، كمقدمة ضرورية للتفاهم حول الملفات الكبرى فى الشأن الأوروبى (الدفاع – الدستور – التنظيم العسكرى).

وفى ٢٠٠٣/١٠/١٧، عندما انعقدت القمة الأوروبية بحضور بلير وشيراك وشرودر ورئيس الوزراء البلجيكى جى فيرهو ستادت؛ فقد تقرر مواصلة العمل والاتصالات فيما بينهم، خاصة بعد أن أكد شيراك "إن الدفاع الأوروبى لن يكون مترابطاً تماماً دون إنجلترا" وأصر على ذلك قائلاً "لن تكون هناك أوروبا إذا لم تكن هناك قدرة على الدفاع مكفولة للجميع، ومرتبطة بالتزاماتها مع حلف شمال الأطلنطى". وهكذا بدا واضحاً، فى المجمل العام، أن كل الأطراف حققت ما تصبو إليه. فبلير احتفظ بدور محفز فى الاتحاد الأوروبى فى انتظار انضمامه للعملة الموحدة. أما فرنسا وألمانيا؛ فقد تقدما بمشروعهما لتأكيد السياسة الأوروبية.

وعلى الصعيد الاقتصادى، انضم بلير للاقتراح الفرنسى الألمانى لبدء إطلاق عشرة مشروعات كبرى تهدف إلى دعم النمو فى أوروبا. وجاءت هذه الموافقة مواتية لرغبة فرنسا وألمانيا. وقال أحد الدبلوماسيين تعليقاً على ذلك: "اتفق الثلاثة الكبار رغم وجود الأزمة العراقية". وفى هذا الإطار فقد يكون من الأهمية بمكان الإشارة بوجه خاص للموقف الألمانى، وسياسة المهادنة التى ظهرت بوضوح فى خطاب المستشار شرودر وعبر عنها فى مقالة كتبها بنفسه فى صحيفة هيرالد تريبيون الدولية فى ٢٠٠٣/٩/٢١ وقال: "إن ألمانيا كقوة مدنية فى قلب أوروبا تعرف من خلال تاريخها أن التعاون والتكامل هما من شروط تحقق الأمن والازدهار". أما عن موقف ألمانيا من الولايات المتحدة فقد تأكد أن ألمانيا والولايات المتحدة لم يتفقا على ما هى أفضل الطرق للتعامل مع نظام حكم صدام حسين. إلا أنه لا طائل من وراء استمرارية مثل هذا الجدل. ويجب علينا الآن أن ننظر إلى المستقبل. ويجب أن نعمل سوياً من أجل أن نظفر بالسلام، "وأكد المستشار الألمانى اعترافه واعتراف بلاده بفضل الولايات المتحدة على ألمانيا، ومساعداتها لإعادة البناء، والوحدة وأكد أن "التعاون الألمانى/ الأمريكى يتسم بالصلابة فى جميع المجالات".

ومع ذلك كله، فإن الحليف الأكبر الولايات المتحدة لم يشأ إلا أن يزيد الخلافات، وأن يعود مرة أخرى للغة الاستبعاد والإقصاء. ففى ٢٠٠٣/١٢/٩ أعلن فى الولايات المتحدة

استبعاد الشركات الفرنسية والألمانية والروسية والكندية -التابعة للدول التي رفضت المشاركة في التحالف العسكري التابع للقيادة الأمريكية في الحرب العراقية- من مشروعات إعمار العراق، بينما تم إدراج دول أخرى في قائمة من ٦٣ دولة سمح لها بالحصول على عقود هذه المشروعات.

وفي اليوم التالي، أعلنت روسيا وفرنسا وألمانيا رفضها للقرار الأمريكي بحرمان شركاتها من الانتفاع بعقود إعادة إعمار العراق، وأعلن وزير الدفاع الروسي أن حكومته لا تعتزم إلغاء الديون العراقية التي تمثل ثمانية مليارات دولار. وصرح الناطق باسم الخارجية الفرنسية أن بلاده تدرس مدى مشروعية الإجراءات الأمريكية ضد الشركات الفرنسية في إطار إعادة إعمار العراق، ومدى مواءمة هذه القرارات مع القانون الدولي في مجال المنافسات التجارية، بالتعاون مع شركاء فرنسا المعنيين، خاصة شركاؤها في الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية.

أما جاك سترو وزير الخارجية البريطاني - وبالنظر إلى العلاقات الخاصة البريطانية / الأمريكية، فقد صرح في ١٢/١٠ بأن الولايات المتحدة لديها الحق التام في استبعاد شركات الدول التي رفضت المشاركة في العمليات العسكرية بالعراق من عقود إعادة الإعمار؛ وهو ما يعني استمرار الموقف البريطاني عند أقرب نقطة ممكنة من السياسة الأمريكية.

وفي تحليلنا لهذا الموقف الأخير الذي اتخذته الولايات المتحدة؛ فإنه يبدو واضحاً أن "المأزق الأمريكي في العراق" دفع الولايات المتحدة لممارسة ضغوط واضحة على الحلفاء الأوروبيين من أجل إقناعهم بإرسال قوات عسكرية لمساعدة القوات الأمريكية في العراق. والدليل على ذلك، أن المتحدث باسم وزارة الدفاع الأمريكية صرح بأن الهدف من هذا الإجراء هو توسيع نطاق الدول التي تشارك بقوات في العراق. بل إن المتحدث أعلن صراحة أنه: "إذا قررت أي دولة المساهمة بقوات في العراق؛ فإنها ستصبح مؤهلة على الفور للتقدم بعروضها لهذه العقود". كذلك أكد الرئيس الأمريكي جورج بوش أن عقود إعمار العراق ستعكس واقع الوجود العسكري هناك، وأن الأموال ستذهب إلى القوات التي تخاطر بحياتها؛ وهي القوات الأمريكية وبقية دول التحالف.

وفى التحليل العام، نرى أن المتغير الرئيسى الذى أصبح يحدد المواقف الأمريكية هو الموقف الصعب الذى تواجهه قوات الاحتلال الأجنبى فى العراق؛ وهو ما يضغط على سياسات الولايات المتحدة فى محاولة لجذب الدول الأوروبية للمشاركة عسكرياً فى العراق. ولقد عبر عن هذا الموقف صراحة توماس فريدمان عندما كتب فى صحيفة هيرالد تريبيون الدولية فى ٢٠٠٣/٩/١٩ قائلاً بالنسبة للحاجة إلى فرنسا على سبيل المثال "إن أمريكا لن تكون مؤثرة أو شرعية فى جهودها لإعادة إعمار العراق بنفس الدرجة بدون مساعدة فرنسا"، وأضاف: "أن ندعو فرنسا لتعمل معنا فى العراق أفضل من أن ندعوها لتعمل ضدنا فى العالم".

والحقيقة أن صعوبات الموقف الأمريكى فى العراق، وتصاعد حدة المقاومة العراقية؛ دفع الولايات المتحدة بعد عدة أشهر لفتح عقود إعمار العراق أمام البلدان التى عارضت الحرب.

خامساً- السياسات الأوروبية والقضايا العربية

يمكن القول بوجه عام إنه كان هناك "الصوت الأوروبى" الرسمى والشعبى المعارض لشن الحرب على العراق. هذا الصوت المعارض سعى بكل قوته لاستخدام نفوذه فى المؤسسات الأوروبية والأطلنطية والدولية لتحقيق إجماع دولى لقطع الطريق على الخطة الأمريكية للحرب.

ويمكن القول أيضاً إن أحد تفسيرات هذا التوجه يعود ليس فقط لاختلاف وجهات النظر بين أمريكا والمعارضين للحرب، ولكن أيضاً لتوجس هذه القوى من استراتيجية الهيمنة الأمريكية، وطموحاتها الإمبراطورية، وتأثير هذه التوجهات على التوازنات الإقليمية والعالمية الراهنة، خاصة فى ضوء السعى الأمريكى للسيطرة على النفط العراقى وتأمينه أمريكياً حاضراً ومستقبلاً.

من منظور القضايا والمصالح العربية؛ فإن بنود الأجندة الأمريكية أصبحت من الوضوح بحيث لم يعد ممكناً الجدل بشأنها. فهناك استهداف للدول العربية والإسلامية، ومحاولة لفرض المطالب الأمريكية (السياسية والثقافية) على هذه الدول، ومحاولة لترسيخ

الهيمنة الأمريكية على المنطقة العربية فى ضوء تحالف أمريكى / إسرائيلى، يوفر لإسرائيل حرية الحركة لتنفيذ توسعاتها الاستعمارية.

وهذه الأجندة الأمريكية -بلا شك- تثير قلق الحلفاء الأوروبيين، ويعكس ذلك حملات النقد المتنوعة فى الأوساط الأوروبية فى مواجهة الانفراد الأمريكـى، والتهديـد بشـن الحروب الاستباقية.

وفى إطار ذلك، فإنه إذا كانت السياسات الأوروبية على المستوى الرسمى تتعامل مع أمريكا تعاملاً هادئاً، يصل فى بعض الأحيان إلى "مجاراة هذه التوجهـات الأمريكيـة"؛ فـإن الأمر المؤكد أن المضى فى هذا الطريق لن يكون فى صالح السلام والاستقرار فى العالم، كما لن يكون فى صالح الدور الأوروبى نفسه على الصعيد العـالمى؛ فأمريكـا تسـمح للشـريك الأوروبى فى بعض الأحيان بالاعتراض، ولكنها لا تسمح له بممارسـة أى دور فعلـى فـى مجريات الأحداث، وهو ما تبدى واضحاً فى الأزمة العراقية قبل الحرب وبعدها.

وهذا الواقع يجعلنا نطرح الفرض التالى: إذا كانت أجنـدة الاخـتلاف الأوروبيـة / الأمريكية تتسع فى بعض الأحيان بخصوص بعض القضايا ومنها القضايا العربية، أليس مـن الممكن أن يتخذ الشريك الأوروبى مواقف حاسمة يمكن أن تحد من غلواء السياسات الأمريكية بدرجة ما؟

إن الدور الفعال الذى قام به المحور الألمانى / الفرنسى، إبان الأزمة العراقية؛ يسمح لنا فى الإطار العربى، بإعادة قراءة الفكر والسياسات الأوروبية، لتصور مواقـف وخطـوات وسياسات أوروبية إيجابية لصالح القضايا العربية.

وفى الأفق الأوسع؛ فإنه يمكن تصور وجود مبادرة عربية جديدة نحو أوروبا، تأخـذ فى الاعتبار أولويات الصديق الأوروبى سياسياً واقتصادياً؛ وذلك بهدف إعادة تأسيس العلاقات العربية الأوروبية على أسس جديدة. [١٧]

والحقيقة أن هذا التوجه يستحق على الصعيدين العربى والأوروبى أن يحظـى بكـل الجدية والاهتمام والمتابعة. نقول ذلك على الرغم من التداعيات المتداخلة التى انبثقـت عـن

الاستطلاع الذى أجرته المفوضية الأوروبية، وأكــدت نتائجــه أن ٥٩% مــن الأوروبيــين يعتبرون إسرائيل تمثل الخطر الأكبر على السلام العالمى.

وما يهمنا الإشارة إليه فى هذا السياق كيف أن المسئولين فــى الاتحــاد الأوروبــى، والمفوضية الأوروبية سارعوا بالرفض والاستنكار لنتيجة الاستطلاع، والتأكيد على أن سياسة الاتحاد الأوروبى لن تتأثر به. هذا على الرغم من أن نتيجة الاستطلاع تعكس بصدق توجهات "الرأى العام الأوروبى" وليس الرأى العام فى مكان آخر. وحسب معلوماتنا، فإنه فــى الــدول الديمقراطية فإن النخب الحاكمة تعكس وتتوافق مع توجهات الرأى العام بها.

والسؤال الآن هو: هلى تخشى دول الاتحاد الأوروبى الغضب الإسرائيلى، وتقيم لــه ألف حساب، بغض النظر عن توجهات الرأى العام لدى الأوروبيين؟ وهل يستمر ذلــك حتــى بعد أن بدا واضحاً أن إسرائيل تسعى لابتزاز أوروبا بتهمة معاداة السامية؟

وسؤال آخر: هل تظل سياسات الدول الأوروبية أسيرة حالات الاخــتلاف – والشــد والجذب – وعدم الاتفاق مما يحرم الجانبين العربى والأوروبى من فرص التوافــق ذات الأهمية القصوى لقضايا الجانبين؟ ولعله من الملاحظات التى تستحق التنويه بشــأن نتــائج الاستطلاع الذى أثار "عاصفة" بين أوروبا وإسرائيل، أنه فى معرض الاسئلة التــى تضــمنها استطلاع اللجنة الأوروبية جاء سؤال حول ما إذا كان يتعين على الاتحاد الأوروبى أن يشجع تعزيز العلاقات السياسية والثقافية بين أوروبا والعالم العربى ؟ وجاءت الإجابة المفاجأة –كما ذكرت مستتكرة جريدة هيرالد تريبيون الأمريكية فى ٢٠٠٣/١١/٩)– بموافقــة ٨٠% مــن الرأى العام الأوروبى.

<u>المحصلة والاستنتاج</u>

عموماً فإنه فى مرحلة ما بعد الحرب، يسعى الخطاب الأوروبى لإقنــاع الولايــات المتحدة بإفساح المجال أمام الأمم المتحدة للمساهمة فى عمليات إعادة إعمار العــراق. وهــذه العملية ليست سهلة، وتكتنفها صعوبات كبيرة؛ فالولايات المتحدة، أســقطت النظــام العراقــى ولكنها لم تنجح فى وقف الاضطرابات وأعمال العنف، والتى تحولت إلــى مقاومــة عراقيــة مؤثرة يمكن أن تغير كل الحسابات الأمريكية.

من هنا وكما نرى فإن أمريكا تنجح فى اسقاط النظم، ولكنهـا تفشـل فـى تحقيـق الاستقرار والأمن، ومن ثم فإن ما يطلق عليه "نظرية الصدمة والتخويف" تخفق فـى تحقيـق أهدافها السياسية. (١٨) من هنا أيضاً نجد أن الرؤية الأوروبية لعراق ما بعد الحرب تتسم بنوع من الشمول والعمق. وتركز هذه الرؤية على إعادة تشكيل النظـام السياسـى فـى العـراق، والاهتمام بالإمدادات الإنسانية تجنباً لوقوع كارثة يمكن أن تؤدى إلى موجـات جديـدة مـن اللاجئين لأوروبا، كماتركز الرؤية الأوروبية للعراق على إنشاء مظلة دوليـة للتأكيـد علـى احترام الشرعية الدولية، وتأسيس قوة مهمات متعددة الجنسيات تحت مظلـة الأمـم المتحـدة لتكون صاحبة السلطة الانتقالية. كذلك يمكن عن طريق الاتحاد الأوروبـى عـرض الخبـرة الأوروبية للإدارة وتدبير الموارد، واحتواء الصراعات المحتملة.

أما عن النظام المرتقب تأسيسه فى عراق ما بعد الحرب؛ فـإن الرؤيـة الأوروبيـة تذهب إلى ضرورة أن يقوم على التعددية وسيادة القانون وضمان تمثيل الأقليات. كذلك تـربط الرؤية الأوروبية التقدم فى إعادة إعمار العراق، وتحقيق الأمن والاستقرار به، مع ضـرورة إحراز تقدم فى إنهاء الصراع العربى الإسرائيلى. والسؤال الآن هو: إذا كانت أوروبا – تملك الرؤية من أجل إعادة بناء العراق بصورة أكبر من مجرد إعادة الإعمار، فهل تملك الفاعليـة والقوة لتفعيل هذه الرؤية؟

الحقيقة أن هذا الأمر يرتبط بمدى قدرة الاتحاد الأوروبى علـى تفعيـل دوره علـى الساحة العالمية بوجه عام، وكذلك زيادة فاعلية الدور الأوربى فى إطار الأمم المتحدة؛ وذلـك فى المدى المتوسط، وكذلك فى المدى الطويل. وفى الآونة الأخيرة، وبعد أن بـرزت معـالم المأزق الأمريكى فى العراق؛ يلاحظ التوجه الأمريكى لإشراك أوروبا فى تطـورات الشـأن العراقى. وذكر مسئولون فى واشنطن صراحة أن أمريكا تريد الاستفادة من الحوار الأوروبى المتوسطى القائم والمعروف باسم "عملية برشلونة"، والتى تقدم لدول شـمال إفريقيـا وشـرق البحر المتوسط مزايا تجارية ومساعدات فى مقابل التعاون والإصلاح السياسى والاقتصـادى. وبدأ مسئولون أمريكيون فى إجراء مشاورات مع الاتحاد الأوروبى تستهدف فى نهاية المطاف إقناع الحلفاء الأوروبيين بتحمل حصة أكبر من العبء العسكرى فى أفغانستان والعراق، وبذل مجهود أكبر فيما يطلق عليه "إعادة تشكيل المنطقة وتشجيع الديمقراطية واقتصاد السوق".

وهنا يلاحظ أن المسئولين الأوروبيين يبدون شكوكاً واضحة مؤداها أن الأمـــريكيين ليست لديهم الخطط الواضحة والمحددة فى هذا الشأن. كذلك يؤكد الأوروبيون أنه مـــن غيـــر الممكن فرض إطار الديمقراطية قسراً على دول المنطقة، ووضع هذا الإطار كشـــرط مســـبق لحل الصراع العربى–الإسرائيلى.

إلا أن ذلك لم يمنع أوروبا من أن ترحب "بعودة واشنطن لأوروبا وقرب انتهاء حقبة التصرفات والممارسات الأحادية من جانب أمريكا. كذلك أكدت فرنسا ضرورة وجود نظـــام دولى متعدد الأقطاب. وهذه الحقيقة تعيدنا مرة أخرى إلى التساؤل: كيـــف يمكـــن أن تكـــون لأوروبا قدرات فاعلة على الصعيد الأوروبى؟

ومن هنا فنحن ننحاز إلى الطرح الذى قدمه "ميشيل كولون" عندما رأى أنه لكى تنجح أوروبا فإن عليها أن تغير علاقات القوة الاقتصادية لبناء تكتل أوروبى عمـــلاق، وأن تتوحـــد أوروبا على المستوى السياسى، وأن تستعيد لندن إلى الصف الأوروبى، وأن تنجح أوروبا فى إنشاء صناعة أسلحة أوروبية قادرة على منافسة الشركات الأمريكيـــة العملاقـــة، وأن تـــنجح أوروبا فى إنشاء صناعة جيش أوروبى موحد ومستقل عن الناتو.

وإذا كان البعض يقول إن الأوروبيين مازالوا يتعلقون بالعربة الأمريكية، ولا يصـــدر عنهم إلا إشارات قليلة على مدى استعدادهم أن يكونـــوا أنـــداداً للولايـــات المتحـــدة سياســـياً وعسكرياً؛ فإن هناك من يتنبأ بصورة مغايرة للمستقبل؛ فأمريكا تبدأ القرن الحادى والعشـــرين وهى فى المرتبة الأولى، ولكنها "فقدت الريادة الهائلة التى كانت لها فى النصف الأخير مـــن القرن العشرين. وسوف تنجح أو تفشل فى القرن المقبل بناء على مدى ما تتعلمه مـــن كيفيـــة لعب المباريات الاقتصادية الجديدة التى يحددها الأوروبيون واليابانيون".[١٩]

وإنه لمن الحقائق المهمة التى يتعين الالتفات إليها فى الواقع الأوروبى من الأطلـــس إلى الأورال والقوقاز، هو اتجاه أوروبا لتطبيق صيغة اتحاد متطـــور يقـــوم علـــى عنصـــر المصالح المشتركة واستثمار الأجواء العالمية، وصولاً إلى تعزيز حقيقى لقدراتها الاقتصادية.

وهذا التطور العالمى، ينطوى أيضا على واقع آخر يتمثل فى التنـــافس الأوروبـــى / الأمريكى فى جانبيه الاقتصادى والتكنولوجى، والذى اقترب من دائـــرة التنـــافس السياســـى؛ بحيث تردد القول إن أوروبا تمثل التحدى الأكثر صعوبة للهيمنة الأمريكية.

من هذا المنطلق، فإنه عندما أعرب الرئيس الفرنسى جاك شيراك عن سعادته بانتصار القوات الأمريكية والبريطانية على النظام العراقى، واعتباره ذلك نصراً للديمقراطية ضد الديكتاتورية، وعندما أعلن المستشار الألمانى جيرهارد شرودر أن "الانتصار الأمريكى" فى العراق أثلج صدره؛ فإن هذه التعبيرات جاءت من منطلق منطق "التهدئة"، ولكنها ليست كافية لإخفاء الهاجس الحقيقى وراء المواقف الألمانية والفرنسية. وكانت مقدمة هذه الهواجس هى إصرار الدولتين على قيام الأمم المتحدة بدور حقيقى فى العراق؛ وذلك فى محاولة لكسر العزلة التى فرضتها عليهما أمريكا منذ اندلاع الحرب فى العراق فى ١٩ مارس ٢٠٠٣؛ وذلك فى مواجهة المنهج الأمريكى الذى يقضى بقصر دور الأمم المتحدة على القيام بوظيفة "عربة الإسعاف" فى الشأن العراقى.

ولعل الهاجس الذى يجمع بين فرنسا وألمانيا ومعهما روسيا؛ هو التطور الاستراتيجى الحرج الذى سيترتب على هيمنة الولايات المتحدة على عرش النفط إنتاجاً وتسويقاً وتسعيراً، ولعل هذا العنصر تحديداً هو الذى دفع شرودر أن يصرح فى حديث حزبى محدود أنه لمدة عقدين أو ثلاثة فإن أحداً لن يستطيع أن يقول لأمريكا لا.

ومن ذلك كله تأتى مشروعية الأصوات الداعية لتطوير نظرية لتوازن دولى جديد يقوم على مشروع اقتصادى استراتيجى أوروبى / روسى / يابانى، يوازى تسلط الهيمنة الأمريكية، ويملأ الفراغ الاستراتيجى الراهن فى النظام الدولى.

أهم المراجـــع

المراجع العربية:-

[١] لستر ثرو، المتناطحون: المعركة الاقتصادية القادمـــة بـــين اليابـــان وأوروبـــا وأمريكا، ترجمة محمد فريد (أبو ظبى، مركز الإمارات للدراسات، العـــدد (١)، ١٩٩٥).

[٢] وليد عبد الناصر، "مأزق حكومة بلير فى بريطانيا"، ملف الأهرام الاســـتراتيجى، السنة التاسعة، العدد ١٠٥، سبتمبر ٢٠٠٣.

[٣] التقرير الاستراتيجى العربى، ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣.

[٤] كريستين عبد الله إسكندر، قمة مجموعة الثمانى للدول الصناعية الكبرى، السياسة الدولية، العدد ١٥٣ (يوليو ٢٠٠٣).

[٥] مصطفى علوى، "السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الـــدولى"، السياســـة الدولية، العدد ١٥٣ (يوليو ٢٠٠٣).

المراجع الأجنبية:-

[1] Frederic W.Kagan, War and After math, Policy Review, No. 120.

[2] John Van Qudenaren, "What is Multilateral?", Policy Review Current Issue, No. 117.

[3] Kalus Larres, Mutual Comprehension U.S. German Value, Washington Quarterly Spring, 2003.

الهوامش

(1) Kalus Larres, Mutual Comprehension U.S. German Value Beyond Iraq, Washington Quarterly, Spring, 2003.

(2) أحمد سيد أحمد، "الأزمة العراقية ودور مجلس الأمـــن فى حفـــظ السلـــم والأمـــــن الدوليين"، السياسة الدولية، العدد ١٥٣ (يوليو ٢٠٠٣)، ص ١٢٥. فى ٢٠٠٣/١١/٢ – كتبت صحيفة هيرالد تريبيون: "كان التاريخ الأمريكـــى يوصـــف على أنه مواجهة بين الخير والشر، وعندما لم يعد الاتحاد السوفيتى يلعب دور الشرير – من وجهة النظـــر الأمريكيـــة – اتجهت أمريكا إلى وصف دول أخرى بأنها دول مارقة لنهجها أفكاراً معادية لنظريتها الأمريكية، والسعى لامـــتلاك قـــوة

ردع نووية.وبعد أحداث ١١ سبتمبر - =أصبح هناك حل للمشكلة حيث تحول وصف الدول المارقة إلى دول محور الشر"، وأصبحت تلك الدول تتهم بأنها تمثل تهديدا دوليا وأنها قادرة على المساس بالولايات المتحدة.

وتضيف الصحيفة "وسواء كان هذا التهديد الذى تشير إليه الولايات المتحدة يتفق مع الواقع أم لا، فإنه يمكن القول أن الصراع بين الحضارات الذى حذر منه صموئيل هنتنجتون سيكون سببا للحرب العالمية القادمة، والارهاب الذى تتحدث عنه واشنطن قد عبر عن نفسه من خلال تنظيم القاعدة وحركة طالبان والتفجيرات الانتحارية الفلسطينية وحركات ارهابية فى أمريكا اللاتينية والانفصاليين فى الشيشان وجنوب الفلبين، وقد يتمكن فى وقت ما من استخدام أسلحة دمار شامل قد تزوده بها دول مارقة، ومن ثم فإن الحروب الوقائية تعتبر ضرورة وفى هذه الحالة يجب تنحية القانون الدولى جانبا".

(3) Robert Kagan, Paradise and Power, London: Atlantic Books, 2003.

(4) Lieber, J. Robert, Foreign Policy and American Primacy in the 21st Century. New Jersey: Prentice Hall, 2002.

(5) Michel Collon, Monopoly, L'OTANALA CONQUÊTE DU MONDE (EPO, 2002).

(6) تذكر بعض التحليلات التى ربما لم تجد اجماعا فى الرأى بعد أن العالم بصدد مرحلة يواجه فيها ما يطلق عليه "الاستعمار الجماعى"، وتفصيل ذلك أن التناقضات بين الدول الكبرى خفت وتضاءلت، ولم يعد بينها الا تناقضات تجارية بسيطة، وأنه فى ظل "العولمة الاقتصادية الليبرالية الجديدة" وعسكرة العلاقات الدولية والتوافق فى المصالح بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى واليابان، فإن العالم يعيش مرحلة يواجه فيها "الاستعمار الجماعى" الذى تقوده عسكرياً الولايات المتحدة. أنظر لمزيد من التفصيلات: سمير أمين، ملامح العولمة الجديدة، صحيفة البيان، ٢٨ نوفمبر ٢٠٠١، ص ٤.

(٧) وليد عبد الناصر، "مأزق حكومة تونى بلير فى بريطانيا"، ملف اهرام الاستراتيجى، السنة التاسعة، العدد ١٠٥، سبتمبر ٢٠٠٣، ص ٩٩-١٠٠.

(٨) التقرير الاستراتيجى العربى، ٢٠٠٢-٢٠٠٣، ص ٤٢.

(٩) كريستين عبد الله اسكندر، "قمة مجموعة الثمانى للدول الصناعية الكبرى"، السياسة الدولية، العدد ١٥٣ (يوليو ٢٠٠٣)، ص ٢٨١.

(انظر مؤلفات: نيكولاس بافاريز "فرنسا التى تنحدر"، وآلان ديهاميل "الضياع الفرنسى").

(١٠) John Van Qudenaren, "What is Multilateral?", Policy Review Current Issue, No. 117.

(١١) Kalus Larres, Mutual Comprehension U.S. German Value, Washington Quarterly Spring 2003.

(١٢) التقرير الاستراتيجى العربى، ٢٠٠٢-٢٠٠٣، ص ١٨٣-١٨٨.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٤٤.

(١٤) أنظر ندوة السياسة الدولية بعنوان "حول الأزمة العراقية وتداعياتها الدولية والاقليمية" فى: السياسة الدولية، العدد ١٥٢ (أبريل ٢٠٠٣)، ص ١٦٩.

(١٥) مصطفى علوى، "السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولى"، السياسة الدولية، العدد ١٥٣، (يوليو ٢٠٠٣)، ص ٧٠.

• فيما يعبر عن ذلك كتب توماس فريدمان فى "الشرق الأوسط" فى ٢٠٠٣/١١/٤ – كتب متسائلا: "هل ما نشاهده الآن هو مجرد عاصفة عابرة حول العراق؟ هل يمثل ما نشهده الآن نهاية الغرب كما نعرفه: أى مجموعة الدول المتحالفة بقيادة الولايات المتحدة والتى تملك قيما أساسية مشتركة وتواجه اخطارا استراتيجية واحدة".

وقال توماس فريدمان نقلا عن رئيس الوزراء السويدى السابق "إن الأميريكيين والأوروبيين كان لهم ولجيل كامل تـاريخ واحد هو عام ١٩٤٥ . . . أما الآن، فاللحظة الحاسمة فى التاريخ الأوروبى هى عـام ١٩٨٩، واللحظـة الحاسـمة فـى التاريخ الأمريكى هى عام ٢٠٠١". ويمكننا التذكير فى هذا الإطار بتطور له مغزاه: ففى ٣ مايو ٢٠٠١ تلقـت الولايـات المتحدة هزيمة سياسية اعتبرت الأولى من نوعها منذ قيام الأمم المتحدة حيث فقدت مقعدين على التوالى: أولهما فى اللجنة الدولية لحقوق الإنسان المنبثقة عن المجلس الاقتصادى والاجتماعى. وثانيهما: فى المجلس الدولى لمكافحـة المخـدرات. وذكر رئيس الوفد الأمريكى فى الأمم المتحدة أن الاتحاد الأوروبى هو المسئول عن الهزيمة الأمريكية حيث تقـدم بثلاثـة مرشحين فائزين وهم فرنسا والنمسا والسويد، كما خسرت أمريكا مقعدها فى المجلس الدولى لمكافحة المخـدرات لصـالح فرنسا والنمسا وهولندا الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى.

(١٦)Kennedy Graig, "The Real Trans Atlantic Gap", Foreign Policy, January/December 2002.

• كتبت صحيفة لوموند الفرنسية فى ٢٠٠٣/١١/١٢ "مازال موضوع الخلاف الرئيسى بـين الأوروبيـين وأمريكـا هـو الصراع العربى الاسرائيلى، فبوش لم يشأ الاعتراض على سياسة الاستيطان الاسرائيلى . . . وهو لـم يحـدد بوضـوح استراتيجية شاملة فى الشرق الأوسط".

(17) بخصوص العلاقات الأوروبية–العربية؛ فقد ذكر مستشار وزارة الدفاع الفرنسية "فريدريك شارليون" أن هناك ثلاثـة أسباب تعوق التعامل الأوروبى مع الشرق الأوسط؛ وهى: (١) عدم رغبة أمريكا وإسـرائيل فـى وجـود دور أوروبـى فاعـل فى المنطقة. (٢) إن أوروبا عندما تكون بصدد تقديم المساعدات لدول المنطقة؛ فإنها تكون متحدة، ولكنها عنـدما تكون بصدد اتخاذ قرار بإدانة طرف ما أو فرض عقوبات؛ فإنها تنقسم. (٣) إنه على الرغم مـن وجـود إطـار عمليـة برشلونة للتعاون الأورومتوسطى؛ فإنه حتى الآن يبدو ضعيفاً.

(١٨) Frederick W.Kagan, War and Aftermath, Policy Review, No. 120.

(١٩) لسترثرو "المتناطحون: المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان وأوروبا وأمريكا"، ترجمة محمد فريد (أبو ظبى، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد رقم (١)، الطبعة الثانية، ١٩٩٥)، ص ١٨٧. وتقول بعـض التحلـيلات إن الولايات المتحدة تدرك تماماً أن أوروبا يمكن أن تشهد عصراً ذهبياً يسحب البساط من تحـت واشـنطن خاصـة وأن الاتحاد الأوروبى قطع شوطاً طويلاً فى تحقيق تكامله الاقتصادى والنقدى؛ مما سيشكل نقطة تحول عالمية فيما بعـد فـى إطار العملة الأوروبية الموحدة (اليورو).

وهنا تضيف البيانات التى أعلنت من قبل مكتب الموازنة بالكونجرس الأمريكى، والتى أكدت أن ميزانية الولايات المتحدة تشهد فى عام ٢٠٠٤ عجزاً يقترب من نسبة ٤,٣% من إجمالى الناتج الداخلى. ويعتقد أن حسـابات الولايـات المتحـدة ستواجه عجزاً حتى عام ٢٠١٣.

المحور الرابع

المداخلات والمناقشات

د.حسن نافعة: أستاذ العلوم السياسية- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة (معقب)

بداية، أتفق مع د.فريدريك شاريون فى أن الأزمة العراقية لم تكن حول العراق أو الشرق الأوسط، بل هى أزمة حول رؤية جديدة للعالم وحول الدور الأوروبي في النظام العالمى الجديد، فلايمكن إطلاقا معالجة أزمة العراق دون روية التحول الذي حدث في الولايات المتحدة على ضوء عاملين أساسيين:

١- وصول إدارة أمريكية من نوع خاص تمثل اليمين الأمريكي المحافظ، وهى إدارة جاءت عبر انتخابات لها طابع خاص، حيث نجح الرئيس الأمريكي بوش (فى ولايته الأولى) ولأول مرة فى تاريخ الولايات المتحدة بموجب قرار من المحكمة الدستورية دون أن يحصل فعليا على غالبية أصوات الناخبين.

٢- أحداث ١١سبتمبر التى أعطت الولايات المتحدة الفرصة لاستغلال هذه الفرصة لوضع وتنفيذ مشروعها الإمبراطوري كما يصفه البعض.. ولا شك أن سلوكيات الولايات المتحدة المرتبطة بهذه الأحداث تفتقد لكل المقومات والشعبية والدليل على ذلك أن الشارع الأوروبي كان يعارض واشنطن فى كل سلوكياتها المرتبطة بهذه الأحداث.

أما فيما يتعلق بما أشار إليه د.شاريون عن التغير والاستمرارية فى تحليل السياسات الأوروبية، أعتقد أن كلامه يبدو منطقيا إلا أنه لم يضع يده على المسألة أو الاعتبار الأكثر أهمية فيما حدث أثناء الأزمة. فقد كانت هناك بعض عناصر الاستمرارية وبعض عناصر التغير فى السياستين البريطانية والفرنسية تجاه الأزمة العراقية، أما السياسة الألمانية تجاه الأزمة ذاتها فهو الذى يستدعى التفكير. فقد كان من المتوقع أن يكون الموقف الفرنسي مغايرا للسياسة الأمريكية فيما كان من المتوقع أن تكون بريطانيا مؤيدة للولايات المتحدة لكن الموقف الجديد والمثير هو الموقف ألماني الذي يكاد أن يسجل انقلابا فى السياسة الألمانية..فهل يمكن اعتبار ذلك نتيجة لحدوث أزمة كبيرة فى ألمانيا بعد الوحدة؟ وهل يعنى ذلك توجهها نحو لعب

دور اكبر ومستقل عن الولايات المتحدة فى المستقبل؟ أم أن هذا الموقف له علاقة بالانتخابات فى ألمانيا؟

ومن الأسئلة التى تطرح نفسها كذلك، هل كانت بريطانيا وألمانيا وفرنسا (التى تعد أكبر ثلاث دول فى إطار القارة الأوروبي والتى من المتوقع أن تكون القطب الأوروبي فى المستقبل) على دراية بالفجوة بين الأهداف الأمريكية المعلنة والأهداف الأمريكية الحقيقة من الحرب ضد العراق؟ فقد كانت هذه الدول تعلم أن الأزمة العراقية لها طابع خاص وأنه لا علاقة لها بمسألة الحرب على الإرهاب او بالأمن والاستقرار فى الشرق الأوسط ومن ثم فإن هدفها النهائي هو تحقيق الهيمنة الأمريكية، ومن ثم فعلى أوروبا الآن تحديد موقفها من هذه المسألة.

من ناحية أخرى، وبالنسبة لما قاله د.شاريون حول ان الأزمة العراقية مازات تفاعلاتها مستمرة وبالتالى فمن الصعب الحديث عن نتائجها، فأنا لا اختلف معه ولكن السؤال هو هل أضعفت هذه الأزمة أوروبا أم زادت من قوتها؟ وهل تنتظر أوروبا أن تلقى الولايات المتحدة فشلا فى العراق لتطرح نفسها بديلا عنها وتستعيد دورها في المنطقة؟

أما ورقة د.ثناء فؤاد، فاعتقد إنها افتقدت ما كان يجب ان تتضمنه حول موضوع الرؤية العربية للسياسات الألمانية والفرنسية والبريطانية، وهذا ما يمكن بلورته فى سؤال واحد هو هل كانت هناك فرصة أمام العالم العربي لتغيير المواقف الأوروبية بما يؤدى إلى وقف هذه الحرب؟ أى هل كانت تنتظر فرنسا وألمانيا موقفا مختلفا من العالم العربي لتبنى موقفا اكثر جرأة؟

كما يثور فى ذهنى تساؤل آخر هو هل تستطيع أوروبا أن تمد الحوار الأورو-متوسطى على النحو الذي كان قائما فى عام ١٩٩٥، أم أن ما حدث فى أزمة العراق والتغيرات الجديدة فى المنطقة تستدعى تغيراً فى الرؤية الأوروبية لهذا الموضوع.

د.نازلى معوض:أستاذ العلوم السياسية- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة

أود أن أناقش د.فريدريك شاريون فيما قاله حول أن مواقف الدول الأوروبية الكبرى الثلاث من أزمة العراق نابعة من اعتبارات استراتيجية عامة فى علاقتها بالقطب الأمريكي، أى أن العراق لم يكن يمثل تحدياً خاصاً لهذه الدول الثلاث، إلا أن فرنسا أرادت ان تؤكد موقعها فى النظام العالمى كدولة كبرى فى مجلس الأمن، فى حين أرادت ألمانيا أن تتحرر من

هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على عكس بريطانيا التى أرادت ان تدعم استمرار تحالفهـا مع الولايات المتحدة.

ففي اعتقادي الأمر يتعلق إلى جانب هذه الاعتبارات بأهمية العراق الموقعية الاستراتيجية فى قلب آسيا وأهميته النفطية، لاسيما وانه على مقربة من الصين والجمهوريـات السـوفيتية وباكستان.

ملاحظتي التالية لـ د. ثناء فؤاد، فقد أكدت قناعتها بأن الولايات المتحدة تريد السـيطرة العسكرية على العالم وتبرز قوتها العسكرية الاستثنائية غير المسبوقة، وفـى اعتقـادي فـإن الولايات المتحدة لا تريد إبراز قوتها العسكرية بل تريد أن تعيد تشكيل العقل العام فى العـالم عبر نسخ وإلغاء الثقافات القائمة والحضارات لتفرض ثقافة عالمية أمريكية خالصة بجوانبهـا الاجتماعية والأخلاقية.

د. جان ماركو: مدير الشعبة الفرنسية- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة

سؤالي موجه إلى د. فريدريك شاريون ويتعلق بالجزئية الأخيرة من تحليله حـول عـدم التشاور الأوروبي، فأريد أن استوضح كيف تفسر هذا العجز الأوروبي . فعلى الـرغم مـن وجود بعض نقاط التقارب الأوروبي فيما يتعلق بمسائل السياسة الخارجية وهذا مـاتم بالفعـل أبان الأزمة مثل القمة الفرنسية البريطانية التي أسفرت عن تقارب وجهات النظر حول الـدور الواجب على أوروبا أن تلعبة ومسألة الدفاع الأوروبي.

السؤال الثانى موجه إلى د. ثناء عبد الله حول حديثها عن الفكر العربى فى إطار تمييـز وتقدير السياسات الأوروبية المختلفة فأريد أن أعرف بدقة ماهو الفكر العربى؟ وذلك لأن عقب متابعتي للجرائد وجدت عدة أراء وليس رأى واحد ، بعضها ضد الولايات المتحدة وبعضـها يؤيدها.

د.وفاء الشربينى: مدرس العلوم السياسية- كلية الاقتصاد والعلـوم السياسـية- جامعـة القاهرة

عندما تحدث د. فريدريك شاريون حدث لدي خلط بين مفهـومين ، وهمـا مفهـوم السياسة الخارجية ومفهوم المواقف من أزمة معينة ، ومن وجهة نظري أن الأشـكال الثلاثـة التي ذكرها للسياسة الخارجية هي ثلاثة أشكال للتعبير عن المصالح ، السؤال الذي أرغب في طرحه الآن هل ستؤدي مواقف هذه الدول من الأزمة العراقية الي تغيير في السياسة الخارجية

للدول الأوروبية ؟ والجديد هو السياسة الألمانية ، فهل سيحدث تغير في الموقف الألماني بعد ذلك ؟

السؤال التالي موجه الي د. ثناء فؤاد وهو ، هل كانت هناك رؤية عربية أو إدراك عربي لهذه السياسات في الأزمة ؟ أي هل تبلورت لدينا رؤية رسمية شاملة لهذه السياسات ؟

أ. يان هنتسيجين- مدير المعهد السويدي بالإسكندرية

أود أن أعرف ماهي الأسباب التي أثرت علي المواقف الرسمية للدول الأوروبية إزاء الأزمة العراقية؟

د. علا أبو زيد – أستاذ العلوم السياسية- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة

لقد تعلمنا أن الدول بصفة عامة والدول الكبرى بصفة خاصة عندما ترسم سياستها الخارجية فإنها تفعل ذلك بناء علي حوار داخلي يتم فيه موازنة المكاسب أو المصالح مقابل الخسائر، ومن ثم يمكن القول ان كل الدول التي شاركت بقوات في العراق لم تفعل ذلك نتيجة لضغط أمريكي فقط، ولكن من المؤكد أن لها مصالح خاصة في العراق.. والأهم إذا كان صحيحا فإن فرنسا وألمانيا لم تشاركا في هذا العمل واعترضت عليه لأن ذلك كان في مصلحتهما، خاصة وان فرنسا تبحث عن فرصة لمحاولة إحياء أوروبا في مواجهة الولايات المتحدة، وسؤالي في هذا السياق يدور حول ردود فعل الولايات المتحدة حول موقف كلاً من ألمانيا وفرنسا منذ بداية الأزمة العراقية، وقد قرأت كتاب "نهاية الشر" الذي كتبه اثنان من مستشاري الرئيس جورج بوش أثناء الحرب وتحدثا من خلاله عما يجب حدوثه بعد الحرب، فاعتبرا ان العالم القادم لابد أن يسوده السلام وبالتالي فإن الحرب ضد الإرهاب لابد أن تقودها الولايات المتحدة وان اي دولة تعارض ذلك (خاصة فرنسا) يجب الوقوف ضدها، وفي هذا السياق يمكن اعتبار أن فشل القمة الأوروبية في إصدار الدستور الاتحادي كان ذلك إفشالاً متعمداً من الولايات المتحدة بمساندة دول معينة، والسؤال هو هل كانت فرنسا مقدرة لحجم ردود الفعل الأمريكية تجاه الموقف الذي اتخذته في العراق؟ وهل هناك بوادر تراجع من فرنسا وألمانيا عن مواقفهما إبان الحرب؟ وإذا صحت التحليلات التي تعتبر أن فشل القمة الأخيرة في إصدار الدستور الأوروبي الاتحادي هو عمل أمريكي فهل تعكس مواقف بعض الدول مثل بريطانيا وإيطاليا المتحالفة مع الولايات المتحدة؟ حقيقة أن هذه الدول تقدم مصالحها

الوطنية على حلم الوحدة الأوروبية وكيف يتسق ذلك مع ما قاله د.فريدريك شاريون حول ضرورة وجود حوار أوروبي؟

د.نبيل حلمي: عميد– كلية الحقوق– جامعة الزقازيق

هل اختلاف موقف فرنسا وألمانيا بالنسبة للحرب سيؤدي إلى اختلاف اكبر بينهما وبين باقي الدول الأوروبية؟ أم أن الخلاف يظل محصورا بين فرنسا وألمانيا من جهة والولايات المتحدة من جهة أخرى؟

د.نادية مصطفى: مدير مركز البحوث والدراسات السياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية– جامعة القاهرة

سؤالي للدكتور شاريون مكون من شقين، الشق الأول يدور حول ما إذا كان هناك فارق في درجة مصداقية انطباق تحليلك على المواقف الأوروبية الثلاثة (بريطانيا–فرنسا–ألمانيا) في ثلاثة مراحل:

١) ما قبل اندلاع الحرب على العراق؟
٢) خلال الحرب على العراق؟
٣) ما بعد الحرب وحتى الآن؟

اعتقد أن هناك فروقا مهمة فى هذا السياق ، فالطرح الذي قدمته ينطبق اكثر في مرحلة ما بعد الحرب مقارنة بالمراحل الأخرى.

أما الشق الثانى من السؤال فيدور حول نقطة الانطلاق التى بدأت منها بشأن عدم امتلاك الدول متوسطة القوة للقدرة على المناورة، ومن ثم فما عليها إلا محاولة الاستجابة لإملاءات ومطالب القوى الكبرى فى العالم.. لذا أتساءل عن ما تقوم به هذه الدول المتوسطة لحماية المصالح والمكاسب لتجنب أو التقليل من الخسائر؟ أي ماهي المصالح الفرنسية التي أرادت فرنسا أن تحميها أو أن تجنبها الضرر عبر اتخاذها لمثل هذا الموقف وأيضا ألمانيا وبريطانيا؟

د.حسن نافعة: أستاذ العلوم السياسية– كلية الاقتصاد والعلوم السياسية– جامعة القاهرة

لقد تزامنت الأزمة العراقية مع عملية توسيع الاتحاد الأوروبي ومع محاولة إيجاد سياسة أوروبية أكثر توحدا ووضوحا، السؤال هو إلى أي مدى ستؤثر الأزمة العراقية بالسلب أو بالإيجاب على إمكانية صياغة سياسة أوروبية موحدة؟

د.ثناء فؤاد عبد الله : مدير عام قسم التعليقات السياسية– الإذاعة والتلفزيـــون المصـــري– القاهرة(ترد)

فيما يتعلق بالموقف العربي من الأزمة العراقية، لم يكن هناك أي دليل علـــى وجـــود قدرة عربية على مواجهة هذه الأزمة الخطيرة التي يتعرض لها النظام العراقي. فمثلما كانـــت الأزمة كاشفة للتحديات الأوروبية كانت أيضا كاشفة عن العجز العربـــي، فعلـــى المســـتوى الرسمي لم يكن هناك موقف رسمي يعتد به ولم تـــتم الاســـتفادة مـــن المواقـــف الأوروبيـــة المعارضة للحرب. كما اتضح لنا أن بعض التغيرات قد طرأت على مفهوم "الغـــرب" الـــذي اختلف بعض الشيء، حيث كنا نعتبر أن الولايات المتحدة وأوروبا هم الغرب لكن هذه الأزمة جعلتنا نفكر لماذا لا يكون هناك مفهوم (الغرب المزدوج).

وبالنسبة لتفسير أسباب المعارضة الأوروبية للحرب فيمكن القول أن الدول التـــي عارضـــت العدوان انطلقت من مصلحتها، لأن هذه الدول أصيبت بالقلق من الأجنـــدة الأمريكيـــة لأنهـــا شكلت تهديدا للدور الأوروبي الاستراتيجي كما يمكن القـــول أن هـــذه المواقـــف المعارضـــة وضعت في اعتبارها توجهات الرأي العام الداخلي.

أما فيما يخص احتمالات مصداقية الولايات المتحدة فيما تقوله عن إنها تريـــد تغييـــر العـــالم لأسباب ثقافية مثل نشر الديموقراطية ونمط الحياة الأمريكية..إلخ أرى أن هـــذه الادعـــاءات زائفة ولا يجب تصديقها والانسياق لها.

د. فريدريك شاريون– أستاذ– جامعة كلارمون فراند ومعهد العلوم السياسية بباريس (يرد)

رداً على الأسئلة، فيما يتعلق بأسباب الوضع الجديد لألمانيا، فهناك رغبة من جانـــب لشرودر من أجل إعطاء ألمانيا صوت أكثر تحرراً، وقد بدأت هذه الرغبة منذ وصوله للحكـــم الأمر الذى أدى إلى جذب فرنسا. وقد لعب وزير الخارجية فيشر –ذو الاعتقـــادات الراســـخة والذي ظهرت فى العديد من المناسبات– دوراً هاماً؛ حيـــث وجـــه العديـــد مـــن الانتقـــادات لإسرائيل. أعتقد أن الثنائي الفرنسى– الألماني لابد أن يعمل على كسب دعم البلاد الأوروبيـــة الأخرى وذلك لتخوفهم من العزلة في المجموعة .وأنا لا أعتقد أن الإستراتيجية الحالية القائمة على إظهار الوزن الاقتصادي لكلاً من لفرنسا وألمانيا كافية لجذب دول أخرى.

إن الدبلوماسية الفرنسية والألمانية تحاول إظهار قدرة أكبر علـــى تـــدريب وتعلـــيم المشاركين الأوروبيين الأخريين، كما يسعان لعمل تحالفات حول مواقفهم وذلـــك أكثـــر مـــن محاولاتهم لفرض وضعهم فى مواجهة الأوضاع الأوروبية الأخرى.

فأوروبا الحالية– بعد أن اتسعت لتشمل ٢٥ عضو– بدأت فى الانقسام، والحســـابات التى تمت أبان الأزمة العراقية جاءت لتحدد من له الأغلبية فى أوروبا، هل فرنسا والمانيا أم بريطانيا.

فهناك العديد من التحليلات التى ترى أن وضع فرنسا وألمانيا أقوى فى ظل أوروبـــا ١٥ عضو عن أوروبا ٢٥ عضو ، ومن ثم هناك تخاوف من احتمال عزل فرنسا وألمانيا.

نقطة أخرى ، عندما قلت أن العراق لم يكن الهدف أو التحـــدى الأساســـي بالنســـبة للمواقف الأوروبية، لم يكن ذلك من قبيل التقليل من أهمية العراق ولكـــن أعتقـــد ببســـاطه أن التحديات التى واجهت الدول الثلاث تتعلق بإمكانية فرض وضع معـــين؛ وذلـــك لأن رغبـــة أمريكا فى هذه الأزمة هى إرغام الدول على تقبل فكرة وجود سياسة محددة من قبل الولايات المتحدة وإنه لا يوجد مكان لأي صوت أخر، فالرغبة الأمريكية مزدوجة مابين: فرض وضع أمريكي بدون أدنى نقاش، وضرورة تقليص دور الأمم المتحدة لكى تصـــبح غرفـــة لتـــدوين المواقف والأوضاع الأمريكية.

بالنسبة لكيفية تفسير أسباب الضعف الأوروبي ، أعتقد أن هنـــاك أســـباب هيكليـــة وأخرى تتعلق بالمناخ العام. فالضغط الأمريكي البريطانى لعب دوراً هاماً فى انقسام وإضعاف أوروبا . سبباً أخر –وهو سبب يتسم بالتقليدية والهيكلية– أن أوروبا دائماً في طـــور البنـــاء، والأحداث والأزمات الكبرى تأتى وتتوالى بسرعة . فأوروبا قوة حضارية ومن الخطأ القـــول بأن أوروبا لا تملك سياسة خارجية ولكنها تمتلك سياسة من نوع خاص وبالذات عندما يتعلـــق الأمر بالمسائل الثقافية.

فأوروبا قوية عندما نتحدث عن القوة الرخوة، فعلى سبيل المثال الدور الذى لعبتـــه فى إطار أحداث استقرار لأوروبا الشرقية والوسطى، ولكنها ضعيفة من حيث القوة الصلدة.

المحور الخامس-

الحرب الدولية ضد الإرهاب بعد الحادي عشر من سبتمبر والإدراك للمواقف الأوروبية من هذه الحرب

الرؤى العربية للمواقف الفرنسية والألمانية والبريطانية تجاه الحرب الدولية على الإرهاب: الاتحاد الأوروبي بين قراءتين للإرهاب أو الجدل بين الأحكام الثقافية والرؤية السياسية ــ الاجتماعية

د. عمرو الشوبكي*

مقدمة

ربما لم يتصور الكثيرون قبل ١١ سبتمبر أن يعاد مرة أخري طرح الأسئلة الاستشراقية التي أثيرت في القرنين الثامن والتاسع عشر على الساحة الأوربية والعالمية فيما يخص العالمين العربي والإسلامي ، ولم يتمن كثيرون في الغرب كما في الشرق أن يستقبل العالم الألفية الثالثة باستدعاء مفاهيم عنصرية منمقة في الشكل وقاسية في المضمون حين تعلق الأمر بالعرب أو بالمسلمين . والحقيقة فإن هذا كله أو بعضه قد حدث حين قرر ابن لادن وجماعته دك أبراج نيويورك مستهدفاً مواطنين أبرياء، وحين أعلنت إدارة بوش الحرب على ما سمته بالإرهاب .

وقد انقسم العالم بشماله وجنوبه وشرقه وغربه؛ بين قلة تؤيد الرؤية الأمريكية في الحرب على ما يسمي بالإرهاب ، وبين أغلبية تري مشكلات العالم أكثر عمقاً وتعقيداً من تلك النظرة الأحادية لمشكلة الإرهاب . وبطبيعة الحال فإن أوروبا لم تكن بعيدة عن هذا الانقسام ، وطرحت أقطاب المثلث الأوربي الكبري (فرنسا وألمانيا وبريطانيا) مواقفها من هذه القضية ، وبدا التباين بين الموقف الفرنسي الألماني من جهة ، والموقف البريطاني من جهة أخري واضحاً.

والحقيقة أن الإدراك العربي لوجود هذا الخلاف قد انحصر عادة في الترحيب بالمواقف الأوربية التي رفضت المفهوم الأمريكي الاختزالي للحرب على الإرهاب ، دون أن يعمل على تعميق مفهوم آخر مخالف للمفهوم الأنجلو أمريكى لهذه الحرب و يمثل بديلاً نظرياً وعملياً لها.

ولم يستطع العالم العربي وخاصة نخبتة الرسمية المساهمة في بناء " تحالف بديل " ينظر بصورة مختلفة لمشكلات العالم بما فيها الإرهاب ، ويتلاقى مع البلاد التي طرحت أفكاراً بديلة للمشاريع الأمريكية ، ويضع مفهوماً آخر للمعني السائد للحرب على الإرهاب .

---

* خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

ولعله من هنا تكمن أهمية وجود إدراك عربي جديد لمسألة الحرب على الإرهاب ، لا يختزلها في مسألة التنسيق السياسي مع دول أوربية كبري؛ من أجل "حصار" الهجوم الأمريكي، وتثبيت الأوضاع القائمة إقليمياً وعربياً، على اعتبار أن القضية تتعلق -فقط أو أساساً- بمواجهة الهيمنة الأمريكية ، وأحادية النظام العالمي الجديد ، وليس وضع مشروع بديل للمنطقة يتجاوز المشاريع الأمريكية التي جاء عنوان الحرب على الإرهاب كأحد أدواتها.

وعليه فإن الإدراك العربي السائد لتلك الحرب على الإرهاب يتمثل في تلك النظرة القائمة على رص تحالفات دولية من أجل إبقاء الأوضاع العربية على ما هي عليه، ومواجهة الهجمة الأمريكية، أما الإدراك الغائب فيجب أن يقوم على التمييز بين المواقف الفرنسية الألمانية والبريطانية ، من زاوية أن هذه الحرب لا يجب التعامل معها في إطار أنها مجرد "حملة عسكرية " على أوكار الشر والإرهابيين؛ إنما هي تعكس بصورة كبيرة تصوراً متكاملاً يعرف الإرهاب بطريقة خطرة ويحاربه بصورة أخطر مما يستلزم بناء تصور بديل وليس فقط مجرد تحالفات بديلة .

ولذا فإننا سنحاول في هذه الورقة أن ننظر إلي الرؤى العربية — غير المكتملة والخارجة عادة من خارج الإطار الرسمي — على اعتبار أنها يمكن أن تكون جزءاً من رؤية إنسانية أكبر ساهمت كل من فرنسا وألمانيا في وضع بعض جوانبها طوال المرحلة الثانية للحرب الأمريكية على الإرهاب والتي بدأت في العراق ولا يعرف بعد أين ستنتهي .

أولاً: الحرب الأنجلو أمريكية على الإرهاب : معضلات المفهوم والممارسة

ربما كانت أزمة الفهم البريطاني لمفهوم الحرب على الإرهاب تكمن من جانب في مسايرته للمفهوم الأمريكي الذي تعامل مع الإرهاب باعتباره فقط ظاهرة إجرامية دون أي إشارة للدوافع والأسباب التي أدت إلي تصاعده في الفترة الأخيرة .

والحقيقة ربما لم نجد في تاريخ النظم الديمقراطية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية أي قراءة تعسفية لمفهوم العنف مثلما فعلت الإدارة الأمريكية التي رفضت على لسان مسئوليها وكبار " متخصصي " الشرق الأوسط أي ربط بين العنف والاحتلال الإسرائيلي في فلسطين ،

أو بين تصاعد الإرهاب وانحياز الإدارة الأمريكية المطلق لإسرائيل وجرائم شارون اليومية بحق الشعب الفلسطيني .

وقد انطلق المفهوم الأنجلو الأمريكي للحرب على الإرهاب من هذه النظرة التي اعتبرت أن الإرهاب هو مجرد فعل إجرامي يستوجب العقاب الفردي أو الجماعي للمنظمات أو حتي للشعوب التي أفرخته ، وأنه لا سبيل للحوار؛ ليس فقط مع الإرهابيين ــ وهو طبيعي ــ إنما أيضاً حول الدوافع التي أدت إلي تصاعد هذا الإرهاب على الساحة الدولية؛ فأسبابه ترجع فقط إلي غياب الديمقراطية في الداخل العربي ، وليس أيضاً غياب العدالة على الساحة الدولية .

وربما تكون التصريحات التي أعلنها الرئيس الأمريكي بوش ورئيس الوزراء البريطاني بلير في البيت الأبيض في ١٧ يوليو ٢٠٠٣ قد أكدت هذا الفهم ، حيث أشارا على سبيل المثال : " إن المهمة صعبة وبدأت بعد ١١ سبتمبر أمام أمريكا وإنجلترا ، وهي مواجهة الإرهاب قبل الوصول إلي ديارنا ، وهذه المواجهة التي بدأناها ضد الإرهاب تبدأ بتفعيل الحرية والديمقراطية في الشرق الأوسط الذي عانى المرارة والإرهاب " " المواجهة التي بدأناها ــ أي بريطانيا والولايات المتحدة ــ تمضي بخطي ثابتة ، لقد أسقطنا زعماء القاعدة واحداً تلو الآخر ، كما نتتبع ونترصد كل القتلة الإرهابيين" .

أما الأعداء الأساسيين للشعب الفلسطيني فليس هو سلطة الاحتلال "إنما الإرهابيين"؛ أي حماس والجهاد والجبهة الشعبية وفتح وكل من يمارس المقاومة المسلحة من أجل تحرير أرضه. وقد أضاف بلير في هذا المؤتمر الصحفي قائلاً: إن خطر الإرهاب هو نوع من الأخطار التي لم نعهدها من قبل، خاصة إذا اقترن أسلحة دمار شامل . لقد قضينا على طالبان وسنعمل على فنائها في مختلف الأنحاء .

وهكذا سنجد أن الإرهاب وفق الرؤية الأنجلو أمريكية لا يميز بين عمليات المقاومة العنيفة والمشروعة في فلسطين ، وبين إرهاب القاعدة في نيويورك وواشنطن والرياض والدار البيضاء ، وهو يرجعه إلي أسباب داخلية تخص فقط العالم العربي وتركيبته الثقافية والسياسية ، كما أنه يتعامل معه باعتباره فقط حالة إجرامية تتطلب العقاب الجماعي من قبل جهاز "شرطة عالمي" تقوده الولايات المتحدة وخلفها بريطانيا .

ولعل هذا الفهم هو الذي مثل الخلفية الذهنية التي انطلق منهـا بعـض السياسـيين الأوربيين حين وجهوا تعليقات ذات طابع عنصري تجاه العرب والثقافة الإسلامية ، وبات هذا الفهم لقضية الإرهاب عبارة عن مخزون كبير قادر علـى تغذيـة كثيـر مـن التصـريحات العنصرية والأحكام القيمية تجاه العالمين العربي والإسلامي .

وقد جاءت تصريحات رئيس وزراء إيطاليا بيرلسكوني في بـرلين العـام الماضـي لتدعم هذا التوجه ، حين ذكر : "على الغربيين أن يدركوا تفوق حضارتنا ، وأن هذه الحضارة تكفل الرخاء لشعوبها وحرية الحقوق الإنسانية والدينية ، واحترام الحقـوق السياسـية غيـر الموجودة في الدول الإسلامية. إن الحضارة الغربية تكفل التسامح وتعترف بقـيم الاخـتلاف، ولقد كانت ولا تزال بوتقة للثقافات والتاريخ والحرية والديمقراطية؛ وهي قيم تجعلنا نفخر بهذه الحضارة. إن حرية الأفراد والشعوب لا توجد في حضارات أخري مثل الحضارة الإسلامية؛ ومن ثم يتعين أن ندرك هذا التفوق والرقي".

ثانيا – الإرهاب هل هو ظاهرة إسلامية ؟

جاءت الحرب الأمريكية على الإرهاب لتضع أوروبا والعالمين العربي والإسـلامي تحت الأضواء الزاعقة للإدارة الأمريكية، وتعيد مرة أخري طرح كثير مـن الأسـئلة التـي تصورنا أنها حسمت في عصر الديمقراطية وحقوق الإنسان .

وإذا كان الحدث قد أربك كثيراً من الباحثين الذين كانوا قـد اعتبـروا أن ظـاهرة الإسـلام السياسي قد انتهت أو في طريقها للنهاية؛ فإن تداعيات ما بعد ١١ سبتمبر قد عمقت بـدورها من هذا الارتباك، وأثارت أسئلة جديدة لم تحسم إجاباتها بعد .

ولعل أهمية فتح ملف ١١ سبتمبر ونتائجه المأساوية تكمن في أنـه يعطينـا إمكانيـة لقراءته من موقع المحلل، وليس من موقع المتهم كما يروج أصحاب النظرة التعميميـة فـي الإدارة الأمريكية؛ مما يعني ضرورة فهم أسبابه وتداعياته المستقبلية .

ورغم أنه من المستحيل اتهام مجمل تيارات الإسلام السياسي بتحمل مسئولية ما جري في ١١ سبتمبر الماضي ، إلا أنه من غير الوارد أيضاً تجاهل تأثير تلك الاعتداءات ليس فقط علـى مواقف مختلف فصائل الحركة الإسلامية، بل وأيضاً على صورة العرب والمسـلمين داخـل الولايات المتحدة وخارجها .

وعلى الرغم من الحساسية الكبيرة التي أثارتها كثير من الاتهامات الأمريكية للإسلام في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر ، إلا أن كثيراً منا لم يستطع في أحيان كثيرة أن يهرب من التساؤل وليس الاتهام. لماذا اعتاد البعض منا وليس غيرنا أن " يصنع " هذا النوع من " العنف الجهادي "منذ ما يزيد عن ربع قرن ؟ ولماذا أيضاً أقدم البعض منا منذ ما يزيد عن عقد من الزمان على " تصدير " هذا النوع من الإرهاب إلى عدد من الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة؟.

السؤال صيغ أمريكياً في صورة اتهام للإسلام والمسلمين؛ على اعتبار أنهم هيكلياً وبحكم الطبيعة يميلون إلى العنف، وأن حضارتهم أدنى من الحضارة الغربية. أما عربياً فقد حاول العرب بكل الطرق أن يثبتوا أنهم مطيعون ويرفضون العنف، وأنهم دعاة حوار مع الآخر لا صراع (الذي لا يقدرون عليه في كل الأحول) وتجاهل الكثيرون منا الإجابة عن سؤال: لماذا العنف الإسلامي ؟ ولماذا أصبحت عمليات العنف الانتحاري تبدو وكأنها صوت "الاحتجاج الإسلامي" الوحيد القادر على التأثير في الولايات المتحدة ؟.

وفى الحقيقة فإن السؤال الثقافي مطروح على الساحة العربية منذ زمن، في صورة الحديث عن "الاستثناء" والخصوصية المتفردة عن خصوصيات العالم أجمع؛ بحيث نظر البعض منا إلى العالم العربي والإسلامي باعتباره ليس فقط كتله حضارية واجتماعية مختلفة عن غيرها من الكيانات الحضارية الأخرى ، ولكن باعتبار أن "خصوصيته " تضعه في كوكب آخر غير الكرة الأرضية. وقد امتدت هذه النظرة "الاستثنائية" إلى الظاهرة الإسلامية؛ حيث نظر البعض منا إلى تلك الحركة باعتبارها أيضاً كيان استثنائي له آليات عمله الخاصة التي تعمل وتتحرك (تنمو وتتراجع، وتتبني الوسائل العنيفة أو السلمية) بمعزل عن الواقع الاجتماعي والسياسي المحيط بها.

وفي الحقيقة من الصعب فصل بعض التفسيرات الغربية عن "العنف الإسلامي" عن تلك النظرة "الاستثنائية" التي أضفاها كثير من العرب على واقعنا العربي والإسلامي. فالهجوم الغربي الأمريكي علي الإسلام في أعقاب اعتداءات نيويورك وواشنطن جاء على خلفية تلك النظرة الأمريكية الاستثنائية بالمعني السلبي للإسلام والحضارة الإسلامية؛ فهي ثقافة إسلامية ترفض -بحكم الطبيعة- الديمقراطية، وتقهر المرأة، وتعادي حقوق الإنسان،

وكارهة للآخر وخاصة الغربي أو تلك النظرة الاستثنائية "بالمعني الإيجابي"، والتي عبر عنها خطاب الخصوصية العربية المتفردة والمنعزلة عن العالم .

وقد جاءت ظاهرة بن لادن لتعيد طرح أفكار على الساحة الغربية كانت مثارة سـابقاً في عصور الاستشراق؛ حول أسباب هذا الصعود العابر للقارات للعنف الديني ، وهـل هـذا الصعود يرجع فقط أو أساساً إلي معضلة عقيدية أم اجتماعية أو بمعني آخر إلي معضلة فـي النص الإسلامي أم في السياق الاجتماعي والسياسي.

وفي الحقيقة من الصعب تجاهل السؤال الثقافي الديني حين يتم الاقتراب من ظـاهرة العنف الجهادي في العالم العربي؛ وهو ما يتعلق تحديداً بالأسباب التي جعلت جماعات العنف في المنطقة العربية تأخذ الصورة الدينية، وتتبنى خطاباً رأت أنه يمثل فهماً للـنص الـديني ، ولماذا لم تأخذ هذه الجماعات صوراً "ثورية" أخري غير تلك الحالة الجهاديـة الدينيـة ؟؟ أي بمعني آخر لماذا أنتجت الثقافة الإسلامية هذا النوع من "العنف الانتحاري"؛ الذي صار كل من يشاهده ــ حتى من العرب والمسلمين ــ يشير بأصابعه إلي "الإسلاميين الجهاديين"، دون أن ينتظر التحقق من الفاعل ؟.

هنا سيصبح للسؤال الثقافي الديني وجاهته حين يتعلق الأمر بأسـباب وجـود هـذه التيارات ، أو بالأسباب التي جعلتها تتبنى هذه الطريقة في الاحتجاج ، أما الدوافع التـي أدت إلى انتشارها وتصاعدها وتبنيها في هذه اللحظة التاريخية بالذات هـذا النـوع مـن العنـف الانتحاري هي أسباب محض اجتماعية وسياسية ،وهي فى كل الأحوال أسباب مناقضة لتلـك التي جعلت "الاحتجاج الإسلامي" في مراحل تاريخية أخري يواجه الغزو الحضاري الغربـي والاستعماري؛ من خلال حركات إصلاح ديني كانت في بدايات القرن الماضي؛ بدأت برفاعة الطهطاوي مروراً بمحمد عبده ورشيد رضا، وانتهت بمحاولة جماعـة الإخـوان المسـلمين، وكثير من المفكرين والجماعات الإصلاحية المعاصرة . هذا الواقع الاجتماعي والسياسي قادر على تغذية العنف الديني ونشره ، وقادر أيضاً على تهميشه وجعله تعبيراً عن انحراف في فهم النص الديني أو إجرام خارج عن أي نص .

ولعل هذا المدخل المركب لفهم قضايا العنف الديني في العالمين العربي والإسـلامي يجعل هناك فارقاً هائلاً بين القول إن هناك ديناً ما يحرض بحكم طبيعته على العنف ، وبـين القول إن هناك أسباباً سياسية واجتماعية تدفع نحو ممارسة العنف، وأن أشكال هذا العنـف ــ

وليس العنف في حد ذاته — ترجع في بعض الأحيان لأسباب ثقافية؛ فالعنف الانتحاري — الذي يعبر القائمين عليه أنه استشهادي — أو الاستشهادى هو أحد أشكال العنف المرتبطة بالثقافة الإسلامية أو اليابانية في بعض المراحل ، على عكس العنف الثوري لجماعات سياسية مختلفة مارست العنف المسلح في أوروبا وأمريكا اللاتينية بصورة مختلفة عن "العنف الإستشهادي" في العالمين العربي والإسلامي .

والحقيقة أن الحرب على الإرهاب جاءت لتعكس هذه الرؤية الاختزالية؛ فقد اعتبرت أن الإرهاب قابع في المنطقة العربية والإسلامية نتيجة سوء الأنظمة العربية؛ وهي مقولة تردد في كثير من الأحوال لإخفاء موقف قيمي أكثر عمقاً من المجتمعات العربية والإسلامية يتم حصره عادة في غياب الديمقراطية .

وإذا كانت مسئولية الداخل العربي عن تصاعد دور جماعات العنف مسئولية مؤكدة؛ فإن دور الخارج الأمريكي هو بدوره مسألة لا شك فيها ، وإن المحاربة الحقيقية لهذا الإرهاب ستبدأ بالاعتراف بأن هناك دوافع سياسية واجتماعية ، محلية وعالمية؛ تقف وراء تصاعده، وأنه حان الوقت لمراجعه المفهوم الأنجلو أمريكي الاختزالي للحرب على الإرهاب والذي وضعها وكأنها حملة بوليسية على أوكار الشر والجريمة .

ولعل أحد أهم الأسباب المختلفة لتصاعد مثل هذا العنف الديني وانتقاله من "الجهاد المحلي" إلى الجهاد العالمي أو "المتعولم" ترجع إلي الضغوط الجديدة التي بدأ يفرضها النظام العالمي بقيادة الولايات المتحدة على كل الكتل والكيانات الوطنية والحضارية؛ المختلفة مما ساعد على انتقال هذه الجماعات من حالة العنف الوطني أو قتال "العدو القريب" — أي السلطات الحاكمة في العالم العربي والإسلامي— إلى محاربة "العدو البعيد" المتمثل في سلطات الغرب العالمية المهيمنة والتي ظهرت أمامها السلطات الوطنية في كثير من الأحيان في وضع المغلوب على أمره .

وقد دعم من هذا العنف قمع الولايات المتحدة لكل صور الاحتجاج السلمي أو المشروع في كثير من بقاع العالم العربي والإسلامي؛ فإيران على سبيل المثال كدولة مؤسسات تحاول أن ترسي قواعد ديمقراطية على مستوي الداخل وتواجه علي مستوى الخارج مثالب النظام العالمي الجديد عبر تفاعل نقدي مع آلياته، ورغم ذلك لازالت الولايات المتحدة تتعامل معها باعتبارها دولة إرهابية لمجرد أنها تختلف مع السياسات الأمريكية، ونفس

المنطق امتد ليشمل طريقة الإدارة الأمريكية في التعامل مع القضية الفلسطينية والنضال المشروع للشعب الفلسطيني؛ حيث تميز ليس فقط بالتجاهل والاستخفاف، إنما أيضاً -وربما أساساً- في تلك النظرة التي انحازت فيها إلي سلطة الاحتلال الإسرائيلي على حساب شعب يكافح ولو بالعنف من أجل الاستقلال ، معتبرة أن هذا العنف هو مجرد أعمال إرهابية لا تعكس حالة من القهر اليومي يعاني منها الشعب الفلسطيني .

وقد أغلقت الولايات المتحدة بهذا الموقف ليس فقط أبواب الأمل أمام الشعب الفلسطيني؛ إنما أيضاً أبواب الأمل أمام العرب والشعوب الإسلامية على اعتبار أن صور نضالهم المشروع من أجل التحرر والاستقلال ، وتمردهم السلمي -أو تمرد بعضهم- على بعض أو كثير من مثالب النظام العالمي الجديد؛ هو نضال لا مستقبل له ولا أمل، فيه وقوبل في كل الأحوال بقمع وبتجاهل من أكبر قوة في العالم .

وقد حافظت الولايات المتحدة في مقابل ذلك على علاقات لا بأس بها مع عدد من الأنظمة العربية التي بدت في عيون شعوبها في صورة "الأنظمة المطيعة" أو الخاضعة للضغوط أو الابتزازات الأمريكية، حتى لو حاولت أحياناً أن تعترض هامسة على بعض الممارسات الأمريكية .

وهكذا فقد جاءت الألفية الثالثة، ولم يجد كثير من العرب والمسلمين وسائل أخري للاحتجاج على السياسات الأمريكية إلا عبر الطريقة الصدّامية في العراق أو الطالبانية في أفغانستان ، أو عبر تنظيمات العنف والإرهاب. صحيح أن الحالات الثلاث مختلفة كثيراً فيما بينها؛ إلا أنها عبرت جميعها عن حالة إحباط عربي وإسلامي شاملة نتيجة قمع الاحتجاجات المشروعة، وغياب أي مشروعية شعبية للأنظمة المتحالفة مع الولايات المتحدة ، وهو أمر يظل مختلفاً عن اعتبار أن تصاعد هذا العنف يعود إلي النص الإسلامي وإلي بنية الثقافة الإسلامية .

أما على الساحة العالمية فقد أثبتت الولايات المتحدة في حربها الجديدة على الإرهاب من أجل "إقامة الديمقراطية " أنها لا تحترم أبسط قواعدها؛ فقد أطاحت بالشرعية الدولية، وتجاهلت معارضة ثلاث دول كبري في مجلس الأمن لهذه الحرب وهي (فرنسا والصين وروسيا) وظهر أمام شعوب العالم الثالث كيف تتعامل الولايات المتحدة باستخفاف واستعلاء

شديدين مع الدول العظمي في العالم ، فكيف لنا أن نتصور طريقتها في التعامل مع بلدان العالم الثالث الضعيفة والمغلوبة على أمرها في أغلب الأحيان .

ثالثا ــ المواقف الفرنسية الألمانية : بدايات جنينية لأفكار جديدة

رغم الوزن الاقتصادي الضخم لألمانيا على المستوي الأوربي والعالمي ، ورغم أنهاقد ساهمت بقوات عسكرية قدرت بـ ٣٩٠٠ جندي في المرحلة الأولي من الحرب الأمريكية على الإرهاب أرسلتها إلي أفغانستان (هي المرة الأولي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية التي ترسل فيها ألمانيا وحدات مسلحة خارج حدودها)؛ إلا أن موقفها من مجمل التداعيات التي تلت احتلال أفغانستان ، وتحديداً من ما يمكن أن نسميه بالمرحلة الثانية من الحرب الأمريكية على الإرهاب والتي بدأت بالعراق ، كان هو الرفض .

وقد غلب على الخطاب الألماني المعارض للمشاريع الأمريكية الجديدة روح سلمية في حل المشكلات الدولية، وبدا متأثراً إلي حد كبير بمقولات أحزاب البيئة والخضر، وخطابها الرافض للحروب وللأساليب العسكرية ، أما في الداخل فقد حرصت ألمانيا على أن تستعيد ثقتها بنفسها من خلال تفاعلها النقدي مع العالم دون عقد تاريخية ، وأن تعلن على لسان مستشارها " أن على ألمانيا أن تتخلي عن تواضعها، وأن علينا أن نسعى وراء مصالحنا كأمة طبيعية " .

وقد رفضت ألمانيا بعد "معركة أفغانستان" توسيع نطاق الحرب على الإرهاب بالهجوم على العراق ، وانتقدت بشكل لاذع السياسة الأمريكية في هذا المجال. بالمقابل؛ فقد شنت الولايات المتحدة حملة دعائية على ألمانيا اعتبرت فيها أن إدارة المستشار شرودر اختارت التبعية لفرنسا ، وأشارت إلي التاريخ الدموي للعلاقات بين الشعبين في النصف الأول من القرن الماضي. أما الجانب الألماني فقد رفض في الواقع تلك النظرة، واعتبر أنه لا يختار بين الولايات المتحدة وفرنسا ، أو أن ألمانيا تعيش حالة تبعية تجاه فرنسا؛ إنما هي اختارت بين أوروبا والولايات المتحدة ، أو بتعبير آخر بين "أوروبا السياسية" وبين أمريكا .

وقد رفعت الحرب الأمريكية على الإرهاب في مرحلتها الثانية الستار عن رغبة ألمانية دفينة للعودة على الساحة الدولية؛ حيث أبدت ليس فقط حرصها على المساهمة في بناء أوروبا المستقلة، إنما أيضاً وضع ملامح سياسية لدور ألماني جديد على الساحة الدولية،

يختلف حتي مع نظرائه الكبار في أوروبا كفرنسا وبريطانيا؛ من زاوية عدم تكبل حركته بإرثهما الاستعماري القديم .

أما بالنسبة لفرنسا ، فيمكن القول إن المعارضة الفرنسية للحرب الأمريكية على الإرهاب تأتي -وعلى خلاف الحالة الألمانية- لتمثل استمراراً لتوجهات فرنسية مستقلة اتضحت ملامحها في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وتعمقت بعد تأسيس الجنرال ديجول للجمهورية الخامسة عام ١٩٥٨ .

وقد عكست الانتقادات الحادة التي وجهتها فرنسا ضد سياسات الإدارة الأمريكية في الحرب على الإرهاب -وتحديداً منذ "معركة مجلس الأمن" طوال الأشهر الثلاثة الأولي التي سبقت بدء العمليات العسكرية ضد العراق- حجم التفاوت بين رؤية البلدين لمشكلات العالم والمنطقة العربية، وألقت بظلالها ليس فقط على مستقبل العلاقات بينهما، إنما أيضاً على شكل العلاقات المستقبلية بين الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة .

وهذه ليست المرة الأولي التي تنتقد فيها فرنسا السياسات الأمريكية وعلى الأرجح لن تكون الأخيرة ، ولكن تظل هناك دلالات متعددة لهذا الرفض الفرنسي للرؤية الأمريكية للحرب على ما يسمي بالإرهاب، خاصة وأنه جاء في ظل دعم فرنسي أوربي للحرب الأمريكية على نظام طالبان في أفغانستان .

وربما يكون الخطاب الذي ألقاه الرئيس الأمريكي جورج بوش (في ٢٩ يناير ٢٠٠٢) حول "حالة الاتحاد " ، وعقب بداية تبلور أجندة أمريكية لمحاربة الإرهاب و" محور الشر " الإيراني والكوري والعراقي؛ هو بداية الخلاف بين الرؤية الأمريكية والرؤية الفرنسية.

وفي الحقيقة فقد مثلت " نظرية " محور الشر الأمريكية امتداداً للتصنيفات الأمريكية الممتدة منذ الحرب العالمية الثانية، حين وصف روزفلت ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية والإمبراطورية اليابانية بمحور الشر ، وأيضا حين وصف رونالد ريجان في عام ١٩٨٣ الاتحاد السوفيتي السابق "بإمبراطورية الشر".

وقد اعتمدت تلك النظرة الأمريكية في تقسيم العالم بين الخير والشر ، على قوة الولايات المتحدة باعتبارها القوة العظمي الأولى منذ الحرب العالمية الثانية ، والمطلقة منذ

سقوط الاتحاد السوفيتي؛ حيث باتت هي القوة الوحيدة في العالم القادرة على محاربة القوي التي تراها شريرة في العالم كله .

بالمقابل فإن فرنسا كدولة عظمي متوسطة القوة ظلت دائماً غير قادرة مثلها مثل باقي دول الاتحاد الأوروبي على طرح تقسيم سياسي أو أيديولوجي للعالم؛ إنما كان عليها دائماً أن "تلطف" أو تحسن أو ترفض من صورة بعض التقسيمات الأمريكية للعالم .

ومن هنا جاءت تصريحات وزير الخارجية الفرنسي الأسبق هيبر فدرين التي وصف فيها رؤية الرئيس بوش لمعالجة قضية الإرهاب "بالسذاجة"، ودعمه فيها وزير خارجية ألمانيا يوشكا فيشر بالقول بأن الحلفاء ليسوا مجرد مستقبلات هوائية، وجاء تصريح المفوض الأوروبي للشئون الخارجية البريطاني كريستوفر باتين حين ذكر: "الأصدقاء الحقيقيين لا يلعقون الأحذية" .

وقد عكست هذه الخلافات العلنية بين الجانب الفرنسي والأمريكي خلافاً في رؤية كل طرف تجاه؛ ليس فقط قضية الإرهاب، إنما أيضاً كيفية معالجة كثير من مشكلات العالم وهمومه، وعلى رأسها مشكلة الشرق الأوسط والصراع العربي الإسرائيلي .

وقد زادت حساسية الولايات المتحدة من الموقف الفرنسي؛ لكونها من ناحية دولة ذات عضوية دائمة في مجلس الأمن، وقوة عسكرية كبري كانت تأمل الولايات المتحدة أن تساعدها في حربها ضد الإرهاب ، كما أنها من ناحية أخري تمتلك "صورة طيبة" في العالم العربي كانت الولايات المتحدة حريصة على أن "تستثمرها" في صفها .

ولعل النجاح الذي حققته الولايات المتحدة الأمريكية في حملتها العسكرية ضد نظام طالبان ، ونجاحها ليس فقط في إسقاط النظام القائم إنما أيضاً في فرض و"تصنيع" نظام جديد؛ قد أغري في الحقيقة الإدارة الأمريكية بإمكانية تكرار نفس هذا السيناريو في أماكن أخري؛ بدأتها بالعراق الذي لازال يتخبط في مشكلات عديدة ويئن تحت وطأة الاحتلال الأمريكي .

وهنا في الحقيقة يختلف " السياق المنتصر " الذي خرجت منه الرؤى الأمريكية عن " السياق المراقب " الذي خرجت منه الرؤية الفرنسية الألمانية؛ فالأول لديه ميل واضح نحو فرض استراتيجيته الكونية على العالم مدعوماً بقوة عسكرية وتكنولوجية هائلة، وثقافة سياسية برجماتية تميل إلى رصد النجاحات والخسائر على ضوء الآني والملموس؛ أما الثاني فقد كان أميل إلي دعم السياسات الأمريكية لمواجهة خطر عالمي يهدد الجميع وهو الإرهاب ، ولكن

هذا الدعم –وخاصة في جانبه العسكري– لم يمثل في الحقيقة رقماً ملموساً أوحاسماً في نجاح الحملة العسكريةالأمريكية في أفغانستان .

وقد ساعد هذا الغياب الفرنسي والأوروبي المؤثر عن الجانب العسكري فى الحرب الأمريكية في أفغانستان في إعطاءه (الجانب الفرنسى) قدرة أكبر على نقد سياسات ما بعد الحرب الأمريكية على طالبان؛ فقد أبدي الفرنسيون حرصاً أكبر على فهم التداعيات السياسية والتعقيدات المستقبلية لأي عمل أمريكي في الشرق الأوسط، في ظل عدم حل المشكلة الفلسطينية، خاصة وأن احتلال العراق سيفسر عربياً على أنه لصالح إسرائيل، كما أن رفض فرنسا للرؤية الأمريكية الأحادية لمكافحة ما تسمية بالإرهاب؛ كانت ترجع في جانب آخر إلي أخذها بعين الاعتبار الجوانب الثقافية والاجتماعية والسياسية لمشاعر شعوب لا تقع فقط في الضفة الأخرى من المتوسط؛ إنما أيضاً يعيش منهم الكثير على أرضها.

رابعاً – الرؤية الفرنسية الألمانية : أو العجز عن بناء مشروع بديل

من الصعب النظر إلى موجة النقد الفرنسي إلى الولايات المتحدة الأمريكية على أنها تعكس فقط خلافات جزئية حول كيفية معالجة قضية الإرهاب؛ إنما أيضاً عبرت عن الفارق بين نموذجي قوة مختلفين في الطريقة والوسائل .

وإن كان من الصعب مقارنة النموذج الأمريكي بنظيرة الفرنسي؛ ليس فقط من زاوية فروقات القوة الموجودة بين الجانبين، إنما أيضاً بسبب قدرة الأول على طرح "سياسات عالمية" تثير الجدل وأحياناً الحنق، أما الدور الفرنسي على الساحة الدولية فعادة ما يتحرك في إطار القبول أو التحفظ على تلك السياسات التي أعدها آخرون، وعلى خلفية التفاعل مع بيئة دولية شكلها فاعلون آخرون .

وعليه سنجد أن فرنسا منذ عهد الجنرال ديجول تحرص على " استقلالية " قرارها السياسي عن الولايات المتحدة الأمريكية ، واتخذت بالفعل مواقف مخالفة للسياسات الأمريكية في الشرق الأوسط ، وخاصة ما يتعلق بحظر بيع الأسلحة إلى إسرائيل بعد ١٩٦٧.

ورغم تمايز النموذج الفرنسي واختلافه الواضح على المستوي الثقافي والسياسي عن نظيره الأمريكي، –حيث بدا أكثر تحرراً وانفتاحاً على دول الجنوب عن نظيره الأمريكي– إلا أنه في كل الأحوال لم يصل إلى بناء مشروع بديل يخرج به من داخل "المظلة الرأسمالية"، أو

ينجح في بناء تكتل خاص " مختلف عن التكتلين الكبار أثناء الحرب الباردة (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي).

ومع انهيار الاتحاد السوفيتي وبروز الدور الأمريكي المهيمن على العالم استمر الدور الفرنسي في داخل نفس الإطار السابق، مع وجود متغير جديد هو ميلاد الاتحاد الأوروبي، وظهور المحور الألماني الفرنسي؛ حيث ظل متحفظاً ومعارضاً لكثير من السياسات الأمريكية، ولكنه أيضاً عاجز عن خلق تصورات بديلة نظرياً وعملياً للسياسات الأمريكية .

ولعل هذا ما اتضح في كثير من المواقف الفرنسية التي رفضت مع ألمانيا "المرحلة العراقية" من الحرب الأمريكية على الإرهاب، ولكن دون أن تستطيع وقفها، أو تطرح بديلاً متكاملاً يكون قادراً بشكل علمي على مواجهة التصورات الأمريكية التي بدت وكأنها الوحيدة القادرة على الفعل والحركة في المنطقة والعالم ، وأن الآخرين يمكنهم فقط معارضتها وليس وقفها .

وفي الحقيقة فإن هذا المحور الألماني الفرنسي الرافض للسياسات الأمريكية لم يترجم إلي دور انقلابي جديد على الساحة الدولية، وفي صياغة رؤية بديلة للسياسات الأمريكية في مكافحة ما تسمية بالإرهاب تكون قادرة على الفعل والتأثير الدوليين .

ففرنسا حتي الآن قادرة فقط على أن تحد من "شطط" المشاريع الأمريكية، وقادرة على أن تعقلن بعض التوجهات الأمريكية تجاه بعض دول الشرق الأوسط، ولكنها ستكون بلاشك عاجزة عن خلق مشاريع بديلة أو "محاور للخير" مثلاً في مواجهة محور الشر الأمريكي، أو تكون قادرة ثانياً على تطبيقها عملياً على دول الشرق الأوسط .

ولعل هذا التردد الألماني الفرنسي في صياغة موقف بديل محدد المعالم، ويمتلك جرأة المبادرة؛ قد دفع بدول الاتحاد الأوربي إلي الالتقاء مع المواقف الأمريكية فيما يتعلق "بالعنف الفلسطيني"؛ وذلك بالنظر إلي حماس وجناحها السياسي نفس النظرة التي يُنظر بها إلي ابن لادن، واضعين بذلك شارون في مرتبة " مسالمة " مقارنة بتنظيمات المقاومة الفلسطينية .

ولعل أسوأ ما في القرار الأوروبي الذي دعا إلي حظر حماس ووضعها على القائمة السوداء التي تضم المنظمات الإرهابية، ليس فقط لكون أوروبا تتطابق بالكامل في هذا الموقف مع الولايات المتحدة وإسرائيل؛ إنما لأنها بذلك تدشن مرحلة جديدة تخلت فيها عن مواقفها التي طرحتها منذ اندلاع المرحلة الثانية من الحرب الأمريكية على الإرهاب ، حين اختزلت ظاهرة

العنف الفلسطيني في جوانبه الجنائية، وليس في أبعاده السياسية والاجتماعية كما اعتادت هي أن تنظر إلي تجربتها الخاصة .

ولعل ما يجري في فلسطين يكمن -ببساطة- وصفه بأن هناك احتلالاً يمارس إرهاباً يومياً من اغتيالات للنشطاء والمدنيين، وتهجيراً للبشر وهماً للمنازل وسرقة للأراضي، وهناك طرفاً آخر يرغب في مقاومته ولايملك طائرات أباتشي ولا دبابات تسمح له "بانتقاء" محتليه؛ إنما هو يرغب في إيلامه كما يتألم هو كل يوم؛ فيفجر قنابله دون تمييز بين مدني وعسكري.

والحقيقة إن قرار الاتحاد الأوربي بحظر الجناح السياسي لحركة حماس على ضوء تقارير مخابراتية قد عكس فهماً أحادياً في التعامل مع دوافع العنف ومع شرعية مقاومة الاحتلال، وتجاهل أن نقطة الانطلاق الأولي أو الأساسية في التعامل مع أي منظمة أو ظاهرة سياسية تنبع من محاولة فهم الظروف الاجتماعية و السياسية المحيطة بها ، والتي تدفعها إلى تبني الأساليب العنيفة أو السلمية؛ وهو ما غاب أو غيب من القراءة الأوروبية الأمريكية لعمليات المقاومة الفلسطينية المسلحة في فلسطين، رغم تقنين أوروبا تاريخياً لمبدأ مقاومة المحتلين ولو بالعنف، خاصة مع تجربة فرنسا وكثير من البلدان الأوربية التي كانت مقاومة الاحتلال النازي بالقوة المسلحة مسألة مشروعة أخلاقياً وسياسياً.

خامساً ــ نحو مساهمة أوربية جديدة في تعريف معني الإرهاب

ربما تكون أبرز ثمار التجربة السياسية الأوربية أنها كانت قائمة على نموذج " دمج " الآخر داخل المؤسسات الديمقراطية الحديثة، بصرف النظر عن أي أحكام مسبقة تجاه خلفياتهم الثقافية؛ وهو ما حدث مع تجربة المهاجرين الأجانب والمسلمين في أعقاب الحرب العالمية الثانية، حين فضل المشروع السياسي الديمقراطي الأوروبي إجمالاً عدم التعامل معهم باعتبارهم حاملين لموروث عقائدي يمثل بحكم طبيعته عائقاً بنيوياً يحول دون انفتاحهم على قيم الديمقراطية والحداثة؛ لتدشن أوروبا الديمقراطية تجربة سياسية مخالفة إجمالاً لنظيرتها الأمريكية، وقائمة أساساً على قدرة البيئة الاجتماعية والسياسية المحيطة على إعادة تشكيل أي بناء عقائدي أو ثقافي أو عرقي على أسس جديدة، وبصورة ديناميكية لا تقبل الثبات والأحكام القيمية المسبقة ، بل تعتبر القيمة العليا هي المواطن، وليس التجمع العرقي أو الديني؛ بصرف النظر عن خلفيته الثقافية أو لون بشرته وديانته.

وقد مثلت تجربة الوحدة الأوربية نفسها منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية محاولة سياسية واقتصادية من أجل تجاوز التراث العدائي والدموي بين معظم البلدان الأوربية عبر حربين عالميتين كبار سقط فيهما ملايين الضحايا، ولم تنظر إلي ألمانيا باعتبارها تمثل خطراً "صينياً" على أوروبا، أو أن العنف هو ظاهرة متأصلة في "الجنس الآري"؛ وإنما تعاملت مع النظام النازي باعتباره نتاج مجموعة من الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية؛ فعملت أولاً على تغيير هذه الظروف، ثم نجحت بالتالي أو بالنتيجة في بنائها على أسس جديدة، ثم محاسبتها بعد ذلك وفق المعايير الأوربية في الديمقراطية.

وقد ظلت التجربة السياسية الأوربية نفسها بعد الحرب العالمية الثانية قادرة على دمج الثوار الشيوعيين واليمينيين المتطرفين داخل المنظومة الديمقراطية، رغم نظرتهم الإطلاقية والراديكالية، بل والعنيفة في بعض الأحيان. كما نجح هذا النظام في تحويل جانب منها إلي تيارات إصلاحية تعمل من خلال المؤسسات الديمقراطية. بل إن المنظمات اليسارية الأوربية التي حملت السلاح ضد النظام الرأسمالي الأوربي كان ينظر لها باعتبارها خارجة عن القانون والنظام لكون هذا النظام كان يسمح لها بالعمل السلمي وهي التي ترفضه لأسباب عقائدية وأيديولوجية .

ولعل هذا أبرز ما قدمه النموذج الأوربي نفسه عبر تاريخه المعاصر يتمثل أساساً في قناعته بأن الواقع السياسي والاجتماعي هو الذي يشكل بالأساس أي ظاهرة سياسية، وبالتالي فإن العنف السياسي لا ينظر إليه باعتباره فقط خياراً عقائدياً؛ إنما هو بالأساس نتيجة واقع دفعه في كثير من الأحيان إلي أن يكون تقريباً الخيار الوحيد.

وقد ظل منطقياً أن تنظر أوروبا لحركة حماس نظرة متحفظة، وأن ترفض أساليبها وخطابها السياسي على ضوء قيمها هي وخبرتها الذاتية ،ولكن يبقي الموقف الأوربي الأخير من الجناح السياسي لحماس ليمثل "معكوس" الخبرة الأوربية نفسها في هذا المجال ، ويعبر عن أن موقفها في حقل العلم والسياسة أقرب لمفهوم الإدارة الأمريكية ومستشاريها من الحرب على الإرهاب الذي يقسم العالم إلي أهل الخير والشر، ويعتبر -ولو ضمناً- أن هناك مناطق معينة من العالم حاملة لفيروس الشر، أو فيروس التطرف الإسلامي -كما ذكر رئيس الوزراء البريطاني في الرابع من هذا الشهر في مدينة البصرة- وبالتالي تستوجب العقاب أو الاحتلال، أو تُفرض عليها نظم بعينها تحت قوة السلاح .

والحقيقة فإنه كان يمكن أن تكون هناك وجاهة للموقف الأوربي في حـال إذا كانـت سلطة الاحتلال غائبة عن الحياة اليومية للمواطنين الفلسطينيين ، وكانت هناك سـاحة حقيقـة للنضال السياسي والسلمي بعيداً عن إرهاب الاحتلال، ويصبح عندها العنـف محكـوم فقـط بدوافع أيديولوجية ــ ضد اليهود مثلاً أو اليسار و اليمين ــ وليس بسـبب دوافـع سياسـية واجتماعية "استثنائية" صنعها ظرف الاحتلال الذي يدفع يومياً آلاف الشباب الفلسـطيني نحـو العمليات الفدائية نتيجة القهر والظلم وانعدام الأمل في المستقبل .

ومن هنا سنجد أن حماس لم ترفع السلاح في وجه إسرائيل لأسباب عقائديـة ترجـع فقط إلي فهم أيديولوجي نصي منفصل عن الواقع السياسي ، يـدفعها "لوجـه الله" إلـي قتـل الإسرائيليين لكونهم يهود وليسوا محتلين؛ إنما في الحقيقة هي ضحية واقع احـتلال يمـارس إرهاباً يومياً ويدفع بعناصر حماس إلي تبني هذا الشكل الاستشهادي من عمليات المقاومـة ، أي إن الواقع هو الذي يجعل حماس تعود إلي النص الاستشهادي ، وليس النص هو الذي يدفع حماس إلي قتل الإسرائيليين .

ويبدو أن أوروبا قد نسيت كالولايات المتحدة أنه عندما تغلق كل الأبواب أمام وسائل المقاومة السلمية، وعندما تفقد شعوب المنطقة الثقة في الشرعية الدولية والقـانون، وتفقـدها الولايات المتحدة ثم أوروبا الثقة في جدوى الديمقراطية الغير قادرة على أن تمـس إسـرائيل وتلجم إرهابها؛ لا يصبح هناك بديل إلا المقاومة بالعنف.

وهنا يجب ألا نتساءل كثيراً عن الأسباب التي تحول فيها العالم الإسلامي من مرحلـة كـان أبطاله ورموزه هم هؤلاء المؤمنون بالإصلاح وبالحوار السلمي (كرفاعة الطهطاوى ومحمـد عبدة والكواكبي وغيرهم) إلي مرحلة النازية الصهيونية التي جعلت رموزه هم أساساً أبطـال المقاومة المسلحة (كحسن نصر الله في جنوب لبنان وأحمد ياسين في فلسطين).

وربما تكون المراجعة الأوربية –وتحديداً الفرنسية الألمانية– لمواقفها مـن تعريـف الإرهاب؛ يجب أن تبدأ ليس فقط برفض الحرب الأمريكية على الإرهـاب ، ولا بالضـرورة بتبني الموقف العربي التقليدي من التمييز بين المقاومة المشروعة للاحتلال والإرهاب؛ إنمـا أساساً في وضع تعريف جديد مستمد من الخبرة الأوربية، ويحمل وجهاً إنسانياً يحسم بشـكل قاطع الجدل الذي يثيره بعض الأوربيين من حلفاء الإدارة الأمريكية بأن الإرهـاب بالأسـاس قضية نص ديني أو واقع ثقافي بعينة، وليس نتاج سياق اجتماعي وسياسي محدد تتحمل فيـه

القوي الدولية الكبري -وعلى رأسها السياسات الأمريكية الباطشة والمنحازة- مع أوضاع الداخل العربي (من غياب للديمقراطية وتفشٍ للفساد وسوءٍ للإدارة) مسئولية تصاعد هذا الإرهاب.

ولعل "أوروبا السياسية " وليست فقط السوق الاقتصادي؛ هي الأكثر وعياً بهذا التمييز. فعليها أن تستكمل الخطاب البديل الذي طرحته مع الحرب الأمريكية على الإرهاب ، وترفض بشكل قاطع تلك المعالجات الثقافية لقضايا العنف ، وتعتبر أن نظرتها السياسية والاجتماعية لهذه القضية ستعطيها قدرة أكبر على نقد الذات والنظام الدولي بنفس القدر الذي ستنتقد فيه مجمل أوضاع الداخل في العالم العربي .

لقد قطعت أوروبا نصف الطريق في اتجاه حسم هذه المعالجة، ولم تجرؤ على استكمالها حتي النهاية ، وهي حين تصل برحلتها هذه إلي نهايتها المرجوة؛ ستفعل ذلك ليس فقط من أجل "عيون" العالم العربي، إنما من أجل مبادئها ومشروعها الإنساني الذي يمكن أن يمثل بديلاً حقيقياً للديمقراطية الأمريكية المحاطة بأشلاء الضحايا ودماء الأبرياء .

الهوامش

١ ــ عمرو الشوبكي ، الاحتلال الأمريكي للعراق وعلاقة الداخل بالخارج ومستقبل التغيير في العالم العربي ، في أحمد النجار (محرر) نكبة العراق : الأثار السياسية والاقتصادية ، القاهرة ٢٠٠٣ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام .

٢ ــ عمرو الشوبكي ، حظر حماس ، أو الدعم الأوربي لإسرائيل ، صحيفة الأهرام ١٦ سبتمبر ٢٠٠٣ .

2- Bertrand Badie, la fin des territoires, Paris 1995, Fayard.
3- Bertrand Badie, un monde sans souveraineté,Paris 1999,Fayard.
4- Bertrand Badie, un an aprés le 11 septembre, l'état du monde, Paris 2003, la découverte.
5- Gilles Lepesant, l'Europe et les defis de la mondialisation, l'état du monde, Paris 2002, la découverte.
6- Zaki Laidi, l'ordre mondial relache, Paris 1992, Presses de la fondation nationakdes sciences politiques.

اتجاهات وحدود الإدراك العربي لدور الاتحاد الأوروبي في "الحرب الدولية ضد الإرهاب": نقاشات المثقفين بين البحث عن قطب صاعد والتأكيد على الهيمنة الأمريكية

د. عمرو حمزاوي*

مقدمة:

يأذن لي القارئ الكريم ببدء هذه الدراسة بمقدمة غير تقليدية أحدثه بها عن ملاحظات شخصية -غير علمية وغير تحليلية بالأساس- حول النقاشات الدائرة في المجال العام العربي عن الدور الأوروبي فيما يتعلق بقضايا الشرق الأوسط وأزماته المتتالية؛ فقد تولد لدي -كمتابع لإصدارات الصحافة وعدد من البرامج السياسية في الفضائيات العربية؛ فضلاً عن المشاركة في بعض اللقاءات الأكاديمية خلال الفترة الماضية- انطباع مؤداه أن الحديث عن أوروبا أضحى بمثابة لازمة غير حميدة لانتقاد السياسات الأمريكية في عالمنا، والبحث المضني عن مواقف دولية مغايرة، والبحث بالتبعية عن بدائل غير ذاتية للخروج من المأزق الراهن للأنظمة والحكومات، في ظل توجهات إدارة بوش منذ الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١.

يتوارى في العديد من الأحيان التعامل النقدي مع مشكلات السياسة والمجتمع في الدول العربية خلف ستار - قاتم اللون في الأغلب الأعم- تنسجه أحاديث متواترة عن مصالح ومواقف القوى الكبرى في العالم، وانعكاسات خلافاتها على قضايا المنطقة، التي تبدو وكأنها ساحة مفرغة من الفاعلين المحليين، وقابلة لفعل أطراف خارجية بالأساس. ويصبح تحقق المصالح العربية -وبغض النظر عن من يحدد كنهها ومضامينها- إذن مرهوناً في هذا السياق الفكري بوجود قوى أجنبية موالية للعرب (توصف عادة بالمحايدة أو العادلة؛ حيث الحياد والعدالة يعنيان -كجوهرين- الانتصار "للحق المطلق"، وهو بالتأكيد العربي) وقادرة على مقاومة المخططات الأمريكية، ويصير بالتبعية أسيراً للمنطق القبلي: "اختلاف الأعداء أو الغرباء رحمة".

* مدرس العلوم السياسية- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة

وإذا أردنا متابعة هذا الخيط بصورة أنطولوجية فإنه يمكن القول إن الهدف الأبعد لمثل هذه الممارسة -وهي هنا تتشابه مع وظيفية نظريات المؤامرة بصياغاتها الدينية والعرقية المتعددة- يتمثل في محاولة إعفاء الذات الجمعية العربية/الإسلامية من مسئوليتها التاريخية إزاء إشكالاتها الكبرى (والفقر، والعنف، وغياب الديموقراطية، وتدني معدلات النمو الاقتصادي.. الخ) وإضفاء رمزية الضحية على عذاباتها (الأزمة وأوهام الأزمة) التي يصبح الآخر هو المسئول عنها بالأساس، والمالك الوحيد لقدرة الخلاص منها (وأعني هنا المعنى الديني لمفهوم الخلاص salvation).

ويندرج في هذا السياق -على مستوى ثان- من جهة؛ النظر إلى الاتحاد الأوروبي على أنه قطب جديد صاعد ينافس بالفعل أو على وشك منافسة الولايات المتحدة كقوى عظمى، ومن جهة أخرى الافتراض الغالب على النقاشات العربية بأن طبيعة المواقف الأوروبية تجاه العرب تختلف جذرياً عن السياسة الأمريكية. ويغيِّب مثل هذا الإدراك العديد من الحقائق المرتبطة بالوزن السياسي الفعلي للاتحاد الأوروبي، وخلافات -بل وصراعات- أعضائه، وكذلك واقع الاعتماد المتبادل بين الولايات المتحدة وأوروبا، وحدود الخلاف بينهما، والمصالح الأوروبية في الشرق الأوسط؛ وهو ما سنأتي على تفصيله في الجزء الثاني من هذه الدراسة.

وواقع الأمر إن رحلة البحث العربي عن قطب أو أقطاب بديلة يناط بها مهمة مناوءة الولايات المتحدة ومعارضة سياستها في الشرق الأوسط؛ بدأت مباشرة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي السابق، وحطت الرحال -قبل القارة الأوروبية- في آسيا تارة، وفي العالم الإسلامي (ككتلة تُوهِم اتحادَها) تارة أخرى.

وتعد الكتابات الصحفية المعاصرة (خلال الأعوام الثلاثة الماضية) للمفكر المصري أنور عبد الملك نموذجاً واضحاً للنزعة الأولى، في حين تمثل كتابات المفكرين محمد عمارة وعبد الوهاب المسيري (لذكر اسمين فقط) تعبيراً عن أمل تحقق حلم التوحد الإسلامي.

أما أوروبا فقد غابت في البداية عن هذه السيناريوهات المستقبلية، واستوعب دورها السياسي في إطار المقولة الرائجة في حينه، والمتحدثة عن "عملاق اقتصادي وقزم سياسي". ولم يأت الدور عليها بصورة واضحة إلا في أعقاب بدء الأزمة العراقية، والحرب

الأمريكية/البريطانية على العراق، والتي تبلورت معها بعض المواقف الأوروبيـــة المغـــايرة لسياسة القوة العظمى.

وإذا كان هذا هو انطباعي حول إدراك الأغلبية في ساحة النقاش العام العربي لـــدور أوروبا الراهن؛ فإن الأمر لا يعني الغياب المطلق لمواقف أو آراء أخـــرى تظـــل مســـموعة ومقروءة، حتى وإن اتسمت وضعيتها بالهامشية بمنطق علاقات الأغلبية/الأقلية؛ فهنـــاك مـــن جهة أولئك الذين يرون في الاتحاد الأوروبي قوة تابعة لا تملك أدوات مستقلة للفعل السياســـي الدولي، وترتبط عضوياً في قدراتها العسكرية وإمكاناتها الدفاعية -فضلاً عن دورها في إدارة الصراعات الدولية، بما فيها تلك الدائرة على أرض القارة ذاتها - بالولايـــات المتحـــدة. ولا يعول هنا كثيراً على دور أوروبا في الشرق الأوسط، ويتم تجاهل من يتحدث عنها. وبصرف النظر عن الصيغة الفكرية المستخدمة بصورة استبعادية على أرضية أن القوة العظمى ماسكة بزمام الأمور. وتعبر -على سبيل المثال لا الحصر- كتابات عبد المنعم سعيد، وهاشم صالح، وسلامة نعمات، ومأمون فندي عن هذه الرؤية.

ومن جهة ثانية ينظر نفر أخير من المحللين العرب (أمثال الســـيد يســـين ووضـــاح شرارة وجهاد الخازن) إلى أوروبا ومواقفها من قضايا السياسة العالمية عامة والشرق الأوسط خاصة بالتركيز على تباين الأدوار من بريطانيا إلى فرنسا إلى ألمانيا وغيرها، والحديث عـــن مستقبل دور الاتحاد في عقلنة السياسة الإمبراطورية الأمريكية بالأساس، مع التســـليم بتـــأثر سياسات أعضائه الخارجية والداخلية بالأخيرة وتوجهاتها.

وحقيقة الأمر أن هذين الموقفين الأخيرين كانا قد غلبا على توجهات الإدراك العربي للدور الأوروبي عند بدء "الحرب العالمية على الإرهاب" في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، كما سنفصل في الجزء التالي من الدراسة.

بقيت لي ملاحظتان أوليتان حول المقصود هنا بالإدراك العربي والدور الأوروبـــي. وكما يتضح من العنوان الفرعي للدراسة يعنيني هنا رؤى التيارات الفكرية في عالمنا للاتحاد الأوروبي، وليس المواقف الرسمية (أي الدولانية) تجاهه. وإن كانت الأولى تتمحـــور جزئيـــاً على أرضية علاقة جدلية مع الثانية؛ بمعنى أن جزءاً من رؤى المثقفين والكتاب العرب إنمـــا يخاطب بالتأييد أو الرفض مواقف الأنظمة والحكومات من أوروبا.

وعلى أي حال تواجه محاولة تحليل الإدراك العربي الرسمي لدور الاتحاد الأوروبي بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ العديد من الصعوبات المنهجية المرتبطة بعمومية التقييم، وغياب الاتساق، وضعف الفهم لآليات عمل الاتحاد بصورة واعية، إلا إن اعتبرنا هذا معبراً عن موقف في حد ذاته؛ وهو ما لا يستأهل -من وجهة نظري- لتقريره إعداد ورقة بحثية.

أسعى إذن في خطوة أولى إلى معالجة تيارات فكرية غير رسمية، محاولاً تحديد أوزانها النسبية في المجال العام العربي، وعلاقاتها الترابطية، على نحو يسهم في فهم اتجاهات وحدود إدراك الدور الأوروبي في السنوات الماضية. ثم أنتقل في خطوة ثانية إلى صياغة بعض الأفكار التحليلية حول حقائق الموقف الأوروبي، رابطاً في هذا السياق بين السياسات الداخلية للدول الأعضاء وتوجهاتها الخارجية. والواقع إنه من الصعوبة الحديث عن إدراك لدور الاتحاد الأوروبي في النقاش العربي بمعزل عن إرادات الأعضاء -خاصة المركزيين منهم- فيندر الحديث عن الاتحاد الأوروبي ككتلة أو وحدة إقليمية تسمو على مكوناتها القومية، وتتميز بمواقف واحدة وواضحة حول القضايا الدولية، ولها ممثلين سياسيين يجسدون مصالحها؛ وهو ما يعبر بالفعل - وبغض النظر عن التحيز المعرفي العربي للدولة القومية- عن واحدة من أهم إشكاليات الاتحاد في اللحظة الحالية، والتي ظهرت بجلاء في الصراع حول الدستور الأوروبي في الآونة الأخيرة. ويرتب ذلك بصورة مسبقة مساحة متوقعة من التداخل مع الورقة الأولى في محور الحرب على الإرهاب المعدة من جانب الزميل د. عمرو الشوبكي.

الاتحاد الأوروبي و"الحرب العالمية على الإرهاب":

تعاطفت كل دول الاتحاد الأوروبي سريعاً مع الموقف الأمريكي في أعقاب هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وأيدت وشاركت عسكرياً (خاصة بريطانيا وألمانيا) في التحالف الدولي ضد الإرهاب، والهجوم العسكري على نظام طالبان وتنظيم القاعدة. وكان ذلك نابعاً من حالة من التعاطف الرسمي والشعبي -غير المسبوق في دول الاتحاد- مع الولايات المتحدة، ولم تقتصر (هذه الحالة) على التضامن الإنساني، بل امتدت لتشمل التأكيد على المشترك القيمي والحضاري.

تواترت في هذا الجو المشحون خطب وأحاديث رؤساء الدول والحكومات الأوروبية المؤكدة على أن ما حدث في مدينتي نيويورك وواشنطن يتهدد العالم الغربي بأسره، بل

والحضارة الإنسانية جمعاء، وأضحى ما أصبح يعرف بالإرهاب الإسلامي -المتمثل في شخص بن لادن- بمثابة العدو الجديد للحضارة الغربية. وتواكب مع المشاركة الأوروبية العسكرية بدء تطبيق عدد من الإجراءات الأمنية في الداخل الأوروبي، رمت بالأساس إلى تجفيف منابع الإرهاب، وطالت حرية حركة وانتقال وتنظيم وتمويل بعض المنتمين للحركات الإسلامية هناك، ولم تخل في بعض الأحيان من التعسف في استخدام سلاح المنع من جانب الدولة.

في هذه المرحلة الأولى كان جل المحللين العرب يتحدث من جهة عن مخاطر الإرهاب الدولي بشكل عام، وخطأ نسب الإرهاب إلى حضارة بعينها أو دين بعينه، ومن جهة أخرى وفي ظل التأييد الأوروبي غير المسبوق للولايات المتحدة تحدث عن ظهور الأخيرة كقوة عظمى وكقطب أوحد يقود المعسكر الغربي، ويحدد رؤاه القيمية والسياسية تجاه بقية أقاليم المعمورة.

وبعد مرحلة قصيرة نسبياً من التضامن مع الولايات المتحدة، ومحاولات النقد الذاتي، والنظر في المسببات المحلية والإقليمية للراديكالية الدينية، بعيداً عن القوالب الجاهزة من شاكلة الصراع العربي/الإسرائيلي والإمبريالية العالمية؛ بدأت -في سياق شعور عام بالخطر والتهديد إزاء النوايا المعلنة للإدارة الأمريكية- رحلة البحث في الكتابات العربية عن القطب البديل المتعين عليه مواجهة المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة، وتحويل بنية النظام العالمي من الأحادية إلى التعددية، أو على الأقل الثنائية القطبية ولسان الحال يقول "نحن أكثر دراية بالأخيرة في جميع الأحوال". ووقع الاختيار في لحظات التخبط الأولى على روسيا والصين. وتوقع عدد كبير من المعلقين العرب صراعات ومواجهات بين الدولتين والغرب المتكالب على التواجد العسكري في آسيا، وعلى نفط بحر قزوين.

خاب الأمل العربي سريعاً في الاتحاد الروسي، مع تزايد مساحات التنسيق بين بوتين وإدارة بوش، وصمدت الصين في المخيلة العربية لفترة كقطب مناوئ محتمل. ولم تشفع للصين تأكيدات المسئولين الصينيين أنفسهم على أن بلدهم ليست قوة عظمى، ومازالت تئن تحت وطأة العديد من الضغوط الاقتصادية، ولا ترغب في الدخول في صراعات مع الولايات المتحدة لم يشفع ذلك في أذهان العديد من الكتاب ليخرجها من لعبة الأقدار العربية الباحثة عن المنقذ الخارجي.[1]

واستمر الأمر على هذا المنوال حتى ظهر بصورة جلية أن الصين غير راغبة أو قادرة (ينبغي عدم تجاهل المساحة المتزايدة من العلاقات الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والصين) على القيام بدور فعال للحد من الهيمنة الأمريكية، واستقر التوجه العام للنقاش العربي -بعد سلسلة مراجعات بأقلام نقدية- على أن الصين تمر الآن بمرحلة بناء قوتها، ولن تتمكن في المستقبل المنظور من المنافسة على قيادة العالم. *أما الاتحاد الأوروبي فكان في هذه المرحلة غائباً من إدراك غالبية المثقفين العرب. وكما ذكرنا أعلاه؛ كان في إدراكهم بمثابة تابع للموقف الأمريكي يضفي عليه مزيداً من القوة، ولا ينتقص منه شيئاً في حال غيابه.*

رتبت الصدمات العربية السريعة وخيبات الأمل المتتالية -في ظل حالة شلل إقليمي تام- تغيراً رئيسياً -في دفة النقاش العربي حول شكل النظام العالمي ومنظومة علاقات القوى الدولية في إطاره- من البحث عن أقطاب بديلة إلى التسليم بالهيمنة الأمريكية. ولكن ذلك تواكب مع معالجة تاريخية أو شبه تاريخية لصيرورة القوى العظمى في التاريخ الإنساني؛ أكدت بصورة تنبؤية أن مصيرها إلى الزوال مهما بلغت من مراحل الرقي والتقدم (التيارات العلمانية) أو العتي في الأرض (التيارات الدينية).

حل إذن حديث النهايات ورؤى الفناء الدراماتيكية المتوعدة للغرب -وخاصة الولايات المتحدة- بالانهيار، محل التفتيش عن المنقذ الخارجي، وبدا وكأن الذات الجمعية العربية/الإسلامية قد ارتضت الصبر كمدخل وجودي للتعامل مع زمن الشدائد الظاهرة ملامحه في الأفق. وتم من خلال الاستعانة التوثيقية والسجالية بآراء بعض المفكرين الغربيين المنتمين لأجيال ومدارس فلسفية مختلفة (مثل توينبي وشبنجلر وبول كنيدي) التدليل على مصداقية هذه الرؤية الغالبة الجديدة.

إلا أن تغير بعض المواقف الأوروبية في داخل منظومة التحالف الغربي مع بدايات عام ٢٠٠٢، وتميزها عن رؤى الإدارة الأمريكية تدريجياً بعد انقضاء فترة التعاطف الشامل الأولى؛ أعاد عدداً من الكتاب العرب مرة أخرى إلى حلبة البحث عن القطب "البديل" أو "الثاني". فما إن ارتفع صوت بعض المسئولين في الحكومة الفرنسية والألمانية بالحديث عن أهمية التعامل الشامل مع ظاهرة الإرهاب والراديكالية الدينية، وربطهم ذلك بحتمية التعامل غير الأمني مع أزمات الشرق الأوسط؛ حتى توالت التعليقات العربية عن دور الاتحاد الأوروبي الجديد في النظام العالمي. وظهر وكأن البعض قد اكتشف فجأة الجانب التاريخي

(أو العملياتي) في تطور مؤسسات الاندماج الأوروبية منـذ خمسـينيات القـرن الماضـي، وإمكانات تحولها المستقبلي إلى قوة سياسية عظمى تنافس الولايات المتحدة، أو على أقل تقدير تحد من جموح قوتها (أي العقلنة كما سبق القول).

وشجع تشديد الاتحاد الأوروبي على أهمية الحوار مـع العـالم العربـي/الإسـلامي والروابط الحضارية بينه وبين الغرب من جهة، والاسـتحداث الفعلـي لعـدد مـن الإدارات والهيئات على المستويين الإقليمي والقومي (الدول الأعضاء) المنوط بها وضع هـذا التوجـه موضع التنفيذ من جهة أخرى؛ على ذيوع انطباع مؤداه أن أوروبا هي الأكثر دراية بعالمنـا، والأقرب لمشاكلنا من الطرف الأمريكي. وتواكب مع ذلك توالي الانتقادات من جانب ممثلـي الاتحاد -خاصة الممثل السامي للسياسة الخارجية المشتركة "خـافيير سـولانا"، والمبعـوث الأوروبي للشرق الأوسط "ميجل موراتينوس" في العام قبـل الماضـي (٢٠٠٢)- للتعامـل الإسرائيلي مع أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، القائم على الربط بين ظاهرة الإرهـاب ومقاومـة الاحتلال في الأراضي الفلسطينية، ورفض الأوروبيـين المبـدئي -علـى خـلاف الموقـف الأمريكي- تهميش الرئيس عرفات، أو قصر التعامل مع السـلطة الوطنيـة الفلسـطينية، أو الضغط العسكري على الأنظمة العربية لإدخال تغييرات ديموقراطية.

كل ذلك ساعد في تبلور إدراك عام بتعاطف الطرف الأوروبي مع الحقوق العربيـة، اقترب كثيراً من رمزية "السند" في الذهنية البدوية أو القروية. وكان من المنطقـي فـي هـذا السياق أن يتم تجاهل مبدأ المصلحة كمحرك لسياسة الاتحاد الأوروبي في الشـرق الأوسـط، وحقيقة التنوع في أدوار الدول الأعضاء؛ وهو ما لا يتناسب مع النظرة الرومانسية لأوروبـا كنصيرة العرب.[٢]

ومن الجدير بالذكر أن هذه النظرة لم تعتمد، -وذلك على عكس التوظيـف العربـي لروسيا والصين كمشروع قطبين بـديلين فـي النظـام العـالمي- علـى رؤيـة لمواجهـة أمريكية/أوروبية يتصارع في إطارها الطرفان على النفوذ في أقاليم العالم المختلفة ومن بينهـا الشرق الأوسط؛ وإنما اعتمد على تصور لأوروبا مدافعة عن حقوق العرب (والمسلمين بشكل أعم) لدى حليفتها الولايات المتحدة، محدثة بذلك قدراً من التوازن في السياسة الدولية. *بعبـارة أخرى لم يكن التصور الصراعي هو الحاكم للفهم العربي للعلاقة الأمريكية/الأوروبية في هذه اللحظة ولم يكن الاتحاد الأوروبي بديلاً بل مكملاً، أكثر حياداً -وفقاً لوجهة النظر العربيـة-*

لدور القوة العظمى؛ وذلك على خلاف ما ستصير إليه الأمور في المجال العام العربي مع بدء الأزمة العراقية.[3]

وربما شكل إدراك مساحات التلاقي القيمي والسياسي والاعتماد المتبادل بين طرفي الأطلسي؛ أحد العوامل التي ساهمت في عدم تضخيم إمكانيات الفعل الدولي المستقل لأوروبا، خاصة مع ظهور محدودية تأثيرها على إدارة بوش وحليفتها إسرائيل، التي تميزت في باب امتهان ممثلي الاتحاد الأوروبي.

ما يعنيني هنا هو النظر في مقولة راجت في الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٢ إلى بدايات العام الماضي، وتحدثت عن حتمية أن "يبحث الأوروبيون عن دورهم المفقود في عالم الشرق الأوسط ". والحقيقة إن بعض المفكرين العرب قد تخصصوا في رفع وترويج دعوات استعادية تتجه إلى قوى خارجية دولية وإقليمية، تطالبها بالبحث عن أدوارها المفقودة في الشرق الأوسط، في ظل إدراك عام بأهمية تلك الأدوار للمصالح العربية، وبإيجابية لحظات زمنية سابقة، كانت بها هذه القوى شريكاً في السياسة الإقليمية إذا ما قورنت بحاضر بعدت به عن المنطقة. وقد تمرس القارئ للصحافة العربية والمتابع لفضائياتنا على عناوين وصياغات من شاكلة "الدور الروسي إلى أين؟"، "الدور الروسي يجب أن يعود"، "هل تستعيد تركيا دورها المفقود".. الخ[4]؛ أما الغريب في امتداد هذا التحليل إلى الاتحاد الأوروبي أو مواقف أعضائه؛ فهو التساؤل عن ماهية وطبيعة الدور الأوروبي المقصود في النقاش العربي.

وأحسب أن المعنى هنا يرتبط جزئياً -وربما بشكل عضوي- بالحقبة الاستعمارية؛ وهو ما يثير في الذهن -إن أردنا أخذ الأمور على محمل الجد- علامات استفهام كثيرة حول مسار الإدراك العربي المعاصر الذي يبدو في لحظة الأزمة الراهنة وكأنه ينجز ارتداداً كاملاً عن مواقفه ومواقعه التحررية السابقة، ويرحب بعودة المهيمن سابقاً (أوروبا الاستعمارية) إزاء سوء الحظوظ مع المسيطر الحالي (الولايات المتحدة).

ولكن الأرجح أن الرمزية الاستعادية، أو رغبة البحث عن الدور المفقود تفرض نفسها بصورة غير واعية بحكم محوريتها في الثقافة العربية (وهو ما يتخطى شئون السياسة الدولية ويطول بالأساس القضايا المتعلقة بفهم التاريخ الإسلامي، ودور الدين في المجتمع في سياق رمزية العصر الذهبي) على البحث في مستقبل الدور الأوروبي في الشرق الأوسط،

وإن لم ترتبط بمضامين فعلية؛ وهو الأمر الذي يفسر التفاوت الكبير بين تقييم طبيعـة الـدور السابق للمستعمر والدور المتوقع للاتحاد كنصير للعرب.

ويمكن أخيراً الإشارة إلى موقفين على هامش (تحمل كلمة الهامش هنا تقييماً للـوزن النسبي المحدود لهذين الموقفين) المقولات المركزية سالفة الذكر للإدراك العربي الغالب لدور الاتحاد الأوروبي في "الحرب العالمية على الإرهاب" في الفترة التـي سـبقت بـدء الأزمـة العراقية. *وفي حين تمثل الأول في تشديد بعض علماء السياسة والعلاقات الدولية العرب على غياب كتلة أوروبية منسجمة؛*[٥] *بمعنى عدم وجود فاعل أوروبي إقليمي واحد، وإنما عدد مـن الدول متوسطة القوة والتأثير بمصالح وتوجهات مختلفة، تتعارض وتتنافس أحياناً، ورفضـهم بالتالي الحديث عن اتحاد أوروبي بالمعنى السياسي؛ تشكل الموقف الثاني على أرضية التأكيـد على العجز التام للسياسة الأوروبية في الشرق الأوسط، وتبعيتها الكاملة للولايات المتحدة فـي سياق مواجهة الإرهاب؛ بحكم الروابط الاستراتيجية، الأمنية والاقتصادية، حتى وإن اختلفـت دول مثل فرنسا وألمانيا في بعض التفاصيل*. ودلل على الموقف الأخيـر بالتـذكير بـالقبول الأوروبي الشامل لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بأفغانستان، ومكافحة التنظيمات الراديكاليـة، وكذلك عدم خروج دول الاتحاد عن الإجماع الدولي فيما يخص وضع بعض المنظمات -مثل حماس والجهاد الفلسطينيتين، وحزب الله اللبناني- على لائحة التنظيمات الإرهابيـة، وتنفيـذ إجراءات عقابية في حقها.

والخلاصة؛ إن النظرة العربية في كل من مقولاتها المركزية والهامشية؛ إنما تعاملت مع الاتحاد الأوروبي إما بصورة رومانسية/أيديولوجية؛ انشغلت بالأساس بالمواقف الأمريكية والأحلام العربية، متوهمةً لصراعات قادمة وخلاص للعـرب ونصـرة -حتـى وإن كانـت جزئية- لهم من جانب أوروبا، أو بصورة مدعية الطابع التحليلي استندت علـى اسـتمرارية رؤية الاتحاد كقزم سياسي، لا يسعه إلا اتباع القوة العظمى الوحيدة، متجاهلة مساحة التطـور في المصالح والمواقف في السنوات الماضية. وساهم كلاهما في اتساع "مساحات المسـكوت عنه" حول دور أوروبا في الحرب العالمية على الإرهاب.

المسكوت عنه في الإدراك العربي لدور الاتحاد الأوروبي في "الحرب العالمية على الإرهاب":

يمكن بصورة عامة الحديث عن تحديين رئيسيين يواجهان الناظر إلى المشهد الأوروبي في السنوات الثلاثة الماضية، وكلاهما غائب عن ساحة النقاش العام في العالم

العربي إلى حد كبير؛ ففي حين يرتبط أولهما بالبحث عن أسباب اختلاف مواقف القوى الأوروبية المركزية حول طرق ومعطيات التعامل مع العالم العربي/الإسلامي، والتأمل في انعكاساتها المحتملة على وتيرة ووجهة العلاقات الدولية، في ظل نظام عالمي جديد يتشكل حالياً؛ يتعلق الثاني بحقيقة بروز أنماط جديدة لتعاطي بعض الدول الأوروبية مع توجهات السياسة الأمريكية؛ باعتبارها تعبيراً عن إرادة القطب المهيمن عالمياً، والمضطلع تقليدياً بدور القيادة في منظومة التحالف الغربي؛ وهو ما بدا جلياً في ظل الأزمة العراقية.[٦]

وعلى الرغم من أن عباءة الهوية الأوروبية المشتركة مازالت تغلف محاور الخلاف والصراع الواقعية في داخل القارة حول النقطتين السابقتين؛ بل وتغطي على حدة المقارعات الدبلوماسية بين الحكومات الأوروبية في الآونة الأخيرة؛ والتي بلغت درجة حديث البعض عن عصابات عميلة لواشنطن داخل القارة الأوروبية (الرئيس الفرنسي شيراك والمستشار الألماني شرودر في معرض التهكم على الدول الثمانية التي كانت قد وقعت على إعلان تأييد موقف الرئيس الأمريكي من العراق قبل بدء الحرب)، أو تذكير الآخرين بأن الولايات المتحدة هي من صنعت تقدمهم وأنعمت عليهم بنعمة الديموقراطية بعد حقب طويلة من الاستبداد (رئيس الوزراء البريطاني موجهاً حديثه للمجتمع الألماني ناكر الجميل)؛ إلا أنه يمكن التمييز بوضوح بين معسكرين متقابلين في داخل القارة الأوروبية لكل منهما رؤيته وخطابه السياسي ورموزه الإعلامية.

فهناك من جهة مجموعة مؤيدي ومعاوني الولايات المتحدة في حربها على الإرهاب؛ وهم من شاركوها أيضاً في الحرب ضد العراق، وتضم بصورة أساسية في غرب أوروبا بريطانيا وأسبانيا وإيطاليا وهولندا والدانمرك، وفي وسط وشرق القارة بولندا وجمهورية التشيك والمجر ودول البلطيق.[٧] وتتوافق إرادات هذه الدول مجتمعة على مشروعية التدخل العسكري لتغيير النظم السياسية، والحكومات المدانة بمساعدة الإرهاب، وتؤكد في خطابها السياسي على التوجه نحو إحلال ترتيبات ديموقراطية في هذه المجتمعات، بعد عقود طويلة من الحكم الديكتاتوري، ومحاولة جعلها -خاصة "عراق ما بعد صدام حسين"- نموذجاً إقليمياً يحتذي به.

وعلى الرغم من الالتقاء حول الأهداف الكبرى إلا أن دوافع أعضاء هذه المجموعة شديدة الاختلاف؛ الأمر الذي يرتب تفاوت درجات تأييدها للحرب الأمريكية على الإرهاب؛

ففي حين تلتصق بريطانيا –بحكومتها العمالية– بصورة شبه كاملة بموقف واشنطن في إطار إدراك يضع التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة في المرتبة الأولى على سلم التفضيلات السياسية؛ أي قبل اعتبارات المعارضة الشعبية والحزبية، خاصة للحرب على العراق، أو مستقبل عملية الاندماج الأوروبي؛ يأتي التأييد الإسباني والإيطالي أكثر تحفظاً على صعيد السياسة الخارجية، وإن اتسم بالتشدد في تطبيق إجراءات مكافحة الإرهاب في الداخل بصورة لا تخلو أحياناً من النزعة العنصرية.

والواقع إن موقف الدولتين الأخيرتين الراهن إنما يشكل تحولاً ملحوظاً في تاريخ علاقتهما المعاصرة مع الولايات المتحدة؛ فقد تميزت الأحزاب اليسارية والاشتراكية التي سيطرت منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية على مقاعد الحكم لفترات طويلة في مدريد وروما بنزعتها النقدية إزاء السياسات الأمريكية؛ خاصة في منطقة الشرق الأوسط القريبة جغرافياً وتاريخياً لها، وتماهت في ذلك –وعلى الرغم من اندراجها في سياق المنظومة العسكرية لحلف الأطلنطي– عادة مع الموقف الفرنسي، ربما فسر ذلك بأن الائتلافات الحاكمة الآن في الدولتين (بقيادة أثنار وبرليسكوني) هي يمينية الهوى

وهذا التحول جزئي إلا أن فهمه بصورة أعمق لن يتأتى إلا من خلال إدراك أهمية التحولات الكبرى التي شهدتها القارة الأوروبية في التسعينيات. وباختصار؛ فقد رتبت الوحدة الألمانية وتوسع الاتحاد الأوروبي نحو الشرق اختلالاً واضحاً لموازين القوى القارية في صالح وسط وشرق أوروبا على حساب جنوبها؛ الأمر الذي دفع صانع القرار في دول مثل إسبانيا وإيطاليا إلى البحث باستمرار عن إطارات بديلة للفعل السياسي يعادل بها هيمنة الأجندة الألمانية على القارة. ولم يكن تطوير الشراكة الأورومتوسطية إلا محاولة من صانع القرار في مدريد وروما –بل وقبلهما في باريس– لكبح جماح توجه القاطرة الألمانية نحو الشرق.

يمكن إذن فهم التأييد الإسباني والإيطالي للموقف الأمريكي؛ باعتباره محاولة لتوسيع مساحة الحركة السياسية، من خلال التقرب إلى واشنطن.[٨] وعلى الرغم من المعارضة الشعبية الواسعة للمواقف الرسمية الأخيرة –خاصة فيما يتعلق بالمشاركة في الحرب على العراق والإسهام العسكري في قوة الاحتلال والتي تصل في إسبانيا على سبيل المثال وفقاً لاستطلاعات الرأي العام الأخيرة إلى ما يزيد عن ٩٠%– إلا أن حكومة رئيس الوزراء

الإسباني إنما تعتمد في علاقتها مع الناخب هناك على شرعية إنجازها الاقتصادي في الأعوام الماضية، في حين يعتمد برليسكوني بالأساس على تشرذم الساحة السياسية الإيطالية، وغياب البديل الواضح، فضلاً عن وجود نزعة معادية للعرب منذ ١١ سبتمبر ٢٠٠١.

أما دول أوروبا الشرقية والوسطى؛ فلها هي الأخرى دوافعها الخاصة بها؛ فبولندا وجمهورية التشيك والمجر، فضلاً عن الجمهوريات القزمية في منطقة البلطيق (أرسلت جمهورية ليتوانيا عشرة جنود لدعم عسكر التحالف في العراق) تسعى جميعها في ظل وضعية جيوبوليتكية شديدة التعقد لتوظيف علاقاتها الخاصة مع الولايات المتحدة لخلق حالة من التوازن الإيجابي في فعلها الخارجي، في ظل ارتباطها العضوي بالاتحاد الأوروبي -ومع استمرار شبح عودة الهيمنة الروسية خاصة في حالة دول البلطيق - على نحو يمكنها من التعبير عن إرادتها الوطنية محتمية بالقوة الأعظم دائمة التدخل في شئون القارة؛ فهي لا يعنيها العالم العربي/الإسلامي بالأساس؛ وإنما توسيع مساحات فعلها السياسي الخارجي.[٩]

وتتمركز من جهة أخرى حول الموقف الفرنسي والألماني مجموعة ثانية مناوئة جزئياً للتوجهات الأمريكية؛ تضم فضلاً عنهما بصورة رئيسية بلجيكا وبدرجات أقل اليونان والسويد والنرويج. ويشدد الخطاب المعلن لهذه المجموعة على مشروعية استخدام القوة العسكرية في مواجهة الإرهاب، ويتم في هذا السياق تبرير المشاركة الأوروبية في الحرب على تنظيم القاعدة ونظام طالبان، وكذلك حق المجتمعات الغربية في تطبيق سياسات حمائية في الداخل. أما استخدام الجيوش في تغيير النظم والحكومات غير الديموقراطية في العالم العربي/الإسلامي -باعتبارها مسبباً لظاهرة الإرهاب- فيرفض؛ مثله في ذلك مثل نزع أسلحة الدمار الشامل للدول غير الغربية في إطار مواجهات عسكرية.

وتستند هذه السياسة إلى نظرة للشرق الأوسط ترى في حل الصراع العربي الإسرائيلي نقطة البدء في الإصلاح، وفي الحرب على العراق تطوراً يفضي بالحتم إلى غلبة رؤى المواجهة الشاملة بين العالم الغربي والإسلام، في ظل هوس عام بصراعات محتملة بين الحضارات، وبحروب دينية قادمة.

أما المصالح الكامنة وراء موقف دول هذه المجموعة؛ فتأتي أيضاً تماماً مثل المجموعة المؤيدة للسياسة الأمريكية شديدة التفاوت؛ فترغب فرنسا بالأساس في تسجيل اختلافها مع الإدارة الأمريكية الحالية حول أسلوب إدارة النزاعات العالمية؛ بحيث يتضح

بجلاء رفضها لهيمنة دولة واحدة على مقدرات البشرية، خاصة إذا كانت تحتكم في اللحظة الراهنة إلى منطق "من ليس معي فهو ببساطة ضدي." وترد في مرتبة تالية -كمحدد هام للسياسة الفرنسية- المصالح الخاصة في الشرق الأوسط ومع العراق؛ والتي جعلت من تبني موقف قريب من الموقف الأمريكي -يلغي مصداقية استقلالية باريس النسبية عن واشنطن في فعلها الدولي- أمراً من الصعوبة بمكان.[10]

ألمانيا على صعيد آخر أعادت في ظل حكومة يسارية اكتشاف نفسها كقوة أوربية، يمكنها التصرف عالمياً بمعزل عن الإرادة الأمريكية، وفي ضوء تصورات جديدة تعلي من شأن المصالح القومية الألمانية - وجزء حيوي منها متموضع بالفعل في الشرق الأوسط - على حساب اعتبارات الطاعة العمياء للولايات المتحدة.

ويمكن أخيراً النظر إلى رفض قطاعات واسعة من قوى المجتمع المدني في الدولتين -ومعهما بلجيكا واليونان والنرويج والسويد- لاستخدام العنف في حل الصراعات الدولية على أنه عامل مساعد شجع حكوماتها في لحظة أزمات اقتصادية وتغيرات مجتمعية عميقة الأثر (نهاية عصر دولة الرفاهة) على المضي في رفض توسيع نطاق الحرب على الإرهاب؛ لتصبح حرباً على نظم وحكومات لا تخدم المصالح الأمريكية، بعيداً عن الشرعية الدولية ومبادئ القانون الدولي. ومكنها ذلك في نهاية المطاف من تسويق هذا الموقف؛ باعتباره تعبيراً صادقاً عن الإرادة الشعبية.

وعلى الرغم من السمو الأخلاقي والفلسفي للموقف والخطاب الرافض للحرب؛ كأداة للفعل السياسي الدولي؛ إلا أنه يعاني من معضلات كبرى، ربما كان أهمها هو حقيقة محدودية فاعلية هذه الدول في التأثير على الإدارة الأمريكية لتغيير توجهاتها على أرض الواقع، والمكانة الاستراتيجية الرفيعة لعلاقات هذه الدول مجتمعة مع الولايات المتحدة، في إطار منظومة التحالف الغربية. فواشنطن هي أهم شريك تجاري للاتحاد الأوروبي، ومازالت تمثل الطرف الأكثر فاعلية في ترتيبات الأوروبيين الأمنية؛ والذي تدخل باستمرار لإنقاذ القارة القديمة من شبح الحروب، أو من أخطار استمرار تصفيات عرقية بشعة في السنوات الأخيرة، ولم تتمكن دول مثل فرنسا وألمانيا من التغلب عليها بمفردها. وما تزال أدوات الفعل الخارجي الجماعي - خاصة العسكرية منها - للدول الأوروبية (باستقلالية عن الولايات المتحدة) غائبة على الرغم من التوجه القائم نحو سياسة خارجية مشتركة للاتحاد.

تكاد المصداقية الواقعية لمثل هذه النزعة، وفاعلية الدور السياسي للحكومتين الفرنسية والألمانية يتواريا تماماً في اللحظة الآنية، على وقع الهيمنة الأمريكية على مقدرات العراق، وتوالي تهديداتها للبعض الآخر من دول المنطقة. وتمثل حالة الشلل الراهنة لمؤسسات السياسة الخارجية الأوروبية فيما يتعلق بقضايا الشرق الأوسط -وعلى الرغم من محاولات متعددة لتفعيل خارطة الطريق، أو العودة بالأمم المتحدة إلى العراق، وبصرف النظر عن النجاح الجزئي في ملف القدرات النووية الإيرانية- النتيجة النهائية للتعارضات الأوروبية/الأوروبية. وتزداد حدة الخلافات الراهنة عندما نضيف إليها بعد صراعي جديد ارتبط في الآونة الأخيرة بالنقاش حول دستور أوروبا.

ويمكن القول إن صراعات المصالح تتحرك الآن وبصورة حاسمة، مبتعدة عن التناقض بين أوروبا القديمة والجديدة؛ للاستعانة مرة أخيرة بمقولة وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد الشهيرة، ومكتشفة لمساحة بديلة تتمركز حول ما يمكن أن يسمى أوروبا الكبيرة والصغيرة.

خاتمة:

ترتيباً على ما تقدم فإن الحديث الغالب في المجال العام العربي عن بدء تشكل محور أو قطب أوروبي جديد مناوئ للهيمنة الأمريكية هو أمر شديد التفاؤل الآن؛ حتى وإن أخذنا في الاعتبار حقيقة صيرورة الاندماج الأوروبي كعملية تطور مستمر. وربما ارتبط حديث الأقطاب والمحاور هذا؛ ليس فقط بالآمال والأوهام العربية، بل والعالمية الباحثة عن بدائل لإدارة أمريكية تتصرف بمفردها، ولا تعير إرادة البشرية أي اعتبار. ولكنه لا يعبر بالقطع عن نظرة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لدوره كوحدة جمعية ومواقفهم الفردية؛ فالدول الأوروبية -بما فيها المختلفة منها مع واشنطن- لا ترغب إلا في عقلنة الدور الأمريكي، مع التسليم بهيمنته في اللحظة الراهنة.

الهوامش

[1]عبد المنعم سعيد، وأوهام أوروبية أيضاً، جريدة الأهرام، ٢٠٠٣/٣/٣.

[2] المرجع السابق.

[3] رأي جريدة الزمان، ٢٠٠٢/٣/٣

[4] أنور عبد الملك، مقالات الأهرام، جريدة الأهرام، الأعداد من يناير ٢٠٠١ إلى يناير ٢٠٠٢

[5] عبد المنعم سعيد، مرجع سابق.

[6] عمرو حمزاوي، الاتحاد الأوروبي إعادة تعريف العلاقة مع الولايات المتحدة: المسكوت عنه في خطابات القوى الأوروبية في: حسن نافعة و نادية محمود مصطفى (محرران) العدوان على العراق: خريطة أزمة و مستقبل أمة (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية و قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٣)، ص ١٠٥.

[7] أحمد المنيسي، محور الحرب والعدوان على العراق، جريدة الأهرام٢٠٠٤/٤/١.

[8] أحمد دياب، تحولات السياسة الخارجية الأسبانية: المحددات والقيود، السياسة الدولية، العدد ١٥٣يوليو٢٠٠٣، المجلد٣٨، ص ص٢٣٤- ٢٣٥

[9] عمرو حمزاوي، مرجع سابق، ١٠٧.

[10] عمرو الشوبكي، المتغير الأوروبي والموقف الفرنسي من الحرب على العراق، في: حسن نافعة و نادية محمود مصطفى (محرران) العدوان على العراق: خريطة أزمة ومستقبل أمة(القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية وقسم العلوم السياسية، ٢٠٠٣)، ص ١٠٤-١٠٥.

المحور الخامس

المداخلات والمناقشات

د.نبيل حلمي: عميد كلية الحقوق– جامعة الزقازيق (معقب)

إن الإرهاب في حد ذاته جريمة لابد أن يكون لها مجموعة من العناصر والأسباب وسبل المكافحة، وفى الآونة الأخيرة أصبحت العمليات الإرهابية أكثر عمقا عن ذي قبل خاصة مع التطور التكنولوجي. وتتلخص أهم أسباب الجريمة الإرهابية فى:أسباب سياسية، أسباب اقتصادية، أسباب إعلامية، أسباب راجعة إلى خلل فى الشخصية.

وتجدر الإشارة إلى أن الجرائم الإرهابية انتشرت فى البداية لأسباب سياسية حيث كانت تستخدم لنشر القضايا والترويج لها فى ظل انتشار مقولة "إرهب عدوك وانشر قضيتك"، إلا أن الأمر أصبح مختلفا الآن.

والترجمة الحرفية لكلمة TERRORISM هى إرعاب وليس إرهاب، أما من الناحية المفاهيمية، فلا يوجد تعريف للإرهاب حتى الآن وإن كانت هناك صور مختلفة للإرهاب قد تم تجريمها، مثل، خطف الطائرات– احتجاز الرهائن– الاغتيالات– الأعمال التخريبية.

ولا يمكن القول ان الإرهاب له صفة سياسية حيث توجد حالات محددة للاستخدام المشروع للقوة فى القانون الدولى وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، هى:

١- الدفاع الشرعى عن النفس

٢- الكفاح المسلح

٣- التدابير الجماعية التى يقررها ويستخدمها مجلس الأمن

٤- استخدام القوة ضد دول المحور، وقد انتهت هذه الحالة من الناحية الفعلية.

أما فيما يتعلق بالتعاون بين الدول العربية والاتحاد الأوروبي فى مجال مكافحة الإرهاب فلابد أن يتم ذلك أولا من خلال الاتفاق على تعريف للإرهاب، ثم تبادل المعلومات اللازمة بغرض تجفيف منابع الإرهاب.

وبصفة عامة يمكن القول إن الأمور قد بدأت فى الاختلاف فى أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ والتى أدت إلى بدء الحرب على الإرهاب والتي يعتبرها الخبراء القانونيون حرباً غير مشروعة، لأن الحرب تكون بين دولة وأخرى فى حين ان

الحرب على الإرهاب تقودها الولايات المتحدة الأمريكية بمفردها ضد أهـداف متعـددة فـى العالم. ومن ناحية أخرى فهذه الحرب تعكس توازنات القوة فى النظام العـالمى فـى الوقـت الراهن، فلو قامت أى دولة أخرى فى العالم غير الولايات المتحدة بتوجيه ضربات عسـكرية ضد أي من الدول الأخرى تحت شعار الحرب على الإرهاب لاعتبر ذلك عدوانا وتدخلا فـى شئون وسيادة دولة أخرى.

ومن هنا تأتى أهمية موقف ألمانيا المعارض للحرب الأمريكية على الإرهاب، حيـث يعد الموقف الألماني فى هذا السياق بمثابة أول معارضة صريحة من قبل ألمانيا لواشنطن منذ الحرب العالمية الثانية.

أتفق مع ما قاله د.عمرو حمـزاوى، وأعتقـد أن الإدراك العربـي لـدور الاتحـاد الأوروبي فى هذا السياق كان أساسه القناعة العربية بأن أي حل للنزاع الأساسي والمحـوري فى المنطقة العربية- وهو الصراع العربي-الإسرائيلي -يقع فى يد الولايات المتحدة، وبالتالي لابد من البحث عن وسيط أو قطب آخر يمكن أن يلعب دوراً موازناً للدور الأمريكي فى هـذا الشأن.

وإجمالا، يمكن القول أن هناك استغلال لكلمة "الإرهاب" لتحقيق أهداف سياسية وهـذا ما تقوم به إسرائيل التي تؤكد ان المقاومة الشعبية للاحتلال تعد إرهابا وأن ما تقوم به لا يزيد عن كونه مكافحة للإرهاب، وهذا ما يعد مخالفة للقانون الدولى لا يجب أنسـاق خلفهـا وإلا نكون قد أسهمنا فى هدم القانون الدولى.

أما ورقة د. عمرو الشوبكي، فقد تناولت الكثير من الجوانب ذات العلاقة بالموضوع، ومنها الحرب الأنجلوأمريكية على الإرهاب والتى اعتبر الباحث أنها انعكاس لظاهرة ثقافيـة، وهنا أود أن أضيف أنها تعد كذلك انعكاسا لظاهرة ولمطالب اقتصادية؛ أي أن هـذه الـدول قامت بحربها ضد الإرهاب لتحقيق مآرب وأهداف متعددة منها المصـالح الاقتصـادية لهـذه الدول فى المناطق التى يتحركون فيها.

د.نادية مصطفى- مدير مركز البحوث والدراسات السياسية- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة

تناقش الورقتان إشكالية العلاقة بين الثقافي والاستراتيجي فى تفشي الإرهاب وإيجاد مبررات له أو للحرب الموجهة ضده، سواء فى المواقف القومية للدول الأوروبية الكبرى (بريطانيا-فرنسا-ألمانيا) أو للاتحاد الأوروبي.

وبالنسبة لهذه الإشكالية من الواضح أن هناك اختلاف بين الموقف الأمريكي البريطاني من جانب، والموقف الفرنسي الألماني من جانب آخر، فقد كان الموقف الفرنسي الألماني اكثر اهتماما بالتفسيرات النابعة من الأوضاع السياسية والاجتماعية فى الدول التى تفرز ما يقال عنه الإرهاب، فى حين أن الخطاب الساري الآن فى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا يركز على البعد الثقافي. وأعتقد أن هذا الاختلاف ليس جديدا على التباينات التقليدية بين بعض الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية فى تفسير ظواهر كثيرة لاسيما ظاهرة الصحوة أو الحركات الإسلامية وذلك هو الحال ذاته بالنسبة لوثيقة برشلونة.

سؤالي هو لماذا هذا الاختلاف؟ هل يرجع لأسباب معرفية ترجع إلى طبيعة تأثير البعد الثقافي مقارنة بالسياسي؟ ولماذا هذا الاختلاف بين من يعطون أولوية أكبر للبعد الثقافي و من يعطون الأولوية للبعد العسكري أو الإستراتيجي؟

د.سمعان بطرس فرج الله:أستاذ العلوم السياسية- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة

للإرهاب سبب واحد هو الإحباط أو اليأس من احتمال تحسن أوضاع معينة، الأمر الذي يدفع إلى مقاومة هذه الحالة سواء كان ذلك بإيعاز دينى، أو اجتماعي،..إلخ. والسؤال هو لماذا تم ربطه بالإسلام؟ يمكن القول إن السبب الرئيسي فى ذلك هو البعد الدعائي للمسألة، حيث جاءت معظم الأعمال الإرهابية من قبل مسلمين وذلك لأن الشعوب الإسلامية هي أكثر الشعوب إحباطا .

فى رأيي أن مصطلح "الحرب ضد الإرهاب" غير دقيق؛ فالحرب هنا لها معنى مكافحة الإرهاب عن طريق القوة، وهنا أيا كانت الدوافع فلابد وأن تستند الحرب إلى الشرعية القانونية. فمواقف ألمانيا وفرنسا من الحرب فى كل من أفغانستان والعراق نابعة من المشروعية، بمعنى إنها تركز على ما إذا كانت هذه الأفعال مشروعة أم لا. وفى فقه القانون

الدولي، فإن المشروعية يحددها القانون الذي يمنع استخدام القوة إلا فى حالة وحيـدة فريـدة وهى الدفاع الشرعي عن النفس، وتحكم هذه المسألة عدة ضوابط يحددها ميثاق الأمم المتحدة.

وبالتالى فإن ما وصل إليه المجتمع الدولي الآن من سلوكيات الـدول الكبـرى يعـد تفريغا للمبدأ العام "منع الدول من استخدام القوة فى علاقاتها" من أي مضمون حقيقي له، عـن طريق التوسع فى نص قانوني صيغ بشكل عام، ولكن دون الالتزام بهذا المبدأ فـى السـلوك الفعلي للدول.

د.عمرو الشوبكي: خبير – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية – الأهرام(برد)

هناك فروق واختلافات فى المدارس الأكاديمية المختلفة علـى المسـتوى الغربـي، وبالنسبة لمسألة الاستشراق لا نستطيع أن ننمط المدرسة الاستشراقية فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وإن كان من الممكن الخروج باتجاهات عامة حول هذه المدارس..وقد كانت هذه الاتجاهات أكثر ميلا للأحكام القيمية الثقافية على العكس مما سار عليه الحـال فـى أعقـاب الحرب العالمية الثانية، وإن ظل هذا الاتجاه موجودا لكنه بالتأكيد لم يكن سائدا، إلا أنـه قـد ظهر بصورة أكبر فى أعقاب أحداث ١١ سبتمبر ففي إيطاليا –على سبيل المثال– اتجه رئيس الوزراء إلى الإدلاء بتصريحات تحمل أحكاما ثقافية قطعية غاية فى القوة والحدة، وهذا ما لـم يكن متوقعا منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية.

ما أريد أن أقوله هو أن الأدبيات الأوروبية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية كانـت تميل إلى الرهان على فكرة الواقع الاجتماعي والسياسي، إلا أن هذا النمط أصبح غير سـائد الآن في الدول الأوروبية التى ساندت الولايات المتحدة وتحالفت معها لاسيما مع وجود تيـار اليمين المتطرف أو تيار الأحكام الثقافية العنصرية وإن كان لا يمثل أغلبية كما هو الحال فـى الولايات المتحدة.

د.عمرو حمزاوى: مدرس– قسم العلوم السياسية – كلية الاقتصـاد والعلـوم السياسـية– جامعة القاهرة(برد)

من الممكن الادعاء بمساحة كبيرة من المصداقية أن الموقف الأمريكي بعيد تماما عن شبح الثقافوية، اما الموقف الألماني الفرنسي فهو أكثر التصاقا بالثقافة، وهذا ما يتضح أيضـا فى الأدبيات والوثائق الرسمية التى توضح أن الأمريكيين ينطلقون من افتراض غير ثقـافوى بالأساس بل من افتراض إمكانية تحقيق عولمة الديمقراطية الذي يؤكد علـى إمكانيـة نقـل

الديمقراطية بنمطها الغربي سواء كما عرفته الولايات المتحدة أو أوروبا إلى العالم العربي وذلك فى إطار صراع أيديولوجي بين قطبين.

وفى أعقاب أحداث ١١سبتمبر أضحى الأمر أكثر تعقيدا فى المنطقة العربية والإسلامية، فقد ألقت هذه الأحداث الضوء على نمط التفكير الذي عانينا منه فى مصر إلا أنه اخذ هذا الشكل المتعولم القائم على استئصال الغير ونفيه، ولكنه يحمل نفس منظومة القيم الثقافية أحادية الجانب.

أما بالنسبة للخلاف الدولى، ففى رأيي أن المدرستين ظلتا موجودتين ولكن فى الولايات المتحدة الأمريكية كان هناك ترجيح وبشكل واضح لاختيار عولمة الديمقراطية وقد يكون من الجائز أن هذا الاختيار كان كامنا منذ ما قبل أحداث ١١سبتمبر ولكن إدارة بوش هي الإدارة الوحيدة التى تحمل قيما تمثل خطرا على الديمقراطية وتشمل فى داخلها أجنحة كثيرة لها أحكام قيمية حقيقية تجاه مناطق وشعوب بعينها. فالقارئ للوثائق الرسمية لهذه الإدارة يمكن أن يرى بوضوح أن الإدارة الأمريكية تعتمد على منابع فكرية تتحدث عن رابطة واضحة بين الظواهر الاجتماعية وبين الإرهاب إذ إنها تعتبر أن غياب الديمقراطية فى العالم العربي الإسلامي يعد من المسببات الرئيسية للإرهاب..ولا يعد ذلك تفسيرا ثقافويا قائما على الدين.

على العكس من ذلك فإن جزء من الحديث الفرنسي الألماني عن أهمية الحوار مع العالم العربي الإسلامي وعن القضايا المتعلقة بحوار الحضارات يقوم على نظرة ثقافوية جوهرها الاختلاف.. أى أن هناك اختلاف جوهري لا حل له إلا بالحوار.

لى كذلك ملاحظة إضافية هى أن الإحباط واليأس ليسا كافيين لتفسير الإرهاب، فإذا نظرنا إلى الهند إبان الاحتلال البريطاني لا نجد أن اليأس والإحباط بها قد تحولا إلى عنف وإرهاب. أى أن للإرهاب أسباب أخرى منها الأسباب والتفسيرات الثقافية وليست الثقافوية (تجدر الإشارة إلى أن "الثقافية" هى التى تبحث فى فعل التاريخ فى المجتمع وتحولاته، اما "الثقافوية" فهي تبحث فى الجوهر بعيداً عن التاريخ).

وأخيرا، أود أن أشير إلى ملاحظة تتعلق بألمانيا، حيث يمكن القول إنها بدأت عملية إعادة اكتشاف دورها المستقل عن الولايات المتحدة الأمريكية منذ تسعينيات القرن العشرين وأن ذلك لا يرتبط بأحداث ١١سبتمبر٢٠٠١.

المحور السادس:

الأبعاد الاقتصادية للشراكة الأوروبية- المتوسطية

المساعدات الأمريكية والأوروبية إلى الدول المتوسطية*

د. جان إيف مواسرون**

جريجوار ديلهاي***

مقدمة

تعتبر كل من أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، والتدخل العسكري في أفغانستان، وحرب الخليج الثانية بداية لحقبة جديدة من التطلعات الجغرافية والسياسية للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط. هذا ويعتبر التدخل العسكري في العراق بمثابة علامة على الرغبة الأمريكية في التواجد المباشر في المنطقة. لقد نجحت الولايات المتحدة في خوض هذه الحرب في مخالفة واضحة لرأى جانب كبير من المجتمع الدولي، وبالرغم من اعتراض عدة أعضاء في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. لقد جاء الإعلان الصريح عن الرغبة في الهجوم العسكري ثم نجاح العمليات العسكرية وكذلك الضغوط التي تمت ممارستها على المجتمع الدولي دليلاً واقعياً على حقيقة القوة الأمريكية.

أما الاتحاد الأوروبي، فقد كان الغائب الأكبر عن هذا الصراع وعن المباحثات المكثفة التي سبقته، وكان هذا الغياب هو خير دليل على ضعفه السياسي. أما توسيع الاتحاد الأوروبي ليشمل دول الاتحاد السوفييتي السابقة، فإنه لم يمثل أي قوة إضافية بالنسبة للاتحاد، بل جاء على العكس من ذلك تدعيماً للموقف الأطلنطي.

يمكن تلخيص الوضع إذاً في المنطقة على النحو التالي : قوة وهيمنة أمريكية من جهة وضعف الموقف الأوروبي من جهة أخرى. إن الوزن الاقتصادي والتقارب الثقافي والعلاقات التجارية وحجم المعونات المدنية، كلها عوامل تفترض وجود وضع أكثر توازناً بل

---

* نص مترجم

** مدير المركز الفرنسي لبحوث التنمية-

*** باحث بجامعة جورج تاون – الولايات المتحدة الأمريكية

أكثر ميلاً إلى الجانب الأوروبي، خاصة وأن الاتحاد الأوروبي بانضمامه إلى اتفاقية برشلونة قد أعلن عن رغبته في أن يصبح عضواً فاعلاً في المنطقة.

هذه الدراسة هي محاولة لفهم الأسباب وراء بقاء أوروبا لاعباً ثانوياً في منطقة حوض المتوسط. وذلك من خلال إجراء دراسة مقارنة بين السياسات الأمريكية والأوروبية فيما يخص المعونات والمساعدات المقدمة إلى المنطقة.

قبل الدخول في قلب الموضوع، لابد من توضيح بعض المفاهيم ومصادر المعلومات. يختلف الأمريكيون عن الأوربيين في نظرتهم إلى منطقة حوض البحر المتوسط سواء من حيث الأهداف أو من حيث تعريفهم للمنطقة وأراضيها. فبالنسبة لأوروبا، يمكن تعريف منطقة حوض البحر المتوسط بما يطلق عليه منطقة (*MEDA*) وهي مكونة من الدول الموقعة على اتفاقية برشلونة ويطلق عليها مصطلح "دول جنوب وشرق البحر المتوسط" (بالفرنسية *PSEM)*[١] . أما بالنسبة للولايات المتحدة، فمنطقة الشرق الأدنى *(NEAR EAST)* هي مرجعيتها وهى الإطار الذي تتشكل داخله سياستها الخارجية والسياسات الخاصة بالمساعدات.[٢] تجدر الإشارة إلى أن مصطلح " المساعدات " هنا يشمل كلاً من المعونات المدنية والمساعدات العسكرية، لذا فإنه سيتم تحديد أيهما المقصود بصورة واضحة خلال الدراسة.

بالنسبة للبيانات فقد تم الاستعانة فيما يخص المساعدات المدنية الأوروبية بقواعد بيانات " منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية " (بالفرنسية *OCDE*). أما فيما يخص المعونة الأمريكية، فقد تم الاستعانة بتقارير الإدارة الأمريكية التي يطلق عليها *Congressional Budget Justifications* وكذلك قوانين التمويل الخاصة بالعمليات الخارجية *Foreign Operations Appropriation Acts* .

١ – وضعا الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في منطقة حوض البحر المتوسط

من الملاحظ أن أوروبا تحتل أهمية اقتصادية قريبة من تلك التي تتمتع بها الولايات المتحدة، كما أنها أكثر قرباً إلى دول الجنوب من الناحية الجغرافية والثقافية. أما بالنسبة لحجم المعونات المقدمة إلى دول المنطقة، فالأرقام تشير إلى أن أوروبا قد لحقت بالفعل بالولايات

المتحدة. وبالنظر إلى هذه الأرقام والاعتبارات السابق ذكرها، فإنه من المتوقع أن يكون النفوذ الأوروبي مماثلاً للنفوذ الأمريكي في المنطقة.

١-١ طرفان متقاربان اقتصاديًا

من وجهة النظر الاقتصادية البحتة، يمكن القول إن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية يشكلان كيانين متقاربين من حيث الوزن الاقتصادي. ففي عام ٢٠٠٠، وصل الناتج المحلي الإجمالي للدول الخمس والعشرين التي تشكل اليوم الاتحاد الأوروبي إلى ٨٤٠٠ مليار دولار بينما كان الناتج الخاص بالولايات المتحدة أعلى بنسبة بسيطة. إن اتساع الاتحاد الأوروبي ليشمل ٢٥ دولة بدلاً من ١٥ دولة لا يحدث تأثيراً جذرياً في الوزن الاقتصادي للمجموعة. وإذا كانت القوة تقاس فقط بالاعتبارات الاقتصادية فإن الكيانين الأوروبي والأمريكي يمكن أن يتنافسا على الساحة الدولية.

جدول رقم ١ - الناتج المحلى الإجمالي عام ٢٠٠٠ لدول الاتحاد الأوروبي مقارنة بالولايات المتحدة واليابان (بالدولار الأمريكي)

ألمانيا	١ ٩٣٩	اليونان	١٢١ ٠٣٢
الدانمارك	١٦٣ ٩٦٧	أيرلندا	٨٧ ٧٣٦
النمسا	١٩٤ ٧٠٩	إيطاليا	١ ١٢٣
بلجيكا	٢٤٥ ٢٩٣	لوكسمبورج	١٧ ٥٧١
أسبانيا	٥٨٨ ٠١٩	هولندا	٣٩٠ ٢٩٦
فنلندا	١٢٣ ٣٦٦	البرتغال	١٠٩ ٢٨٥
فرنسا	١ ٣٨٠	بريطانيا	١ ٤٧٦
السويد	٢٢٥ ٨٩٨		
الاجمالى (١٥	٨ ١٨٨		
الاجمالى (٢٥	٨ ٤١٨	الولايات	٩ ٧٨٠
أوروبا	٩ ١٢٥	اليابان	٤ ٥٢٣

المصدر : بيانات البنك الدولي ٢٠٠٣

* *وتشمل الدول الخمس عشرة السابقة بالإضافة إلى: تركيا، بلغاريا، رومانيا، النرويج، أيسلندا، سويسرا، يوغوسلافيا، كرواتيا، البوسنة، ألبانيا، مقدونيا*

٢-١ أوروبا الشريك التجاري المتميز لدول جنوب وشرق المتوسط

تشير العلاقات التجارية القائمة بين دول جنوب وشرق البحر المتوسط من جهة وكل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة من جهة أخرى إلى تمتع أوروبا بوضع أكثر قرباً منذ هذه الدول عن وضع الولايات المتحدة بالنسبة لها.

جدول رقم ٢ – نسبة الصادرات والواردات الخاصة بدول جنوب وشرق المتوسط من وإلى كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية

	الاتحاد الأوروبي		الولايات المتحدة الأمريكية	
	واردات	صادرات	واردات	صادرات
تونس	٧٠%	٨٠ %	١ %	٥ %
سوريا	٢٩%	٧٧ %	٤ %	٧ %
المغرب	٥٨%	٧٥ %	٣ %	٦ %
الجزائر	٥٧ %	٦٣ %	٣١ %	١١ %
مصر	٤٣ %	٥٤ %	١٥ %	٢١ %
تركيا	٤٩ %	٥٢ %	١١ %	٧ %
قبرص	٥١ %	٤٧ %	٤ %	١٠ %
مالطا	٦٠ %	٣٤ %	٢٩ %	١١ %
إسرائيل	٤٤ %	٢٧ %	٣١ %	١٩ %
لبنان	٥٧ %	٢٧ %	١١ %	٨ %
الأردن	٣٦%	٥ %	٧ %	١١ %

المصدر : FEMISE، يوليو ٢٠٠٢

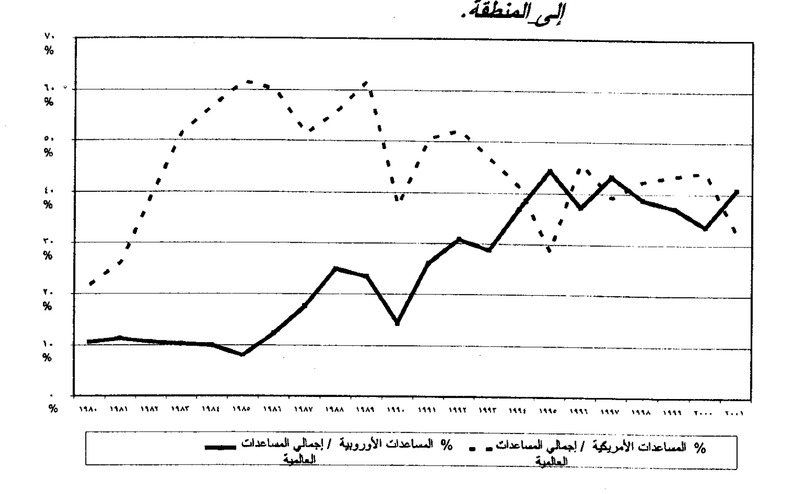
تحتل أوروبا المرتبة الأولى كمصدر لواردات دول المنطقة وكذلك كسوق لمنتجات هذه الدول (وذلك فيما عدا ما يخص صادرات كل من إسرائيل والأردن)، وهنا يتضح الفارق بينها وبين

الولايات المتحدة التي تأتي في المرتبة الثانية وربما الثالثة. ويعتبر النموذج التونسي هو الأكثر وضوحاً حيث تمثل صادرات هذا البلد إلى أوروبا ٨٠ % من إجمالي الصادرات بينما لا تتعدى صادراته إلى الولايات المتحدة نسبة ٥ % من إجمالي الصادرات. كذلك بالنسبة للواردات حيث يرد ٧٠ % منها من دول الاتحاد في مقابل ١ % فقط من الولايات المتحدة. حتى فيما يخص كل من الأردن وإسرائيل، فإن أوروبا تشكل المصدر الأول لوارداتها.

إن وضع الاتحاد الأوروبي كشريك تجاري متميز لدول جنوب وشرق المتوسط يرشحه لممارسة دور أكثر تأثيراً في المنطقة من ذلك الذي تقوم به الولايات المتحدة.

١-٣ حجم المساعدات المدنية الأوروبية والأمريكية

رسم بياني رقم ١ : نسبة المساعدات الأمريكية والأوروبية إلى إجمالي المساعدات العالمية إلى المنطقة.



المصدر : ٢٠٠٣ ,OCDE

بالنظر إلى تطور المساعدات المدنية الأمريكية والأوروبية إلى المنطقة خلال العشرين سنة الماضية يمكن الخروج بثلاث نقاط هامة :

- لحاق الاتحاد الأوروبي بالولايات المتحدة اعتباراً من عام ١٩٩٤ وهو ما يتضح من خلال تساوي نسبة المساعدات. وبالرغم من تذبذب هذه النسب من سنة إلى أخرى إلا أنه يمكن

القول إن الطرفين كان لهما خلال العشر سنوات الماضية نفس الوزن في المنطقة من حيث حجم المساعدات المدنية.

- اعتباراً من عام ١٩٩٥ الذي شهد التوقيع على اتفاقية برشلونة لم يحدث أي انقطاع في المساعدات الأوروبية. ولكن فيما بين عامي ١٩٩٦ و٢٠٠٠ وهي السنوات التي شهدت تبلور هذه الاتفاقية لوحظ وجود انخفاض في حجم المساعدات. أما عام ٢٠٠١، فقد شهد انخفاضاً في حجم المساعدات التي وصلت إلى مستوى أقل من ذلك الذي شهده عام ١٩٩٦ سواء بالنسبة لمعونات الاتحاد الأوروبي كجهة ومؤسسة أوبالنسبة لإجمالي المعونات الأوروبية. لذا فإن تحليل الوضع خلال تلك السنوات وفى إطار اتفاقية برشلونة يشير إلى تقلص المساعدات الأوروبية إلى المنطقة وهو عكس ما كان متوقعاً.[٣]
- إن تطور حجم المساعدات الأمريكية يشير إلى تماشيها مع تاريخ حرب الخليج، فقد ارتفع حجم هذه المساعدات بطريقة ملحوظة فيما بين عامي ١٩٩١ و١٩٩٢ لتعاود الانخفاض فيما بعد .

إن ما يثير الانتباه هنا هو تماشي السياسة الأمريكية فيما يخص المعونة مع سياستها الخارجية، بينما ثمة تعارض بين السياسة التي تتبعها أوروبا فيما يخص مساعداتها لدول المنطقة وبين الأهداف المعلنة في إطار اتفاقية برشلونة. هذا وتشير أرقام عام ٢٠٠١ إلى عدم تقدم الولايات المتحدة عن أوروبا فيما يخص حجم المساعدات المدنية لدول المنطقة، بل انه إذا ما تم استبعاد حجم المعونات الممنوحة إلى إسرائيل من المعادلة فإن النسبة ستميل لصالح أوروبا.

نحن إذاً بصدد تناقض : فبالرغم من تقارب كل من الولايات المتحدة وأوروبا من حيث الوزن الاقتصادي لهما في المنطقة ومن حيث حجم المساعدات المدنية المقدمة منهما إلى دولها، وبالرغم من تمتع أوروبا بوضع أكثر قرباً من دول جنوب وشرق المتوسط من الناحية التجارية والتاريخية والثقافية، فإن الولايات المتحدة تعتبرهي اللاعب الرئيسي في المنطقة. إن تفسير هذا التناقض يعود إلى عدة أسباب. لذا فإن هذه الدراسة ستركز على تحليل تلك الأسباب المتعلقة بسبل إدارة هذه المساعدات وتوافقها مع السياسة الخارجية لكل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

٢- المعونة الأمريكية في خدمة السياسة الخارجية للولايات المتحدة

تعتبر المعونات الأمريكية وقبل أي شيء أداة داعمة للسياسة الخارجية للولايات المتحدة. قد يبدو ذلك بديهياً بشكل عام، ولكننا سنرى أنه حين يتعلق الأمر بمنطقة حوض البحر المتوسط فإن الأمر يصبح أكثر وضوحاً.

٢-١ *المعونة الأمريكية وأدواتها*

بالنظر إلى قانون تمويل العمليات الخارجية الأمريكي (*Foreign Operations Appropriations Act*) نفاجأ بالمعاملة الخاصة التي تحظى بها دول المنطقة. ففي نهاية العام المالي ٢٠٠٢ (وباستثناء البرامج الخاصة بدول شرق أوروبا ودول الاتحاد السوفييتي السابق) كان عدد الدول التي تحصل على حد أدنى من المساعدات المدنية * يصل إلى ثماني دول، يقع خمس منها في الحوض الجنوبي والشرقي للبحر المتوسط. أما بالنسبة للمساعدات العسكرية فإن عدد هذه الدول يرتفع ليصل إلى أربعة من مجموع الدول الخمس التي تحصل على هذا الحد الأدنى من المساعدات. وسواء تعلق الأمر بالمساعدات المدنية أو العسكرية، فإن مصر وإسرائيل تعتبران من الدول التي يمنحها القانون (الكونجرس ٢٠٠٢) حق التمتع بتخصيص حد أدنى من المساعدات، وهو لا شك أمر فريد يسترعى الانتباه. هذا الاتجاه يمكن أيضا ملاحظته في قوانين التمويل الخاصة بالأعوام السابقة. فدول المنطقة تحظى بالجانب الأكبر من المساعدات مع حدوث تغيرات بسيطة في قائمة الدول المتلقية باستثناء مصر وإسرائيل والأردن التي ظلت دائماً على قائمة الدول المستفيدة.

جدول رقم – المساعدات الأمريكية إلى المنطقة في ٢٠٠١ (بالمليون دولار)

	مساعدات مدنية	مساعدات عسكرية	الإجمالي	%	% بدون مصر وإسرائيل
الجزائر	٠	٠،١٢	٠،١٢	٠	٠،٠٣
مصر	٦٩٣	١٢٩٨	١٩٩١	٣٨،٥٧	
إسرائيل	٨٣٨	١٩٧٦	٢٨١٤	٥٤،٥١	
الأردن	١٥١،٥	٧٦	٢٢٧،٥	٤،٤١	٦٣،٦٣
لبنان	٣٦	٠،٥	٣٦،٥	٠،٧١	١٠،٢١
المغرب	١٣،٢	٣،٥	١٦،٧	٠،٣٢	٤،٦٧
السلطة الفلسطينية	٧٠،٥	٠	٧٠،٥	١،٣٧	١٩،٧٢
تونس	٠	٤،٥	٤،٥	٠،٠٩	١،٢٦
تركيا	٠	١،٧	١،٧	٠،٠٣	٠،٤٨
سوريا	٠	٠	٠	٠	٠
المجموع	١٨٠٢،٢	٣٣٦٠،٣٢	٥١٦٢،٥٢	١٠٠	
المجموع بدون مصر وإسرائيل	٢٧١،٢	٨٦،٣٢	٣٥٧،٥٢		١٠٠

المصدر : Congressional budget justification for foreign operations *العام المالي* ٢٠٠٢

في عام ٢٠٠١، حظيت المنطقة ب١٧% من إجمالي المساعدات المدنية الأمريكية إلى العالم، أي ما يوازي تقريبا ١,٨ مليار دولار، في حين أن سكان المنطقة لا يشكلون سوى ٤% من سكان العالم. وعلى سبيل المقارنة، فإن نصيب القارة الإفريقية من تلك المساعدات هو ١,٣ مليار دولار في حين أن سكانها يمثلون ١١,٣% من سكان العالم.

هذا الوزن الزائد الممنوح للمنطقة يأتي كتأكيد على أن الولايات المتحدة الأمريكية تراهن على هذا الجزء من العالم. وهنا، تجدر الإشارة إلى أن توزيع هذه المساعدات لا يتمتع بأي قدر من التوازن. ففي حين تحصل دولتان فقط هما مصر وإسرائيل على٨٥ % من هذه المعونات، يوجد أربع دول أخرى لا تحصل على أي قدر من المساعدات هي الجزائر وتونس وسوريا وتركيا. فإذا ما تم استبعاد مصر وإسرائيل فإن أرقام عام ٢٠٠١ تشير إلى أن نصيب المنطقة من المعونات الأمريكية كان ٢,٥١% بينما هي تمثل ٢,٧١ % من سكان العالم.

أما عن سبل إدارة هذه المساعدات فإنها تتم من خلال " الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية " – *USAID* والتي تمتلك مكاتب تمثيل دائمة في الدول التي تعمل بها (فيما عدا ما يخص إسرائيل حيث يوجد بها المكتب الخاص بفلسطين). هذا وتقدم المعونة الأمريكية إلى دول المنطقة من خلال أربعة برامج هي:

- صحة وبقاء الطفل Child Survival and Health (CSH)
- المساعدة في التنمية Development Assistance (DA)
- صناديق الدعم الاقتصادي Economic Support Funds (ESF)
- المعونات الغذائية Food Assistance (FA)

وفيما يخص المنطقة موضوع الدراسة فإن صناديق الدعم الاقتصادي *EFS* تمثل ٩٥ % من التزامات المعونة الأمريكية، وهى – كما هو مذكور في تقارير الـ *USAID* – صناديق مختصة بتمويل برامج يتم إدارتها من خلال هيئة المعونة *USAID* بناء على طلب من وزارة

الخارجية (المكتب الإعلامي لهيئة المعونة الأمريكية – ٢٠٠٣). وحتى بعد استبعاد مصر وإسرائيل من هذه الحسابات، فإن نسبة صناديق الدعم الاقتصادي *EFS* تظل مرتفعة حيث وصلت هذه النسبة في عام ٢٠٠١ إلى ٦٦% من إجمالي المعونات المدنية في حين أن متوسط النسبة العالمية هو ٣١%، أما في القارة الأوروبية أو الإفريقية فإن هذه النسبة لا تتعدى ٥ %.

إن الجزء الأكبر من المساعدات المالية التي تحصل عليها دول المنطقة يتم اعتمادها مباشرة من قبل الدبلوماسية الأمريكية، وليس من قبل الهيئات المتخصصة والمؤهلة من حيث القدرة على تقديم المساعدات في مجال التنمية (مثل هيئة المعونة *USAID*)، بل إنه يمكن القول إن هذه المعونات ما هي إلا ثمار القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية، وأن الدافع من ورائها لا علاقة له بالاعتبارات الإنسانية أو بأهداف التنمية. كذلك فإن المساعدات الأمريكية لها ما يميزها بصورة واضحة عن تلك المساعدات الأوروبية حيث إن جزءاً من هذه المساعدات الأمريكية يأتي في صورة مساعدات عسكرية، وهي بالطبع متعلقة أيضاً بقرارات السياسة الخارجية وبعيدة كل البعد عن أهداف التنمية والمساعدات الإنسانية.

إن توظيف المعونات العسكرية في خدمة السياسة الخارجية يتضح جلياً خلال المفاوضات التي تعقد تحت إشراف الولايات المتحدة. فعلى سبيل المثال، في إطار اتفاقيات واى بلانتيشن Wye Plantation التي انتهت بعقد اتفاقية سلام بين إسرائيل والأردن ، حصلت كل من الدولتين على مساعدات عسكرية سخية تقدر بنحو ١،٢ مليار دولار و١٥٠ مليون دولار على التوالي، بالإضافة إلى قدر كبير من المساعدات المدنية. وفي عام ٢٠٠١، قدر حجم المساعدات العسكرية الأمريكية للمنطقة بنحو ٣،٤ مليار دولار أمريكي، أي ما يوازي ٨٣% من إجمالي المساعدات الأمريكية إلى العالم مما يشير إلى الاهتمام الخاص الذي تحظى به هذه المنطقة.

وبالرغم من كل ذلك، إلا أنه لا يمكن تناول المساعدات العسكرية الأمريكية الموجهة إلى دول المنطقة وتحليلها بصورة عامة، وذلك بسبب وجود اختلافات كبيرة من دولة إلى أخرى. ففي

حين تستأثر مصر وإسرائيل بـــنحو ٩٥% من المساعدات، فإن كل من سوريا وفلسطين لا تحصلان على أي قدر منها. أما عن بعض الدول مثل الجزائر(٠,٥ مليون دولار) ولبنان (٠،١٢ مليون دولار) فهي لا تستفيد من هذه المساعدات إلا بقدر ضئيل جداً.

إن المساعدات العسكرية الأمريكية تخضع بالطبع لضوابط معينة من أهمها أن القروض لا يمكن استخدامها إلا في شراء معدات " صنعت في الولايات المتحدة الأمريكية". هذا الشرط وما يتضمنه من فتح أسواق واسعة أمام تجار الأسلحة الأمريكيين هو المفسر الرئيسي للدعم الذي تحصل عليه المساعدات العسكرية الأمريكية من قبل جماعات الضغط المنتمية إلى الأوساط الصناعية / العسكرية.

٢-٢ *المساعدات الأمريكية في خدمة أمن إسرائيل*

تعتبر إسرائيل هي المستفيد الأول من المساعدات الأمريكية ليس فقط على مستوى المنطقة بل على مستوى العالم، كما تعتبر الولايات المتحدة المصدر الأول للمساعدات التي تتلقاها إسرائيل. ففي خلال العشرين سنة الأخيرة، لم تنخفض نسبة المساعدات الأمريكية إلى إجمالي المساعدات التي تحصل عليها إسرائيل عن مستوى الـــ ٩٥% سوى مرة واحدة.
لسنا هنا بصدد سرد أسباب الدعم المكثف وغير المشروط الذي تحظى به دولة إسرائيل من قبل الولايات المتحدة، فهناك الكثير من الدراسات التي تناولت تفاصيل العلاقات المتميزة والمعقدة القائمة بين الدولتين منذ نشأة دولة إسرائيل (Mark ٢٠٠٣)، غير أنه من المفيد هنا الحديث عن أسباب هذا الدعم المتعلقة بالمشهد السياسي الأمريكي. فالمستفيد الأول من المساعدات الأمريكية لإسرائيل هي الصناعات العسكرية الأمريكية التي تتمتع بمساندة قوية من قبل جماعات الضغط (Hrebemar & Ruth -١٩٨٢) وهي لا تستفيد فقط من عائد صفقات بيع الأسلحة لإسرائيل التي تتم بأموال أمريكية، بل إنها تستفيد أيضا مما تتسبب فيه من زيادة حدة التوتر مع قيادات المنطقة، و بخاصة في المملكة العربية السعودية.

هذا وتتمتع إسرائيل منذ عام ١٩٨٢ فيما يخص المعونة المدنية ومنذ ١٩٩١ فيما يخص المساعدات العسكرية بما يسمى *"الحق المسبق في الحصول على المساعدات"* *Early disbursement*، حيث يتم وضع إجمالي الدعم الذي ستحصل عليه خلال العام تحت تصرفها منذ بداية السنة المالية، وذلك على عكس ما هو متبع مع بقية الدول التي تحصل على المساعدات الأمريكية على دفعات ثلث سنوية.

إن أكثر من ٢٠% من ميزانية الدفاع الإسرائيلية تمول من قبل المساعدات العسكرية الأمريكية. وهو ما يدعو بعض الأصوات الإسرائيلية إلى القلق بشأن هذه النسبة الكبيرة وما يترتب عليها من تبعية، خاصة أن جزءاً كبيراً من المعونة المدنية يستخدم في سداد القروض السابقة التي تم الحصول عليها من أجل شراء معدات عسكرية صنعت في الولايات المتحدة.

في عام ١٩٩٨ تقرر إعادة هيكلة المعونة الأمريكية المقدمة إلى إسرائيل، وذلك بهدف الوصول تدريجيا إلى إلغاء المعونة المدنية عن طريق تقليصها بمقدار ١٢٠ مليون دولار سنوياً. ولكن في المقابل، يتم زيادة المساعدات العسكرية بمقدار ٦٠ مليون دولار في السنة. فقد كان من الصعوبة إيجاد سبب مقنع يفسر حصولها على معونة مدنية تصل إلى ٢٠٠ دولار لكل نسمة (السنة المالية ١٩٩٧) أي ما يتعدى مجموع الناتج المحلي الإجمالي الخاص بالاثنتي عشرة دولة الأكثر فقراً في العالم، خاصة وأنه في نفس العام ١٩٩٧، كان الناتج المحلي الإجمالي لكل نسمة من السكان الخاص بدولة إسرائيل يقدر بنحو ١٦٧١٠ دولار وهو ما يضعها في مصاف الدول ذات الدخل المرتفع (حسب تصنيف البنك الدولي) بمستوى معيشة للفرد يقارب ذلك الخاص بأسبانيا.

إن مظاهر الاهتمام الذي يوليه الكونجرس الأمريكي إلى أمن ورفاهية دولة إسرائيل لا تقتصر على المعونات المدنية والعسكرية التي تمنحها لها. فعلى سبيل المثال، تناول القسم ٥٣٥ من قانون تمويل العمليات الخارجية (الكونجرس الأمريكي ٢٠٠٢) بكثير من القلق قضية مقاطعة الدول الأعضاء فى جامعة الدول العربية لإسرائيل، كما أن جزءاً كبيراً من المعونة الأمريكية

لدول المنطقة الأخرى مرتبط – كما سيتضح فيما يلي – بسعي الكونجرس إلى حماية أمن إسرائيل.

٢-٣ المساعدات الأمريكية في خدمة السلام في الشرق الأوسط

يرجع تاريخ دعم الولايات المتحدة لمصر إلى عام ١٩٧٨ الذي شهد توقيع اتفاقية كامب ديفيد بين كل من الرئيس المصري أنور السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحم بيجن تحت رعاية الرئيس كارتر. لقد كان تماثل المساعدات الممنوحة للأطراف المتنازعة أحد العوامل التي ساعدت على إبرام الاتفاقية، غيرأن هذا المبدأ غير متوافر إلا جزئياً. فحتى لو نظرنا فقط إلى المساعدات المباشرة سواء كانت مدنية أو عسكرية، سنجد أن نصيب إسرائيل يتعدى ذلك الخاص بمصر في حين أن عدد سكانها يقل عشر مرات عن عدد سكان مصر وأن الناتج المحلي الإجمالي لكل نسمة من السكان يصل إلى عشر أضعاف مثيله في مصر (سيتم تناول موضوع المساعدات الأمريكية لمصر بمزيد من التفصيل في الجزء الأخير من الدراسة).

تتمتع الأردن منذ توقيعها اتفاقية سلام مع إسرائيل في عام ١٩٩٤ بقدر متزايد من المساعدات الأمريكية. فالمملكة الهاشمية تستأثر بجزء كبير جداً من المساعدات المدنية والعسكرية إلى المنطقة (٦٣% في عام ٢٠٠١ بعد استبعاد مصر وإسرائيل). كذلك فإن الأردن يرد ضمن قائمة الدول القليلة التي تتمتع بالحد الأدنى من المساعدات *earmarks* سواء فيما يخص المعونات المدنية أو العسكرية والتي من المتوقع أن تصل في عام ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠ مليون دولار بالنسبة للأولى و٢٥٠ مليون دولار فيما يخص الثانية مما يشكل زيادة صافية مقارنة بعام ٢٠٠٢ تعود إلى دعم عمان للاحتلال الأمريكي للعراق.

إن وضع الأردن كدولة ذات حدود مشتركة مع إسرائيل وذات تركيبة سكانية أكثرها من الفلسطينيين يضعها في موقف يتسم بالتوتر، وهوما ظهر بوضوح منذ اندلاع الانتفاضة الثانية من خلال خروج العديد من المظاهرات التي تم كبحها والتصدي لها. إن استقرار هذا البلد يعد من العوامل الرئيسية في منظومة حماية أمن إسرائيل. لقد صرحت الخارجية الأمريكية بأن "

الأردن يعد هدفاً استراتيجيًا بالنسبة للمصالح الأمريكية في المنطقة " كما صرحت أيضاً بأن " *برامج المساعدات العسكرية الأمريكية تدعم من قدرة الأردن على توفير حدود آمنة وسلمية مع إسرائيل*" (تقرير وزارة الخارجية الأمريكية ٢٠٠٤).

إن السلطة الهاشمية قد أبدت في كثير من المواقف دعمها لواشنطون وذلك ضد رغبة سكانها خاصة ذوي الأصول الفلسطينية. هذا وتعتبر الأردن " *من أهم حلفاء الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط*" وتستحق بالتالي " *مستويات متزايدة من المساعدات المدنية والعسكرية* " (تقرير وزارة الخارجية الأمريكية ٢٠٠٤).

في عام ٢٠٠١ كانت السلطة الفلسطينية (على عكس المتصور) أكثر الدول استفادة من المساعدات الأمريكية نسبة إلى عدد السكان. بالنسبة للمعونات المدنية فهي تعد حديثة نسبيا حيث بدأت مع اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣ وبأرقام متواضعة. أما عن المساعدات العسكرية، فإن الولايات تمتنع عن تقديم أي قدر منها مفسرة ذلك – كما يرد باستمرار في الخطاب الدبلوماسي الأمريكي مع السلطة الفلسطينية – بمحاربة الجماعات المسلحة الفلسطينية. من المثير للدهشة أيضا أن المساعدات المقدمة إلى الأراضي المحتلة يتم إدارتها فيما يخص غزة والضفة الغربية من خلال مكتب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية *USAID* الكائن في تل أبيب.

بتحليل السياسة الأمريكية الخاصة بتقديم المساعدات إلى منطقة حوض البحر المتوسط، يمكن الخروج بثلاثة نقاط :

- الطابع السياسي للمساعدات الأمريكية، بمعنى أنها توظف في خدمة السياسة الخارجية للولايات المتحدة. هذا الطابع السياسي يتضح من خلال التوزيع النسبي للمساعدات، كما يتضح أيضاً من خلال طبيعة وصورهذه المساعدات (صناديق الدعم الاقتصادي ESF وقروض عسكرية) وارتباطها بإبرام اتفاقيات (كامب ديفيد وواى بلانتيشن) مما يؤكد توظيف المساعدات لخدمة الأهداف السياسية. وهذا يتضح من المناورات الدبلوماسية

التي قامت بها إدارة الرئيس بوش لتكوين تحالف حيث كان الهدف منها إضفاء الشرعية على الاحتلال الأمريكي للعراق، لذا فقد تم اتهامها بمحاولة *" شراء التحالف "*. (Hartung and Ciarocca, ٢٠٠٣).

- إن هدف السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة هو حماية أمن إسرائيل قبل أي شئ، وهو ما يظهر بوضوح من خلال التوزيع النسبي للمساعدات المقدمة إلى الدول المجاورة الموقعة على اتفاقيات سلام مع إسرائيل، وكذلك من خلال الشروط المجحفة المرتبطة بهذه المساعدات.

- في عام ٢٠٠١ وصل حجم المساعدات العسكرية الأمريكية إلى ضعف حجم المعونات المدنية الأمريكية إلا أنها كانت مركزة على دولتين فقط هما مصر وإسرائيل.

٣- المساعدات الأوروبية بين عدم الاتساق والتشرذم :

اعتبرت اتفاقية برشلونة بمثابة إعلان عن التزام الاتحاد الأوروبي تجاه الحوض الجنوبي للبحر المتوسط وذلك من خلال الاتفاق على جدول زمني محدد وأهداف اقتصادية طموحة. بعد مرور سنوات عديدة، ظهرت محاولات لرصد النتائج المترتبة على تنفيذ الاتفاقية (Moisseron, ٢٠٠٢) والتي أظهرت انقسامات فيما يخص هذه النتائج. وإذا كانت جميع دول الحوض الجنوبي والشرقي للبحر المتوسط (فيما عدا سوريا) قد وقعت على اتفاقية مشاركة مع الاتحاد الأوروبي، إلا أنه من الملاحظ أن سير الإجراءات يتم ببطء شديد. وعلى الرغم من تقديم هذه الاتفاقية على أنها حدث رئيسي في مجال التعاون الأوروبي مع دول الجنوب ، إلا أن اتفاقية برشلونة لم تسهم في خلق مسيرة ديناميكية في إتجاه تحقيق التقارب.

٣ -١ ضعف السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي :

إن العامل الأول المفسر لضعف الموقف الأوروبي على الساحة المتوسطية هو ضعفه السياسي الناتج بدوره عن غياب سياسة خارجية مشتركة. إن المقترحات الحالية التي تهدف إلى إصلاح المؤسسات بعد التوسع الذي لحق بالاتحاد الأوروبي لن تسهم إلا هامشياً في تحسين هذا

الجانب، بل إن اتساع الاتحاد الأوروبي ليشمل عضوية الدول التي كانت تتبع الاتحاد السوفييتي سابقاً قد يؤدى بالعكس إلى مزيد من الانفصال بل والدعم للموقف الأمريكي. هذا الاستنتاج يسهل الوصول إليه بالنظر مثلاً إلى الموقف الذي اتخذته كل من بولندا وجمهورية التشيك من الأزمة العراقية. إن غياب الموقف الموحد، وضعف المؤسسات والقواعد اللازمة لتكوين موقف مشترك، وعدم وجود وسائل ضغط عسكرية، كلها عوامل تؤدى إلى استمرار سيطرة الفكر الثنائي. خلال الأزمات التي اندلعت مؤخرا (حرب الخليج ، كوسوفو ، ساحل العاج)، كانت النزعات القومية دائما متفوقة على النزعة الأوروبية. لقد ظلت أوروبا باستمرار تلعب دوراً ثانوياً، ولم تمثل على أفضل الأحوال سوى مسرحاً تحاول من خلاله الدول الأعضاء الوصول إلى حد أدنى من التوافق، بالإضافة إلى أن المناقشات الدائرة حول الألفاظ المستخدمة خلال التصريحات المشتركة كانت تحتل حيزاً مبالغاً فيه من المناقشات.

كانت حرب الخليج الثانية خير دليل على ذلك. لقد عبرت فرنسا عن رأيها وحاولت اجتذاب شركائها، ولكن النشاط الدبلوماسي كان أكثر توجهاً إلى أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عنه إلى الاتحاد الأوروبي الذي تبنى الكثير من أعضائه مواقف فردية تعبر عن دعمهم غير المشروط للولايات المتحدة وهو ما جعل من اتخاذ موقف موحد أمراً مستحيلاً.

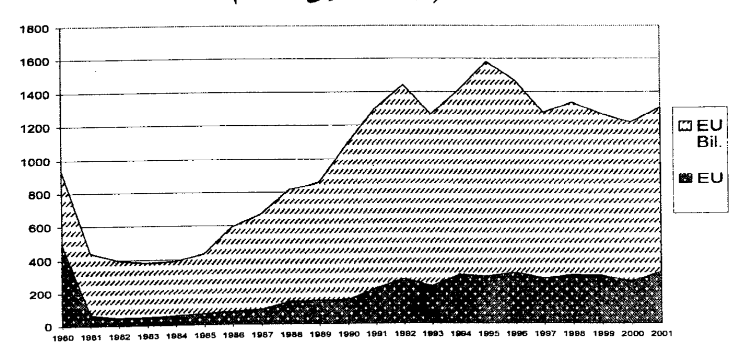
لم تستطع اتفاقية برشلونة أن تعالج هذا العجز. صحيح أن الأموال التي تم رصدها في إطار الاتفاقية لم تكن بالهينة (٤،٥ مليار يورو) إلا أنها تظل أقل بكثير من تلك المخصصة لدول شرق أوروبا، وهى غير كافية لتحقيق أهداف الاتفاقية. إن النظر إلى تفاصيل المبالغ التي تم صرفها فعلياً يشير إلى ضعف مستوى هذه المبالغ. ففي نهاية المرحلة الأولى، كان إجمالي ما تم صرفه فعلياً يشكل ربع المبالغ التي تم تخصيصها في الموازنة. أما عن برنامج *MEDA* فهو لا يقدم سوى يورو لكل شخص سنوياً، أي ما يقل مائتي مرة عن المساعدات التي تمنحها الولايات المتحدة الأمريكية لكل نسمة من السكان في إسرائيل.

٣-٢ غلبة المساعدات الثنائية

تتسم المساعدات الأوروبية بالتشتت والاستجابة لمصالح مختلفة قد تكون في كثير من الأحيان متضاربة. لن نتطرق هنا إلى المساعدات المقدمة في إطار التعاون اللامركزي لأنها ما زالت ثانوية، وإنما ما يستحق التعليق هو أن المساعدات الثنائية للدول الأعضاء تفوق تلك المساعدات المقدمة من الاتحاد الأوروبي. فالمتوقع منطقياً (في ظل التزايد التدريجي لاختصاصات الاتحاد) أن تقوم الدول الأعضاء تدريجياً بإحالة الميزانيات الخاصة بالمساعدات العامة إلى الاتحاد الأوروبي من أجل استخدامها في رسم سياسة خاصة للمساعدات تتواءم مع السياسة الخارجية الموحدة.

من خلال الرسم البياني التالي يتضح أنه لا يوجد تحويل للمساعدات الثنائية للدول الأعضاء إلى ميزانية الاتحاد، وأن الانخفاض الذي حدث مؤخراً في المساعدات الثنائية لم يتم تعويضه بأي زيادات في ميزانية الاتحاد. لذا فإن الموقف الحالي يشير إلى أن تدفقات المساعدات الثنائية ما زالت هي المسيطرة.

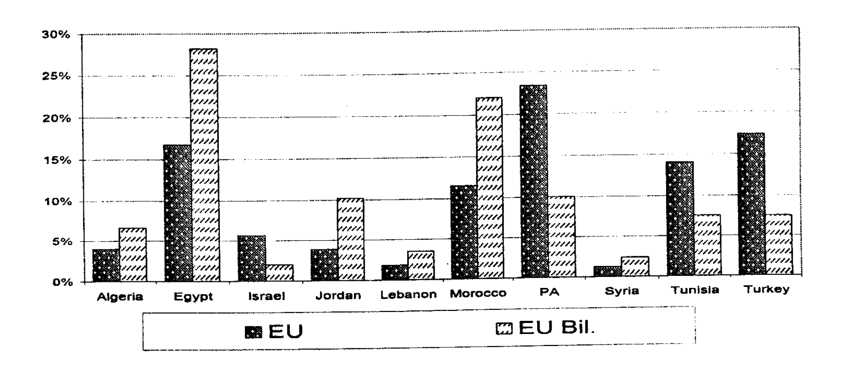
رسم بياني رقم ٢ – المساعدات الثنائية للدول الأعضاء والاتحاد الأوروبي إلى دول المنطقة (من ١٩٨٠ إلى ٢٠٠١)



في ظل هذا الواقع، تصبح النزعات القومية هي الغالبة. ففرنسا مثلاً توجه أغلب مساعداتها إلى مستعمراتها القديمة (أي إلى دول المغرب العربي)، وألمانيا تتجه بطبيعة الأمر إلى تركيا. أما عن مصر، فإن الاستفادة التي تحصل عليها تعود أساساً إلى دورها الرئيسي في اتفاقية كامب ديفيد. إن الخريطة الجغرافية لتلك المساعدات تعود أساساً إلى التاريخ. أما عن

الاعتبارات الخاصة بمستويات الفقر والديموقراطية وغيرها فإنها تظل متغيرات ضعيفة التأثير (Alesina & Dollar ١٩٩٨).

رسم بياني رقم ٣ – مساعدات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء إلى دول جنوب وشرق البحر المتوسط



المصدر: *OCDE,* ٢٠٠٣

إن المساعدات التي تمنحها الدول الأوروبية في إطار العلاقات الثنائية ليست مرتبطة بمساعدات الاتحاد. و يوضح الرسم البياني السابق نصيب كل دولة من إجمالي المساعدات، وهو يشير إلى أن الأهمية النسبية التي تحتلها كل دولة من حيث حجم المساعدات الثنائية التي تتلقاها غير مرتبطة بأهميتها من حيث حجم المساعدات التي تتلقاها من الاتحاد كمؤسسة. ومن هنا يظهر بوضوح غياب الاتساق بين سياسات المساعدات المقدمة من الدول الأعضاء وتلك المقدمة من الاتحاد الأوروبي.

من اللافت للنظر أيضاً أن المساعدات الأوروبية قد تنساق في كثير من الأحيان وراء اتجاهات خارجة عن اتجاهات الاتحاد الأوروبي. فهي قد تجنح إلى سياسات الدول الأعضاء، أو قد تنساق حتى وراء سياسات الولايات المتحدة وهو أمر يثير القلق. إن المساعدات الأوروبية تتجه أولاً إلى دول المغرب العربي وإلى مصر في مخالفة واضحة للمواصفات

الواردة في مفاوضات برشلونة وتلك الواردة حتى في اتفاقيات المشاركة. فالاتحاد الأوروبي في ظل تقديمه لحجم مساعدات يقل عن تلك المقدمة من الدول الأعضاء لا يبدو وكأنه يتخذ توجهاً متسقاً مع الأولويات التي تم الإعلان عنها من خلال اتفاقية برشلونة. لقد نجحت فرنسا في توجيه المساعدات إلى منطقة تأثيرها (أي إلى منطقة المغرب العربي) . أما عن مصر، فهي تتمتع بوضع متميز تعود أسبابه إلى التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد. وفيما يتعلق بهذه الحالة الخاصة، سنرى فيما بعد أن السياسة الأمريكية قد نجحت في خلق نوع من "الاستدراج" نحو توجهاتها.

٤- النموذج المصري

تعتبر مصر الدولة الكبرى في المنطقة من حيث تعداد السكان ومن حيث القوة العسكرية، كما أنها تعد لاعباً فعالاً على الساحة المتوسطية. ويرجع ذلك إلى الريادة الأيديولوجية التي اكتسبتها خلال العهد الناصري، وإلى الدور الريادي الذي ما زالت تمارسه من أجل إنهاء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. أما بالنسبة لعلاقاتها التجارية مع العالم الخارجي، فإن نصف المبادلات التجارية المصرية تتم مع الاتحاد الأوروبي، في حين أن الولايات المتحدة لا تحتل سوى نصيب متواضع من الصادرات والواردات المصرية (أنظر جدول رقم ١) .

٤ – ١ المساعدات الأوروبية إلى مصر

تحتل مصر مرتبة متقدمة بين الدول العربية المتوسطية من حيث حجم المساعدات الأوروبية حيث وصل حجم الالتزامات المخصصة لها إلى ٧٧ مليون يورو خلال الفترة ١٩٩٥ – ٢٠٠٢ . فهي تحتل المرتبة الثالثة بعد المغرب وتونس من حيث المبالغ التي تم صرفها، والمرتبة الثانية من حيث المخصصات. هذه المكانة التي تحظى بها مصر تثير الانتباه خاصة أنها لا تتمتع بموروث تاريخي يرجع إلى عهود الاستعمار، ولكنها بالرغم من ذلك تقف في مرتبة متقدمة مع المغرب وتونس، متفوقة بذلك وبقدر كبير على دولة مثل الجزائر التي تمتلك نفس تعداد السكان.

إن طول الفترة التي استغرقتها مفاوضات اتفاقية المشاركة بين مصر والاتحاد الأوروبي لم تشكل عائقاً أمام تقديم المساعدات النقدية مثلما حدث مع لبنان وسوريا. لقد وقعت مصر على اتفاقية المشاركة بعد المغرب وتونس بوقت كبير، بالإضافة إلى كونها شريك تجاري أقل التصاقاً بأوروبا إذا ما قورنت بدول المغرب العربي.

جدول رقم ٤ – مخصصات ومدفوعات برنامج MEDA (١٩٩٥ – ٢٠٠٢)

	المخصصات	المدفوعات	المدفوعات/ المخصصات (%)
الجزائر	٣٠٤،٢	٤٧	١٥،٤٦ %
الضفة الغربية وقطاع غزة	٣٠٧،٧	٢٢٨،٠	٧٤،١ %
مصر	٧٧٦،٧	٣٠٩،٧	٣٩،٨٨ %
الأردن	٣٨١	٢٥٣	٦٦،٥ %
لبنان	١٩٤	٣٩،٦	٢٠،٤٢ %
المغرب	١٠٣٨	٣١٠،٥	٢٩،٩ %
سوريا	١٨١	١٠،٧	٥،٩ %
تونس	٦٨٥،٩	٣٤٢،٤	٤٩،٩ %
مجموع التحويلات الثنائية	٣٨٦٩،١	١٥٤١،٥	٣٩،٨٤ %
المجموع للمنطقة	٩٧٤،٥	٤١٨،٣	٤٢،٩ %
المجموع الكلي	٤٨٤٣،٦	١٩٥٩،٨	٤٠،٤٦ %

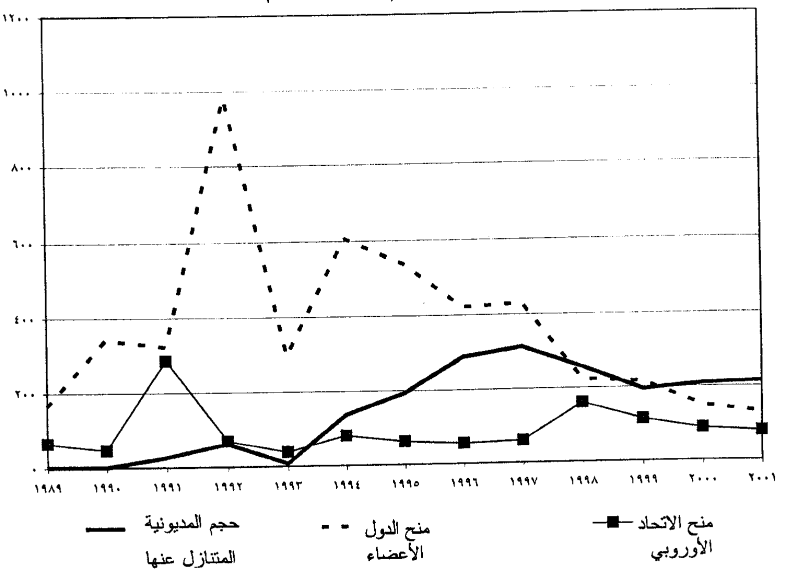
المصدر : المفوضية الأوروبية، تقرير MEDA – ٢٠٠٣

كل هذه العوامل تشير إلى أن مصر تتلقى من المساعدات ما يفوق الحجم المتوقع حسب المواصفات المعتادة (عدد السكان ، التقارب الثقافي ، التاريخ الاستعماري ...الخ). العامل الوحيد الذي قد يفسر هذا الوضع هو مستوى الفقر، إلا أن العديد من الدراسات أثبتت أن هذا العامل لا يشكل متغيراً مؤثراً في الحالة العامة (Alesina & Dollar ١٩٩٨). نستخلص من ذلك أن الوزن الذي تتمتع به مصر في برامج التمويل *MEDA* يرجع إلى مكانتها الاستراتيجية، وإلى التزاماتها المتعلقة باتفاقية كامب ديفيد، وأن الدور الذي تلعبه مصر من أجل السلام في الشرق الأوسط من خلال الأطر التي ترسمها السياسة الخارجية الأمريكية هو الذي يمنحها هذه الأهمية بين الدول المستفيدة من المساعدات النقدية الأوروبية.

يبدو الأمر إذاً وكأن الولايات المتحدة قد استدرجت الاتحاد الأوروبي للمشاركة في عملية السلام ولكن بالطرق التي قامت هي برسمها. إن أقرب مثال على ذلك هو قيام الاتحاد الأوروبي بتقديم مساعدات مالية إلى مصر قدرها ٣١٠ مليون يورو (وهو مبلغ يعادل إجمالي ما تم تقديمه من خلال برنامج *MEDA* خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٢) من أجل التخفيف من الآثار السلبية لحرب العراق. إن الاتحاد الأوروبي بالرغم من تغيبه عن هذا الصراع لافتقاره إلى وجود موقف موحد بين أعضائه، وبالرغم من إزاحته عن المشاركة في مفاوضات السلام في العراق، قد وجد نفسه مشاركاً في تمويل إعادة البناء ومعالجة الآثار السلبية الناتجة عن الصراع، وبشكل يفوق بكثير متوسط المبالغ السنوية المقررة في سياسته تجاه المنطقة المتوسطية (١٠٠ مليون يورو). لم يعد يخفى أن السياسة الأمريكية في المنطقة (أي حرب العراق) تؤثر بشكل كبير على حجم ومعدل التحويلات الأوروبية المتجهة إلى مصر، فالأمر يبدو وكأن الولايات المتحدة هي الأكثر قدرة على توجيه التمويل الأوروبي. ومن اللافت للنظر أن دولة مثل الأردن قد تأثرت أيضاً بشكل كبير بحرب العراق، إلا أنه بمقارنتها بمصر نجد أنها لا تحصل سوى على مساعدات مالية قدرها ٣٥ مليون يورو فى مقابل ١٧٥ مليون يورو تحصل عليها مصر.

في نفس هذا الإطار، وكدليل آخر على ما سبق الوصول إليه من استنتاجات، يمكن تحليل تطور ما حصلت عليه مصر من منح وما تمتعت به مديونياتها من إعفاءات خلال العقد الماضي. الرسم البياني التالي يوضح المنح مطروحاً منها حجم المديونية المتنازل عنها، كما يوضح أيضاً حجم المديونية المتنازل عنها على حدة

رسم بيانى رقم ٤ – المنح المقدمة من الاتحاد الأوروبي ومن الدول الأعضاء وحجم المديونية المتنازل عنها (بالمليون دولار).



المصدر : ٢٠٠٢ ,OCDE

إن ما يستحق التعليق هنا هو أهمية تأثير الأحداث الدولية في تطور حجم المنح وتخفيض الديون. لقد كانت الجهود التي بذلتها مصر من أجل حث الدول العربية على الانضمام إلى صف الولايات المتحدة خلال حرب الخليج الأولى مجدية بالنسبة لها حيث تمتعت مصر بمعاملة خاصة جداً فيما يتعلق بحجم ديونها التي انخفضت إلى النصف. هذا الإعفاء يفوق بكثير ما تم إلغاؤه من ديون في إطار المبادرات الخاصة بالدول الأكثر فقراً والأكبر ديناً

(Moisseron & Raffinot, ٢٠٠٠)، وقد كان له تأثير محسوس خلال العقد كما أنه شكل جزءاً كبيراً من المنح التي قدمتها الدول الأعضاء في الاتحاد.

لقد أشرنا فيما سبق إلى انخفاض الحجم الصافي للمنح (بدون إعفاءات الديون) المقدمة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. هذا الانخفاض لا يتم تعويضه من قبل الاتحاد، فحتى عام ٢٠٠١ لم يحدث أي انقطاع لتلك المنح بالرغم من اتفاقية برشلونة بل إن حجمها قد تقلص منذ عام ١٩٩٨. إن ما سبق ملاحظته بالنسبة لمنطقة المتوسط ينطبق أيضاً على مصر. ففي عام ٢٠٠٢، كان حجم منح الاتحاد الأوروبي لمصر أقل من حجم منح الدول الأعضاء لها والتي كانت بدورها أقل من حجم الديون الملغاة.

نستخلص من ذلك أن الاتحاد الأوروبي يمثل لاعباً أقل أهمية من الدول الأعضاء فيما يتعلق بحجم المنح المقدمة إلى مصر، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن دولاً مثل فرنسا وألمانيا تقوم أساساً بتخفيض المديونية القائمة على مصر.

٤ - ٢ المساعدات الأمريكية لمصر

تأثرت المساعدات الأمريكية لمصر أو بصفة عامة العلاقات المصرية الأمريكية في المقام الأول بالحرب الباردة، كما تأثرت أيضا بالعلاقات المصرية الإسرائيلية. فحتى عام ١٩٧٠، كان التوجه الاشتراكي الذي اتخذته مصر وانضمامها إلى دول عدم الانحياز سبباً في توتر علاقاتها مع الولايات المتحدة. إلا أن تذبذب العلاقات المصرية الأمريكية (وبالتالي تذبذب حجم المساعدات الأمريكية لمصر) يرجع أساساً إلى طبيعة العلاقات القائمة بين مصر وإسرائيل.

لقد كان الموقف المصري المعادي للدولة العبرية منذ نشأتها، بالإضافة إلى التوتر المرتبط بظروف الحرب الباردة، ثم قيام الحرب الإسرائيلية العربية عام ١٩٦٧، كلها عوامل أدت إلى إحداث توتر في العلاقات المصرية الأمريكية وصل إلى حد قطع العلاقات الدبلوماسية بين

واشنطون والقاهرة. هذه العلاقات أخذت في التحسن بعد ذلك بعد طرد الخبراء السوفييت عام ١٩٧٢ وبدء السادات في تطبيق سياسة الانفتاح والتحرر الاقتصادي. (Mark, ٢٠٠٣).

يعتبر عام ١٩٧٥ البداية الحقيقية لتدفق المساعدات الأمريكية كما نعرفها بشكلها الراهن، أي خليط من المساعدات العسكرية والمعونات المدنية تديرها وزارة الخارجية. أما القفزات الكمية التي شهدتها المساعدات الأمريكية حتى وصلت إلى مستوياتها الحالية فقد حدثت تدريجياً مع بداية تطبيع العلاقات مع إسرائيل الذي انتهى إلى توقيع اتفاقية كامب ديفيد في سبتمبر ١٩٧٨.

قد تبدو المساعدات في بداية الأمر متواضعة، إلا أن المساعدات العسكرية قد بدأت في شكل قروض وصل إجماليها في الفترة ما بين ١٩٧٩ و ١٩٨٤ إلى ٤،٥٥ مليار دولار نصيب عام ١٩٧٩ وحده منها ١،٥ مليار دولار أمريكي. هذا ولم يذهب الإخلاص الذي أبدته مصر تجاه حليفها الأمريكي خلال حرب الخليج الثانية هباءً، فقد حصلت مصر على المزيد من المعونات المدنية(١,٤ مليار دولار إضافية عام ١٩٩٠ ونحو ١,٨ مليار إضافية عام ١٩٩١ ونحو ٨٠٠ مليون إضافية عام ١٩٩٢ مقارنة بالسنوات السابقة والتالية)، وجاء جزء كبير من هذه المعونات (٢,٧ مليار دولار) في صورة تخفيض للمديونية.

إن تورط بعض المصريين في أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ لم يؤثر على العلاقات المصرية الأمريكية، خاصة أن السلطات المصرية قد سارعت بالتنديد بهذه الأعمال الإرهابية وتعاونت بشكل تام مع السلطات الأمريكية، بالرغم من اعتراض الرأي العام في مصر على الغزو الأمريكي لأفغانستان. ومع كل ما تقدم، إلا أن المحاولات المصرية للحصول على المزيد من المساعدات من واشنطن تحت بند مكافحة الإرهاب – كما هو الحال بالنسبة لإسرائيل – لم تؤت ثمارها. هذا الرفض قد يكون متعلقاً بقضية عالم الاجتماع المصري سعد الدين إبراهيم الذي يحمل أيضاً الجنسية الأمريكية ويطالب بإرساء الديموقراطية في مصر والذي تم القبض عليه ومحاكمته بتهمة تشويه صورة مصر في الخارج (الوكالة الفرنسية للأنباء أ. ف. ب – ٢٠٠٢).

وإذا كنا ما زلنا نفتقد البعد الزمني الكافي لمعرفة أثر الغزو الأمريكي للعراق على المساعدات الأمريكية للمنطقة، إلا أن هذا الغزو قد أظهر كراهية الشعب المصري للولايات المتحدة وذلك بالرغم من حجم المساعدات التي حصلت عليها مصر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية والتي تقدر بنحو ٥٥ مليار دولار أمريكي.

بالنسبة للالتزامات الأمريكية المتعلقة بالمعونة المدنية، فقد ظلت ثابتة نسبياً منذ التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد، وذلك باستثناء فترة حرب الخليج الثانية وما ترتب عليها من زيادة كبيرة في حجم المعونات وتخفيض لحجم المديونية خلال العامين ١٩٩١ و ١٩٩٢. إذا نظرنا إلى حجم الأموال التي تم تخصيصها خلال تلك الفترة، فإن تأثير الحرب لا يظهر بوضوح. لذا فقد لجأنا إلى بيانات الـ *OCDE* (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية) التي تقوم بقياس التدفقات الحقيقية. ونظراً إلى أن مصر تتمتع بميزة الـ ***earmark*** التي سبق الإشارة إليها، فإن الأموال التي لا يتم استهلاكها لا تخضع لإعادة تخصيص بل تظل متاحة حتى يتم استخدامها، أي أنها تظل موجودة في الـ ***pipe-line*** وهو مصطلح متداول في لغة الـ *USAID*. هذا المخزون تم استهلاكه للتخفيف من الآثار السلبية التي أصابت الاقتصاد المصري عام ١٩٩١ بسبب اعتماده الكبير على عائدات السياحة التي تأثرت لحد بعيد بالصراع الدائر في المنطقة.وبالرغم من وصول حجم هذا المخزون من الأموال المسمى بالـ ***pipe-line*** إلى مستوى المليار دولار في فترة من الفترات، إلا أنه يقترب حالياً من الصفر(Roger ٢٠٠٣) بسبب الآثار السلبية والمتراكمة لأحداث الحادي عشر من سبتمبر واندلاع الانتفاضة الثانية والغزو الأمريكي للعراق.

إن ما يستحق الالتفات إليه فيما يتعلق بالمعونة المدنية المقدمة إلى مصر هو أن هذه المعونة لا تخضع لشروط معينة تتعلق باحترام حقوق الإنسان، كما هو الحال بالنسبة لدول أخرى. بل إن الإبقاء على علاقات سلمية مع الدولة العبرية هو الذي يؤثر بشكل شبه تلقائي على قوانين تمويل العمليات الخارجية.

الخلاصة

على الرغم من إطلاق مسيرة برشلونة، فإن التأثير الأوروبي في منطقة حوض البحر المتوسط يظل ضعيفاً مقارنة بتأثير الولايات المتحدة، غير أننا أثبتنا أن أوروبا تمتلك الكثير من المقومات التي تؤهلها للقيام بدور مؤثر في المنطقة.

إن التحليل الخاص بتوزيع وصور المساعدات الأمريكية في المنطقة يشير إلى توظيف هذه المساعدات في خدمة السياسة الخارجية الأمريكية التي تهدف أساساً إلى حماية أمن إسرائيل. أما المساعدات الأوروبية، فإن التحليل الخاص بتوزيعاتها وأشكالها قد أظهر تشتتها وافتقارها إلى الاتساق بين المساعدات المقدمة من الاتحاد كمؤسسة وتلك المقدمة من الدول الأعضاء في الاتحاد. لقد اتضح أيضاً من خلال هذا التحليل غياب أي أهداف سياسية لهذه المساعدات باستثناء تلك المتعلقة بشئون الهجرة والأمن.

وأخيراء، فإن دراسة حالة مصر بشكل خاص قد أظهرت أن أكبر دولة في المنطقة والدولة الأكثر استفادة من هذه المعونات تتضافر فيها المساعدات في النهاية لتدعيم قوة وهيمنة الولايات المتحدة.

نستخلص من ذلك أن ضعف أوروبا من الناحية السياسية هو المفسر الأول لعدم تمتعها بأي نفوذ في منطقة حوض البحر المتوسط. هذا الضعف يمثل عائقاً أمام تحقيق أهداف اتفاقية برشلونة التي ينظر إليها في بعض الأحيان على أنها " عملية إدارية بحتة"، وليس على أنها التزام سياسي.

إن الإنجاز الوحيد الذي يمكن أن تفخر به أوروبا يأتي في مجال مكافحة الهجرة، غير أنه يظل نجاحا نظرياً أكثر منه واقعياً حيث إن تدفقات الهجرة إلى أراضيها لم تنخفض. إن اتفاقية برشلونة تبدو في نظر دول الجنوب على أنها محاولة للاحتماء من تدفقات المهاجرين أكثر من

كونها محاولة لبناء مشاركة حقيقية وتحقيق أهداف التعاون من أجل تكوين منطقة أورومتوسطية تنعم بالرخاء.

لقد أدت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ إلى تحول السياسة الخارجية الأمريكية نحو المزيد من الاستبداد ودعمت من قوتها، وقد انعكس هذا التغير على السياسات الخاصة بتقديم المساعدات التي أصبحت تطالب الدول المستفيدة بالمزيد والمزيد مقابل الحصول على تلك المساعدات. لقد حدث ذلك على سبيل المثال في قضية سعد الدين إبراهيم في مصر، ثم بعد ذلك عندما تم تعليق الدفعة الربع سنوية الأخيرة من المساعدات العسكرية الخاصة بـ ٣٥ دولة لم تقم بالتوقيع على اتفاقيات عدم تسليم الرعايا الأمريكيين في محكمة العدل الدولية.

لقد اصطدمت الولايات المتحدة الأمريكية اليوم بحدود قوتها في العراق. فالعسكريون والمدنيون الذين يموتون شبه يومياً وغياب الرؤية الواضحة لأي حل سياسي للصراع قد برهنت على صواب الموقف الفرنسي. غير أنها تدل أيضا على ضعف الاتحاد الأوروبي. "*لقد كان الفرنسيون على حق*"*. هذا القول لا يمكن إطلاقه على الاتحاد الأوروبي لأنه يفتقر إلى الموقف الموحد.

---

* عنوان غلاف مجلة National Journal، عدد نوفمبر ٢٠٠٣.

المراجع :

- AFP (2002). White House confirms US plans to halt new aid to Egypt over Ibrahim case.
- AFP (2003). Les Etats-Unis suspendent leur aide militaire à 35 pays. Le Monde.fr.
- Alesina, A. and D. Dollar (1998). "Who gives foreign aid to whom and why ?" NPER Working paper(6612).
- Hartung, W. D. and M. Ciarocca (2003). Buying a coalition. The Nation.
- Hrebenar, R. and S. Ruth (1982). Interest group politics in America, Prentice-Hall.
- FEMISE, Rapport sur le Partenariat Euro-méditerranéen, 2002.
- Mark, C. R. (2003). Issue brief for Congress: Egypt-United States relations. Washington DC, Congressional Research Service.
- Mark, C. R. (2003). Issue brief for Congress: Israel-United States Relations. Washington DC, Congressional Research Service.
- Moisseron, J.-Y., La crise du régionalisme en Méditerranée, *Revue Tiers-monde*, n° 164, Janv-février 2002.
- Roger (2003). Entretien individuel réalisé le 27 juin 2003. Le Caire.
- US Congress (2002). Foreign operations, export financing and related programs appropriation act for FY2002. HR 2506.
- US State Department (2002). Foreign Operations Congressional Budget Justification FY 2002. Washington DC.
- US State Department (2004). Foreign Operations Congressional Budget Justification FY 2004. Washington DC.
- USAID Press Office (2003). US Agency for International Development Factsheet. Washington DC.

الهوامش

([1]) وتشمل كلاً من المغرب، الجزائر، تونس، مصر، الأردن، إسرائيل، فلسطين، لبنان، سوريا، تركيا، قبرص، مالطا.

(تعليق المترجم : انضمت كل من قبرص ومالطا إلى الاتحاد الأوروبي في مايو ٢٠٠٤).

([2])حسب تعريف الإدارة الأمريكية فإن هذه المنطقة تشمل – بالإضافة إلى دول جنوب وشرق المتوسط PSEM – كلاً من البحرين وإيران والعراق والكويت وليبيا وسلطنة عمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ولا تتضمن دولة تركيا (٢٠٠٢).

([3])-تقلص حجم المساعدات المقدمة من الاتحاد الأوروبي من ٦١٨ إلى ٤٧٢ مليون دولار بين عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠١ بينما انخفض إجمالي المساعدات الأوروبية (بما فيها المعونات المقدمة من الدول الأعضاء في إطار العلاقات الثنائية) من ٢٥٦٨ إلى ١٦٩٤ مليون دولار مما يشكل تراجعاً كبيراً في حجم هذه المساعدات.

(*) هذا الحد الأدنى من المساعدات يطلق عليه المصطلح الأمريكي *Earmark*

اتفاقية المشاركة بين مصر والاتحاد الأوروبى:
مستقبل الصناعة التحويلية المصرية

د.منى الجرف*

١ - مقدمة

يعتبر الاتحاد الأوروبى الشريك التجارى الأول لمصر، ولا يضارعه فى هذه الأهمية تكتل اقتصادي آخر؛ فقد ظل يحتفظ بنصيب كبير فى السوق المصرى على مدى أكثر من عقد؛ حيث اتجهت إلى دول الاتحاد الأوروبى حوالى ٢٧% من الصادرات المصرية عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ ، وارتفعت هذه النسبة إلى ٣٢% فى الربع الثانى من عام ٢٠٠٣، فضلاً عن أن ٢٧% من الواردات المصرية كانت تتدفق من دول هذا الاتحاد عام ٢٠٠١، وقد بلغت ٣١% عام ٢٠٠٣ (البنك المركزى المصرى، ٢٠٠٣).

وفى ضوء هذه الأهمية للاتحاد الأوروبي؛ جاء التوقيع على اتفاقية المشاركة المصرية -فى يناير ٢٠٠١- أمراً حتمياً فرضته -إلى جانب مكانة الاتحاد الأوروبي كشريك تجارة أول لمصر- مجموعة من العوامل؛ يأتى فى مقدمتها:

أولاً- إن الاتحاد الأوروبي هو أيضاً أكبر مصدر تفد منه السياحة؛ فقد ساهم بنحو ٥٢% من إجمالي عدد السياح عام ٢٠٠٢(وزارة السياحة، ٢٠٠٢). ويأتى الاتحاد الأوروبي كثانى أكبر مصدر للاستثمارات الأجنبية؛ فقد بلغ إجمالي نصيبه ٢٧% من رصيد الاستثمار الأجنبى فى مصر فى يونيو ٢٠٠٢ (الهيئة العامة للاستثمار، بيانات غير منشورة). وبناء عليه يأتى تحرير التجارة وانتقالات رؤوس الأموال مع الاتحاد الأوروبي -على نحو ما ورد فى اتفاقية المشاركة- تحريراً للجانب الأكبر لمعاملات مصر الخارجية؛ وهذا ما يأتى متسقاً مع فلسفة السوق الحر التى ينتهجها الاقتصاد المصرى، ويأتى متناغماً مع التزامات مصر على المستوى الإقليمي والمستوى الدولى.

ثانياً- لم يعد من الممكن استمرار استفادة مصر من اتفاقية التجارة التفضيلية والتعاون المالي الموقعة عام ١٩٧٧؛ فلا تسمح المادة ٢٤ من الاتفاقية العامة للتجارة

---

* أستاذ مساعد قسم الاقتصاد-- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة

والتعريفة (GATT) بتقديم مزايا تجارية من طرف لآخر فى اتجاه واحد، بل تشترط تبادل المزايا بين أطراف مناطق التجارة الحرة.

ثالثاً– قيام الاتحاد الأوروبي باتباع سياسة جديدة فى منطقة المتوسط –حددت ملامحها فى إعلان برشلونة عام ١٩٩٥– والتى استهدفت تعميق علاقاتها مع دول الحوض المتوسط، وتوسيع نطاقها. وبناء عليه عقد الاتحاد الأوروبي عدداً من اتفاقيات المشاركة مع بعض من دول جنوب وشرق المتوسط، فضلاً عن دول وسط وشرق أوروبا؛ أسفرت عن إقامة منطقة تجارة حرة بين هذه المجموعة الأخيرة من الدول والاتحاد الأوروبي منذ أوائل التسعينيات(١٩٩١–١٩٩٣). ومن ثم دخول مصر فى هذه الاتفاقية استهدف تجنب تحويل التجارة إلى هذه الدول، وتآكل المزايا التفضيلية التى كانت تتمتع بها المنتجات المصرية فى السوق الأوروبية، وتراجع مقدرتها التنافسية أمام صادرات الدول المتوسطية الأخرى، ودول شرق ووسط أوروبا التى سبقتنا فى توقيع اتفاقية المشاركة مع دول الاتحاد [2](Buigues .(Martinez,١٩٩٩

رابعاً– تسمح هذه الاتفاقية على الساحة السياسية بتفعيل الدائرة المتوسطية، والتى تبدو أهميتها مع تزايد أهمية الدور الأوروبى فى دفع مسيرة السلام بالمنطقة، ومساندة جهود التنمية الاقتصادية فى مصر(اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطنى، ٢٠٠٣) .

وبالرغم من كافة العوامل السابق الإشارة إليها، والتى تؤكد على أهمية انضمام مصر إلى اتفاقية المشاركة مع الاتحاد الأوروبى؛ إلا أنه يظل هناك تخوف من الانعكاسات السلبية لهذه الاتفاقية على الاقتصاد المصرى عامة، والصناعة المصرية خاصة. ويرجع هذا التخوف لما تتضمنه الاتفاقية من إزالة للقيود التجارية المصرية أمام المنتجات الأوروبية، فى وقت تتواضع فيه قيمة الصادرات المصرية إلى الأسواق الأوروبية بالمقارنة بقيمة الواردات؛ مما ترتب عليه عجز فى الميزان التجارى مع الاتحاد الأوروبى بلغ ٣,٥ مليارات دولار؛ ليمثل ٤٤% من إجمالى العجز فى الميزان التجارى المصرى (البنك المركزى المصرى،٢٠٠٣).

وبناء عليه يتسع الجدل حول هذه الاتفاقية، وتتعدد الآراء بين فريق مؤيد وآخر معارض؛ فريق مؤيد يرى مزايا عديدة متوقعة يمكن لمصر تحقيقها أو الاستفادة منها مع تنفيذ الاتفاقية، وفريق آخر يعارض هذه الاتفاقية لما لها من آثار سلبية عديدة خاصة على قطاع الصناعة.

و تبدو أهمية دراسة الآثار المحتملة لاتفاقية المشاركة على الاقتصاد المصرى عامة[3]، وعلى قطاع الصناعة خاصة. **مدركين أنه لم يعد التساؤل المطروح هل يجب الدخول فى اتفاقية المشاركة أم لا؟ وإنما المطلوب هو معرفة المنهج الواجب اتباعه والسياسات والإجراءات التى يجب الأخذ بها حتى تساهم هذه الاتفاقية فى دفع النمو فى الاقتصاد المصرى.**

وينصب **هدف الدراسة** الحالية على تحليل التأثيرات المرتقبة لاتفاقية المشاركة على قطاع الصناعة التحويلية، ويرجع اختيار هذا القطاع لعدة أسباب:

أولاً- لما يتمتع به هذا القطاع من مكانة فى الاقتصاد المصرى؛ إنتاجاً وتصديراً وعمالة واستثماراً، ليساهم بنحو١٨,٦ % من إجمالي الناتج المحلى، ٣٩,٩% من إجمالي الصادرات، ١٣,٧% من العمالة الإجمالية، و١٨,٣% من الاستثمار الإجمالي فى النصف الثانى من التسعينيات (عبد الخالق، وآخرون، ٢٠٠٢)، وإن كان نصيب هذا القطاع من الاستثمار قد تراجع عام ٢٠٠١/٢٠٠٠.

ثانياً- دور قطاع الصناعة التحويلية كقطاع قائد للنمو والتنمية الاقتصادية؛ على نحو ما أكدته الدراسات التطبيقية والتجارب الواقعية.

ثالثاً- إن قطاع الصناعة من أكثر القطاعات المتوقع تأثرها باتفاقية المشاركة؛ فهو يمثل جوهر اتفاقية منطقة التجارة الحرة المزمع إنشائها فى إطار التعاون الأوروبي المتوسطى عام ٢٠١٠؛ فلم يتم تناول تحرير قطاع الزراعة إلا بشكل محدود ، كما لم تذهب الاتفاقية فى مجال تحرير قطاع الخدمات إلى أبعد من التزامات الاتفاقية العامة لتحرير التجارة فى الخدمات(GATs).

ولتحقيق هذا الهدف من الضرورى **مناقشة عدد من التساؤلات الفرعية** يأتى فى مقدمتها: ما هى أهم ملامح اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية؟ (حتى يتسنى دراسة آثارها على الصناعة المصرية)[4]، وهل جاءت الاتفاقية المصرية لتتشابه مع غيرها من اتفاقيات المشاركة التى عقدها الاتحاد الأوروبى مع الدول المتوسطية الأخرى، وبصفة خاصة مع تونس والأردن وإسرائيل؟ وما هى أهم سمات الصناعة المصرية والقيود التى تواجهها؟ وما هى الآثار المتوقعة لهذه الاتفاقية على قطاع الصناعة المصرى؟ وهل يمكن لاتفاقية المشاركة أن تساهم فى التخفيف أو إزالة القيود التى تعانى منها الصناعة المصرية؟ وأخيراً؛ ما هى

الإجراءات والسياسات التى يجب الأخذ بها لتعظيم منافع الاتفاقية وتحجيم سلبياتها على الصناعة المصرية؟.

وللإجابة على هذه التساؤلات تنقسم الورقة إلى أربعة أجزاء بخلاف المقدمة، يتناول **الجزء الثانى** اتفاقية المشاركة الأوروبية المصرية من منظور مقارن. ويناقش **الجزء الثالث** وضع قطاع الصناعة المصرية، والسمات العامة لهذا القطاع، وأهم التحديات التى يواجهها؛ حتى يتسنى تحديد أثر الاتفاقية على قطاع الصناعة، وهذا جوهر **الجزء الرابع** من الورقة؛ والذى يناقش الآثار المحتملة لدخول اتفاقية المشاركة موضع التنفيذ على الصناعة المصرية، وأخيراً يستعرض **الجزء الخامس** والأخير نتائج الدراسة، وبعض المقترحات التى قد تسمح بتعظيم الأثر الصافى للاتفاقية فى قطاع الصناعة، من خلال النهوض بمستوى الصناعة المصرية وفتح آفاق جديدة أمام الصادرات الصناعية.

و تعتمد الدراسة على الجمع بين المنهج التحليلى المقارن والإحصائى؛ حيث يتم مقارنة اتفاقية المشاركة المصرية بما تضمنته الاتفاقيات الأخرى مع تونس، وإسرائيل، والأردن. واستخدام عدد من المؤشرات الإحصائية للتعرف على وضع قطاع الصناعة المصرى، ناهيك عن تحليل آثار الاتفاقية على قطاع الصناعة.

ثانياً- الملامح الأساسية لاتفاقية المشاركة الأوروبية المصرية، من منظور مقارن:

وقد اعتمد هذا الجزء على مناقشة الملامح الأساسية لاتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية بالمقارنة بنظيرتها التونسية، والأردنية،والإسرائيلية[5]. وجاءت النتائج لتؤكد سيادة ملامح عامة واحدة على كافة اتفاقيات المشاركة الأوروبية مع الدول المتوسطية محل الدراسة؛ على نحو اتسق مع ما جاء فى إعلان برشلونة عام ١٩٩٥، والذى استهدف إعادة صياغة العلاقات الأوروبية المتوسطية على أساس علاقة مشاركة متبادلة، وليس مجرد تعاون يستند إلى تفضيلات تجارية من الطرف الأوروبى، فضلاً عن تعميق العلاقات المتوسطية الأوروبية لتشمل كافة اتفاقيات المشاركة العمل على ثلاثة محاور أساسية؛ المحور الاقتصادى والمالى، والمحور الاجتماعى والثقافى، والمحور السياسى والأمنى، دون الاقتصار على المحور الأول فقط؛ شأن كافة اتفاقيات التجارة التفضيلية والتعاون المالى التى حكمت العلاقة بين الاتحاد الأوروبى وهذه الدول منذ السبعينيات.

وعلى الرغم من هذا التشابه فى اتفاقيات المشاركة الأوروبية مع هذه الدول المتوسطية؛ إلا أنه أمكن تسجيل بعض أوجه الاختلاف بين الاتفاقية المصرية ونظيرتها التونسية والأردنية والإسرائيلية. ويمكن تفسير جانب من هذا الاختلاف بما اعتاد عليه الاتحاد الأوروبي من التفاوض بصورة فردية مع كل دولة، وإتمام المفاوضات الخاصة باتفاقيات المشاركة على فترات زمنية متلاحقة؛ مما أتاح لبعض الدول الاستفادة من تجارب الدول التى سبقتها، وأخيراً خلو اتفاقيات المشاركة من شرط الدولة الأولى بالرعاية؛ الأمر الذى حرم الدول المتوسطية من التمتع بذات المزايا الواردة فى اتفاقيات المشاركة الأخرى؛ وفيما يلي تفصيل ما سبق إجماله.

- **هدف الاتفاقية ، ومحاورها الأساسية:**

تم توقيع مصر على اتفاقية المشاركة فى يناير ٢٠٠١[6]؛ إلا أنها لم تدخل بعد مرحلة التنفيذ. وبشكل عام تهدف هذه الاتفاقية[7] إلى إتاحة إطار ملائم للحوار السياسى؛ بما يسمح بتطوير العلاقات السياسية بين الطرفين المصرى والأوروبى، وتدعيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة؛ بغرض تعزيز التعايش السلمى والاستقرار الاقتصادى والاجتماعى والسياسى.

وتأتى الاتفاقية لتشمل ثلاثة مكونات أساسية؛ المكون السياسى والأمني، والمكون الاقتصادي والمالي، والمكون الاجتماعي والإنساني؛ شأنها فى ذلك شأن كافة اتفاقيات المشاركة الأخرى.

وسيتم التركيز فى هذا الجزء على المكون الثانى للاتفاقية؛ لما تضمنه من التزامات محددة، يرتقب أن تترك تأثيرها على قطاع الصناعة التحويلية محور الورقة. ولن تتم مناقشة المكون السياسى أو المكون الاجتماعي ؛ نظرا لأن هذا الشق من الاتفاقية يخرج عن هدف هذه الورقة ، فضلاً عن أن الاتفاقية لم تحدد التزامات قاطعة على أي من الطرفين فى هذا السياق.

- **المكون الاقتصادي والمالي.**

ويتم تناول هذا المكون من خلال استعراض ما تضمنه من محاور أساسية يمكن أن تترك بآثارها على قطاع الصناعة، ومن بين هذه المحاور:١ – إقامة منطقة للتجارة الحرة، وتحرير

حركة السلع الصناعية. ٢- الإجراءات الوقائية لحماية الصناعة المحلية. ٣- قواعد المنشأ. ٤- تحرير التجارة فى الخدمات.٥- المساعدات المالية والفنية والمؤسسية .

١- إقامة منطقة التجارة الحرة، وتحرير حركة السلع الصناعية.

حيث جاءت الاتفاقية فى مادتها السادسة لتنص على إزالة مصر لكافة الضرائب الجمركية والقيود الكمية ، وأي رسوم أخرى ذات أثر مماثل أمام المنتجات الأوروبية؛ ومن ثم إقامة منطقة تجارة حرة خلال فترة انتقالية لا تتجاوز اثني عشر عاماً من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وتمتد هذه الفترة الانتقالية إلى ستة عشر عاماً بالنسبة لصناعة السيارات؛ وهذا ما يعتبر استثناء ليس له نظير فى أي اتفاقية أخرى (عبد اللطيف، ٢٠٠٣)؛ حيث لم تتجاوز الفترة الانتقالية فى كافة الاتفاقيات محل الدراسة اثني عشر عاماً كما فى اتفاقيتي تونس والأردن، بل واقتصرت على عشرة أعوام فى اتفاقية إسرائيل.

وقد راعت الاتفاقية التفاوت فى مستويات التقدم الاقتصادي والصناعي بين الطرفين، وبناء عليه جاءت الفترة الانتقالية لدخول المنتجات الأوروبية للسوق المصرى، فى الوقت الذى تتمتع فيه بالفعل أغلب المنتجات الصناعية المصرية -باستثناء الصناعات النسيجية والملابس الجاهزة- بحرية النفاذ إلى الأسواق الأوروبية؛ فى سياق اتفاق التجارة التفضيلية والتعاون المالي منذ عام ١٩٧٧. وتتيح هذه الفترة الانتقالية الفرصة لإعادة هيكلة وتطوير وتحديث الصناعة المصرية؛ بما يمكنها من التأقلم مع المنافسة من قبل المنتجات الأوروبية.

وتضمن برنامج تحرير السلع الصناعية أربع قوائم؛ جاءت كما يتضح بالجدول رقم (١)، ليأتي بذلك متشابهاً مع جوهر برامج التحرير فى الاتفاقيات الأخرى؛ فتضمنت كافة الاتفاقيات تقسيم السلع إلى مجموعات تختلف فى نمط إزالة الرسوم الجمركية عليها، وفقاً لمدى حساسية المنتج للمنافسة الأوروبية، وأهميته للاقتصاد المحلى[8].

جدول رقم (١)جدول ونسب التخفيضات فى التعريفة الجمركية
للمجموعات السلعية المدرج فى قوائم التحرير الأربع للواردات من
السلع الصناعية من الاتحاد الأوروبى

القائمة	الفئة الجمركية المطبقة	البدء	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦
الأولى	صفر – ١٠%	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥													
الثانية	١٥ – ٣٠%					١٠	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥						
الثالثة	١٠ – ٥٤%							٥	٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥				
الرابعة	٥٥ – ١٣٥%								١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠

المصدر: وزارة التجارة الخارجية (٢٠٠٢): نصوص اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية، يوليو، مجلد (١).

إلا أن القراءة المتأنية لبرامج التحرير المختلفة تعكس أن التفاوت فى الفترة الانتقالية فى الاتفاقية المصرية عن نظيرتها فى دول الدراسة لا يرجع فقط إلى التفاوت فى معدلات التخفيض؛ وإنما لما تضمنته كافة الاتفاقيات المقارنة من الإزالة الفورية للقيود الجمركية على سلع القائمة الأولى. وهذا لم يتحقق فى الحالة المصرية؛ حيث تمتعت هذه المجموعة فى الحالة المصرية بأربع سنوات كفترة انتقالية، كما تتمتع بعض المنتجات المصرية بفترات سماح لا يتم خلالها تخفيض القيود الجمركية، وتمتد إلى ستة أعوام من تاريخ التنفيذ، بينما لا تتجاوز هذه المدة أربع سنوات فى المشاركة التونسية، وخمس سنوات فى الاتفاق الأردنى .

ونخلص من ذلك إلى أن برنامج التحرير وفقاً للاتفاقية المصرية؛ جاء ليتسم بقدر أكبر من المرونة والتدرج، بالمقارنة بغيره من البرامج. وقد جاءت الاتفاقية المصرية تسمح بإمكانية مراجعة مصر لجداول تخفيضاتها الجمركية؛ فى حالة حدوث مشاكل خطيرة للمنتج المحلى، على أن لا يتجاوز جدول التخفيضات الحد الأقصى للفترة الانتقالية إلى جانب طول الفترة الانتقالية لبرنامج التحرير، وطول فترات السماح لبعض السلع، كما لم يتضمن البرنامج المصرى إزالة الجمارك على أى منتج بصورة فورية.

ولا تقتصر الاتفاقية على إلغاء الرسوم الجمركية؛ وإنما أكدت على ضرورة إزالة كافة القيود الكمية، ومنح حق المعاملة الوطنية للمنتجات الأوروبية فى السوق المصرى[9]. ولا يحق فرض قيود كمية جديدة إلا لاعتبارات الآداب والصحة، وحماية الثروات الوطنية؛ حيث لا يجوز اتخاذ أي إجراء يكون من شأنه التمييز بين المنتجات المصرية والأوروبية فى المعاملة، بمجرد سداد الضرائب الجمركية المفروضة على الأخيرة.

٢- الإجراءات الوقائية والاستثنائية[١٠]

فقد تضمنت الاتفاقية اثنتي عشرة مادة تتيح لمصر دون الاتحاد الأوروبي إمكانية اتخاذ إجراءات وقائية واستثنائية، لفترة محدودة؛ لحماية صناعاتها الجديدة، أو تلك الصناعات التى تخضع لإعادة هيكله أو تواجه صعوبات من المنافسة غير العادلة. فتسمح الاتفاقية بحماية الصناعة المحلية من خطر الإغراق، أو عند الإفراط فى الاستيراد، أو فى حالة تقديم الدعم، طبقاً للقواعد المحددة باتفاقيات منظمة التجارة العالمية، أو عندما تواجه الصناعات المصرية صعوبات جسيمة، وعلى وجه الخصوص عندما تنطوى على مشاكل اجتماعية حادة، وتأتى الاتفاقية المصرية فى هذا

الصدد لتتفق مع سائر الاتفاقيات الأخرى التى يحق لها استخدام ذات الإجراءات الاستثنائية. ولا يتم أخذ أي من هذه الإجراءات من قبل أى دولة إلا بعد العرض والتشاور فى لجنة المشاركة.

٣- قواعد المنشأ[١١]

تعتبر قواعد المنشأ جزءاً أساسياً من اتفاقية المشاركة بين مصر والاتحاد الأوروبي، كما جاء بالبرتوكول رقم ٤ الملحق بالاتفاقية. ولقواعد المنشأ أهمية كبيرة؛ حيث لا تتمتع السلع المصدرة من الطرفين بالمزايا والإعفاءات المنصوص عليها فى الاتفاقية إلا إذا توافرت بها الشروط المحددة ببروتوكول قواعد المنشأ التى تكسب السلعة صفة المنشأ الوطنى. وتنقسم هذه الشروط إلى قسمين: قواعد عامة تطبق على جميع السلع، وأخرى خاصة بكل سلعة، والتى تحدد الحد الأدنى لعمليات التصنيع أو التشغيل الواجب القيام بها على المدخلات التى ليس لها صفة المنشأ لإكساب المنتج صفة المنشأ. وقد يكون من الملائم الاقتصار هنا على القواعد العامة، وأهم سمات القواعد الخاصة بكل صناعة. فقد يكون من الصعب فى حدود هذه الدراسة تناول كافة قواعد المنشأ الخاصة بكل صناعة على حده؛ لما تتسم به هذه القواعد من تعقيد وتفاصيل كثيرة، تختلف بدورها من صناعة إلى أخرى، بل ومن منتج إلى آخر.

وتنحصر القواعد العامة فى قاعدتين أساسيين:

أولاً- حظر رد الرسوم الجمركية أو الإعفاء منها بالنسبة للواردات من المدخلات التى ليس لها صفة المنشأ الوطني، والمستخدمة فى تصنيع منتجات لها صفة المنشأ الوطني لمصر أو الاتحاد الأوروبي. ولا يسرى هذا الحظر لمدة ست سنوات من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، ويمكن مراجعة هذه القاعدة باتفاق بين الطرفين. وتأتى الاتفاقية المصرية بهذه الصورة لتمنح ميزة نسبية لمنتجاتها مع استمرار الاستفادة من نظام رد الرسوم (Drawback) لمدة ستة سنوات، فى الوقت الذى تلتزم فيه تونس ومعها المغرب بمنع العمل بهذا النظام بمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، كما تلتزم الأردن بإنهاء العمل بنظام رد الرسوم على المنتجات التى ليس لها صفة المنشأ بعد أربعة سنوات فقط (المرجع).

ثانياً- تسمح الاتفاقية بتطبيق كل من قاعدتى التراكم الثنائيBilateral Accumulation والتراكم متعدد الأطرافDiagonal Accumulationعند تحديد منشأ السلعة. ويقصد بالتراكم الثنائي أن الخامات التى منشأها الاتحاد الأوروبى، تعامل على أنها خامات مصرية عند دخولها فى تصنيع منتج تام، والعكس صحيح. أما التراكم متعدد الأطراف فيقصد به أن

المواد التى لها صفة المنشأ فى أى من الدول التى تحكمها منطقة تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبى، (الأردن ،المغرب، تونس، تركيا، الضفة الغربية وقطاع غزة، إسرائيل) تتمتع بصفة المنشأ الأوروبي أو المصرى عندما تدخل فى تصنيع منتج يتم إنتاجه فى أى من الطرفين. ومن ثم تسمح هذه القاعدة بمنح قدر من المرونة عند تحديد صفة المنشأ ، والتى لم يكن من المسموح الاستفادة منها فى إطار اتفاقية التجارة التفضيلية عام ١٩٧٧[١٢]. وشأن مصر فى التمتع بهذه الميزة شأن تونس وإسرائيل والمغرب أيضاً، بينما لم يرد سوى قاعدة المنشأ الثنائية فى اتفاقية الأردن(المرجع ١٩٩٩)؛ إلا أنه يشترط للاستفادة من قواعد المنشأ التراكمية أن تقيم مصر منطقة تجارة حرة مع الدولة أو الدول الأخرى التى ترغب فى أن يتم التراكم معها، كما يلزم أن تستخدم جميع هذه الدول قواعد منشأ مطابقة تماماً لقواعد المنشأ المطبقة فى الاتحاد الأوروبي.

أما عن القواعد الخاصة بكل صناعة على حدة؛ فقد تضمن بروتوكول قواعد المنشأ بنداً خاصاً بالسلع المنتجة بالكامل فى الدولة، والتى تكتسب مباشرة منشأ الدولة، بالإضافة إلى بند مفصل للمواد الأولية مثل المعادن الأساسية والمنتجات الزراعية والأسماك والحيوانات الحية، ويتميز هذان البندان بالسهولة والوضوح عند تحديد صفة المنشأ. إلا أن الأمر يختلف عند التعرض للسلع الصناعية التى تقوم على استخدام مواد خام ومستلزمات من أكثر من دولة، فوفقاً لبرتوكول قواعد المنشأ يكتسب المنتج النهائى صفة المنشأ المصرى وفقاً لعدة مناهج، والتى يمكن الجمع بين بعضها أو كلها فى بعض السلع. فتكتسب السلعة صفة المنشأ فى بعض الحالات إذا حدث بالسلعة تغيير جوهرى؛ بحيث ينتج عنه منتج جديد يترتب عليه تغير البند الجمركى، أو تحديد عمليات إنتاجية بعينها يجب القيام بها فى مصر لتكتسب السلعة صفة المنشأ،أو توافر نسبة محددة من القيمة المضافة تتم محلياً تتراوح بين ٤٠%-٦٠% من قيمة المنتج مقوماً على أساس سعر السلعة عند باب المصنع، وفى بعض المنتجات الأخرى يتوقف تحديد قواعد المنشأ على توافر نسبة محددة من إجمالي وزن السلعة.وتأتى قواعد المنشأ بهذه الصورة لتشمل توليفة من كافة المناهج المستخدمة فى صياغة قواعد المنشأ [١٣] بما يترتب عليه تعقيد شديد عند تطبيقها، ينعكس على تكلفة المنتج المحلى(وهو ما سيتم تناوله فى الجزء الرابع من هذه الورقة).

إلا أنه على الجانب الآخر جاءت قواعد المنشأ الخاصة لتضمن إمكانية استخدام كل من شرطى التفاوت العامة، والحد الأدنى General Tolerance Rule, De minims provision؛ تأتى القاعدة الأولى على نحو ما جاء فى اتفاقية المشاركة الأوروبية مع تونس وإسرائيل والأردن؛ فبمجرد حصول المنتج على المنشأ الوطني، فإن نسبة المنتجات أو المدخلات التى لا تتمتع بصفة المنشأ المستخدمة فى إنتاج هذا المنتج الوسيط لا ينظر إليها، ويعامل معاملة المنتج ذى المنشأ عند إعادة استخدامه فى صناعة أخرى. أما الشرط الثاني؛ فيسمح باستخدام عوامل الإنتاج من الدول غير الأعضاء فى منطقة التجارة الحرة من أجل إنتاج منتجات تتمتع بالمعاملة التفضيلية، شريطة أن لا تفوق قيمة هذه العوامل ١٠% من سعر المنتج النهائى[١٤]. وتظل الاستفادة من المرونة المقدمة فى تحديد صفة المنشأ، -سواء فيما يتعلق بقاعدة المنشأ التراكمية أو شرط الحد الأدنى، أو شرط التفاوت العام- مرهونة بسمات الصناعة المصرية، والعلاقات التجارية بين مصر والدول المتوسطية الأخرى، على نحو ما سيتم مناقشته فى الجزء الرابع من الورقة.

٤ - تحرير التجارة فى الخدمات

نصت الاتفاقية فى الباب الثالث المادتين ٢٩، ٣٠، على التأكيد على التزامات الطرفين وفقاً للاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات (GATs). ويمنح كل من الطرفين للطرف الآخر معاملة الدولة الأولى بالرعاية فى التجارة فى قطاعات الخدمات التى تغطيها الاتفاقية. كما تم الاتفاق على أن يتعهد الطرفان بتوسيع نطاق الاتفاقية؛ لتتضمن حق تأسيس الشركات من قبل أحد الطرفين فى أراضى الطرف الآخر، وتحرير تقديم الخدمات من قبل شركات أحد الطرفين لمستهلكيها لدى الطرف الآخر، خلال خمس سنوات من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، دون تحديد التزامات قاطعة على الطرفين فى هذا المجال؛ ومن ثم لم تذهب الاتفاقية فى هذا المجال إلى أبعد مما تم الاتفاق عليه فى الإطار متعدد الأطراف.

٥- المساعدات المالية والفنية والمؤسسية.

وجاءت الاتفاقية فى المواد من ٣٤-٣٨، و٤٣-٤٧ لتنص على تقديم الطرف الأوروبى المعونة الفنية والمساعدات فى عدد من المجالات التى يمكن أن تترك تأثيرها على قطاع الصناعة[١٥]؛ من خلال تحديث وإعادة هيكلة الصناعة المصرية، ودعم القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية المصرية، وتهيئة البيئة المواتية لتنمية المشروعات الخاصة.

ولعل من أهم هذه المجالات التى شملتها الاتفاقية: الاستثمار، والمنافسة، وحماية حقوق الملكية الفكرية، و التعاون العلمى والتكنولوجى، والتعاون فى مجال توفير بيئة الأعمال الملائمة للنشاط الصناعى؛ وذلك من خلال التنسيق بين الطرفين فى مجال التوحيد القياسى وتقييم المطابقة، ناهيك عن تبسيط وتيسير الإجراءات الجمركية بين الطرفين، والمساهمة فى تطوير البينية الأساسية؛ بما من شأنه أن ينعكس إيجابياً على تكلفة الإنتاج والقدرة التنافسية للمنتج الصناعى. وجاءت الاتفاقية المصرية الأوروبية فى ذلك لتتفق مع كافة الاتفاقيات الأخرى محل الدراسة ، وإن سجلت بعضاً من الاختلافات على النحو الذى يوضحه الجدول رقم (٢).

الجدول رقم (٢)

أوجه الاختلاف بين اتفاقية المشاركة الأوروبية ونظيراتها فى تونس، الأردن، إسرائيل

وجه المقارنة	الاتفاقية المصرية	الاتفاقية التونسية	الاتفاقية الأردنية	الاتفاقية الإسرائيلية
الفترة الانتقالية	١٢-١٦	١٢	١٢	١٠، وانتهت منذ عام ١٩٨٥
فترة السماح لبعض المنتجات	٦سنوات	٤ سنوات	٥ سنوات	غير متاح
قائمة للسلع المستثناة	لا يوجد	توجد قائمة محدودة	توجد قائمة محدودة	لا يوجد
حظر رد الرسوم	بعد ٦ سنوات من التنفيذ	بعد ٤ سنوات من التنفيذ	بعد ٥ سنوات من التنفيذ	غير متاح
قاعدة تراكم المنشأ	مسموح بالاستخدام وفقا	مسموح بالاستخدام، وفقا	لم ينص صراحة	مسموح بالاستخدام،

	لشروط محددة	لشروط محددة	على إمكانية استخدامها	وفقا لشروط محددة
المنافسة	لا توجد التزامات قاطعة	التزام بتطبيق القواعد المتعلقة بالممارسات غير التنافسية بالسوق، وتصرفات ذوى السيطرة على نحو ما جاء فى معاهدة روما الخاصة بإنشاء السوق الأوروبية.	لا توجد التزامات قاطعة	لا توجد التزامات قاطعة
الفترة الانتقالية لتطبيق حقوق الملكية الفكرية	٤ سنوات من بدء التنفيذ	٤ سنوات من بدء التنفيذ	٥-٧ سنوات من بدء التنفيذ	لا توجد
التعاون فى المجال العلمى	لا توجد التزامات قاطعة	لا توجد التزامات قاطعة	لا توجد التزامات قاطعة	هى الدولة الوحيدة التى وقعت ثلاث اتفاقيات للتعاون فى مجال البحث والتطوير، كما يسمح لمراكز ووحدات البحث الإسرائيلية فى

				المشاركة فى كافة برامج الأبحاث الأوروبية.(فيما عدا مجال الطاقة النووية) و يتم إنشاء لجنة مشتركة بين الطرفين للقيام بالأبحاث لخدمتهما.

- تم إعداده بواسطة الباحثة.

ومن الملفت للنظر أن الاتفاقية لم تتضمن أى التزامات قاطعة على الاتحاد الأوروبى فى أغلب المجالات، فيما عدا مجال حماية حقوق الملكية الفكرية ، حيث تلتزم مصر بتطبيق قواعد حماية الملكية الفكرية؛ وفقاً للقواعد الدولية خلال أربع سنوات من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ. بينما لم يتعد الأمر فى كافة المجالات الأخرىالحث على التعاون والتشجيع من قبل الاتحاد الأوروبى. فعلى سبيل المثال جاءت الاتفاقية لتظهر تعهد الاتحاد الأوروبى بتشجيع تدفق رؤوس الأموال والخبرة والتكنولوجيا إلى مصر، والمساعدة على خلق البيئة القانونية المواتية للاستثمار بين الطرفين، دون تحديد آليات محددة يجب على الاتحاد الأوروبى الأخذ بها لتحقيق هذه الأهداف.

و أخيراً، جاءت الاتفاقية لتقدم التعاون المالى من خلال تخصيص الاتحاد الأوروبى لمبلغ ٥,٣٥ مليار يورو؛ لمساندة عملية تحرير التجارة والإصلاح الهيكلى فى نطاق اتفاقيات المشاركة مع كافة الدول المتوسطية خلال الفترة من عام ٢٠٠٠- ٢٠٠٦.

وتجدر الإشارة إلى أن المبلغ الذى اعتمده الاتحاد الأوروبي غير مخصص للدول؛ وإنما يصرف منه حسب أهمية وأولوية البرامج التى تتقدم بها الدول المتوسطية للاتحاد

الأوروبي. ويختلف التعاون المالي على النحو الذى جاء باتفاقية المشاركة عن طبيعة المساعدات المالية المقدمة لمصر -فى إطار اتفاق التعاون المالي والفنى لعام ١٩٧٧[١٦]- والتى خصصت لمصر من خلال أربعة بروتوكولات مالية خلال الفترة ١٩٧٧- ١٩٩٦، ويلقى بالعبء على مصر، وغيرها من الدول، فى تحديد برامجها التنموية للحصول على هذه المساعدات، وفى إدارة وتنظيم هذه المساعدات، ومتابعة كيفية استخدامها فى المجالات التى خصصت لها (كما سيتم مناقشته فى الجزء الرابع من الورقة). ناهيك أن عدم تخصيص مبالغ محددة لكل دولة من هذه المساعدات يساهم فى إيجاد منافسة حادة بين الدول المتوسطية، فى الحصول على الجانب الأكبر أو حصة ملائمة منها؛ ومن ثم بات التنافس فى الحصول على هذه المساعدات المالية لعبة صفرية المجموع Zero Sum Game (المرجع، ١٩٩٩).

ومن هذا العرض لاتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية بالمقارنة بنظيراتها فى الأردن وتونس وإسرائيل يمكن استخلاص ثلاث حقائق رئيسية:

الحقيقة الأولى- إن الاتفاقية المصرية جاءت متشابهة إلى حد كبير مع نظيراتها من اتفاقيات المشاركة مع الدول المتوسطية الأخرى؛ لتعبر عن التوجه الجديد للاتحاد الأوروبى فى المنطقة، وإن ظلت هناك بعض الاختلافات الطفيفة التى يوضحها الجدول رقم(٢)، والتى تعكس القدر الأكبر من المرونة التى تتمتع بها الاتفاقية المصرية.

الحقيقة الثانية- إن اتفاقية المشاركة المصرية -شأن نظيراتها فى الدول المتوسطية- جاءت لتدفع بالعلاقة بين الطرف الأوروبى والطرف المصرى إلى مستويات أبعد وأكثر تفاعلاً عن العلاقة القائمة فى إطار اتفاقية التفضيلات التجارية والتعاون المالى عام ١٩٧٧، والتى مثلت علاقة بين طرف مانح وآخر متلقٍ، بينما جاءت اتفاقية المشاركة لتعمق التعاون بين الطرفين ولتدفع بخطوات التحرير فى مصر إلى مستويات أبعد من بروتوكول ١٩٧٧، بل وإلى أبعد من التزامات مصر فى إطار اتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية؛ والتى تنص على التخفيض التدريجى للتعريفة الجمركية، وليس إلغاؤها كما هو الحال فى اتفاقية المشاركة.

الحقيقة الثالثة- إن عدداً من الدول المتوسطية قد سبقت مصر بالفعل فى التخفيض التدريجى للقيود التجارية، تمهيداً لقيام منطقة التجارة الحرة، كتونس والمغرب، بينما سبقت إسرائيل هذه الدول بإقامة منطقة التجارة الحرة منذ عام ١٩٨٥ ؛ وهذا ما يؤهل هذه الدول جميعاً للانضمام إلى منطقة التجارة الحرة الكبرى للسلع الصناعية، المزمع قيامها بين الاتحاد

الأوروبى و١٢ دولة متوسطية فى عام ٢٠١٠ ، ويرجئ استفادة مصر من هذه المنطقة ، مع تأخر وضع اتفاق المشاركة موضع التنفيذ.

ثالثاً- قطاع الصناعة المصرى: السمات والتحديات

ويناقش هذا الجزء أهم سمات قطاع الصناعة التحويلية، وأهم التحديات الداخلية التى يواجهها هذا القطاع؛ حتى يتسنى تحليل ودراسة الآثار المرتقبة لاتفاقية المشاركة على هذا القطاع . ومن أجل تحقيق هذا الغرض ينقسم هذا الجزء إلى قسمين، يناقش القسم الأول أهم سمات قطاع الصناعة التحويلية، ويستعرض الجزء الثانى أهم التحديات الداخلية التى يواجهها هذا القطاع.

أهم سمات قطاع الصناعة المصرى

من خلال تشخيص قطاع الصناعة يمكن حصر أهم سمات هذا القطاع فى الدور الواضح للقطاع الخاص، وقد تركز الهيكل الصناعى فى المنشآت الصغيرة، وتركز هيكل الإنتاج والتصدير فى الصناعات كثيفة الموارد الطبيعية ومنخفضة المحتوى التكنولوجى، وأخيراً ضعف العلاقات التشابكية داخل قطاع الصناعة؛ وهذا ما يتم تناوله على النحو التالى.

- **الدور الواضح للقطاع الخاص**

فقد جاء القطاع الخاص ليستحوذ على النسبة الكبرى من عدد المنشآت الصناعية ومن القيمة المضافة بقطاع الصناعة، على نحو ما يتضح من الجدول رقم (٣)؛ وهو ما يمكن تفسيره باتجاه الحكومة المصرية لتطبيق قواعد السوق الحر، ومنح درجة أكبر من المساهمة للقطاع الخاص فى النشاط الاقتصادي . وإن ظل نصيب هذا القطاع محدوداً من كل من الصادرات الصناعية، والعمالة؛ وهو ما قد يفسر بتكدس العمالة فى القطاع العام ، وتوجه القطاع الخاص للانتاج للسوق المحلى بالدرجة الأولى؛ على أثر سياسات محلية تتحيز ضد التصدير.

جدول رقم (٣)

مساهمة القطاع الخاص فى القطاع الصناعى

خلال التسعينيات

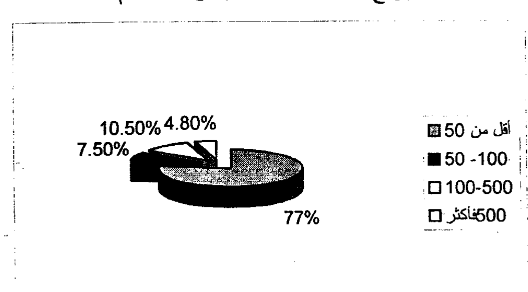
القيمة المضافة	عدد المنشآت	الصادرات الصناعية	العمالة
%٦٧	%٨٨	%٣١	%٣٩

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، كتاب الإحصاء الصناعى السنوي.

- **تركز الهيكل الصناعي فى المنشآت الصغيرة:** فيشير الشكل رقم (١) إلى أن ما لا **يقل عن ٧٧%** من إجمالى المنشآت الصناعية عام ١٩٩٨ **هى منشآت صغيرة يعمل بها أقل من ٥٠** عاملاً(وفقاً لتعريف الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء).

الشكل رقم (١)

توزيع المنشآت الصناعية وفقا للحجم



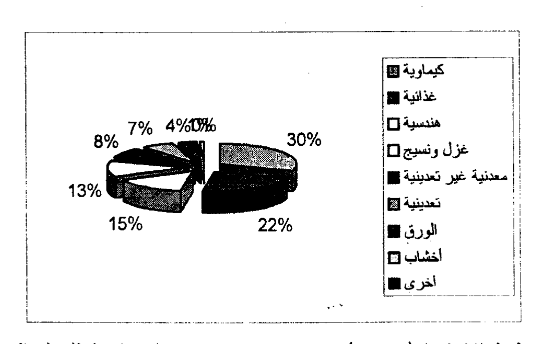
المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء(١٩٩٥/١٩٩٦):كتاب الإحصاء الصناعى السنوى.

وتبدو خطورة تركز هيكل الصناعة فى المنشآت الصغيرة فى حقيقة الأمر أن هذه المنشآت هى الأكثر تأثراً -سلباً- بالصدمات والتغيرات الاقتصادية من جهة، والأقل قدرة على التطور والتقدم التكنولوجى من جهة أخرى، فى وقت يتزايد فيه دور التكنولوجيا والتطور المعرفى فى بناء القدرة التنافسية الدولية للمنتجات الصناعية. كما لا يغفل أن هذه المنشآت هى الأقل فرصة فى الحصول على التمويل الملائم للاستثمار من أجل التوسع فى نشاطها، من جهة ثالثة. وبناء على هذه المشاكل التى تواجه المنشآت الصغيرة جاء نصيبها من إجمالي العمالة الصناعية لا يتعدى ١٢%، كما لم يتجاوز نصيبها من القيمة المضافة ٦%، وسجلت إجمالي صادرات هذه المنشآت ١% فقط من إجمالي الصادرات الصناعية خلال النصف الثانى من التسعينيات؛ بما يؤكد قصور هذه المنشآت عن أداء دورها المنوط بها فى النمو.

- **تركز هيكل الإنتاج والصادرات فى الصناعات كثيفة الموارد الطبيعية**

يتضح من الشكل رقم (٢) تركز هيكل الإنتاج الصناعى فى عدد محدود من الصناعات؛ حيث تستحوذ كل من صناعتى الكيماويات والمنتجات الغذائية على أكثر من ٥٠% من إجمالى القيمة المضافة.

الشكل رقم (٢)
هيكل الإنتاج الصناعى



المصدر: منظمة الاسكوا (٢٠٠١): نشرة الإحصاءات الصناعية للدول العربية.

ويتجه الإنتاج الصناعي إلى التركز فى الصناعات كثيفة الموارد الطبيعية، وذات المحتوى التكنولوجي المنخفض التى تعتمد على العمالة منخفضة المهارة؛ حيث ساهمت هذه الصناعات بنحو ٦١% من إجمالي القيمة المضافة الصناعية عام ١٩٩٨(UNIDO,٢٠٠٣). ويأتى هيكل الصادرات الصناعية بدوره ليسجل سيطرة هذه المنتجات بنسبة ٩١% من إجمالي الصادرات الصناعية عن ذات العام. ومما لاشك فيه أن استمرار هيكل الصناعة على هذه الصورة ينبئ عن مزيد من تراجع وتدنى الصادرات المصرية، ناهيك عن الاستمرار فى تدهور معدل التبادل الدولى على نحو يضعف من القيمة النسبية للصادرات المصرية. وهذا ما يرجع إلى تواضع معدل نمو الصادرات كثيفة الموارد الطبيعية وذات المحتوى التكنولوجي عالمياً؛ فلم يتجاوز هذا المعدل فى المتوسط ٧,٥% خلال الفترة ١٩٨٩-١٩٩٨، مقابل معدل نمو تجاوز ٣٠% للصادرات الصناعية عالية التكنولوجيا (Lall,٢٠٠١).

- **ضعف العلاقات التشابكية داخل قطاع الصناعة**

تعانى الصناعة المصرية من الانخفاض فى العلاقات التشابكية الأمامية والخلفية؛ والتى تعكس مدى اعتماد القطاعات الصناعية المحلية على بعضها البعض فى إمدادها بما تحتاجه من المكونات ومستلزمات الإنتاج. فقد أصبحت الخلايا الصفرية أو التى تنخفض فيها العلاقة بين القطاعات إلى أقل من ١% هى السمة الغالبة لجدول المدخلات والمخرجات خلال التسعينيات. كما سجلت مؤشرات الترابط الأمامية والخلفية لأغلب الأنشطة الصناعية تراجعاً خلال التسعينيات، بالمقارنة بنظيرتها فى الثمانينيات (عبد الخالق، وآخرون، ٢٠٠٢). و يؤكد ذلك على ضعف العلاقات بين المنشآت الصناعية المحلية؛ الأمر الذى انعكس على زيادة الاعتماد على الخارج لتوفير مستلزمات الإنتاج، والتى بلغت ٦٥% فى المتوسط من إجمالى تكلفة الإنتاج الصناعى(معهد التخطيط القومى، ٢٠٠١)؛ بما مثل ضغطاً على موارد الدولة من النقد الأجنبى.

ويمكن تفسير هذا الضعف فى العلاقات التشابكية الصناعية بعدة عوامل منها: **أولاً**- الافتقار إلى المعلومات والبيانات الدقيقة عن المتاح والمتداول من المنتجات الصناعية المصرية.

ثانياً- ظاهرة ضعف الثقة فى المنتجات المصرية نتيجة عدم التزام بعض الوحدات الإنتاجية بمعايير الجودة والمواصفات القياسية، وقد ساهم انتشار القطاع الصناعى غير الرسمى فى تعميق هذه الظاهرة (المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، ٢٠٠٢).

٣-٢ أهم التحديات الداخلية التى تواجه قطاع الصناعة

ويمكن حصر أهم هذه التحديات فى قصور دور البحث العلمي والتكنولوجي، وارتفاع الأعباء الضريبية والجمركية، والافتقار إلى مراعاة اعتبارات الجودة والاعتبارات البيئية، والافتقار إلى الأيدي العاملة الماهرة(Handousa,١٩٩٨؛ سليمان وآخرون. ١٩٩٨، مبارك٢٠٠٢، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ٢٠٠٢ عبد اللطيف ٢٠٠٣). وفيما يلي تفصيل ما سبق إجماله:

- **قصور دور البحث العلمي والتكنولوجيا فى التطبيقات الصناعية**

فى الوقت الذى بات فيه استمرار البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار محدداً أساسياً لخلق ميزة تنافسية مستمرة فى مجال الصناعة(Porter,١٩٩٨) نجد أن أغلب الصناعات المصرية اعتمدت على رخص إنتاج أو حقوق معرفة لشركات عالمية، وأصبحت نسبة كبيرة من المنتجات التى تنتج طبقاً لهذه الرخص قديمة؛ ،بما ينعكس على عدم قدرة الصناعة المصرية على ملاحقة التطور العالمي والمنافسة عالمياً بل ومحلياً. بالإضافة إلى أن معظم المصانع المصرية لا تولى الاهتمام اللازم لوجود وحدات للبحث والتطوير أو إنشاء مراكز للتصميمات، هذا وإن وجدت مثل هذه الوحدات أو المراكز يقتصر دورها على التصدى لما يواجه المصنع من مشاكل فنية أثناء الإنتاج (الجرف،٢٠٠٣) . ناهيك عن عدم توافر رابطة قوية وفعالة بين الصناعة المصرية ومعاهد البحوث والجامعات المصرية[١٧].

وأخيراً تواضعت أرقام الإنفاق على الأبحاث والتطوير فى مصر؛ والتى لم تتجاوز ٠,٢% فى المتوسط من الناتج القومى الإجمالي، خلال الفترة ١٩٨٧- ١٩٩٧(UNIDO,٢٠٠١)، بينما بلغت هذه النسبة٢,٤% فى إسرائيل – وهى أحد الدول المتوسطية- على سبيل المثال.

وقد ترتب على ضعف دور البحوث المحلية الاعتماد الكامل على الخارج فى توفير التكنولوجيا؛ بما يشكل خطورة على الصناعة المصرية فى ظل سوق عالمى للتكنولوجيا يتسم بالاتجاه المتسارع نحو مزيد من احتكار القلة فى جانب العرض[١٨].

- **ارتفاع تكلفة المعاملات والأعباء الضريبية والجمركية:**

تتحمل الصناعة المصرية بالكثير من الأعباء المالية من ضرائب متعددة وارتفاع لأسعار الفائدة على القروض، ناهيك عن ارتفاع حصص التأمينات الاجتماعية التى يسددها المنتج المحلى؛ الأمر الذى ساهم فى ارتفاع تكلفة الإنتاج، وانعكس سلباً على قدرة الصناعة المصرية على المنافسة أمام نظيرتها الأجنبية محلياً وعالمياً١٩. كما تعانى الصناعة المصرية

أيضاً من الارتفاع النسبي لمعدلات الضرائب الجمركية؛ فقد بلغ المتوسط البسيط ١٥,٩ % عام ٢٠٠٢ ، بينما لا يتجاوز هذا المتوسط ٤% في دول الاتحاد الأوروبى على سبيل المثال، ناهيك عن الارتفاع النسبى للمعوقات الغير الجمركية على الواردات؛ ومن ثم ارتفاع تكلفة مستلزمات الإنتاج المستوردة، مما دفع بعض المنتجين المحليين إلى استخدام خامات محلية هى فى جزء ليس بالقليل منها أعلى سعراً من نظيرتها المستوردة٢٠. ومازالت الصناعة المحلية أيضاً تواجه العديد من المشاكل والتكاليف على أثر عدم توفير الخدمات المساعدة للنشاط الصناعى بالكفاءة والسرعة والتكلفة الملائمة، لتنعكس سلبياً على الصناعة المحلية٢١.

- **ضعف الوعى البيئي وعدم مراعاة أنظمة الجودة بالصناعة المصرية**

فقد ظلت الصناعة المصرية لعقود طويلة لا تعطى البيئة أهمية قصوى، ويأتى ذلك فى وقت يتزايد فيه الاهتمام بالوعى البيئى عالمياً؛ الأمر الذى ترتب عليه تعرض الصناعة المصرية لأنواع جديدة من أساليب الحماية ، تحد من نفاذها إلى الأسواق الخارجية. كما دأبت الصناعة المصرية خلال العقود السابقة على عدم الالتزام بمعايير ونظم الجودة والمواصفات القياسية للمنتجات الصناعية ؛ و من ثم ابتعدت الصناعة المصرية كثيراً عن متابعة نظم الجودة الشاملة، ولم تأبه بملاحقة التطورات التى تحدث فى الأسواق العالمية، وساهم فى ذلك قصور أجهزة الرقابة الصناعية، وضعف قدراتها وإمكانياتها المادية والبشرية، إلى جانب ما تفتقر إليه هذه الأجهزة من تنسيق يحول دون نجاحها فى أداء الدور المنوط بها.

- **الافتقار إلى الأيدي العاملة المدربة**

فعلى الرغم مما تتمتع به مصر من ارتفاع فى حجم القوة العاملة؛ إلا أنها تعانى من الندرة فى الأيدي العاملة الماهرة والمدربة، والتى يتزايد الاحتياج إليها فى الصناعة، فى وقت يشهد تطورات تكنولوجية متلاحقة تتطلب توفير العمالة القادرة على استيعاب هذه التطورات وتطبيقها؛ للارتفاع بمستوى جودة الإنتاج. فقد سجل معدل نمو إنتاجية العامل الحقيقية بقطاع الصناعة التحويلية -بأسعار عام ١٩٩٠- انخفاضاً واضحاً من ٢,٧% فى الثمانينيات إلى ٨,٤% فى التسعينيات(AlAhwany&Metwalli,٢٠٠٠).

و قد يرجع افتقار مصر إلى هذه النوعية من العمالة إلى غياب استراتيجية واضحة ومتكاملة للتدريب، وهذا ما ينعكس بدوره على مدى جودة المنتجات المحلية ، وقدراتها على التصدى للمنافسة محلياً وخارجياً.

وأخيراً، انعكست كافة هذه السمات و التحديات على أداء قطاع الصناعة المصرى الذى جاء متواضعاً بالمقارنة بعدد من المنافسين فى دول جنوب المتوسط، والتى دخلت فى اتفاقيات مشاركة مع الاتحاد الأوروبى، وعدد من دول وسط وشرق أوروبا التى تسعى للانضمام إلى الاتحاد؛ على نحو ما يتضح فى الجدول رقم(٤).

جدول رقم (٤)

بعض مؤشرات لأداء الصناعي في مصر

بالمقارنة بعدد من الدول عام ١٩٩٨

الدولة	مؤشر تنافس الأداء الصناعي*	نصيب الفرد من القيمة المضافة بالمليون $	نصيب الفرد من الصادرات بالمليون$	نصيب الصادرات عالية ومتوسطة التكنولوجيا%
مصر	٠,٠٣٨ (٥٧)**	٣٢٦,١	٣٦,٥	٨,٨
تونس	٠,٠٦٨ (٤٥)	٣٩٠	٥٥٤,١	١٥,٥
المغرب	٠,٠٤٨ (٥٣)	٢١٩,٣	١١١,٩	١٢,٤
الأردن	٠,٠٢٤ (٦٣)	١٨٨,٦	١٠٣	٥
تركيا	٠,١٠٨ (٣٨)	٦٩٥,١	٣٦٠,٧	٢٣,٥
إسرائيل	٠,٣٠١ (٢٠)	٢٥٩٨,٨	١٣٠٩,١	٤٦,١
تشيك	٠,٢٤٣ (٢٤)	١٦١٢,٤	٢٥٦٦,٦	٥١,٩
المجر	٠,٢٣٩ (٢٧)	٩٤٧,١	٢٠١٧	٥٨,٨
بولندا	٠,١٤٣ (٣٤)	٧٧٩,٢	٦٢٨,٥	٣٥,٧

ا لمصدر: UNIDO (٢٠٠٢/٢٠٠٣): Industrial Development Report

* وهو مؤشر مركب يشمل عدداً من المؤشرات الفرعية المعبرة عن الأداء الصناعي؛ والتى شملت: نصيب الفرد من القيمة المضافة، ونصيب الفرد من الصادرات الصناعية التحويلية، ناهيك عن مكانة الصناعات عالية ومتوسطة التكنولوجيا فى الإنتاج الصناعى ونصيب هذه الأنشطة من إجمالي الصادرات الصناعية التحويلية.

** الرقم بين الأقواس يعكس ترتيب الدولة بين دول العالم وفقاً لذات المؤشر.

ويعكس الجدول السابق الوضع المتراجع للقدرة التنافسية للصناعة المصرية بصفة عامة؛ حيث سجل مؤشر القدرة التنافسية لقطاع الصناعة ككل مكانة متأخرة بالنسبة إلى كافة دول المقارنة من الدول المتوسطية أو دول وسط وشرق أوروبا، تلك التى دخلت بالفعل فى اتفاق مشاركة مع الاتحاد الأوروبي أو التى فى طريقها إلى ذلك (المجر وبولندا). فجاء الاقتصاد المصرى فى ذيل القائمة ولم يتقدم إلا على الاقتصاد الأردني.

- الآثار المحتملة لاتفاقية المشاركة على قطاع الصناعة التحويلية

و بعد استعراض الملامح الأساسية للاتفاقية وسمات قطاع الصناعة، وأهم التحديات المحلية التى يواجهها هذا القطاع؛ يصبح من الممكن تحليل الآثار المحتملة لتطبيق الاتفاقية على قطاع الصناعة التحويلية؛ فهل يمكن أن يساهم دخول الاتفاقية حيز التنفيذ فى زيادة حدة التحديات التى يواجهها قطاع الصناعة؟ أم على العكس البدء فى تنفيذ الاتفاقية سيلعب دوراً فى التخفيف من حدة هذه التحديات والتصدى لها؟ وهل ستأتى سمات هذا القطاع الحالية لتعضد الاستفادة من اتفاقية المشاركة ؟ أم العكس صحيح؟.

ويتم الإجابة على التساؤلات السابقة بمناقشة أربعة محاور رئيسية يمكن لاتفاقية المشاركة من خلالها التأثير على قطاع الصناعة، **أولاً**- إقامة منطقة التجارة الحرة، ونفاذ المنتجات بين الطرفين.

ثانياً-قواعد المنشأ كما جاءت فى الاتفاقية. **ثالثاً**- الدعم المالى والفنى المقدم وفقاً لاتفاقية المشاركة، ومدى مساهمته فى رفع المقدرة التنافسية للقطاع. رابعاً وأخيراً-الآثار المرتقبة على جذب الاستثمار الأجنبى عامة، والأوروبي خاصة إلى نشاط الصناعة التحويلية.

٤-١ إقامة منطقة التجارة الحرة

يمكن لمنطقة التجارة الحرة أن تؤثر على الصناعة المصرية من خلال عدة مداخل هى على النحو التالى : منافسة المنتجات الصناعية الأوروبية لمثيلتها المصرية بالسوق المحلى، ونفاذ الصادرات المصرية إلى الأسواق العالمية عامة والسوق الأوروبية خاصة،

ونمط برنامج تحرير الواردات المصرية ومدته الزمنية، وأخيراً استخدام الإجراءات الوقائية التى سمحت بها الاتفاقية.

ومن خلال تحليل هذه المداخل يمكن القول إن إقامة منطقة التجارة الحرة قد تترك أثرها الصافى السلبى على الصناعة المصرية؛ لما يتسم به هذا القطاع من سمات، وما يواجهه من تحديات انعكست على تراجع مقدرته التنافسية – كما أوضحنا فى الجزء الثالث من الورقة. **إلا أنه يمكن الحد من هذا الأثر السلبى إذا ما تم التصدى للمشاكل الداخلية التى تعوق الإنتاج والتصدير الصناعى، ونجحت مصر فى خلق البيئة الملائمة للاستثمار، وأحسنت إدارة الفترة الانتقالية لتنفيذ برنامج تحرير التجارة، وتم استخدام الإجراءات الوقائية التى تمنحها الاتفاقية فى إطار استراتيجية واضحة تستهدف تطوير قطاع الصناعة وتحديثه.**

وفيما يلى تفصيل ما سبق إجماله.

- **منافسة المنتجات الصناعية الأوروبية لمثيلتها المصرية بالسوق المحلى:**

تتطلب إقامة منطقة للتجارة الحرة فتح السوق المصرى – بصورة تدريجية– أمام منافسة المنتجات الصناعية الأوروبية، كما يصاحبها تحويل الواردات المصرية من الدول غير الأعضاء فى منطقة التجارة الحرة إلى دول الاتحاد الأوروبى؛ لما تتمتع به الأخيرة من معاملة جمركية تفضيلية. وهذا ما ينعكس على زيادة معدل نمو الواردات الصناعية الأوروبية، واحتدام المنافسة فى السوق المحلى فى المدى القصير، بل واحتمال تآكل حصة الصناعة المصرية من السوق المحلى لصالح المنتجات الأوروبية؛ لما تتمتع به الصناعة التحويلية فى كافة الدول الأوروبية من ارتفاع أدائها التنافسى مقارنة بنظيرتها المصرية[٢١]. وقد قامت دراسة خير الدين، وآخرون ٢٠٠١ بتقدير معدلات نمو الواردات من المنتجات الصناعية الأوروبية مع إقامة منطقة التجارة الحرة بنحو ١٨% كحد أدنى فى الصناعات غير المعدنية ، و ٤٧% لكل من الصناعتى الهندسية والملابس الجاهزة كحد أقصى؛ مما يقف حائلاً أمام نمو هذه الصناعة محلياً، ويعمق من ظاهرة تركز هيكل الإنتاج الصناعى فى الصناعات كثيفة الموارد الطبيعية، وذات المحتوى التكنولوجى المنخفض.

كما جاءت دراسة المجالس السلعية لتتوقع إغلاق ١٥٧٠ مصنعاً؛ بواقع ٦,٥% من إجمالى المصانع القائمة؛ على أثر منافسة المنتجات الأوروبية(وزارة التجارة الخارجية، دراسة غير منشورة).

- **نفاذ الصادرات الصناعية المصرية إلى الأسواق العالمية والأوروبية**

وإلى جانب هذا الأثر السلبي لفتح الأسواق على قطاع الصناعة لا يمكن إغفال أن تخفيض أو إزالة القيود الجمركية -على الوردات الأوروبية من مستلزمات الإنتاج، والمواد الوسيطة- يمكن أن ينعكس إيجابياً على زيادة المقدرة التنافسية للمنتجات المصرية، وزيادة تدفق الصادرات المصرية إلى الأسواق الخارجية؛ خاصة مع ما تشكله هذه المستلزمات الإنتاجية المستوردة من أهمية للصناعة المحلية مع ضعف تشابكات الصناعات المحلية -كما أوضح الجزء الثالث من الورقة- حيث يستحوذ المكون الأجنبى على ٦٥% فى المتوسط من قيمة الإنتاج الصناعي فى المتوسط عام ٢٠٠١ - كما سبق وأوضحنا-. كما يمكن للصادرات الصناعية المصرية أن تستفيد من اتساع حجم السوق مع انضمام دول جديدة إلى الاتحاد . وبناء عليه يتوقف الأثر النهائى المترتب على فتح السوق المصرى أمام الواردات الأوروبية على كل من قيمة معدل نمو الواردات الأوروبية ومعدل نمو الصادرات المصرية بعد دخول الاتفاقة حيز التنفيذ. إلا أن قطاع الصناعة بوضعه الحالى، ومع تواضع أدائه التنافسى قد ينبئ بتزايد الأثر السلبى لإقامة منطقة التجارة الحرة فى المدى القصير وإذا ما اقتصر الأمر على إزالة القيود الجمركية فقط بين الطرفين (خير الدين، وآخرون، ٢٠٠١).

و مما قد يدعم هذه النتيجة السابقة أن أغلب الصادرات المصرية – فيما عدا المنسوجات والملابس الجاهزة- تتمتع بالفعل بحرية النفاذ إلى الأسواق الأوروبية. وبالرغم من ذلك جاءت الصناعات التى تتمتع فيها مصر بقدرة تنافسية فى الأسواق الأوروروبية منحصرة فى تلك الأنشطة كثيفة الموارد الطبيعية والعمالة غير الماهرة،كما يتضح من الجدول رقم (٥). ومن ثم لا يتوقع أن تقدم منطقة التجارة الحرة مزايا جديدة للمنتجات المصرية الصناعية فى هذه الأسواق. وقد تختزل الميزة الحقيقية لإقامة منطقة التجارة الحرة من المنظور المصرى فى زيادة تدفق الصادرات المصرية من الصناعات النسيجية. وفى ذات الوقت تجتمع عدة عومل تلقى بالشك حول مدى إمكانية الصناعة المصرية الاستفادة من هذه الميزة الجديدة.

جدول رقم (٥)

الميزة النسبية الظاهرة للأنشطة الصناعية المصرية فى السوق الأوروبية

بالمقارنة بكل من تونس والمغرب

الصناعة	مصر	المغرب	تونس
أسمدة مصنعة	-----	١٣,٨	١٤,٨
المصنوعات الجلدية	-----	------	١٩,٩
خيوط النسيج	٤,٩	------	-----
نسيج القطن	٥,٨	-----	----- -
مواد نسيجية	٦,٥	١٥,٣	-----
أدوات توزيع الكهرباء	---	-----	٦,٥
ملابس خارجية رجالي	----	١٧,٥	٣١,٥
ملابس خارجية نسائى	---	١٤,٤	١٨,٧
الملابس الداخلية من النسيج	--	١٣,٩	١٢,٧
الملابس الداخلية المحبوكة	٤,١	-----	٩,٩

المصدر: World Economic Forum(٢٠٠٣) : The Arab World Development Report٢٠٠٢/٢٠٠٣,

و تأتى فى مقدمة العوامل التى من شأنها الحد من نمو الصادرات المصرية النسيجية إلى الاتحاد الأوروبي لتشمل: أولاً- توقع إزالة كافة القيود الكمية على منتجات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة فى يناير عام ٢٠٠٥[٢٢]، مع التطبيق الكامل لاتفاقية المنسوجات فى إطـــار منظمة التجارة العالمية؛ وبالتالي تتراجع المزايا التفضيلية للصادرات المصرية النسيجية فـــى

السوق الأوروبية. وتتزايد هذه المخاوف مع انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية عــام ٢٠٠١؛ و التى يتوقع أن يتزايد نصيبها من الصادرات العالمية للملابــس مــن ٢٠% عــام ١٩٩٥ إلى ٤٧% بعد عام ٢٠٠٥ (فوزى، ٢٠٠٣)، هذا فى الوقت الذى باتت الصين تمثل الشــريك التجــاري الرابــع للاتحــاد الأوروبـــى عـــام ٢٠٠١ (World Economic Forum,٢٠٠٣) .

ثانياً- تتمتع العديد من الدول المتوسطية -التى سبقت مصر بتوقيع اتفاقية مشاركة مع الاتحاد الأوروبى- بمزايا نسبية ظاهرة فى بعض من الصناعات النسيجية بالسوق الأوروبية، تفــوق نظيرتها المصرية عدداً ونوعية، مع تركز الصناعة المحلية فى الصــناعات كثيفــة المــوارد الطبيعية -على نحو ما اتضح فى الجزء الثالث- بل وتتفوق عنها فى البعض الآخر من حيث المقدرة التنافسية -كما ظهر فى الجدول رقم (٥)- مما انعكس على زيادة نصيب هذه الــدول من السوق الأوروبية كما يتضح من الجدول التالى.

جدول رقم (٦)

حصة الصادرات المصرية من السوق الأوروبى

بالمقارنة بتونس والمغرب عام ٢٠٠١

النصيب النسبي من السوق الأوروبي	مصر	تونس	المغرب
إجمالي الصادرات الصناعية	٠,٣١	٠,٥٣	٠,٥٨
صناعة الآلات والمعدات	٠,١	٠,٣	٠,٢
صناعة وسائل النقل	٠,١	٠,٢	٠,٢
صناعة الكيماويات	٠,٣	٠,٣	٠,٥
صناعة النسيج والملابس الجاهزة	٠,٧	٣,٩	٣,٦

المصدر: وزارة التجارة الخارجية(٢٠٠٣): استراتيجية تنمية الصادرات المصرية، السنة الثانية، مارس.

و يظهر الجدول السابق تواضع حصة الصادرات المصرية فى الســوق الأوروبيــة، ليس فقط من المنسوجات والملابس الجاهزة، وإنما امتد ذلك إلى كافة الصادرات الصــناعية؛

فقد سجلت حصة مصر من الواردات الأوروبية الصناعية تراجعاً من ٠,٨٨ عام ١٩٨٠، إلى ٠,٣١ عام ٢٠٠١، مقابل تزايد حصة كل من تونس والمغرب ، والتى ارتفعت من ٠,٤٩ إلى ٠,٥٣ فى تونس، و من ٠,٥ إلى ٠,٥٨ فى المغرب عن ذات الفترة. وهذا ما يؤكد المنافسة القوية التى تتعرض لها الصادرات الصناعية المصرية عامة، ومن الغزل والنسيج خاصة؛ فى الأسواق الأوروبية.

ثالثاً- عدم قدرة مصر على تغطية حصتها التصديرية من الغزل والنسيج خلال التسعينيات فى الأسواق الأوروبية(Khier-EL-Din et al,٢٠٠١)، وهذا ما استمر إلى الآن؛ حيث بلغت نسبة استخدام حصة مصر فى السوق الأوروبية من غزل القطن ١٩% ، ومن المنسوجات القطنية ١٢% فقط عام ٢٠٠٢(وزارة التجارة الخارجية، ٢٠٠٣) . و **يؤكد ذلك أن نمو الصادرات المصرية النسيجية إلى الاتحاد الأوروبى مازال رهناً بمواجهة مشاكل الإنتاج الداخلية.**

رابعاً- تزايد اعتماد الاتحاد الأوروبى على استخدام القيود غير التعريفية أمام الصادرات المصرية من المنسوجات، مع بدء تنفيذ التزامات الدول الأوروبية لتحرير تجارة المنسوجات فى إطار منظمة التجارة العالمية[٢٣]. ومن ثم فمن المتوقع قيام الاتحاد الأوروبى بإحلال رسوم مكافحة الإغراق كقيد تجارى محل الحصص الكمية؛ للحد من نفاذ الصادرات النسيجية المصرية إلى الأسواق الأوروبية(الجرف، ٢٠٠٠؛Ghoniem,٢٠٠٠)، كما يأتى عدم التزام أغلب المصانع المحلية باعتبارات الجودة والبيئة -كما اتضح فيما سبق- ليفتح المجال لزيادة استخدام الاتحاد الأوروبى لهذه النوعية من القيود التجارية؛ وهو ما من شانه أن يقوض الميزة المرتقبة من إقامة منطقة التجارة الحرة.

وعلى الرغم من كافة العوامل السابقة التى من شأنها أن تحد من فرصة زيادة الصادرات المصرية من الغزل والنسيج والملابس الجاهزة إلى السوق الأوروبية؛ إلا أنه قد تظل أحد الفرص المتاحة لنفاذ الصادرات المصرية هى الاندماج فى نشاط التجهيز للخارج Out sourcing[٢٤].

وتتزايد فرصة مصر فى الاستفادة من هذا النظام فى ظل توقع زيادة الواردات الأوروبية من المنسوجات والملابس الجاهزة بنسب ٥٥%-٦٤% على التوالى ، مع تطبيق اتفاقية المنسوجات فى إطار منظمة التجارة العالمية، فى الوقت الذى يمكن للإنتاج الأوروبى

أن يسجل تراجعا بمعدل ٢% سنوياً(Textile outlook,١٩٩٣). وقد استفادت بالفعل من هذا النظام دول وسط وشرق أوروبا والدول المتوسطية الأخرى، والتى سبقت مصر فـى توقيـع اتفاقية المشاركة؛ فيتم تصدير ما يقرب من ٧٤,٥% من صادرات الملابس الجاهزة مـن دول وسط وشرق أوروبا إلى الاتحاد الأوروبي، وفقاً لنظام التجهيز إلـى الخـارج، مقابـل ١٢,٢% فى المغرب، و١٦,٥% فى تونس، و٠,٣% فقط فى مصر عن ذات السـنة(٢٠٠١, Khier-El-Din).

وتواضع نصيب مصر من نشاط التجهيز بالخارج يفسر جزئيـاً انخفـاض انـدماج مصر فى التجارة داخل الصناعة مع الاتحاد الأوروبـي بالمقارنـة بغيرهـا مـن الـدول المتوسطية؛ فلم يتجاوز مؤشر التجارة داخل الصناعة مع الاتحـاد الأوروبـي ١٢,٥ عـام ١٩٩٩ مقابـل ٢٥,٧ فـى تـونس، و٢٠ فـى المغـرب عـن ذات السـنة(The Euro MediterraneanFourm,٢٠٠١). إلا أنه تظل فرصة مصر فى زيادة صادراتها النسـيجية من خلال هذا النظام متوقفة على توافر البيئة الملائمة لجذب الاستثمار؛ وهذا ما سيتم تناولـه لاحقاً فى هذا الجزء.

نخلص من هذا التحليل إلى تواضع الآثار الإيجابية لإقامة منطقة التجارة الحرة على نمو الصادرات الصناعية المصرية، سواء من المنتجات النسيجية أو من غيرها من المنتجات، فى الوقت الذى يتوقع أن تسجل فيه الواردات الأوروبية -سواء من المنتجات النهائية أو السلع الوسيطة- مزيداً من التدفق. ومن ثم يحقق التوزيع الجغرافى للواردات الصناعية مزيداً من التحيز لصالح الاتحاد الأوروبى، دون أن يتحقق ذات الأمر بالنسبة للصادرات.

- **نمط برنامج تحرير الواردات ومدته الزمنية**

بقى أن نشير إلى الآثار التى قد تصاحب نمط برنـامج تحريـر الـواردات ومدتـه الزمنية؛ فقد اعتمد البرنامج على البدء بتخفيض التعريفة الجمركية على مستلزمات الإنتاج فى المراحل الأولى،قبل أن يبدأ التحرير التدريجى للمنتجات النهائية؛ وهذا من شأنه أن يساهم فى رفع معدلات الحماية الفعلية على العديد من المنتجات، من بينها المنتجات الخشبية والجلديـة، وصناعات الآلات والمعدات، فضلاً عن المنتجات المعدنيـة وغيـر المعدنيـة؛ لتأخـذ فـى الانخفاض مع التطبيق الكامل لبرنامج التحرير (Refaat,٢٠٠٢). وارتفـاع معـدلات

الحماية الفعلية فى بعض الصناعات من شأنه أن يساهم فى سوء تخصيص الموارد فى قطاع الصناعة، ناهيك عن خلق طبقة من المستفيدين من المنتجين المحليين للسلع النهائية؛ قد تمثل عائقاً أمام استكمال برنامج التحرير وإقامة منطقة التجارة الحرة. كما جاء امتداد الفترة الانتقالية ليقدم للصناعة المصرية فترة زمنية طويلة[٢٥]؛ لتتكيف مع المنافسة الأوروبية، وإعادة هيكلة هذا القطاع وتطويره؛ مما ينعكس إيجابياً على المقدرة التنافسية للصناعة المصرية. إلا أن **جدوى هذه الفترة الانتقالية ليس أمراً حتمياً؛ فهو أمر يتوقف على كيفية إدارتها والاستفادة منها، وقد يترتب على طول الفترة الانتقالية نتائج عكسية على أثر ما قد يتبعها من تباطؤ فى القيام بالإصلاحات المطلوبة.**

- **استخدام الإجراءات الوقائية التى سمحت بها الاتفاقية**

وأخيراً، مع تزايد احتمالات التأثير السلبى لمنطقة التجارة الحرة على الصناعة المصرية، وفى ظل تفاوت مستويات النمو والمقدرة التنافسية بين الطرفين المصرى والأوروبى؛ جاءت الاتفاقية لتسمح بإمكانية استخدام مصر لبعض من الإجراءات الوقائية لحماية صناعاتها (كما أوضح الجزء الثانى من الورقة) **إلا أن النجاح فى توظيف هذه الإجراءات لدفع النمو فى قطاع الصناعة يعتمد على فهم هذه الإجراءات والوعى التام بشروطها، وتوفير المهارات البشرية القادرة على تطبيقها، وتحديد متى يمكن اللجوء إليها فى إطار استراتيجية صناعية واضحة، تستهدف تطوير وتحديث قطاع الصناعة، وليس مجرد حماية طبقة أو فئة من المنتجين المحليين، وإذكاء الاتجاه الاحتكارى فى السوق؛ ولذا فقد يتطلب الأمر توفير آلية لمراقبة تدفق الواردات الأوروبية؛ لسرعة تحديد أثر الزيادة فى الواردات على الميزان التجارى .**

٤-٢ قواعد المنشأ

تحليل الآثار الاقتصادية لقواعد المنشأ على الصناعة المصرية، يتطلب مناقشة ثلاثة تساؤلات رئيسية:

أولاً- هل جاءت هذه القواعد لتساهم فى زيادة تكلفة الإنتاج المصرى، ولتفرض قيداً حمائياً جديداً، مما يحد من نفاذ الصادرات المصرية إلى الأسواق الأوروبية؟ **ثانياً**- ما مدى إمكانية استفادة الصناعة المصرية -بوضعها الحالى- من قاعدة التراكم متعددة الأطراف؛ للنفاذ إلى الأسواق الأوروبية؟ **ثالثاً**- هل يمكن لقواعد المنشأ أن تلعب دوراً فى التوزيع

الجغرافى للاستثمارات الصناعية العالمية؛ ومن ثم جذب الاستثمار الأجنبي إلى قطاع الصناعة المصرى؟

- **قواعد المنشأ وتكلفة الإنتاج المحلية**

والحقيقة التى لا يمكن التجاوز عنها أنه مع تنوع واختلاف قواعد المنشأ من صناعة إلى أخرى، تتنوع وتتفاوت آثارها الاقتصادية ما بين الصناعات المختلفة، بل ومن نشاط إلى آخر داخل ذات الصناعة. إلا أنه يمكن القول بصفة عامة إن تعقد وتعدد قواعد المنشأ -التى جاءت لتشمل كافة المناهج المتبعة فى صياغة قواعد المنشأ بكافة الاتفاقيات الإقليمية[٢٦] (على نحو ما سبق ذكره فى الجزء الثانى من الدراسة) تشكل عبئاً على المنتجين؛ ومن ثم تؤدى إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج المحلى، فى وقت يحمل هذا الإنتاج بالعديد من الأعباء الضريبية والجمركية وغيرها – كما اتضح عند عرض تحديات قطاع الصناعة– مما قد يحد من قدرته التنافسية فى الأسواق الأوروبية. وهذا من شأنه أن يدفع المنتجين فى بعض الأحيان إلى التضحية بالمعاملة التفضيلية التى تتيحها الاتفاقية عند النفاذ إلى الأسواق الأوروبية، ، إذا كانت تكاليف تطبيق قواعد المنشأ أعلى من الفائدة التى تعود عليهم من المعاملة التفضيلية. وفى أحيان أخرى قد يتخذ المنتجون قراراً بالإنتاج للسوق المحلى دون الاهتمام بالتصدير؛ تجنباً لتكلفة قواعد المنشأ (المغربل ، ٢٠٠١). وتزداد خطورة تعقد قواعد المنشأ فى اتفاقية المشاركة فى ظل تعدد واختلاف قواعد المنشأ التى تأخذ بها الصناعة المصرية فى اتفاقيات مناطق التجارة الحرة التى انضمت مصر إليها أو تسعى إلى الانضمام إليها.

ومن أمثلة تعقد قواعد المنشأ وعدم اتساقها مع ظروف الصناعة المصرية؛ السماح باستخدام أقمشة غير متصفة بصفة المنشأ فى الصناعة المصرية، على أن تتم الطباعة –فضلاً عن عمليتى الإعداد والتجهيز مثل الحرق أوالتبيض– محلياً وبحيث لا تتعدى قيمة القماش غير المطبوع ٤٧,٥% من السعر النهائى للمنتج؛ الأمر الذى يلقى بالعبء على المنتج المحلى عند الوفاء بهذه القواعد؛ نظراً لتواضع عملية الطباعة فى مصر. وينطبق ذات الأمر عند صناعة نسيج التريكو أو الكروشية، حيث لا تسمح قواعد المنشأ باستخدام الغزل الذى لا يتصف بصفة المنشأ فى وقت يتم استيراده بشكل واسع من الخارج خاصة من الدول الآسيوية.

كما لا يمكن إغفال ما تضمنه بروتوكول قواعد المنشأ كقاعدة عامة من حظر رد الرسوم الجمركية على المواد الخام المستوردة من خارج الاتحاد الأوروبى بعد ستة سنوات من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ؛ و يعتبر هذا البند مجحفاً للصناعة المصرية؛ نتيجة لارتفاع المكون المستورد فى أغلب الصناعات، ناهيك عن ارتفاع التعريفة الجمركية غير التفضيلية التى مازالت تطبقها مصر على العالم الخارجى[٢٧].

- **الاستفادة من قاعدة تراكم المنشأ**

وإذا انتقلنا إلى مدى إمكانية استفادة الصناعة المصرية من قاعدة تراكم المنشأ التى تعكس قدراً من المرونة النظرية فى إمكانية النفاذ إلى الأسواق الأوروبية؛ نجد أن الواقع الفعلى يشهد تدنى فرص الاستفادة من هذه القاعدة لعدة اعتبارات: أولاً– ما تشهده اتفاقيات المشاركة الأوروبية مع الدول المتوسطية من تفاوت فى قواعد المنشأ؛ حيث تختلف قواعد المنشأ فى إطار اتفاقية المغرب عن نظيرتها فى الاتفاقية المصرية، كما تختلف أيضاً عن قواعد المنشأ بين الاتحاد الأوروبى ودول وسط وشرق أوروبا[٢٨].ثانياً– ضآلة حجم التجارة المصرية البينية مع الدول العربية المتوسطية، على نحو ما يتضح من الجدول رقم(٧).

جدول رقم (٧)

التجارة المصرية البينية مع عدد من

الدول العربية المتوسطية عام ٢٠٠١

البيان	تونس	الأردن	المغرب
الحصة من صادرات مصر الإجمالية	٠,٣	٠,٣٥	٠,٣٧
الحصة من واردات مصر الإجمالية	٠,١	٠,١٥	٠,١٥

تم حسابه من : صندوق النقد العربى(٢٠٠٢): التقرير الاقتصادى العربى الموحد، ص ٣١٣.

وبناء عليه يتضح مدى أهمية إسراع وزارة الصناعة، بالتعاون مع منظمة التنمية الصناعية والتعدين فى إنهاء ما قامت به من صياغة قواعد منشأ عربية متسقة مع نظيرتها الأوروبية (منظمة التنمية الصناعية والتعدين، ٢٠٠٢). بل والعمل على تنسيق وتبسيط قواعد

المنشأ لكافة الاتفاقيات الإقليمية التى تنضم إليها مصر، أو تسعى إلى الانضمام إليه؛ حتى لا يشكل الالتزام بها عبئاً على الصناعة المحلية.

ومن أجل تعظيم النفع من قاعدة المنشأ التراكمية؛ تم تفاوض مصر مع كل من تونس، والمغرب، والأردن، -وهى الدول الموقعة لاتفاقيات مشاركة مع الاتحاد الأوروبي- على إعلان أغادير فى يناير عام ٢٠٠٣؛ بغرض إقامة منطقة تجارة حرة بين هذه الدول خلال فترة انتقالية لا تتجاوز عام ٢٠٠٦. وتبقى منطقة التجارة مفتوحة أمام الدول العربية المتوسطية الأخرى. وكان من المنتظر أن يوقع على هذا الإعلان ليدخل حيز التنفيذ قبل شهر مارس من ذات العام؛ وهذا لم يتم إلى الآن.

- **قواعد المنشأ وتحويل الاستثمار**

وأخيراً، يمكن لقواعد المنشأ المقيدة، على نحو ما جاءت به فى الاتفاقية، أن تساهم فى تحويل الاستثمار إلى جانب تحويل التجارة؛ أي انتقال الاستثمار إلى داخل دول منطقة التجارة الحرة على حساب الدول الأخرى خارج التكتل؛ لتتمكن من إنتاج منتج يتمتع بصفة المنشأ ويستفيد من ميزة النفاذ الحر لباقي أسواق منطقة التجارة الحرة [٢٩]. إلا أن الأكثر توقعاً أن يتم تحويل الاستثمار لصالح دول الاتحاد الأوروبي، وليس لصالح مصر؛ وهو ما يعرف بظاهرة المركز والأطرافHop& Spokes؛ على نحو ما سيتم تناوله فى النقطة التالية.

وترجع هذه النتيجة إلى سببين: أولاً- تعدد وتنوع قواعد المنشأ بين دول جنوب المتوسط بعضها وبعض، وبينها وبين دول وسط وشرق أوروبا؛ ومن ثم فتركز الاستثمار فى دول الاتحاد يسمح لها دون غيرها من الدول المتوسطية بالنفاذ الحر لكافة هذه الدول. ثانياً- توافر البيئة المواتية للاستثمار فى الاتحاد الأوروبي بالمقارنة بمصر.

من العرض السابق يتضح أن قواعد المنشأ كما جاءت باتفاقية منطقة التجارة الحرة يمكن لها ،مع صعوبة تطبيقها، أن تفرض قيداً جديداً على نفاذ الصادرات المصرية إلى دول الاتحاد. كما أن تواضع التجارة المصرية البينية مع الدول المتوسطية، التى وقعت اتفاقية المشاركة، من شأنه أن يحد من الاستفادة من التراكم المتعدد الأطراف للمنشأ. وأخيراً، جاء تفاوت قواعد المنشأ المطبقة بين مصر والدول المتوسطية الأخرى، فضلاً عن تفاوت مستويات النمو والبيئة الملائمة للاستثماربين مصر والاتحاد الأوروبى، من شأنه أن يؤدى إلى تحويل الاستثمار لصالح دول الاتحاد الأوروبى.

٤-٣ جذب الاستثمار الأجنبى عامة، والأوروبى خاصة إلى قطاع الصناعة التحويلية:

الأمر الذى لا يمكن إنكاره أو التغاضي عنه أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة بصفة عامة والأوروبية بصفة خاصة[٣٠] تعتبر مصدراً هاماً لرؤوس الأموال لتجاوز فجوة الموارد المحلية، ولنقل التكنولوجيا والمهارات الإدارية والفنية والتسويقية؛ بما قد يساهم فى مواجهة جانب من التحديات التى تواجه هذا القطاع؛ ومن ثم تحسين الإنتاجية ورفع القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية المصرية، وزيادة ولوجها للأسواق الخارجية. وبناء عليه بات العمل على جذب المزيد من الاستثمار الأجنبى المباشر أحد الأهداف الرئيسية التى تحظى بقدر كبير من الاهتمام [٣١]فى مصر.

وبالرجوع إلى أرقام الاستثمار الأوروبي فى مصر يلاحظ ارتفاع نصيب مصر من الاستثمارات الأوروبية المتجهة إلى الدول المتوسطية[٣٢]- عدا قبرص ومالطا- إلى ٤٣% عام ٢٠٠٠، مقابل ٢١% فقط عام ١٩٩٨ (Euro State,٢٠٠٢).

و تستحوذ بريطانيا وهولندا وإيطاليا وفرنسا على النصيب الأكبر من الأرصدة الأوروبية المستثمرة فى مصر ، بنسب ٣٨% و١٨,٥% و١١% و ١٠% على التوالي(الهيئة العامة للاستثمار، ٢٠٠٣). ويستحوذ قطاع الصناعة فى مصر على أكثر من نصف الاستثمارات الأوروبية المباشرة؛ إلا أن غالبية هذه الاستثمارات موجهة لخدمة السوق المحلى، كما تتركز فى صناعات كثيفة العمالة غير الماهرة(حلمى، ٢٠٠٣).

والسؤال الأساسى الذى تسعى هذه النقطة لإجابة عليه هو؛ هل يمكن أن تلعب اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية دوراً واضحاً فى جذب المزيد من الاستثمارات الأوروبية خاصة، والاستثمارات الأجنبية عامة إلى مصر، وبصفة خاصة إلى قطاع الصناعة التحويلية؟ مما ينعكس إيجابياً على قطاع الصناعة المصرية فى المدى الطويل. آخذين فى الاعتبار المنافسة الحادة التى تتعرض لها مصر من قبل الدول المتوسطية الأخرى التى سبقتنا فى توقيع اتفاقية المشاركة مع الاتحاد الأوروبي، أو التى ستلحق بنا من جهة، وأيضاً المنافسة من جانب دول وسط وشرق أوروبا التى تتفوق عن مصر بمزايا القرب الجغرافى والتاريخى والثقافي من الاتحاد الأوروبي، والتى انضم بعض منها إلى عضوية الاتحاد، وينتظر انضمام المزيد بحلول عام ٢٠٠٥ من جهة أخرى.

حقيقة الأمر يمكن لاتفاقية المشاركة الأوروبية أن تساهم فى تحقيق منافع ديناميكية عديدة، لعل من أهمها زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛ أسوة بما تم عند انضمام كل من إسبانيا والبرتغال إلى الاتحاد الأوروبى، وكذلك انضمام المكسيك إلى منطقة التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية (المرجع)؛ وذلك لما يترتب على هذا التكامل من إضفاء قدر أكبر من المصداقية على السياسات وبرامج الإصلاح المحلية، وتحسين فرص النفاذ إلى الأسواق، بالإضافة إلى تطوير بيئة الأعمال.

وتتزايد الحاجة إلى جذب الاستثمار الأجنبى إلى قطاع الصناعة فى ظل ما يشهده هذا القطاع من تراجع فى نصيبه من إجمالي الاستثمار عامة، والاستثمار الخاص بصفة خاصة. فقد تراجع نصيب قطاع الصناعة من الاستثمار الإجمالي من ١٨,٣% عام ١٩٩٥/١٩٩٤ إلى ٩,٨% عام ٢٠٠١/٢٠٠١، و من ٢٦% من إجمالي استثمار القطاع الخاص كمتوسط عن الفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ إلى ١١% فقط عن الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣.

وبالرغم من ارتفاع نصيب مصر من الاستثمارات الأوروبية المتجهة إلى الدول المتوسطية حتى عام ٢٠٠٠، ومع الجهود التى قامت بها مصر خلال التسعينيات لتحسين مناخ الاستثمار وتعميق الاندماج فى الاقتصاد العالمى؛ إلا أن مصر مازال نصيبها محدوداً من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبى عامة؛ على نحو ما يتضح من الجدول رقم (٨)؛ وهو ما يلقى بالشك حول فرصة مصر فى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية عامة، بل وأيضاً الأوروبية على أثر تنفيذ اتفاقية المشاركة.

جدول رقم (٨)

ترتيب مصر وبعض دول المقارنة وفقاً لتدفقات الاستثمار الأجنبى عام ٢٠٠٢

الدولة	الترتيب (١)	نصيب الفرد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (بالدولار) (٢)	إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (بالمليون دولار) عام ٢٠٠٢ (٣)	الاستثمار الأجنبي المباشر/إجمالي راس المال الثابت عام ٢٠٠٢ (٤)	رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر/الناتج المحلى الإجمالى (٥)
مصر	٦١	١٣,٣	٦٤٧	٤,٦	٢٤,٣
تونس	٤٣	٤١,٢	٨٢١	١٥	٦٦,٢
المغرب	٥٥	١٩,٤	٤٢٨	٤,٨	٢٦,٩
الأردن	٥٧	١٦,١	٥٦	-------	٢٦
إسرائيل	٢١	١٩١,٠	١٦٤٨	٩	٢٤,١
تركيا	٦٢	١٢	١٠٣٧	١٢,٤ *	١٠,٢
التشيك	٢٦	١٣٢,١	٩٣١٩	٥٩,١	٥٤,٨
بولندا	٣٣	٨٦,٣	٤١١٩	١١,٤	٢٣,٩
المجر	١٨	٢٣٦,١	٨٥٤	٢٠,١ *	٣٨,٢

المصادر: ١-٢

- UNIDO ٢٠٠٢/٢٠٠٣): Industrial Development Report.

-UNCTAD(٢٠٠٣):World Investment Report.

٣ -٤- ٥

(*) البيانات المتاحة عن عام ٢٠٠١.

----البيانات غير متاحة.

ويعكس الجدول السابق تواضع نصيب مصر كسوق لجذب الاستثمار الأجنبى؛ حيث يأتى ترتيبها الواحد والستين على مستوى العالم. كما تأتى مصر أيضاً فى نهاية القائمـة مـع دول المقارنة التى تشمل دولاً دخلت بالمشاركة مع الاتحاد، أو أخرى فى طريقها لـذلك، ولا تتفوق إلا على تركيا؛ سواء من حيث الترتيب، أو من حيث نصـيب الفـرد مـن الاسـتثمار الأجنبي المباشر. وهذا ما قد يجد تفسيره فى المشاكل التى مازالت تحيط ببيئة الأعمال فـى مصر؛ حيث ترتفع بها درجة المخاطر السياسية والمالية والاقتصـادية، فقـد سـجل مؤشـر المخاطر الدولى[٣٣] فى مصر، مستوى أعلى لهذه المخاطر بالمقارنة بكل من تونس والمغـرب والأردن. ناهيك عن المنافسة التى يتعرض إليها الاقتصاد المصـرى فـى مجـال جـذب الاستثمارات الأجنبية من قبل الدول المتوسطية الأخرى.

إلا أن انضمام مصر لأكثر من تكتل إقليمي فى آن واحد قد يقدم حافزاً للاسـتثمارات الأجنبية عامة والأوروبية خاصة؛ للاستفادة من اتساع حجـم السـوق ووفـورات النطـاق، وإمكانية الولوج إلى الأسواق الخارجية؛ فمصر هى الدولة الإفريقية الوحيدة العضو فى تكتـل الكوميسا، وفى ذات الوقت منطقة التجارة العربية الحرة المزمع قيامها عام٢٠٠٥، ناهيك عن اتفاقية المشاركة الأوروبية؛ ومن ثم فذلك جعل مصر مركزاً لتـدفق الاسـتثمارات الأجنبيـة المباشرة، وقاعدة تصديرية هامة لأسواق إقليمية واسعة؛ وهو ما من شأنه أن يحد من ظاهرة المركز والأطراف التى يمكن أن تترتب على اتفاقية المشاركة.

وبناء عليه يتضح أن جذب الاستثمارات الأجنبية والأوروبية المباشرة إلى قطاع الصناعة المصرى -بهدف رفع القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية المصرية- أمر ضروري؛ إلا أن تحقيقه فى ظل وضع تنافسى متأخر للاقتصاد المصرى، وبيئة دولية وإقليمية تشهد قدراً كبيراً من المنافسة؛ يتوقف بالدرجة الأولى على توفير البيئة الملائمة للاستثمار بالمعنى الواسع بما يشمل بناء رأس المال البشرى، وتطوير المقدرة التكنولوجية المحلية، فضلاً عن رسم سياسة صناعية موجهة إلى الخارج. وأخيراً توفير الاندماج العميق مع الاتحاد الأوروبى، وتوسيع مداه بتنسيق الأطر القانونية والقواعد المنظمة للإنتاج لدى الطرفين، فضلاً عن تحرير تجارة الخدمات بين الطرفين، ويساهم فى مزيد من جذب

الاستثمارات الأوروبية المباشرة، من خلال تخفيض تكلفة المعاملات وتوفير بيئة ملائمة للاستثمار (حلمى، ٢٠٠٣).

والحقيقة التى يجب عدم إغفالها أن تقييم أثر الاتفاقية على الصناعة التحويلية فى مصر يجب ألا يقتصر على مناقشة كل من الآثار الاستاتيكية والديناميكية لإقامة منطقة تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبى، وإلا اتسم التحليل بالقصور؛ فالبرامج المكملة للاتفاقية، أو النظر إلى التطبيق الكامل للاتفاقية أمرعلى قدر كبير من الأهمية؛ لتحديد التأثير الصافى المرتقب لاتفاقية المشاركة على قطاع الصناعة؛ وهذا ما سيتم تناوله فى النقطة التالية.

الدعم المالي والفنى

خصص الاتحاد الأوروبي مبلغ ٥,٣٥ مليار يورو للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٦ لمساندة دول البحر المتوسط فى تنفيذ التزاماتها بتحرير التجارة، ودعم سياسات الإصلاح الهيكلي، والتصدى للمشاكل التى قد تصاحب تطبيق اتفاقية المشاركة. **ووفقاً لهذه الاتفاقية لا يتم تحديد** حصص مالية بعينها لمصر أو لأي دولة متوسطية **(كما سبق وأوضحنا فى الجزء الثانى من الورقة)** ولعل ما يميز المعونة المالية فى إطار اتفاقية المشاركة -إلى جانب عدم تخصيص حصص لكل دولة ، وارتباط المعونة ببرامج محددة- **هو ما أضحى الاتحاد الأوروبي يتمتع** به من حقه فى تحويل هذه المعونات المالية من دولة **متوسطية إلى أخرى، وفقاً لشرط** Sunset Clause[٣٤] ؛ **إذا لم يتم استخدام هذه المعونة فى المجالات التى خصصت لها، أو وفقاً للبرنامج الزمنى المتفق عليه.**

ويأتى هذان الشرطان للمعونة المالية ليلقيا بالعبء **على الحكومة المصرية فى** صياغة تلك البرامج المخططة، الجيدة الدراسة، والالتزام **بتنفيذها فى التوقيت المناسب؛ حتى** يتسنى لها ضمان حصة ملائمة لاعتبارات الإصلاح والتنمية من جهة. وبما يسمح بالتدفق المستمر للمعونة المالية، ويجنب الاقتصاد المصرى تحويل هذه المعونة لدول أخرى بالمنطقة.

وقد بلغ إجمالي ما خصص لمصر فى إطار برنامج ميدا (١) وميدا (٢) للمعونة المالية ١٠٠٤,٧ مليون يورو، بواقع ٦٥٣,٧ مليون يورو عن الفترة ١٩٩٥-١٩٩٦ ، موزعة على عدة مشروعات كما يتضح من الجدول رقم (٩).

الجدول رقم (٩)

المنح الأوروبية المقدمة إلى مصر ١٩٩٥-١٩٩٦

ميدا (١)

بالمليون يورو

البرنامج	قيمة التمويل
برنامج تحديث الصناعة	٢٥٠
دعم فائدة بنك الاستثمار الأوروبي	٣٨,٧
المرحلة الثانية من الصندوق الاجتماعي للتنمية	١٥٥
إصلاح قطاع الصحة	١١٠
تحسين التعليم	١٠٠
الإجمالي	٦٥٣,٧

المصدر: المفوضية الأوروبية، بيانات غير منشورة، ٢٠٠٣.

كما تم رصد مبلغ ٣٥١ مليون يورو لعدة مشروعات فى إطار برنامج ميدا (٢) عن الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤، تضمنت عدة برامج من بينها؛ التعليم الفنى والمهنى، وتحسين التجارة، ودعم صناعة الغزل والنسيج، والتعليم العالى، على نحو ما يتضح من الجدول التالى.

الجدول رقم (١٠)

المرحلة الثانية من برنامج المساعدات المالية فى إطار ميدا (٢) بالمليون يورو

البرنامج	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
دعم سعر الفائدة لقروض بنك الاستثمار الأوروبي	٣١		
التعليم الفنى والمهني	٣٣		
تحسين التجارة	٢٠	٤٠	
التنمية الإقليمية فى جنوب سيناء		٢٤	٤٠
دعم المجتمع المدنى		٢٠	
التعاون فى القطاع المالى		٢٧	٢٥
دعم صناعة الغزل والنسيج			٨٠
التعليم العالى		٥,٥	٥,٥
الإجمالى	٨٤	١١٦,٥	١٥٠,٥

المصدر: البرنامج الاسترشادى المصرى.

وقد سجلت هذه الحصص خلال ميدا(١) و(٢) تراجعاً فـــي نصـــيب مصـــر مـــن المعونة المالية المخصصة لحوض البحر المتوسط إلى ١٨% فقــط خـــلال الفتـــرة ١٩٩٦-٢٠٠٦، مقابل٢٤% خلال الفترة ١٩٧٧-١٩٩٠(وزارة الاقتصـــاد والتجـــارة الخارجيـــة، ١٩٩٢).

وعلى الرغم من أنه لم يتم تنفيذ الجانب الأكبر من هذه البرامج خاصة المتضمنه في برنامج ميدا(٢). إلا أنه لايمكن إنكار أن كافة هذه البرامج من شأنها أن تنعكس مباشرة على قطاع الصناعة؛ من خلال برنامج تحديث الصناعة، وبرنامج دعم صناعة الغزل والنسيج، أو بشكل غير مباشر من خلال كافة البرامج الأخرى التى تساهم فى خلق بيئة أعمال ملائمة لنمو قطاع الصناعة، وإعداد برامج لتنمية الثروة البشرية، ورفع قدرة قطاع التجارة الخارجية .

وبناء عليه قد يكون من الملائم مناقشة أهداف ومحاور برنامج تحديث الصناعة، الذى يترك بأثره المباشر على قطاع الصناعة التحويلية. ويهدف هذا البرنامج (بلغ إجمالي المبلغ المخصص له ٤٣٠ مليون يورو، ويساهم الاتحاد الأوروبي بتقديم ٢٥٠ مليون يورو ، بالإضافة إلى ما يعادل ١٠٦ مليون يورو للحكومة المصرية، وما يعادل ٧٤ مليون يورو للقطاع الخاص) إلى دفع القدرة التنافسية المحلية والدولية لقطاع الصناعة التحويلية، وزيادة نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية فى الناتج المحلي والنمو الاقتصادي[٣٥]. ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال رفع القدرات التكنولوجية للصناعة المصرية إلى المستويات العالمية، ورفع المهارات العمالية على كافة المستويات، وخلق فرص الاستثمار فى قطاع الصناعة، ودعم البيئة الصناعية الملائمة.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، وبما يتسق مع سمات قطاع الصناعة والتحديات التى يواجهها؛ يقوم برنامج تحديث الصناعة بالعمل على ثلاثة مستويات؛ على مستوى المنشأة الصناعية، ومستوى القطاع، وأخيراً المستوى القومى. ويتم ذلك من خلال إنشاء نحو ٢٠ مركزاً لرجال الأعمال Business Resources Centers عبر مصر كحضانات للمشروعات الصناعية؛ تقوم بتقديم الخدمات الاستشارية المتخصصة، وفقاً لاحتياجات كل منشأة، بالتركيز على المشروعات الصغيرة، ومتوسطة الحجم؛ بما يتسق مع هيكل الإنتاج فى

الصناعة المصرية فضلاً عن توفير صناديق رأس المال المخاطر، وتشجيع الاستثمار فى القطاع الصناعي، ودعم أنشطة التصدير، وأنشطة البحث والتطوير؛ بغرض رفع القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية المصرية. وأخيراً؛ يقوم برنامج تحديث الصناعة على دعم السياسات الهادفة إلى الإصلاح الإداري، وتطوير البيئة القانونية المساندة للنمو الصناعي.

وتؤكد تجارب كل من البرتغال وأيرلندا على الدور الذى قامت به المساعدات المالية والفنية من قبل الاتحاد الأوروبي، فى دعم القدرات الإنتاجية لقطاع الصناعة، والحد من المخاطر التى صاحبت الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، والاستفادة من هذه المعونات فى تعويض الصناعات المتضررة من تحرير التجارة (مرجع). كما جاءت الدراسة القياسية (خير الدين، وآخرون،٢٠٠١) لتؤكد على الدور الذى يمكن أن تلعبه التحويلات المالية فى الحد من الآثار السلبية لإقامة منطقة التجارة الحرة على الصناعة المصرية. بل وتتعاظم الآثار الإيجابية للمعونات المالية إذا ما صاحبها الاستفادة من الدعم الفنى الأوروبي فى القيام بالإصلاح الإداري والمؤسسي، وإزالة القيود غير الجمركية، التى تمثل محدداً رئيسياً لارتفاع تكلفة المعاملات، وارتفاع تكلفة الإنتاج الصناعي ؛ ومن ثم انخفاض قدرته التنافسية الدولية؛ كما سبق وأوضحنا فى الجزء الثالث من الورقة.

وحقيقة الأمر إنه من غير المتاح إلى الآن أى تقييم دقيق لما قدمه برنامج تحديث الصناعة،[٣٧] ومدى نجاحه فى تحقيق أهدافه المنوطة به، ودفع المقدرة التنافسية للصناعة المصرية. كما لم تتوافر البيانات التى تسمح بإجراء مثل هذا التقييم. ويؤكد ذلك على ضرورة إجراء تقييم دوري لبرنامج تحديث الصناعة؛ بما يضمن التعرف على المشاكل التى قد يواجهها البرنامج، والتصدى لها، بالإضافة إلى ضمان استغلال المعونات المالية المخصصة فى مجالها، ويجنب تحويلها إلى مجالات أخرى [٣٨]؛ إيماناً بأهميتها فى الحد من المخاطر التى قد يتعرض لها قطاع الصناعة على أثر إقامة منطقة التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبى.

نخلص من ذلك إلى أن الدعم المالى والفنى أضحيا يلعبان دوراً أساسياً -إن لم يكن الدور الأهم- فى ليس فقط فى تعظيم العائد على قطاع الصناعة من تطبيق اتفاقية المشاركة؛ وإنما تجنب ما يترتب عليها من سلبيات.

- **الخاتمة و الاستنتاجات**

يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجارى الأول لمصر، ولا يضارعه فى هذه الأهمية تكتل اقتصادي آخر. وفى ضوء هذه الأهمية للاتحاد الأوروبى جاء التوقيع على اتفاقية المشاركة المصرية فى يناير ٢٠٠١ أمراً حتمياً .

و يظل من الأهمية دراسة الآثار المحتملة لاتفاقية المشاركة على الاقتصاد المصرى عامة، وعلى قطاع الصناعة خاصة. وقد انصب هدف الدراسة الحالية على تحليل التأثيرات المرتقبة لاتفاقية المشاركة على قطاع الصناعة التحويلية. ويرجع اختيار قطاع الصناعة لما يتمتع به هذا القطاع من مكانة فى الاقتصاد المصرى؛ إنتاجاً وتصديراً ، وعمالة، ناهيك عن دور قطاع الصناعة التحويلية كقطاع قائد للنمو والتنمية الاقتصادية، كما أن قطاع الصناعة من أكثر القطاعات المتوقع تأثرها باتفاقية المشاركة.

ولتحقيق هذا الهدف تمت مناقشة عدد من التساؤلات جاء فى مقدمتها؛ ما هى أهم ملامح اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية؟ حتى يتسنى دراسة آثارها على الصناعة المصرية، وهل جاءت الاتفاقية المصرية لتتشابه مع غيرها من اتفاقيات المشاركة التى عقدها الاتحاد الأوروبى مع الدول المتوسطية الأخرى، وبصفة خاصة مع تونس والأردن وإسرائيل؟ وما هى أهم سمات الصناعة المصرية والقيود التى تواجهها ؟ وما هى الآثار المتوقعة لهذه الاتفاقية على قطاع الصناعة المصرى؟ وهل يمكن لاتفاقية المشاركة أن تساهم فى التخفيف أو إزالة القيود التى تعانى منها الصناعة المصرية؟ وأخيراً، ما هى الإجراءات والسياسات التى يجب الأخذ بها لتعظيم منافع الاتفاقية و تحجيم سلبياتها على الصناعة المصرية؟.

و جاء ت النتائج على النحو التالي:

- سيادة ملامح عامة واحدة على كافة اتفاقيات المشاركة الأوروبية مع الدول المتوسطية محل الدراسة؛ على نحو اتسق مع ما جاء فى إعلان برشلونة عام ١٩٩٥، الذى استهدف إعادة صياغة العلاقات الأوروبية المتوسطية على أساس علاقة مشاركة متبادلة ، وليس مجرد تعاون يستند إلى تفضيلات تجارية من الطرف الأوروبي. وعلى الرغم من هذا التشابه فى اتفاقيات المشاركة الأوروبية مع هذه الدول المتوسطية؛ إلا أنه أمكن تسجيل بعض أوجه الاختلاف بين الاتفاقية المصرية ونظيرتها التونسية والأردنية والإسرائيلية؛ لتعكس المرونة التى تمتعت بها الاتفاقية المصرية.

- ومن خلال تشخيص قطاع الصناعة أمكن حصر أهم سمات هذا القطاع فى الدور الواضح للقطاع الخاص، وتركز الهيكل الصناعي فى المنشآت الصغيرة، وتركز هيكل الإنتاج والتصدير فى الصناعات كثيفة الموارد الطبيعية، ومنخفضة المحتوى التكنولوجي، وأخيراً ضعف العلاقات التشابكية داخل قطاع الصناعة، كما جاءت أهم التحديات التى تواجه القطاع متمثلة في: قصور دور البحث العلمي والتكنولوجي، ارتفاع الأعباء الضريبية والجمركية، والافتقار إلى مراعاة اعتبارات الجودة والاعتبارات البيئية، والافتقار إلى الأيدي العاملة الماهرة.
- وأوضح تحليل الآثار المحتملة لاتفاقية المشاركة على قطاع الصناعة التحويلية أن إقامة منطقة التجارة الحرة قد تترك بأثرها الصافى السلبى على الصناعة المصرية؛ لما يتسم به هذا القطاع من سمات، وما يواجهه من تحديات انعكست على تراجع مقدرته التنافسية. إلا أنه يمكن الحد من هذا الأثر السلبى إذا ما تم التصدى للمشاكل الداخلية التى تعوق كلاً من الإنتاج والتصدير الصناعى، ونجحت مصر فى خلق البيئة الملائمة للاستثمار، و أحسنت إدارة الفترة الانتقالية لتنفيذ برنامج تحرير التجارة، وتم استخدام الإجراءات الوقائية التى تمنحها الاتفاقية فى إطار استراتيجية واضحة تستهدف تطوير قطاع الصناعة وتحديثه .
- كما اتضح أن قواعد المنشأ كما جاءت باتفاقية منطقة التجارة الحرة يمكن لها –مع صعوبة تطبيقها– أن تفرض قيداً جديداً على نفاذ الصادرات المصرية إلى دول الاتحاد. كما أن تواضع التجارة المصرية البينية مع الدول المتوسطية –التى وقعت اتفاقية المشاركة– من شأنه أن يحد من الاستفادة من التراكم المتعدد الأطراف للمنشأ. وأخيراً؛ تفاوت قواعد المنشأ المطبقة بين مصر والدول المتوسطية الأخرى –فضلاً عن تفاوت مستويات النمو والبيئة الملائمة للاستثماربين مصر والاتحاد الأوروبى– من شأنه أن يؤدى إلى تحويل الاستثمار لصالح دول الاتحاد الأوروبى.
- ويمكن لاتفاقية المشاركة الأوروبية أن تساهم فى تحقيق منافع ديناميكية عديدة لعل من أهمها، زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومن ثم النهوض بالمستوى المعرفى والتكنولوجى للصناعة المحلية. وترجع زيادة تدفق الاستثمارات إلى ما قد يترتب على هذا التكامل المصرى الأوروبى من إضفاء قدراً أكبر من المصداقية على السياسات وبرامج الإصلاح المحلية، وتحسين فرص النفاذ إلى الأسواق، بالإضافة إلى تطوير بيئة الأعمال. إلا نصيب مصر

المحدود من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبى، وتراجع وضعها التنافسي يلقى بالشك حول فرصة مصر فى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية عامة، بل والأوروبية خاصة؛ ومن ثم بات جذب الاستثمار الأجنبى يتوقف بالدرجة الأولى على توفير البيئة الملائمة للاستثمار.

- وعند تقييم أثر الاتفاقية على الصناعة التحويلية فى مصر يجب أن لا يقتصر الأمر على مناقشة نتائج إقامة منطقة تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي على نمو التبادل التجارى أو جذب الاستثمار الأجنبى أو الأوروبي؛ فالبرامج المكملة للاتفاقية ذات أهمية قصوى لتعظيم استفادة مصر. ويمكن للمساعدات المالية والفنية المقدمة من قبل الاتحاد الأوروبى أن تساهم فى الحد من الآثار السلبية لتطبيق الاتفاقية، بل وتعظيم الأثر الصافى منها؛ من خلال دعم القدرات الإنتاجية لقطاع الصناعة، والحد من المخاطر التى صاحبت الانضمام إلى الاتحاد الأوروبى، والاستفادة من هذه المعونات فى تعويض الصناعات المتضررة من تحرير التجارة .

وفى ضوء النتائج التى أسفر عنها البحث؛ بات واضحاً أن تعظيم الآثر الصافى لاتفاقية المشاركة فى قطاع الصناعة أمر ليس حتمياً. ولتحقيق ذلك أمكن رصد عدد من المقترحات التى يجب الأخذ بها على كل من المستوى القطاعى، والمستوى القومى، فضلاً عن المستوى الأقليمى، بل والمستوى الدولى على النحو التالى:

- **المستوى القطاعى.**

صياغة سياسة صناعية موجهه للخارج.

مراجعة وتقييم برنامج تحديث الصناعة.

الاستفادة من الدعم الفنى فى التغلب على تحديات القطاع، ومن أهمها تطبيق معايير الجودة والالتزام بالمواصفات البيئية.

تدريب قطاع الأعمال على كيفية استخدام الإجراءات الاستثنائية التى جاءت بها الاتفاقية.

نشر وتوعية قطاع الأعمال بقواعد المنشأ كما جاءت فى الاتفاقية.

- **المستوى القومى.**

توفير البيئة الملائمة للاستثمار.

التصدى لمشاكل التصدير.

إدارة المعونة المالية والفنية المتاحة على النحو الذى يسمح بنعظيم الآثر الصافى من اتفاقية المشاركة.

- **المستوى الإقليمى.**

التنسيق بين الدول المتوسطية فى قواعد المنشأ.

إزالة المعوقات التى تحد من تدفق التجارة البينية بين الدول العربية المتوسطية؛ حتى يتسنى الاستفادة من قاعدة تراكم المنشأ.

السعى نحو تعميق اتفاقية المشاركة مع الاتحاد الأوروبى، من خلال تحرير قطاع الخدمات، والتنسيق فى السياسات والإجراءات المتبعة؛ بما من شأنه أن يحد من تكلفة المعاملات التى تمثل أحد أسباب ارتفاع تكلفة الإنتاج الصناعى.

- **المستوى الدولى.**

تخفيض القيود الجمركية بين مصر والعالم الخارجى خاصة بالنسبة للسلع التى يتوقع تحويل استيرادها إلى الاتحاد الأوروبى؛ بغرض الحد من الأثر السلبى لتحويل التجارة.

الهوامش:

١ هذا فى الوقت الذى لعبت فيه هذه التفضيلات دوراً واضحاً ومؤثراً فى نفاذ الصادرات الصناعية المصرية إلى الأسواق الأوروبية؛ فنحو ٨٣% من الصادرات الصناعية المصرية عن الفترة ١٩٧٧ – ١٩٩٠ تتدفق إلى هذه الأسواق بفضل ما توفرها الدول الأوروبية من تفضيلات تجارية (حلمى، ١٩٩٥)

٢–حيث تم توقيع اتفاقيات مشاركة ثنائية بين الاتحاد الأوروبي وتونس عام ١٩٩٥، والمغرب عام ١٩٩٦، السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٥، وإسرائيل عام ١٩٩٥ والأردن عام ١٩٩٧، فضلاً عن إقامة اتحاد جمركي مع تركيا عام ١٩٩٦. ودخلت كافة هذه الاتفاقيات مرحلة التنفيذ مع اتفاقية الأردن. كما يجرى الاتحاد الأوروبي حاليا التفاوض مع كل من لبنان وسوريا والجزائر؛ لإقامة مثل هذه الاتفاقيات. وإلى جانب هذا هناك ثلاث عشرة دولة من وسط وشرق أوروبا متقدمة للعضوية بالاتحاد الأوروبي، منها بلغاريا، جمهورية التشيك، استونيا، لاتفيا، رومانيا، قبرص، بولندا، مالطة ، و يبلغ إجمالي عدد سكان الدول المتقدمة للعضوية ١٧٢ مليون نسمة، بإجمالي ناتج محلى ٥٧٩ مليار دولار.

[٣] ويوجد بالفعل عدد من الدراسات التى قامت بتقييم آثار الاتفاقية على الاقتصاد المصرى على المستوى الكلى باستخدام نماذج التوازن العام (خيرالدين، وآخرون،٢٠٠١؛ Konan&Maskus,١٩٩٧) ، وتعتمد أغلب تطبيقات نماذج التوازن العام على عدد من الفروض تتوقف عليها النتائج المحققة؛ بما يحد من جدوى هذه النتائج. كما أن هذه النماذج تقتصر فى تحليلها على الآثار الاستاتيكية المرتقبة على التجارة الخارجية، دون التعرض إلى الآثار الديناميكية على الاستثمار ووفورات النطاق والإنتاجية، والتى تلعب دوراً كبيراً فى تقييم اتفاقيات التكامل الاقتصادى.

٤–ويقصد بها الصناعة التحويلية غير الزراعية إلا إذا ذكر غير ذلك.

[٥] وقد سبقت هذه الدول جميعا مصر فى عقد اتفاقيات المشاركة الأوروبية؛ والتى دخلت بدورها مرحلة التنفيذ فيما عدا الاتفاقية الأردنية التى كان من المنتظر البدء فى تنفيذها عام ١٩٩٩، وتأجل إلى عام ٢٠٠٠؛ إلا أنها لم تدخل بعد مرحلة التنفيذ شأن الاتفاقية المصرية.

٦ وقد صدق مجلس الشعب على الاتفاقية، كما صدقت عليها برلمانات عدد من الدول الأوروبية؛إلا أنها لم تدخل بعد حيز التنفيذ.

٧ وتأتى الاتفاقية فى ٩٢ مادة، فى ثمانية أبواب، فضلاً عن ستة ملاحق، وخمسة بروتوكولات، وثمانية إعلانات مشتركة، وأربعة إعلانات منفردة من الجانب الأوروبي.

[٨] وقد تضمنت اتفاقية الأردن قائمة من السلع المستثناة من التخفيض؛ حيث لا تقدم الأردن أى التزامات لتخفيض القيود الجمركية عليها؛ لما لها من أهمية فى الاقتصاد الأردنى، وتمثل هذه المجموعة ما لا يتجاوز ١% من إجمالى الواردات الأردنية.

[٩] حيث لا يجوز اتخاذ أى إجراء يكون من شأنه التمييز بين المنتجات المصرية والأوروبية فى السوق المصرى، بمجرد ما يتم سداد الضرائب الجمركية على المنتجات الأوروبية.

[١٠]وتنص المادة ١١ من الاتفاقية على عدد من الشروط الواجب الالتزام بها عند تطبيق المعاملة الاستثنائية، من بينها: لا يجوز أن تتعدى الضرائب الجمركية على الواردات المصرية من المنتجات الأوروبية فى هذه الحالة ٢٥% من القيمة، مع الاحتفاظ بهامش تفضيلى للمنتجات الأوروبية، كما يجب أن لا تتجاوز إجمالى قيمة الواردات الخاضعة لهذه المعاملة ٢٠% من إجمالي الواردات الصناعية الأوروبية. و لا يجوز تطبيق هذه التعريفة الاستثنائية لأكثر من خمس سنوات، كما يوقف تطبيق هذه المعاملة مع انتهاء الفترة الانتقالية إلا باستثناء من لجنة المشاركة.

[11] تعرف قواعد المنشأ بأنها مجموعة من القواعد المستخدمة لتحديد منشأ أو جنسية السلع موضع التبادل؛ بهدف إضفاء صفة المنشأ على السلعة؛ حتى تتمكن من الحصول على الإعفاء الجمركى الذى توفره اتفاقية منطقة التجارة الحرة، لمزيد من التفاصيل عن دور قواعد المنشأ كأحد أدوات السياسة التجارية أنظر (المغربل،٢٠٠١؛ Ghoneim,٢٠٠٣; Hoekman,١٩٩٣).

١٢ بينما كان من المسموح لكل من تونس والمغرب استخدام قاعدة تراكم المنشأ الإقليمية (أى داخل إقليم المغرب العربى) فى إطار اتفاقيات التجارة التفضيلية فى السبعينيات، إلا أن العمل بها ظل معطلاً مع ضعف التجارة البينية.

[13] حيث تختلف مناهج صياغة قواعد المنشأ من اتفاقية منطقة تجارة حرة إلى أخرى، ويظل لكل منهج عيوبه ومشاكله، بما يصعب المقارنة بينهم. نحو مزيد من التفاصيل عن هذه المناهج وعيوب كل منها، وما تنتهجه الاتفاقيات الإقليمية المختلفة انظر (المغربل،٢٠٠١ ;Ghoneim,٢٠٠٣)

[14] وتأتى هذه النسبة لترتفع عن نظيرتها المسموح بها فى اتفاقيات أخرى كمنطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، NAFTA؛ حيث لا تتجاوز هذه النسبة ٧%، كما لا تسمح هذه الاتفاقية بالقاعدة الأولى (غنيم).

[15] ناهيك عن بعض المجالات الأخرى التى قد لا ترتبط مباشرة بأداء القطاع الصناعي؛ مثل: التعاون فى مكافحة المخدرات وغسيل الأموال، والسياحة ومكافحة الإرهاب، ، وبعض المسائل الاجتماعية والقنصلية.

[16] وقد وقعت مصر خلال الفترة ١٩٧٧- ١٩٩٦ أربعة بروتوكولات مالية مع الاتحاد الأوروبى حصلت بمقتضاها على ١٤٦٣ مليون وحدة نقد أوروبية، بواقع ٢٤% من إجمالى المبلغ المخصص لدول الحوض البحر المتوسط، وهى تشمل المنح، و قروض بنك الاستثمار الأوروبى، والتعاون الثنائى (وزارة التجارة الخارجية، ١٩٩٢).

١٧ وإن سجلت السنوات الأخيرة بعض صور التعاون بين بعض المراكز البحثية ومنظمات الأعمال؛ إلا أن هذا النمط من التعاون مازال محدوداً، ومقتصراً على بعض من المجالات دون غيرها

[18] حيث تستحوذ نحو ٢٨ شركة عالمية على ٥٠% من الإنفاق العالمي على البحث والتطوير، ويتوقع أن تتزايد هذه السيطرة مع تزايد الاتجاه نحو الاندماج والاستحواذ بين هذه الشركات العالمية؛ فقد بلغت قيمة الاندماجات والاستحواذات ٧٢٠ بليون دولار عام ١٩٩٩، بمتوسط سنوى بلغ ٢٠ بليون دولار ١٩٩٧-١٩٩٩٩، مقابل متوسط سنوى ٧ بليون فقط عن الفترة ١٩٩٤-١٩٩٦ World Investment Report,٢٠٠٢) هذا من جهة، ومع تطبيق اتفاقية أمور التجارة المتصلة بحقوق الملكية الفكرية، والتى من شانها أن تغذى الاتجاه الاحتكاري العالمي من جهة أخرى.

[19] فعلى سبيل المثال ترتفع أسعار الفائدة على القروض من الجهاز المصرفى إلى نحو ١٧,٩٥%، مع ارتفاع رسوم السجل الصناعى، وضرائب الدمغة، والضريبة العقارية، وهى بواقع ٤٠% من القيمة الإيجارية. فضلاً عن تعدد الضرائب الملقاة على عاتق الصناعة المحلية: من الضرائب العامة على المبيعات وعلى الخامات الداخلة فى العملية الإنتاجية ونسبتها١٨%، على المنتج التام ٢%، على السلع الرأسمالية وقطع الغيار، وجميع الخدمات بواقع ١٠%، ناهيك عن الضرائب على الدخل؛ والتى تتراوح بين ٢٠% على المرتبات والأجور، و٤٠% على النشاط التجارى والصناعى(عبد الطيف،٢٠٠٣)

٢٠ وفقاً لبيانات صندوق دعم الغزل والمنسوجات جاء متوسط سعر شعر القطن ٣٥,٥سنتات لأسعار الأقطان الخام متوسطة التيلة فى بورصة ليفربول، اما عن الأسعار المحلية لذات الرتبة من هذا القطن ٨٠ سنتاً. فى عام ٢٠٠١، و إن كان هذا قد تغير مع تحرير سعر الصرف فى يناير ٢٠٠٣.

[٢١] .ومن الأمثلة على ذلك التكلفة التى يتحملها المنتج على أثر طول فترة التخليص الجمركى التى تصل فى المتوسط إلى عشرة أيام ، ناهيك عن تعدد الإجراءات الجمركية التى تصل إلى نحو ٤٥ إجراء، وتعدد وارتفاع الرسوم غير الرسمية(حلمى،٢٠٠٢). وقدرت دراسة (Nathan Associates ,١٩٩٦) أن التكلفة المباشرة وغير المباشرة لنظام المواصفات والإجراءات الفنية فى مصر يساهم فى رفع التكلفة على التاجر والمنتج بنسبة ٥- ٩٠% حسب الصناعة، وتصل أعلى تكلفة فى صناعة المنتجات الغذائية، وعند استيراد سلع الاستهلاك النهائية.

[٢١] فقد سجل مؤشر الأداء التنافسى لقطاع الصناعة التحويلية فى كافة الدول الأوروبية مستوى أعلى من نظيرة المصرى، فبينما جاءت مصر فى المرتبة رقم ٥٧ بمؤشر بلغ ٠,٠٣٨، جاءت سويسرا فى المرتبة الثانية بمؤشر بلغ ٠,٧٥،كما جاءت أيرلندا فى المرتبة الثالثة، وألمانيا فى المرتبة الخامسة، والسويد فى المرتبة السابعة، وفنلندا فى المرتبة الثامنة، المملكة المتحدة فى المرتبة العاشرة، تليها فرنسا فايطاليا، فاسبانيا (UNIDO, ٢٠٠٢/٢٠٠٣).

[٢٢] إلا أنه من الناحية الفعلية لم يتم تحرير التجارة وفقاً للجدول الزمنى لاتفاقية المنسوجات؛ و من ثم فإن معظم التحرير من المتوقع أن يتم فى المرحلة الرابعة والأخيرة قبل عام ٢٠٠٥؛ وهناك تخوف من تراجع الدول فى تنفيذ التزاماتها ومقاومة تحرير التجارة فى أهم الأسواق.

[٢٣] فقد تزايدت عدد قضايا الإغراق من قبل الاتحاد الأوروبى ضد الصادرات المصرية النسيجية، من قضية واحدة خلال الفترة من ١٩٧٨- ١٩٨٩ -وانتهت بعدم فرض رسوم مكافحة الإغراق- إلى ٥ حالات ١٩٩٠-١٩٩٥، و٣ حالات ١٩٩٦-١٩٩٩.

[٢٤] حيث يتم تصدير مستلزمات الإنتاج إلى مصر؛ بيتم تصنيعها وفقاً للمواصفات الأوروبية، على أن يعاد تصديرها إلى الأسواق الأوروبية. ويستخدم هذا النظام فى عدد من الصناعات شملت صناعة المنتجات الجلدية، وصناعة الآلات، والأثاث، وصناعة النقل؛ إلا أنه أكثر شيوعاً واستخداماً فى صناعة الملابس الجاهزة(Hoekmen,١٩٩٦).

[٢٥] فالفترة الانتقالية كما جاءت فى الاتفاقية ستة عشرة عام من تاريخ التصديق على الاتفاقية ودخولها حيز التنفيذ؛ وهو ما لم يتم إلى الآن على الرغم من التوقيع على الاتفاقية فى يناير عام ٢٠٠١. وقد أعلن عن احتمال البدء فى تنفيذ منطقة التجارة الحرة يناير ٢٠٠٤. والنتيجة المترتبة على تأخر دخول الاتفاقية حيز التنفيذ هو امتداد الفترة الانتقالية الممنوحة للصناعة المصرية، من الناحية الفعلية إلى تسعة عشرة عاماً.

[٢٦] بينما قد تقتصر بعض الاتفاقيات على أحد هذه المناهج فقط دون الأخرى، كما هو الحال فى منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك، ومناطق التجارة الحرة التى تعقدها استراليا، والتى تقتصر على منهج نسبة القيمة المضافة المحلية(vermulst,١٩٩٢).

[٢٧] فعلى سبيل المثال تبلغ الرسوم الجمركية على المواد الخام والوسيطة لصناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة ٦٠% على نسيج القطن، ٣٠% على خيوط الكتان، و٣٠%-٤٠% على الشعيرات التركيبية و٦٠% على المنسوجات(عبد الحكيم، ١٩٩٩).

[٢٨] ومن الملفت للنظر أن الاتحاد الأوروبى يتفاوض مع الجزائر للدخول فى اتفاقية مشاركة وفقاً لقواعد منشأ تختلف عن نظيرتها المصرية أيضاً.

[٢٩] ومن الأمثلة الواضحة فى ذلك الشركة الأمريكية، التى اتجهت إلى الاستثمار فى أيرلندا على أثر التغير فى قواعد المنشأ الأوروبية عام ١٩٨٩ للدوائر المتكاملة، (Woolcock,S.١٩٩٦).

[٣٠] الاتحاد الأوروبى هو أكبر مستثمر مباشر فى العالم؛ سواء من حيث الأرصدة أو التدفق (World Investment Report,٢٠٠٣).

[٣١] و قد قدرت إحدى الدراسات أن تحقيق معدل نمو للناتج المحلى ٧% سنويا، ولابد من توفير استثمارات سنوية تبلغ ١٣٥ مليار جنيه، توجه إلى قطاع الصناعة ٤٠ مليار جنيه، على أن يساهم الاستثمار الأجنبى المباشر بنحو ٤ مليار دولار سنوياً (وزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية،الورقة الخضراء، ٢٠٠٣).

[٣٢] مع تواضع رصيد الاستثمار الأوروبى المباشر المتجه إلى دول حوض البحر المتوسط؛ والذى لم يتجاوز ١,٢ % من إجمالى رصيد الاستثمارات الأوروبية.

[٣٣] International Country Risk Guide وهو مؤشر مركب يتضمن ٢٢ نوعا من المخاطر، ويتحول إلى رقم واحد، وارتفاع قيمته دليل على انخفاض درجة المخاطر، والعكس صحيح؛ وقد سجل قيمة بلغت ٦٨,٨ لمصر، ٧١، ٧٢، ٧٣ فى الأردن والمغرب، وتونس على التوالى(World Bank.٢٠٠٢).

[٣٤] و قد أشار الاتحاد الأوروبى بإمكانية تطبيق هذا المبدأ من العام المقبل على أموال برنامج تحديث الصناعة.

[٣٥] وقد تم تحديد أهداف برنامج تحديث الصناعة، وإطاره العام من خلال التعاون بين رجال القطاع الخاص، والخبراء والمساعدين الفنيين، وتم توقيع اتفاقية بين وزارة الصناعة والاتحاد الأوروبي ، لتدخل مرحلة التنفيذ بعد وموافقة مجلس الشعب عام ١٩٩٩. وانشئ مركز تحديث الصناعة الذى يتولى إدارة البرامج الفرعية لبرنامج تحديث الصناعة، بالإضافة إلى مجلس تحديث الصناعة الذى يقدم الاستراتيجية الملائمة لمساندة قطاع الصناعة على تخطى المشاكل المختلفة والنفاذ إلى الأسواق الخارجية، ناهيك عن المجلس الاستشاري الذى يقدم المشورة إلى مجلس تحديث الصناعة، فيما يتعلق ببرامج المساندة وخطط العمل.

المحور السادس

المداخلات والمناقشات

د.نجلاء الأهواني: مدير مركز الدراسات الأوروبية- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة(معقب)

بالنسبة للورقة التي تتناول موضوع المعونة الأمريكية والمعونة الأوروبية المقدمة لمنطقة البحر المتوسط وهو موضوع يقع في نطاق الاقتصاد السياسي حيث اختلاط الاعتبارات السياسية مع الاعتبارات الاقتصادية، وكيف تفسر الاعتبارات السياسية سلوك المتغيرات الاقتصادية، اتفق مع ما خلصت إليه الورقة، فقد حاول الباحثان تحليل الأسباب التي جعلت من الولايات المتحدة قوة مهيمنة على منطقة دول جنوب البحر المتوسط مع تراجع الدور الأوروبي في هذه المنطقة، لاسيما فيما يخص المعونة وذلك على الرغم من ان كل الظروف كانت ترشح الدور الأوروبي ليكون أقوى في هذا المجال.

وقد قدمت الورقة تحليلا لسلوك المعونة الأمريكية والأوروبية واتجاهاتها وكيفية إدارتها، وأهدافها، وتوصلت إلى مجموعة من الخلاصات أهمها أن السبب الأساسي للتفوق الأمريكي في المنطقة هو أن أسلوب وحصص توزيع المعونة الأمريكية وأسلوب إدارتها يخدم السياسة الخارجية الأمريكية خاصة فيما يتعلق بتوفير الأمن بالنسبة لإسرائيل، أي أن واشنطن تستخدم آلية اقتصادية حتى تحقق أهدافها السياسية.

في المقابل يوضح تحليل الورقة ان سلوك المعونة الأوروبية في منطقة دول البحر المتوسط يتسم بصفات عديدة تجعلها في النهاية سياسة غير متماسكة ومشتتة، فضلا عن أن التعاون الثنائي بين الدول الأوروبية ودول البحر المتوسط يغلب عليه عدم اتباع سياسة موحدة للاتحاد الأوروبي في مجال توزيع المعونات المالية، ومن ثم يمكن القول انه لا توجد سياسة موحدة للمعونة المالية المقدمة من الاتحاد الأوروبي تتمشى مع سياستها الخارجية، ويرجع ذلك إلى الضعف السياسي الأوروبي في المنطقة ولأنه لا توجد أصلاً سياسة أوروبية مشتركة تجاه منطقة دول المتوسط. وأنا أضيف ان هذه الحقيقة لا تنطبق فقط على سلوك المعونة الأوروبية بل تنطبق على كثير من الأبعاد في علاقة الاتحاد الأوروبي مع دول البحر المتوسط، وهذا ما يرجع بالأساس إلى انشغال الأوروبيين أنفسهم بمحاولة إيجاد مكانة على

الساحة الدولية من خلال القوة الاقتصادية أو ما يعرف بـالقوة الرخـوة soft power حتـى يستطيع مواجهة القوة الصلدة hard power التي تتبناها الولايات المتحدة من خلال الآليـات التكنولوجية العسكرية والحرب، ولكن في الواقع حتى انه في ظل هذا الإطار الذي يحاول من خلاله الاتحاد الأوروبي خلق مكانة له على الساحة الدولية اعتقد ان منطقة جنـوب وشـرق البحر المتوسط تقع في نهاية قائمة اهتمامات الاتحاد الأوروبي الذي يبدو منشغلا في تكـوين ثلاث دوائر أساسية:

الدائرة الأولى:دائرة الاتحاد الأوروبي، أي تعميق الاندماج بين الدول المكونة لـه فضـلا عن الدول الثمانية التي ستنضم إليه.

الدائرة الثانية:منطقة شرق أوروبا، ومد جسور التعاون مع روسيا وبعض الدول في البحر المتوسط مثل مالطا وقبرص وتركيا.

الدائرة الثالثة: كيفية التعامل مع الولايات المتحدة وتجنب الصدام معها.

أما الدائرة الرابعة، فهي دائرة دول جنوب شرق البحر المتوسط وهي دائرة مهمـة، وهنـاك سياسة متوسطية واتفاقيات مشاركة واعلان برشلونة ولكنها تقع في آخر اهتمامـات الاتحـاد الأوروبي، ولذلك فإن الاتحاد الأوروبي في سعيه الى تكوين قوة اقتصادية لا يلتفت إلى هـذه المنطقة، وبالتالي لا توجد سياسة موحدة لإدارة المعونة الأوروبية وهذا ما يتفـق مـع أبعـاد أخرى من علاقات الاتحاد الأوروبي مع هذه المنطقة.

الملاحظة الثانية هي انه في حين تتماشى سياسة المعونة الأمريكية في منطقة البحـر المتوسط مع السياسة الخارجية الأمريكية نجد ان سلوك المعونـة الأوروبيـة يتنـاقض مـع اتفاقيات برشلونة وأهدافها؛ بمعنى ان المعونة المالية الأوروبية بدأت تتراجع في منطقة البحر المتوسط في الفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٠ ؛ أي بعد توقيع اتفاقية برشلونة.

على صعيد متصل يذهب الباحثان إلى ابعد من ذلك، إذ يشيران إلى أن اتفاقيـات المشـاركة، وخلافا لما كان متوقع أن تحدثه من تقارب بين طرفي المتوسط، لم تخلق ديناميكية للتقـارب بينهما ولم تعوض ضعف الدور السياسي الأوروبي في منطقة المتوسط. وأنا اتفق مـع هـذا التحليل واعتقد أن السبب الرئيسي في عدم نجاح اتفاقيات برشلونة في إحـداث تقـارب بـين طرفي المتوسط هو اختلاف الأهداف بين الطرفين، لأن الاتحاد الأوروبي وان كان قد استخدم آلية اقتصادية- وهي اتفاقيات المشاركة- الا انه في النهاية استخدم هذه الآلية لتحقيق أهـداف

سياسية وأمنية، إذ يهدف الاتحاد من وراء اتفاقيات المشاركة الى المحافظة على استقرار المجتمعات الأوروبية من خلال مراقبة حركة الهجرة من منطقة جنوب المتوسط الى شماله، فلم يكن الهدف من المشاركة أحداث التقارب بين المنطقتين أو دفع مسيرة السلام في المنطقة فضلا على ان تطبيق آلية التعاون الاقتصادي ممثلة في اتفاقيات المشاركة قد اتسم بالبطء الشديد من قبل الطرفين.

ومن الملاحظ كذلك أن المعونة المالية التي تقدم في إطار برنامج MEDA تشترط شرطين أساسين، هما:

١- أن تقوم الدول المتلقية للمعونة بإصلاحات جذرية لكي تعمل على زيادة الطاقة الاستيعابية لها، ويمكن القول أن هذا الشرط يعد شرطا منطقيا في ظل طبيعة العملية الاقتصادية التى يشهدها عالم اليوم.

٢- أن تكون هذه الدول من الدول التي تحترم حقوق الإنسان، وهذا الشرط يحوي عبارات فضفاضة تثير الكثير من التحفظات لأن المعونة يمكن ان تستخدم بهذا المعنى كأداة للتدخل فيما يعتبر شئونا داخلية لهذه الدول الأمر الذي يستلزم تعريف بما المقصود بحقوق الإنسان؟

ومن النقاط التي أود الإشارة إليها ما ردده الباحثان حول ان الحليف الأساسي لمصر هو الولايات المتحدة الأمريكية، واعتقد هنا انه لابد من وقفة للتمييز بين الموقف الرسمي للحكومة وموقف الشعب، خاصة وان هناك رد فعل للشارع المصري معادي للتدخل الأمريكي والحرب ضد العراق.

أما بالنسبة للورقة الثانية التي تتناول اتفاقية المشاركة وتأثيرها على القطاع الصناعي التحويلي في مصر وهو موضوع هام لما يمثله هذا القطاع من أهمية كبيرة في الاقتصاد المصري، فقد خلصت إلى نتيجة متوقعة وهي أن الآثار الإيجابية المتوقعة من اتفاقية المشاركة على القطاع الصناعي ضئيلة، بل ومن الممكن أن تكون هناك آثار سلبية ما لم تتصدى مصر للمشكلات الداخلية التي تواجه القطاع الاقتصادي وما لم تحسن إدارة الفترة الانتقالية الممنوحة لها.

وهنا أود أن أورد بعض الملاحظات العامة من قبيل اختلاط الأهداف السياسية بالأهداف الاقتصادية لاتفاقيات المشاركة وترتيب هذه الأهداف، وهذا ما يتأكد مع ما ذكره

الباحث في مقدمة الدراسة حول ان التوقيع على اتفاقية المشاركة كان أمر حتمي وضـــروري تفرضه مكانة الاتحاد الأوروبي باعتباره الشريك التجارى الأول لمصر، الى جانب مجموعـــة من الاعتبارات كتفعيل الدور الأوروبي في عمليـــة الســـلام وفـــي مســـيرة جهـــود التنميـــة الاقتصادية، وهنا اعتقد انه لابد من وقفة توضح الدوافع لدى طرفي العلاقة الاورو-متوسطية، فقد ذكرت الورقة ان دوافع الاتحاد الأوروبي للتعاون مع مصر أو مع الدول المشاطئة للبحـــر المتوسط هي دوافع سياسية أمنية بالدرجة الأولى وحتى يحقق هذه الأهـــداف اســـتخدم آليـــة التعاون الاقتصادي أي إقامة منطقة تجارة حرة. ولكن بالنسبة لدول منطقة البحر المتوسط فقد كانت الاعتبارات الاقتصادية والمالية هي التي دفعت هذه الدول إلى الدخول في هذه الاتفاقيات وباتالي أستطيع أن اذهب إلى ابعد من ذلك واقول إن مصر حين وقعت على هذه الاتفاقية لـــم توقع عليها أملا في تحقيق مكاسب اقتصادية بل تجنبا لأن تخسر مجموعة من المزايا كانـــت تحصل عليها قبل، اي انها فعلت ذلك وهي في حكم المضطرة، وبالتالي السؤال الذي يجب ان يطرح ليس ماهي الآثار او المكاسب المتوقعة لهذه الاتفاقية على الاقتصاد المصري أو احدى قطاعاته، ولكن السؤال بالأحرى يجب أن يكون "ماذا لو لم توقع مصر على هذه الاتفاقية؟"

وهنا أود أن أؤكد على أن اختلاف أهداف طرفي العلاقة ليس معناه القاء اللوم علـــى الطرف الأوروبي، وليس معناه انه لا جدوى لعقد هذه الاتفاقية، فالاتفاقية هي مجرد نصوص تقدم فرصا كما تفرض تحديات، وحتى لو كنا في حكم المضطر فالمحك الرئيسي هـــو كيـــف يمكننا الاستفادة من الفرص التي تقدمها وتجنب الآثار الســـلبية التـــي تقـــع علـــى الاقتصـــاد المصري. وتجدر الإشارة الى ان المفاوض المصري حتى وهو في حكم المضطر كـــان مـــن الممكن ان يحصل على مزيد من المزايا عند توقيعه لهذه الاتفاقية.

على صعيد آخر عندما عقدت الباحثة مقارنة بين شروط اتفاقيـــات المشـــاركة التـــي عقدها الاتحاد الأوروبي مع مصر من جهة والدول الأخرى من جهة ثانية خلصـــت إلـــى ان ملامح الاتفاقية الخاصة بنا اتجهت الى قدر اكبر من المرونة، والسؤال هو هل نعتبـــر ذلـــك ميزة أم فرصة لمزيد من التراخي والتكاسل؟ في اعتقادي لا يعد منح المزيـــد مـــن الفتـــرات الانتقالية ميزة ولا مرونة لأنه يفتح الباب أمام التراخي وإضاعة الوقت.

والى جانب التحديات الداخلية التي يواجهها القطاع الصناعي لابد ان نلفت الانتباه لتحد اخر خارجي وهو ما يفرضه علينا الانضمام الى الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية الجات GATT من آثار سلبية ضخمة على كثير من الصناعات.

وختاما، لدى ملحوظة على ورقة د.منى الجرف، حيث قامت الباحثة بتقييم آثار اتفاقية المشاركة على مجمل القطاع الصناعي التحويلي بعد استبعاد الجزء غير الزراعي وكنت ارغب في ان تتبع الباحثة منهجا مختلفا يتيح لها الابتعاد عن التعميم، فنحن نعلم ان القطاع الصناعي التحويلي غير الزراعي يتكون من مجموعات كبيرة من الصناعات الرئيسية وتحت كل منها توجد صناعات فرعية، وداخل كل صناعة من الممكن ان توجد أنشطة متعددة، وهذه المجموعات تختلف عن بعضها اختلافا كبيرا من حيث الهيكل الصناعي وأهميتها في الصادرات، ومدى اعتمادها على المكونات الأجنبية، أهميتها في الواردات والميزة النسبية التي تتمتع بها، وبالتالي عند دراسة الآثار المحتملة لاتفاقية المشاركة نجد ان هذه الآثار تختلف من صناعة لأخرى ومن مجموعة فرعية أخرى وعليه فإن الآليات الأربعة التي ذكرتها الباحثة والتي من الممكن أن تؤثر على القطاع الصناعي تتباين تأثيراتها من صناعة لأخرى؛ حيث من الممكن أن تضر آلية ما بصناعة أو تخدم صناعة أخرى، أي انه من الصعب اختزال كل المجموعات الصناعية الفرعية في قطاع واحد هو القطاع الصناعي التحويلي وتحديد ما اذا كانت اتفاقية المشاركة ستضره أو تفيده ولكن الأنسب هو التركيز على مجموعات محددة من الصناعة ودراسة أثر اتفاقية المشاركة على كل منها وفي السياق ذاته اعتقد انه كان من الأفضل إعطاء بعض المؤشرات ولو بسيطة عن تأثير اتفاقيات المشاركة على القطاعات الأخرى في الاقتصاد.

<u>د.ثناء عبد الله: مدير عام قسم التعليقات السياسية– الإذاعة والتلفزيون المصرى– القاهرة</u>

أكدت د.منى الجرف على أن جزء كبير من اتفاقية الشراكة المصرية المتوسطية مؤسس على دور القطاع الخاص في مصر، وسؤالي هو هل العلاقة القانونية والتشريعية بين الدولة والقطاع الخاص في مصر أصبحت مؤهلة ومناسبة بحيث تحقق الميزات التي يمكن ان تؤدي إليها الاتفاقية؟ وهل للاتفاقية آثار إيجابية أو سلبية على العلاقات الاقتصادية العربية– العربية؟

ولدي تحفظ على ما ذكرته د.نجلاء الأهواني عن أن الاتحاد الأوروبي لــه أهــداف أمنية وسياسية فقط من علاقاته الاقتصادية، حيث اعتقد ان هناك ما هو اعمق مــن الأهــداف السياسية والأمنية.

أما بالنسبة لنقطة التحالف بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية فهي تثير في ذهني تســاؤلا مهماً حول معنى استبعاد ألمانيا وفرنسا من كعكة إعادة إعمار العراق وعدم اســتبعاد مصــر منها؟

د.حسن نافعة:أستاذ العلوم السياسية-كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة

أتعجب من حقيقة أن اتفاقية الشراكة مع مصر استغرقت سنوات عديــدة لإعــدادها، وعلى الرغم من ذلك فخلال هذه السنوات لم أجد أي دراسة مصرية تتعلق بالنتائج المحتملــة لاتفاقيات الشراكة على الاقتصاد المصري، ومن ناحية أخرى أتعجــب مــن صــانع القــرار الأوروبي لتدخله في هذه الاتفاقيات لأسباب سياسية وامنية عن طريق ايجــاد اقتصــاد أكثــر نشاطا يستوعب البطالة ويمنع الهجرة من جنوب المتوسط الى شماله والتــي قــد تكــون ذات نتائج كارثية لأوروبا؛ فاقتصاديات الدول المتوسطية الجنوبية ضــعيفة وفــي حالــة هجــرة مواطنيها لأوروبا ستحدث أزمات سياسية وضغوط.. وبالتالي هذه المسألة تســتدعي التفكيــر واعادة النظر في التساؤلات التالية: هل من المؤكد ان هذه الآثار السلبية ســتبقى؟ واذا بقيــت فهل نحن بصدد مواجهة أزمات سياسية وامنية من هذا النوع؟

د.مصطفى كامل السيد:أستاذ العلوم السياسية- كلية الاقتصاد والعلوم السياســية- جامعــة القاهرة

بالنسبة للورقة الأولى لابد وأن نفــرق بــين المســاعدات العســكرية والمســاعدات الاقتصادية، فالأولى مرتبطة دائما بالسياسة الخارجية للدول المانحة. ونستخلص من ذلــك أن المعونة الأمريكية أكثر كفاءة من المعونة الأوروبية واعتقد أنه لم يتم الأخذ في الاعتبار هــذه التفرقة الهامة وهى أن المعونة الأمريكية هي معونة اقتصادية وعسكرية فــي نفــس الوقــت ومقصورة على بلاد معينة في المنطقة، أما المعونة الأوروبية فهي معونة اقتصادية بالأساس.

ولهذا فإن المعونة الأمريكية العسكرية مرتبطة بأهداف السياسة الخارجية الأمريكيــة وبالتالي يتوالد لدينا الشعور بأن المعونة الأمريكية أكثر كفاءة من المعونة الأوروبية ولكن إذا

قارنا بين المعونة الأمريكية الاقتصادية ونظيرتها الأوروبية فلا أعتقد أن الأولى أكثر كفاءة من معونة الاتحاد الأوروبي.

ومع هذا اعتقد أن هناك أهداف مشتركة بين المعونتين، فهناك لجنة داخل ال OCID من خلالها تجتمع جميع البلاد المانحة لتحديد أهدافهم من المعونات الاقتصادية وبالتالى هناك قطاعات مستهدفة من المعونة الاقتصادية. فيتم الاهتمام الآن بمسأل مثل وضع المرأة ، محاربة الفقر؛ ومن ثم إذا درسنا وحللنا هيكل المعونة الاقتصادية الأمريكية والمعونة الاقتصادية الأوروبية أعتقد أننا لن نجد اختلاف بينهما.

فيما يتعلق بورقة د.منى الجرف، اعتقد ان الجوانب السياسية في اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية واضحة تماما بدليل ان وزارة الخارجية هي التي تولت عملية التفاوض وليس وزارة الاقتصاد، كما كانت هناك خلافات بين الوزارتين حول الاتفاقية، لاسيما وان الخارجية انطلقت من انها لم تكن تريد ترك الباب لتونس والمغرب وإسرائيل وتركيا التي دخلت في اتفاقيات شراكة لتحقيق تقارب مع الاتحاد الأوروبي على حسابها، أي أن العلاقات الطيبة بين مصر والاتحاد الأوروبي لم تكن تسمح بأن تتخلف مصر عن هذه الدول، ولكن من ناحية ثانية في كل الحالات اذا تم عقد اتفاقية تقتضي تحرير التجارة بين دول متقدمة وأخرى اقل تقدما فالدول الأكثر تقدما هي المستفيدة منها وأن علاقات التبعية بين الجانبين سوف تتعمق. والاقتصاد المصري للأسف في حالة عجز دائم سواء في الميزان التجاري بين مصر وبين دول العالم او بين مصر في مواجهة التكتلات الاقتصادية الدولية وبالتالي فإن كوننا في حالة عجز في مواجهة أوروبا ليس أمرا استثنائيا، والسؤال هو كيف نعد أنفسنا لمواجهة ذلك؟

د.علا أبو زيد: أستاذ العلوم السياسية- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة

لا نستطيع الحديث عن سياسية أوروبية موحدة ولا توجد سياسية اقتصادية أوروبية واحدة، فأوروبا تتعامل كدول فرادى ولا يوجد تنسيق اقتصادي أوروبي تجاه منطقة بعينها؛ فهل يعني ذلك أن التحليلات التي تقول أن العصر القادم هو عصر تكتلات هي تحليلات تنقصها الرؤية المستقبلية الصحيحة؟

د.نادية مصطفى– مدير مركز البحوث والدراسات السياسية– كلية الاقتصاد والعلوم السياسية– جامعة القاهرة

لدى عدة تساؤلات هامة: أولاً ما هى المعايير التي تم الاعتماد عليها في تقدير فاعلية أو عدم فاعلية المعونات الأوروبية بالمقارنة بالمعونات الأمريكية تجاه الدول المتوسطية؟

سؤال أخر: هل تعكس مرحلة الشراكة مقارنة بمرحلة الحوار العربي والأوروبي انقلابا في أولويات أوروبا من حيث الربط بين السياسي والاقتصادي؟ فبالنسبة للحوار العربي الأوروبي كانت الأولوية لدي الأوروبيين هو الاقتصاد ممثلا في الأسواق والنفط وكانت الأولوية بالنسبة للدول العربية هى القضايا السياسية خاصة الصراع العربي الإسرائيلي، أما الآن وفي ظل الشراكة نحن جميعا نتفق على أولوية الأبعاد السياسية والأمنية والاستراتيجية طويلة المدى بالنسبة لأوروبا، في حين أضحت الاعتبارات الاقتصادية أهم بالنسبة للطرف العربي.

د.منى الجرف:أستاذ مساعد الاقتصاد– كلية الاقتصاد والعلوم السياسية– جامعة القاهرة(ترد)

اتفق مع د.نجلاء الأهواني فيما يتعلق بأن هدف مصر من اتفاقية الشراكة لم يكن سياسي فقط بل كان هدفها عدم التضحية بالمزايا التي كانت تتمتع بها، و قد يأتي الهدف السياسي في ذيل القائمة وهو ظاهر وموجود.

بالنسبة لما يتعلق بالسؤال حول ماذا لو لم توقع مصر على الاتفاقية، لقد خشيت من وضع هذا التساؤل لأن معناه أن إمكانية عدم التوقيع مازالت قائمة، وأنا اعتبر اننا وقعنا عليها بشكل نهائي. أما فيما يتعلق بما أثير حول أن مكاسبنا من الاتفاقية لم تكن محسوبة بشكل جيد قبل التوقيع عليها، وان لدينا العديد من الفرص ولكن من غير المؤكد إنها ستتحقق، أود أن أقول انه في الاقتصاد لا يوجد قرار نتيجته تكون محسومة ؛ أي لا يوجد قرار اقتصادي بنتائج محسوبة بشكل لا يقبل الشك.

بالنسبة لما أثير حول القطاع الخاص، أود أن أوضح انني لم أقصد ان الاتفاقية تركز على القطاع الخاص ولكننى أشرت للقطاع الخاص عند استعراضي لسمات قطاع الصناعة؛ حيث أجد أن القطاع الخاص هو القطاع المسيطر عليه في الوقت الحالي.

أما بالنسبة لآثار اتفاق الشراكة على العلاقات التجارية العربية-العربية، فهنـــاك آراء تقول أنها ستضعف التجارة العربية البينية، وانا اتشكك في ذلك، في حين تـــرى آراء أخـــرى أنها ستعمق العلاقات التجارية العربية-العربية، وهذا ما دفع هذه الدول إلـــى التوقيـــع علـــى إعلان أغادير.

المحور السابـع :

الأبعاد الثقافية لسياسات الاتحاد الأوروبي فى المنطقة العربية وردود الفعل العربية

توسيع نطاق برنامج TEMPUS الأوروبي في منطقة البحر المتوسط:

تعاون إقليمي وأشكال جديدة للدبلوماسية*

د. جان ماركو**

إن مؤتمر طرح برنامج TEMPUS/MEDA الأوروبي، الذى انعقد بمدينة الإسكندرية في ١٤ أكتوبر ٢٠٠٣ تحت رئاسة كل من سوزان مبارك وromano برودى، مدير الإدارة العامة للتعليم والثقافة بالمفوضية الأوروبية*** قد أوضح، كما لم توضح أى معاهدات تأسيسية من قبل، الثقل الذى يوليه الاتحاد الأوروبي حالياً للبعد التعليمى داخل إطار المبادرات بالغة الأهمية في المجال الجامعي، ومن النماذج لهذه الظاهرة توسيع نطاق برنامج TEMPUS الجامعى ليمتد بتوجهاته نحو الدول الأورومتوسطية، بينما كان موضوعاً أصلاً بهدف إتاحة الفرصة أمام أوروبا الشيوعية القديمة للانفتاح على المضمون والأساليب الأكاديمية الغربية.

منذ شهر سبتمبر ٢٠٠٣ وبموجب وساطة TEMPUS فان تعاوناً غير مسبوق يجرى تنفيذه على أرض الواقع بين الجامعات الأوروبية في دول البحر المتوسط والشرق الأدنى من جانب، وبين جامعات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من جانب آخر، وإن البعد الثقافي والتعليمي لهذه العملية ليحتل مرتبة مهمة. إلا أن الأخير لا يمكن فصله عن الاستراتيجية السياسية الشاملة، وهى استراتيجية أوروبا في المنطقة بصفة خاصة وفى العالم شديد التغير بصفة عامة.

أولاً: نشأة وتطور برنامج TEMPUS

تعود النشأة الأولى لبرنامج TEMPUS إلى عام ١٩٩٠ حيث اضطلعت المفوضية الأوروبية بإدارته في أعقاب سقوط حائط برلين الذى أذن بتشتيت دعائم أوروبا الشيوعية. لقد كان التكيف مع الوضع الجديد الذى انبثق مع نهاية الحرب الباردة هو العامل المباشر الذى أدى إلى حدوث تغيرات عميقة في كل من الهياكل السياسية والإدارية والاقتصادية

---

* نص مترجم

** رئيس القسم الفرنسى – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية– جامعة القاهرة

*** اللجنة الأوربية – أو المفوضية الأوروبية European Comission

والاجتماعية والثقافية بدول وسط وشرق أوروبا. في حقيقة الأمر كان برنامج TEMPUSيمثل الجانب الجامعي في برامج التعاون (وبخاصة برنامجPHARE في وسط وشرق أوروبا وبرنامج TACIS في دول الاتحاد السوفيتي سابقاً)، التى أبرمتها أوروبا في التسعينيات مع الدول التى كانت تكون آنذاك الكتلة الشيوعية القديمة في كل من أوروبا وآسيا. إن النظرة المتعمقة في هذه البرامج، من حيث اعتبارات الميزانيات والتواجد، لتدعو بالتأكيد إلى الظن بأن برنامج TEMPUS لا يعدو أن يكون قطرة في بحر، إلا أن البعد الحساس ثقافياً وتعليمياً للبرنامج قد خلع عليه أهمية تتجاوز بمراحل الاعتمادات والوسائل التى قدمتها أوروبا.

في هذا الجزء الأول من الدراسة يحسن أن نتطرق بادئ ذى بدء إلى طبيعة ومضمون هذا البرنامج، على أن ننتقل فيما بعد إلى موضوع توسيع نطاقه، والآثار المترتبة عليه.

١ - طبيعة ومضمون برنامج TEMPUS

من الأهمية بمكان في بادئ الأمر بيان أن برنامج TEMPUS لم يكن برنامج تعاون جامعي رسمي بين الدول (الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ودول المناطق المعنية بالتعاون)، لأن الاتحاد الأوروبي بموجب هذا البرنامج يقوم في واقع الأمر بتمويل التعاون بين الجامعات الأوروبية وجامعات دول المناطق المؤهلة لهذا التعاون. وعلى ذلك فإن الفكرة الأساسية لبرنامج TEMPUS هى إقامة شبكة جامعية بين هذه الدول تسعى لتدعيم تبادل الخبرات وانتقال الطلاب والأفراد بين مختلف الأطراف فضلاً عن تأسيس مشروعات جديدة وتعزيز مشروعات مقامة أصلاً.

وصولاً لهذا الهدف يعتمد برنامج TEMPUS على ثلاثة أنماط من التحرك

* تحرك يدور حول تأسيس اتحادات (JEP/ PEC)
* تحرك يهدف إلى التعامل مع تمويل المنح الفردية (IMG/BIM)
* تحرك تكميلى لتحقيق المواكبة مع هذه التطورات.

أ) المشروعات التى تقوم بها الاتحادات(JEP/ PEC): يدعم برنامج TEMPUS - في الواقع- مشروعات صغرى مشتركة (المشروع الأوروبى المشترك) التى أقامتها

اتحادات تجمع بين جامعات أوروبية وجامعات في دول أخرى إلى جانب مؤسسات أخرى (شركات- إدارات عامة- جمعيات- مؤسسات غير حكومية....) ويقع الاختيار على هذه الاتحادات طبقاً لما تقدمه من نوعية المشروعات بحيث تحصل على تمويل المفوضية الأوروبية.

بالطبع فإن هذه البرامج ذات هدف جامعى، إلا أنها لا يسعها إلا أن تعنى بالأنشطة التعليمية مع استثناء الأنشطة البحثية، وقد يبدو هذا الاستثناء مثيراً للدهشة إلا أن تبريره يكمن في أن الأنشطة البحثية إنما تقوم بتعزيزها برامج أوروبية أخرى ولكن من الوضوح بمكان أن المشاريع محل التنفيذ يمكن أن تعود بآثارها على البحث وأن برنامجTEMPUS لا يعوقها ولا يمنعها في شكل ملموس. وبعبارة أخرى فإن مشاريع JEP/ PEC تستهدف النقاط الثلاث الآتية:-

- التوصل إلى برامج دراسية جديدة للتعليم (مثل إنشاء أقسام جديدة للدراسات الأوروبية- إدخال التحسينات والتعديلات على برنامج قائم- فتح آفاق اختيارات جديدة.....)الخ..
- إدخال التحسينات على إدارة الجامعات (مثل إنشاء مكتب للعلاقات الدولية- تحسين الخدمة الاجتماعية فى الكليات).
- النهوض بالطبيعة المهنية للبرامج الدراسية التى تهدف لتيسير البحث والحصول على وظائف، ومن الجدير بالتأكيد في ظل هذه المشروعات التى تتم تحت رعاية المؤسسات والشركات أن الاتحاد يتحتم عليه أن يتوجه بالخطاب خارج إطار الجامعات نحو شركاء محترفين (مؤسسات- إدارات- جمعيات....)إلخ

تعتبر هذه المشروعات عمليات قصيرة المدى (لمدة عامين أو ثلاثة أعوام) لا ترمى إلى الاضطلاع بمسئولية طويلة المدى عن الأعمال التى تتولاها، وإنما إلى إطلاق زمام المبادرة في عمليات إبداعية، والى إدخال ما تستلزمه مجريات الأمور من اصطلاحات مع التأكيد على استمرارية تلك المساهمات فيما بعد من خلال الإجراءات الملائمة.

ب- المنح الفردية (IMG/BIM)

هذه المنح الفردية موجهة أساساً للجامعيين بالدول محل التعاون، وقد تمنح فرصة الاقامة لمدة شهرين في أوروبا بغرض الإعداد لأحد المشروعات الصغرى (PEC /JEP) السابق عرضها أو بغرض الاشتراك في مناظرة- مؤتمر أو لتحسين مهارة معينة أو لإجراء دراسة بذاتها.

ج- التحرك التكميلى لتحقيق المواكبة مع التطورات السابقة

يهدف هذا النمط الثالث من التدخل عن طريق أحد الاتحادات إلى القيام بتحركات قصيرة المدى في مجالات المعلومات ومسايرة التطورات بما يتيح للنظم الجامعية بالدول محل التعاون أن تستوعب بصورة أفضل ما يبرز على الساحة من تغييرات وتقلبات بناء على إسهامات برنامج TEMPUS (تطوير نظام جديد للاعتمادات- إصلاح لائحة الشهادات الجامعية- إدخال التحسينات على معلومات الطلبة بخصوص البرامج الدراسية....) وسنشير إلى هذه المشروعات فيما بعد بمصطلح "الإجراءات الهيكلية والتكميلية"

٢ - التطور الجغرافى لبرنامج TEMPUS والتحولات التى طرأت عليه

سلك برنامج TEMPUS في تطوره حتى ألان أربع دورات متتالية:

- برنامج TEMPUS (١٩٩٠-١٩٩٣) وهى مرحلة بداية طرحه وتجربته، وبخاصة فيما يتعلق بالدول السابقة في الكتلة الاشتراكية بوسط وشرق أوروبا
- برنامج TEMPUS (١٩٩٣-١٩٩٧) وشهد الهيكلة الأولى للبرنامج وبالذات تأسيس الأولويات التعليمية لكل دولة فضلاً عن امتداد نطاقه ليشمل الجمهوريات السابقة بالاتحاد السوفيتى.
- برنامج TEMPUS (١٩٩٧-١٩٩٨) وشهد إدخال إصلاحات على البرنامج بما يتيح له تكيفاً أفضل مع واقع الدول محل التعاون والتى كان البعض منها يستعد للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

- برنامج TEMPUS (٢٠٠٠-٢٠٠٦) الذي يتطلع في الوقت الراهن إلى إعادة توجيه البرنامج جغرافياً حيث لم يعد يتعلق بالدول المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن مد نشاطه إلى مناطق جديدة (البلقان- شرق وجنوب البحر المتوسط)

من المنطلق الجغرافي، يمكن القول بأن تطور هذا البرنامج قد أقام المقارنة بين استراتيجيات الاتحاد الأوروبي تجاه المنطقة اليوروآسيوية التى انفتحت على الاتحاد الأوروبي في أعقاب سقوط الشيوعية. هكذا وفى بداية التسعينيات فإن برنامج TEMPUS الذى كان يتكامل مع برنامج PHARE قد حمل لواء اللبنات الأولى لجهود التعاون المزمع تحقيقه مع دول "مثلث فيزجار Triangle Visegard وهى بولندا والمجر وتشيكوسلوفاكيا التى كانت بعد خروجها من مظلة الشيوعية الأكثر اهتماماً بإقامة علاقات قوية مع أوروبا الغربية، ثم امتدت المبادرة الموجهة لدول مثلث فيزجارد سريعاً لتشمل دولاً أخرى في كتلة أوروبا الشيوعية وعلى رأسها بلغاريا ورومانيا.

لقد شهدت فترة عامى ١٩٩٢-١٩٩٣ عملية التحول الأولى إذ أنه اتساقاً مع تطورات الإحداث (نهاية الاتحاد السوفيتي واندلاع الأزمة البلغارية) ومع الاستراتيجية العالمية للاتحاد الأوروبى في هذا الصدد، انفتح برنامج TEMPUS في أول الأمر على دول البلطيق، ثم امتد في تطور إيجابي نحو الجمهوريات الجديدة التى كانت تابعة للاتحاد السوفيتى سابقاً، ونحو مانغوليا، إلى جانب تأسيس جذوره الأولى في ألبانيا وسلوفانيا اللتين احتفظتا بموقف السلام في منطقة البلقان. تمت عملية التحول الثانية في الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠ وهى العملية الأكثر أهمية منذ إنشاء البرنامج إذ بينما انفصل عن الدول التى كانت مرشحة منذ ذلك الوقت وبعده لتحقيق التعاون الجامعي الداخلي في الاتحاد الأوروبي ومهتمه به، وبينما كان البرنامج قد وضع أقدامه بالفعل في كل من البوسنة والهرسك ومقدونيا منذ عام ١٩٩٦، فقد حقق استقراراً لأوضاعه في دول البلقان التى حل بها السلام قبل أن ينفتح على منطقة شرق وجنوب البحر المتوسط، وهى المنطقة التى لم تكن تندرج أبداً ضمن التخطيط الأولى لمجال نشاطه.

ومن وجهة النظر المؤسسية فإن برنامج TEMPUS يتكامل مع ثلاثة برامج تعاون أوروبية كبرى هى:

- برنامج TACIS، ويغطى منطقة يوروآسيوية تضم منغوليا وبالذات جمهوريات الاتحاد السوفيتى سابقاً غير المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، (وهى بالتحديد الاتحاد الفيدرالى لروسيا وأوكرانيا وروسيا البيضاء ومولدوفيا وأذربيجان وأرمينيا وجورجيا وكازاخستان وتركمنستان وأوزبكستان وكرغستان وطاجستان).
- برنامج CARDS ويغطى منطقة غرب البلقان، (وبالتحديد كلاً من ألبانيا والبوسنة والهرسك ومقدونيا (FYROM) وكرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الفيدرالية (صربيا ومونتجرو).
- برنامج MEDA ويغطى الدول الأورومتوسطية (وهى المغرب والجزائر وتونس ومصر والسلطة الفلسطينية والأردن وسوريا ولبنان) علماً بأن مشاركة إسرائيل غير واردة إلا على أساس التمويل الذاتى.

يستوجب هذا البرنامج ثلاثي الأبعاد تحليلاً لبرنامج TEMPUS من حيث استراتيجية زيادة حجم الاتحاد ومن حيث سياسته الخارجية، وبخاصة فيما يتعلق بالعلاقات التى يقيمها مع مناطق أخرى في العالم. في واقع الأمر كان برنامج TEMPUS موجهاً في أول الأمر إلى وسط أوروبا، أى إلى المنطقة المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، لكن البرنامج لم يعد يهتم الآن بتلك المنطقة التى أصبحت دولها أعضاءً بالفعل في الاتحاد الأوروبي، وبينما ما زال يغطى دول CARDS ذات الميل للانضمام إلى الاتحاد، فقد أصبح بصفة أساسية برنامج تعاون جامعى لما يقع خارج نطاق الاتحاد الأوروبي، حيث توجه نحو منطقة يوراسي والبحر المتوسط.

على صعيد الخطط المادية والاستراتيجية، فإنه من دواعي القوة القول بأن برنامج TEMPUS قد تغير عما بدأ به. ففي المقام الأول، شهدنا إدخال التحسينات على المشروعات الصغرى (JEP/ PEC) التى تشكل النواة الصلبة للبرنامج مع تفعيل مكاتب محلية مستقلة لبرنامج TEMPUS وتطوير برنامج للتقييم، وفى المقام الثاني، عاصرنا تطور طبيعة المشروعات التى كانت في بداية الأمر جامعية الخصائص ثم اكتسبت بعداً مهنياً أدى إلى تحقيقها انعكاساً لنظم التعليم في الدول محل التعاون، وأخيراً فإن تنظيم وإدارة البرنامج نفسه شهد تطوراً نحو الأفضل وأصبحنا أكثر مرونة وأكثر قدرة على مواكبة الواقع الجامعي

والمهني.

٣ -الآثار الأولى لبرنامج TEMPUS في شرق أوروبا

لا يخفى على من يتابع تطور برنامج TEMPUS على مدى عقد من الزمان في كل من وسط وشرق أوروبا وجمهوريات الاتحاد السوفيتى سابقاً، أن يلاحظ أن آثاره قد تخطت بمراحل الإطار البسيط للمشروعات التى قام بها. كما كان البرنامج بتجاربه محل اهتمام بالفعل لمعظم المؤسسات في الاتحاد الأوروبي وفى الدول المرشحة للانضمام إليه. وبلغ حجم المعونة المخصصة من جانب جهات وساطة برنامج TEMPUS في تلك الدول مبلغ ٧٢٤,٧٥ مليون يورو خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٩، مما أتاح الفرصة أمام ٥٠ الفاً من سكان أوروبا الغربية للذهاب إلى الشرق، بينما حضر ٧٠ الفاً من أوروبا الشرقية إلى الغرب، فضلاً عن القيام بما يربو على ٢٠٠٠ من المشروعات الصغرى (JEP/ PEC) التي فتحت آفاقاً التعاون والعمل المشترك بين معظم جامعات الاتحاد الأوروبي والدول المرشحة للانضمام إليه. وكانت هذه اللبنة الأولى للتعاون مقدمة لما تبعها من تأسيس علاقات قوية أدت إلى تطوير أعمال أخرى على نفس النهج.

الذى تحقق في إطار برنامج TEMPUS كما أوضحت الاستقصاءات، يشير إلى أن استراتيجية البرنامج القائمة على تشجيع المبادرات الفردية أساساً كانت نواة لظهور برامج جديدة ومؤسسات جامعية مستحدثة في وسط وشرق أوروبا. تعليقاً على الأمور بصفة أكثر عمومية، وبغض النظر عن نمط العلاقات التي تأسست وعن نوعية المشروعات التي تم تنفيذها، فإن برنامج TEMPUS قد فتح مجالاً واسعاً أمام الجامعات في شطرى أوروبا لاستئناف الحوار بعد الجمود الذي كان سائداً بينهما أثناء الفترة الشيوعية، وأصبح القائمون عليه في الوقت الحالي يشغلون مناصب جامعية عليا (بالجامعات والكليات والمعاهد....) بالدول المستفيدة منه بينما هم لا يمارسون مسئوليات سياسة حكومية فيها.

إن الانتقال من هذا التعقيب العام إلى تحليل أدق، يقودنا إلى عدد من الاستنتاجات بخصوص التأثير الذى استطاع برنامج TEMPUS أن يحدثه في جامعات شرق أوروبا. ففيما يتعلق بالإصلاحات التى شهدتها جامعات شرق أوروبا خلال التسعينيات بعد نهاية الشيوعية يمكن القول بأن البرنامج لم يكن له ما يهدف إليه، وفى المقابل، ظهرت بوضوح

لمساته على تطبيق الإصلاحات، وعلى دفع سير عمل الجامعات وذلك لعدة أسباب. بادئ ذى بدء، فإن تفعيل النشاط الدراسى والتعليمى أتاح الفرصة أمام اكتشاف أساليب جديدة للعمل تتميز بالمزيد من الشفافية والحداثة والفعالية، فضلاً عن أن الطلبة والمعلمين بدورهم قد وضعوا النظام محل ضغط وساهموا في تحريك الأمور، ثم إن الجامعيين في الجامعات وفى الوحدات المعنية بالبرنامج قد تعلموا شكلاً جديداً من الإدارة يتميز بالمزيد من صفة الجماعية ومن التطور ومن العالمية. وعلى حد قول بيتر هوليك Petar Holec مدير وحدة نقل التكنولوجيا بجامعة برنو في جمهورية التشيك، إذ قال تكمن قوة برنامج TEMPUS في اعتماد نجاحه على المبادرة الفردية وفى إشارة تلمح بقوة إلى البعد "المنظم" للأعمال محل التنفيذ ولأسلوب ذلك ويرى أن مديرى هذه المشروعات متفرغون تماماً لمشروعاتهم، وأنهم في حقيقة الأمر حققوا نتائج لم تكن لتتحقق أبداً بموجب نفس هذا التمويل". وفى النهاية فإن الأعمال التى تم إنجازها لم تقوض النظم القديمة وإنما فتحت أمامها فرصة التطور.

إن برنامج TEMPUS لم يخرج إلى حيز التنفيذ في صورة عملية إصلاح عامة وشاملة للهياكل القائمة، وإنما اكتفى ببذر حبوب التغيير المستقبلى بشكل ما. كانت عمليات شراء المعدات محدودة نسبياً، حيث لم يكن هدف البرنامج تزويد جامعات شرق أوروبا بالمعدات مما كان يستوجب تدبير مصادر تمويلية أخرى، ولكن شهادة المسئولين القدامى بمشروعات JEP/PEC تفيد بأن هذه المشروعات غالباً ما كانت مدعاة لشراء أول جهاز فاكس أو أول اتصال بشبكة الانترنت، وأنها ساهمت مساهمة كبيرة في دخول الكمبيوتر والنظم المكتبية إلى جامعات الدول المعنية.

إلى جانب هذه المجموعة الكبيرة من العناصر الايجابية تجدر الإشارة إلى عنصرين سلبيين:

أولهما، أن المشروعات الصغرى كانت تقوم على أساس تنظيم غالباً ما كان يعطى انطباعاً بالثقل والملل مما جعل أعضاء مجموعات العمل في إداراتها أحياناً يخصصون مزيداً من الوقت لإصدار التقارير والوثائق الرسمية والكشوف المالية على حساب تفعيل الأنشطة الهادفة إلى تحقيق صالح المستفيدين. إن هذ التنظيم المستلهم أساساً من النماذج الشمالية لم يقتصر تأثيره على إثارة ضيق المسئولين في الدول محل التعاون فقط، وإنما نلحظ أيضاً في

إطار الاتحاد الأوروبى أن دول الشمال كانت غالباً أقل ارتياحاً لهذا النظام وأقل ميلاً لتنفيذ المشروع.

أما العنصر السلبى الثانى، فهو الاتجاه العام لمشروعات JEP/PEC نحو دفع وتجديد العلاقات الثقافية والجامعية بين الشرق / الغرب وحتى بين الغرب/ الغرب حيث كان يجب على الجامعات الغربية أن تتجمع معاً لتنفيذ المشروعات، بينما في المقابل كان الاتجاه العام لمشروعات JEP/PEC أقل دفعاً للعلاقات الإقليمية التحتية بين الشرق/ الشرق حيث لم يتعامل الكثير منها سوى مع جامعة واحدة في الدول محل التعاون. وهكذا شهد أحد تقارير نتائج برنامج TEMPUS في بولندا الصادر عن البروفوسير ماك دى كراسوفى Mach de cracovie ان البرنامج "لم ينجح في تنمية التعاون بوسط أوروبا". ويعود ذلك بلا شك إلى حقيقة أن المشروعات الصغرى وهى JEP/PEC كانت تدور أساساً حول هدف ملموس محدد على مستوى القاعدة (وهو تحقيق برنامج جديد للتعليم- تأسيس معمل لغات أو مكتبة). إلا أنها سعت لتحقيق هذا الهدف استناداً على خبرة جامعات الغرب دون محاولة استغلال ما كان متاحاً من مصادر إقليمية من باب اقتسام النتائج التى كان يمكن الحصول عليها محلياً.

على أى حال، وخارج نطاق العلاقات المادية محل القياس، فإن برنامج TEMPUS قد استنفر بشدة تحريكاً للأوضاع ونشاطاً غير مسبوق في عمليات التبادل المختلفة بين الأطراف المعنية في غرب وشرق أوروبا وذلك من خلال ما تميز به من خصائص وما اتصف به من سعة، مما فتح الآفاق خلال عقد من الزمان أمام المعرفة المتبادلة الأفضل بين المنطقتين. ولا يرقى إلى الشك مدى أهمية ذلك بالنسبة لشرق أوروبا التى كانت منغلقة أمام العالم الخارجى قبل التسعينيات. وهكذا قال ماديس ليباجو Madis lepajoe (مدير عام وزارة التعليم في اسوتاني) حيث وصف برنامج TEMPUS بأنه كان بالنسبة لجامعات بلاده بمثابة "نافذة على العالم". ومع ذلك يجب ألا نغفل عن أن هذا الاكتشاف المتبادل كان أيضاً مدعاة لإثراء الغرب الذى لم يكن يعرف الكثير عن شرق ووسط أوروبا مما كان له تأثيره على وجهة نظره بالنسبة لهذه المنطقة وحكمه عليها، فقد كان الكثير من الجامعيين الغربيين يتصورون أنهم حين وصلوا لجامعات شرق أوروبا قد وصلوا إلى صحراء ثقافية لكنهم اكتشفوا أن بها زملاء وطلاباً نابغين وأدركوا أنهم يمكنهم إعادة تقييم هذه الجامعات وتعديل ما كان لديهم من مفاهيم بخصوصها.

في ظل هذا الإطار فإن البرنامج بما أحدثه من تأثير في الأوساط الفكرية قد أسهم بمالا يرقى إلى الجدال في توحيد القارة الأوروبية.

ثانياً: توسيع نطاق برنامج TEMPUS نحو دول البحر المتوسط شركاء الاتحاد الأوروبي.

في يونيو ٢٠٠٢ قرر مجلس الاتحاد الأوروبي توسيع نطاق برنامج TEMPUS نحو دول البحر المتوسط شركاء الاتحاد الأوروبي. ومن وجهة نظرنا، فقد تجسد ذلك في مفترق ظاهرتين أساسيتين: أولاهما، تتعلق بتطورات السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأدنى، وتتعلق الثانية بالمكانة التى شغلها التعليم في إطار السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبى.

١- برنامج TEMPUS كأحد عناصر السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأدنى

غالباً ما يصعب فهم الموقف الأوروبي من العالم العربي ومن أزمة الشرق الأدنى. فعلى مدار العقد الأخير، ورغم العلاقات المهمة القائمة بينها وبين الولايات المتحدة، كانت أوروبا تستهدف في معظم الأوقات التعبير عن خلافها مع الولايات المتحدة في وجهة النظر بخصوص الوضع في الشرق الأدنى، ولا سيما بخصوص النزاع الفلسطيني الإسرائيلي. إلا أن تفهم الموقف الأوروبى أصبح صعباً بسبب ما شهدته الساحة من بزوغ "السياسة الخارجية والأمن المشترك PESC" وتعيين مندوب سامٍ له في ١٩٩٧ لم يمنع ظهور السياسات القومية وبالذات للدول الكبرى.

ثم جاءت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ لتزيد الأمور تعقيداً، وبعد أن أعرب الأوروبيون عن تضامنهم مع الجانب الأمريكى فإنهم سرعان ما تحولوا إلى التهكم وحتى الضجر من الادعاءات الأمريكية التى كانت في أغلب الأحوال تسعى لاستثارة ردود الأفعال من جانب واحد. رغم ذلك ظل الموقف الأوروبى غير واضح وشهدت أوروبا من جديد انقساماً عميقاً وعندما اندلعت الأزمة العراقية في ٢٠٠٣ ظهرت بوضوح ثغرات سياستها الخارجية.

رغم ذلك يجب ألا تغفل الذاكرة عن أن السياسة الخارجية للاتحاد الاوروبى (وهى قضية معاهدة ما ستريخت ١٩٩٢) لم نضع خطواتها الأولى في يوغوسلافيا كما هو شائع في معظم

الدوائر، وإنما وضعتها بالفعل في الشرق الأدنى. وبالرغم من تغييب أوروبا عن المفاوضات الإسرائيلية العربية الأولى التى جرت في مدريد ١٩٩١ تحت رعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى أساساً، إلا أنها قد تبوأت مكانها فيما بعد في "عملية السلام" وبالذات عام ١٩٩٣ مع توقيع اتفاقات أوسلو المؤقتة في واشنطون والتى أوكلت إليها دور الممول المفوض للسلطة الفلسطينية.

بالرغم من ذلك، وعلى التوازى مع تلك السياسة الخارجية الأوروبية في الشرق الأدنى، نعلم أن نفس الفترة قد شهدت تجسيداً لعملية أخرى. إذ إنه بالفعل وفى نوفمبر ١٩٩٥ بمدينة برشلونة الأسبانية قامت كل من الدول الخمس عشرة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والاثنتا عشرة دولة من دول جنوب وشرق البحر المتوسط بوضع أسس "للمشاركة الأورو متوسطية". من المؤكد أن أوروبا كانت لها علاقات مهمة قديمة العهد مع دول البحر المتوسط، إلا أن الجديد فيما أطلق عليه "عملية برشلونة" يكمن في تميزها بالعموم والشمول حيث أنشأت منطقة أورو متوسطية على أساس التبادل الحر والمشاركة في أكبر عدد ممكن من المجالات: (الأمن- التنمية الاقتصادية والاجتماعية- التحكم في الهجرة- التعليم- حوار الثقافات- البيئة...). وتنفرد هذه العملية طبعاً باستقلاليتها عن "عملية السلام" وإن كانت من منطلق اعتبارات معينة تعتبر تكميلية لها، إذ ترى أوروبا أنها بإرسائها دعائم الاستقرار في المنطقة المعنية إنما تعين على حل النزاعات فيها وتحافظ على علاقتها الطيبة مع جيرانها ولا سيما في محيط المجتمع العربي الإسلامي.

وهكذا وفى غضون العقد الأخير وقد أوشكت مرحلة القطبية الثنائية على الانتهاء، ومع الخطوات الأولى "للسياسة الخارجية والأمن المشترك"، ومع تطور المشاركة الأورو متوسطية، سعت أوروبا لكي تتبوأ مكانا ما يتجاوز القوة في منطقة شرق البحر المتوسط والشرق الأدنى، مع انتهاج سياسة مشتركة في تلك المنطقة فى جميع الأحوال، وذلك مع العمل على وضع عدد معين من الوسائل الجديدة محل الاختبار تحقيقاً لهذا الهدف. هذه الاستراتيجية الأوروبية تجاه الشرق الأدنى ظلت تابعة للدبلوماسيات الوطنية، لصعوبة أن تكون مستندة على التضامن فى المواقف المشتركة المتبعة. ولكن على الرغم من هذه الصعوبات ومن الوضع الذى تولد بعد أحداث ١١ سبتمبر، فإن فرصاً جديدة قد أتاحت أمام أوروبا المجال لأن تعبر صراحة عن موقف خاص بل ولأن تقوم بتطويره.

في واقع الأمر، وبعيداً عن الارتباط الذى أعرب عن نفسه بوضوح تجاه تعددية الأطراف يمكن القول إن الموقف الأوروبي في المنطقة منذ ١١ سبتمبر كان يقع تحت هيمنة الشك في الحفاظ على علاقات طيبة تجاه العالم العربى مع مكافحة فكرة صدام الحضارات ومنذ ٢١ سبتمبر ٢٠٠١ أعربت الدول الخمس عشرة، في غضون الاجتماع القمة غير العادى الذى انعقد فى بروكسل، أنها ترفض بشدة "أى دمج أو أى مقارنة بين الجماعات الإرهابية المتعصبة وبين العالم العربى –الإسلامي".

منذ ذلك الوقت كانت إحدى أقوى المبادرات الدبوماسية الملموسة للاتحاد الأوروبى في الشرق الأدنى هى طرح كل من المشاركة الأورومتوسطية وكذلك حوار الثقافات. فقد عقد وزراء خارجية الدول الخمس عشرة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والدول الاثنتى عشرة الشركاء بجنوب البحر المتوسط اجتماعاً في شهر نوفمبر ٢٠٠١ بمدينة بروكسل لاعادة التأكيد على أهمية "المشاركة الأورومتوسطية" في ظل الإطار الجديد لأحداث ما بعد ١١ سبتمبر. واستعرض هذا الاجتماع الأبعاد الثلاثة "لعملية برشلونة" وهى:– الأمن والسياسة– الاقتصاد والمالية والثقافة والمجتمع

فيما يتعلق بالبعد الأول (وبجانب التعاون في مجال مكافحة الإرهاب) لم يتردد أعضاء المشاركة في بحث الوضع في الشرق الأدنى مع التأكيد على أن "عملية برشلونة" يمكن أن تصبح نطاقاً للحوار والتعاون الذى يهدف، إذا ما دعت الحاجة، إلى مساندة "عملية السلام". وبالنسبة للبعد الثانى، فإن الاتحاد شدد على اتخاذ الإجراءات التى تعمل على تيسير جعل المنطقة أكثر جذباً للاستثمارات الأجنبية. ولكن البعد الثالث كان محل الاهتمام الأكبر للاجتماع، إذ كان التركيز فيه يدور حول حوار الثقافات والحضارات وتم طرح العديد من المبادرات الخاصة بكل من المرأة والشباب والعدالة والمعلومات والقضايا الداخلية.

هكذا وفى اتجاه واحد، أسهمت أحداث ١١ سبتمبر، واحتدام النزاع الفلسطينى– الإسرائيلي، في بيان الأهمية التى يمكن أن تضطلع بها المشاركة الأورمتوسطية" كما أتاحا أمامها المجال للخروج من إطار كئيب غالباً ما كان يفصح عن نفسه.

ولكن يجب الانتباه بشدة إلى أن هذا التحرك لم يقع محل التعارض مع الاتجاه الذى كانت أوروبا منخرطة فيه من عملية التوسع نحو الشرق. وهو الاتجاه الذى أثار في الواقع

مخاوف بلاد الجنوب من أن تركز أوروبا كل جهودها منذ ذلك الوقت فصاعداً لتنمية الشرق انسحاباً من ارتباطاتها مع دول البحر المتوسط وهنا ضاعف الاتحاد الأوروبي من مبادراته لكي يعيد الثقة لدى شركائه المتوسطيين وكانت أولى الإجراءات في هذا الصدد، وأقواها مغزى، هى قرار " المفوضية " بمد نطاق برنامج TEMPUS نحو البلاد "الشركاء" (الجزائر- مصر- إسرائيل- لبنان- المغرب- السلطة الفلسطينية- سوريا- تونس) مع الوعد بإنشاء صندوق أورومتوسطى للتعليم. وطبقاً لما أعلنته فيفيان ريدينج Viviane Reding المفوضة الأوروبية للتعليم والثقافة صدق مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي على هذا القرار في يونيو ٢٠٠٢. وهو القرار الذى تضمن زيادة ملموسة في التمويل الموجه للثقافة والمعلومات في إطار المشاركة حيث كان مخصصاً لبرنامج TEMPUS ٤٣ مليون يورو كمبلغ إجمالي على مدى عامى ٢٠٠٣-٢٠٠٤. وتم طرح المجموعة الأولى من الترشيحات لمشروعات JEP/PEC في سبتمبر ٢٠٠٢، والإعلان عن أولى الاختيارات في يونيو ٢٠٠٣ مع إمكان البدء في أولى المشروعات في مستهل العام الدراسى ٢٠٠٣-٢٠٠٤، بينما تم على التوازى طرح المجموعة الثانية.

إن المكانة المهمة التى يحظى بها برنامج مثل TEMPUS في إطار المشاركة الأورومتوسطية إنما توضح كيف تنتهج أوروبا في سياق علاقاتها الخارجية الاستراتيجية التفعيلية الجديدة التى استفادت بها وبينما تعجز عن أن تتقلد دور السياسة الخارجية الحقيقية من خلال الوسائل الكلاسيكية، فإنها تعتقد في إمكان إحرازها التقدم والتغلب على نقاط ضعفها الحالية من خلال إقامة روابط ملموسة مع شركائها جنوبى البحر المتوسط.

في حقيقة الأمر، شهد عام ٢٠٠٣ تأكيداً على أن برنامج TEMPUS كان أحد عناصر استراتيجية "المفوضية الأوروبية" في منطقة البحر المتوسط. وهو ما عرضه رومانو برودى فيما أتيح له من فرص عديدة في المحافل الحديثة. يدور محور هذا البرنامج حول الربط بين توسع الاتحاد نحو الشرق وبين تطبيق التعاون المحكم مع المناطق الغربية من أوروبا. بخلاف وجهة النظر التى تركز بصفة أساسية على النواحي الأمنية للبحر المتوسط، ولا تعتبرها سوى جبهة تتدفق منها موجات هجرة تتضمن تهديدات إرهابية، فإن المفوضية تأمل في أن تتقلد استراتيجية تعتبر المنطقة الأورومتوسطية، قبل أى اعتبار آخر، مجالاً جديداً للتعاون تحسن فيه إقامة علاقات خاصة. وتندرج هذه الاستراتيجية الشاملة تجاه منطقة البحر المتوسط ضمن

سياسة كبرى تسمى "جوار أكثر اتساعاً" ويجب أن تشمل كل المناطق الواقعة على حدود الاتحاد من المغرب إلى روسيا في سياق هذه السياسة الداعية إلى تحقيق الاستقرار على أعتاب أوروبا، وأن يتبوأ التعاون في مجال التعليم والثقافة مكانة مركزية. وترى المفوضية أن محيط الفنانين والمفكرين والشباب والجامعات هو الذى يمكن للمجتمع المدنى أن يرى في ظله النور في منطقة البحر المتوسط وفى المناطق الأخرى المجاورة لأوروبا. ولذا فإنه ليس من قبيل الصدفة أن يكون المجال الجغرافى لبرنامج TEMPUS الذى يمتد من الآن فصاعداً من روسيا إلى المغرب مروراً بالبلقان، مجالاً يغطى مساحة تعتبرها البيانات الأخيرة للمفوضية هى "أوروبا الموسعة".

إن هذه النظرة الجديدة للمساحة الأورومتوسطية في إطار التوسع قد أدت بصفة أساسية إلى أن يؤسس رئيس المفوضية الأوروبية "مجموعة الحكماء" في نهاية عام ٢٠٠٢ لتكون مسئولة في إطار الآفاق المتلاحمة عن وضع سياسة للحوار الثقافى قائمة على أساس مقترحات عملية. وقد عكفت هذه المجموعة على العمل خلال عام ٢٠٠٣، وهى مكونة من ثمانى عشرة شخصية من مختلف الجنسيات تحت رئاسة كل من آسيا علوى بن صلاح، وجان دانييل، وأصدرت في نهاية العام تقريراً بعنوان "الحوار بين الشعوب والثقافات في المنطقة الأورومتوسطية بإعتبار أن توسيع نطاق الاتحاد يخلع عليه "هوية امتياز جماعية وجيرة أكثر عدداً". يرى تقرير مجموعة الحكماء" أن بإمكانها أن تكون ذات تأثير ايجابي على المشاركة الأورومتوسطية من خلال توجيه سياسة جوار أوروبا التى تقترح أن يتم في إطارها تعاون بين شمال وجنوب البحر المتوسط على أساس الحوار الثقافى. وترفع المجموعة لواء التحذير في نهاية التقرير من "أننا لو لم نستثمر جهودنا من الآن في الثقافة، فإننا بالتالى نجازف بأن نواجه جميعاً حالة من الانفجار الجماعى تصبح الثقافات فيه بمثابات رهينة تخدم المقاصد الأكثر رجعية والأكثر إجراماً. في سياق هذا التحذير يقترح التقرير ثلاثة توجهات عملية هى:

- جعل التعليم توجهاً أساسياً لتعلم التعدد والاختلاف ولمعرفة الأطراف الأخرى.
- دفع وتحفيز التحرك والتبادل وإعلاء قيمة التعرف على كيفية الإنجاز لكل من المهارات والتجارب العملية الاجتماعية الفضلى.

• جعل وسائل الإعلام بمثابة وسيلة ذات امتياز لمبدأ المساواة وللمعرفة المتبادلة.

يشدد التقرير أيضاً على إنشاء مؤسسة أورومتوسطية للحوار بين الثقافات، وهو ما كان مستهدفاً بمناسبة انعقاد المؤتمر الأورومتوسطى لوزراء الخارجية بمدينة نابولى يومى ٢ ، ٣ ديسمبر ٢٠٠٣. ونظراً لما تراه "لجنة الحكماء" من اضطلاع هذه المؤسسة بدور مهم للغاية فإنها يجب أن تحظى بما يضمن لها الاستقلالية وصلاحيات التعبير عن تعدد الثقافات في المنطقة.

ومع ذلك فإن معايير الحكم على التعاون المزمع لن تدور في بساطة حول النوايا الطيبة للتقارير والدراسات التى يصدرها الاتحاد الأوروبي أو التى يصدر توجيهاته بشأنها، وإنما تقوم هذه المعايير على نتائجها. وعلى ذلك تجدر الإشارة إلى أن برامج عمل ملموسة مثل برنامج TEMPUS قد تصل إلى حد أن تكون محلاً للاختبار بل وأكثر من ذلك أن تكون هناك مقارنات تدريجية بالنتائج الحاسمة التى كانت لهذا البرنامج في شرق أوروبا.

٢- برنامج TEMPUS والمكانة التى احتلها التعليم في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي.

إضافة لما سبق ذكره، وعند انتهاء ما يقال من أساسيات بخصوص العلاقة بين برنامج مثل TEMPUS وبين سياسة الاتحاد الأوروبي في منطقة البحر المتوسط والشرق الأدنى، قد يكون من الملائم أن نعيد ترتيب أفكارنا بخصوص هذا البرنامج الأصلى في ظل إطار أكثر اتساعاً ألا وهو إطار السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبى بصفة عامة والمكانة التى يحتلها التعليم فيها منذ بضع سنوات. من الأهمية بمكان في أول الأمر ملاحظة أن الاتحاد الأوروبى عندما طرح برنامج TEMPUS في مستهل التسعينيات كانت خبرته الفعلية في مجال النشاط التعليمى والثقافى خبرة موجزة، وتدور أساساً حول التحرك الطلابى في إطار برنامج ERASMUS. وتعود المبادرات الكبرى للاتحاد الأوروبي في مجال التعليم إلى التسعينيات بصفة أساسية، مما يعنى أنها قد تطورت على التوازى مع برنامج TEMPUS وهذا يدعونا إلى الظن بأن البرنامج لم يكن بلا تأثير، وإن لم ينطبق ذلك على منظومات القوانين الأوروبية المتعلقة بجامعات الدول الأعضاء، فقد ترك البرنامج على الأقل لمسات واضحة على سبل

تفعيلها. وطبقاً لما يبدو لنا فقد كان لبرنامج TEMPUS بصفة أساسية تأثيران واضحان على النظم الجامعية الأوروبية: فمن ناحية قام بدفع تحرك المعلمين الأوروبين وقد كان حتى ذلك الوقت محل مهملاً من جانب أوروبا التى كانت تقتصر على دعم التحرك الطلابى، ومن ناحية أخرى أوعز البرنامج إلى الجامعيين الأوروبيين أن يتعلموا تصدير علمهم ومعرفتهم.

في غضون التسعينيات ورغم ما قد يبدو غير ملائم من تناول مسئولية التعليم التى تقع على عاتق الدول، فإن الاتحاد الأوروبي -بموجب عمليات تدخل تحفيزية- قد أسهم بعمق في إحداث تحولات بالنظم الجامعية للدول الأعضاء. وهكذا ومنذ عام ١٩٩٥ وضع الاتحاد برنامج سقراط SOCRATES حيز التنفيذ، وهو ما أسهم في إقامة شبكة واسعة تربط بين الجامعات الأوروبية وتتيح منذ ذلك الوقت تعميم التحرك الطلابي والبدء في إنشاء نظام نقل الساعات المعتمدة (European Credit Transfer System)(E.T.C.S.) واعتراف متبادل على الشهادات. وانتهاجاً لأسلوب أثبت جدارته بواسطة الهياكل الأوروبية، تولدت عن هذه الخطوة الأولى متطلبات جديدة بالنسبة لكل من معادلة الشهادات الدراسية بين الجامعات الأوروبية وإمكانيات التحرك.

ثم قطع التطور خطوة جديدة عام ١٩٩٩ بموجب إعلان بولونيا الذى أسس نظاماً عرف منذ ذلك الوقت باسم "عملية بولونيا". ويعد أشهر ما تمخض عنه هذا الإعلان هو تبنى الإجراءات الهادفة إلى تبسيط الشهادات والبرامج الدراسية القائمة في التعليم العالى الأوروبي. وهو ما يطلق عليه في فرنسا نظام lmd أو ٨/٥/٣ (الليسانس في ثلاث سنوات والماجستير في سنتين والدكتوراة في ٨ سنوات).

إلا أن عملية بولونيا قد أضافت بعداً آخر مختلفاً للمبادرات الجامعية الأوروبية حيث حددت كهدف إنشاء "منطقة أوروبية للدراسات العليا" بحلول عام ٢٠١٠. وإلى جانب دفع تطوير الجودة التعليمية والعلمية للمؤسسات العليا الأوروبية، تسعى هذه المنشأة إلى تيسير انتقال الطلاب في داخل أوروبا الجامعية، وإلى تطبيق منهج أكثر أوروبية للمضمون والوسائل التعليمية، وإنه لمن دواعى القوة الإشارة إلى أن "عملية بولونيا" في سعيها لمد يد العون لانشاء المنطقة الجامعية الأوروبية المتكاملة، فإنها بسبيل استنفار عملية إصلاح عميقة للنظم الجامعية القومية (مثال في فرنسا:- إصلاح درجة الماجستير)

إلا أنه منذ شهر مارس ٢٠٠٠ ذهب المجلس الأوروبي في لشبونة إلى ما هو أبعد حيث وضع تلك المنطقة الجامعية محل العالمية، ومنذ ذلك الوقت يزعم الاتحاد الأوروبي أنه من الآن حتى عام ٢٠١٠ سيكون هو بمثابة "اقتصاد المعرفة الأكثر قدرة على التنافس والأكثر ديناميكية في العالم" وفى إطار استراتيجية لشبونة المذكورة أصدر وزراء التعليم في ٢٠٠١ تقريراً حول الأهداف المستقبلية للتعليم والمعلومات، وعقدوا اتفاقاً بخصوص الأهداف المشتركة المزمع تحقيقها بحلول عام ٢٠١٠ وتم تحديد ثلاثة أهداف كبرى في هذا الصدد:-

- تحسين نوعية وفعالية نظم التعليم والمعلومات في الاتحاد الأوروبى.
- تأكيد إمكانية وصول هذه النظم للجميع.
- فتح آفاق التعليم والمعلومات أمام العالم الخارجى.

وهكذا، وعلى مدى بضع سنوات، ونحن نشهد تحسين وضوح نظامه ومع جعله أكثر فعالية وأكثر انفتاحاً ينمو لدينا الإحساس بأن الاتحاد الاوروبى لن يقتصر دوره على فتح آفاق العالمية أمام الجامعات وإنما سوف يضطلع كذلك بمرتبة القوة التعليمية. يدعم هذا الرأى ما سقناه مسبقاً من دواعى تعزيز النظام على الصعيد الداخلى وطرح مبادرات جديدة على الصعيد الخارجى، وما برامج مثل MEDA / TEMPUS إلا نموذجاً طيباً يمكن استكماله بتقديم برامج أخرى من إنشاء أوروبا خلال الأعوام الأخيرة تستهدف مناطق أخرى في العالم (TEMPUS/ TACIS) للاتحاد السوفيتى سابقاً- ALFA لأمريكا اللاتينية.....). بالتأكيد لا يزعم الاتحاد الاوروبى أنه يقوم بتصدير نفسه، ولكنه قبل أى اعتبار يضع نواة لعلاقات تعاون صلبة ومتوازنة وملموسة مع مناطق أخرى من العالم ومع شعوب أخرى وثقافات أخرى، إلا أن هذه المبادرات يمكن أيضاً اعتبارها معارف ومفاهيم وأساليب أوروبية تفرض نفسها بطريقة ما.

موجز المراجع والمصادر الرئيسية

- المؤتمر الأورومتوسطى لوزراء الخارجية Conclusions الرئاسة
- نابولى ٢ ، ٣ ديسمبر ٢٠٠٣- التقرير اليورمتوسطى ١٢ ديسمبر ٢٠٠٣ صفحة ٧١

- مؤتمر رؤساء جامعات الاتحاد الأوروبي واتحاد الجامعات الأوروبية. إعلان بولونيا بخصوص المنطقة الأوروبية للتعليم العالى- إيضاح ١٩٨٩
- اللجنة الاوروبية- حوار الثقافات- الإدارة العامة للتعليم والثقافة بروكسل- ٢١ ، ٢٢ مارس ٢٠٠٢
- جروج ستيفن وباج اين- السياسة في الاتحاد الأوروبى- لندن أوكسفورد ٢٠٠١
- مجموعة الحكماء (تأسست بموجب مبادرة من رئيس اللجنة الاوروبية) "الحوار بين الشعوب والثقافات في المنطقة الأورومتوسطية" التقرير الأورومتوسطى ٢ ديسمبر ٢٠٠٣ صفحة ٦٨.
- جونزما أرد ١٠ Tempus -عشرة أعوم من التعاون الجامعى
- بروكسل- اللجنة الأوروبية- الإدارة العامة للتعليم والثقافة ٢٠٠٢
- موسى نيكولا- الدليل لسياسات أوروبا- باريس- بيدون٢٠٠١
- باتين كريس "ليس للنجوم أن تتحكم في اقدارنا...." خطبة ألقاها بمدينة نابولى في ٢ ديسمبر ٢٠٠٣- التقرير الأورومتوسطى صفحة ٧٠- ٣ ديسمبر
- برودى رومانو "أوروبا والبحر المتوسط: فلنأت إلى الأمر كحقيقة، محاضرة بجامعة لوفين الكاثوليكية- بلجيكا: خطاب/٠٢/٢٦٠٥٨٩ نوفمبر
- كيرمون- جان لوى- النظام السياسى للاتحاد الاوروبى- باريس – مونت كريستيين ٢٠٠٢

مستقبل المشاركة المتوسطية المصرية: دراسة فى ادركات الرأى العام

د. نادية بدر الدين أبو غازي*

د. حامد عبد الماجد **

مقدمة:

تدور الدراسة حول رصد رؤية وإدراكات الرأي العام المصري لمستقبل المشاركة مع الدائرة المتوسطية، وتحليلها علي مستوي كل اتجاه من اتجاهاته الأساسية. والواقع إن المشاركة " المتوسطية " تعد قضية مثارة منذ فترة –ليست بالقصيرة– على أجندة النقاشات والحوارات الفكرية؛ على مستوى النخبة المثقفة والقوى السياسية من ناحية أولى، ، ومن ناحية ثانية واكبَ ذلك اهتمام ملحوظ على مستوى "الخطاب" و"الممارسة" السياسية الداخلية في قضايا محددة من قبل قطاعات من الرأى العام المصرى ومنظمات العمل الأهلي غير الحكومي ، ومن ناحية ثالثة برز هذا التوجه واحتل مكانة نامية على صعيد الممارسة السياسية الخارجية في حركة السياسة والدبلوماسية المصرية. ومن المتوقع تزايد الاهتمام بهذا بعد أن طرحت الإدارة الأمريكية مشروعها للإصلاح والمعروف بـــ"الشرق الأوسط الكبير"؛ والذي سوف تناقشه القمة الأوربية في يونيه ٢٠٠٤، وقد أثار الجدل والعديد من النقاشات والاعتراضات والتأييدات علي المستويات الرسمية والشعبية لاعتبارات متباينة ، وأثار قضايا قديمة متجددة حول طبيعة وحدود العلاقة بين الداخل والخارج في قضايا الاصلاح المختلفة .

مشكلة الدراسة الأساسية: تتمثل في تحليل اتجاهات الرأى العام الذى تعبرعنه مجموعة القوى السياسية الأساسية المصرية إزاء قضية المشاركة المتوسطية ، مركزين على أمرين **الأول:** الإدراك القيادى للنخبة الرسمية وغير الرسمية بصدد القضية موضع الدراسة عبر تحليل نماذج من خطابها السياسى، وإجراء عدد من المقابلات العلمية معها، **والثاني:**

---

* أستاذ مساعد– قسم العلوم السياسية– –كلية الاقتصاد والعلوم السياسية– جامعة القاهرة

** مدرس– قسم العلوم السياسية–كلية الاقتصاد والعلوم السياسية– جامعة القاهرة

رصد وتحليل اتجاهات الرأي العام الأساسية داخل القوى الاجتماعية والسياسية المفترض تعبيرها عن هذه التصورات والإدراكات؛ من خلال عينة محددة ومقصودة.

<u>ومسلمة الدراسة الأساسية</u> "أن المشاركة تتم وفقاً لصيغة برشلونة التي تم التوصل اليها عام ١٩٩٥؛ وذلك في ظل التطورات الجارية عالمياً؛ خاصة بصدد الحرب على الإرهاب، وتأثيرات ذلك على تعاملات مصر المستقبلية ، وسوف يتم البدء بمعالجتها كقضية أساسية في إدراكات الرأي العام.

أما <u>مستويات التحليل الأساسية</u> فتدور حول رصد الرؤى وتحليلها على مستويين حول :المتوسطية كفكرة أو كانتماء ثقافي أو ارتباط سياسي.. إلخ، وقضايا العلاقات المتوسطية ومستقبلها فى الإدراك الرسمى، وإدراكات القوى السياسية المعبرة عن الاتجاهات الأساسية للرأى العام المصرى.

تنبع التساؤلات الأساسية للدراسة من توقع تزايد أهمية قضية المشاركة المتوسطية مستقبلياً لاعتبارات ثلاثة **<u>الأول</u>** : توجه مصر إلى المزيد من الانفتاح على الخارج في المجالات السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والتكنولوجية.. إلخ ، <u>والثاني</u> : ازدياد الضغوط للاستجابة لمتطلبات مشروع الشرق الأوسط الكبير ولو في حدود معينة؛ وذلك من قبل الإدارة الأمريكية، خاصة إذا نجحت في إقناع قوي أوروبية معينة بجوانب مهمة من مشروعها . <u>والثالث</u> : انخراط مصر فى عملية إعادة هيكلة واقعها السياسي والاقتصادي؛ لكي يستجيب علي نحو إيجابي للضغوط من مختلف الأطراف الخارجية.

<u>والتساؤل الأساسي للدراسة هو</u>: إلي أي مدي تمثل " المشاركة المتوسطية " مشروعاً مقبولاً من الأطراف السياسية المصرية المختلفة؛ بحيث يمكن من خلالها تحقيق الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، دون أن تُدَرك علي نحو يمثل إخلالاً بالثوابت الوطنية أو الحضارية، وإلي أي مدي يمكن أن تكون بديلاً عن مشروع الشرق الأوسط الكبير، أو إطاراً مكملاً له في هذا الصدد ؟؟ وينبع من هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية منها :

الأول : ما هى مكونات وعناصر الإدراك الرسمى للمشاركة المصرية المتوسطية ؟ وإلى أى مدى يتفق هذا الإدراك أو يختلف مع إدراكات القوى السياسية المصرية الفاعلة بصدد هذه القضية ؟

والثاني– إلى أى مدى تصدق الرؤى والإدراكات الشائعة حول المتوسطية لدى بعض اتجاهات الرأى العام المصري؛ بوصفها "وسيلة لكي تتخلص أوروبا من مشاكل العرب والمسلمين على أراضيها" أو "صورة من صور التنافس مع الولايات المتحدة الأمريكية على السيطرة على المنطقة العربية" أو "طريقة أوروبية للتقرب من إسرائيل ومحاولة دمجها في المنطقة العربية" ؟

والثالث – كيفية إدراك القوي السياسية المصرية الفاعلة (التيار الإسلامي، والقوي الليبرالية، والقوي اليسارية والقومية) لقضية المشاركة المتوسطية ؟ وماهى الملامح الأساسية لرؤيتها لأجندة القضية ؟ ومامدي تفاعلها مع القضية مقارنة بقضية الشرق الأوسط الكبير ؟ وإلي أي مدي تتفق أو تختلف مع الرؤية الرسمية بهذا الصدد ؟

والرابع – كيفية إدراك التيار الأساسى في الرأي العام المصري الذي يمثل هذه القوي وغيرها من الوسط السياسي المصري للقضية، والملامح الأساسية لهذا الإدراك، ومامدى نصيبه من الواقعية السياسية ؟؟

أما منهجية الدراسة : فالدراسة استطلاعية تعتمد العمل الميداني بالأساس، عبر استمارة استطلاع للرأي العام حول القضية، والعينة "قصدية" أو عمدية مستهدفة، تتوافر فيها الشروط العلمية لذلك الأمر، اضافة لدليل مقابلة النخبة السياسية؛ سواء الرسمية أو غير الرسمية والحزبية. ثم قمنا بتحليل نتائج الاستمارة ودليل المقابلة وربطها بالإطار النظري؛ وذلك لتفسير ماتم التوصل إليه.

أما تقسيم الدراسة؛ فيتناول المبحث الأول رؤية النخبة السياسية الرسمية للمشاركة ، بينما المبحث الثاني عن اتجاهات قوي التيار الإسلامي ازاء القضية، وفي المبحث الثالث نحلل اتجاهات القوي الليبرالية لقضية المشاركة؛ وفي المبحث الرابع نحلل اتجاهات القوي

اليسارية والقومية لقضية " المشاركة ، وتدور خاتمة الدراسة حول التيار الرئيسي للرأي العام المصري والمشاركة المتوسطية .

المبحث الأول

رؤية النخبة السياسية الرسمية لقضية المشاركة المتوسطية

كانت وثيقة برشلونة (نوفمبر ١٩٩٥) إطاراً انطلقت منه المشاركة المتوسطية ببعديها الثنائى والمتعدد الأطراف، محددة أهدافاً ثلاثة : السياسي والأمني (إرساء فضاء مشترك يتمتع بالأمن والاستقرار)، والاقتصادي والمالي (بناء منطقة ازدهار مشترك)، والاجتماعي والثقافي (اعتبار الرصيد الحضارى المميز للفضاء المتوسطى)، ثم جاءت أحداث سبتمبر ٢٠٠١ - وإعلان الإدارة الأمريكية لاستراتيجية الحرب على الارهاب- وماتلاها من حروب فى أفغانستان ، واحتلال للعراق ، وتصاعد للممارسات القمعية الصهيونية ضد المقاومة فى فلسطين المحتلة .. إلخ؛ لتدفع إلى الواجهة كل ما يتعلق بالأمن والحرب على "الإرهاب"، الذى تم التأكيد على ضرورة تضافر الجهود لمقاومته فى اطار " مدونة سلوك "تم الشروع فى دراسة محتواها" مع العلم بأن منتدى ٥ +٥ (اليونان ٢٠٠٢) صادق على مدونة سلوك مماثلة ، كما اتفق على انتهاج تمشٍ تدريجى نحو إقرار وثيقة سياسية فى شكل "ميثاق للسلام والاستقرار"، على أساس مفاهيم مشتركة للأمن ومقتضياته بالمنطقة، وتكثيف المساعى لإيجاد تسوية متوازنة للقضية الفلسطينية، ولإنجاح مسار برشلونه بصفة عامة، كما برزت أيضاً الجوانب الحضارية والثقافية فى إطار دعاوى الحوار والصدام الحضارى ..... إلخ؛ الأمر الذى دفعنا إلى التركيز على هذين الجانبين من المشاركة، واعتبارهما مجالى التحليل "السياسى والثقافى" فى الدراسة، إذ إنه مما أفرزته تداعيات الأحداث أنه تم التركيز على القضايا السياسية والتى غلبت عليها الأبعاد الأمنية والعسكرية المتعلقة بمحاربة الإرهاب، والقضايا الثقافية والتى غلب عليها قضية الحوار والصدام الحضارى).

ولكن ما هو المحتوى السياسي والثقافي المتضمن في وثيقة برشلونة؛ والذي يُعد أساساً يمكن الاستناد إليه في رسم صورة الوضع الحالي لعلاقة مصر بالدائرة المتوسطية؛ والذي يمكن له أن يستمر -وفقاً لإدراكات النخبة الرسمية- في خطوطه العامة في الفترة القادمة، أو يتعرض للتغيير وفقاً لإدراكات القوي السياسية والشعبية المكونة لاتجاهات الرأي

العام المصري ؟؟ وكان "مشروع المشاركة الأوروبية المتوسطية الـــ (EMP) والذي يُعرف أيضًا بصيغة (١٥ + ١٢) قد أقرته الدول السبع والعشرون المشاركة في المؤتمر في بيانها الختامي. وسوف نحلل وثيقته الأساسية الصادرة عن مؤتمر برشلونة وفقاً لثلاثة مستويات[١]: توصيف الوثيقة ؛ وتحليل مقدمة الوثيقة وديباجتها ، وتحليل مضمون الوثيقة ومكوناتها؛ بالتحديد الأبعاد السياسية والثقافية.

أولاً : ماهية مشروع المشاركة المتوسطية : - دون دخول في تفاصيل نظرية؛ فإن توصيف وتحليل وثيقة برشلونة يمكن أن يمدنا بتحديد لطبيعتها وماهيتها إذ إنه من تحليل مقدمة الوثيقة نجد أنها تركز على سبعة مسائل **الأولى**[٢]: التأكيد على الأهمية الاستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط، ورغبة دوله في إعطاء علاقاتهم المستقبلية أبعادًا جديدة ترتكن على التعاون الشامل على قاعدة علاقات الجوار التاريخية.

والثانية : إدراك الأطراف المشاركة أن هناك تحديات مشتركة تتطلب حلاً شاملاً على جانبي البحر المتوسط.

والثالثة : يعتبر الإطار التعاوني المتعدد الأطراف مكملاً لتوطيد العلاقات الثنائية التي يجب الحفاظ عليها وعلى خصوصياتها.

والرابعة: التأكيد على خلق إطار متعدد الأطراف ودائم في العلاقات بين تلك الدول، مرتكن على روح المشاركة، مع احترام قيم كل المشاركين.

والخامسة: لا تهدف هذه المبادرة الأوروبية / المتوسطية إلى أن تحل محل المبادرات الأخرى التي تم البدء بها من أجل السلام والاستقرار في المنطقة، ولكن سوف تساهم في تدعيمها.

والسادسة: التأكيد على أن الهدف العام من جعل البحر المتوسط منطقة حوار وتبادل وتعاون؛ إنما هو تأمين السلام، والاستقرار، وإرساء الديموقراطية، واحترام حقوق الإنسان، وتحقيق النمو الاقتصادي ومكافحة الفقر، وتعزيز التفاهم والحوار بين الثقافات باعتبارها أموراً رئيسية للمشاركة.

والسابعة: تشمل المشاركة الأوروبية/المتوسطية جميع المجالات بين المشاركين، عبر حوار سياسي منتظم، وتعطى قيمة أكبر للأبعاد الاجتماعية، والثقافية، والإنسانية ... إلخ.

واذا ما خرجنا عن الإطار العام للحديث، وتحدثنا تحديداً عن الأبعاد الثقافية والسياسية للمشاركة المتوسطية؛ فإن مضمون الأبعاد السياسية للمشاركة يمكن تحديده في التأكيد على أن السلام والاستقرار والأمن في منطقة البحر المتوسط يشكل مكسبًا مشتركًا تتعهد تلك الدول على تشجيعه وتوطيده بكل الوسائل الموجودة بحوزتهم، عبر إجراء حوار سياسي مكثف ومنتظم، يرتكز على احترام المبادئ الجوهرية للقانون الدولي، والعمل وفقًا لميثاق الأمم المتحدة، والبيان الدولي لحقوق الإنسان، وكذلك الواجبات الأخرى الناتجة تحديدًا عن الاتفاقيات الإقليمية والدولية الأخرى، وفى هذا الإطار تم التأكيد على عدد من الأهداف المشتركة تتمثل في البنود العشرة التالية :

الأول– بناء دولة القانون والاختيار الديمقراطي، وتنمية الأنظمة السياسية والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والقضائية.

والثاني– احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وبالذات الممارسة الفعلية المشروعة لهذه الحقوق والحريات، بما فيها حرية الرأي والتجمع لأهداف سلمية، وحرية التفكير والضمير والدين فرديًا وجماعيًا – مع أعضاء آخرين – في نفس المجموعة – بدون أي تمييز بسبب العنصر، والجنسية واللغة، والدين، والجنس.

والثالث– تبادل المعلومات حول المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات الجوهرية، عبر كل المسالك والأدوات المعروفة.

والرابع– فرض احترام التعددية والتنوع في مجتمعات هذه الدول، وتشجيع قيم التسامح بين مختلف مكوناتها، والمكافحة ضد كل مظاهر التعصب، وبخاصة العنصرية وكره الأجانب، واحترام المساواة والحقوق المتعلقة بها بما تتضمنه من واجبات يتضمنها القانون الدولي، ويتعين إجراؤها بحسن نية، ويشدد المشاركون على أهمية التأهيل المناسب في مجال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

والخامس- احترام المساواة في الحقوق بين الشعوب، والتأكيد على حقها في تقرير مصيرها، وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

والسادس- الامتناع -طبقًا لقواعد القانون الدولي- عن كل تدخل مباشر أو غير مباشر في الشئون الداخلية، واحترام سيادة ووحدة أراضي الشركاء، والالتزام التام بأحكام القانون الدولي في هذا الخصوص.

والسابع- تسوية الخلافات بالطرق السلمية، ودعوة كل المشاركين لتجنب التهديد أو استخدام القوة ضد سلامة أراضي أي مشارك آخر، بما في ذلك اكتساب الأراضي بالقوة، والتأكيد على الحق التام -من جديد- في ممارسة السيادة بالوسائل المشروعة طبقًا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

والثامن- العمل سوياً ضد انتشار كافة أنواع الجريمة المنظمة، وكذلك ضد انتشار المخدرات بكافة أنواعها.

والتاسع- العمل على تشجيع ضمان الأمن الإقليمي بين الأطراف؛ من خلال: الحرص على عدم انتشار الأسلحة النووية والكيميائية، والبيولوجية، وإقامة المناطق الخالية منها، وجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشاملة.. إلخ، وتجنب إيجاد قدرات عسكرية تتجاوز الحاجيات المشروعة للدفاع.. إلخ.

والعاشر- دراسة وسائل الثقة والأمان الواجب تبنيها بين الشركاء؛ من أجل تدعيم "منطقة سلام واستقرار في البحر المتوسط، بما في ذلك إمكانية وضع ميثاق أوروبي متوسطي لهذا الغرض[٣].

أما الأبعاد الثقافية فانه يمكن تحديد مضمونها في خمسة متغيرات هي :

الأول : التأكيد على الحوار والاحترام بين الثقافات والأديان؛ باعتبارهما شرطين ضروريين للتقارب بين الشعوب، والتأكيد في هذا الصدد على الدور الذي يمكن أن تلعبه أجهزة الإعلام كمصدر للإثراء المشترك بين الأطراف.

والثاني : ضرورة تنمية الموارد الإنسانية، والتأهيل -خاصة للشبيبة- في مجالات الثقافة، من خلال تشجيع التبادل الثقافي، ومعرفة لغات أخرى مع احترام الهوية الثقافية لكل شريك، وتنفيذ سياسة مستديمة للبرامج التربوية والثقافية، والأخذ بالتدابير التي من شأنها تسهيل اللقاءات الإنسانية، وبالتحديد عبر تحسين الإجراءات الإدارية.

والثالث : التأكيد على الدور الرئيسي للمجتمع المدني في عملية تنمية جوانب المشاركة؛ ومن ثم التشجيع على اللقاءات بين مفعلي التنمية في إطار القوانين الوطنية (المسئولين عن المجتمع السياسي والمدني، العالم الثقافي والديني، والجامعات، ....إلخ).

والرابع : معالجة قضية الهجرة – مع الإقرار بالدور المهم الذي تلعبه- وتكثيف التعاون من أجل تخفيف وطأتها، مع الالتزام باحترام مجمل حقوق المهاجرين المقيمين بشكل شرعي على أراضيهم، أما الذين هم في وضعية غير قانونية؛ فمن خلال اتفاقات أو ترتيبات ثنائية يجب اتخاذ التدابير والإجراءات الملائمة لإعادتهم بطرق مختلفة تناسب كل حالة.

والخامس : مكافحة الإرهاب ومحاربته بشكل فعال.. المخدرات.. والإجرام الدولي والفساد.. مظاهر العنصرية، والتعصب، واضطهاد الأجانب.. ويتم تبادل المعلومات حول ذلك في لقاءات مسئولين بشكل دوري لمناقشة الإجراءات العملية الواجب اتباعها (٤).

<u>الدلالات الكيفية لتحليل مضمون " وثيقة المشاركة المتوسطية "</u>

يمكن الخروج بالدلالات الكيفية لتحليل مضمون وثيقة المشاركة المتوسطية في المتغيرات السبعة التالية:

الأول : وجود قدر من عدم التوازن فيما يتعلق بالتفصيل في بعض الموضوعات، والاقتصار والاختصار فى أخرى، وكذلك في الالتزامات الواقعة على عاتق الأطراف فمثلاً موضوعات حقوق الإنسان، والسلاح النووى والكيماوى ... إلخ؛ تقع على دول جنوب البحر المتوسط، دون وجود موضوعات مقابلة بنفس الوزن والأهمية على الأطراف الأوربية.

والثاني : ظهور التأكيد على ألا تكون المشاركة الأوروبية المتوسطية على حساب علاقة أي طرف من أطرافها بالدول والتجمعات الأخرى، والتزاماتها تجاهها.

والثالث : المسكوت عنه في مضمون الوثيقة هو مسألة الدور الأوروبي في عملية التسوية، وضرورة تطويره ودفعه؛ وهو الأمر الذي لم تتطرق إليه صراحة.

والرابع : تباين الادراكات والرؤى للأولويات والقضايا؛ فمثلاً الدول الأوروبية تضع في المرتبة الأولى من الأهمية موضوعات من قبيل : "امتلاك الدول العربية لأسلحة الدمار الشامل وغيرها من أنواع الأسلحة الكيماوية وحتى التقليدية، كذلك الصراعات العربية/العربية وتأثيراتها، وعدم الاستقرار الداخلي في النظم العربية"، بينما تضع دول جنوب البحر المتوسط العربية – ومنها مصر بالطبع – قضايا أخرى تحتل الأولوية في رؤيتها من حيث الأهمية؛ مثل: احتكار إسرائيل للسلاح النووي، وعملية السلام والتسوية في المنطقة، وتوجهات الناتو الجديدة، وإعادة تحديده لدوره ولمصادر التهديد؛ على سبيل المثال تحديد مهام القوات الأطلسية في المتوسط وهياكلها (قوات تدخل سريع وأسطول حربي دائم في المتوسط)؛ فهناك إذن تباين في إدراكات الطرفين لأولويات القضايا المختلفة.

والخامس : يبدو أن وثيقة برشلونة تعبر بشكل واضح عن الأجندة الأوروبية؛ إذ حازت القضايا الداخلية لدول جنوب البحر المتوسط ومشاكله الأولوية، بينما تراجعت الموضوعات التي تمثل الأولوية من وجهة نظر هذه الدول العربية (قضية التسوية السياسية في المنطقة مثال واضح؛ حيث تم إغفال الحديث عن الدور الأوروبي تجاهها، كما أنه عند الحديث عن إجراءات بناء الثقة والحد من التسلح لم تحدد الوثيقة إسرائيل صراحة كدولة نووية، وبالتالي لم تعترض تأسيسًا على ذلك الأمر؛ مما يمثل خللاً في موازين القوى ينبغي الاعتراف بخطورته، وهكذا تكون إجراءات بناء الثقة هذه أيضًا موضع خلاف.

والسادس : ثمة تخوف مشروع بصدد قيام وثيقة برشلونة بتزكية – إنْ لم يكن فرض – المفهوم الغربي الأوروبي في موضوعات الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والتعددية، والمجتمع المدني على بلدان جنوب البحر المتوسط، دون مراعاة للاعتبارات المتعلقة بخصوصية تلك المجتمعات، وثقافاتها القومية.

والسابع : لا يمكن أن نستخلص من هذه الوثيقة مفهومًا محددًا للمتوسطية؛ إذ هي تذكر بالأساس أجندة تحتوي على عدة موضوعات تدور حول المجالين السياسي والثقافي –موضع اهتمامنا في هذه الورقة– يمكن عبر تحليلها تحديد إدراكات الأطراف التي أصدرت الوثيقة لمحتوى هذين المجالين بالأساس، وسنعود إليها فيما بعد عند تحديد جوانب مفهوم المتوسطية وأبعاده.

والخلاصة هى أنه أياً كانت الملاحظات حول الوثيقة على المستوى النظرى؛ فإن الأكثر أهمية من وجهة نظر الدراسة هو تحليل رؤي وإدراكات الرأى العام المصري وقواه الأساسية حول المستقبل بصدد هذه القضية (المشاركة).

ثانياً : رؤية النخبة الرسمية المصرية السياسية والمثقفة للمشاركة :

يمكن تحديد المعالم الأساسية لهذا الإدراك عبر استقراء تصريحات النخبة السياسية والثقافية المركزية، وتحليل خطاباتهم، ومن خلال استطلاع آراء، ومقابلة بعض العناصر المهمة في هذه النخبة، إضافة إلى تحليل الكتابات الأساسية التي تعبر عن هذا الإدراك للمتوسطية ، وهكذا يمكن القول إن التوصل إلى تحديد إجمالي للإدراك الرسمي (أي إدراك النخبة السياسية والمثقفة) للمتوسطية بمستوياتها الثلاثة : مفهوم المتوسطية ، والمتوسطية كتوجه ورؤية وانتماء ثقافي، والمتوسطية كارتباط سياسي واقتصادي ، يتمثل في تحديد الإدراك القيادي، وعينة من النخبة السياسية. والرأي العام علي النحو التالي:

ا– الإدراك القيادى للعلاقات المصرية مع الدائرة المتوسطية : يمكن إيجاز إدراك المتوسطية [٥] على مستوى المفهوم فى كونها تمثل مجالاً جغرافيًا وسياسيًا لمجموعة من الدول؛ أي منطقة تفاعل حضاري بين الدول المشاطئة للبحر المتوسط؛ إذ إنه "عبر عصور التاريخ الممتد ظل الشرق الأوسط ، وحوض البحر الأبيض المتوسط شماله وجنوبه مهدًا لأعرق الحضارات، ومصدرًا لإشعاع سياسي، واقتصادي، وثقافي تجاوز حدود المنطقتين، وامتد ليضيء كل جوانب المعمورة" [٦]. ويلاحظ على الخطاب السياسى والثقافى أنه يضع على نفس المستوى الشرق الأوسط وحوض البحر الأبيض المتوسط؛ فإذن على المستوى

الإدراكى القيادى فإن المتوسطية مفهوم متعدد الأبعاد؛ الجغرافية، والسياسية الاستراتيجية، والثقافية الحضارية، والاقتصادية المصلحية.. إلخ.

أما *المتوسطية* كتوجه ثقافي فإن الإدراك القيادي يستمر في رؤيته للمتوسطية باعتبارها تجسيدًا للحوار المستمر بين الثقافات والحضارات التي تزخر بها منطقتنا، والذي يكتسب أهمية كبيرة في مرحلة السلام، والذي لابد أن يكون مبنيًا على أسس من التفاهم، والثقة، والتسامح؛ وهي أهداف تسعى مصر لتحقيقها انطلاقًا من موقعها الجغرافي، وحضارتها العريقة بأبعادها العربية والإسلامية والمتوسطية، ومن مسئوليتها وإدراكها لدورها التاريخي" [٧]. وفي الإدراك القيادي توضع المتوسطية في إطار أوسع، وتمثل العلاقة معها تحديًا معينًا يتعين الاستجابة له؛ فالتحدي الذي يواجه أمتنا الإسلامية هو علاقة المسلمين بالعالم كله.. ولقد أصبح الأمر لدى البعض محاولة لإقصاء المسلمين عن أن يكونوا شركاء في مسيرة إنسانية واحدة تجمع الشعوب كلها لبناء نظام عالمي جديد يستند إلى منظومة قيمية واحدة تلتقي عند معالمها الكبرى وتسهم في بلورتها جميع الثقافات" [٨]. وفي هذا الإدراك تأكيد على العلاقات والعمق التاريخي، "والاتحاد الأوروبي يتخذ موقفًا حكيمًا يتفق مع العلاقات التاريخية والتداخل الجغرافي بين القارة الأوروبية ومنطقة الشرق الأوسط" [٩].

أما ***المتوسطية باعتبارها توجهًا ومجالاً للتفاعلات السياسية الخارجية؛*** فإن الإدراك القيادى تتلخص رؤيته فى (إقامة علاقة استراتيجية جديدة للمشاركة مع الاتحاد الأوروبي، والتطلع لوضع الأسس المستقبلية للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي وشركائه في حوض البحر المتوسط [١٠]، عبر "التواصل مع الغير –وهو الأساس– فالإمساك بناصية المستقبل يعني أن تخرج مصر من نطاق الدول المحدودة الدخل لتصبح دولة متقدمة.. ويعني أيضًا أن نكون جزءًا من مسيرة العالم الديمقراطي الذى تعلو فيه حقوق الإنسان، وتقترن فيه الحرية بالمسئولية، ويصبح الصالح الوطني موضع الاحترام والالتزام التطوعي من كل أفراد المجتمع.. ويعني أن نكون شركاء فاعلين في تقدم عصرنا؛ لا مجرد مستهلكين لإنجازات العصر وعلومه؛ بما يضمن الحفاظ على ريادة مصر ومكانتها" [١١]. وفى هذا الصدد فإن الإدراك القيادى مازال يرى أن "هناك من المؤشرات ما يفيد أن الاتحاد الأوروبي عازم على

الاستمرار في لعب دورنشط لدفع عجلة السلام إلى الأمام، وإنقاذ عملية السلام من الخطر الذي يتهددها.." (١٢)

٢- إدراك عينة الاستطلاع من النخبة الرسمية :

لا يختلف إدراك بقية أقسام النخبة السياسية الحاكمة والمثقفة الرسمية عما عكسته إدراكات القيادة السياسية؛ إذ تؤكد مؤشرات استطلاع الرأي والمقابلات التي أُجريت على الأمور التالية :

- أجمعت عينة الاستطلاع من النخبة الرسمية على أنه كانت هناك تاريخياً علاقات سياسية بين الدول المشاطئة للبحر الأبيض المتوسط شماله وجنوبه. وفي توصيف هذه العلاقات أجابت نسبة ٣٥% بأنها "تنافسية بصفة عامة"، وأجابت نسبة ٤٥% بأنها "تنافسية أحيانًا، وتعاونية أحيانًا أخرى"، في حين أجابت نسبة ١٥% بأنها كانت "تعاونية بصفة عامة"، في حين لم يجب سوى ٥% بأنها كانت "صراعية بصفة عامة".

- أما بصدد توصيف طبيعة العلاقات المتوسطية حالياً في النواحي السياسية؛ فقد أكدت النسبة الغالبة (٦٠%) على أن هذه العلاقات "تعاونية تكاملية في أغلب الأحوال"، في حين أجاب ٣٠% بأنها "تنافسية في بعض الأحيان وتعاونية في أحيان أخرى"، وأحجم ١٠% عن توصيف طبيعة هذه العلاقات.

- أما في النواحي الثقافية فقد حدث نوع من التبدل في التوصيف؛ إذ ارتفعت نسبة من يصفونها بأنها "تنافسية في بعض الأحيان وتعاونية في أحيان أخرى"؛ لتصل إلى نسبة ٥٥% من حجم العينة، أما الذين يصفونها بأنها "تعاونية تكاملية في أغلب الأحوال فقد وصلت نسبتهم إلى ٣٥%، في حين وصفها ٥% بأنها كانت "صدامية في أغلب الأحوال"، ولم تحدد بقية النسبة (٥% من العنية) موقفها. وقد أجابت النسبة الغالبة (٨٤%) بأن مصر تربطها في الوقت الحالي روابط قوية سياسية وثقافية بالدائرة المتوسطية، واحتلت الدائرة المتوسطية الترتيب الثاني بعد الدائرة العربية في رؤية النخبة، متقدمة بذلك على الدائرة الإسلامية والإفريقية (١٣). وهكذا يمكن القول إن هناك إدراكًا بأن العلاقة

المصرية بالدائرة المتوسطية لها عمقها التاريخي، وأنها شهدت درجات متقاربة من التعاونية والتنافسية؛ الأمر الذي يمتد حتى الوقت الحالي، والذي ترى فيه النخبة أن هذه العلاقات هي في غالبها من الناحية السياسية "تعاونية تكاملية"، وربما يعكس ذلك من وجهة نظرنا الأهداف التي تسعى السياسة الخارجية المصرية لتحقيقها في علاقتها بالدائرة المتوسطية.

– أما بالنسبة للنواحي الثقافية؛ فهي تعكس تفهمًا من هذه النخبة لطبيعة هذا المجال؛ ولذلك فإن النسبة الغالبة رأت أنها "تنافسية في بعض الأحيان وتعاونية في أحيان أخرى".

– أما عن ترتيب موقع هذه الدائرة في دوائر تحرك السياسة الخارجية؛ فقد جاء ليترجم صعود هذه الدائرة في حركة مصر الخارجية.

وبصدد تحليل وتفسير العوامل التي تساعد على تحقيق الانتماء والتقارب بين مصر والدائرة المتوسطية فقد جاء في المرتبة الأولى العوامل الاقتصادية، وفي المرتبة الثانية العوامل السياسية، وفي المرتبة الثالثة العوامل الأمنية، واحتلت العوامل التكنولوجية المرتبة الرابعة، وغاب عن الترتيب العوامل الثقافية، رغم أن الخطاب السياسي الرسمي يؤكد عليها -كماأسلفنا الحديث- أما العوامل التي قد تؤدي إلى التباعد أو التصارع بين السياسة المصرية والدائرة المتوسطية؛ فقد احتلت المرتبة الأولى العوامل الأمنية، وفي المرتبة الثانية كانت العوامل السياسية، وفي المرتبة الثالثة كانت العوامل الثقافية. والملاحظ من التحليل الكيفي أن هناك تداخلاً في إجابات النخبة بصدد تحديد ما هو سياسي، وأمني، وثقافي، واقتصادي حين طلب منهم تحديد ماهية كل عامل من العوامل سالفة الذكر (١٤).

-وحين طُلب من المبحوثين تحديد *أبرز القوى المتوسطية* التي ينبغي أن تكون موضعاً للتفاعل والتعامل بدرجة أكبر؛ فإن فرنسا حظيت بالمرتبة الأولى (١٥)، تلتها ألمانيا. ويعكس ذلك تطابقًا مع الإدراك القيادي الرسمي الذي ينظر إلى فرنسا – في إطار المتوسطية – نظرة خاصة: "إن ما يربط بين مصر وفرنسا من روابط عميقة وعلاقات وطيدة يتجسد أمام أنظارنا في المسلة المصرية التاريخية التي أهداها محمد علي باشا إلى ملك فرنسا عام ١٨٣٠، والتي أقمتموها في أجمل بقعة في قلب باريس بميدان الكونكورد؛ كرمز دائم، وشامخ

للصداقة بين البلدين والشعبين"(١٦). ويستمر هذا الإدراك مؤكداً على ذات المضامين التي توصل إليها الاستطلاع: "كانت باريس هي مقصد العديد من شبابنا في القرن التاسع عشر وفي القرن الحالي؛ طلاب العلم الذين وجدوا فيها وفي مؤسساتها العلمية الراقية جسراً عريقًا للتواصل الحضاري والثقافي بين أوروبا والوطن العربي والعالم الإسلامي.. ويهمنا جميعًا أن يزداد التعاون بيننا في شتى المجالات التي تركز إليها كل من باريس والقاهرة مدينة الألف عام.."(١٧). *ولعل النخبة المصرية السياسية والمثقفة ما زالت ترى في فرنسا أنها مهد الفكرة الديجولية بكل توازنها ورؤيتها الحضارية للآخر، وبالذات في إطار الدائرة المتوسطية (١٨).* وفي المقابل كانت هناك نسبة مهمة من النخبة السياسية والمثقفة حوالي (٥٥%) اعترضت على دعم مصر لعلاقتها مع دولة معينة تقع في إطار الدائرة المتوسطية، وحددت هذه الدولة بأنها "إسرائيل"؛ ولعل هذا يرجع من وجهة نظرنا إلي إدراك أو تخوف من أن يكون الهدف من الحديث عن المتوسطية هو محاولة إدماج إسرائيل فى نسيج المنطقة، إضافة إلى التعثر الواضح في مسيرة عملية التسوية السياسية في المنطقة في الوقت الحالي.

وإذا كانت هذه الملامح الأساسية العامة للإدراك الرسمى للمتوسطية فإن المجال الأساسي لتحديدها واختبارها هى القضايا المحورية للمتوسطية كما سنتناولها فى النقاط التالية.

٣ – الرؤية الرسمية المصرية للقضايا الأساسية فى المشاركة المتوسطية :

أولاً– *تم التركيز في الجانب السياسي على قضيتين أساسيتين* :

القضية الأولى : التسوية السلمية في المنطقة والدور الأوروبي: ينبع الموقف الرسمي المصري من رؤيته للقضية باعتبار: "السلام كل متكامل وأساسه صيغة الأرض مقابل السلام". وإذا كان إعلان برشلونة قد صدر خلوًا من نصوص صريحة فيما يتعلق بالقضية، واكتفى بعبارات عامة حول الفصل في المنازعات بالطرق السلمية" واحترام الحقوق المتساوية للشعوب؛ فإن الموقف المصري كان هو أنه لابد من إدراج تلك النصوص قبل التقدم إلى مفردات التعاون التفصيلي في شأن التعاون السياسي والأمني بين الدول الشريكة(١٩). وقد سبق أن أشرنا إلى ذلك الأمر؛ بحيث يعتبر السير في التسوية السياسية بمثابة شرط سابق على تحقيق المشاركة السياسية والأمنية في البحر المتوسط. وتهدف الدبلوماسية المصرية من وراء

ذلك إلى تفعيل الدور الأوروبي في عملية التسوية السياسية، واعتبار الفرصة متاحة أمام أوروبا – وليس فرنسا فقط – لكي تلعب دورًا وفقًا لمرجعية مدريد. الخلاصة إن "هناك علاقة من التأثير المتبادل بين عملية السلام من ناحية، وبناء المشاركة السياسية والأمنية الأوروبية/المتوسطية من ناحية أخرى؛ ولذلك يجب على أوروبا بذل مزيد من الجهود وممارسة دور فعال في عملية السلام" (٢٠).

القضية الثانية : ضبط التسلح وإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل: رغم الطابع أو التوظيف السياسى لهذه القضية فإن موضع معالجتها هو الجوانب الأمنية والاستراتيجية في العلاقة بالأساس، وليس هذا الموضع.

في الجانب الثقافي فقد تم تركيز على قضيتين أساسيتين هما :

أ – حوار الحضارات وصدامها: تقوم الرؤية الرسمية للقضية على أساس رؤية كلا الطرفين للآخر، كما تبدو في منتوجات الأدب والفن والشروح الدينية، والمواقف السياسية، وبرامج الإعلام، ومواد الدعاية، ومقررات التعليم.. إلخ. ولا يقتصر الأمر على ذلك، ولكن يشمل العودة إلى دراسة الصورة الموروثة والمتناقلة عبر الاجيال والأزمان. ولا ينبغي استخدام حوار الحضارات والثقافات كمدخل أو محاولة لإذابة الفوارق والخصوصيات الذاتية لأي من أطرافه، ولا لعولمة تلك الثقافة أو تعديل أنساقها القيمية بما يتفق مع أنساق ومعايير الآخرين. ويركز المفهوم المصري لحوار الحضارات على مفهوم : "التسامح الثقافي"، و"النسبية الثقافية" .. وبالتالي فإن الإدماج الثقافي ليس هو الهدف المنشود والمطلوب. وفي هذا الإطار تسعى السياسة المصرية من خلال قنوات الحوار الحضاري والثقافي إلى تحسين تصور الغرب للإسلام والمسلمين. إذن أصبح يتم النظر إلى الإسلام باعتباره الخطر القادم بعد انهيار الشيوعية، وأضحت أوروبا تنظر إلى الحركات الإسلامية لدى العديد من الدول الإسلامية –خاصة جنوب المتوسط– باعتبارها تمثل تهديدًا ذا أبعاد متعددة..

ب – الإرهاب: تعد مسألة الربط بين الإسلام والجماعات الإسلامية وقضية الإرهاب سابقة علي أحداث سبتمبر ٢٠٠١؛ ولذلك سعت السياسة المصرية – والعربية – في إطار المتوسطية إلى تصحيح هذه الصورة المغلوطة؛ فمثلاً دعا وزير الخارجية (عمرو موسى)

حينئذ في الجلسة الختامية للمشاركة (فاليتا-بمالطة ١٩٩٧م) إلى عقد مؤتمر ثقافي يحضره رسميون وساسة وأكاديميون لطرح التصورات وتبادل الآراء لتشجيع التواصل الفكري، مشيراً إلى أنه لا ينبغي أن ينظر الغربيون إلى ما تقوم به بعض الفئات التي تنتمي إلى العالم الإسلامي من أعمال لا يقرها الإسلام، وتتنافى مع طبيعته السمحة على أنها الإسلام؛ فيعمدون إلى إصدار أحكام جائرة وتعميمات ظالمة تسيء إلى مئات الملايين من العالم كله". وفي هذا السياق قام شيخ الأزهر بجولات في العواصم الأوربية، وعقد المجلس الأعلى للشئون الإسلامية مؤتمرات حول الإسلام و"الغرب" ، كما أن جامعة الدولة العربية عينت ممثلاً لها لشئون الحوار الحضاري. هذه النماذج تجسد تعبيرات رسمية عن الاهتمام المصري الرسمي بالبعد الثقافي في المشاركة مع الاتحاد الأوروبي [٢١]، وقد ازداد الاهتمام بهذا الجانب بعد أحداث سبتمبر وتوالي العمليات التي نسبت إلي تنظيم القاعدة علي مستوى العالم، والحرب الأمريكية المسماة بـــ" الحرب علي الإرهاب " في أفغانستان والعراق؛ فقد أصبح ثمة تخوف من أن يتحول ما قال به صاحب صدام الحضارات إلي حقيقة واقعة

<u>**والخلاصة أن**</u> "المتوسطية" تعد بمثابة "خيار استراتيجي" للنخبة السياسية الحاكمة في مصر والفئات الاجتماعية المتحالفة معها إذا ما وضع موضع المقارنة من المشروع "الشرق أوسطي"، والواقع إنه يحمل من الفرص وإمكانيات النجاح ما لا يحملها الآخر؛ إذ إن اتساع هياكل الأمن، والتعاون الإقليمي الاقتصادي لكي تشمل حوض البحر المتوسط ككل؛ يضعف من المزايا النسبية التي تتمتع بها إسرائيل في ظل الصيغة الشرق / أوسطية؛ وذلك بشرط أن تنجح الدول العربية في المساومة على صعيد التعاون المتوسطي. *وما يمكن أن نتصوره مستقبلاً "للمتوسطية" هو تعميق هذا التوجه في السياسة المصرية؛ نظراً لما يتيحه ذلك من موارد. ولا يتوقع أن تأتي مخاطر تهدده من البيئة الداخلية؛ فالنخبة السياسية والقوى الاجتماعية التي تستند إليها هي من أكثر الفئات استفادة من هذا الوضع ومن أقواها مساندة له[٢٢]؛ وبهذا الصدد سيظل نهج اتخاذ القرارات مركزًا في "مؤسسة الرئاسة " والقيادة السياسية، والتنفيذ يكون عن طريق وزارة الخارجية والوزارات المعنية كل فيما يخص طبيعة عمله. وفي هذا الإطار من المتوقع أن تستمر مساندة ودعم تحالف فئات رجال الأعمال المساندين لمثل هذا التوجه المتوافق مع مصالحهم ونمطهم القيمي في الغالب*، وثمة درجة واضحة من الإمعان في أشكال معينة من التغريب الفكري أو الثقافي، ودرجة عالية من

الفساد؛ ، الأمر الذي قد يحرك بعض القوى الاجتماعية المعارضة، أو قطاعات معينة من الجماهير. ولكن يمكن السيطرة علي ذلك عبر الأدوات التي يحوزها جهاز الدولة ، وبالتالي يبقى الوضع القائم مستمراً في خطوطه الرئيسية العامة.

المبحث الثاني

التيار الإسلامي ومستقبل المشاركة المتوسطية سياسياً وثقافياً

يقوم التيار الإسلامي المصري – تعريفه وتحديده له موضع آخر – على أساس التجديد في نظام الحكم وشرعيته، والقيم التي يبثها في المجتمع، وتأكيد الهوية الإسلامية، والسعي لتقديم غايات وآليات تدور حول مفهوم التحديث وليس التغريب.. إلخ؛ هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية إن القوى المؤيدة لهذا التيار – في مصادر رؤيتها التأسيسية– ليس لديها رفض قاطع مسبق للتعامل مع هذه الدائرة، بل العكس هو الصحيح؛ إذ إنها يمكن أن تدخل معها في علاقات تفاعلية محورها الاستفادة من تقدمها التقني والتنظيمي، كما أنها تعتقد أن لديها ما يمكن أن تقدمه هي وتفيد به دول الشمال. وبالتالي فإنه عندما طُرح – في استطلاع الرأي – السؤال عن مستقبل العلاقة مع هذه الدائرة في حالة الوصول إلى الحكم؛ فإن الإجابة لم تكن هى قطع هذه العلاقة بين الطرفين. أو تقليص هذه العلاقة إلى أدنى حد ممكن. **ولكن ما تفصح عنه هذه الصفحات بصدد رؤية القوى الاجتماعية والسياسية المعبرة عن هذا التيار لقضية المشاركة المتوسطية كانت على مستويات ثلاثة :**

(أ) المستوى الأول : رؤية مفهوم "المتوسطية" وإدراكه : ثمة تصورات شائعة حول رؤية هذا التيار قادت إلى إدراك غير سليم لمواقفه من الدائرة المتوسطية "والتي يُطلق عليها في أدبياته "الحضارة الغربية"؛ مفادها أنه يعاديها أويقاطعها؛ ومن ثم هو في موضع تناقض وتصادم معها. إلا أن تحليل هذه التصورات والإدراكات يقود إلي القول بأن رؤية هذا التيار إزاء هذه الحضارة ليست الرفض القاطع والتقوقع، ولا القبول الكامل والتماهي ، وأيضًا ليس " الموقف التوفيقي بين الطرفين؛ وإنما موقف " الخصوصية " و"التميز انطلاقاً منها، وفي نفس الوقت تجديد الصلات الحضارية بها، والتفاعل معها؛ بما يؤدي إلى الأخذ منه بما يتناسب مع طبيعة المجتمع العربي الإسلامي.

والواقع إنه توجد تمايزات داخل هذا التيار بصدد رؤية المتوسطية وإدراكها ، لكن الجسد الأساسي والتيار العام داخله نستطيع أن نرصد ثلاثة مقومات لإدراكه : الأول :ضرورة التفاعل الحضاري مع الدول المتوسطية من منطلق الندية وعدم الشعور بالنقص أو الدونية ، والثاني : إن الموقع يُوجب التواصل والتفاعل، وضرورة اتباع نفس طريق التقدم العلمي والتقني الذي سلكته الحضارة الغربية ، والثالث – رفض اعتبار المتوسطية "منهج حياة" يحتذى –بمعنى أن نمط وأسلوب الحياة في الدول الأوروبية المتوسطية هو المثل الأعلى للتقدم والنهوض والرقي– والاعتقاد بأن الدول في جنوب المتوسط تمتلك مرجعية ثقافية ودينية متميزة ورسالة حضارية عالمية تنبثق من منظومة قيمية تحتاج إليها الدول في شمال المتوسط وليس العكس.

وقد عُرف دعاة هذا التيار تاريخيًا بأنصار "الجامعة الإسلامية" و"الرابطة الشرقية"؛ الذين يرفضون الوجه الاستعماري والاستغلالي لدول شمال البحر المتوسط، وإنْ كانوا – كما أسلفنا – يدعون إلي الاستفادة من تقدمه في مضمار التكنولوجيا. ومن أبرز رموز هذا الاتجاه حسن البنا (مؤسس حركة الإخوان المسلمين) الذى يرى: "إن حضارة الغرب الحديثة قامت معتمدة على العلم، والكشف، والاختراع، وهي عماد القوة والسلطان"(٢٣)، "وقد وصلت الشعوب الغربية من حيث العلم، والمعرفة، واستخدام قوى الطبيعة والرقي بالعقل الإنساني إلى درجة سامية، وقد عنيت بالتنظيم والترتيب، وتنسيق شئون الحياة تنسيقًا بديعًا يجب أن يؤخذ عنها كذلك؛ وهذه حقائق لا يكابر فيها إلا جاهل أو معاند" (٢٤). وينتقد البنا بعد ذلك نمط الحياة الغربية الخالي – حسب رؤيته – من القيم، والمشبع بالمصلحة المادية الأنانية والأنية الضيقة، وما قادت إليه هذه النظرة من استعلاء على الشعوب الأخرى، ومن عنصرية بغيضة، ومن نهب لثروات الشعوب واحتلال لأراضيها.

وقد عمق سيد قطب هذا التوجه بشدة بحيث أخذت الجوانب التي أشاد بها البنا تتوارى، وبدأت النظرة إلى الغرب والدائرة المتوسطية تصطبغ بنظرة أكثر رفضًا، وتمت عملية استرجاع المقولات الفقهية التقليدية الخاصة بتقسيم العالم إلى دار الإسلام ودار الحرب واستعادتها؛ ومن ثم بحث كيفية تأسيس العلاقة بينهما؛ أتكون على الحرب والقتال (الجهاد)، أم السلم والدعوة.. إلخ. كما تمت استعادة الخبرة التاريخية للصدامات المتوالية بين الغرب

والشرق، والتي كانت أبرز حلقاتها "الحروب الصليبية" بحملاتها المتعددة؛ ومن ثم تم تصوير الاستعمار الحديث – بكل ممارساته ضد الشعوب العربية والإسلامية– على أنه امتداد لنفس المنطق، وأنه –بتعبير قطب– يمثل "معركة الإسلام والرأسمالية"، و"معركتنا مع اليهود".

غير أن إدراك "المتوسطية" تعرض لدرجة من درجات التغير –ليعود إلى المنطق الذي ركز عليه حسن البنا مرة أخرى– فى الكتابات المعاصرة؛ في التمييز بين الغرب الاستعماري المهيمن الذي ينبغي معاداته، والغرب المتقدم علميًا وتكنولوجيا وإدارياً والذي ينبغي التواصل معه للاستفادة من منجزاته، وتقديم النموذج الحضاري القيمي الإسلامي له.

والخلاصة إن المتوسطية فى إدراك هذا التيار– رغم اعترافه بوجود دوائر للانتماء مثل المصرية ، والعربية ، والإسلامية – ليست دائرة انتماء ثقافية أو حضارية؛ إذ كان حسن البنا من الذين انتقدوا رؤية طه حسين عن مستقبل الثقافة في مصر حين ربطها بهذه الدائرة، وينظر البنا للمتوسطية باعتبارها جزءاً من الانتماء العالمي للإنسان المسلم ليس أكثر.

(ب) المستوي الثاني : المتوسطية كارتباط سياسي هي بين أمرين :

(الأمر الأول): الاستفادة من منجزات هذه الدائرة في مجال التكنولوجيا والعلوم التنظيمية والإدراية.. إلخ؛ الأمر الذي يوجب التواصل والتعامل والتفاعل، و**(الثاني)**: رفض الهيمنة السياسية للغرب ودول الشمال على مقدرات دول جنوب المتوسط العربية؛ وهنا تتداعى في كتابات هذا التيار ثلاث خبرات سلبية بالنسبة للمنطقة (الحروب الصليبية، والاستعمار الأوروبي، والاحتلال الصهيونى) تغلب في الوقت الحالي على رؤية هذا التيار " للمتوسطية " –وفق مؤشرات استطلاع الرأي– السلبية بشكل عام؛ فعند السؤال عن توصيف طبيعة العلاقات التاريخية بين الدول الواقعة على شاطئ البحر المتوسط الشمالي والجنوبي كانت إجابة ٩٥% منهم أنها علاقات صراعية – بصفة عامة – في المرتبة الأولى، وأنها علاقات تنافسية – بصفة عامة – في المرتبة الثانية؛ الأمر الذى يشير إلى تأثير وفعالية "الذاكرة التاريخية" في إدراك هؤلاء للمتوسطية من زاويةجذور الصدام أثناء الحروب الصليبية.

غير أن الملفت للانتباه هي الإجابة على السؤال الخاص بتحديد طبيعة العلاقات السياسية حاليًا بين الدول الواقعة على شاطئ البحر المتوسط الشمالي والجنوبي –وكذلك العلاقات الثقافية– أنها جاءت بنسبة كبيرة (٨٥%) بأنها تعاونية تكاملية في المرتبة الأولى، وأنها بنسبة ١٥% تنافسية في أغلب الأحوال، ولم يذكر أحد كونها تصادمية صراعية. ولعل ذلك – من وجهة نظرنا – راجع لنظرة أصحاب هذا السيناريو الذاتية لطبيعة العلاقة بين الأنظمة الحاكمة في بلدانهم ودولهم –والتي يشتبكون معها بدرجة من الدرجات في قضايا ومشاكل خلافية– والبلدان الغربية شمال البحر المتوسط؛ والتي تصل لدى البعض منهم إلى القول بأن ثمة تنسيقاً بين الطرفين لمحاصرة هذا التيار.

وعند الإجابة عن ترتيب الدوائر التي ينبغي أن تتحرك فيها السياسة الخارجية المصرية حسب أهميتها كانت الأغلبية (٧٩%) ترتبها على النحو التالي : الدائرة الإسلامية – الدائرة العربية – الدائرة الإفريقية – الدائرة المتوسطية، وبالتالي احتلت هذه الدائرة مكاناً متأخرًا في الترتيب؛ ولعل ذلك راجع للنظرة سالفة الذكر باعتبارها دائرة أصبحت تعادي هذا التيار، خاصة بعد سقوط المنظومة الشيوعية؛ حيث نقلت تصريحات رسمية لقيادات أوربية تعتبر الإسلام –كما يراه هذا التيار– هو الخطر الجديد؛ حيث أُطلق عليه فترة "التهديد الأخضر" ، ثم " الأصولية الإسلامية " ليتطور بعد أحداث سبتمبر ليصبح " الإرهاب الإسلامى " هو التهديد والخطر العالمى الذى يتم مواجهته ومحاصرته عالمياً حسب ما هو مشاهد .

جـ – المستوى الثالث : الموقف من المشاركة الأورو– متوسطية:

نميز بين الموقف من الفكرة بشكل عام، ثم الموقف من القضايا الأساسية التي يثيرها مضمونها كما يلى :

أولاً– الموقف من المشروع إجمالاً: رغم عدم وضوح موقف هذا التيار من مسألة المشاركة المصرية الأوروبية –نتيجة عدم وجود معلومات كافية وتفصيلية حوله لديهم (٢٥)– إلا أن هناك أغلبية بينهم (٧٥%) تؤكد على أن مصر تربطها حاليًا بالدول المتوسطية روابط قوية سياسية وثقافية بشكل عام. وفي رأي هذه الأغلبية إن هناك عوامل تساعد على تحقيق التقارب بين مصر والدائرة المتوسطية؛ وهي بالأساس من وجهة نظرها عوامل سياسية

وأمنية، وعوامل تكنولوجية، وعوامل اقتصادية (بالترتيب)، كما أن هناك عوامل تساعد أو تؤدي إلى التصارع والتباعد بين السياسة المصرية، والدائرة المتوسطية؛ وهي بالأساس من وجهة نظرها عوامل ثقافية، وعوامل دينية، وعوامل عسكرية ، وعوامل سياسية واستراتيجية (بالترتيب).

وهناك تأكيد متكرر بدرجة واضحة (٩٨% من عينة المقابلة والاستطلاع) على عدم الموافقة على أن تكون إسرائيل إحدى الدول المتوسطية التي يتم توثيق العلاقات معها عبر الاتفاقيات الأورومتوسطية، وأرجع البعض ذلك إلى كونه من ضمن الأهداف التي تسعى إليها دول شمال البحر الأبيض المتوسط؛ وهو إيجاد القبول وإعادة دمج إسرائيل في المنطقة العربية جنوب البحر المتوسط، وإضفاء نوع من الشرعية على وجودها المرفوض.

وبالنسبة لوجود قوى أوروبية متوسطية يمكن أن تكون أكثر تفاعلاً مع السياسة المصرية هناك تمييز بين الدول داخل مواقف هذا التيار؛ فهم يرون أن إنجلترا – في الوقت الراهن – تابعة في سياستها الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، ولا يخفون مرارتهم من ميراثها الاستعماري في مصر.. وبالتالي يرون أن هذه "الدولة العجوز" لا يمكن أن تتفاعل على نحو إيجابي مع مصر(٢٦)، أما القوتين اللتين يمكن أن تتفاعلا بشكل إيجابي في العلاقات مع مصر؛ فهما: فرنسا – وألمانيا؛ وذلك لأن لهم مصالح مباشرة مع العرب، إضافة إلى وجود نوع من الاستقلالية في سياستهما الخارجية إزاء الولايات المتحدة الأمريكية -على النحو الذي يذكره بعض ممثلي هذا التيار- وإنْ كانوا لا يخفون عدم رضاهم عن بعض المواقف الخاصة بالسياسة الفرنسية مؤخراً -كما صرح المرشد- بصدد مسألة الحجاب والمسلمين في فرنسا، الموقف من الأوضاع في الجزائر، ومساندة حكم العسكر ضد الجبهة الإسلامية للإنقاذ (٢٧).

وهناك رؤية لدي أفراد التيار مفادها أن العلاقات مع الدائرة المتوسطية تعبر حالياً عن أمرين : الأول: عودة أوروبا (شمال البحر الأبيض المتوسط) إلي ماضيها الاستعماري؛ إذ ما زالت تنظر إلى البلاد العربية كمناطق نفوذ لها؛ ومن ثم تسعى إلى إعادة رسم خريطة جديدة لنفوذها في هذه البلاد بالتعاون مع الفئات الحاكمة التي يُنظر إليها على أنها "نخب

متغربة" والثاني: سعى السياسة الخارجية لدول شمال البحر المتوسط إزاء دول المنطقة العربية جنوب البحر المتوسط لتحقيق عدة أهداف؛ أولها- هو منافسة الوجود الأمريكي في المنطقة أو على الأقل إعادة توزيع الأدوار معه، وثانيها- إعادة دمج إسرائيل في المنطقة، وإضفاء المزيد من الشرعية على وجودها، وإعطائها المزيد من الفعالية، وثالثها- تشجيع منطق الأقليات في المنطقة العربية، عن طريق تبني دعوات ظاهرها الرحمة وباطنها من قبله التفتيت والتجزئة؛ مثل حقوق الأقليات، وحقوق الإنسان، ومن المتصور – من جانب آخر – وفق المتوسطية أن يتم تسهيل إلحاق دول المغرب العربي بأوروبا (وبالذات فرنسا)، وبالتالي يتم فصله عن الجسد العربي، وتبقى دول الخليج العربي -لاعتبارات جغرافية وسياسية – بعيداً عن العلاقات المتوسطية (٢٦)؛ الأقرب إلي مشروع الشرق الأوسط الكبير من وجهة نظرنا.

وتري النخبة داخل هذا التيار أن طرح المتوسطية عامة ينبغي أن يحاط بالعديد من التحفظات؛ لسببين أساسيين: الأول- إن هناك صراعاً تاريخياً ثابتاً لا يمكن إنكاره بين الدول المشاطئة للبحر المتوسط، وثمة محاولات متكررة من دول الشمال "الأوروبية" للسيطرة على الدول الواقعة جنوبه وشرقه (عربية وإسلامية)، والتي كانت إحدى حلقاتها السيطرة الاستعمارية الأوروبية على المنطقة العربية والاسلامية؛ "فلم يكن البحر المتوسط – في غالب الأحيان- منطقة تعاون وسلام، بل بؤرة صراع وصدام وأعمال قرصنة، والأهم من ذلك أن ميراث الكراهية وذكريات الصدام ما زالت مختزنة في "الذاكرة التاريخية" لأطراف العلاقة؛ بحيث يتم استدعاؤها عند أول بادرة تعامل، ويؤكد البعض أن ما يُطرح في الغرب من مقولات حول "صدام الحضارات"، بالإضافة إلى سياسات تشويه صورة الإسلام والمسلمين والعنصرية في التعامل؛ هي في التحليل الأخير امتداد لمنطق هذا الميراث المترسب في الذاكرة الجمعية الأوروبية (٢٨). والثاني- تعتبر دول جنوب البحر الأبيض المتوسط (العربية والإسلامية) حالياً في أضعف أحوالها اقتصادياً ومادياً وعسكرياً، على الأقل هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن الجماعة الأوروبية على العكس من ذلك؛ تمر بمرحلة من الصعود والقوة والوحدة.. وبالتالي فإن التعامل بين الطرفين في إطار المتوسطية من شأنه أن يلحق الطرف الضعيف بالطرف الأقوى، ويجعله خاضعاً له؛ وهو أمر تؤكده الخبرة التاريخية للعلاقة، وبالتالي فثمة إدراك أنه لابد بداية من برنامج واضح لإعادة ترتيب البيت من الداخل، فهذا هو

التحدي الأول والأساسي؛ أي تقوية الطرف العربي -بداية- كشرط للتعامل والتبادل في إطار المتوسطية، أو غيرها من أطر العلاقات والتفاعلات [٢٩].

و يشكك قسم من العينة (٦٥%) في دوافع دول الشمال المتوسطية من وراء صيغة العلاقات "المتوسطية"؛ لأمرين: *الأول-* يتم الاقتراب الأوروبي من المنطقة على أسس تجزيئية يتم خلقها أو تكريسها، وإلا فلماذا كان ثمة إصرار في البداية على إبعاد بعض الدول العربية عن التعامل في الدائرة المتوسطية (ليبيا، ودول الخليج العربي) لأسباب مختلفة ؟ ولماذا هذا النمط التعامل مع الجامعة العربية (المنظمة الإقليمية المعبرة عن هذه الدول) حيث لم تشارك في مؤتمر برشلونة إلا بصفة "ضيف خاص"، ولم توضع على قدم المساواة مع المفوضية الأوروبية التي انفردت بصياغة مشروع الوثيقة ؟ ولماذا الإصرار على إبعاد أي شكل مؤسسي عربي -حتى ولو كان يقوم بدور تنسيقي- عن المشاركة ؟[٣٠]. *والثاني-* تبحث دول أوروبا شمال البحر المتوسط في الوقت الراهن عن إعادة أدوارها القيادية السابقة، - بعد أن أتمت بناء بيتها من الداخل، في مرحلة بالغة الدقة والحساسية هي مرحلة إعادة تشكيل توازن القوى العالمية؛ فهي باختصار تبحث عن مجالها الحيوي للقيام بأدوارها بعد إعادة تحديدها وتعريفها.

والخلاصة؛ إن هناك اتجاهاً عاماً من التشكيك حول دوافع وأهداف دول شمال البحر الأبيض المتوسط من وراء الدخول في العلاقات المتوسطية وإن هذا الاتجاه العام يرتبط برؤية القوى المؤيدة لهذا التيار لذاته وقوته في الوقت الراهن من ناحية أولى، ولطبيعة العلاقة التاريخية القديمة والحديثة بين دول شمال البحر المتوسط، وبلدان جنوبه وشرقه العربية والإسلامية من ناحية ثانية.

والواقع إن هذا التيار يؤسس علاقاته الخارجية على رؤية عالمية للإنسانية باعتبارها داراً واحدة هدف شعوبها التعارف والعيش المشترك، ويغلف تعامل الدولة الإسلامية منطق الدعوة إلى فكرتها ومثاليتها بالوسائل الحديثة المعروفة، وأن هناك ثوابت ملزمة تمثل مبادئ تحكم العلاقات الخارجية للدولة الإسلامية؛ وهي مبادئ عامة ذات طابع إنساني رغم جذورها

الإسلامية، وهناك مساحة واسعة مفتوحة للاجتهاد وفق المصلحة العامة الشرعية للدولة الإسلامية، والتي لن تتحرك من منطلق حساسيات تاريخية معينة [٣١].

وعندما حاول الباحث أن يحدد ماهية الثوابت الحاكمة للعلاقة، وماهية المتغيرات المحددة للمصلحة؛ وجد مجموعة من المقولات العامة الصالحة للعديد من التفسيرات -الموسعة والضيقة- والتي قد تكون بدرجة من الدرجات متناقضة؛ الأمر الذي تم ما يقرب من الإجماع عليه أن الدولة الإسلامية لن تتعامل مع الدائرة المتوسطية على أنها "شر ينبغي الابتعاد عنه أو الحذر منه"؛ بل سوف تتعامل معها بثوابت الإسلام، ووفق مصلحة المسلمين[٣٢].

وبالتالي فإن محاولة تحديد المستقبل بالنسبة لهذا التيار مع الدائرة المتوسطية سيخضع لمنطق "التجربة" في التعامل في إطار مجموعة من المبادئ العامة التي سوف تحرص عليها القوى الاجتماعية والسياسية الممثلة له ، ولن يكون نمط اتخاذ القرارات فيها مبنيًا فقط على "نصوص" و"رؤى فكرية"، بل أيضًا -وبدرجة كبيرة- على حسابات ومعطيات الواقع السياسي القائمة حينئذ، وصحيح أن الخبرة التاريخية ستكون موجودة؛ ولكن في الأغلب الأعم ستكون كامنة لا يتم استدعاؤها إلا إذا اقتضى الموقف ذلك.

والملاحظة الجديرة بالإثبات أن جزءاً لا يُستهان به من الرؤية السابقة لعلاقة مصر بالدائرة المتوسطية نابع بشكل أساسي من موقف القوى الإسلامية؛ ليس من الدائرة المتوسطية ودول الشمال الأوروبي البحر أوسطي؛ وإنما من موقفها من النظام المصري الحاكم -حيث تعتقد أنها تقدم تجديداً له في أسس شرعيته كما أسلفنا- ومن مجمل سياساته الداخلية والخارجية والتي تقف منها موقف المعارضة الفعلية، وأيضًا من موقفها من طريقة وأسلوب نظام الحكم في صنع سياساته واتخاذ قراراته؛ والتي تعتقد أنه يبتعد بها عن منطق الشورى الإسلامية، كما أن هذا الموقف أيضًا نابع من موقف القوى إزاء هذا التيار من مجموعة القيم المصاحبة للتعامل في الدائرة المتوسطية والتي لا تتسق مع ما تؤمن به .

ب – رؤية القضايا النابعة من المشاركة المتوسطية:

يتحدد بناء على الرؤية الإجمالية للتيار من أجندة القضايا المشكلة لمحتوى اتفاقية برشلونة، وبالذات الأبعاد السياسية والثقافية، موضع الاهتمام في هذه الدراسة والتي سوف نتناولها بشيء من التفصيل فيما بعد. ولكن بداية يُلاحظ البعض أن الأبعاد السياسية وبالذات الأمنية (في صيغة برشلونة) تعد تعبيراً واضحاً وكاشفاً لرؤية دول شمال البحر المتوسط لطبيعة التحديات وأساليب مواجهتها؛ فهي تركز على التحديات النابعة من الأوضاع الداخلية في البلاد العربية؛ بوصفها المصدر الأساسي لعدم الاستقرار في المنطقة (وهي نفس الرؤية الأمريكية في مشروع الشرق الأوسط الكبير)، ويُبنى على ذلك أن يكون هناك رفض –في مرحلة التسوية السياسية– لأن يكون الصراع مع إسرائيل وما تقوم به إسرائيل من إجراءات وما تنفذه من سياسات هو المصدر الدائم لعدم الاستقرار في المنطقة؛ بل إن الحديث –في إطار صيغة برشلونة– عن إجراءات بناء ثقة، وترتيبات أمنية معينة يهدف إلى إعطاء إسرائيل دوراً في الحفاظ على الاستقرار –من المنظور الأوروبي– في ظل استمرار إجراءات الاحتلال الإسرائيلي وهيمنته" (٣٣).

ورؤية التيار القضايا الثلاثة النابعة من المشاركة المتوسطية سوف نتناولها فيما يلي :–

(١) الدور الأوروبي في قضية التسوية السياسية بالمنطقة :

يعتبر موقف القوى الاجتماعية والسياسية المعبرة عن هذا التيار رافضاً لمسيرة التسوية السياسية في المنطقة، منطلقاً من رفضها لشرعية الوجود الإسرائيلي ذاته، وعدم قبولها بأسلوب التفاوض معه من البداية؛ وبالتالي فهي تنظر بقدر كبير من عدم الاكتراث لقضية الدور الأوروبي الموازن للدور الأمريكي في عملية التسوية السياسية في المنطقة على النحو الذي تقدمه الرؤية الرسمية. وهي "تدرك بالطبع أن هناك اختلافاً في المصالح بين أوروبا وأمريكا في المنطقة؛ ولكنها ترى الأمر من زاوية حساباتنا كأمة بأنه لا يوجد فرق كبير يعول عليه يمكن أن يلعبه الدور الأوروبي على المستوى السياسي الفعلي، اللهم إلا إذا قبلنا الدور السياسي بمنطق الدور الإعلامي والدعائي" (٣٤).

(٢) قضية الإرهاب العالمي : الأسباب والصورة :

ترى القوى الاجتماعية والسياسية المعبرة عن هذا التيار أن قضية "الإرهاب" مهمة، وينبغي التصدي للأسباب الحقيقية التي ولدتها؛ سواء تعلقت بالداخل أو الخارج ، أو بطبيعة العلاقة بينهما ، وكذلك الصورة التي يتم تضخيمها من قبل القوى الصهيونية المهيمنة في دوائر الإعلام الغربية والأمريكية وصناعتها ، وأن هناك استعداداً أوروبيًا وأمريكياً للمسارعة في إلصاق تهمة الإرهاب بأي عربي أو مسلم يطالب بحقوق بلاده المشروعة.

أما الأسباب الحقيقية : فهى أن هذه القوى تدرك ذاتها باعتبارها حركات معارضة ذات مطالب سياسية، واقتصادية، وثقافية تستند إلى المرجعية الأساسية لعقيدة أغلبية الأمة، وأنها تواجه الأنظمة الحاكمة في العالم العربي الإسلامي التى تنزع عنها المشروعية القانونية، وتمنعها بشتى الأساليب البوليسية من التعبير عن آرائها، والوصول سلمياً عبر العملية الانتخابية إلى مقاعد السلطة بأي شكل من الأشكال، وأن لجوء بعض أفراد هذه الجماعات إلى أعمال "عنف" –وهو أمر مُدان في كل الأحوال– إلى جانب أنه أمر "رد فعل" لعنف السلطات الحاكمة، كما أن هذا العنف ينبغي معالجته والقضاء عليه باعتباره ظاهرة معقدة لها جوانبها الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، وليس بالأسلوب الأمني وحده؛ الأمر الذي يمكن أن يقضي –مؤقتاً– على مظاهره، ولكنه يظل كامناً موجوداً ما دامت أسبابه موجودة (٣٥)، وأن الأنظمة العربية – بإصرارها على ملاحقة بعض "الهاربين" في الخارج من سوء الأوضاع الداخلية قد وضعت الموضوع على أجندة الدول الأوروبية –وفى إطار المشروع الأمريكى للحرب مع الإرهاب– والتي لها وفقا لهذه الرؤية أسبابها الخاصة الاضافية لهذا الأمر.

منطق التعامل والمعالجة: ترى قطاعات من هذا التيار أن معالجة الارهاب أو العنف تكون بمعالجة اسبابه الحقيقية وفي بلدانه الأساسية، وأن عملية التنسيق والتعاون الأمني –عبر اتفاقيات محددة في إطار المتوسطية – لا يمكن أن تحل المشكلة نهائياً، فضلاً عن أنها تحاصر النشاط الإسلامي السلمي والقانوني في الغرب، وتوجد جواً من التربص والترصد بكل شيء يحمل اسم الإسلام أو شارته؛ وهو أمر كما تراه يستجيب للحساسيات التاريخية الكامنة في الذاكرة الغربية تجاه الإسلام.

- الصورة الذهنية والفعلية : أبدت قطاعات من هذا التيار اعتراضها على النظر إلى "الإسلام على أنه الخطر القادم" الذي يمثل تهديداً للحضارة الغربية بمنطق صدام الحضارات -كما سنرى لذلك تفصيلاً فيما بعد- ورحبت بالجهود "العاقلة" التي تحاول توضيح موقف الإسلام الحقيقي وصورته في الغرب، ورؤية الحضارة الإسلامية، والدعوة للتفاعل (٣٦).

ج - العلاقة بين العولمة (حقوق الإنسان والمجتمع المدني) والخصوصيات الحضارية:

تحظى القضية بمكانة مهمة في رؤية القوى المكونة لهذا التيار؛ ولذلك فهي تبدي خشيتها من أن تكون العلاقة مع الدائرة المتوسطية مدخلاً لفرض الأجندة الأوروبية على مصر وعلى المنطقة من ناحية، وفرض التعريفات الغربية لها وإبعاد الإسلامية بوجه عام. وبالتالي يمكن فهم رؤيتها علي مستويين :

الأول- تؤيد هذه القوى أو تبدي موقفاً أكثر تركيباً؛ ففي حين ترفض جوانب التنميط والقولبة في "العولمة" تستفيد بجوانب ثورة المعلوماتية وإمكاناتها الهائلة، وتطالب بمراعاة جوانب الخصوصية الحضارية والثقافية لكل الأمم في إطار "التعددية الثقافية"؛ الأمر الذي يستلزم ليس منطق "الاستبعاد " و "صراع الثقافات وصدام الحضارات"؛ وإنما منطق "التعارف الإسلامي " انطلاقاً من الآية الكريمة: { يا أيها الناسُ إنَّا خلقناكم من ذكرٍ وأنثى وجعلناكم شعوبًا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير} [سورة الحجرات : الآية ١٣].

والثاني :في حين تؤيد (هذه االقوى) مسألة حقوق الإنسان - بحسبان أنها القوى الأساسية المتضررة من الاستبداد وانتهاك تلك الحقوق من قبل السلطات الحاكمة في الدول العربية والاسلامية؛ إلا أنها تتحفظ على المسألة من وجهين؛ أحدهما فكري يتعلق بالمرجعية الغربية والاوربية لفكرة حقوق الإنسان والتي تبدى عليها بعض الملاحظات لا تنصرف إلى جوهر الفكرة وأبعادها وقضاياها بل إلي بعض الحريات التي يرفضها المنطق الأخلاقي الإسلامي مثل : الشذوذ ، والاجهاض مما لا مجال للتفصيل فيه والثاني : سياسي ويتعلق باتخاذ الفكرة أساسا للتدخل ، وإثارة النزعة التفتيتية بين الأقليات فضلاً عن استتباع بعض

ابنائها وأفرادها لدائرة المصالح الأوروبية (٣٧). وبالتالي فإن هذه القوى الاسلامية تتعامل مع القضية وفق الاعتبارات التي يمليها الموقف بالأساس ليس بمعنى الخضوع لمقتضياته وإنما بحسبان الوجهة التي أثيرت القضية بها، أو النحو الذي أثيرت عليه، فإذا أثيرت مثلاً بحسبانها مناصرة لأقلية معينة – وقفت ضدها ؛ لأنها تتصادم مع فكرة الوحدة والنسيج الاجتماعي – وإذا أثيرت بحسبانها حقوق مظلوم يتعرض للتعذيب والاضطهاد – وقفت معها من منطلق احترام كرامة وآدمية الإنسان. إلخ (٣٨). ينسحب نفس الموقف من قضية المجتمع المدني الذي ترى أنه لابد من تفعيله شرط ألا يكون ذلك على حساب القضاء على قوة الدولة أو تصفيتها من الداخل. الخلاصة أنه يمكن القول في رؤية هذا التيار ستم التفاعل مع الدائرة المتوسطية – وفق ضوابط معينة مبدئية ومصلحية – وسيخضع التعامل في جزء كبير منه على مدى استعدادالطرف الآخر "الدول الأوروبية المتوسطية" على قبول طرف يتعامل من منطلق "التمايز عنه والخصوصية الحضارية ، وبالتالي ستتوقف صيغة العلاقة مستقبلا على مدى تفهم كلا الطرفين للاخر – بكل حساسياته وحساباته أيضًا.

المبحث الثالث

رؤية التيار اليساري والقومي لقضية المشاركة المتوسطية

يركز الاطار الفكري لهذا التيار في المحور الاقتصادي علي قضيتى إعادة توزيع الثروة والدخل وتذويب الفوارق بين الطبقات ، وفي المحور السياسي علي قضيتي الوحدة العربية ، الصراع العربي الاسرائيلي ، ويعبر عن رؤية هذا التيار القوي الناصرية ، والماركسية ، والقومية العربية .... الخ (٣٩)، ويمكن أن نعالج رؤية القضية والموضوع على المستويات الثلاثة التالية :

المستوى الأول : رؤية مفهوم المتوسطية وإدراكه : يمكن القول بأن القوى اليسارية والقومية تدرك مفهوم المتوسطية بشكل عام في سياق "اقتصادي – سياسي – أمني" أساسا، وهي تدركه في إطار وجود شمال متقدم صناعي غني – يقع في هذه الحالة شمال البحر الأبيض المتوسط – وجنوب متخلف فقير.. وأن ثمة علاقة تاريخية بين وضعية الطرفين هي الظاهرة الاستعمارية التي راكمت رأس المال في الشمال، وأفقرت الجنوب وأنهكت قواه

الاقتصادية، وأن استمرارية هذه الوضعية – في ظل التقسيم العالمي الجديد للعمل – يؤدي بشكل مستمر إلى ازدياد الجنوب الفقير فقرًا، وازدياد الشمال الغني ثراء وغنى.. وقد طرحت هذه القوى منذ وقت مبكر هذه القضية في سياقها الاوسع داعية إلى "نظام اقتصادي عالمي جديد" (٤٠)، عبر آلية الحوار بحيث يتم التوصل إلى اتفاقات متعددة الجوانب لتعديل شروط التبادل، وقضايا الديون.. إلخ ، في هذا السياق يمكن فهم رؤيتها لقضية العلاقات (الأورو – متوسطية) بوصفها علاقات ذات طابع اقتصادي ي

تدور حولها الحوار بين دول الشمال المتقدم (الأوروبية)، ودول جنوب البحر المتوسط (العربية) ، وجوهر هذا الحوار هو ضرورة إدراك الطرفين (دول شمال البحر المتوسط ودول جنوبه) خطورة استمرارية الأوضاع غير العادلة في النواحي الاقتصادية – والاجتماعية على الأمن والاستقرار لدى الطرفين.. ومن ثم كان المطلب في هذا الصدد وضع إطار تفاوضي حول متطلبات وشروط هذا الأمر ، وهذه هي القضية المحورية والأساسية في إدراك هذه القوى بالإضافة إلى ذلك ثمة من يركز خاصة من القوي القومية على بعدين اخرين أحدهما يتعلق بالبعد الاستراتيجي للمفهوم، والآخرة يتعلق بإدراك الهوية المتوسطية ، نتناولهما فيما يلي : –

أ – إدراك الأبعاد الاستراتيجية للمتوسطية : فهناك من يؤكد على أن "معظم المخاطر التي واجهت مصر إنما جاءت بالأساس من الشمال والشمال الشرقي – أي كان ذلك عبر البحر المتوسط – والذي كان أحد مصادر الضغط المستمرة والدائرة على الأمن القومي المصري – الأمر الذي اقتضى بدوره – على مر التاريخ – أن تقوم السياسة المصرية بحركة انتشار اقليمي في الشرق الأوسط مع مساندة كاملة لبلاد المنطقة العربية ، وبالتالي فإن الإدراك الاستراتيجي للمتوسطية على هذا النحو استلزم أمرين على درجة عالية من الأهمية هما : الأول :ضرورة أن تقوم السياسة الخارجية المصرية بتوظيف موقعها الجيو – استراتيجي – عبر تكثيف التفاعلات، وتوثيق العلاقات مع الدائرة المتوسطية وذلك حفاظا على أمنها القومي المصري، والأمن القومي العربي ، والثاني : ضرورة أن تقوم السياسة الخارجية المصرية على أساس بناء المزيد من القوة البحرية الحربية والتجارية على أعلى مستوى تكنولوجى متاح من خلال التفاعلات المصرية المتوسطية (٤١). * وفي هذا الصدد يرى

البعض "أن قيام إسرائيل في حوض البحر المتوسط – وهو نصف عربي – اصبح يستدعي رسم استراتيجية عربية متوسطية اوربية لحصارها بحريًا، وماديًا وعزلها عن دوله، فالذي يفصلنا اليوم عن أوروبا ليس البحر وإنما إسرائيل " (٤٢).

ب – إدراك المتوسطية في إطار الهوية المصرية – هناك اعتراف بأن البعد المتوسطي هو أحد الأبعاد الأربعة للهوية المصرية " فالبحر المتوسط ينتهي به المطاف في مصر، وهو بمثابة نافذة لمصر على الشمال، ومن ثم لا بد من تعميق البعد المتوسطي، وما وراء المتوسطي – أي الأوروبي لمصر" ، ولكن البعد المتوسطي ليس له البعد الأول "فالبحر المتوسط في قيمنا الإقليمية ليس بالدور الثانوي، ولكنه أيضًا ليس بالدور الأول" فهناك البعد العربي والبعد النيلي (الافريقي) ، والبعد الآسيوي (الإسلامي) ، ويمكن رؤية المتوسطية في هذا الصدد في المتغيرات الأربعة التالية : الأول : تمثل السواحل المصرية على المتوسط الضلع الوحيد الذي يتصل بالمعمور اتصالا مباشرا، وبالتالي فإن مصر متوسطية أكثر منها مدارية أو افريقية ، والثاني : يتحول البحر المتوسط – بدون مصر أولاً أو بلاد الشام بدرجة أقل – من بحر عالمي إلى بحر اقليمي محدود ، الثالث :يترادف البعد المتوسطي مع البعد الأوروبي، وقد لعب المتوسط دوره كعامل "وصل" تاريخي، وبشري، واقتصادي وحركي ، وكذلك فإنه كان (فاصلا) جغرافيا كاملا ما بين مصر والعرب من جانب وأوربا من جانب آخر (٤٣)، الرابع : إن البعد المتوسطي في مصر يعد بعدا حضاريا، واقتصاديا أكثر من كونه طبيعيا أو بشريا.

الخلاصة ان رؤية القوى اليسارية والقومية ل"المتوسطية" تشكل حقيقة مركبة من ثلاثة أبعاد متكاملة : الاقتصادي، والاستراتيجي، والآخر المتعلق بالهوية ، وتدل مؤشرات " استطلاع آراء العينة " علي النحو التالي : –

المستوي الأول : رؤية المتوسطية : المفهوم والطبيعة : كانت هناك علاقات تاريخية قديمة بين الدول الواقعة على شاطئ البحر المتوسط الشمالي والجنوبي، وأن طبيعة هذه العلاقات كانت تاريخيا تنافسية بصفة عامة (٦٥ % من العينة)، وصدامية في بعض الاحيان (٣٥% من العينة).. ولدى تحديد أسباب التنافس أرجعوها إلى عوامل ذات طبيعة

تجارية تتعلق بالتجارة والتبادل التجاري في اقليم البحر المتوسط وتغير طرق التجارة فى العالم القديم، أما أسباب الصدام فأرجعوها إلى عوامل ذات طبيعة عسكرية أو دينية في الغالب ، يذكر البعض في العينة – وإنْ كانت نسبتهم ضعيفة – إلى حد ما (٢٣%) – أن الذاكرة التاريخية الأوروبية ما تزال تختزن ذكريات هذا الصدام وتستدعيه في المواقف المختلفة، ولذلك مما يشكل عائقا في سبيل بلورة حوار متكافئ بصدد القضايا المختلفة المطروحة ، وتتفق هذه القوى على اعتماد آلية الحوار والتفاوض كوسيلة للتوصل إلى اتفاقيات في إطار الفكرة المتوسطية..

المستوى الثاني : رؤية مشروع المشاركة الأور – متوسطية : نميز في هذا الصدد أمرين :

أ – الموقف من المتوسطية رؤية اجمالية : تدرك القوى الاجتماعية والسياسية للتيار ببلورة موقف محدد من مسألة الشراكة المصرية – الأوروبية . (١)- تري اغلبية هذه القوى (٨٥%) أن مصر تربطها حاليا روابط سياسية وثقافية بالدائرة المتوسطية تتصف بالقوة والعمق ، وفي رأي هذه الاغلبية أن ثمة عوامل تساعد على تحقيق التقارب بين مصر والدائرة المتوسطية – سياسية وأمنية، و تكنولوجية، و عسكرية.. إلخ. ، كما أن أخري اقتصادية، وثقافية تؤدي إلى التصارع والتباعد.. إلخ ، ولكن الملفت أن التأكيد على أن إسرائيل لا ينبغي أن تكون أحد الدول المتوسطية التي يتم توثيق العلاقات معها عبر الاتفاقيات الأورو – متوسطية حصل علي نسبة منخفضة (٥٥% من العينة)، الأمر الذي يؤكد وجود – نوع أن من القبول بوجودها واشتراكها في الوقت الحالي – وبالنسبة لوجود قوى اوربية متوسطية يمكن تكون أكثر تفاعلا مع السياسة المصرية – فهناك أيضًا تمييزه محوره اقتصادي ينبع من التقاء المصالح بين الأطراف، وبالتالي ليس هناك دولة بعينها – طوال الوقت – وإنما وفقا لكل قضية، وتبعًا لمصلحة كل دولة، وبالتالي فالمسألة مرنة من هذا الباب إلا أن هناك من يعترف بأن مقتضيات الواقع تدل على فرنسا في هذا الصدد ولاعتبارات تاريخية واستراتيجية قد تكون أكثر الدول استجابة للتفاعل المتكافئ مع بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط وشرقه (العربية). يرى فريق من هذه القوى ضرورة تحليل "المتوسطية" من زاوية الرؤى الأوروبية المختلفة لوجود تباينات بينها وكذلك في سياقاتها التاريخية، اذ

هناك على الأقل مرحلتين ينبغي التمييز بينهما الأولي : المتوسطية في ظل تطور الجماعة الأوروبية نحو الاتحاد الأوروبي – وفي ظل القطبية الثنائية والتي شهدت من الجانب العربى المحاولات المختلفة لتسوية الصراع العربي / الإسرائيلي – وتمتد هذه الفترة من ١٩٧٢ – ١٩٩٠م، وقد شهدت ما يُعرف ب "المتوسطية الشاملة"، و"الحوار العربي – الأوروبي"، و"الدعوة إلى السياسة المتوسطية الجديدة"... إلخ. والثاني : المتوسطية في فترة ما بعد الحرب الباردة، والتحرك نحو الاتحاد الأوروبي، وعملية التسوية السياسية العربية – الإسرائيلية وصولا إلى صيغة برشلونة ١٩٩٥م ومن ثم فإن هذا الفريق – في هذا السياق يؤكد على أمرين : الأول : عكست المتوسطية منذ البداية اهتمام الجماعة الأوروبية، ثم الاتحاد الأوروبي – خاصة الدول المتوسطية فيه، في فترات محددة وتحت عوامل عدة أبرزها العامل الاقتصادي – الاهتمام بالمنطقة جنوب البحر المتوسط، الأمر الذي يعني إعادة تأكيد التواجد الأوروبي فيها، وذلك عبر طرق وأطر جديدة – وذلك بعد فترات من التراجع وعدم الوجود ، والثاني : تبلورت السياسات الأوروبية – المعبرة عن تفاعلاتها المتوسطية – في تطورها – عبر المرحلتين سالفتي الذكر – حول بعدين مترابطين هما : إدارة العلاقات الاقتصادية الدولية لهذه المنطقة ، وإدارة الصراع العربي – الإسرائيلي، والصراعات الأخرى المهمة في المنطقة. يقع هذان البعدان في صميم استقرار وأمن الدول العربية جنوب البحر المتوسط وشرقه، وكذلك في إطار استراتيجيات الدول الأوروبية بالطبع – ناهيك عن الولايات المتحدة الأمريكية – بالطبع وفق منظورها الذي قد يختلف أو يتفق مع رؤية ومنظورات دول المنطقة جنوب وشرق البحر المتوسط.

ويمكن بهذا الصدد الوصول إلى استخلاص كلي أن هذه القوى تدفع في اتجاه الحوار مع دول شمال البحر المتوسط مع ضرورة تحديد أجندته بدقة – بحيث تحتل فيه القضايا المتعلقة بالنواحي الاقتصادية (التبادل التجاري – الديون – التنمية.. إلخ) الأولوية الأولى – تليها النواحي الاستراتيجية والعسكرية في المرتبة الثانية – تليها النواحي السياسية في المرتبة الثالثة، ويرتبط ذلك برؤية هذه القوى لذاتها – بمعنى برنامجها في العمل – ورؤيتها للطرف الآخر بمعنى الدول الأوروبية شمال البحر المتوسط.. وعندما طُرح – في استطلاع الرأي – السؤال عن مستقبل العلاقة مع الدائرة المتوسطية في حالة وصول هذه القوي للحكم فإن الإجابة كانت واضحة بالدخول في تفاوض متكافئ لتعديل شروط التبادل – بكل أنواعه

التجاري – والتكنولوجي – والثقافي – وأن منطق التعامل مع هذه الدول سيكون استمرار التفاعل مع الدائرة المتوسطية.

(ب) رؤية القوي لقضايا المشاركة المختلفة النابعة المتوسطية تأسيسا علي الرؤية الإجمالية السابقة : تتمثل في قضايا ثلاثة وهي : –

أ – القضية الأمنية : يلاحظُ بداية أن الأبعاد الأمنية تعد تعبيرا كاشفًا عن رؤية دول الشمال لطبيعة التحديات التي تواجه اقتصادياتها هي – فهي تواجه المشاكل الاقتصادية بإلقاء التبعة على مشكلة الهجرة والعاملين الأجانب (العرب فيها)، وترى أن هذه الهجرة والعمالة العربية المتعطلة هي التي أفرزت ظاهرة الارهاب داخلها هذا من ناحية أو من ناحية أخرى القاء التبعة على البلاد العربية – التي تأتي منها ظواهر الهجرة غير الشرعية، والارهاب ، وتمتلك هذه القوى رؤية مختلفة لتفسير هذه التحديات النابعة من البيئة الداخلية لهذه البلاد والمرتبطة بمرحلة نمونها الاقتصادي كما أنها ترى أن الترتيبات الامنية المقترحة هي أكثر مراعاة ومحاباة للجانب الإسرائيلي على حساب الأطراف العربية بل إنها ترى أنها تعطي لإسرائيل دورا في تحقيق هذا الأمر.

(ب) قضية العولمة والخصوصية الحضارية:تنظر هذه القوى تفصيلا لما تثيره قضية العولمة من جانبين الأول : رفض الخضوع للعولمة في جوانبها الاقتصادية أساسا المتمثلة في فتح الاسواق ؛ لأنها ترى أن ذلك يؤثر سلبيًا على أحوال الفقراء والفئات الوسطى ، ولكن ذلك وفقا لرؤيته – غير ممكن عمليا – مما يدفعه إلى التركيز على "التصدير" لتكوين قوة تنافسية.. إلخ، ومن الوارد أيضًا في ظل هذه الرؤية الانسحاب من بعض المنظمات الاقتصادية الدولية.. إلخ ، والثاني : التعامل مع العولمة انتقائيا في جوانبها السياسية والثقافية ، ومن ثم القبول ولو على نحو جزئي القيم الديمقراطية بمعاييرها الأوروبية – كما ستقبل على المستوى العملي بعد التجارب مع الحزب الواحد ، صيغة مقيدة للتعددية الحزبية، يمكن أن تسعى إلى تطويرها فيما بعد إلى تعددية – سياسية كاملة.

(ج) قضية التسوية السياسية والدور الأوروبي فيها: تقبل هذه القوى بشكل عام بالوجود الإسرائيلي اذ تركز على الجذور الاقتصادية للمشكلة ، كما أنها على صعيد آخر

تحاول أن تربط بينها وبين الجريمة المنظمة والفساد ، أن البيئة التي تنبع منها موجودة في دول الجنوب وأن دول الشمال هيأت هي الأخرى بيئة أكثر ملائمة لانتشارها واتباعها ، وعلى صعيد القيم المتعلقة بالمجتمع المدني – والفكرة المتوسطية عمومًا – ليس هناك تحفظ بشكل عام عليها – ولكن هناك رؤية حول اجراء تعديل في بناء القيم ذاته بحيث تكون المساواة هي القيمة العليا الحاكمة – بدلا من الحرية – بحيث يتم التركيز على القيم في جوانبها الاجتماعية وليس الفردية.

وفي حالة وصول التيار إلى الحكم من المتصور أن يحظى في بدايته بنوع من التعاطف الشعبي – يمكن أن ينصرف عنه بعد ذلك – فارضًا عليه مجموعة من الضغوط المهمة والاساسية لتعديل قسمات اختياراته. وبوجه يمكن أن تتدعم العلاقة مع المتوسطية في حدود وجوانب معينة.

المبحث الرابع

التيار الليبرالي ومستقبل المشاركة المتوسطية

تتمثل القوى الاجتماعية والسياسية المعبرة عن هذا التيار فى الشرائح الرأسمالية التي يغلب على نشاطها الطابع الانتاجي والشرائح العليا والوسطى من الطبقة الوسطى، وبعض الشرائح العمالية ، وتري هذه القوى أنها تقدم صيغة للتفاعل الايجابي مع العولمة وخوض غمار المنافسة واقتحام الاسواق الخارجية، وللتقدم السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي.. إلخ ، وهي تري ضرورة رفع قدرات مصر التنافسية على برنامج سريع لمحو الأمية ولمحاربة الأمراض المتوطنة، وعلى إعادة صياغة جذرية لمنظومة التعليم وللبناء المؤسسي للعلم والتكنولوجيا في مصر – والديمقراطية وإطلاق الحريات عنصران اساسيان – باعتبارهما من القوى الدافعة للنهضة العلمية والتكنولوجية من جهة، وللنظر إليهما كآليات مهمة وضرورية لتصحيح مسيرة النظام [٤٤]. ومن ثم فإنه يغدو مطروحًا ظهور تغيرات جوهرية مستقبليا في السلطة الحاكمة و في نمط العلاقة مع الدائرة المتوسطية ومظاهرها، وأشكالها الأمر الذي سنعرض له بإيجاز:

المستوى الأول : رؤية مفهوم المتوسطية وإدراكه : تعبر القوى الاجتماعية والسياسية الليبرالية عن رؤية وإدراك – على درجة معينة من التحديد – لطرفي العلاقة "مصر" و "دول الشمال المتوسطية" ولموضوعات العلاقة، وجذورها التاريخية، وواقعها الحالي، واحتمالاتها المستقبلية فهي بداية تنطلق من أولوية والتركيز على (مصر) – وتحاول تأصيل العمق التاريخي والحضاري وامتداده في الحضارة الفرعونية (ما قبل الفتح العربي الإسلامي) وترى أنها من ذلك الوقت كانت على صلة بأوربا – وفي احتكاك دائم مع الحضارات اليونانية والرومانية تأثيرًا وتأثرًا – وأن ثقافتها أقرب إلى المتوسطية منها إلى آية ثقافة شرقية أخرى كما سنرى.

وترى قوي هذا التيار أن مصر كانت على تفاعل دائم – عبر المتوسط – مع الحضارة الأوروبية، وأن "البحر المتوسط" هو مدخل مصر للعالم وللعب دور في مضمار السياسة العالمية.. إلخ، وأن مستقبل مصر الحقيقي هو في الاتجاه والسياسة المتوسطية.. وبالتالي فإن مفهوم المتوسطية والعلاقات المصرية المتوسطية تكتسب أهمية محورية في رؤية هذه القوي .

– ويمكن القول أن هذا التوجه يمثل مدرسة في الفكر السياسي والاجتماعي والثقافي المصري لها أعلامها وجذورها تاريخيا، وما زالت مستمرة ولها تداعياتها حتى الوقت الراهن ، و من ذلك تاريخيا رؤية د.طه حسين في كتابه "مستقبل الثقافة في مصر" حول هوية مصر بقوله "المسألة الخطيرة حقًا.. والتي لابد أن نجليها لأنفسنا تجلية تزيل عنها كل شك هي أن تعرف.. هل مصر من الشرق أم من الغرب ؟ هل العقل المصري شرقي التصور والإدراك والفهم والحكم على الأشياء ؟ أو هل هو غربي التصور، والإدراك، والفهم، والحكم على الأشياء ؟ ثم يردف القول "إن العقل المصري منذ عصوره الأولى إن تأثر بشيء فإنما يتأثر بالبحر الأبيض المتوسط، وأن تبادل المنافع على اختلافها فإنما يتبادلها مع شعوب البحر الأبيض المتوسط ، وينتهي الأمر بتحديد المستقبل والوجهة "هي واحدة فذة ليس لها تعدد، وهي نسير سير الاوربيين، ونسلك طريقهم، لنكون لهم أندادًا، ولنكون لهم شركاء في الحضارة، خيرها وشرها، حلوها ومرها، وما يحمد منها وما يكره، وما يحمد منها وما يُعاب.."(٤٥) ، وهكذا يتم النظر إلى النهج المتوسطي –

والعلاقات المتوسطية – باعتبارها طريق التقدم والتحديث السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي – باعتباره منهج حياة متكامل – وتتم المرادفة بين المتوسطية "فكرة" و"مفهوما" و"منهج حياة" وبين "الأوروبية" و"التغريب" و " الليبرالية " بالمدلول الحضاري العصري – وتتضمن رؤية طه حسين في هذا الصدد خمسة جوانب أو أبعاد هي : الأول : ينتمي العقل المصري إلى اسرة الشعوب التي عاشت حول بحر الروم (البحر المتوسط) وتتساوى – في الواقع التاريخي والحضاري – علاقات مصر ببلاد شرق البحر المتوسط وغربه والثاني :شملت تفاعلات مصر ببلاد البحر المتوسط جميع مجالات الحياة الإنسانية – بحيث كانت دائما قوة – اساسية من قوى التوازن السياسي، والاقتصادي بل والعسكري. والثالث :ارتبطت مراحل القوة التاريخية لمصر – أساسًا وبصفة مستمرة – بتفاعلاتها المكثفة مع بلدان المتوسط – بينما أدت حالات العزلة في بعض العصور عن عالم المتوسط إلى الفقر والبؤس والضعف وشيوع الركود والجمود والجهل. والرابع : العقل المصري هو عقل متوسطي التصور، والإدراك، والفهم، والحكم على الأشياء ، والخامس : أدت الظروف التاريخية للسياسة، والاقتصاد، والعسكرية المواتية للبلاد الأوروبية أكثر منها لمصر وغيرها من بلاد شرق المتوسط، إلى اصطباغ الحقيقة الثقافية المتوسطية في العصور الحديثة بصبغة فكرية غربية واضحة ، أما سلامة موسى فقد انتقد الشرق انتقادًا لاذعًا، ورأى أن تخلف مصر في ثقافتها الشرقية وفي هذا الانتماء العربي والشرقي، وأكد على ضرورة الانفتاح على الثقافة الغربية التي "تغلب وتسود أينما وجدت في هذا العالم الذي نعيش فيه" ، بينما ذهب د. حسين مؤنس أبعد من الجميع في تكييفه لمفهوم المتوسطية داخل البنية العقلية المصرية ، اذ اوضح أنها تتمثل في مكونات أربعة وهي (٤٦): الأول :تعد مصر حقيقة بحرية مثلما هي حقيقة برية صحراوية نهرية "العنصر البحري داخل كيانها، مشترك في تكوينها بنصيب كبير" ، والثاني : تعد مصر فاعلا متوسطيًا رئيسيا في حياة "المتوسط" – على مر التاريخ في المنطقة – "نستطيع أن نوجز تاريخ البحر الأبيض في تاريخ وتطور الاسكندرية.. ولهذه الصلة بين الاسكندرية وحوض البحر الأبيض صدى بعيد في تاريخ مصر، ولها نصيبها من رسالة مصر كلها" ، والثالث : هناك ارتباط وثيق بين الحضارة المصرية القديمة، وما بين الحضارة الأوروبية "الغربية" الحديثة والمعاصرة "إن أسس

الحضارة المصرية قبل الرومان، واليونان هي نفسها الأسس التي قامت عليها الحضارة الغربية : العلم، والفن والعمل..".الرابع : أدي عدم الاهتمام المصري بالبحر المتوسط منذ الفتح العربي الإسلامي – وحتى الدولة العثمانية – أدى إلى فقدان مصر طيلة تلك القرون لميزة موقعها "ثم كان عليها أن تدفع ثمن هذا الاهمال، إذ نهضت الأمم على سواحل ذلك البحر، ومصر في سبات عميق لتفيق، وإذا أقوام من وراء ذلك البحر تطرق أبوابها غزاة فاتحين". (٤٧) وهكذا باختصار فإن مستقبل مصر – من وجهة نظر الأمن المصري – رهين باستعادة دورها في المحيط المتوسطي.. هذا بالنسبة لجذور المتوسطية في الإدراك المصري وهو الأمر الذي ما زال مستمرا – بدرجة من الدرجات حتى الآن – وبالتركيز على الأبعاد الثقافية فيه كنموذج للرقي والتطور والتقدم.

ويمكن أن نميز في إدراك المتوسطية لدى القوى الاجتماعية، والسياسية الليبرالية بين أمرين :

أ- المتوسطية كانتماء ثقافي: يقبل التيار الأوسع من القوى الاجتماعية والسياسية المؤازرة لهذا السيناريو الدائرة المتوسطية باعتبارها "دائرة انتماء ثقافي" ، فعندما تم توجيه السؤال عن وجود علاقات تاريخية قديمة بين الدول المشاطئة للبحر المتوسط شمال وجنوبه كانت الإجابة شبه إجماع (٩٥%) على وجودها ولدى توصيف طبيعتها أجابت النسبة الغالبة (٦٥%) بأنها كانت "تعاونية بصفة عامة" وأجابت (٢٥%) بأنها كانت (تنافسية) في حين أجابت (١٠%) بأنها كانت صدامية وأسفت لهذا الصدام غير المبرر تاريخيا.

وفي تصورها للعلاقات الحالية – السياسية والثقافية – بين الدول الواقعة على شاطئ المتوسط شماله وجنوبه كانت الإجابة بأنها تعاونية في غالب الأحوال وتكاملية في هذا الصدد (٧٠% من العينة) أما (٣٠%) فرأت أنها تنافسية لمصلحة مصر بالدرجة الأولى ، وحين طُلب من العينة تحديد الدائرة التي ينبغي أن تتحرك فيها السياسة الخارجية المصرية حصلت الدائرة المتوسطية على المرتبة الأولى – تلتها الدائرة الافريقية – فالدائرة الإسلامية – فالدائرة العربية.. مما يشير إلى الموقع المحوري للدائرة المتوسطية في إدراك القوى الاجتماعية والسياسية للتيار وأولوياتها على بقية الدوائر الأخرى. (ب) المتوسطية كارتباط ومشروع

سياسي : ترى القوى السياسية والاجتماعية المساندة للتيار أن العلاقة بين "أقاليم البحر المتوسط الثلاثة – شمال – وشرق وجنوب – مرت بمراحل تاريخية عدة – تدل في محصلتها على أنه كانت هناك تأثيرات متبادلة – ولكن تأثير شمال البحر المتوسط كان أكبر وأقوى في المحصلة العامة حتى الآن – دون أن يعني انتفاء تأثير اقليمي جنوب وشرق المتوسط.." (٤٧) ، والخلاصة أنه يمكن بلوة رؤية القوى الاجتماعية والسياسية الليبرالية في أربعة متغيرات هي : الأول – الإطار الإقليمي المتوسطي طبيعي لا اصطناع فيه، وأن وراءه تاريخاً حافلا وطويلا من التفاعلات التعاونية والصراعية ، والثاني : هناك اتفاق على تاريخها هو جزء لا يتجزأ من تاريخ البحر المتوسط، وهو ما تقف مدينة الاسكندرية شاهدة عليه ، والثالث :إن الإطار القيمي المتوسطي هو الأرسخ في التكوين والوجدان المصري، وأنه يمثل الهوية الحقيقية للشعب المصري، وأن مستقبل مصر هو في التوجه المتوسطي بالأساس والعلاقة مع بلدان شمال البحر المتوسط ، والرابع : لا يقلل من أهمية الإطار المتوسطي أنه يتضمن إسرائيل، ويقارن بين موقعها في هذه الصيغة وموقعها المحوري في المشروع الشرق – أوسطي الكبير لصالح الأول بالطبع ..

المستوى الثاني : الموقف من المشاركة اجمالا اذ تبلور القوى الاجتماعية والسياسية الليبرالية موقفاً واضحا منها في متغيرين: الأول : يؤكد (٩٥% من العينة) على أن مصر يربطها في الوقت الراهن روابط سياسية واقتصادية على درجة من العمق بالدائرة المتوسطية يساعدها على ذلك بالأساس عوامل ثقافية، واقتصادية، وسياسية – أما العوامل التي قد تؤدي إلى التباعد فهي – من وجهة نظرها – العوامل الأمنية والسياسية بالأساس ، والثاني : بالنسبة لوجود إسرائيل – في إطار التعاون المتوسطي – فإن هناك قبولا مبدئيا بالوجود ذاته حيث إنه موجود بدرجة أكثر تأثيرا في المشروع الشرق أوسطي ولذلك يشترط لتفعيل التعاون معها – خصوصًا في الاتفاقيات الأمنية – أن يتم على خلفية التقدم في مسيرة التسوية السياسية في المنطقة – أما بالنسبة لوجود قوي اكثر تفاعلا مع السياسة المصرية فهناك تسليم بذلك ولكن الأمر متغير ويتحقق وفقا لميزان المصلحة.. وتفصيلا هناك ثلاثة قضايا :

أ – ضرورة الفصل بين المشاركة السياسية والأمنية وربطها بقضية التسوية السياسية:

فقد جعلتهما صيغة برشلونة في سياق واحد يهدف إلى إقامة (منطقة مشتركة للأمن والاستقرار) فقبل أن يتحقق تقدم حقيقي في عملية السلام، فإن وجود إسرائيل يجعل المشاركة الامنية غير واردة من المنظور العربي في أي مدى قريب أو متوسط.

– ولكن ينبغي اختزال الجانب الامني في الاتفاق على نزع أسلحة الدمار الشامل– وفي مقدمتها الأسلحة النووية – وكيفية مواجهة الارهاب، مع فصل هذا الجانب عن المشاركة السياسية والتي تمثل جزءا اساسيا في صيغة برشلونة ، وبالتالي ترى هذه القوى الليبرالية "حتى أنه إذا كانت الترتيبات تتعلق بمقاومة الارهاب.. فإنه ينبغي حل المشكلة الأساسية التي تحول دون التعاون الأمني في الإطار المتوسطي – وهي المشكلة المترتبة على وجود إسرائيل وعدم إحراز تقدم في عملية التسوية السياسية" (٤٨).

(ب) قضية العولمة والخصوصية الحضارية : ليس للقوى السياسية والاجتماعية الليبرالية مشكلة حقيقية مع العولمة – والتحديث الذي يرادف التغريب والعلمنة ويهمش مسألة الخصوصية الحضارية والثقافية حيث تعتبر الثقافة المتوسطية – كما أسلفنا – مثاله الحضاري ونموذجه للتقدم والنمو، وبالتالي هو يقبل – إلى حد كبير – بالمقاييس الأوروبية الأساسية للديمقراطية – والتعددية – والحريات – والمجتمع المدني .... الخ ، ويهمش قضايا الاستقلال الوطني والحضاري – ونفرد لكل قضية بإيجاز حتى تتضح لبيان الموقف العملي.

(ج) قضية الديمقراطية مكون رئيسي للمشاركة : – توصلت وثيقة المشاركة على "الديمقراطية وتطوير حكم القانون واحترام حقوق الإنسان من ناحية، مع الاعتراف بحق كل دولة في اختيار نظامها السياسي والاجتماعي والقانوني – من ناحية أخرى" – ويرى الليبراليون أن هذا التعارض "ذريعة لتبرير وجود نظم مستبدة كلاً أو جزءًا – كما هو حاصل في دول جنوب وشرق المتوسط العربية – ويقدم النص المتعلق باحترام الخصوصيات ذريعة اضافية لانتهاك حقوق الإنسان (٤٩) ويطالب الأوربيين "لا ينبغي أن يضعف الأوربيون أمام طرح عربي يتذرع بالخصوصية للدفاع عن أوضاع غير ديمقراطية، أو يلجأ إلى نوع من الابتزاز عندما يرفض ما يعتبره "وصاية" أوربية في مجال الديمقراطية"، ويضيف : "إن

وجود دور شعبي في المشاركة الأوروبية المتوسطية سيكون ايجابيا من منظور المصالح الأوروبية" كما أن تطوير "ثقافة ديمقراطية يمكن أن يوفر تفاهمًا غير مسبوق ينهض التعاون المتوسطي على اساسه ويتم رده الهوة بين الطرفين". (٥٠)

(د) المشاركة والتعددية في النظام العالمي: ترى القوى الاجتماعية والسياسية الليبرالية أن المشاركة الأوروبية – المتوسطية تعزز دور أوربا في منطقة جنوب البحر المتوسط، ويمكن أن يرتبط ذلك بدعم دورها في تشكيل النظام العالمي في اتجاه متعدد الاقطاب " صيغة برشلونة المتوسطية الأوروبية في مواجهة الشرق أوسطية الأمريكية الإسرائيلية" ويرى أنه لكي تكتسب طابعًا شعبيًا لا بد من مكون ديمقراطي تنهض على أساسه – وينتقد أن الأطراف العربية لا ترى ذلك والأوروبية مترددة فى الأمر – وبالتالي – من وجهة نظرهم – يصعب أن تكون المشاركة الأوروبية– المتوسطية متغيرًا مؤثرًا على أي من ضفتي البحر، "بدون الركيزة الديمقراطية لن تسفر عملية برشلونة عن الكثير" (٥١)

خاتمة الدراسة: التيار الأساسي للرأي العام المصري ومستقبل المشاركة المتوسطية

تدور هذه الرؤية والادراك حول مقولة التيار الأساسي للوطنية المصرية وأغلبية الرأي العام المصري والتي يمكن أن تتفق علي حل وسط على مستوى الأهداف والوسائل ، وتعرف القوى الاجتماعية والسياسية المكونة لهذا التيار في الخبرة التاريخية المصرية ب "الوسط السياسي" أو "التيار الأساسي".. إلخ . ، والكثير من العلماء والمؤرخين يعتبرون الشعب المصري – بشكل عام – في طابعه القومي من أهل الوسطية والاعتدال في المواقف (٥٢)، وكان لابد أن يترجم ذلك في موقفه من "المتوسطية" باعتبارها فكرة وقيم وانتماء من ناحية، ومن ناحية أخرى باعتبارها مشروع وارتباط سياسي واستراتيجي وتتبع فكرة التيار الأساسي من ملاحظة وجود عناصر مشتركة كثيرة في رؤية الأحزاب والتيارات السياسية وادركها للمتوسطية كما مربنا، مما يعني امكانية تجاوز الخلافات التي تتصل بغايات المدى البعيد أكثر مما تصل بأهداف المدى القريب و المدى المتوسط، و واجراءاته (٥٣). ويمكن أن نحدد رؤية القوى الاجتماعية والسياسية المرتبطة الممثلة للتيار الأساسي علي نفس المستويات التحليلية السابقة علي النحو التالي

المستوى الأول :رؤية مفهوم المتوسطية وإدراكه بحكم طبيعة هذا التيار الشعبي وكونه تعبيرا عن توافق قطاعات عريضة من الشعب عليه، على اعتبار أنه يلبي أهدافهم الأساسية وكونه يغلب "مفهوم الحل الوسط" في تعامله مع القضايا والمشكلات التي تواجه المجتمع – فإنه في إدراكه للمتوسطية سوف يؤكد على القواسم المشتركة الأربعة التالية الأول : المتوسطية – بداية وأساسًا – مجال جغرافي وسياسي لمجموعة من الدول تقع على شاطئ البحر المتوسط شماله وجنوبه ، والثاني :تقدم المتوسطية الأساس الفكري لسياسات تعاونية إقليمية وغير إقليمية ، والثالث :تعد المتوسطية تعبيرًا عن توجه خارجي سياسي، واقتصادي وأمني لمجموعة من الدول يمكن أن تتميز به ، والرابع : تعد المتوسطية مجموعة ترتيبات أمنية مشتركة بين مجموعة من الدول من جانب ومن جانب آخرا تعبيرًا عن أهداف ومصالح مشتركة لمواجهة تحديات مشتركة ومن جانب آخر انتماء حضاري، ونظام قيم، وهوية مشتركة ، و الخلاصة بهذا الصدد أن مفهوم (المتوسطية) يعني دول حوض الأبيض المتوسط الذي يتكون من مجموعة من الدول والمناطق متنوعة الهويات والتجارب السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية تعيش في حالة من الترابط الفعلي والواقعي يعززها الجوار الجغرافي – بالإضافة إلى البحر المتوسط – والذي يجمع بالقدر الذي يفرق، ويوحد بالقدر الذي يفصل – وقد ولد ذلك العديد من الاهتمامات المشتركة يمكن الاستدلال بها لتحديد مضمون ومدلول مفهوم المتوسطية علي ما أسلفنا . – وفي إدراك المتوسطية كعلاقة وارتباط فانها تراها تعبيرا عن تضامن معنوي مشترك نتيجة فقدان الدور المركزي سواء كان ذلك بالنسبة لأوربا – أو بالنسبة للمنطقة العربية، ولذلك فإن المتوسطية هي – باختصار – تكتيك لإعادة القوة الذاتية في مواجهة طرف ثالث –. ذلك أنه تاريخيًا كان حوض البحر الأبيض المتوسط – ولفترات طويلة من تاريخ البشرية – مركزًا للعالم، وكانت الحضارة التي تسيطر عليه هي الحضارة التي تحكم العالم، وتقود الإنسانية – فقد كان صعود الحضارات، وتدهورها، واضمحلالها – ومن ثم توارثها – مرتبط إلى حد كبير بمدى السيطرة والهيمنة على البحر المتوسط ، ثم عانت الدول المشاطئة للبحر المتوسط من فقدان الدور، حين انتقلت القيادة والدور المركزي للولايات المتحدة الأمريكية – أي خارج حوض البحر المتوسط – ومن ثم وفقًا لرؤية هذا التيار فإن المتوسطية هي مجموعة روابط وعلاقات وأفعال لتقوية أو إعادة القوة الذاتية في مواجهة طرف ثالث علي ما أسلفنا .

وفي إدراك المتوسطية كانتماء وقيم ثقافية: يرى قوي هذا التيار أنه يجب التمييز بين أمرين بصدد "المتوسطية" : *الأول* : المتوسطية كمجموعة من الدول المتقدمة تكنولوجيا، وسياسيًا، واقتصاديا – وهؤلاء يجب الاستفادة منهم، والتعامل معهم بكل أسس التعامل ، *والثانى* :المتوسطية كتعبير عن مجموعة من القيم المعبرة عن نمط الحياة الغربية بمختلف جوانبها– وهذه ينبغى الاستفادة من الجوانب المشتركة قيميا ، ولكن التعامل مع هذا الجانب يتم بشكل انتقائي، فتتم الإفادة من مجموعة القيم النافعة، واستبعاد مجموعة القيم الضارة أو الفاسدة.

(ب) المتوسطية كمشروع سيطرة واستحواذ : رغم أنه يوجد داخل قوى هذا التيار فريقا يرى في المتوسطية أو ينظر إليها على أنها "مشروع أحدهما (أوربا)، أما الآخر (جنوب المتوسط) فهو الهدف أي أنها مشروع سيطرة واستحواذ جديد يشكل امتدادًا بشكل أو بآخر للسيطرة الاستعمارية القديمة. و لكن القوي الغالبة فيه تعترف بوجود عدة دوائر : الدائرة العربية – الدائرة الافريقية – الدائرة الإسلامية – الدائرة المتوسطية ، وهكذا فإن المتوسطية – كارتباط سياسي – وفقًا لهذه الرؤية يتم التمييز فيها بين أمرين :الأول: الاستفادة من منجزات الدول التابعة للدائرة المتوسطية (دول الشمال) أساسا في مجال التكنولوجيا – والصناعة – والإدارة.. إلخ الأمر الذي يفرض التواصل والتفاعل ، والثاني : الابتعاد عن أي شكل من إشكال الهيمنة السياسية لدول شمال البحر الأبيض المتوسط على مقدرات الدول الواقعة جنوبه.أ – تغلب على هذه الرؤية – وفق مؤشرات الاستطلاع – رؤية متوازنة بالنسبة للمتوسطية، فعند السؤال عن توصيف طبيعة العلاقات التاريخية بين الدول الواقعة على شاطئ البحر المتوسط الشمالي والجنوبي أجاب ٥٥% بأنها تعاونية تكاملية وأجاب ٤٥% بأنها كانت تنافسية بصفة عامة، ولم يجب أحد بأنها كانت صراعية ، وقد استمر هذا الموقف – مع تغير في النسب – بصدد تحديد طبيعة العلاقات السياسية والثقافية – حاليًا – بين الدول الواقعة على شاطئ البحر المتوسط الشمالي والجنوبي، فقد وصفتها نسبة ٦٠% أنها علاقات تنافسية في حين وصفتها ٤٠% أنها علاقات تعاونية تكاملية بصفة عامة.. ولعل ذلك يرجع لطبيعة نمط وبناء القيم الذي ينطلق منه أصحاب القوى السياسية والاجتماعية للتيار الأساسي للرأي العام المصري (٥٤).

ب – عند النظر إلى الإجابة عن ترتيب الدوائر التي ينبغي أن تتحرك فيها السياسة الخارجية المصرية حسب أهميتها كانت الاغلبية (٨٩%) تقوم بترتيبها على النحو التالي : الدائرة العربية – الدائرة الافريقية – الدائرة الإسلامية – الدائرة المتوسطية (ولا يرجع تأخر ترتيب هذه الدائرة في الترتيب – من وجهة نظرنا – إلى موقف معاداة من لهذه الدائرة بل على العكس – كما أوضحنا سالفًا – فإن ذلك هو الترتيب الواقعي المعبر عن التوجه العام للمجتمع المصري، ولا يحمل الأمر أية دلالة سلبية كما هو الحال مع القوى الاجتماعية والسياسية المساندة للتيار الإسلامي .

ب – المستوى الثاني : الموقف من مشروع المشاركة الأورو– متوسطية : يمكن أن نميز بين رؤية المشروع اجمالا – ثم رؤية مجموعة القضايا الأساسية كالتالي :

١ – رؤية مشروع المشاركة "الأورو – متوسطية" : تبلور القوى الاجتماعية والسياسية لهذا التيار رؤية محددة فالاغلبية (٩٢%) فحواها ان مصر يربطها حاليا روابط سياسية وثقافية عميقة وقوية بالدائرة نتيجة عوامل سياسية وأمنية، وعوامل تكنولوجية، عوامل عسكرية، كما أن ثمة عوامل يمكن أن تؤدي إلى التباعد بين مصر والدائرة المتوسطية وهي بالأساس – من وجهة نظرها – عوامل ذات طبيعة ثقافية، ودينية، واقتصادية.. إلخ.

أ – وقد حظيت الإجابة على السؤال الخاص بتحديد تلك الدولة التي لا ينبغي أن يكون معها علاقات وثيقة – عبر الاتفاقيات المتعلقة بالمشاركة – حددت بأنها إسرائيل بنسبة عالية (٨٧%) من العينة – الأمر الذي يؤكد عدم القبول الشعبي بوجود إسرائيل واشتراكها في الوقت الحالي في مثل هذه العلاقات المتوسطية. وبالنسبة لوجود قوى أوربية متوسطية يمكن أن تكون أكثر تفاعلاً مع السياسة المصرية – فهناك تمييز أساسه اقتصادي – سياسي حيث تتحدد بعض القوى مثل : فرنسا وألمانيا، حيث يمكن أن تكون أكثر تفاعلا مع السياسة المصرية المتوسطية، ويسلم هؤلاء بأن القوى الأوروبية المتوسطية ليست على درجة واحدة أو موقف واحد – في هذا الصدد.

ب – وبصدد الاتفاق من عدمه مع الرؤية الرسمية لتحقيق "المتوسطية" و"الشراكة المصرية – الأوروبية" – أجاب (٤٠% من العينة بالإيجاب) في حين أجاب بالرفض (٣٥%)، في

حين ذكر (٢٥% من العينة بأنهم لا يعرفون هذه الرؤية على وجه التحديد).الأمر الذي يشير بعد تعادلية المواقف والموقف الوسطي، إلى ارتفاع نسبة الذين لم يتحقق لهم العلم أو لم تتوافر لديهم المعلومات حول الموقف الرسمي المصري (المذكور في المبحث الأول) حول تحقيق المتوسطية و"المشاركة المصرية – الأوروبية". وحين طُلب من الذين – يتفقون أو يختلفون – مع الرؤية الرسمية في تحقيق الشراكة المصرية – الأوروبية ترتيب القوى التي يقع على عاتقها هذا التحقيق أجاب هؤلاء بأنهم (رجال الأعمال – المؤسسة العسكرية) أو الجدير بالذكر أنها لم تكن اختيارا مدرجًا أصلا لكنهم تكررت في فئة – أخرى تذكر)، النخبة السياسية – النخبة المثقفة [٥٥].

– والدلالة المباشرة لهذا الأمر هو ارتفاع تقدير القوى الاجتماعية المساندة لهذا السيناريو لقدرات وقوة هذه الفئات في المجتمع المصري، ومدى قبولها لأن يأتي تحقيق أمر الشراكة وقضيتها على أيدي هؤلاء (أي على أيدي طبقة رجال الأعمال)، والملفت أيضًا للانتباه أن المؤسسة العسكرية احتلت المرتبة التالية مباشرة في حين جاء المثقفون في ذيل القائمة مما يدل على فقدانهم – في إطار هذه الرؤية – لدورهم الطليعي كما هو معروف .

ج – وحين طُلب من أفراد العينة تحديد الجوانب التي تحتاج إلى تعديل في علاقة مصر بالقوى المؤثرة في الدائرة المتوسطية كانت الإجابات التي ركزت على الجوانب الاقتصادية تحتل المرتبة الأولى بنسبة (٤٥%)، والجانب الثقافي بنسبة (٣٠)، والجانب السياسي في المرتبة الثالثة بنسبة (٢٥%)، وحين تم السؤال عن مدى أهمية الأبعاد السياسية في الرؤية الرسمية للدعوة المتوسطية – كما تترجمها الوثائق الرسمية ذاتها، كانت الإجابة بأنها تحتل مكانة (جيدة)، أما بالنسبة للأبعاد الثقافية فكانت الإجابة بأنها تحتل مكانة (متوسطة) – وحين طُلب من العينة تحديد طبيعة العلاقة بين الأبعاد الثقافية والسياسية للدعوة المتوسطية – كما تقدمها الرؤية الرسمية أجاب (٨٥% من العينة) بأنها علاقة تكاملية، في حين أجاب (١٥% فقط من العينة) بأنها علاقة تنافسية [٥٦].

د – حين سئل أفراد العينة الممثلة لمكونات التيار الأساسي عن رأيهم في مستقبل العلاقة المصرية مع القوى المؤثرة في الدائرة المتوسطية في حال وصول رجال الأعمال والقوي

الليبرالية إلى الحكم أجابت نسبة (٨٥%) بأنها ستكون تعاونية في حين أجابت (١٥%) بأنها ستكون تنافسية – وفي هذه الحال – أي وصول رجال الأعمال إلى الحكم – سيتم النظر إلى الثقافة باعتبارها "سلعة" قابلة للتسويق، وسوف يزداد الانتاج الثقافي كمًا ويرتفع مضمونا وإنْ كان هذا المضمون سيكون أقرب إلى الفكر الغربي – والليبرالي منه على وجه التحديد – أما في الجانب السياسي فسوف يسمح بالمزيد من الحريات السياسية والمدنية ومن ذلك تشكيل الأحزاب السياسية، وانشاء الجمعيات المختلفة التي تقود إلى إثراء المجتمع الاهلي. – وفي حالة وصول التيار الإسلامي إلى الحكم – فإن العينة أن العلاقات الممثلة للقوى الاجتماعية والسياسية – أجابت نسبة (٦٥%)، مع الدائرة المتوسطية ستكون تعاونية، ونسبة (٢٥%) أنها ستكون تنافسية، ونسبة (١٠%) أنها ستكون صدامية صراعية ، وفي هذه الحالة – أي وصول التيار الإسلامي إلى الحكم – سوف يتقلص التعاون الثقافي مع الدائرة المتوسطية، وسيتم التركيز على بناء ثقافة ذاتية يزداد في جرعة النواحي القيمية والدينية، أما النواحي السياسية فإنه سوف لا يقر بالتسوية السياسية مع إسرائيل، كما لن يخضع للمعايير المحددة لماهية النظام السياسي الحر أو الديمقراطي. ولا يختلف الأمر كثيرًا عن استعراض بقية مؤشرات استطلاع الرأي بالنسبة لبقية القوي ، وعندما طُرح سؤال في استطلاع الرأي – عن مستقبل العلاقة مع الدائرة المتوسطية في حالة وصول التيار الأساسي للحكم في مصر فإن الإجابة كانت في استمرارية التفاعل مع الدائرة المتوسطية بحيث يتم إحداث تغيير متدرج في النواحي السياسية والنواحي الثقافية – موضع اهتمام الدارسة كما سيظهر من التناول المختصر للنقطة التالية :

(٢) قضايا المشاركة المتوسطية : يتحدد بناء على الرؤية الإجمالية السابقة تتحدد رؤية القوى من أجندة قضايا المشاركة – وبالذات الأبعاد السياسية والثقافية – موضع الاهتمام في هذه الدراسة.

(أ) قضية العولمة والخصوصية الحضارية : يقف هذا التيار موقفًا وسطًا، فرغم القناعة بالانفتاح والأخذ من التجربة الغربية المتوسطية الأمر الذي يجعلهم يتعاملون مع العولمة – بشكل انتقائي – أي أنه يتم القبول – ولو على نحو جزئي بالقيم الديمقراطية وبمعاييرها الأوروبية – وفي إطارها القبول بمبدأ التعددية الساسية والحزبية.. إلخ. ، إلا أن

هناك أيضًا رؤية حول رفض الانصياع والانسحاق للعولمة من خلال الاعتصام بالخصوصية الحضارية والذاتية، ومراعاة بناء ونمط القيم الخاصة بالمجتمع، وفي نفس الوقت هناك قبول – بدرجة من الدرجات – بالعولمة في الجوانب الاقتصادية.

(ب) قضية التسوية السياسية مع إسرائيل والدور الأوروبي فيها: تتخذ قوى هذا التيار رؤية سياسيةعملية وسطًا، تسعى للاستفادة من مزايا التعامل في إطار المتوسطية مع الابتعاد عن مخاطرها المتصورة. فهذا الموقف يقر بعملية التفاوض مع إسرائيل للحصول على بعض الحقوق والمكاسب للأطراف المتفاوضة، ويعني ذلك إقراره بوجود "إسرائيل" دون التورط في ترسيخ شرعيتها، وهو يعتقد أن الدور الأوروبي من خلال (المتوسطية) يمكن أن يحد – بدرجة من الدرجات – من مسألة الانحياز الأمريكي لإسرائيل.

(ج) قضية الإرهاب والمجتمع المدني والقيم المرتبة به: – تقبل القوى الاجتماعية والسياسية لهذا التيار بصدد توصيف ظاهرة الارهاب بماهو سائد وكذلك الوسائل المقترحة لعلاجها والقضاء عليها. وعلى صعيد القيم المتعلقة بالمجتمع المدني – فإنه يتم قبولها من ذلك قبول التعددية السياسية المقيدة – مع تطعيم القيم الديمقراطية بخبرات حضارية قومية ووطنية، إضافة على كونه سوف يؤكد بالأساس على القضية الوطنية ويرفع شعارات الاستقلال الوطني، والهوية، والتميز.

وتتحفظ القوى الاجتماعية والسياسية للتيار على بعض الأشكال الاجتماعية والسياسية التي يمكن أن تحد من هيمنة الدولة وقيامها بدور أساسي في تشكيل المجتمع السياسي، وسيقبل – في حدود معينة – لا تضر بقيمة العدالة الاجتماعية – الأبعاد الاقتصادية للمتوسطية ، وفي حالة وصول هذه القوى إلى الحكم من المتصور أن يحظى بتأييد وتعاطف شعبي واسع من كل ما سبق .

هكذا حاولنا – قدر الإمكان – استعراض الخطوط الأساسية لعلاقة مصر مع الدائرة المتوسطية في الجوانب الثقافية والسياسية – انطلاقا – من نقطة الأساس المحورية وهي "المشاركة وفق صيغة برشلونة"، وكان ذلك وفقا لرؤية القوي الاجتماعية والسياسية الأساسية في المجتمع المصري وادراكها لقضية العلاقة ، وتمت المعالجة على مستوى رصد الرؤى

والتصورات حول "المتوسطية"، مفهوما وعلاقة ومشروعا وما يحيط به من آليات وممارسات، ومحاولة استشراف المستقبل بهذا الصدد .

وحاولنا في ثنايا التناول الإجابة على التساؤلات الأساسية المطروحة في مقدمة الدراسة – وإنْ لم نتمكن بالطبع من الإجابة على بعضها – كما أنه لاتساع الموضوع وطبيعة الدراسة الكشفية الاستطلاعية غلب عليه بشكل أساسي مستوى الرصد والتوصيف وبدرجة أقل التفسير الذي يحتاج لمزيد من التفاصيل موضعها دراسات قادمة ..

الهوامش والمراجع :–

(١) من واقع استقراء بنود الوثيقة وتحليل مضمونها بداية نجد البنود المتعلقة بشكل مباشر بالنواحي السياسية (٧، ٨، ٩، ١٠) تتناول العلاقات بين الشعوب والدول مقررة مبادىء قانونية وسياسية ثابتة من قبيل (حق تقرير المصير – ومنع التدخل في الشئون الداخلية – واحترام التكامل الوطني والإقليمي – والتسوية السلمية للخلافات والمنازعات) بينما تلك التي تتعلق بشكل مباشر بالنواحي الحضارية والثقافية (١، ٢، ٣، ٤) وتتناول بشكل مباشر (الحوار والتفاعل بين الثقافات – ورفض التعصب وإرساء التسامح – والتعددية الثقافية – والعنصرية واضطهاد الأجانب) ، ويلاحظ تقديم الوثيقة هذه الجوانب السياسية باعتبار الثقافى والحضارى هو الأساس والخلفية التى ينطلق ويخرج منها السياسى ، أما تلك البنود التي تختلط فيها الجوانب السياسية بالجوانب الثقافية فهى (٦، ١١، ١٢) واتشمل قضايا الديمقراطية – وحقوق الإنسان والمجتمع المدني – والإرهاب مع مراعاة خصوصية كل دولة..

(2) Euro – Mediterranean Partnership , Barcelona Declaration – work programme, barcelona , 27 – 28 november, 1995 pp., 1-2

(3) Italian Ministory of labor. "Barcelona Declaration adapted at the Euro-Mediterranean Conference (november 27th and 27th , 1995 and work programme" in , tripartite conference: Euro- Mediterranean Socibl space: labor, Enterprise, Training. Documentation centre, catania may 24th – 25th 1996.

[4] Barcelona Declaration Adopted at the Euro-Mediterranean conference (27 and 28 November 1995), world wide webaocument at nhp:// data bases euromed. Et/infobese/GETEX

ASP?idCANV=1861,P.P

[5] يمكن ملاحظة بصدد البيئة والسياق الزمانى الذى تبلور فى اطاره هذا الإدراك القيادى للمتوسطية يتمثل فى :-

أ – جاء الإعلان رسميًا عن بروز التوجه الرسمي المتوسطي المصري في خطاب الرئيس مبارك أمام البرلمان الأوروبي في ٢٠ نوفمبر ١٩٩١ م، حين دعا إلى إنشاء منتدى لدول حوض البحر الأبيض المتوسط من أجل وضع أسس التعاون بين بلدان المنطقة – وفي نفس الوقت دعا الدول الأوروبية إلى المشاركة في عملية السلام – على أساس أن تحقق السلام يوفر المناخ الملائمة لنجاح فكرة "منتدى المتوسطية".

ب – يُلاحظ أن هذه الدعوة المصرية قد جاءت زمنيًا بعد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط، والذي بدا في أجوائه أن هناك حرصًا أمريكيًا على تحجيم الدور الأوروبي في عملية التسوية في المنطقة.. الأمر الذي يزكي في تصورنا أن المتوسطية تمثل في أحد أبعادها محاولة لتقوية الدور الأوروبي في قضايا المنطقة لكي لا ينفرد بها الدور الأمريكي.. وقد تأكدت هذه الحقيقة مرى أخرى حين أكد وزير الخارجية المصري السابق عمرو موسى في خطابه أمام قمة الدار البيضاء ١٩٩٤ على أهمية الدائرة المتوسطية.

– يُلاحظ أن هذه القمة شهدت تبلور المشروع الشرق أوسطي – فيما يبدو الدبلوماسية المصرية تفضل التحرك في إطار الدائرة المتوسطية عن التحرك في إطار الدائرة الشرق أوسطية.. وفي هذا الصدد فإن إدراك المتوسطية كمشروع وتوجه سياسي – كما تترجمها وثيقة برشلونة – هي إطار للتعاون الشامل متعدد الأطراف، والذي يهدف إلى مواجهة التحديات المشتركة دون أن يحل محل الأطراف الأخرى، أو يؤثر على العلاقات الثنائية لأطرافه، وهي ملامح يمكن الاستناد إليها في تحليل أبعاد هذا الإطار)

(٦) رسالة الرئيس مبارك إلى "ندوة مستقبل منطقة البحر المتوسط)) ١٨ / ٢ / ١٩٩٥ – الهيئة العامة للاستعلامات (نشرة الوثاق) – يناير – ديسمبر ١٩٩٥

(٧) المرجع السابق.

(٨) المرجع السابق

(٩) كلمة السيد عمرو موسى وزير الخارجية أمام المؤتمر الاقتصادي للشرق الأوسط للشرق الأوسط وشمال أفريقيا (٢٩ – ٣١ أكتوبر ١٩٩٥م). بعمان – الأردن – وزارة الخارجية، القاهرة : مارس ١٩٩٦.

(١٠) خطاب السيد الرئيس محمد حسني مبارك في الاحتفال بعيد العمال (٣٠ أبريل ١٩٩٨ م).

(١١) كلمة اليد الرئيس مبارك في الاحتفال بليلة القدر ٢٤ يناير ١٩٩٨ م، القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات ١٩٩٩ م.

(١٢) كلمة السيد الرئيس مبارك في الاحتفال بليلة القدر

(١٣) من واقع التحليل الأول لنتائج استطلاع الرأي الذي أجراه الباحثان (الأسئلة من ١ – ٥، والسؤال رقم ٧).

(١٤) من واقع التحليل الأولى لنتائج استطلاع الرأي الذي أجراه الباحثان (السؤالين ٨ – ٩).

(١٥) من واقع تحليل إجابات السؤالين (١٠، ١٢)، في الاستطلاع.

(١٦) كلمة السيد الرئيس محمد حسني مبارك عند زيارته لمقر العمودية في باريس ١٩ مايو ١٩٩٨، القاهرة .

(١٧) كلمة الرئيس مبارك عند زيارته لمقر عمودية باريس، مرجع سابق، ص ٤.

(١٨) كتب الجنرال ديجول في مذكراته المنشورة ١٩٦٩ م، "هناك على الضفة الأخرى من المتوسط توجد بلدان في طور النمو، لكنها تملك حضارات عريقة، وعلاقات إنسانية متميزة غالبًا ما نفتقدها في مجتمعاتنا الصناعية، ويوما ما سنكون سعداء بوجود هذه القيم هناك – نحن وهم – كل على نمطه نتجه نحو الثورة الصناعية – لكن إذا أردنا بناء حضارة صناعية حول المتوسط – لا تمر بالضرورة عبر النموذج الأمريكي، وفيها يعتبر الإنسان غاية وليس وسيلة، فإن علينا أن نعمل لا.

(١٩) بدايات الطرق البديلة إلى عام ٢٠٢٠ – الشروط الابتدائية للسيناريوهات الرئيسية لمشروع مصر ٢٠٢٠ (إعداد : الفريق المركزي للمشروع – ٢)، ص ١٨.

(٢٠) وزارة الخارجية المصرية – وحدة المشاركة المصرية – الأوروبية، اتفاق الشراكة المصرية – الأوروبية، ص ١٥ – ١٧.

(٢١) حوار السفير جمال الدين البيومي، جريدة العالم اليوم، ٢١ مايو ١٩٩٦.

(٢٢) تصريح صحفي للسفير فتحي الشاذلي، الأهرام ٤ يونيه ١٩٩٨.

(٢٣) حسن البنا، مجموعة رسائل الإمام الشهيد، بيروت : دار الشهاب، ١٩٨٣.

(٢٤) المرجع السابق .

(٢٥) مقابلة مع أ. محمد المأمون الهضيبي المرشد العام السابق لجماعة الإخوان المسلمين في مكتبه بالقاهرة.

(٢٦) نص المقابلة سالفة الذكر – بالإضافة إلى تحليل إجابات السؤال رقم (١٣) من استمارة الاستطلاع.

(٢٧) ورد هذا التعبير وهذا التوصيف في نص المقابلة مع أ. مصطفى مشهور – المرشد العام الأسبق للإخوان المسلمين أجراه الباحث ١٩٩٩/٥/٧ في مكتبه بالقاهرة ، وفى بيان رسمي أصدره المرشد العام الراحل المستشار محمد المأمون الهضيبي ١٢/٢٤ /٢٠٠٣ ثمة مطالبة للرئيس الفرنسي شيراك باعادة النظر في موقفه من قضية الحجاب باعتباره سيؤدي إلي الاضرار بمكانة وعلاقات فرنسا في العالم الإسلامي لاتخاذها موقفا معاديا من قضية تعتبر جزء من تعليمات الاسلام ، وقد كرر الانتقاد في بيان رسمي المرشد الحالي محمد مهدي عاكف

(٢٨) نص المقابلة سالفة الذكر.

(٢٩) نص لقاء – واستطلاع رأي المفكر د. محمد عمارة في بمنزله بضاحية الزيتون بالقاهرة.

(٣٠) نص اللقاء السابق.

(٣١) من واقع تحليل استطلاع رأي المستشار / طارق البشري والذي أجراه الباحث معه.

(٣٢) المرجع السابق ..

(٣٣) نص مقابلة – واستطلاع رأي أجراه الباحث مع أ. عادل حسين رحمه الله قبل وفاته الأمين العام لحزب العمل الذى جمدت الحكومة المصرية أنشطته .

(٣٤) المرجع السابق .

(٣٥) لقاء للباحث مع الشيخ / جمال قطب – أمين الفتوى بالأزهر الشريف وهو إسلامي مستقل، وكان عضوا سابقا بمجلس الشعب .

(٣٦) أكد نفس المعنى المستشار / محمد المأمون الهضيبي في نفس الحديث المشار إليه سابقا.

(٣٧) نص اللقاء مع أ. المستشار الهضيبي سالف الذكر.

(٣٨) نص اللقاء مع أ. مصطفى مشهور سالف الذكر.

(٣٩) يضم التيار اليساري والقومي في مصر من عدة فصائل تختلف فى جماهيرتها ووزنها السياسي ، وهي الفيصل الناصري ، والماركسى ، والاشتراكي ، والقومي العربي ، ويعبر عنهما في اطار النظام السياسي المصري حزبان رسميان هما : حزب التجع الوطني ، والحزب العربي الناصري ، فضلاً عن بعض المستقلين ..

(٤٠) د. اسماعيل صبري عبد الله، النظام الاقتصادي العالمي الجديد، بيروت : دار الطليعة، ١٩٧٧م.

(٤١) د. حامد ربيع، نظرية الأمن القومي، القاهرة : دار الموقف العربي، ١٩٨٣.

(٤٢) د. جمال حمدان، شخصية مصر ، القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٩

(٤٣) المرجع السابق ..

(٤٥) د. طه حسين، مستقبل الثقافة مصر، القاهرة : الهيئة العامة للكتاب ١٩٩٤م، ص ١٣– ١٩.

(٤٦) د. حسين مؤنس، رسالة مصر ومكانتها، القاهرة : المكتب المصري الحديث، ١٩٨٢.

(٤٧) بدايات الطرق البديلة إلى عام ٢٠٢٠ – الشروط الابتدائية للسيناريوهات الرئيسية لمشروع مصر ٢٠٢٠ (إعداد : الفريق المركزي للمشروع – ٢)، ص ص ٢٣ – ٢٤.

(٤٨) د. وحيد عبد المجيد : "رؤية ليبرالية للمشاركة الأوربية – المتوسطية " (ورقة أولية) (الندوة المصرية – الفرنسية السابعة ٦ – ٨ يناير ١٩٩٧ م) ص٢.

(٤٩) وحيد عبد المجيد، المرجع السابق، ص ٤.

[٥٠] وحيد عبد المجيد المرجع السابق، ص ٥.

[٥١] وحيد عبد المجيد المرجع السابق، ص ٦

[٥٢] يعد الاستاذ / العقاد في كتابه "سعد زغلول : سيرة وتحية)) خصوصًا في مقدمته البالغة نحوا من خمسين صفحة، بالإضافة إلى د. جمال حمدان في شخصية مصر في (الشخصية البشرية والسياسية) هم أفضل من أصلوا لهذا الجانب في الشخصية المصرية.

[٥٣] بدايات الطرق البديلة إلى عام ٢٠٢٠ – الشروط الابتدائية للسيناريوهات الرئيسية (إعداد : الفريق المركزي للمشروع ٢) ص ٢١

[٥٤] راجع اجابات أسئلة الاستطلاع أرقام (١٣) ، (١٤)

[٥٥] راجع اجابات أسئلة الاستطلاع أرقام (١٥) ، (١٦)

العينة وطريقة اختيارها فى الدراسة ومعايير الاختيار

الحجم الكلى للعينة (٦٠٠ مفردة)

نوعية العينة : جمعنا فى عينة الدراسة بين نوعين وفقاً لطبيعة المطلوب من كل نوع من المعلومات المتعلقة بمشكلة الدراسة وفروضها وتساؤلاتها اثباتاً أو نفياً .

العينة الأولى : وحجمها (٥٠٠ مفردة) من العينات الاحتمالية Random Sample

وهو ذلك النوع من العينات الذى يتم اختيار وحداته على أساس عشوائى بحيث يمكن تطبيق قوانين الاحتمالات فى تقدير احتمال أى مفرده من مفردات المجتمع وبالتالى يمكن تقدير حجم الخطأ العشوائى الذى يمكن أن تتعرض له نتائج العينة.

وهو فى هذا الاطار كان اختيارنا لأكثر أنواع العينات ملائمة للدراسة وهو ما يطلق عليه العينة المنتظمة Systematic Sample

ويقوم الاختيار فى هذه العينة على أساس البدء بنقطة عشوائية ، ثم سحب العينة المطلوبة على فترات متساوية (مثال تقريبى لنفرض مجتمع العينة كان عندنا حجمه ٣٠٠٠ مفردة مدرجين فى كشوف بأرقام مسلسلة ، والمطلوب سحب عينة منتظمة حجمها عشرين ، فنختار بين ١: ٢٠ بطريقة عشوائية ، ولنفرض أن رقم البدء كان رقم ١٦ فنختار من الكشف

المفردة ١٦، ثم ٥٦ ، ٧٦ ، ٩٦ ، ١١٦ ... وهكذا حتى المفردة رقم ٢٩٩٦ وبذلك نحصل على عينة منتظمة حجمها ٢٠ من المجتمع)

وبصرف النظر عن ذلك فإن العملية تتم آلياً باستخدام الكمبيوتر ، وكان الإطار الذى استخدمنا أو سحبنا منه العينة هو "كشوف الناخبين المصريين" المسجلين لدى بعض المرشحين السابقين فى الانتخابات البرلمانية وقد راعينا فى العينة المحسوبة أن تكون ممثلة لكل المتغيرات الديموغرافية فى المجتمع من قبيل : النوع ذكر أو أنثى ، السن الشرائح العمرية المختلفة ، التوزيع الجغرافى المدن والحضر والريف والوجهين البحرى والقبلى والمدن الساحلية والصحراوية قدر الإمكان ، المهنة الحرف اليدوية والعمال الذهنية بمستوياتها المختلفة ، المستوى التعليمى من المرحلة الابتدائية حتى ما بعد الجامعى)

وقد تم تسجيل البيانات على برنامج : Microsoft Excel وتحليلها وفق برنامج S.P.S.S وعولجت البيانات إحصائيا من خلال بعض معاملات الارتباط Coefficients of Correlation وهذه العينة تمثل عينة "جمهور الرأي العام المصرى" والتى قمنا بقياس رأيها تجاه القضية .

العينة الثانية : وحجمها (١٠٠ مفردة) من العينات غير الاحتمالية Non Random Sample قد اخترناها وفقاً لمعايير محددة طبقاً لما رأينا يمثل حالة المجتمع المرادة استطلاع رأيهم وهم هنا " النخبة السياسية " الممثلة لقوى الرأى العام الأساسية فى المجتمع المصرى والذى ينطبق عليهم بشكل أو بآخر مفهوم " قادة الرأى العام" فى اطارهم وقد اخترنا فى هذا الإطار ما يطلق عليه العينة القصدية أو العمدية Purposive Sample فالاختيار تم فيها على أساس معايير وصفات معينة تمثل السيناريوهات والقوى الخمسة الساسية المطلوبة فى الدراسة فى هذه العينة ككل ، وفى كل مفردة على حدة مما له أوثق العلاقة بمشكلة البحث وافتراضاته وأسئلته .

وقد وضعنا استمارة استطلاع رأى للعينة الأولى ، وجدول أسئلة مقابلة للعينة الثانية وألحقنا الاثنين بخاتمة الدراسة .

ولعلى بذلك أكون قد أوضحت الصورة كيف تمت ومن التقاليد العلمية حولها .

استمارة استطلاع رأي

حول موضوع

مستقبل العلاقات المصرية مع الدائرة المتوسطية

د. حامد عبد الماجد د. نادية أبو غازي

أولا: البيانات الأساسية:

الاســــــــــم:...(إن رغبت في ذلك)

الوظيفــــــــــــة:

....:

الســــــــــــن:

....

جهة العمــــــــــل: ....

جهة الإقــامــــة: ....

١- هل تعتقد أنه كانت هناك علاقات تاريخية قديمة بين الدول الواقعة على شاطئ البحر المتوسط الشمال والجنوبي؟

(١) نعــــم ( )

(٢) لا ( )

(٣) لا أعرف ( )

[لمن أجاب بنعم أسأل السؤال رقم (٢)]

٢- في تصورك ماذا كانت طبيعة هذه العلاقات التاريخية بين الدول الواقعة على شاطئ البحر المتوسط الشمالي والجنوبي؟ (يمكن اختيار أكثـــر من إجابة)

(١) علاقات صراعية بصفة عامة ( )

(٢) علاقات تنافسية بصفة عامة ( )

(٣) علاقات تعاونية بصفة عامة ( )

(٤) أخرى تذكر ( )

(٥) لا أعرف ( )

٣- في تصورك ما هي طبيعة العلاقات السياسية حاليًا بين الدول الواقعة على شاطئ البحر المتوسط الشمالي والجنوبي؟

(١) صراعية / صدامية في أغلب الأحوال ( )

(٢) تنافسية في أغلب الأحوال ( )

(٣) تعاونية تكاملية في أغلب الأحوال ( )

(٤) لا أعرف ( )

(٥) أخرى ( )

٤- في تصورك ما هي طبيعة العلاقات الثقافية بين الدول الواقعة على شاطئ البحر المتوسط الشمالي والجنوبي؟

(١) صراعية صدامية في أغلب الأحوال ( )

(٢) تنافسية في أغلب الأحوال ( )

(٣) تعاونية تكاملية في أغلب الأحوال ( )

(٤) لا أعرف ( )

(٥) أخرى ( )

٥- **في رأيكم ما هي الدوائر التي ينبغي أن تتحرك فيها السياسة الخارجية المصرية؟** (رتب حسب الأهمية)

(أ) الدائرة العربية. ( )

(ب) الدائرة الإفريقية. ( )

(ج) الدائرة الإسلامية. ( )

(د) الدائرة المتوسطية. ( )

(هـ) أخرى تذكر ( )

٦- **ما هو تقييمكم لمسألة الشراكة المصرية الأوروبية كما جاءت في بنود صيغة برشلونة؟**

-

-

-

٧- **هل تعتقد أن مصر تربطها حاليًا بالدول المتوسطية روابط قوية سياسية وثقافية؟**

(١) نعم ( )

(٢) لا ( )

(٣) لا أعرف ( )

٨- **في رأيكم ما هي العوامل التي تساعد على تحقيق الانتماء والتقارب بين مصر والدائرة المتوسيطة؟**

(١) عوامل ثقافية ( )

أذكرها:

(٢) عوامل سياسية ( )

أذكرها:

(٣) عوامل اقتصادية ( )

أذكرها:

(٤) عوامل تكنولوجية ( )

أذكرها:

(٥) أخرى:

(رتب حسب الأهمية من وجهة نظرك)..

٩- **في رأيكم ما هي العوامل التي تؤدي إلى التصارع والتباعد بين السياسية المصرية والدائرة المتوسطية؟**

(١) عوامل ثقافية ( )

أذكرها:

(٢) عوامل سياسية وإستراتيجية ( )

أذكرها:

(٣) عوامل اقتصادية ( )

أذكرها:

(٤) عوامل عسكرية ( )

أذكرها:

(٥) عوامل أمنية ( )

أذكرها:

(٦) عوامل دينية:

أذكرها:

(رتب حسب الأهمية من وجهة نظرك)

١٠- في رأيكم ما هي أبرز القوى المتوسطية المحيطة بالسياسة الخارجية المصرية؟

(١) (٢) (٣)

(٤) (٥) (٦)

١١- هل تستطيع تحديد طبيعة العلاقات بين مصر ومجمل القوى الإقليمية المؤثرة في الدائرة المتوسطية؟

(١) تعاونية تكاملية ( )

(٢) تنافية لا تصل إلى حد الصراع ( )

(٣) صراع تصادمية ( )

(٤) أخرى تذكر...

١٢- رتب قوى الدائرة المتوسطية التي ينبغي أن تكون الأكثر تفاعلا مع السياسية الخارجية المصرية من وجهة نظرك؟

(١)

(٢)

(٣)

(٤)

(٥)

١٣- هـــل تعتـــرض علـــى دعـــم دول متوســـطية معينـــة لعلاقاتهـــا مـــع مصـــر في الوقـــت الـــراهن؟

(١) نعـــم ( )

(٢) لا ( )

(٣) لا أعرف ( )

[في حالة الإجابة بنعم انتقل إلى السؤال التالي]

[في حالة الإجابة بـــ لا أو لا أعرف انتقل مباشرة إلى السـوال الـــ(١٥)]

١٤- اذكر هذه الدولة أو الدول؟

-

-

-

١٥- هل هناك تغيرات في موازين القوى في الدائرة المتوسطية؟

(١) نعـــم ( )

(٢) لا ( )

(٣) لا أعرف ( )

[لمن أجاب بنعم انتقل إلى السؤال التالي]

[لمن أجاب بـــ لا انتقل مباشرة إلى السؤال الـــ(٢٢) مباشرة]

١٦- في رأيكم ما هي الملامح الأساسية للتغيرات في موازين القوى في الدائرة المتوسطية؟

-

-

-

١٧- في رأيكم ما هي الأسباب الفعلية لهذه التغيرات؟

-

-

-

١٨- في تصوركم هل سوف تؤثر هذه التغيرات المحتملة في موازين القوى في الدائرة المتوسطية على وزن مصر الإستراتيجي والسياسي؟

(١) نعم ( )

(٢) لا ( )

(٣) لا أعرف ( )

(٦) أخرى تذكر ( )

١٩- في رأيكم هل ستؤدي التغيرات المحتملة في موازين القوى في الدائرة المتوسطية إلى إتاحة المزيد من فرص التعاون أم ستفرض المزيد من القيود في علاقة مصر مع القوى المؤثرة في الدائرة المتوسطية؟

(١) المزيد من فرص التعاون ( )

(٢) المزيد من القيود ( )

(٣) لا أعرف ( )

[في حالة الإجابة بـ " المزيد من فرص التعاون" أجب عن السؤال رقم ٢٠].

[وفي حالة الإجابة بـ" المزيد من القيود" انتقل إلى السؤال رقم ٢١].

٢٠- ما هي في رؤيتكم فرص التعاون والمصالح التي يمكن أن تتحقق للسياسة المصرية في ظل ارتباط مصر بالدائرة المتوسطية في ظل تطوراتها المحتملة؟

(أ)

(ب)

(جـ)

٢١- ما هي في رؤيتكم ـــ القيود والخسائر التي يمكن أن تلحق بالسياسة المصرية المرتبطة بالدائرة المتوسطية حال تطوراتها المحتملة؟

(أ)

(ب)

(جـ)

٢٢- تم طرح " المتوسطية" ـــ منذ بداية القرن ـــ كانتماء، كما تم طرحها أيضًا ـــ في التسعينيات ـــ كارتباط سياسي واقتصادي ـــ ما هو موقفكم من المتوسطية في شقيها؟

(أ) الموقف من المتوسطية ـــ "انتماء"

- أوافق ( )

- لا أوافق ( )

- محايد ( )

(ب) الموقف من المتوسطية ـــ ارتباط سياسي

- أوافق ( )

- لا أوافق ( )

- محايد ( )

(جـ) الموقف من المتوسطية ـــ ارتباط اقتصادي

- أوافق ( )

- لا أوافق ( )

- محايد ( )

٢٣- هناك رؤية رسمية لتحقيق "المتوسطية"، و"الشراكة المصرية ـــ الأوروبية ـــ هل تتفق مع هذه الرؤية؟

(أ) نعم أتفق مع هذه الرؤية ( ) أجب عن السؤال (٢٤)

(ب) لا أتفق مع هذه الرؤية ( ) أجب عن السؤال (٢٥)

(ج) لا أعرف هذه الرؤية على وجه الدقة ( ) أجب عن السؤال (٢٧)

٢٤- في أي الجوانب تتفق مع الرؤية الرسمية لتحقيق " المتوسطية"، والشراكة المصرية الأوروبية؟

(أ) جوانب الاتفاق:

-

-

-

٢٥- في أي الجوانب لا تتفق مع الرؤية الرسمية لتحقيق المتوسطية والشراكة المصرية الأوروبية؟

(ب) لا أتفق مع هذه الرؤية في الجوانب التالية

-

-

-

-

٢٦- ما هي الأسباب المختلفة لاتفاقكم أو عدم اتفاقكم مع الرؤية الرسمية لتحقيق المتوسطية، و" الشراكة المصرية الأوروبية"؟

(أ) أسباب الاتفاق:

-

-

-

(ب) أسباب عدم الاتفاق:-

-

-

-

-

٢٧- من وجهة نظرك ما هي القوى التي يقع على عاتقها تحقيق الرؤية الرسمية في الشراكة المصرية الأوروبية؟ (رتب حسب الأهمية من وجهة نظرك).

(١) النخبة المثقفة ( )

(٢) النخبة السياسية ( )

(٣) رجال الأعمال ( )

(٤) أخرى تذكر ( )

٢٨- من وجهة نظرك ـــ هل تحتاج طبيعة العلاقات القائمة حاليًا بين مصر والقوى المؤثرة في الدائرة المتوسطية إلى إصلاح وتعديل معين؟

(١) نعم ( )

(٢) لا ( )

(٣) لا أعرف ( )

[في حالة الإجابة بـ " نعم" انتقل إلى السؤال التالي]

[في حالة الإجابة بـ"لا" أو "لا أعرف" انتقل إلى السؤال ٣٠ مباشرة].

٢٩- في رأيك ما هي الجوانب الأساسية التي تحتاج إلى تعديل في علاقة مصر بالقوى المؤثرة في الدائرة المتوسطية؟

(أ) الجانب السياسي ( )

(ب) الجانب الاقتصادي ( )

(جـ) الجانب الثقافي ( )

(د) الجانب الاجتماعي ( )

٣٠- في رأيك ما هي أهمية الأبعاد السياسية في الرؤية الرسمية للدعوة المتوسطية كما تترجمها الوثائق الرسمية ذاتها؟

(١) مكانة متميزة ( )

(٢) مكانة جيدة ( )

(٣) مكانة متوسطة ( )

(٤) مكانة ضعيفة ( )

(٥) لا يوجد أي اهتمام ( )

(٦) لا أعرف ( )

٣١- في رأيكم ما هي الأهمية التي توليها " الدعوة المتوسطية" للأبعاد الثقافية في الرؤية الرسمية كما تترجمها الوثائق الرسمية ذاتها؟

(١) مكانة متميزة ( )

(٢) مكانة جيدة ( )

(٣) مكانة متوسطة ( )

(٤) مكانة ضعيفة ( )

(٥) لا يوجد أي اهتمام ( )

(٦) لا أعرف ( )

٣٢- في رأيكم ما هي طبيعة العلاقة بين الأبعاد الثقافية والسياسية للدعوة المتوسطية كما تقدمها الرؤية الرسمية؟

- تكاملية ( )
- تنافسية ( )
- لا توجد علاقة ( )
- لا أعرف ( )

٣٣- في رأيكم ــ ما هو الموقف الذي ينبغي اتخاذه من الحضارة الغربية الممثلة لحضارة دول شمال البحر المتوسط؟

(أ) موقف الرفض الكامل ( )

(ب) موقف القبول الكامل. ( )

(جـ) موقف الاستفادة من الإيجابيات والابتعاد عن السلبيات ( )

(د) أخرى تذكر...

٣٤- في رأيكم ما هي الأسباب التي ترتكن عليها في الرفض الكامل للحضارة الغربية لدول شمال البحر المتوسط؟

-
-
-

٣٥- في رأيكم ما هي الأسباب التي ترتكن عليها في القبول الكامل للحضارة الغربية لدول شمال البحر المتوسط؟

-

-

-

٣٦- في رأيكم ما هي السباب التي ترتكن عليها في اتخاذ موقف الاستفادة من الإيجابيات والابتعاد عن السلبيات في الحضارة الغربية؟

-

-

-

٣٧- في رأيكم ـ ما هو مستقبل العلاقة المصرية مع القوى المؤثرة في الدائرة في حالة وصول رجال الأعمال إلى الحكم؟

(أ) تعاونية. ( )

(ب) تنافسية. ( )

(جـ) صدامية صراعية ( )

(د) أخرى ( )

(هـ) لا أعرف ( )

٣٨- في تصوركم في حالة وصول رجال الأعمال للحكم ما هو موضع الأبعاد الثقافية في العلاقة مع الدائرة المتوسطية؟

-

-

-

٣٩- في تصوركم في حالة وصول رجال الأعمال للحكم ما هو موضع الأبعاد السياسية في العلاقة مع الدائرة المتوسطية؟

-

-

-

٤٠- في تصوركم ما هو مستقبل العلاقة مع القوى الفاعلة والمؤثرة في الدائرة المتوسطية في حالة وصول الاتجاه الإسلامي إلى الحكم في مصـــر؟

(أ) تعاونية. ( )

(ب) تنافسية. ( )

(جـ) صدامية صراعية ( )

(د) أخرى ( )

(هـ) لا أعرف ( )

٤١- في تصوركم في حالة وصول الاتجاه الإسلامي إلى الحكم في مصر ما هو موضع الأبعاد الثقافية في العلاقة مع الدائرة المتوسطية؟

-

-

-

٤٢- في تصوركم في حالة وصول الاتجاه الإسلامي إلى الحكم في مصر ما هو موضع الأبعاد السياسية في العلاقة مع الدائرة المتوسطية؟

-

-

-

٤٣- في رأيكم ما هي الجوانب التي ينبغي التركيز عليها عند الحديث عن الجانب الثقافي للدعوة المتوسطية؟

(١) القيم. (٢) العادات والسلوك.

(٣) الإبداع. (٤) التعاون الثقافي.

(٥) العمل الثقافي الرسمي (٦) العمل الثقافي عمل الرسمي

(٧) أخرى تذكر

٤٤- في رأيكم ما هي الجوانب والأبعاد التي ينبغي التركيز عليها عند الحديث عن الجانب السياسي للدعوة المتوسطية؟

-

-

-

٤٥- في تصوركم ـــ ما هو تقييم الموقف المصري الرسمي من الأبعاد الثقافية في العلاقة مع الدائرة المتوسطية؟

-

-

-

٤٦- في تصوركم ـــ ما هو تقييم الموقف المصري الرسمي من الأبعاد السياسية في العلاقة مع الدائرة المتوسطية؟

-

-

-

٤٧- في تصوركم ما هو مستقبل العلاقة المصرية مع القوى المؤثرة في الدائرة المتوسطية في حالة وصول اتجاه اشتراكي جديد إلى الحكم في مصر؟

-

-

-

٤٨- في تصوركم في حالة وصول اتجاه اشتراكي للحكم في مصر ما هو موضع الأبعاد الثقافية في العلاقة مع الدائرة المتوسطية؟

-

-

-

٤٩- في تصوركم في حالة وصول اتجاه اشتراكي للحكم في مصر ما هو موضع الأبعاد السياسية في العلاقة مع الدائرة المتوسطية؟

-

-

-

٥٠- في تصوركم ما هو مستقبل العلاقة المصرية مع القوى الفاعلة في الدائرة المتوسطية في ظل احتمال وصول اتجاه شعبي متساند إلى الحكم؟

-

-

-

٥١- في رأيكم في حالة وصول اتجاه شعبي متساند للحكم ما هو موضوع الأبعاد الثقافية في العلاقة مع الدائرة المتوسطية؟

-

-
-

٥٢- في رأيكم في حالة وصول اتجاه شعبي متساند للحكم ما هو موضع الأبعاد السياسية في العلاقة مع الدائرة المتوسطية؟

-
-
-

٥٣- في تصوركم ما هي الاحتمالات الأقرب إلى التحقق من زاوية تأثيرها على الدائرة المتوسطية؟

(١) الاتجاه الرسمي (٢) اتجاه الليبرالية الجديدة.

(٣) الاتجاه الإسلامي (٤) اتجاه الاشتراكية الجديدة.

(٥) اتجاه قوى الوسط الشعبي.

٥٤- ما هي أسباب التي تؤيد الاحتمال الأقرب لتحقق من وجهة نظرك؟

-
-
-

شكرًا لحســـــن تعاونكـــم

المحور السابع

المداخلات والمناقشات

د.هاني هلال: المنسق الوطني لبرنامج دعم الترابط بين مؤسسات التعليم العالي المصرية والأوروبية(تامبيس)(معقب)

توضح الورقة المقدمة من د.جون ماركو فلسفة الاتحاد الأوروبي فى التعاون مع جيرانه، وفى الواقع أعتقد أنه -على ضوء خبرة التعامل بيننا وبين الأوروبيين بصفة عامة- يمكن القول أن تعاملهم يتسم -فى جانب كبير منه- بالأخلاقيات والقيم التى يدعو إليها الإسلام والديانات السماوية بصفة عامة، وعلى المستوى المؤسسي يمكن القول ان برنامج **تامبيس** يعكس قدراً كبيراً من اهتمام الأوروبيين بجيرانهم فى جنوب وشرق المتوسط، حتى وإن كان الاتحاد الأوربي قد تأخر فى تبني سياسة الاهتمام بالجيران إلا أنه قد بدأ يعي أهمية هذه السياسة، لا سيما فى ظل تبادلية التأثير ما بين الجيران، فإذا كان أحد الجيران يعانى من تدنى فى المستوى الاجتماعي فلاشك أن ذلك سيكون له تأثيرات سلبية على باقى الجيران.

ومن الملاحظ أن العلاقات الأوروبية المتوسطية قد بدأت فى أبعادها الاقتصادية والأمنية والسياسية، إلا أن الاهتمام بالجانب الثقافي قد جاء متأخرا فى دعم العلاقات بين الجانبين. ويمكن القول أن هذا البعد فى العلاقات بين الجانبين يأتى من خلال التأثير المباشر لفرنسا والتى تركز فى علاقاتها بمختلف دول العالم على الجانب الثقافي، لذا يمكن القول أن الفرانكفونية جعلت الاتحاد الأوروبي يهتم بالثقافة والتعليم كأحد المجالات التى يجب الاهتمام بها لاسيما وأنها تعد فى النهاية عامل غير مباشر فى دعم العلاقات وتدعيم الحوار السياسي .

وكما ذكر د.جون ماركو، فقد بدأ تاريخ برنامج **تامبيس** فى مصر فى عام ٢٠٠٢، ولم يكن من المنتظر ان تتمكن الجامعات المصرية من الاشتراك فى هذا البرنامج لأنها أبلغت رسميا فى ٢٠٠٢/١٠/٢٤ فى حين كان آخر موعد للاشتراك فى هذا البرنامج هو ٢٠٠٢/١٢/١٥، لذا لم يكن من المنتظر أن يزيد اشتراك الجامعات المصرية عن ١٠ مشروعات، إلا أن الجامعات المصرية قد أبلت بلاءاً حسنا وتقدمت بـ ٥٦ مشروعا تم تمويل ١٢ منها بإجمالي ٤,٢مليون يورو، فضلا عن بعض المنح الشخصية والتى تعد من الآليات المتاحة للبرنامج والتى تسمح بالتنقل والتحرك والذي يعد من أهم اهداف البرنامج والذي

يهدف بشكل أساسي إلى تحقيق الاحتكاك بين أعضـــاء هيئـــة التـــدريس والطلبـــة والفنيـــين والعاملين. إلا أنه من الملاحظ أن الفرص المتاحة أمام الطلبة فى هذا السياق ليست كما ينبغى أن يكون (وإن كانت الفرص التى يتمتع بها طلبة العلوم السياسية أفضل من فرص نظـــرائهم فى هذا السياق)، حيث يمكن القول ان هناك حالة من الإهمال يعاني منها هؤلاء الطلبة الـــذين يقتصر دورهم على تلقى ما نعطيه لهم، وهذا ما يرجع لأسباب كثيـــرة منهـــا افتقـــاد النظـــام التعليمى لمعايير قياس الجودة وتقييم الذات وغيرها من المفاهيم والمعايير المهمة فى العمليـــة التعليمية فى الوقت الراهن.

ومن النقاط التى أود الإشارة إليها فى هذا السياق، أنه قد تم تقييم برنامج **تامبيس** فى يوليو ٢٠٠٣ من خلال اجتماع عقد فى بروكسل ضم مجموعة من الخبراء الذين شاركوا فـــى عمل البرنامج فى مرحلتيه الأولى والثانية، وكان من بين الدول العربية التى شاركت فى هـــذا الاجتماع مصر وتونس. وقد توصل الاجتماع إلى نتيجة مؤداها أن من أهم الســـلبيات التـــى يعانى منها البرنامج هو ضعف أو انعدام مستوى التعاون بين الدول النامية؛ أى أن البرنـــامج يهتم بتدعيم العلاقات بين الدول النامية والمتقدمة فقط، وعلى الرغم من انه لا يمنع التعـــاون بين الدول النامية وبعضها البعض، إلا أنه لا يوليها الاهتمام اللازم. وإجمالا نستطيع القول ان البرنامج عبر خبرة المشروعات الـــ١٢ التى يرعاها يعكس قدرا كبيرا من ضـــعف التنســـيق المتوسطى فى إطار البرنامج على الرغم من عضوية كل الدول المتوسطية فيه فضلا عـــن ٣ من الدول الأوروبية.

أود كذلك أن أؤكد على أن هدف البرنامج ليس تعليميا فقط، ولكنه يهدف كذلك إلـــى تحقيق الاحتكاك وإتاحة الفرص للتعرض للثقافات المختلفة من خلال الحوار، الأمر الذي يعـــد أفضل السبل لتسهيل حدوث الاقتناع المتبادل بين الشعوب المختلفة.

وقبل التعقيب على الورقة الثانية أود أن أبدى ملاحظة تتعلق بكـــلاً مـــن الـــورقتين المقدمتين فى هذه الجلسة، فقد لاحظت أنهمـــا تســـتخدمان اتفـــاق برشـــلونة للإشـــارة إلـــى "المتوسطية" فى حين أنه من الشائع أن هذا المصطلح يشير إلى المبادرة التى حدثت فى أعقاب اتفاقية السلام بأوسلو وبعد ذلك ظهرت المبادرات الداعية لقيام ما يسمى بالشـــرق أوســـطية، ومن ثم فقد شعرت بارتباك شديد حين قرأت الورقتين حيث لـــم اتبـــين إذا كـــان المقصـــود

اتجاهات الرأى العام المصرى إزاء مبادرة المتوسطية التى تلت اتفاقية أوسلو فى عام ١٩٩٣، أم أن المقصود هو اتفاق برشلونة للأورومتوسطية فى عام ١٩٩٥.

أما بالنسبة لورقة د. نادية أبوغازى، فقد لا حظت انها قائمة على مجموعة من البرامج التى لم يتم شرحها ربما لضيق الوقت، ولكنى أعتقد ان الدراسة كان من اللازم ان تشتمل على تحليلات إحصائية لنسب واتجاهات الرأى العام لتوضيح المقصود منها وأبعاد التناقض فيما بينها، بما يمكن من تحقيق الالتقاء حول هذا الموضوع.

د. مصطفى كامل السيد:أستاذ العلوم السياسية- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة

تعد الشرق أوسطية إشارة إلى المشروع الأمريكي-الإسرائيلي الذي عبر عنه شيمون بيريز (الذي يعد قطبا من أقطاب حزب العمل ورئيس وزراء إسرائيل الأسبق) من خلال كتابه "الشرق الأوسط الجديد"، والذي اقترح فيه التعاون بين جميع دول منطقة الشرق الأوسط بما فى ذلك إسرائيل وتركيا وإيران وجميع الدول العربية، قائلا ان إسرائيل سوف تقدم التكنولوجيا فى حين تقدم بعض الدول العربية رؤوس الأموال وتقدم الدول الأخرى الأيدي العاملة وبالتالى سيكون هناك شرق أوسط جديد يتمتع بالرخاء. وترجمة لهذه الرؤية عقدت عدة مؤتمرات لتحقيق التعاون الاقتصادي فى الشرق الأوسط وكان أولها فى المغرب ثم عمان ثم القاهرة ثم الدوحة.

أما المتوسطية، فهى المشروع الأوروبي للرد على الطرح الأمريكي- الإسرائيلي لإعادة هندسة منطقة الشرق الوسط، ومن ثم فهناك حالة من التنافس بين المشروعين. فالدول الأوروبية تحضر مؤتمرات التعاون الشرق أوسطية إلا إنها لا تساند ولا تمول المشروعات المنبثقة عن هذه المؤتمرات، ومن الأمثلة المهمة التى من الممكن الإشارة إليها فى هذا السياق مشروع بنك التنمية فى الشرق الأوسط الذي انبثق عن أحدى هذه المؤتمرات والذي كان له مكتب تمثيل فى القاهرة، والذى ساهم البنك الدولى فى تمويله إلا أنه فشل بسبب عدم مساندة الدول الأوروبية له، إدراكا منها لحقيقة إنها حتى لو قامت بتقديم التمويل اللازم لهذا المشروع فإن الولايات المتحدة الأمريكية هى التى ستحصد عائده السياسي.

د. نادية مصطفى: مدير مركز البحوث والدراسات السياسية- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة

نحن نفهم أن السياسية هى لغة القوة والمصالح، والسؤال فى هذا السياق هو عن أهداف الاتحاد الأوروبي من وراء برنامج **تامبيس**، وهو فى اعتقادي سؤال مشروع لأنه من غير المعقول ان تقوم أى قوة على وجه الأرض بالتحرك وتكبد موارد مادية ومالية دون ان يكون لها هدف من وراء هذا التحرك، وهذا حقها تماما.

أما فيما يتعلق بالحديث عن علاقة الجيرة المتوسطية، وما يترتب على ذلك من افتراض حدوث تقارب في المستوى بين الجيران، فيمكن القول أن الجيران في حوض المتوسط ليسوا جيرانا بالمعنى المفهوم، فهناك عدم تكافؤ في أمور كثيرة؛ ومن ثم لابد ان يؤثر ذلك على كل أنواع التبادلات والتعاملات على الصعيد الاقتصادي والسياسي وأيضا الثقافي ولذا فإن سؤالي المباشر إلى د. جون ماركو، حول برنامج تامبيس وعلى الرغم من وجود مشروع منه في كلية الاقتصاد إلا أن الصورة عنه لم تكن بهذا الوضوح الذي عرضه وهو الأمر الذي يثير سؤالي عن مدى ديموقراطية إعداد المشروعات التي تدخل في إطار هذا البرنامج؟ ومن الذي يعدها؟ وهل مدة شهرين كانت كافية لإعداد مشروعات تعبر عن الحاجات الفعلية لتطوير التعليم العالي في جامعة القاهرة وغيرها؟ فأنا اعتقد أن الاستجابة السريعة والكفء للمشروعات التي قدمت من قبل جامعة القاهرة- على الرغم من علمها المتأخر بالبرنامج- تعد دليلا على حيوية الجامعات المصرية والقائمين عليها، ولكن السؤال هل تعبر المشروعات التي قدمت عن أولويات حقيقية يحتاج اليها لتطوير التعليم العالي في مصر والذي تخصص له أوروبا مشكورة هذا القدر من الموارد التي يمكن ان نستفيد نحن منها بطريقة ملائمة؟

والسؤال الثاني، يتعلق بما أشار إليه د. جون ماركو بشأن ضعف التعاون بين الجامعات في شرق أوروبا، وما أشار إليه د.هاني هلال حول ضعف التعاون بين الجامعات العربية وبين دول جنوب المتوسط نفسها وأن التعاون العربي-العربي او الجنوبي-الجنوبي في مجال التعليم العالي ليس له أولوية لدى مشروع تامبيس، وسؤالي هو: إذا عرض مشروع في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية مثلاً عن العلاقات الأوروبية-المتوسطية، ومشروع آخر عن

العلاقات العربية-العربية أو المصرية-العربية هل سيحظيان بنفس الاهتمام؟ وهل للأخيــر - من وجهة نظرنا- الأولوية على العلاقات الأوروبية المتوسطية؟

لدى ملاحظة كذلك على محتوى البرامج التى تقدم فى إطار مشروع تامبيس، ســواء كانت برامج مشروعات جديدة أو برامج تدريب أو بــرامج إدارة للجامعــة.. فكيــف يحــدد المحتوى؟ ومما لا شك فيه أن هذا البرنامج في وضعه الحالى- وكمـــا هــو واضـــح مـــن استراتيجية الجماعة الأوروبية أو الاتحاد الأوروبي وسياسته الخارجية- له أهــداف تتصـــل بالتعاون والحوار مع الجنوب، ومن ثم فلابد أن يكون لمحتوى البرامج طابع خــاص لتحقيــق هذه الأهداف، ولتحقيق التعاون والتفاعل والحوار والانفتاح.. فكيف يتحدد هذا المحتوى؟ ومن الذي يحدده على الجانبين؟

<u>د.هاني هلال : المنسق الوطني لبرنامج دعم الترابط بين مؤسسات التعليم العالي المصـــرية والأوروبية(تامبيس)</u>

بالنسبة لمشروعات التطوير في مصر، فقد عقد في فبرايــر ٢٠٠٠ المــؤتمر القــومي لتطوير التعليم العالي وقد نتج عنه ما يسمى استراتيجية تطوير التعليم العالي في مصر، وهذه الإستراتيجية أوضحت السلبيات والإيجابيات وكيفية معالجة السلبيات عن طريق ٢٥ مشـــروع تم إقرارها في هذا المؤتمر، وهذه المشروعات كانت تحتاج تمويل كبيـــر فقامـــت الحكومـــة المصرية بتقسيمهم الى مراحل ، المرحلة الأولى من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٧ ولم تستطع الحكومـــة المصرية توفير ما يلزم من تمويل لهذه المرحلة عبر عقد اتفاقية مع البنك الدولي تبلغ قيمتهـــا حوالي ٦٠ مليون دولار، واضافت الحكومة المصرية ٢٨٠ مليون جنيه لاستكمال الميزانيـــة التي تبلغ ٧٢٠ مليون جنيه لتطوير التعليم في المرحلة الأولـــى، وهـــذه المرحلـــة تضـــم١٢ مشروع من الإستراتيجية ولها ٥ محاور أساسية، هى:

١- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٢- تطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس .

٣- توكيد الجودة والاعتماد.

٤- تطوير كليات التربية .

٥- تطوير المعاهد الفنية العليا بالإضافة إلى مشروع صندوق تطوير التعليم العالي.

وفى إطار هذه الاستراتيجية يعلن كل ٦ اشهر عن مشروعات تتنافس فيها كل الكليات، وهذا ما يشبه ما يقوم به مشروع تامبيس إلى حد كبير، وقد تمت الدورة الأولى واقر فيها ٤٢ مشروع للجامعات المصرية بتمويل قدره ٤,٥ مليون دولار، وحين تم تأسيس برنامج تامبيس عام ٢٠٠٢ كانت المرحلة الأولى من استراتيجية تطوير التعليم العالي قد بدأت بالفعل فتم اعتبار التمويل القادم من الاتحاد الأوروبي لتطوير التعليم جزءاً مكملاً للإستراتيجية المصرية. وكما ذكر د. جون ماركو يتم تحديد الأولويات في البرنامج من خلال الحكومة المصرية، فنحن من حقنا أن نحدد أولوياتنا وان نقوم بتعديلها وان نحدد المجال الذي نريد أن نعمل به والاتحاد الأوربي يوافق علي ذلك .

ومن المشروعات التي أقرت في مصر العام الماضي مشروع في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، وثلاثة مشروعات في كلية الهندسة، ومشروع في كلية الطب، وآخر في العلوم والصيدلة، ومشروع لغات لمعهد عالي صناعي، ومشروع للتجارة في المحاسبة، وعندما تقدم هذه المشروعات يتم التحكيم عليها بشفافية وعدالة متناهية، وبعد التحكيم يتم التشاور بين الاتحاد الأوربي والحكومة المصرية وذلك علي ثلاثة مراحل، وهذا ما يعد من مصلحة الجانب المصرى بالأساس، فلو نظرنا مثلاً لشروط العمل فى إطار البرنامج نجد أن كل المعدات الآتية للبرنامج مخصصة لنا، ولا تستفيد والجامعات الأوربية منها على الإطلاق.

أود أن أوضح كذلك أن الاتحاد الأوروبي يهتم بوجود برنامج للماجستير في العلاقات العربية-العربية بنفس درجة اهتمامه بالعلاقات الأوروبية العربية لأن هذا موضوع مهم؛ ومن ثم فلو تقدمت الكلية بمشروع حول هذا الموضوع كالعلاقات المصرية -العربية مثلا فسوف يهتم الاتحاد الأوروبي بتمويل ودعم ذلك.

<u>جون ماركو: مدير الشعبة الفرنسية– كلية الاقتصاد والعلوم السياسية– جامعة القاهرة</u>

بالنسبة للسؤال المتعلق بمدى ديمقراطية تحضير البرنامج في مدة لم تتجاوز الشهرين أقول أن البرنامج بدأ في عام ٢٠٠٢ ثم تقرر فى يونية وملفات المتقدمين قد تم إعدادها فى ١٠ ديسمبر ٢٠٠٢ . بالنسبة للسنة الأولى كانت الأشياء مندفعة وسريعة ولكن ليس بالنسبة للكلية؛ لأن لدى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية مشروعاً لدبلوم الأورومتوسطي من قبل طرح برنامج تمبيس، وبالتالي كان هناك تحضير مسبقاً من جانب أساتذة الكلية.

وبالتالى أقول أنه كانت هناك عملية ديمقراطية فى صياغة البرنامج من جانب المسئولين من الأقسام والعاملين والمهتمين بأوروبا.

ولكن الحقيقة تكمن فى أن هناك مخاطر ومنها أن هناك مجموعة من الجامعات الأوروبية التى قامت بتطبيق برنامج تيمبس والتى تستطيع أن تخترع مشاريع تضم نظرياً المشاركين من الجنوب ولكن بطريقة إلى حد ما هامشية ومن المحتمل أن نكون فى حالة مماثلة مع انطلاق البرنامج.

وتعليقاً على ما قاله د. هانى هلال، أن البرنامج سيحقق نجاح مؤكد – أى أن الجامعات سواء المصرية أو العربية تعطى أهمية كبيرة للبرنامج وأن أكثر من ٥٦ متقدم يعتبر رقم هائل لأنني شخصياً على علم بمدى تعقد عملية تقديم الملفات مع ضيق الوقت ووجود مشاكل فى الاعتمادات. وقد ذكر د. مواسرون أن كثير من البرامج الأوروبية لم تستخدم نصف إعتماداتها وإنما نجد أنه مع بداية السنه الأولى لبرنامج تيمبس فقد تم استخدام كافة الاعتمادات، وبالتالى لايمكن التقليل من قيمة نجاح هذا البرنامج.

بالنسبة للسنه الأولى، لا يمكن أن أغفل إنه كان هناك بعض المشاكل، وأن هناك العديد من الأشياء التى يجب تعديلها، ولكن مع هذا أعتقد أنه كان هناك نجاح. بالنسبة لمحتوى البرنامج مرن، فمن الممكن التطرق إلى جميع المجالات الأكاديمية سواء اللغات، العلوم، الرياضيات، التاريخ.. الخ فهو لا يتناول العلاقات الأوروبية الأورومتوسطية فقط. فكل عام هناك مجموعة من الأولويات المحددة لكل دولة يتم مناقشاتها والتشاور حولها مع الدولة.

المحور الثامن:

الاتحاد الأوروبي وقضايا حقوق الإنسان والتحول الديمقراطي فى المنطقة العربية

الاستقرار أو الديمقراطية :

فى الصعوبة التي تواجه أوروبا بين تشجيعها الديمقراطية أواستقرار الأنظمة السلطوية*

د. جان نويل فرييه**

نتطلع في هذه الدراسة إلى طرح فكرتين: أما الأولى، فهي تتمثل في أن المشروعات والبرامج الأوروبية التي تهدف إلى تشجيع الديمقراطية تحتوي على تناقض واضح حيث أنها تعمل على استقرار الحكام أكثر مما تعمل على إصلاح الأنظمة القائمة، على الأقل إذا ما كنا نعني بالإصلاح، تغييراً ملموساً على المدى القصير، أما الفكرة الثانية، فهي تتمثل في أن تشجيع الديمقراطية باسم الاستقرار مسألة تنبثق عن خطأ استراتيجي نابع من مثالية مفرطة، وهو أمر يدعو إلى السخرية حيث أن استقرار الدول السلطوية لا علاقة له بالديمقراطية، وبالإضافة إلى ذلك فإن هذا التشجيع عادة ما يؤدي إلى مزيد من الاستقرار على حساب الديمقراطية كما رأينا من خلال الفكرة الأولى. وهكذا نستنتج من هاتين الفكرتين أنه لا يمكننا أن ننشد الديمقراطية إلا لذاتها، وأنه لا يمكننا أن نحصل عليها بشكل غير مباشر على الأقل إذا ما أردنا أن نحصل عليها بشكل فعال وسريع، وإذا ما أضفنا إلى ذلك أنه من المستحيل أن يتم الحصول عليها بالوسائل العسكرية، فلن يسعنا سوى ترديد ما قاله لاري دايموند، ولكن دون اتباع أسلوبه التلقيني الذي لا يحتمل ومع استبدال كلمة "أمريكيين" بكلمة "أوروبيين": "علينا أن نتذكر دائماً أن الديمقراطية ليست هدية ندين بها نحن الأمريكيون لأي شعب آخر. إنها فكرة ينبغي على كل شعب أن يكتشفها وينتزعها ويصنعها لنفسه". ونشير هنا كذلك إلى أن الشعوب ليست هي التي تتحمل مسؤولية الأنظمة السلطوية، كما أن الفضيلة لم تعد ركيزة الديمقراطية كما كانت في كتابات مونتيسكيو. وعلى الرغم من أن تلك الملحوظة الأخيرة لا تسمح بفهم أفضل لمصدر الديمقراطية فإنه يمكننا أن نؤكد على الأقل أنها لا تمنح من الغير مهما كانت نواياه حسنة.

---

* نص مترجم

* *باحث بمركز الدراسات الاقتصادية والقانونية والاجتماعية "سيداج" – القاهرة

أولاً: أ قدمية فكرة تشجيع الديمقراطية لدى الأوروبيين:

كثيراً ما اهتمت الأمم الأوروبية بالأنظمة السياسية للأمم الشرقية، وعادة ما كان الغرض من ذلك الاهتمام هو التحسر على ميول الشرق الاستبدادية أو فوضى حكوماته. وقد أسفر ذلك الاهتمام عن عدد من التدخلات العسكرية التي لم يكن هدفها الرئيسي سعادة الشعوب، ومن أمثلة تلك التدخلات غير المفهومة، التدخل البريطاني في مصر عام ١٨٨٢ والذي كان يهدف إلى القضاء على حركة عرابي باشا[١] والذي أسفر عن نتائج سيئة، منها إلغاء أول دستور برلماني للبلد والذي يعود إلى السابع من فبراير ١٨٨٢. ولا شك أننا نستطيع أن نقول الشيء نفسه عن التدخل الأمريكي في العراق، مع فارق واضح ألا وهو أن عرابي باشا لم تكن له بالتحديد نفس شخصيه طاغية بغداد وأن المؤسسات التمثيلية التي كانت قائمة أثناء حركة عرابي لم تكن موجودة في العراق. وهكذا فإن التدخلات الأوروبية والأمريكية مؤخراً وإن كانت بالفعل غامضة فإن هذا لا يعني بالضرورة أن الأنظمة التي تتعرض لتلك التدخلات متساوية، إذ أن نقد التدخل لا علاقة له بتقييم الأنظمة التي تتعرض له، إضافة إلى ذلك، فإنه في ما يخص نقد التنظيم السياسي للشعوب الشرقية علينا ألا نجزم أنه مرتبط بخصوصيتهم الثقافية وهو جزم يؤدي عادة إلى تأكيد أنه لا توجد سوى "رؤية أوروبية" للديمقراطية تعارضها شرعياً الرؤى المحلية الأخرى.

أما تلك الراية التي تحمل شعار النية الثقافية السليمة والتي لا يزال يلوح بها بعض السياسيين "الغربيين"[٢] فهي بالفعل تصطدم بثلاث حقائق تاريخية واضحة ألا وهي: أولاً ـــ أن الديمقراطية –أو بمعنى أصح النظام التمثيلي– ليس اختراعاً غربياً عتيقاً وإنما هو مبدأ بني على سلسلة من الآليات التي وضعت معظم أسسها خلال فترة عصر التنوير الأوروبي وتم ضبطها في القرن التاسع عشر، وهي الفترة التي خاض فيها الشرق أولى تجاربه في تطبيق النظام التمثيلي، ولهذا فبدلاً من اعتبار النظام التمثيلي نموذجاً ثقافياً مستورداً في جملته يجدر التعامل مع هذا المفهوم على أساس أنه فكرة مستجدة انتشرت سريعاً في أوروبا والشرق والأمريكتين وهو انتشار لم يخترق الحضارات المختلفة وإنما البلاد والسياقات الخاصة. ثانياً، من هذا المنطلق فإن آليات النظام التمثيلي ترضي بالأساس المتطلبات والاحتياجات المحلية إذ أن الفاعلين المحليين يحركون تلك الآليات وفقاً للظروف التي تلائمهم. وينطبق ذلك على

النظام التمثيلي الذي وضعه القانون المعد في عام ١٨٨٢مثالاً مفيداً إذ تم وضعه لحل أزمة سياسية داخلية، وقد وضعته مجموعة على دراية جيدة بالنظام التمثيلي وضد رغبة القوى الأوروبية وخاصة فرنسا وبريطانيا العظمى، ثالثاً، إن مجرد فكرة المفهوم العربي أو الإسلامي للنظام التمثيلي تعد ثانوية بالنسبة إلى فكرة النظام التمثيلي في حد ذاته، بمعنى أننا إذا ما قلنا أن هناك نظاماً تمثيلياً "عربياً" أو "إسلامياً" فينبغي، بالفعل، أن يشار بذلك إلى نظام تمثيلي قائم ويتعرض انتشاره لمقاومة الاحتفاظ بمنطقه الذاتي.

وباختصار فإن نقد السلطوية الشرقية لم يكن بالتأكيد هو السبب الوحيد لمختلف حركات التدخل الأوروبية الهادفة إلى وضع أنظمة حاكمة وفق قواعد معينة في الشرق، إلا أن هذا لا يعني أن فكرة الديمقراطية يمكن خلطها بفكرة استيراد عنيف للثقافة الغربية في مجتمعات لها مفاهيمها الخاصة المتعلقة بالديمقراطية، والسؤال الآن يدور حول تقييم معنى السياسات الحالية الهادفة إلى تشجيع الديمقراطية ودور هذه السياسات، وخصوصاً سياسة الاتحاد الأوروبي، وللرد على هذا السؤال علينا مبدئياً ملاحظة أن هذه السياسات تم وضعها في بدايات سنوات التسعينيات، ولا ينبغي أن يتم تفسيرها على ضوء التدخل الحالي للولايات المتحدة في الشرق الأوسط إثر أحداث الحادي عشر من سبتمبر، كما أنه علينا ملاحظة أن تلك السياسات تشجيعية، وأنها بالتالي ليست ناتجة عن صراع قوى يقتضي إمكانية تنفيذ عقاب محدد[٣]. وأخيراً علينا ملاحظة أن كل أنظمة المنطقة تقريباً ــ باستثناء المملكة العربية السعودية والجماهيرية الليبية في حدود أقل ــ تصف نفسها بأنها ديمقراطية حتى وإن كان هذا المصطلح يغطي مفاهيم مختلفة من بلد إلى آخر. ويمكننا بهذا الخصوص أن نستخلص أن الديمقراطية لا بديل أيديولوجي لها حالياً سوى ما يفرضه أي حاكم سلطوي كمبدأ وتبرير لسياسته، وفي هذا الإطار يعتبر اللجوء إلى الخصوصيات المحلية أو إلى النضج الضروري للمحكومين الذين يتأثرون جداً بالخطابات والاتجاهات الثورية هما أقصى ما يمكن لمعظم الحكام العرب القيام به في سبيل الدفاع عن شرعية الديمقراطية المحدودة (جداً) التي يروجون لها، أو بمعنى أصح التي يسمحون بها، وهذا التبرير إن لم يكن يدل على حسن نواياهم الديمقراطية فهو على الأقل يدل على عجزهم عن تقديم بديل فيه شيء من المصداقية[٤].

ثانياً: الخوف من الخطر القادم من الجنوب

إن حوض البحر المتوسط الخاضع "الاستبداد الشرقى" ظل لفترات طويلة يعامل على أنه يقع في مكانة خطيرة تفصل بين دول أوروبا والدول غير المتحضرة. غير أن الاستعمار قد غير هذه الرؤية بالتأكيد بحيث صار جنوب البحر أكثر قابلية للاندماج مع شماله، وحتى إن كان أصحاب تلك البلدان يمكنهم القيام بحركات تهديد كالتحرك أو الاتحاد باسم الإسلام فإن تلك القضايا كانت تعتبر بوليسية وليست قضايا أمنية مرتبطة بحدود ما.

إلا أن حركات التحرر قد أثارت المخاوف القديمة من جديد. فلقد استقرت بالفعل في الجنوب دول تقدم نفسها على أنها معارضة للهيمنة الغربية في شكلها المعروف بالإمبريالي ثم بالثقافي بعدما توقفت الخطابات الناتجة عن الشيوعية عن تمثيل اتجاه جدي كما جدد هذه المخاوف كل من حروب التحرير، حيث كانت البلاد المستقلة تساعد تلك التي لا تزال مستعمرة أو خاضعة للأنظمة المتخلفة كما وقع على سبيل المثال في حالة مصر بالإضافة إلى تطور الإرهاب وكذلك تطور خطاب حول إيجابية حكم إسلامي للعالم واستثنائية الإسلام في هذا الإطار رغم اختلاف الإرهابيين عن ممثلي الحركات الإسلامية أو حركات الأسلمة، وبشكل أعمق فإن دول جنوب المتوسط ظهرت على أنها غير مستقرة في أساسها، سواء كان ذلك بسبب تنظيمها الداخلي لأنها قائمة على استبداد يستبعد موافقة الشعب عليه أو نصرته له، أو بسبب الخطاب الإسلامي الذي بدا تركيبه الفوضوي قادراً على حشد الشعوب ضد الحكام وكذلك على خدمة الحكام بوصفه أيديولوجيا بديلة لأيديولوجيات العالم الثالث التقدمية والقومية.

تعتبر الفكرة التي يعد وفقها "الاستبداد الشرقي" سبباً في سوء تفعيل مجتمعات الجنوب وإلى حد ما سبباً فى خطورتها، فكرة قديمة كما سبق ورأينا. وقد أثيرت مجدداً ابتداءً من التسعينيات حين اتضح أن الطبيعة غير الديمقراطية للأنظمة العربية المعاصرة لا علاقة لها بالمواجهة بين القطبين الشرقي والغربي بل ولا علاقة لها بأيديولوجيا محددة إذ أظهرت أن الاستبداد، بما هو عليه فعلاً أي تنظيم للسلطة، يفيد مجموعة من الأشخاص لا يرغبون في المخاطرة بمناصبهم في إطار انتخابات حقيقية، وبمعنى آخر، فإنه حين اتضح أن أساس سلطوى يكمن في رفض الإجابة عن الأسئلة وتقديم مبررات صريحة ــ ولم يكن ذلك الحال عندما قام ناصر بالتنحي في ١٩٦٧ ومن هنا، فقد تبلورت أهم المخاوف في نقطتين أساسهما

أن الحكام منفصلين عن مجتمعاتهم: الأولى، أن الحكام يمكن أن يقوموا بأفعال غير عاقلة، والثانية، أن المجتمعات لا يمكن أن تفلت منهم، وقد كان من المفترض أن تؤدي التصرفات غير العاقلة للحكام إلى الخوض في مغامرات حربية أو إرهابية بشكل أوقع، وهو الحكم الذي يمكننا بالتأكيد تطبيقه على القذافي، أما مسألة أن المجتمعات قد تفلت من سيطرة الحكام فقد كان يمكن أن تؤدي إلى تطور أشكال من الإرهاب الإسلامي بل وكان يمكن أن تثير حركات تمرد ذات نتائج على مستوى المنطقة كلها. فعلى سبيل المثال، لا يمكننا أن نتجاهل الخوف الذي قد يصاحب انتشار ثورة كالثورة الإيرانية أو اندلاع حرب مشابهة للحرب الجزائرية. وأخيراً، فإن الرغبة في استعادة السيطرة على المجتمعات كان من الممكن أن تؤدي بالحكام إما إلى إقامة دولة إسلامية ذات عواقب غير متوقعة، أو إلى عمليات قمع قد تصل إلى حد الحروب الأهلية. وهذه المخاطر كلها كان ينظر إليها في الغالب من منظور جيوستراتيجي أكثر منه اجتماعي، أي أن تأثير بعض المخاطر على غيرها كان أهم من المخاطر المتعلقة بالمنظومة الاجتماعية، ولست متخصصاً في تلك القضية وإنما يهيأ لي أن المحللين كانوا يخافون من وقوع أحداث تشبه ما وقع في الهند الصينية من تفاقم للمخاطر.

بالنسبة إلى من ينظر إلى السياسة الخارجية والتنظيم الاجتماعي للدول محل الدراسة فإن المخاطر تبدو شديدة الاختلاف، أولاً، لأنه يبدو من الواضح أن الحركات الإسلامية لم تهدد قط استقرار أية دولة من دول المنطقة كمصر والجزائر وبالأحرى تونس، ثم لأنه يبدو من الواضح أيضاً أن علاقة الدول بالحركات الإسلامية إنما هي علاقة حكام بمعارضيهم أي أنها مشكلة محلية، وأنا أعتقد بالفعل أنه من الأساسي هنا أن نميز بين الخطاب الإسلامي في كونه حركة تجديد دولية والحركة الإسلامية في كونها تنظيم معارضة محلي.

وأياً كان فإن هذا الخطأ السوسيولوجي يحتوي على تقدير للمخاطر يفوق الواقع، حيث أنه مرتبط أساساً بعامل العدوى، وهو ينتهي إلى فكرة بسيطة ألا وهي أنه ينبغي الحفاظ على استقرار الدول القائمة وأن أفضل وسيلة للتوصل إلى هذا على المدى المتوسط هي تشجيع تكامل منظومة الحكام والمجتمع بمعنى أنه يجب فرض تصرفات عقلانية يتبعها الحكام، كما يجب إرضاء المحكومين بحيث يأخذ الحكام طلباتهم في الاعتبار أي أنه باختصار ينبغي إقامة نظام ديمقراطي مادام أنه يضمن اعتماد الحكام على المحكومين من خلال نظام الانتخاب ويضمن كذلك أن يأخذ الحكام طلبات المحكومين فى الاعتبار حيث أنهم يعتمدون

عليهم، إلا أن هذا الأمل يصطدم منذ البداية، وتحديداً منذ أن بدأ في التسعينيات ربما جرى العرف على تسميته بعملية برشلونة، بعقبة دبلوماسية وبخطر استراتيجي. أما العقبة الدبلوماسية فهي مفهومة، فالدول المطلوب جذبها إلى النظام الديمقراطي هي في الغالب دول حليفة من السهل أن تعتبر هذا المشروع تدخلاً غير مرغوب فيه، أما العقبة الاستراتيجية فهي أبسط في الفهم، بمعنى أنه منذ البداية قد استخدمته الدول السلطوية لتبرير رفضهم للتحول إلى الديمقراطية سريعاً، أي من خلال وضع سلطتهم في خطر إذ أن هذا ببساطة قد يعني أن (اتباع التحول الديمقراطي) قد يوصل الإسلاميين إلى السلطة وهم يعتبرون أعداءً للديمقراطية بما أنه ينظر إليهم على أنهم يهددون استقرار المنطقة.

ثالثاً: المشروع المرحلي

يعتبر هذا الخطر محور المشروع المرحلي الذي يرمى إلى إرضاء جميع الأطراف، حيث يهدف إلى احترام سلطة الحكام مع التحول إلى الديمقراطية وكذلك إلى التحول إلى الديمقراطية مع تفادي وصول الإسلاميين إلى السلطة، وفي هذا الإطار تظهر فكرة أن تطور المجتمع المدني قد يساعد على ظهور رأي عام واع ونشيط ومسالم يدفع الحكام إلى التحرر دون أن يتحدوا مع الإسلاميين ونجد هنا اعتقاد ترجع أصوله إلى فلسفة التنوير، مفاده أن أفضل وسيلة لمحاربة الجهل الديني، الذي يختلط بشكل مباشر أو غير مباشر بالحركات الإسلامية، هي مخاطبة عقول الناس وأحاسيسهم الاجتماعية... إلخ، وعلى العكس فإن الآلية الجماعية تعتمد على قراءة غير موضوعية لتوكفيل الذي يلاحظ -كما نعرف- أن الجمعيات السياسية والمدنية تتوازى، إلا أنه يؤكد على أن الجمعيات المدنية تنبع من وجود اتحادات وحريات سياسية. فهل لنا أن نراهن على أن هذه الآلية يمكن أن تنعكس وأن تؤدي أشكال التجمع المدني إلى تكوين أشكال من التجمع السياسي؟ بالطبع لا، حيث أن الحرية السياسية إن كانت تسمح بظهور جمعيات مدنية وبتطورها للضغط على الاتحادات السياسية فغيابها على العكس يعوق التطور المستقل للجمعيات المدنية ولا يسمح بالتأثير على الساحة السياسية بل إنها تصبح حينئذ موالية للسلطات القائمة بالفعل في ما يخص وسائل قيامها وحتى قيامها بالفعل، إذن فلا أمل في تغيير الأنظمة السلطوية عن طريق مساندة الجمعيات المدنية.

يحتوي الحل المرحلي على حوافز مالية تقدمها منظمات حكومية ومؤسسات تعاونية من البلاد المتقدمة والاتحاد الأوروبي بدءاً من مساعدة مؤسسات المجتمع المدني، أي

المساعدة على تنمية منظمات غير حكومية أو مروراً بتلك المنظمات أو تقتضي تدخلها وحتى العقوبات المالية الإيجابية المعروفة بالمشروطية السياسية، أي شرط ربط المساعدة المالية باتباع مبادئ ديمقراطية معينة ومنها احترام حقوق الإنسان. إلا أن تلك الحوافز المالية يستفيد منها الحكام أكثر من التنظيمات المدنية، حيث تغطي العجز في الميزانيات العامة في المجالات التي تجاهلتها الدولة. فقد لاحظنا منذ عقدين أن الجمعيات المدنية تقوم بالعمل في القطاعات الاجتماعية التي لم تعد الدولة قادرة على إدارتها خوفاً من أن تقوم بها الجمعيات الخيرية الإسلامية، غير أنه قد تم تجاهل فكرة أن عدداً كبيراً من الجمعيات الخيرية والهادفة إلى التنمية، كانت بشكل أو بآخر، مرتبطة بالدولة وأن الميزانيات المخصصة للمساعدة وللتنمية التي تقدمها وكالات غربية هدفها التعاون، كانت بشكل ما تكمل ميزانية الدولة، ليس من الناحية المحاسبية وإنما من الناحية العملية، وكانت تقوم أيضاً بخدمات ترضي متطلبات الشعب. ومن هذا المنطلق، يمكننا تصور أن التركيبة المكونة من مساعدة دولية ومن جمعيات تعمل لصالح الحكام، مع التقليل من ضغط المتطلبات الاجتماعية بدلاً من العمل على استقلالها، وتلك بالتأكيد نقطة التناقض التي يحتوي عليها المشروع المرحلي الذي يهدف إلى إرضاء الكل مع إدراج إصلاحات جوهرية ضمن أهداف الجميع.

رابعاً: المساعدة الأوروبية على التحول إلى الديمقراطية:

تبنت أوروبا في أعقاب حرب الخليج سياسة جديدة تعرف ب "السياسة المتوسطية الجديدة" تجاه الدول الواقعة إلى جنوب المتوسط، وخصوصاً تجاه تلك التي كانت قد ساندت جيش التحالف الدولي. وهكذا فقد ارتفعت نسبة المساعدة الأوروبية الموجهة إلى المنطقة ما بين عام١٩٩١ وعام١٩٩٥ من ١١،٨ في المائة إلى ١٢،٧ في المائة[٥]. إلا أن ارتفاع نسبة المساعدة قد صاحبته، ضمن اتفاقيات المشاركة، بنود متعلقة باحترام حقوق الإنسان، وانتهت هذه السياسة إلى عملية برشلونة في ١٩٩٥. وإذا ما أردنا وصف هذه العملية سريعاً، وفقاً لرؤيتنا، فسنقول إن من شأنه تقديم حلول هيكلية غير قمعية على المدى المتوسط لا تهدد الأمن الأوروبي، وذلك عن طريق تشجيع غير مباشر لتطور التعددية السياسية في بلاد جنوب المتوسط ومن هذا المنظور فإن الحكومات السلطوية تعتبر دون شك مصدراً حقيقياً للخطر[٦].
وفي الوقت نفسه فإن الأهمية الاستراتيجية التي يمثلها أمن المنطقة، والتي سرعان ما صارت

نقطة أساسية، قد أدت بأوروبا إلى العمل على استقرار الأنظمة الاستبدادية العربية طالما وافقت على الاندراج الرسمي في إطار عملية برشلونة[٧] . وهو مكون من ثلاثة محاور: الأول، سياسي واستراتيجي، والثاني، اقتصادي ومالي، والثالث، اجتماعي وثقافي. على أن تؤدي التداخلات بين هذه المحاور إلى تحقيق تغييرات هيكلية. ونجد هنا مفهوماً للتغيير مبني على فكرة أن أفضل انتظام لسير جزء من المنظومة الاجتماعية يؤدي إلى تحسين سير باقي الأجزاء، وهي فكرة ليست صحيحة بالضرورة بما أننا نستطيع التأكيد على عكسها، بمعنى أن عدم سير جزء من المنظومة وفقاً لأفضل الشروط ضروري لانتظام المنظومة ككل[٨]. ونحن هنا تحديداً بصدد فكرة أن النمو الاقتصادي الحر والتنمية الثقافية يمكن أن يؤديا إلى تطور الديمقراطية، وهذان المفهومان قد تناولتهما في مجال العلوم السياسية أعمال ليبست وألموند وفربا في القدم، بينما تناولهما حديثاً روبرت بوتمان، وفي النهاية، يبدو واضحاً أننا نجد فى هذا المفهوم القائم على الفعالية غير المباشرة الفكرة المسبقة لليبرالية التي لم يتم إثباتها إطلاقاً والتي تنص على أن تحرير الدائرة الاقتصادية يؤدي بالضرورة إلى تحرير الدائرة السياسة[٩] وثمة وهم عظيم آخر لصيق بهذه الفكرة لن نتناوله في هذا المقال ألا وهو تصور أن تنمية المجتمع المدني من شأنها أن تؤدي بشكل ما إلى التحول إلى الديمقراطية بينما لا يقبل الحكام بالديمقراطية إلا في مقابل عدم تسييس العمل المدني[١٠]

في نفس الوقت الذي كانت فيه أوروبا تقدم تشجيعاً وحوافزاً غير مباشرة وأشكالاً من الشروط سنعتبرها تجاوزاً منها فمن الواضح أن رؤيتها للأمن في البحر المتوسط كانت تتبدل بشكل واسع، إذ أن الرغبة في تأمين الحدود الجنوبية لأوروبا ضد كل من المخاطر العسكرية والإرهابية وكذلك تلك المرتبطة بالهجرة قد حلت محل هدف التوصل إلى استقرار المنطقة على مدى متوسط وذلك عن طريق إقامة دول ذات نظام ليبرالي، على الأقل مبنية على رضا الشعوب وعلى إعادة توزيع نسبي للموارد، وهي ما تحتوي عليه المحاور الثلاثة لإجراء برشلونة وتداخلها، غير أنه من الواضح أنه لا توجد مخاطر عسكرية بمعنى الكلمة في المنطقة على الأقل إذا ما كنا نعني بهذه الكلمة اعتداء من دولة جنوبية[١١]. بينما يبدو في المقابل أن خطري الإرهاب والهجرة هما الأساسيان من وجهة نظر الأوروبيين، وخصوصاً في الجنوب، مما يتطلب تعاوناً بين الهيئات الحكومية المعنية بالأمن الداخلي[١٢].

وفي ما يتعلق بالناحية المالية فإن المساعدة التي تقدمها أوروبا تشجيعاً للتحول إلى الديمقراطية تبدو سخية[١٣] إذ ارتفعت قيمة هذه المساعدة خلال الفترة من عام ١٩٨٨إلى عام ١٩٩٨ من ١٧ إلى ٥٢٥ مليون إيكو وقد كان أول تاريخ هام هو عام ١٩٩٢ حيث ارتفعت قيمة التمويل الأوروبي إلى أكثر من الضعف أي من حوالي ٥٨ مليون في ١٩٩١ إلى ١٢٠ مليون في ١٩٩٢ أما التاريخ الثاني فقد كان في ١٩٩٦ حين قفزت قيمة المساعدة من ١١٧ مليون في ١٩٩٥ إلى ٥٠٤ مليون في ١٩٩٦[١٤] ثم إننا إذا تتبعنا البنود المالية المخصصة وفقاً للأنشطة المختلفة سنلاحظ أن التمويل المخصص لصالح المجتمع المدني يأتي في المرتبة الأولى، إذ أن ٣٨ في المائة من التمويلات الأوروبية كانت مخصصة لصالح الديمقراطية في الفترة ما بين ١٩٩٦ و٢٠٠٠ أي ما يعادل ١٥٦ مليون إيكو، وتليها التمويلات المخصصة لصالح مجموعات معينة، أي مجموعات من شأنها أن تنمي، وإن كان بشكل غير مباشر، الديمقراطية من خلال نشاطها المهني أو المدني وهو بند يمثل ٢٢ في المائة من التمويلات الإجمالية للفترة نفسها أي ما يعادل ٩٠،٣٢ مليون إيكو[١٥] ومن هنا يتضح لنا دون الدخول في تفاصيل أن المساعدة المقدمة من الاتحاد الأوروبي تأخذ في معظمها أشكالاً غير مباشرة، بينما تأخذ عادة المساعدة المباشرة للديمقراطية شكل التعاون في إجراء انتخابات شفافة أو في محاربة الفساد، وهما أمران يعتمدان على طلب من الحكام. كما أن الموقف نفسه ينطبق على برامج المساعدة المقدمة للمؤسسات الأكثر تمثيلاً لدولة القانون كالعدالة والبرلمانات، وهكذا فإن أوروبا على سبيل المثال تقدم المساعدة لتنمية النشاط البرلماني تماماً كما تفعل كل من الولايات المتحدة الأمريكية والبنك الدولي[١٦].

خامساً: حدود المشروع المرحلي:

ومن الواضح أن هذه الطريقة لا تخفف من المخاطر المتوقعة على المدى القصير، ذلك أن بطء الإصلاحات يؤدي دائماً إلى إثارة الإزعاج، كما أنه لا يبدو في أي حال من الأحوال أنه يساعد على إيجاد حلول سريعة للضغوط القائمة في المنطقة. وفي هذا الإطار، فإن حرب العراق وتصاعد الموقف في فلسطين يوضحان حدود هذه الاستراتيجية. إلا أنه ينبغي أن نتوخى الحذر عند تناول هذه الأمثلة. فحرب العراق كما قيل -وأثبت مراراً- ليست رد فعل لخطر ما وإنما تعد واضح وصريح نابع من رؤية أو ــ بمعنى أصح - من اختراع خطر استراتيجي شامل تم التعامل معه بشكل منفصل عن الحركة الداخلية لمجتمعات المنطقة،

وهكذا فإنه إذا أمكننا أن نعطي معنى للسياسة الأمريكية فسنقول أنه يبدو أنها تعتمد على فكرة أن الإرهاب الإسلامي إنما هو نتيجة الاستبدادية وأنه ينبغي بالتالي العمل على إصلاح النظام السلطوي من أجل محاربة الإرهاب. غير أن تلك الفكرة البسيطة تخلط الموازين وتمزج مسارات الفاعلين بالآليات الجيوستراتيجية، أما عن خلط الموازين فإنه يتمثل في الخلط بين الخطاب الإسلامي الدولي وبين التركيبة المتناسقة للمطالب الإسلامية المحلية، مع أنه من الواضح أن المطالب الإسلامية مرتكزة بشكل خاص على مشكلات محلية وقومية. على هذا الأساس فإن (إعادة الأسلمة reislamisation) في مصر ينبغي أن تفهم في إطار التركيبة المصرية للدائرة السياسية، كما كان ينبغي أن تفهم الحرب الأهلية في الجزائر في إطار التركيبة المحلية لمفهوم السلطة، وتلك الفكرة صحيحة إلى درجة أن سياسات الاستيعاب الجزئي للمطلب الإسلامي أو مقدمي تلك المطالب فى هاتين الدولتين قد أدت إلى تراجع فعلي للمطالب الدينية باعتبارها وسائل للمواجهة.

ومن وجهة النظر تلك، فإن الإرهابيين الإسلاميين يبدون وكأنهم أطراف مهملة ضمن اتفاق قومي مقبول إجمالاً أو مجموعة تمثل أقلية، أي مجرد تجمع أفراد لم يستطيعوا أن يعملوا لصالح أهدافهم في بلادهم فتبنوا أشكالاً من التجمع الدولي. فالواقع أن الإرهاب وشبح القاعدة يدلان بوضوح على قدرة الدول السلطوية على تثبيت المعارضة الدينية أكثر مما يدلان على أن نقص الديمقراطية يولد حركات إسلامية، وسنلاحظ أنه من الصعب أن يتم إلقاء مسؤولية تكوين معارضة متطرفة على نظام له اعتباره على المستوى الدولي ويعتبر تطور الحركة الفوضوية في أوروبا الليبرالية في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين مثالاً واضحاً على ذلك، فالقدرة على رفض نظام اجتماعي برمته تنبع من مجرد وجود هذا النظام ولا شك أنه ينبغي أن نرى أولاً في مثل هذه الظواهر صورة سوداوية من مبدأ الأمل لإرنست بلوك، أي تصرف مرتبط بالحالة الإنسانية يرسم حدود إمكانيات تكامل أي نظام اجتماعي، فالحرب الوقائية في العراق قد حققت بالفعل هدفاً حقيقياً، إلا أنه لم يكن الهدف المتبع بداية ببساطة، لأن هذا الهدف موجود على مستوى غير المستوى الحكومي وهو الوحيد الذي تم تحقيقه. ويشهد فشل الولايات المتحدة في إدارة العراق المحتل على عدم تمكن النظام القديم من الحصول على إجماع نسبي من مختلف الفئات العراقية وهو إجماع كان من المستحيل تحقيقه عن طريق استخدام العنف المستمر وحده. وفي هذا السياق يعتبر الفشل الأمريكي دليلاً

على حدود فعالية استخدام العنف وحده، ويبدو أن الأمريكيون قد توصلوا، على عكس ما كانوا يطمحون إلى تحقيقه، إلى المساعدة على توحيد لصفوف الحركة الإسلامية القومية العراقية. ولكن في هذه الحالة يظهر أن تزايد المخاطر المرتبطة بعدم الاستقرار في المنطقة هو نتيجة التدخل الأمريكي أكثر منه نتيجة للحالة السابقة.

وهذا الموقف يطرح الفكرة التالية ألا وهي: أن المخاطر في البحر المتوسط -إن وجدت- إنما هي على الأرجح ناتجة عن التدخلات غير المخطط لها وليس عن المواقف التي كانت عليها البلاد سابقاً. فالحركات الإسلامية قد قوضت بالقمع في كل من الجزائر ومصر وتونس وسوريا تماماً مثلما قوضت الأفكار اليسارية في الستينيات والسبعينيات. إذن فلم يكن غياب الديمقراطية في حد ذاته عاملاً يمثل خطراً، أولاً، لأن الغالبية العظمى لدول المنطقة متحالفة مع الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا في الوقت نفسه، وثانياً، لأن تلك الدول لا تمثل تهديداً عسكرياً.

لا شك أن العراق كان يمثل نمطاً مختلفاً ولكن حرب الخليج الأولى كانت قد دمرت أي قدرة لهذا البلد على الأذى، كما أن الأنظمة الاستبدادية في المنطقة هي في المقام الأول أنظمة تتبع استراتيجيات للإبقاء على وجودها، أي أنها أنظمة من شأنها إبقاء حال السياسة الداخلية على ما هو عليه، وهي بالتالي أنظمة لا تدخل بشكل واسع ضمن اللعبة الجيوستراتيجية للمنطقة، ومن الأمثلة الواضحة على ذلك السياسة الحالية لليبيا ومن هذا المنطلق، فإن فكرة أن ثمة مخاطر خارجية قد تنتج عن السير الطبيعي لهذه الأنظمة إنما هي فكرة واهية، ولنا الحق أن نشك في أن السياسات المرحلية قد تؤدي إلى إقامة نظام ديمقراطي، إلا أنه يمكننا أيضاً أن نعتبر أن هذه السياسات تساهم في استقرار الأنظمة القائمة بتشجيع الاتجاهات الليبرالية، وعلى العكس فإن حركة المواجهة على الطريقة الأمريكية والهادفة إلى تحويل البلاد إلى الديمقراطية تبدو غير مجدية، إذ أنها تؤدي إلى زيادة عدم الاستقرار المحلي بحجة حل مشكلة الإرهاب الإسلامي، رغم أنه تبرير غير مقبول، وفي النهاية، فإنه لا يمكن التغاضي عن تحول محلي تقبله الأغلبية إلى الديمقراطية، ومن وجهة النظر تلك فإن السياسات المرحلية تعتبر أفضل الاختيارات بما أنها تسمح بتوقع أن استقرار الأنظمة السلطوية سيساعد على المدى المتوسط على الانفتاح السياسي، ويعتبر المغرب مثالاً على

ذلك، وبالرغم من ذلك فلا مانع من اعتقاد أن السلطوية ستستقر من نفسها في إطار ليبرالي دون أن يتم على المدى المتوسط تحول إلى الديمقراطية

أما عن آخر سؤال يطرح نفسه ويرتبط بتاريخ الأفكار والتصورات فإنه سؤال حول العلاقة بين السلطوية وعدم الاستقرار، فلابد أن هذا الربط بين المفهومين ناتج عن فكرة أن الدول غير المتحضرة كانت سلطوية وغير قابلة لاحترام قوانين الأمم المتحضرة في الوقت نفسه، وحتى وقت قريب كان العديدون -بما فيهم المؤرخون التقدميون أمثال شارل أندريه جوليان- يعتبرون أن فوضوية حكومات جنوب المتوسط في الماضي كانت هي السبب في عدم استقرار المنطقة وفي فشلها، ولكن من المؤكد أنه كان ثمة خلط بين التسلط -بل والاستبداد- والفوضى إذ أنه من الغريب أن نلحظ أن الدرس الأساسي الذي يمكن استخلاصه من هنتيجتون القديم ذلك الذي كتب *Political Order in Changing Societies* *(النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة)* عام ١٩٦٨ لم يتم تناوله وتطبيقه على الحالات الحالية حتى ضد أطروحات هنتينجتون نفسه، إذ كان يؤكد في ما مضى على أن السبب في عدم استقرار الدول النامية يرجع إلى غياب مؤسسات سياسية قادرة على العمل الحقيقي سواء كانت ديمقراطية أم لا، وكان يثبت بالتالي أن مؤسسات سياسية سلطوية بوسعها تماماً أن تؤمن استقرار مجتمعات في طور النمو. وبمعنى آخر فإن الديمقراطية غير ضرورية لتأمين استقرار مجتمعات من الناحية السياسية. أما عن الربط بين المفهومين فهو بالتأكيد ناتج عن تأثير فكرة أن النظام والخير ينبغي أن يتصاحبا، أو عن تأثير خطاب يبرر فرض نظام معين بهدف التمكن من الحصول على خير ما، ولا شك أن هذا هو أحد التبريرات الرئيسة للاستعمار، وفي النهاية فإنه من أجل تفادي الأخطاء الاستراتيجية التي تربط الاستقرار بالديمقراطية وتضحي بالديمقراطية في سبيل الاستقرار ربما ينبغي أن نقبل بفكرة أن نسعى إلى الديمقراطية لذاتها لا لشيء آخر.

الهوامش

[1] انظر خوان ر. كول، *Colonialism and Revolution in the Middle East. Social and Cultural Origins of Egypt's 'Urabi Movement* (*الاحتلال والثورة في الشرق الأوسط. الجذور الاجتماعية والثقافية لحركة عرابي المصرية*)، القاهرة، مطابع الجامعة الأمريكية بالقاهرة، ١٩٩٩ مع وجود وجهة نظر أقدم ولكنها هامة جداً في أكيل بيوفيس *Français et Anglais en Egypte ١٨٨١-١٨٨٢* (*الفرنسيون والإنجليز في مصر ١٨٨١-١٨٨٢*)، باريس، روجيه وشرنوفيتس، ١٩١٠ وكذلك *إميل سليم أماد*، *La question d'Egypte ١٨٤١-١٩٣٨* (*المسألة المصرية ١٨٤١-١٩٣٨*)، باريس، المنشورات العالمية، ١٩٣٨، وخصوصاً ص ٥٥ إلى ٥٩.

[2] انظر مثلاً جان كلود فاتان « Les partis (pris) démocratiques. Perceptions occidentales de la démocratisation dans le monde arabe » (الأحزاب والاتجاهات المتخذة مسبقاً. رؤى غربية حول إدخال الديمقراطية في العالم العربي)، في ج. ك. فاتان وآخرين *Démocratie et démocratisation dans le monde arabe* (*الديمقرطية والتحول إلى الديمقراطية في العالم العربي*) القاهرة، مركز الدراسات والتوثيق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية سيداج، ١٩٩٢.

[3] ويعتبر ذلك من مصلحة تلك السياسات كما يعتبر حدها. انظر في ذلك ريتشارد يونجز « The European Union and Democracy in the Mediterranean: A New or Disingenuous Strategy » (الاتحاد الأوروبي والديمقراطية في حوض البحر المتوسط - استراتيجية جديدة أو غير محلية)، *Democratization*، المجلد التاسع، العدد الأول.

[4] حول هذه القضايا، انظر جان نويل فيربيه، « Les limites d'une démocratisation par la société civile en Afrique du Nord » (حدود التحول إلى الديمقراطية في شمال أفريقيا عن طريق خلق مجتمع مدني)، *Maghreb-Machrek*، العدد ١٧٥، ٢٠٠٣.

[5] الأرقام مذكورة في ريتشارد يونجز « The European Union and Democracy in the Arab-Muslim World » (الاتحاد الأوروبي والديمقراطية في العالم العربي الإسلامي)، *CEPS Middle East et Euro- Med Project*، ورقة عمل رقم ٢، بروكسل، مركز دراسات السياسة الأوروبية، ٢٠٠٢.

[6] المرجع نفسه، ص. ٨.

[7] المرجع نفسه، ص. ٨٩ . انظر أيضاً برينيار ليا "Security Challenges in Europe's Mediterranean Periphery – Perspectives and Policy dilemmas" (التحديات الأمنية في المحيط المتوسطي لأوروبا – رؤى وإشكاليات سياسية)، *European Security*، المجلد الثامن، رقم ٤.

[8] توجد هذه الحجة في يون إلستر، *Le laboureur et ses enfants* (*الحارث وأولاده*)، باريس، دار نشر مينوي، ١٩٨٧

[9] يبدو العكس أكثر سهولة في الإثبات في الواقع وبالفعل فقد استطاع ابرهارد كاينلي إثبات أن التحرير الاقتصادي قد صاحبه في مصر إنغلاق سياسي فعلي. انظر إ. كاينلي، *Un Grand Dilusion*. انظر بشكل أوسع الإثبات الموثق والمقنع الذي كتبه ب. ديلمان، « Facing the Market in North Africa »، (في مواجهة السوق في شمال أفريقيا)، *The Middle East Journal*، المجلد ٥٥، رقم ٢، ٢٠٠١، ص. ١٦٥ إلى ١٨١ - ب. ديلمان، « International Markets and Partial Economic Reform in North Africa »، الأسواق الدولية والإصلاح الاقتصادي الجزئي في شمال أفريقيا، في ر. جيليبسي ور. يونج، عمل جماعي، *The European Union and Democracy Promotion: The Case of North Africa*، (*الاتحاد الأوروبي ترويج الديمقراطية - حالة شمال أفريقيا*)، لندن، فرانك كاس، ٢٠٠٢، ص. ٢٣٤ و ص ٢٤٩.

[10] انظر ج. ن. فيرييه، « Les limites de la démocratisation par la société civile » ، (حدود التحول إلى الديمقراطية عن طريق المجتمع المدني)، *Maghreb-Machrek*، رقم ١٧٥، ٢٠٠٣.

[11] انظر ت. دوكوس، « The Proliferation of Weapons of Mass Destruction in the Mediterranean : The Threat to Western Security » ، (انتشار أسلحة الدمار الشامل في البحر المتوسط وتهديدها للأمن في الغرب)، *Mediterranean Politics*، مجلد ٥، رقم ٣، ٢٠٠٠.

[12] حول الهجرة انظر م. بوج، « Mediterranean Boat People : A Case for Co-operation » ، (الهجرة في البحر المتوسط ـ حالة للتعاون)، *Mediterranean Politics*، مجلد ٦، رقم ١، ٢٠٠١.

[13] انظر س. سانتيزو، « Promoting Democracy by Conditioning Aid ? Towards a More effective EU Development Assistance » ، (هل يمكن تشجيع الديمقراطية عن طريق تنظيم المساعدة لهذا الهدف؟ حول الاتجاه نحو مساعدة أكثر فاعلية مقدمة من الاتحاد الأوروبي بهدف التنمية)، *International Politik und Gesellschaft Online*، رقم ٣، ٢٠٠٠، (http://festportail.fe.de).

[14] انظر أ. كوكس وج. تشابمان، *The European Community : External Cooperation Programmes : Policies, Management and Distribution* ، *(المجتمع الأوروبي ـ برامج التعاون الخارجي ـ السياسات والإدارة والتوزيع)*، بروكسل، الاتحاد الأوروبي، ١٩٩٩.

[15] المصادر: الاتحاد لأوروبي

[16] انظر س، كارابيكو، "Foreign Aid for Promoting Democracy in the Arab World" (المساعدة الأجنبية للترويج عن الديمقراطية في العالم العربي)، *Middle East Journal* ، *المجلد ٥٦، رقم٣*، ٢٠٠٢.

رؤية منظمات حقوق الإنسان لسياسات الاتحاد الأوروبي تجاه قضية حقوق الإنسان والتحول الديمقراطي في مصر

د.هويدا عدلى رومان*

كان مؤتمر برشلونة المنعقد فيما بين ٢٧-٢٨ نوفمبر ١٩٩٥ هو نقطة البدء في مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية؛ حيث اجتمع وزراء خارجية سبع وعشرين حكومة تنتمى إلى الإقليم الأوروبي المتوسطى؛ توزعت بين أعضاء الاتحاد الأوروبي الخمس عشر وأثنتي عشرة دولة من غير الأعضاء جاءت من جنوب وشرق البحر المتوسط (الجزائر- السلطة الفلسطينية – قبرص – مصر – إسرائيل – الأردن – لبنان – مالطا – المغرب – سوريا – تونس – تركيا)[١]. وكان الهدف من المؤتمر بحث قضايا التعاون الأوروبى المتوسطى.

وقد تجاوزت أهداف هذا التعاون الأهداف الاقتصادية إلى أهداف اجتماعية وسياسية؛ فبجانب السعى لتأسيس منطقة تجارة حرة بين دول الإقليم، ودعم التعاون الاقتصادى والمالى؛ أشار الإعلان إلى السعى إلى خلق منطقة للحوار والتبادل والتعاون من أجل ضمان السلام والاستقرار والازدهار داخل حوض البحر المتوسط. وأكد المجتمعون على أن السلام والاستقرار والازدهار يتطلب دعم وتقوية الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مطردة ومتوازنة، وتبنى إجراءات لمكافحة الفقر، ودعم السبل المؤدية لمزيد من الفهم المتبادل فيما بين الثقافات، معتبرين كل هذه المتطلبات جوانباً أساسية من جوانب مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية[٢].

وفى هذا السياق أعلن الموقعون على إعلان برشلونة موافقتهم على العمل من أجل تطوير حكم القانون والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، ومن ضمنها الحق فى حرية التعبير، والحق فى تكوين الجمعيات ومناهضة ومكافحة العنصرية وكراهية الأجانب. كما أكدوا على أهمية المجتمع المدنى؛ فالمجتمع المدنى -وفقاً لما جاء فى إعلان برشلونة- يمكن

---

*أستاذ مساعد- المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية-القاهرة

أن يلعب دوراً هاماً فى عملية تنمية الشراكة الأوروبية المتوسطية، كمـا يمكـن أن يسـاهم كعامل أساسي من أجل المزيد من الفهم والتقارب بين الشعوب.

وقد ورد فى بنود اتفاقيات المشاركة الثنائية (المادة الثانية) ما يطلـق عليـه شـرط حقوق الإنسان Human Rights Clause الذى يأخذ – بغض النظر عن بعض التباينـات – الصيغة التالية: "سوف تقوم العلاقات بين الطرفين علاوة على كل بنود الاتفاقيـة نفسـها على احترام حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية ..... وإذا حدث واعتبـر أي مـن الجـانبين الموقعين على الاتفاقية الجانب الآخر عاجزاً عن الوفاء بالتزاماته التى تنص عليها الاتفاقيـة؛ يحق له أن يتخذ ما يراه مناسباً من إجراءات، ويجب عليه قبل الشروع فـى ذلـك أن يقـوم بتزويد مجلس المشاركة بكل المعلومات المرتبطة بالموضوع، والضرورية من أجل فحـص الموقف بعمق؛ سعياً إلى الوصول إلى حل يمكن قبوله من الطرفين. ويتعين عند اختيار تلـك الإجراءات منح الأولوية للإجراءات التى يترتب عليها: أقل ضـرر ممكـن بتطبيـق هـذه الاتفاقية، وفور اتخاذها يتعين إبلاغ مجلس المشاركة بها، وسوف تصبح موضوعاً للتشـاور إذا حدث وطلب الجانب الآخر ذلك"[٣]

وقد اعتبرت جمعيات وشبكات الدفاع عن حقوق الإنسان أن إعلان برشـلونة حـدث هام يتعين العمل من أجل دعمه وتطبيقه؛ وذلك من خلال نقله من مستوى النصوص المجردة إلى مستوى القوة الفاعلة المؤثرة[٤].

وبالفعل تشكلت فى يناير ١٩٩٧ شبكة حقوق الإنسان الأوروبية المتوسطية بمبـادرة من منظمات حقوق الإنسان فى شمال البحر المتوسط وجنوبه، وأعلنـت الشـبكة أن هـدفها المساهمة فى حماية ودعم حقوق الإنسان كما يجسدها إعلان برشلونة، وبالتالى السـعى مـن أجل دعم السلام والاستقرار وكرامة وقيمة الإنسان فى الإقليم الأوروبي المتوسـطى. وبعـد عامين من تأسيس الشبكة تم تنشيط المنتدى المدنى المتوسطى Mediterranean Civil Forum والذى كانت قد أسسته مؤسسة فريدريش أيبرت. وكان موضـوع المنتـدى هـو "حقوق الإنسان والمجتمع المدنى فى البحر المتوسط". وفى هذا الإطار أصبح انعقاد منتـدى مدنى أوربى متوسطى غير حكومى موازٍ للقمة الوزارية الأوروبية المتوسطية؛ بمثابة نـوع من الممارسة الثابتة والمستقرة[٥]

ركزت الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان على موضوعات ستة رئيســية فــى مجال حقوق الإنسان؛ وهى حقوق الإنسان والمجتمع المدنى، وتعليم وتدريب حقوق الإنسان، وحقوق الإنسان وحل الصراعات، والحقوق المرتبطة بالتنمية الاقتصادية، وحقوق اللاجئــين والمهاجرين، ومأسسة حقوق الإنسان فى عملية برشلونة[٦]

ومن ناحية أخرى يقوم الاتحاد الأوروبى بتمويل عدد من مشــروعات الديمقراطيــة وحقوق الإنسان؛ مثل المبادرة الأوروبية من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، وبرنامج ميدا للديمقراطية؛ وهى كلها برامج موجهة للمنظمات غير الحكومية فى جنوب المتوسط[٧].

الهدف من البحث وتساؤلاته الأساسية

يهدف هذا البحث الى التعرف على موقف بعض منظمات حقوق الإنسان فــى مصــر مــن سياسات الاتحاد الأوروبى تجاه قضية حقوق الإنسان . وعلى هذا فإن البحث يسعى للإجابــة على سؤالين أساسيين:

* ما رؤية منظمات حقوق الإنسان فى مصر لسياسات الاتحاد الأوروبى تجاه قضية حقــوق الإنسان فى الشرق الأوسط ؟

* ما أبعاد التعاون بين هذه المنظمات والاتحاد الأوروبى فى الوقت الراهن، وكــذلك مــاهو متوقع مستقبلاً ؟

وفى هذا الإطار بالتحديد لابد من الإشارة إلى خصوصية منظمات حقوق الإنسان فى مصر مقارنة بباقى فصائل المجتمع المدنى المصرى؛ فقد استطاعت حركة حقوق الإنسان المصرية والعربية أن تجد لنفسها موقعاً راسخاً ضمن حركات حقوق الإنسان العالمية والمجتمع المدنى العالمى. فلأسباب عديدة تتميز حركة حقوق الإنسان العربية بوجودها المتوازن على الساحة الدولية إذا ما قورنت بالقطاعات الأخرى من منظمات المجتمع المدنى العربية الأخرى؛ فعلى حين أن الوجود العربى فى مجالات المشاركة الأهلية الفعالة ضئيل على الساحة الدولية؛ فإن حركات ومنظمات حقوق الإنسان تحتل مكاناً بارزاً داخل حركة حقوق الإنسان الدولية[٨]

منهجية الدراسة

تتبنى هذه الدراسة أسلوب دراسة الحالة؛ وذلك بإجراء عدة مقابلات شبه مقننة مــع بعــض منظمات حقوق الإنسان فى مصر. وقد وقع الاختيار على ثلاثة منظمات بالتحديد؛ المنظمــة

المصرية لحقوق الإنسان، والمنظمة العربية لحقوق الإنسان، ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

كان مبرر اختيار هذه المنظمات أنهم من أوائل منظمات حقوق الإنسان التى نشأت فى مصر، خاصة المنظمة العربية لحقوق الإنسان والتى أعلن تأسيسها فى ليماسول بقبرص عام ١٩٨٣، والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، والتى بدأت نشاطها فــى عــام ١٩٨٥ كفــرع للمنظمة العربية لحقوق الإنسان. وأخيراً مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان؛ وهو مركــز بحثى تأسس عام ١٩٩٣. وعلى صعيد معيار الإقليمية / المحلية؛ فإن كــلاً مــن المنظمــة العربية لحقوق الإنسان ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ذو طبيعة إقليمية ، فى حــين تعمل المنظمة المصرية لحقوق الإنسان على مستوى محلي؛ أي داخل المجتمع المصرى.

وعلى هذا يمكن القول إن هذه الحالات الثلاثة تشترك فى بعض السمات وتختلــف فــى سمات أخرى؛ فهى تعد من أقدم منظمات حقوق الإنسان فى مصر، ومايفترضه ذلك من خبرة أطول وأعمق فى التعامل مع البيئة المحلية والبيئة الدولية، وبالتالى امتلاكهــا لإدراك أكثــر وعياً للتعقيدات القائمة بين البيئتين. وعلى نفس المنوال؛ فهى منظمات تهتم بقضــية حقــوق الإنسان من كافة زواياها، بمعنى أنها لا تتخصص فى الدفاع عن نمط معين مــن الحقــوق، ولاعن فئة بعينها من المواطنين أو البشر. ومع ذلك فإنها تتباين فيما بينهــا؛ فحــين يمكــن توصيف المنظمة العربية والمصرية لحقوق الإنسان على أنها منظمــات دفاعيــة بالأســاس، وتستخدم الآليات المعروفة والمستقر عليها لرصد انتهاكات حقوق الإنسان والدفاع عن هؤلاء الذين يتعرضون لانتهاك حقوقهم؛ فإن مركز القاهرة هدفه الأساسي بحثى ساعٍ إلى تعزيــز نشر ثقافة حقوق الإنسان. وأخيراً ماسبق الإشارة إليه عن بعد الإقليمية/ المحلية.

إن ماسبق من توافق فى بعض السمات واختلاف فى أخرى؛ يفترض تفاعلاً أكثر كثافة مع النظام العالمى بمختلف فاعليه، خاصة وأن هذه المنظمات الثلاثة تبنت الصكوك الدوليــة لحقوق الإنسان كمرجعية أساسية لها.

تبنت الدراسة أسلوب المقابلة المتعمقة؛ وهو أحد الأساليب الكيفية التى تقوم بالأســاس على تحديد بعض البنود المراد مناقشة المبحوث فيها، من خلال دليل مقابلة مختصر، ثم يترك الأمر لتداعى الأفكار بين الباحث والمبحوث. وربما تكون الميزة الأساسية لهذا الأسلوب أنه

يمكن الباحث من الحصول على معلومات هامة ووفيرة من المبحوث تفوق بمراحل ما يمكن الحصول عليه عبر الاستبيان أو المقابلة المقننة.

دارت بنود المقابلة حول محورين أساسيين[٩] :

* تقييم منظمات حقوق الإنسان لسياسات الاتحاد الأوروبي من الناحية الرسمية ومدى اتساقها مع الممارسة الفعلية.

* أبعاد وأشكال التعاون بين المنظمات محل البحث والاتحاد الأوروبي بهيئاته المختلفة.

نتائج الدراسة

رؤية منظمات حقوق الإنسان لسياسات الاتحاد الأوروبي تجاه قضية حقوق الإنسان:

أشارت كل من المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان إلى أن إعلان برشلونة – بصفته الوثيقة الأساسية الخاصة بسياسات الاتحاد الأوروبي تجاه البحر المتوسط – يمثل خطوة وفرصة هامة لتطوير وتحسين حالة حقوق الإنسان فى منطقة جنوب المتوسط. فوفقا للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان؛ فإن ربط قضية حقوق الإنسان بالتنمية بشكلها الشامل من حيث التعاون الاقتصادى وتحديث الصناعة والنظم الجمركية والبنكية وغيرها من أمور اقتصادية يمثل؛ نوعاً من الحوافز الإيجابية المقدمة لحكومات جنوب المتوسط لتحسين أحوال حقوق الإنسان فى مجتمعاتها.

أما مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان فقد المح إلى أنه رغم أهمية إعلان برشلونة فى ربطه بين التعاون الاقتصادى بين دول شمال المتوسط وجنوبه؛ إلا أنه لم يشتمل فى بنوده على أي آليات لإعمال المواد التى تنص على ضرورة احترام حقوق الإنسان. كما أن التعبيرات التى تتحدث عن ضرورة احترام حقوق الإنسان بدت غامضة وغير محددة.

تتخذ المنظمة العربية لحقوق الإنسان منحىً مختلفاً تماماً فى التعامل مع سياسات الاتحاد الأوروبي ومع كل القوى الدولية. وترفض المنظمة الربط بين منح المعونات الاقتصادية والتعاون الاقتصادى من ناحية، وضرورة احترام حقوق الإنسان من قبل البلدان المتلقية لهذه المعونات من ناحية أخرى؛ وذلك انطلاقاً من أن طبيعة النظام الدولى المختلة وغير المتوازنة وازدواجية معاييره؛ لا تؤدى حقيقة لتعزيز أحوال حقوق الإنسان فى البلدان العربية، بل على العكس يؤدى هذا الربط وما يترتب عليه من احتمال فرض عقوبات على الدول التى تنتهك

حقوق الإنسان إلى معاقبة الشعوب مرتين؛ مرة من جانب حكوماتها، ومرة أخرى من جانب القوى الدولية.

وتدلل المنظمة العربية لحقوق الإنسان على ازدواجية معايير القوى الدولية فى النظام العالمى الراهن -عندما تتعامل مع قضية حقوق الإنسان- بأن إسرائيل صاحبة أسوأ سجل فى انتهاكات حقوق الإنسان، ومع ذلك من أكثر الدول المتلقية للمساعدات من كافة بلدان العالم بما فيهم الاتحاد الأوروبي.

وعموما يمكن القول إن هناك اتفاقاً كبيراً بين المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان على أن الاتحاد الأوروبي بمعظم منابره التى تمثل الحكومات والمجتمع المدنى على السواء (مثل اللجنة الأوروبية والبرلمان الأوروبي) وفر فرصاً كبيرة لنشطاء حقوق الإنسان فى جنوب المتوسط للتعبير عن مشاكل مجتمعاتهم، وخلق التواصل مع نظرائهم فى دول شمال المتوسط؛ وذلك من خلال السماح للمنظمات غير الحكومية فى دول جنوب المتوسط بتقديم مداخلات تعبر عن أحوالها، وأيضا تقديم معلومات لهذه الهيئات. هذا فضلاً عن إنشاء منظمات تجمع بين المجتمع المدنى والمنظمات غير الحكومية فى دول شمال وجنوب المتوسط.

أما فيما يتعلق بمدى الاتساق بين الموقف الرسمى المتبلور فى إعلان برشلونة، والموقف الفعلى والمتمثل فى السياسات، فقد اتفقت المنظمات الثلاثة محل الدراسة على أن هناك فجوة واسعة للغاية بين ماهو معلن على مستوى الوثائق، وماهو مطبق على أرض الواقع. فلم يحدث أي ربط بين التعاون الاقتصادى مع دول جنوب المتوسط وتحسين أحوال حقوق الإنسان فى هذه البلدان، وأبرز الأمثلة ما يحدث فى تونس وإسرائيل، فرغم وصول سجلهما فى مجال انتهاك حقوق الإنسان إلى أبشع الدرجات، فإنهما من أكثر الدول المتلقية للمعونات والمساعدات الاقتصادية من دول الاتحاد الأوروبي.

خلاصة القول إن الاتحاد الأوروبي يميل إلى تعزيز التعاون الاقتصادى مع دول جنوب المتوسط، بغض النظر عن أحوال حقوق الإنسان فى هذه المنطقة. وقد دللت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان على هذه الازدواجية بانسحاب الاتحاد الأوروبي من العمل مع كل دولة من دول جنوب المتوسط على حدة، واستبدال ذلك بالعمل على مستوى إقليمي بهدف تجنب الصدام مع حكومات جنوب المتوسط.

ومن ناحية أخرى تتفق المنظمات الثلاثة محل الدراسة على التباين الواضح بين اجندة منظمات حقوق الإنسان فى جنوب المتوسط، وأجندة حقوق الإنسان الخاصة بالاتحاد الأوروبي (على مستوى الحكومات)؛ فالاتحاد الأوروبي يولى أهمية كبيرة لقضايا المرأة والتمكين، ويتجاهل القضايا الأخرى المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية وأيضاً قضايا التعذيب؛ وهى القضايا التى قد تفسد علاقاته بحكومات دول الجنوب.

وتشير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان إلى أن اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية بين الاتحاد الأوروبي ومصر لم تهتم كثيراً بقضايا حقوق الإنسان؛ فقد انصب التركيز بالأساس على القضايا الاقتصادية الخاصة بالزراعة والصناعة والتجارة. وحتى عند وضع الاتفاقية غاب البعد الشعبى تماماً لدى الجانب المصرى، ولم يهتم الاتحاد الأوروبي بذلك رغم وجود هذا البعد الشعبى لدى الاتحاد الأوروبي نفسه، والمتمثل فى البرلمان الأوروبي.

كما يشير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان إلى أنه على مدار ثماني سنوات منذ إعلان برشلونة ترفض دول جنوب المتوسط أي إثارة لقضايا حقوق الإنسان فى تعاملها مع الاتحاد الأوروبي من ناحية. وفى المقابل فإن الاتحاد الأوروبي لم يستخدم هذه القضية للضغط على الحكومات؛ سواء فى المباحثات الثنائية أو فى اتفاقيات الشراكة؛ فكل ما يسمح به إثارة هذه القضايا فى بعض المنتديات مثل البرلمان الأوروبي وغيره، دون أن يتجاوز الأمر ذلك. وتذكر المنظمة العربية لحقوق الإنسان أنه كثيراً ما طالبت المنظمات الفلسطينية بتطبيق العقوبات الواردة فى اتفاقيات الشراكة مع إسرائيل، ولم يستجب الاتحاد الأوروبي؛ بل اعتبر المنظمات الفلسطينية منظمات إرهابية.

اتفقت المنظمات الثلاثة محل البحث فى تفسيرها لغياب الاهتمام بقضية حقوق الإنسان أو هامشية هذا الاهتمام؛ فعلى حين كان الدافع من وراء الشراكة الأورومتوسطية بالنسبة لدول شمال المتوسط دافع أمنى بالأساس، فإن هذا الدافع كان دافعاً اقتصادياً بالنسبة لدول جنوب المتوسط . وبين الدافع الأمني والدافع الاقتصادى تاهت قضية حقوق الإنسان. فعندما دخل الاتحاد الأوروبي فى الشراكة الأرومتوسطية كان مدفوعاً بضرورة تحقيق الأمن فى دوله، وأن هذا الأمن لن يتحقق إلا بوقف الهجرة غير المشروعة من دول جنوب المتوسط إلى شمال المتوسط، وأيضاً بتقليل احتمالات وصول أنظمة خطرة سياسياً لدول جنوب المتوسط، وأن هذا لن يتحقق إلا برفع مستوى المعيشة فى هذه الدول. وفى هذا الإطار لابد من

الإشارة إلى أن تعامل الاتحاد الأوروبي من الأصل مع قضية الهجرة كان تعاملاً انتقائياً؛ فهو مع حرية انتقال رؤوس الأموال وليس مع حرية انتقال الأيدي العاملة.

رغم تبنى مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان لهذا التفسير؛ إلا أنه مال للتمييز بين دول شمال أوروبا ودول جنوب أوروبا؛ فعلى حين يزداد اهتمام دول شمال أوروبا بقضايا حقوق الإنسان؛ فإن هذا الاهتمام يقل بدرجة كبيرة لدى دول جنوب أوروبا، وهذا مرده قرب هذه البلدان من دول جنوب المتوسط وتعرضها بدرجة أكبر لتهديد الهجرة غير المشروعة.

أما بالنسبة لدول جنوب المتوسط؛ فقد كانت الدوافع بالأساس اقتصادية. وقد تحققت بالتركيز على تعزيز التعاون الاقتصادى بين دول شمال المتوسط وجنوبه. كما اتفقت المنظمات الثلاثة محل الدراسة على أن الأمر زاد تعقيداً بعد أحداث ١١ سبتمبر؛ فقد أصبح هناك إمكانية أكبر لتقبل انتهاكات حقوق الإنسان تحت مظلة مكافحة الإرهاب؛ فقد زاد توتر دول شمال المتوسط من الهجرة، ومن ثم تصدير الإرهاب من جنوب المتوسط؛ مما أدى إلى مزيد من التهافت فى موقف الاتحاد الأوروبي إزاء انتهاكات حقوق الإنسان فى جنوب المتوسط،، بل وصل الأمر إلى قيام تعاون مخابراتى وأمنى بين حكومات شمال المتوسط وجنوبه. وربما من أبرز الأدلة على ذلك عدم صدور أي انتقادات من الاتحاد الأوروبي على قوانين مكافحة الإرهاب التى صدرت فى بعض البلدان العربية.

ولم يختلف الأمر كثيراً عند الحديث عن التحول الديمقراطى؛ فتم استبدال الحديث عن تعديل الدستور وتداول السلطة وإجراء الانتخابات الدورية والنزيهة والتعددية الحزبية؛ بالحديث عن الحكم الجيد، والذى يعنى بمسائل وقضايا أخرى؛ مثل إصلاح النظم الضرائبية، ووضع قوانين لمكافحة غسيل الأموال، وإصلاح النظم الجمركية ... وهذه قضايا قد تنجح النظم الحاكمة فى جنوب المتوسط فى تحقيق تقدم ملموس فيها.

أبعاد التعاون بين الاتحاد الأوروبي ومنظمات حقوق الإنسان محل الدراسة

كانت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان من اقدم المنظمات التى تعاونت مع الاتحاد الأوروبي؛ إذ قدمت المفوضية الأوروبية لحقوق الإنسان تمويلاً لبرنامج كانت قد قدمت مقترحه المنظمة المصرية عن حرية الرأى والتعبير وتحسين أوضاع السجون؛ وذلك فى الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠.

أما بالنسبة لمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان؛ فإن التعاون بصورة أكثر كثافة بدأ مع عام ٢٠٠٣؛ حيث قدمت ميدا تمويلاً لمقترح كان قد قدمه مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان عن تعزيز دور المجتمع المدنى فى صنع القرار فى العالم العربى.

وفى إطار موقف المنظمة العربية لحقوق الإنسان الرافض لتلقى أي تمويل من أي جهات أجنبية؛ فانه لايوجد أي تعاون بين الاتحاد الأوروبي والمنظمة على صعيد التمويل. ولا تقتصر علاقات التعاون بين المنظمات محل الدراسة والاتحاد الأوروبي على مجرد تلقى التمويل؛ بل تتوافر أشكال أخرى عديدة من التعاون؛ مثل إرسال وفود من المنظمات غير الحكومية للاتحاد الأوروبي بجانب وفود الحكومات لشرح قضايا حقوق الإنسان. وبالفعل استقر الأمر على وجود منتدى غير حكومى بجانب اللقاءات الوزارية الحكومية بين دول شمال وجنوب المتوسط.

وربما يكون الجانب الأكثر أهمية فى التعاون هو التعاون بين المجتمع المدنى فى شمال المتوسط ومثيله فى جنوب المتوسط . وفى الواقع وعلى خلاف الموقف الناقد لسياسات الاتحاد الأوروبى تجاه قضايا حقوق الإنسان؛ علقت كل من المنظمة العربية لحقوق الإنسان ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان آمالاً كبيرة على العلاقات التعاونية بين المجتمع المدنى فى شمال المتوسط وجنوبه؛ فمن ناحية أولى؛ فإن هناك توافقاً كبيراً فى ترتيب الأولويات بين منظمات حقوق الإنسان فى شمال المتوسط ومثيلاتها فى جنوبه. وتشير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان إلى الدعم الذى تلقته من الشبكة الأرووومتوسطية فى قضية قانون الجمعيات الأهلية؛ فقد اشترك الطرفان بالتعاون مع الفيدرالية الدولية فى إعداد تقرير عن قانون الجمعيات ، أوصوا فيه الحكومة المصرية بمراعاة المعايير الدولية فى التعامل مع المجتمع المدنى.

وقد أشار مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان إلى حدوث تقدم كبير على مستوى التشبيك بين منظمات المجتمع المدنى شمال المتوسط وجنوبه؛ فبالإضافة للشبكة الأورومتوسطية؛ بدأت تتشكل شبكات للمهاجرين من جنوب المتوسط لشماله، وشبكات خاصة بالحوار بين الثقافات. والأمر الأهم أن هذه الشبكات تبنت المصالح الحقيقية للشعوب فى دول جنوب المتوسط وشماله؛ هذه المصالح التى تجاهلتها الأطر الرسمية للشراكة الأورومتوسطية. وإن هذا الوضع الجديد وفر فرصاً عديدة لمخاطبة مؤسسات أوروبية

حكومية وغير حكومية من قبل جنوب المتوسط. كما أدى إلى زيادة إمكانيات التشبيك على مستوى الجنوب/الجنوب.

وفى هذا الإطار أشارت كل من المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان؛ إلى الجهود المبذولة من قبل عديد من منظمات حقوق الإنسان فى مصر بصفة خاصة، وبعض منظمات حقوق الإنسان العربية، وأيضاً بعض المنظمات غير الحكومية؛ لتكوين منتدى مدنى عربى بالمعنى الواسع؛ أي لا تقتصر عضويته على منظمات حقوق الإنسان، ولكن يمتد ليشمل منظمات المجتمع المدنى بالمعنى الواسع (منظمات غير حكومية عاملة فى مجالات المرأة – البيئة – الطفل – التنمية – نقابات عمالية ومهنية وغيرها).

إن الهدف من إقامة هذا المنتدى هو حشد المجتمع المدنى العربى كى يستطيع التفاعل الخلاق مع المجتمع المدنى الأورومتوسطى وإعلامه باحتياجاته ومشاكله؛ مما يسفر فى النهاية عن إقناع المجتمع المدنى الأوروبي بتبنى قضايا المجتمع المدنى العربى جنوب المتوسط، والضغط فى سبيل ذلك على حكوماته، وعلى صانعى القرار فى الاتحاد الأوروبي؛ سواء كان البرلمان الأوروبي أو المفوضية الأوروبية لحقوق الإنسان.

وبالفعل أشار مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان إلى دوره فى تنظيم أول لقاء لهذا المنتدى فى القاهرة. وقد حضر بالفعل هذا اللقاء ٢٥ منظمة غير حكومية من دول جنوب المتوسط . كما أسفر هذا اللقاء عن انتخاب سكرتارية عهد إليها بالتحضير لتشكيل منتدى دائم له أنشطته الخاصة. وأضافت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان إلى الفوائد المتوقعة من هذا المنتدى؛ فيما يتعلق بتعلم آليات جديدة للعمل خاصة فى مسائل التنظيم وإدارة المناقشات والتعامل مع الحكومات. ومما لاشك فيه أن التعامل مع المجتمع المدنى الأوروبي سيسهم فى تعزيز مثل هذه المسائل.

الخلاصة :

أولاً: على صعيد تقييم إعلان برشلونة واتفاقيات الشراكة فيما يتعلق بقضية حقوق الإنسان :

- رغم أهمية إعلان برشلونة، إلا أنه لم يحظ بالمكانة القانونية لمعاهدة أو اتفاقية دولية؛ بما يقلل من إلزاميته للدول الموقعة عليه.

□ لم تتم ترجمة مبادئ حقوق الإنسان المتضمنة فى الإعلان إلى مشاريع عملية فى إطار خطة العمل الملحقة بالإعلان.

□ أثارت المادة الثانية من اتفاقيات المشاركة الثنائية الخاصة بربط التعاون الاقتصادى بضرورة احترام حقوق الإنسان مشكلات عديدة؛ إذ تحفظ عليها كثير من الدول أعضاء الشراكة فى جنوب المتوسط. وبسبب ذلك لم يتم تطبيق شرط حقوق الإنسان حتى الوقت الراهن.[١٠] وعلى مستوى دول شمال المتوسط فلم يختلف الأمر كثيراً؛ فلم ترحب دول الشمال بتطبيق مبدأ المشروطية خشية من الآثار السلبية المترتبة على ذلك.

ثانياً : رؤية منظمات حقوق الإنسان في مصر لسياسات الاتحاد الأوروبي تجاه قضية حقوق الإنسان :

□ اعتبرت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان وكذلك مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان إعلان برشلونة بمثابة خطوة وفرصة هامة لتطوير وتحسين أحوال حقوق الإنسان فى منطقة جنوب المتوسط، خاصة إذا تم الربط بين التعاون الاقتصادى واحترام حقوق الإنسان من خلال الحفز الإيجابي وليس التهديد السلبى.

□وفر الاتحاد الأوروبي بهيئاته ومؤسساته المختلفة منبراً مفتوحاً وحراً لتعبير نشطاء حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية فى جنوب المتوسط كى تطرح قضاياها ومشاكلها.

□يعاب على إعلان برشلونة أنه لم يتضمن آليات لإعمال ماورد فى نصوصه عن ضرورة احترام حقوق الإنسان. نعم هناك التزام سياسي قوى؛ ولكنه نظرى وشكلى ولم تتم ترجمته لواقع. كما أن شرط حقوق الإنسان فى الاتفاقيات الثنائية شرط فضفاض، ويحتمل كثيراً من التفسيرات.

□ هناك فجوة واسعة بين الموقف الرسمى المتبلور فى إعلان برشلونة، والموقف الفعلى والمتمثل فى السياسات؛ أي بين ماهو معلن على مستوى الوثائق، وماهو مطبق على أرض الواقع؛ فقضية حقوق الإنسان والتحول الديمقراطى هامشية لدى كلا الطرفين. (دول شمال المتوسط وجنوبه)؛ فعلى حين كانت دوافع حكومات

شمال المتوسط من الشراكة الأورومتوسطية دوافع أمنية صرفة؛ فإن هـذه الـدوافع لدى حكومات جنوب المتوسط كانت دوافع اقتصادية بالأساس؛ وهـذا مـا يفسـر الموقف السلبى الذى تتخذه حكومات الاتحاد الأوروبي من انتهاكات حقوق الإنسـان فى جنوب المتوسط. وأبرز دليل على ذلك تونس وإسرائيل؛ فرغم سجلهما الشـائن فى انتهاكات حقوق الإنسان؛ فإنهما من أكثر بلدان جنوب المتوسط حصـولاً علـى المعونات من الاتحاد الأوروبي. كما تتبلور الفجوة بين ماهو معلن رسمياً ومـاهو قائم على أرض الواقع فى الاختلاف الكبير بين أجندة الاتحاد الأوروبي فيما يتعلـق بحقوق الإنسان وأجندة المنظمات العاملة فى مجال الدفاع عن حقوق الإنسان فـى جنوب المتوسط.

- أدت أحداث ١١ سبتمبر إلى مزيد من التعقد فى هذا الموقف؛ فتحـت دعـاوى مكافحة الإرهاب زادت وتعاظمت انتهاكات حقوق الإنسـان، وزاد أيضـاً صـمت حكومات الاتحاد الأوروبي.

- أيقنت منظمات حقوق الإنسان فى جنوب المتوسط أن الخروج من هـذا النفـق المظلم مرهون بمد الجسور إلى المجتمع المدنى الأوروبي بكل منظماته؛ وذلك مـن خلال إقامة شبكات تضم منظمات غير حكومية من شمال المتوسط وجنوبه، ومـن خلال التشبيك على مستوى الجنوب أيضاً. فمن خلال خلق تواصل وتفاعل جيد مع المجتمع المدنى الأوروبي يمكن الضغط على الاتحاد الأوروبي.

الهوامش

[1] خميس شمارى وكارولين ستاينى، دليل حقوق الإنسان فى الشراكة الأوروبية المتوسطية، القاهرة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٠، ص ٥

[2] The Euro-Mediterranean Partnership, Barcelona Declaration , Internet, http://europa.eu.int/comm/external_relations/euromed/bd.htm

[3] شمارى و ستاينى، مرجع سابق، ص ٢١

[4] مرجع سابق، ص ٧

[5] مرجع سابق،ص ٨

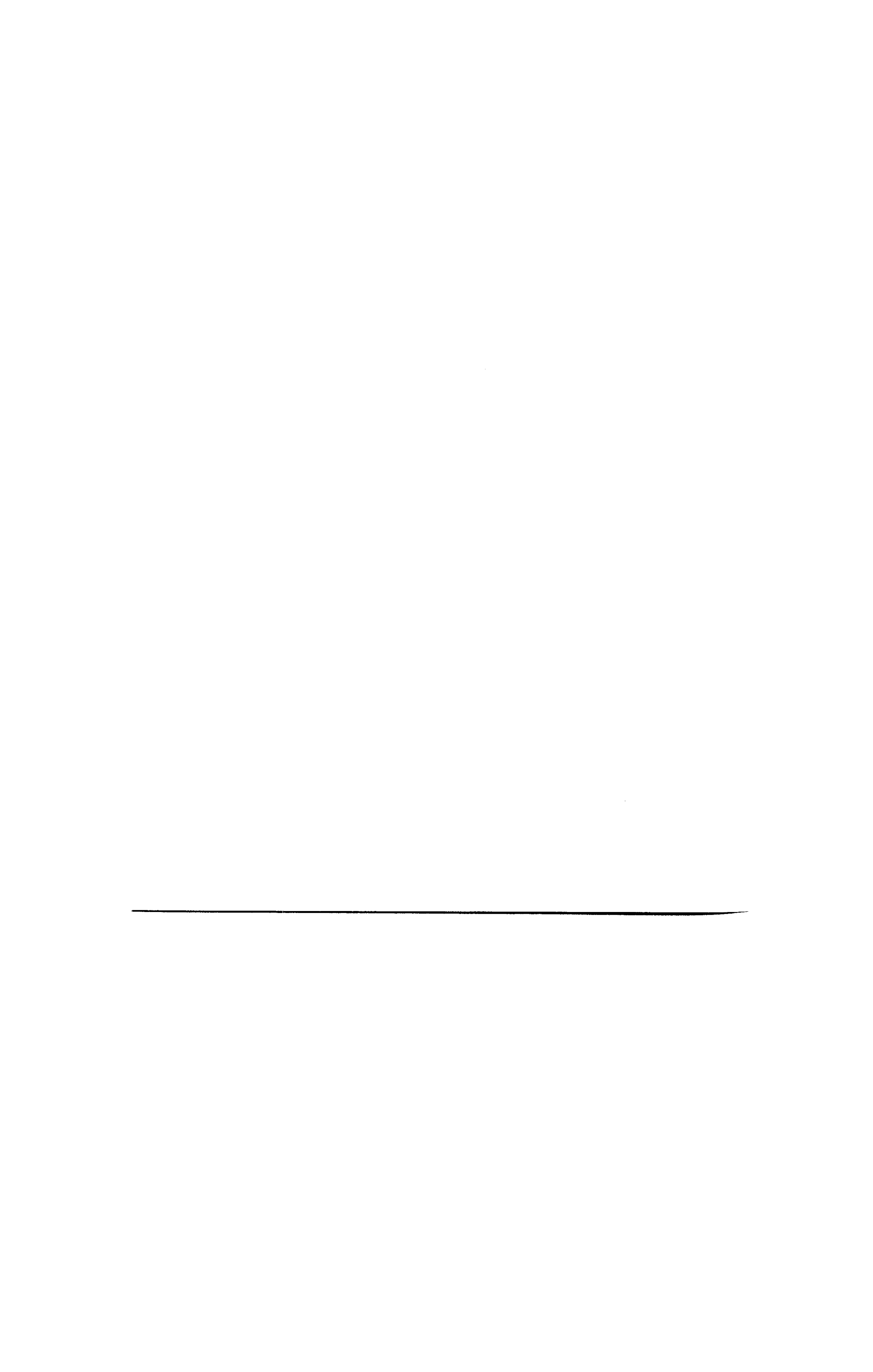
[6] مرجع سابق، ص ٨

[7] مرجع سابق، ص ٨

[8] محمد السيد سعيد، المشاكل الداخلية للحركة العربية لحقوق الإنسان، رواق عربى، يوليو ١٩٩٦، ص١٥

[9] تم إجراء المقابلة مع الأستاذ حافظ ابوسعدة أمين المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، والأستاذ بهى الدين حسن مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان والأستاذ محسن عوض أمين المنظمة العربية لحقوق الإنسان

[10] شمارى و ستاينى، مرجع سابق، ص ٢٤



المحور الثامن

المداخلات والمناقشات

د. مصطفى كامل السيد:أستاذ العلوم السياسية– كلية الاقتصاد والعلوم السياسية– جامعة القاهرة (معقب)

فيما يتعلق بورقة د.جان فريبه، فأود أن أشير إلى مجموعة من الملاحظات، الأولى تتعلق بالقرب الجغرافي وقضية الديمقراطية ، ففي اعتقادي أن البشر دائما يميلون إلى تقديم تفسير مثالي لتصرفاتهم، وبالتالي فالغرب يحب أن يعرض نفسه باعتباره راعيا للديموقراطية، وهذا ما يذكرنا بعبارة ريتشارد كبلنج الشهيرة حول عبء الرجل الأبيض، ولكن علي ارض الواقع– من الناحية التاريخية أو الماضي القريب –لم يزد ربط الغرب بالديموقراطية عن كونة "نكتة سخيفة" فالعلاقات بين الغرب والشعوب غير الغربية كانت تقوم علي الاستعمار، وربما كان هذا مظهرا لنجاحه الاقتصادي والسياسي ولكنه استعمر بقية العالم لفترة طويلة، ولا يمكن للغرب أن يدعي أن الاستعمار كان بناء علي طلب الشعوب المستعمرة، أو أن الاستعمار كان علي أساس ديمقراطى، كأن يدلي المواطنون بأصواتهم ويؤيدون استعمار بريطانيا لمصر أو الهند، أو أن تبقي فرنسا مستعمرة للجزائر وتونس والمغرب، فالاستعمار كان نظام للسيطرة يقوم علي العنف المباشر، ونحن نعلم كم بلغ عدد شهداء الجزائر في مقاومة الاحتلال الفرنسي، وكم هنديا مات في مقاومة الاستعمار الإنجليزي.

إذن الرابطة التاريخية بين الغرب والشعوب غير الغربية كانت تقوم على العنف، وهذا ما يعد بطبيعة الحال ضد الديموقراطية، وعندما استقلت البلدان غير الأوروبية وفي ظل الحرب الباردة فقد حظيت أبشع النظم التي كانت موجودة في دول الجنوب بمساندة غربية، مثل الحكومات العسكرية في قارة أمريكا اللاتينية وشرق آسيا والحكومات المتخلفة في شبه الجزيرة العربية، والتى ما كان لها أن تستمر إلا بهذا الدعم، ومن ثم فإن إدعاء ربط الغرب بالديموقراطية لن يصمد فى مواجهة أي بحث علمى حقيقي فى هذه المسألة.

أما بعد انتهاء الحرب الباردة، فقد أصبح الحكومات والأفراد يتحركون بدافع من أحد أمرين: إما القيم أو المصالح، فعندما يكون هناك اتساق بين القيم والمصالح بطبيعة الحال يبرر البشر سلوكهم بأنه علي أساس القيم، أما إذا حدث تعارض بين القيم والمصالح يصبح الميل للمصالح، ومن ثم فإن مساندة الغرب لما حدث في شرق أوروبا كان بدافع المصلحة، فمصلحة الغرب تمثلت آنذاك فى إقامة نظم ديموقراطية في شرق أوروبا وبالتالي سقوط نظم الحكم الشيوعية، وبالمثل فإن الحديث عن نظام ديموقراطي في العراق أو أفغانستان يتفق مع المصالح الغربية فى الوقت الحالى.

أما بالنسبة لما يثار حول رغبة الولايات المتحدة فى نشر الديموقراطية في الشرق الأوسط، فيمكن القول أنها نكتة أكثر سخافة من تلك التى تربط الغرب بالديموقراطية، فمن الصعب أن نصدق أن جورج بوش ورامسفيلد وولفويتز يريدون في الحقيقة نشر الديموقراطية في الشرق الأوسط أو حتى فى الولايات المتحدة ذاتها، والحقائق تكشف الآن عن أنه لا توجد أية علاقة بين غزو العراق ووجود أسلحة دمار شامل، أو مساندة النظام العراقي السابق للإرهاب، أو الرغبة فى إقامة الديموقراطية. والدليل على ذلك ما يثار هذه الأيام حول أن الخلاف الكبير بين الحاكم المدني للعراق وبين آية الله السيستاني يرجع إلى أن الأخير يطالب بأن تتسق سياسات الغرب مع خطابه، وأن يتم انتخاب الحكومة القادمة للعراق فى حين أعلن بول بريمر انه لا وقت لإجراء مثل هذه الانتخابات، و من ثم يتضح التعارض الصارخ بين ما تقوله الولايات المتحدة عن رغبتها في إقامة الديموقراطية وبين مطالب الشعب العراقي نفسه.

الأكثر من ذلك، يمكن الدفع بأن عملية غزو العراق قد قامت علي انتهاك أساسي للديموقراطية ومبادئها في الولايات المتحدة نفسها، فقد قامت علي عملية تحايل هائلة على الشعب الأمريكي عن طريق الكذب واقناع الشعب بأن الهجوم علي العراق هدفه التخلص من صدام حسين الذي كان يساند الإرهابيين، وذلك بشهادة بول أونيل الذي كان وزيرا للخزانة في إدارة بوش الأولى، إذ صرح بأن بوش كان مصرا علي ضرب العراق قبل أحداث ١١ سبتمبر بسبعة شهور كاملة، وقامت أجهزة الإعلام الأمريكية الضخمة بعملية مسح مخ هائلة للشعب الأمريكي، وهذا ما يتضح من خلال التباين فى الرؤى بين الشعب الأمريكي والشعوب الأوربية؛ لأن الأعلام الأوروبي يتسم بدرجة أكبر من التنوع، ومن

ثم وجدنا أن الشعوب الأوروبية لديها وعى أكبر بالموقف في العراق وبـدوافع الولايـات المتحدة. كما أن الشعب الأمريكي لا يهتم عادة بالشئون الخارجية، و هـذا مـا اسـتغلته المؤسسات الإعلامية الأمريكية لمسح وغسيل مخ للشعب الأمريكي لاقناعـه بـأن هـذه الحرب تجري لمصلحته، وهو ما دعا رجال ونساء إعلام أمريكيين للاعتراف بـأنهم لـم يقوموا بواجبهم في إعلام الشعب الأمريكي بالحقيقة .

أى أن رموز الإدارة الأمريكية وقادتها كذبوا علي الشعب، وتجاهلوا الأغلبيـة فـي الأمم المتحدة، ويرفضون الاعتراف بأي اتفاقية دولية أو معاهدة لحقوق الإنسان، فكيـف نصدق أنهم جاءوا للعالم العربي لنشر الديموقراطية؟ كيف نصدق أن الرئيس جورج بوش الذي أعلن أن شارون رجل سلام سوف يهتم هو وإدارته بنشر الديموقراطية؟

في هذا المجال أعتقد أن هناك خلاف بين أوروبا من جانب والولايات المتحدة مـن جانب آخر، فالأوربيون أكثر واقعية ولكنهم للأسف أكثر واقعية فيمـا يتعلـق بالشـرق الأوسط أيضا وقضايا الديموقراطية. وأعتقد أن مالم تقم به د. هويدا رومان هو مقارنـة إعلان برشلونة بالاتفاقيات التي عقدت بين الاتحاد الأوروبي ودول شرق أوربا، فالاتحاد الأوروبي يرى أن الديموقراطية مهمة في شرق أوروبا وفي امريكا اللاتينية، ولكنها أقـل أهمية في الشرق الأوسط.

ولذلك فقد جاء النص في إعلان برشلونة أقل حسما فيما يتعلق بمسألة الديموقراطيـة بين ما يسمي النص البلغاري أو النص البلطيقي في الاتفاقيات الموقعة مـع دول شـرق أوروبا وهو ينص علي أن أي خرق لمبادئ حقوق الإنسان يعتبر خرقا أساسيا للاتفاقيات بين الاتحاد الأوروبي وهذه الدول، وهذا يدعو إلى وقف العمل بها. وأيضا هنـاك نـص مشابه في الاتفاقيات الموقعة مع دول أمريكا اللاتينية يعتبر أن أي انتهاك لحقوق الإنسان يمثل انتهاكا لمبادئ أساسية في الاتفاقية مما يستدعي اتخاذ إجراءات فعالة، أما في حالـة العالم العربي تعتبر مبادئ حقوق الإنسان هامة ولكن انتهاكها لا يقتضـي مـن الاتحـاد الأوربي أن يتخذ أية إجراءات، ومن ثم فالاتحاد الأوروبـي يـولي أهميـة أقـل لنشـر الديموقراطية وحقوق الإنسان في العالم العربي مقارنة بـدول شـرق أوروبـا وأمريكـا اللاتينية .

النقطة الأخيرة التى أود الإشارة إليها تتعلق بمسألة العامـل الخـارجي و أثـر العوامل الداخلية، فلا بد أن نعترف أن في العالم العربي من يرحب بأي تـدخل خـارجي لنشر الديموقراطية، وذلك بسبب الجمود السياسي الذي تتسم به كل النظم العربية، ولكنـي أعتقد أن الرأي الغالب في الوطن العربي هو رفض أي تدخل خـارجي بـدعوى نشـر الديموقراطية، لأن صورة الغرب في العالم العربي وبالذات الولايات المتحدة هي صـورة مهتزة إلى حد بعيد، كما يصعب أن يصدق أحد أن أي تدخل عسكري من جانب الولايات المتحدة في أي دولة عربية سيكون الهدف منه نشر الديموقراطية، وبالتالي هنـاك عـدم تصديق مطلق بأن تكون رغبة الغرب هي فعلا نشر الديموقراطية في العالم العربي.

ولذلك فنحن نفضل أن يكون التطور الديموقراطي في الوطن العربي تطور داخلـي، وفي هذه الحالة ليست المسألة تعبير عن قناعات شخصية، ولكن التاريخ يؤكد أن التطور الديموقراطي الحقيقي هو الذي جاء نتيجة لتطورات داخلية ونتيجـة لتطـور اقتصـادي حقيقي، بمعنى أنه حين حدث تطور اقتصادي في كل من كوريا وتايوان أدى ذلـك إلـى تقوية الطبقة المتوسطة والطبقة العاملة وإلى رفع مستوى التعليم بين المواطنين، وبالتـالي تولدت القوى التي ضغطت من اجل التحول الديموقراطي، وهذا ما نفتقـده فـي الـوطن العربي حتى الآن إذ لم تتحول اي دولة عربية لتصبح دولة لأن تصـبح دولـة صـناعية جديدة، وفي ظل هذا الواقع فمن المستبعد أن يكون هناك تطور ديموقراطي فـي العـالم العربي في وقت قريب.

لذا فإن آمالنا كلها معلقة على أن تكون هناك تنمية اقتصادية حقيقية في العالم العربي تقوي من الطبقات الاجتماعية والهيئات التي تهتم بأن يكون لها نصـيب فـي ممارسـة السلطة، ومن ثم يحدث التحول الديموقراطي في العالم العربي مثلما حـدث فـي بلـدان أخري، ففي بريطانيا كان التطور الديموقراطي عملية في منتهـي الـبطء، بمعنـي انـه استغرق سبعة قرون، فقد جاءت الماجنا كارتا فى عام ١٢١٥ وحتى عام ١٨٣٢ لم يكـن للطبقة المتوسطة في بريطانيا حق التصويت، وفي نفس العام جـاء مـا سـمي "وثيقـة الإصلاح" والتي كان من نتائجها ارتفاع نسبة المواطنين الذين يحظون بحق التصويت من ٥% إلى ٧% وبعد ذلك في ١٨٦٧ تم منح عمال الصناعة حق التصـويت وفـي ١٨٨٤ أعطى لعمال الزراعة، ثم بدأت النساء تحصل عليه بعد انتهاء الحرب العالمية الأولـي ،

وبذلك يكون النظام الديموقراطي البريطاني قد استغرق سبعة قرون ليكتمل، ولا أقول أننا يجب أن ننتظر سبعة قرون ولكنى فقط أؤكد ما توضحه هذه الخبرة حـول أن التطـور الديموقراطي هو نتيجة لتطورات داخلية.

وحتي في حالة ألمانيا واليابان وإيطاليا، فلم يكن النجاح في إقامة نظم ليبراليـة فقـط بسبب الاحتلال الأمريكي لهذه الدول بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ولكـن لأن هـذه الدول كانت قد أصبحت دولاً صناعية متقدمة قبل نشوب الحرب العالمية الثانية، ومن ثـم فإن المسألة كانت تقتضي إجراءات بسيطة حتى تتحول إلى الديموقراطية.

<u>أ. رانيا زادة: باحث في العلوم السياسية–</u>

لدي تساؤلات حول الولايات المتحدة الأمريكية وفرضها الديموقراطيـة بـالعنف، إذ أعتقد أن ذلك لن يؤدي إلى وضع افضل بل بالعكس سوف يؤدي إلى تدعيم قوة الأنظمة التسلطية وذلك لأن الشعوب حين ترى أن هناك خطر خارجي تقـوم بـدعم الحكومـات والأنظمة الداخلية على الرغم من تسلطها، فكيف لا تدرك الولايات المتحدة ذلك؟، وهل لو حاولنا فعلا إقامة نظم ديموقراطية فكيف نتخلص من الولايات المتحدة ومـن دعـم هـذه النظم السلطوية؟

في اعتقادي إننا لن نبدأ فعلا الحديث عن إقامة سلطة ديموقراطية حقيقية فى العـالم العربي، إلا اذا توقفت أمريكا عن الحديث عن فرض الديموقراطية بالقوة.

<u>د.سمعان بطرس فرج الله:أستاذ العلوم السياسية– كلية الاقتصاد والعلـوم السياسـية– جامعة القاهرة</u>

لدي ملاحظة عامة وهي ان الحديث عن الـدفاع عـن حقـوق الإنسـان وتشـجيع الديموقراطية يضعنا بطبيعة الحال على أرض زلقة للغاية، لأن الأمر هنا يتعلـق بتقيـيم النوايا وهذا ما يخضع لما يسمى ازدواجية المعايير.

ولابد أيضا من استبعاد النموذج الأمريكي، فالتاريخ الأمريكي حافـل منـذ القـرن التاسع عشر وحتى الآن بتدخلات سياسية واقتصادية وعسكرية لمساندة نظـم اسـتبدادية طالما انها تتبع سياسات ترجح المصالح الأمريكية، كما انه حافل أيضا بتدخلات سياسـية واقتصادية وعسكرية ضد نظم مقبولة من شعوبها، بل ان بعض هذه النظم وصـلت إلـى سدة الحكم من خلال الطرق الديموقراطية ولكنها –وبالتعبير الأمريكي– اتبعت سياسـات

لها صبغة اشتراكية أو شيوعية ومن ثم تتدخل لقلب هذه النظم رغم كونها نظم ديموقراطية بطبيعتها.

أما أوروبا فالمقارنة تقول ان لها نوايا افضل بكثير من النوايا الأمريكية، مما يعني ان الهدف الأوروبي لنشر الديموقراطية وحقوق الإنسان يتسم بقدر أكبر من المثالية عن النموذج الأمريكي .

وعلى الرغم من ذلك، فهناك تساؤل يطرح نفسه: لماذا رحبت فرنسا ترحيبا كبيرا بإلغاء الحكومة الجزائرية لنتائج الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية والتي كانت ستؤدي إلى تولي التيار الإسلامي للسلطة عن طريق الديموقراطية؟ اعتقد أذن أننا بحاجة إلى تفسير هذه الظاهرة التي تشكك في ما يسمى حسن النوايا الأوروبية في هذا الشأن.

<u>د.نادية مصطفى: مدير مركز البحوث والدراسات السياسية- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة</u>

اعتقد ان د.سمعان بطرس فرج الله ود.مصطفى كامل السيد قصدا فى حديثهما عن الغرب الحكومات أساسا، إذ أتصور ان هناك قطاعات من الشعوب الأوروبية والشعب الأمريكي والمثقفين والمفكرين لهم نوايا إيجابية حقيقية إزاء قضية الديموقراطية في الوطن العربي، وبالتالي يجب ان نستكشف تلك المساحات لتدعيم الحوار معهم حول هذا الأمر، ولدى تساؤل حول أمر أساسي وهو: إذا كان الغرض ان يكون هناك تغيير ديموقراطي في المنطقة فهل يجب ان يكون النموذج الذي يظهر في المنطقة نموذجا على النمط الأوروبي أخذا فى الاعتبار انه ليس هناك نمط أوروبي واحد للديموقراطية؟ أم هل يمكن للمنطقة بعد هذه المعاناة المستمرة طوال عدة عقود وربما اكثر في حاجة إلى أسلوب حكم يحقق فاعلية المحكومين وأن تجتهد لابتكار نمط خاص بها قد يحقق مصالح شعوبها وتحسين العلاقات بين شعوبها وحكامها دون الحاجة إلى نقل نموذجا جاهزا من خبرة تاريخية وتجربة تاريخية إلى منطقة ذات أوضاع وخبرات مختلفة؟

لدى سؤال يدور حول موقف الغرب من الديمقراطية، وهل من الممكن اعتبار انه موقف ذرائعي نابع من المصالح، أم أنه موقف أصيل يأتي انطلاقا من القيم؟ فى اعتقادي أنه وفقا للخطاب الأوروبي نفسه ووفقا لصيغة برشلونة يمكن القول أن الدافع السياسي الأمني هو ما يبرر الاهتمام الأوروبي بالتغيير الديمقراطى فى المنطقة العربية على

اعتبار أن استقرار دول الجوار للجنوب الأوروبي يضمن استقرار وأمن شمالها، ومن هنا فإن أوروبا توظف أدوات القوة الرخوة "Soft Power" التى تتمتع بها وهى تلك المتعلقة بالتعليم والثقافة والنماذج الفكرية الخاصة بالديمقراطية وحقوق الإنسان أكثر مما توظف أدواتها السياسية باتجاه حل المشكلات السياسية، أو حتى أدواتها العسكرية والاقتصادية التى تعرف إنها تواجه نوعا من العقبات تعيق سهولة استخدامها فى الوقت الراهن، ومن ثم فمن الجدير التساؤل حول إذا ما كان لدى د. فريبه أى تصور عن آفاق هذه الأدوات، ومعايير الحكم عليها وعلى نجاحها.. لاسيما وأن الورقة التى قدمها د. فريبه وتلك المقدمة من د.هويدا رومان تنطلقان من مفاهيم مجردة ولا تقدمان قراءة فى الواقع المصري والعربي حول مدى فاعلية وسائل التدخل الأوروبي غير المباشرة فيما يتصل بالمجتمع المدنى، فقد تم من خلالهما التركيز على وثيقة برشلونة ومبادئها المعلنة فقط، على الرغم من أن المحددات التى تتضمنها هذه الوثيقة ترجع إلى أكثر من ٩ سنوات حدثت خلالها العديد من التغييرات فيما يتصل ببرامج تنمية المجتمع المدنى.

د.علا أبو زيد: أستاذ العلوم السياسية- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة

أود أن استدعى فى هذا السياق حديثا لـ د.جونتر مولاك- مفوض وزير الخارجية الألماني للحوار مع العالم العربي والإسلامي، فقد ذكر ان هناك تباينا شديد بين موقف الولايات المتحدة وموقف أوروبا فى التعامل مع العالم العربي والإسلامي، مشيرا إلى أن العالم العربي يعانى الكثير من المشكلات أهمها الجهل والفقر والاستبداد، وأن هذه المشكلات تؤدى إلى التطرف والإرهاب، وأن هذا الوضع يؤثر أمنيا على أوروبا، مؤكدا على أن هذا هو ما يفسر الاهتمام الأوروبي بالمشكلات فى العالم العربي والإسلامي. وكان الاختلاف فى مواقف الولايات المتحدة وأوروبا- فى رأى د.مولاك- هو أن تعامل أوروبا مع هذه المشاكل يكون من خلال الحوار والتعاون أما الولايات المتحدة فتتعامل معها من خلال منطق القوة، وهذا أمر مرفوض تماما من قبل أوروبا. كما يعتبر د. مولاك أن الحوار بين أوروبا والعالم العربي والإسلامي لابد وأن يتطرق إلى قضايا وصفها بأنها شديدة الحساسية من قبيل قضايا حقوق الإنسان والتعددية والتسامح وحرية

العقيدة وحقوق المرأة والحقوق السياسية والتعليم.. وانتهى بالتفسير المتزمت للشريعة الإسلامية.

إلا أنني فى الواقع لا أجد فرقا بين الرؤيتين الأوروبية والأمريكيـة للعـالم العربـي والإسلامي، فكلاهما يعتبره مصدرا للإرهاب انطلاقا من أنه يعـانى مـن الكثيـر مـن المشكلات التى تهدد أمنهما وهذا هو الدافع الرئيسى من الجانبين للتعامل مع هذا العـالم. اى أن الهدف فى النهاية لا يختلف، فكلاهما يريد تحويل هذا العالم ليصبح علـى شـاكلة عالمهم، ويمكن القول ان الفارق الوحيد فى هذا السياق هو في الأسلوب المسـتخدم فـى التعامل مع المشكلات التى يعانى منها العالم العربي والإسلامي. فأوروبا- وكمـا ذكـر د.فريبه و د.مولك- تستخدم القوة الرخوة أما الولايات المتحدة الأمريكية فهـى تسـتخدم القوة الصلبة Hard Power ، وهذا ما يصل بنا إلى السؤال الذي طرحه د.فريبـه وهـو هل الأفضل بالنسبة لنا أن نقبل بالتحول الديمقراطى من خلال القوة الرخـوة أم أن نقبلـه من خلال القوة الصلبة؟

وفى معرض الإجابة على هذا التساؤل، أعترف أن هناك بعـض التيـارات التـى ترحب بالتدخل الأجنبي فى شئون المنطقة كنوع من الخلاص من حالة الاسـتبداد التـى تعيشها من أجل التحول نحو الديمقراطية، ولكنني أؤكد أن هناك تيارات عديدة ترفض كلا الحلين الأوروبي والأمريكي وتريد أن يتم التحول الديمقراطى من خلال نضال الشـعوب وعبر كفاح طويل، كما حدث فى أوروبا التى أتى التحول الديمقراطى بها نتيجـة لكفـاح داخلى طويل.

<u>د. جان نويل فرية – باحـث بمركـز الدراسـات والوثـائق الاقتصـادية والقانونيـة والاجتماعية – القاهرة (يرد)</u>

لا أستطيع الرد على كل هذه الأسئلة لضيق الوقت ولكن بالنسـبة للسـؤال المتعلـق بموقف فرنسا تجاه الانتخابات التشريعية فى الجزائر أقول أن الحكومة الفرنسية سـعدت بتدخل العسكريين فى العملية الانتخابية ذلك لأن جبهة الإنقاذ الإسـلامية حصـلت علـى أغلبية الأصوات.

أقول أن الحكومات الأوروبية تفضل الحكومات المستبدة؛ لأن من الواضح أن فرنسا تخشى من وجود حكومة إسلامية منتخبة و يمكن لنا فهم ذلك على ضوء ما حدث في تونس و كان له انعكاسات سلبية ، هذا ما يؤكد التخوف لدى الغربيين التيار الإسلامي.

فترك الإسلاميين خوض الانتخابات والفوز بها هو سلوك ديمقراطي ولكن له انعكاسات سلبية. إن الأحداث الحالية تبين ان الولايات المتحدة الأمريكية اكثر تخوفا في هذا الصدد من أوروبا.

د. وفاء الشربينى*

يضم هذا الكتاب بين دفتيه أعمال الندوة المصرية الفرنسية الحادية عشر، التى نظمها مركز البحوث و الدراسات السياسية بالتعاون مع الشعبة الفرنسية بكلية الإقتصاد و العلوم السياسيه و مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية و القانونية و الإجتماعية (سيداج) و التى عقدت فى الفترة من ١٤الي١٥ يناير ٢٠٠٤ بمكتبة الاسكندرية تحت عنوان "الإتحاد الأوروبى و الوضع السياسي الجديد فى الوطن العربى".

يعد الانعقاد الدورى والمنتظم -منذ عام ١٩٨٨- للندوة المصرية الفرنسية المشتركة لعلماء السياسة مؤشرا هاما و دلاله واضحة على الرغبة الأكيدة و الحرص الدائم من الجانبين (المصرى-الفرنسى) على استمرار التعاون العلمى و الحوار المثمر بينهما، كما يمثل من جانب أخر تحدياً و دافعاً قوياً للأجيال الجديدة من علماء السياسة، المصريين و الفرنسيين، للحفاظ على استمرارية هذا التقليد العلمى الهام.

لقد بدأت هذه اللقاءات المشتركة بتنظيم الندوة المصرية الفرنسية الأولى بمدينة القاهرة عام ١٩٨٨، ثم تعاقبت اللقاءات بعد ذلك، وتبادل تنظيمها بالتوالي في كل من القاهرة و باريس، لتصل إلى تنظيم الندوة المصرية الفرنسية الحادية عشر والتى يحمل هذا الكتاب مجمل أعمالها.

و قد تنوعت القضايا والموضوعات التى ناقشتها اللقاءات المصرية الفرنسية العشرة السابقة والتى دارت على ما يقرب من عقدين (١٦ عاما) من الزمن، ما بين مناقشة لمشكلات حيوية فرضتها طبيعة الأحداث التى مرت بها المنطقة العربية، إلى تبادل الرؤى المختلفة من الجانبين حول بعض الظواهر السياسية التى عرفتها المنطقة العربية، إلى الاهتمام بتحليل بعض القضايا النظرية و الفكرية الخاصة بعلم السياسة والعلوم الاجتماعية بصفة عامة.

فقد ناقشت الندوة الأولى التى عقدت فى القاهرة عام ١٩٨٨، أهم التغييرات السياسية الحديثة فى المنطقة العربية، تلتها الندوة الثانية فى باريس (عام ١٩٨٩)، التى ناقشت "قضية

* المشرف على برنامج ماجستير الدراسات الأوروبية المتوسطية- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة

العالمية والخصوصية فى دراسة المنطقة العربية"، ثم كانت الندوة الثالثة فى القاهرة (عام ١٩٩٠) ليكون موضوعها "التطور الديمقراطي فى الوطن العربى"، ثم فرضت الأحداث التى مرت بها المنطقة العربية فى بداية التسعينيات بعد ذلك نفسها على موضوعات اللقاءات المشتركة، فنظمت الندوة الرابعة حول موضوع "الخريطة السياسية للشرق الأوسط بعد حرب الخليج" (باريس ١٩٩٢)، ثم تلتها الندوة الخامسة عام ١٩٩٣ فى القاهرة، لتناقش ظاهرة "العنف السياسي"، ثم جاء اللقاء السادس (عام ١٩٩٥) فى باريس ليناقش قضايا "الليبرالية الجديدة و السابع (عام ١٩٩٧) فى القاهرة " ليناقش موضوع "المشاركة الأوروبية المتوسطية"، ثم غقدت الندوة الثامنة فى باريس عام ١٩٩٨، بعنوان "العولمة من منظور مقارن"، ثم تلتها فى عام ١٩٩٩، الندوة التاسعة والتى ركزت على قضية منهجية و نظرية هامة وهى "العلوم السياسية و العلوم الإجتماعية: الأفاق والتوقعات". و أتت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ لتفرض نفسها، مرة أخرى، على موضوعات اللقاءات المشتركة، فعقدت الندوة العاشرة فى باريس (يناير ٢٠٠٢) تحت عنوان " أحداث ١١ سبتمبر و أثارها على النظام الدولي".

و إذا كانت موضوعات الندوات السابقة قد ارتبطت بقضايا ومشكلات تهم مصر والمنطقة العربية عبر حوالى عقدين من الزمان كانا حافلين بالتحولات العالمية والإقليمية والمحلية العميقة، فإن الندوة الحادية عشره، بموضوعها و توقيتها، إنما جاء فى مرحلة من أخطر المراحل التى تمر بها مصر والمنطقة العربية فى ظل هيمنه غير مسبوقة من الولايات المتحدة الأمريكية على النظام العالمى.

و لقد تضمنت أعمال الندوة المصرية الفرنسية الحادية عشر خمسة عشر بحثاً مقسمة على سته محاور، تناولت الأبعاد المختلفة للعلاقات العربية الأوروبية خلال الفترة الزمنية من ١٩٩١ الي ٢٠٠٣، وهى : البعد التاريخي للعلاقات العربية الأوروبية، السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، والسياسات الخارجية لدوله الأعضاء تجاه أهم صراعات المنطقة العربية، الأبعاد الاقتصادية للمشاركة المصرية الأوروبية، الأبعاد الثقافية لسياسات الاتحاد الأوروبي تجاه المنطقة العربية، ثم المواقف الأوروبية تجاه كل من الحرب الدولية ضد الإرهاب وقضايا حقوق الإنسان والتحول الديمقراطي فى المنطقة العربية.

وخلال نحو العام والنصف -وهى المدة الفاصلة بين انعقاد الندوة وانتهاء من أعمـــال الترجمة والتحرير والطباعة لأبحاثها- جرت مياه كثيرة تحت الجسور ووقعت تغيرات عالمية وإقليمية مذهلة أكدت بعض المخاوف التى أثيرت أثناء مناقشات النـــدوة واســـتبعدت الـــبعض الأخر. ومن أهم هذه التغيرات على سبيل المثال وليس الحصر: فعلى الجانب الأوروبي، تمت عملية توسع الإتحاد الأوروبى بانضمام عشرة دول جدد وترتب على ذلـــك إعـــلان "سياســـة الجوار الجديدة" والتى هدفت إلى تعزيز العلاقات مع كل الجيران الجدد للإتحاد الأوروبـــى و دول البحر المتوسط من خلال تشكيل ما أطلق عليه "حلقة الأصدقاء"، يكونون فى مرتبة وسط ما بين العضو والشريك. كما تم إقرار الدستور الأوروبي الجديد من جانب الحكام الأوروبيين وطرحه للرأى العام الأوروبي للموافقة عليه، والذى ضم كثير من التعديلات المؤسسية التى قد تنعكس على قدرة أوروبا على أن يكون لها سياسة خارجية مشتركة وموحدة. كما تـــم إقـــرار مشروع الشرق الأوسط الكبير لإصلاح المنطقة العربية من الجانب الأوروبـــي والأمريكـــي. وقد تزايدت من جانب أخر أعمال العنف داخل المجتمعات الأوروبية (تفجيرات مدريد) ممـــا أدى إلى اتخاذ إجراءات أمنية مشددة فى التعامل مع الأجانب القادمين مـــن الـــدول العربيـــة والإسلامية.

أما بالنسبة للمنطقة العربية، فقد احتلت العراق وفشلت الولايات المتحدة الأمريكية فى تحقيق الاستقرار والديمقراطية، وسادت حالة من الفوضى والعنف وعدم الاستقرار واختلطـــت الأوراق. ومن جانب أخر تدهورت الأوضاع فى الأراضي الفلسطينية المحتلة وتزايد بطـــش سلطات الاحتلال الإسرائيلية، ووفاة الزعيم ياسر عرفات وما يطرحه ذلك من تساؤلات حول مستقبل القضية الفلسطينية. كما تفجرت صراعات أخرى فى المنطقة وهـــى أزمـــة دارفـــور ومحاولة القوى الخارجية التدخل فى هذا الصراع وتدويله.

و قد شارك فى إعداد أبحاث الندوة المصرية الفرنســـية الحاديـــة عشـــرة أســـاتذة و متخصصون ينتمون فكرياً وسياسياً إلى اتجاهات مختلفة وإلى مؤسسات علمية ومهنية متعددة فى كل من مصر وفرنسا، فقد شارك باحثون من المؤسسات التالية: كلية الاقتصـــاد والعلـــوم السياسية وبرامجها (برنامج ماجستير الدراسات الأوروبية المتوســـطية، الشـــعبة الفرنســـية) ومراكزها مثل مركز الدراسات الأوروبية، مركز دراسات الدول النامية، كما شـــارك فيهـــا أيضاً باحثون من كل من مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والاجتماعية والقانونية بالقاهرة

(سيداج)-معهد البحث والتنمية بالقاهرة(I.R.D)-مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية بالقاهرة، كلية الحقوق جامعة الزقازيق، قسم التعليقات السياسية بالإذاعة والتليفزيون المصرى، كما شارك أيضا باحثون من مؤسسات فرنسية مختلفة: معهد اللغات والحضارات الشرقية (بباريس)، معهد العلوم السياسية (بباريس)، جامعة كلارمون فران بفرنسا، معهد العلوم السياسية بجرينوبل، معهد العلوم السياسة باكس ان بروفنس، واخيراً شارك باحث من جامعة جورج تاون بالولايات المتحدة الامريكية.

و كما كانت الأبحاث الخمسة عشر، التى عرضت بالندوة فى جلساتها الثمانية و على مدى يومين، غنية بالأفكار و الإشكاليات، كانت التعقيبات من المنصة و كذلك المداحلات من القاعة ساحة خصبة للجدال بين الرؤى العربية و الأوروبية، المتعارضة فى بعض الأحيان و المتشابكة فى أحيان أخرى. و قد شارك فى رئاسة الجلسات و التعقيب عليها (وفقا لترتيب انعقاد الجلسات) أ.د. سمعان بطرس فرج الله (المحور الأول) أ.د. نازلى معوض، أ.د. حسن نافعة، أ.د. جون ماركو (المحور الثانى بجلساتة الثلاث)، أ.د. نجلاء الأهوانى (المحور الثالث)، أ.د. هانى هلال (المحور الرابع)، أ.د. نبيل حلمى (المحور الخامس)، أ.د. مصطفى كامل السيد (المحور السادس).

و نظراً لتعدد المحاور فى الندوة ، والتى حملت كل منها رؤية عربية و رؤية أوروبية، فإن الاقتراب المقارن فرض نفسه على منهجية تقديم أعمالها وتحريرها. فأبحاث و أعمال كل محور ، وإن بدت منفصلة عن أبحاث المحاور الأخرى، فإنها متقاطعة و متداخلة بدرجة كبيرة و لذلك كان من الضروري استخلاص عدد من القواسم المشتركة بين أبحاث المحاور الستة للندوة، و التى تأكدت أيضاً من خلال تعقيبات المنصة و المناقشات الخصبة التى دارت خلال جلساتها الندوة و التى كانت بالفعل ملتقى تفاعلت على صعيده المناظرات و الرؤى المتباينة .

يدور المحور الأول للندوة حول البعد التاريخى للعلاقات العربية الأوروبية خلال الفترة من ١٩٤٥ إلي ١٩٩١ . وكان لعرض هذا البعد فى أول جلسات الندوة دلالة هامة و أساسية من حيث التمهيد لأعمالها و توضيح المغزى النهائي من عقدها. فلم يكن الهدف الأساسي فى هذا المحور وهو الاستعراض التفصيلي للتطور التاريخي للعلاقات العربية

الأوروبية، والتى تمتد جذورها إلى الماضى، ولكن كان الهدف إستخلاص الخبرة التاريخية الحديثة لهذه العلاقات خلال العقود الخمس الماضية للبحث عن محددات تشكيل الدور الأوروبي تجاه المنطقة ومدى فعاليته تجاه مشاكلها، وبالمثل فلم يكن المغزى النهائى لأعمال هذه الندوة رصد وتحليل أبعاد العلاقات وتبادل الرؤى الراهنة كغاية فى حد ذاتها و لكن كسبيل لتقييم هذة العلاقات وتقدير آفاقها وإمكاناتها المستقبلية.

ونظراً للتداخل بين القضايا والنقاشات والتعليقات الهامه التى أثارها هذا المحور والتقاطع الكبير بينه وبين المحور الثانى الخاص بالسياسات الخارجية للاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء تجاه صراعات المنطقة، كان من الضرورى إستخلاص قواسم وقضايا مشتركة بين أبحاث كل من المحورين. وبالتالي سيتم عرض ملخص مضمون أبحاث كل محور ثم يعقبه إستخلاص لعدد من القضايا المشتركة التى شكلت جوهر الرؤية العربية من جانب وجوهر الرؤية الأوروبية من الجانب الاخر للسياسات الأوروبية (جماعية -فرادى) تجاة صراعات المنطقة العربية ومشاكلها سواء فى بعدها التاريخي أو فى بعدها الراهن (السياسى).

تضمن المحور الأول الخاص بالبعد التاريخى بحثان قدمتها كل من ا.د. نادية مصطفى و ا.د. نادين بيكودو، عكس الأول رؤية عربية لتلك العلاقات التاريخية بينما عكس البحث الثانى الرؤية أوروبية لتلك العلاقات. بالرغم من تأكيد الباحثتين على أهمية دراسة البعد التاريخي فى العلاقات الدولية وعلى عمق الرابطة التاريخية التى تجمع كل من أوروبا و العرب، إلا انهما اختلفا من البداية حول تقييمهما لطرفي العلاقة: العرب و أوروبا.

فبينما انطلقت د.نادية مصطفى فى بحثها من حقيقة "أن أوروبا الجماعية تمثل نظاماً إقليمياً وقوة ثانوية أساسية فى توازنات القوى العالمية ، وأن المنطقة العربية تشكل أيضاً نظاماً إقليمياً ومثلث للصراعات الكبرى ساحة اختبار أساسية لتفاعلات النظام الدولى" فقد أكدت د. نادين بيكودو على أن الموضوع "لا يتعلق بكيانين إقليميين ، الاتحاد الأوروبي من جهة، وجامعة الدول العربية من جهة أخرى، فهما كيانان غير متساويين لا من حيث الثقل النسبي والنفوذ ولا من حيث المؤسسية. فبينما شهد الأول توسعاً مطرداً فى التكوين والهيكلة خلال الفترة من ١٩٥٧الى١٩٩٢ حتى أصبح يشكل كياناً اقتصاديا متكاملاً فبينما لم يرق الى الثانى لأن يكون نظاماً إقليمياً حقيقياً على الصعيد الاقتصادي أو على صعيد الأمن الجماعي"،

و إذا كان تقيم د.نادين بيكودو سلبياً للنظام الإقليمي العربي، كان تقييم د.نادية مصطفى أكثـر إيجابية حيث أكدت على أن النظام الإقليمي لا يقتصر فقط على التعاون الاقتصادي والأمني ، أى على معايير الإنجاز والأداء والتقدم المادى ، بل يتعدى ذلك إلى ثوابت الأمة مثل التاريخ، العقيدة و الدين، و إن جامعة الدول العربية هى مجرد تعبير تنظيمي عن هذا النظام الإقليمي.

و قد ميزت الباحثتين بين فترتين رئيسيتين لتلك العلاقات: الفترة الأولى، امتدت منذ ١٩٤٥ حتى بداية السبعينيات؛ حيث اتسمت بالسياسات الفردية للدول الأوروبية فى المنطقة و التى غلب عليها الإرث الاستعماري، و الفترة الثانية وهى تمتد منذ بداية السـبعينيات وحتـى الآن ؛ حيث تميزت بمحاولة لصياغة منهج أوروبي جماعى للتعامل مع صراعات ومشـاكل المنطقة العربية.

و قد انطلقت د. نادية مصطفى فى تحليلها لتطور تلك العلاقات من فرضية أساسـية وهى "ارتباط الأمن الأوروبي بالأمن العربي". ثم تناولت بعد ذلك ملامـح تطـور التـورط الأوروبي من السياسات الإستعمارية إلى السياسات الجماعيـة الأوروبيـة، بـالتركيز علـى المواقف الأوروبية تجاه الصراع العربي- الإسرائيلي وتجاه أمن الخليج. فقد ركزت د .نادين بيكودو على المقارنة بين كل من السياسات المتوسطية والحوار العربى الأوروبي لتلخص إلى "إن العلاقات العربية الأوروبية هى علاقات بين شعوب ومجتمعات وليست علاقات بين دول، فجهود الدول لا تكفى وإنما يجب أن تكون للمجتمعات مساهمات إيجابية".

المحور الثاني والمتعلق بالسياسات الخارجية، قد انقسم إلى مسـتويين:- المسـتوى الأول وهو البعد الجماعى للسياسة الخارجية الأوروبية متمثلة فى مواقف الاتحاد الأوروبـي والمستوى الثانى وهو مستوى السياسات الخارجية لبعض الدول الأوروبيـة وهـى فرنسـا، بريطانيا وألمانيا تجاه أهم صر اعيين احتلا وزناً كبيراً فـى السياسـة العربيـة و الدوليـة و يحوذان على اهتمام الرأي العام العربى: الصراع العربى الإسرائيلي والأزمة العراقية.

لقد شمل المستوى الأول لمحور السياسات الخارجية و هو البعد الجماعي الـذى تـم مناقشته فى الجلسة الثانية من الندوة، بحثاً قدمه د. حسن أبو طالب بعنوان "الرؤيـة العربيـة لسياسات الاتحاد الأوروبي تجاه صراعات المنطقة". وذلك مـن خـلال المسـح الشـامل و الموضوعى والمتنوع لكم هائل من الدراسات والأبحاث والمقالات والندوات المتعلقة بالمواقف الأوروبية الجماعية تجاه قضايا وصراعات المنطقة فى مراحلها المختلفة، والتى نشرت فـى

غضون العقدين الماضيين، مع تركيزه النسبى على فترة العامين الماضيين، ليبلور عـدد مـن "المؤشرات" المتماسكة حول رؤية عربية إزاء السياسات الأوروبية.

و تجلت هذه الرؤية العربية غير الرسمية (و التى تناولها الباحـث بالتفصـيل فـى بحثه) فى أربعة أبعاد هى: الإدراك العربى غير الرسمى لهذه السياسات والذى غلـب عليـه ضعف و محدودية دور أوروبا تجاه المنطقة العربية-تفسير هذا الضعف أو التراجع فى الدور السياسي لأوروبا تجاه المنطقة بالرغم من تنامي الدور الاقتصادي والثقافي والمجتمعـي-نقـد هذا الدور و تقييمه-ثم محاولة صياغة نظرة مستقبلية حول هذا الدور و بناء رؤيـة عربيـة مشتركة.

و قد أجمع الباحثون العرب المشاركون فى الندوة - من خلال مناقشتهم وتعقيبـاتهم- على بحث د.حسن أبو طالب على عدد من القواسم المشتركة التى شكلت مجمل الرؤية العربية غير الرسمية للدور الأوروبي فى المنطقة العربية والتى يمكن إيجازها فيما يلى:

- محدودية وضعف الدور السياسي الأوروبي تجاه المنطقـة العربيـة وعـدم قدرته على توظيف قدراته الاقتصادية والمعنوية والرمزية لحل هذه الصراعات حلاً عـادلاً و تاريخياً
- أن بعض الدول الأوروبية قد أولت اهتماماً تجـاه أحـد الصـراعات دون الأخرى، ففيما اتفقت الدول الأوروبية حول ضرورة حل المشـكلة الفلسـطينية ولـو مـن منطلقات وسبل متنوعة ، فقد انقسمت انقساماً حاداً فيما بينها حول الأزمة العراقية.
- محدودية استقلالية الدور الأوروبي فى إطار التزام أوروبا بالحـدود التـى رسمتها الولايات المتحدة لها، و فى ظل غياب هوية دفاعية أوروبية مشتركة.
- تنامي وتزايد الدور الاقتصادي و الثقافي و المجتمعي لأوروبا فى المنطقـة العربية بالرغم من ضعف الدور السياسي.

و حول تفسير أسباب هذا الضعف للدور السياسي الأوروبي تجاه المنطقة العربيـة، فقد اختلف الباحثون فى إعطائهم وزناً أكبر لبعض العوامل دون الأخرى، والتى يمكن إجمالها فى مجموعتين : الأولى ، ترجع إلى عوامل أوروبية مثل علاقة أوروبا بالولايـات المتحـدة الأمريكية-آليات عمل المؤسسات الأوروبية. والثانية، تتعلق بعوامل مرتبطة بالمواقف العربية

ذاتها والتى اتسمت بالتخبط وعدم الوضوح من جانب، وظاهرة الأستئساد الإسرائيلي فى السنوات الأخيرة والمرتبطة بالانحياز الأمريكي غير المسبوق لإسرائيل من جانب آخر.

وانقسم الباحثون حول نظراتهم المستقبلية للدور الأوروبي ما بين متفائل بشأن تزايد هذا الدور فى المستقبل ومتشائم بل وقلق ومنزعج من احتمالات تراجع هذا الدور فى المستقبل.

استند فريق المتفائلين على أن توسع الاتحاد الأوروبي وانضمام دول جديدة إليه سيزيد من قدرة أوروبا على أن تكون قطب عالمى جديد يوازن الولايات المتحدة، وكذا محاولات التطوير الداخلى فى مؤسسات الاتحاد الأوروبي من خلال إقرار دستور جديد سيؤهل أوروبا للتنسيق بدرجة أكبر فى مجال سياساتها الخارجية والدفاعية بما يزيد من استقلاليتها فى علاقتها المستقبلية مع الولايات المتحدة.

أما فريق المتشائمين فيستند إلى أن انضمام دول جديدة أو توسيع الاتحاد الأوروبي سيقود إلى انسحاب أوروبا من الهموم العربية وتركيزها على الداخل الأوروبي وعلى إدارة مشاكلها الاقتصادية، كما أن الاتجاه شرقاً سيفتح مجالات جديدة للاهتمام مع جيرانها الجدد مثل روسيا والصين. ومن جانب آخر فإن قدرة أوروبا على الاستقلالية عن الولايات المتحدة هى قدرة محدوده فى ظل الهيمنة الأمريكية غير المسبوقة على النظام الدولى.

وبعد، فقد اجمع المشاركون فى ختام الجلسة على الرغبة الأكيدة فى الحفاظ على الدور الأوروبي، فليس هناك حتى الآن قطب بديل يستطيع أن يلعب دوره بالنسبة للمنطقة العربية، وذلك لاسباب خصوصية العلاقة بين العرب وأوروبا والتى ترجع إلى آلاف السنين. كما أجمع المشاركون أيضا على ضرورة تنمية هذا الدور والحاجة المستمرة من جانب العرب لتحفيزه وتنشيطة وآلا يقتصر اهتمام الباحثين على دراسة وتقييم السياسات الرسمية العليا فى الاتحاد الأوروبي ودوله الأوروبية فقط، ولكن لابد وأن يمتد الاهتمام الى دراسة مؤسسات أوروبية أخرى مثل البرلمان الأوروبي ومدى تأثير الرأى العام الأوروبي فى صنع السياسات وتشكيل المواقف الأوروبية ودور المنظمات غير الحكومية من الجانبين. كما لابد من الاهتمام بدراسة وتحليل أبعاد أخرى للدور الأوربي الذى بدأ فى توظيف أدوات جديدة ذات تأثير فى حل مشاكل المنطقة مثل الأدوات الاقتصادية بالإضافة إلى الأدوات الثقافية والاهتمام بتنشيط منظمات المجتمع المدنى فى المنطقة العربية و المرتبطة بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وقد اختلفت الرؤية الأوروبية لدور أوروبا فى حل مشاكل وصراعات المنطقة العربية عن الرؤية العربية من خلال ملاحظتين أساسيتين اجمع عليهما المشاركون من الجانب الاوروبي: أولها: أن هناك خطأ منهجى يقع فية الباحثون العرب عند تحليلهم لهذا الدور، مفاده أن سياسة أوروبا هى سياسة جماعية مشتركة بينما هى فى الحقيقة مازالت فى مرحلة الدولة القومية، فكل دولة اوروبية تحدد مواقفها تبعاً لمصالحها وتقديراتها الخاصة. فأوروبا تعانى من أزمة السياسة الخارجية الموحدة و ضعف القدرات العسكرية، و أنها تحاول من خلال الدستور الجديد أن تدعم هذا الدور الجماعى المشترك.

و من جانب آخر يعد غياب "رؤية عربية موحدة" تجاه مشاكل المنطقة و صراعاته، بل تخبط هذه المواقف وعدم وضوحها فى كثير من الاحيان، يقود الى صعوبة اتخاذ مواقف أوروبية محددة، بالاضافة الى سيادة قلق دائم و تساؤل مستمر لدى العرب حول "من يساعدنا" و البحث الدائم عن قطب خارجى بديل للوقوف و موازنة السيطرة الامريكية.

اما البعد الثانى من محور السياسات الخارجية، و المتعلق بالسياسات الخارجية الفردية للدول الأوروبية الثلاث فرنسا-بريطانيا-المانيا تجاه صراعات المنطقة، فقد تم مناقشته فى جلستين، تناولت أولها، السياسات الخارجية لهذه الدول الاوروبية الثلاث فرادى تجاه القضية الفلسطينية و تناولت ثانيهما ،السياسات الخارجية لهذه الدول الاوروبية الثلاث فرادى تجاه الازمة العراقية. وعلى غرار الجلسات السابقة، فقد قدم فى كل جلسة بحثان عكس احدهما رؤية عربية و الثانى رؤية اوروبية

فقد قدم د.برنارد بوتيفو رؤية اوروبية للسياسات الخارجية الفرنسية ، الألمانية و البريطانية تجاة القضية الفلسطينية. و قدم د.عماد جاد رؤية للإدراك العربي لهذه السياسات تجاة القضية الفلسطينية.

و قد إختلفت البحثان فى مقدمتهما إختلافاً هاماً حيث إنطلق البحث الأول من ملاحظة "أن ليس هناك نزاع عربى إسرائيلى ولكنة نزاع إسرائيلي فلسطينى ينحصر فى حقيقة ثنائية القومية (ضرورة قيام دولة ثنائية القومية) وإذا لم يمكن فى الواقع الإقران بين مستقبل كل من فلسطين وإسرائيل فلن يمكن لهذه القضية أن تحل. أما البحث الثاني ، الذى مثل الرؤية العربية فقد أقر منذ البداية بأن هناك صراع عربى إسرائيلى يجب تسويته تسويه عادلة وشاملة ومتوازنة ، وعلى الرغم من الأعتراف بأن تسوية القضية الفلسطينية مازالت

تشكل جوهر هذا الصراع، إلا أن هناك أراضى عربية أخرى محتلة مثـل لبنـان وسـوريا ومتصلة بهذه التسوية ويجب حلها أيضاً حلاً عادلاً".

تناولت الدراسة الأولى لد.بوتيفو تحليل السياسات الفرنسية و البريطانية و الألمانيـة من خلال مستويين ، الأول هو إستعراض لأهم المحددات الإجتماعية و التاريخية التى أثـرت فى تشكيل هذه السياسات الثلاث و وزن كل محدد من المحددات الأربعـة التـى حصـرتها الدراسة ، أولى هذة المحددات هو تأثر المصالح الإستراتيجية الجغرافية لكل دولة (المتمثلـة أساساً البترول- تجارة السلاح، و غير ذلك) ثانيهما : ذكرى الحرب العالمية الثانية و مذبحـة اليهود و مدى قدرة التيارات القومية المعادية للسامية فى إثارتها و التأثير بها على الرأى العام الأوروبي فى كل دولة. ثالثهما ، هى العوامل السياسية و الإجتماعيـة الداخليـة كالمعـارك الإنتخابية، و التى أدت إلى إنقسام بعض المجتمعات الأوروبيـة حـول القضـية الفلسـطينية بالإضافه إلى تزايد أهمية و تأثير تواجد السكان الأوروبيين من أصل عربى و مسلم فى هـذه المجتمعات الأوروبية أما المحدد الأخير فهو ضرورة صياغة دبلوماسية أوروبيـة مشـتركة حيال القضية الفلسطينية.

أما المستوى الثانى من الدراسة فقد انصب على تحليل التعاون الفعلى ما بين الـدول الأوروبية المعنية والفلسطينيين على أرض الواقع بعد إتفاقات أوسلو و التى تركـزت حـول المساعدات الإقتصادية والمالية التى قدمتها الدول الأوروبية المانحة للسلطة الفلسطينية. ومـع اعتراف الدراسة بمحدودية هذا التعاون من جانب السياسة الألمانية، و التى إقتصـرت علـى توفير المعدات الثقيلة والإلكترونية و التعاون الثقافى من خلال المنظمات غير الحكوميـة، إلا أن المعونات الفرنسية والبريطانية كانت أكثر فعالية حيث وجهت إلى تطوير مؤسسات الحكـم فى السلطة الفلسطينية، وخلق أطر سياسة قادرة على إقامة الديمقراطية وإرساء دولة القانون.

وإذا كانت الدراسة الأولى إعتبرت أن ضرورة صياغة سياسة أوروبيـة مشـتركة حيال القضية الفلسطينية هى أحد المحددات التى أثرت فى تحديد السياسات الخارجيـة للـدول فرادى، فإن الدراسة الثانية التى قدمها د.عماد جاد إعتبرت أن أبعاد الرؤية العربية للسياسـات الخارجية لكل من فرنسا وبريطانيا وألمانيا قد تشكلت من خلال النظرة إلى مواقف الجماعـة الأوروبية-الإتحاد الأوروبي- و لدول الشرق الأوسط من خـلال ارتبـاط هـذه السياسـات بالسياسة الأمريكية و مدى إقترابها منها أو إبتعادها. لقد إنقسمت هذة الدراسة إلـى ثلاثـة

أجزاء تناول الجزء الأول تأثير خبرة الماضى و الإرث الاستعمارى فى تشكيل الرؤية العربية لهذه السياسات، أما الجزء الثانى فقد تناول أبعاد تشكيل الرؤية العربية الحالية تجاه هذه السياسات الأوروبية والتى اتسمت بالتنوع إزاء سياسة كل دولة-فقد كان هناك قدر كبير من التقدير و التفهم للسياسة الخارجية الفرنسية تجاه الصراع العربى _ الإسرائيلي و التى تجاوزت التأثير السلبى للميراث الإستعمارى، بينما مازالت الرؤية العربية للسياسة البريطانية متأثرة بشدة التأيد السلبى بالميراث التاريخى و تبعيه السياسة البريطانية للسياسة الأمريكية بصفة عامة.أما الرؤية العربية للسياسة الخارجية الألمانية فقد اتسمت بقدر كبير من الإلتباس وإن كانت تحمل نوعا من التقدير لإعتبارات تتعلق بمواقف ألمانية موضوعية من معاناة الشعب الفلسطينى ومعارضة السياسات العدوانية الإسرائيلية. أما بالنسبة للأفاق المستقبلية فقد طالب الباحث فى ختام دراسته بضرورة بلورة فعل إيجابى من قبل الدول العربية تجاة الدول الأوروبية المعنية من أجل توسيع مساحة التلاقى بشأن قضايا محددة ومن أهمها قضية الصراع العربي – الإسرائيلي و ضرورة تسويته تسويه عادلة.

اما الجلسة الثالثة فى محور السياسات الخارجية والمتعلقة بمواقف ثلاث دول أوروبية رئيسية و هى(فرنسا-بريطانيا- المانيا) تجاه الازمة العراقية قدم فيها بحثان، عكس الأول الرؤية الأوروبية لهذه السياسات قدمها د.فريدريك شاريون بعنوان "السياسات الخارجية لفرنسا-بريطانيا-المانيا تجاه الازمة العراقية"، اما الثانى فقد عكس رؤية عربية لهذه السياسات قدمتها د.ثناء فؤاد عبدالله بعنوان "رؤية عربية حول سياسات الدول الأوروبية إزاء حرب العراق (بريطانيا-فرنسا-ألمانيا) و تداعياتها"

انطلق البحث الأول- والذى اقتصر فقط على تحليل تلك المواقف فى لحظة الازمة العراقية ذاتها- ولم يتطرق إلى الفترات المتلاحقة لذلك- بإثارة تساؤله الرئيسى وهو ، ما هى حدود الحركة لقوة متوسطة فى ظل ظروف معقدة كأزمة العراق؟ وكيف يمكن تقييم حدود هذه الحركة فى وضع عالمى يتسم بتحديات جديدة و هيمنه امريكية غير مسبوقة؟ و قام الباحث بالاجابة على تساؤله الرئيسى من خلال إثارة ثلاث تساؤلات فرعية و هى:- ما هى مخاطر الرهانات الحقيقية للازمة العراقية؟، ما هى ردود الفعل الممكنة للدول الثلاث تجاه هذه الرهانات؟، ثم كيف يمكن ان تكون النتائج السياسية و الدبلوماسية للاستراتيجيات التى وضعت المجابهة.

و خلص الباحث إلى "أن التصرفات الفردية لهذه الدول الثلاث، و التى فضلت الإرتباط بالمصالح الوطنية أو اختيار موقف دون التشاور مع الشركاء الأوروبين، كلفهم ثمناً جماعياً باهظاً: و هو أن أوروبا لم تكن دائما فاعلاً دولياً يعتمد عليه و أن الولايات المتحدة ستظل دائما ضامناً للامن و السلام فى العالم".

اما البحث الثانى والذى قدم رؤية عربية لهذه السياسات، فلم يقتصر فى تحليله على مرحلة الأزمة العراقية، بل امتد الى المراحل الأخرى المتعاقبة و هى مرحلة الحرب و مرحلة ما بعد الحرب و اعادة اعمار العراق، و التى وجدت فيها الباحثه تغييرات فى المواقف ، اطلقت عليه " التطورات المعاكسة" و ذلك من خلال تحليلها لمحددات السياسات الخارجية للدول الاوروبية الثلاثة و هى الإطار العام للعلاقات الأوروبية الأمريكية و مواجهات الحوار الدولى وذلك من خلال استعراض مفصل لمواقف كل دولة من هذه الدول الثلاث على حدى لتختتم بحثها بتأثير هذه الأزمة على أحداث الإنقسام الاوروبي.

و يمكن ايجاز عدد من القواسم المشتركة ما بين الرؤية الاوروبية و الرؤية العربية، والتى تبلورت من خلال عرض هذين البحثين ومن خلال تعقيبات المنصه ومناقشات الحضور ومن اهمها:

١) أن الأزمة العراقية بالنسبة لأوروبا لم تكن حول العراق أو حول الشرق الأوسط بقدر ما كانت أزمة حول رؤية جديدة للعالم و حول الدور الأوروبي فى النظام العالمى الجديد.

٢) ضرورة التفرقة عند دراسة مواقف الدول الاوروبية الثلاثة الرئيسية بين ثلاث مراحل للأزمة: وهى مرحلة إثارة الأزمة ذاتها، مرحلة الحرب على العراق واخيراً مرحلة ما بعد الحرب واحتلال العراق. وذلك نظراً لتبدل كثير من مواقف هذه الدول الثلاث عبر مراحل الأزمة الثلاث.

٣) لقد أظهرت الأزمة العراقية استمراريه فى سياسات كلاً من فرنسا (الحليف المستقل عن الولايات المتحدة) و بريطانيا (الحليف التابع للولايات المتحدة)، بينما انقسم الحوار حول تقييم سياسات المانيا، فاعتبرها البعض انقلاباً فى سياساتها الخارجية حيث حاولت من خلال معارضتها للحرب العراقية أن تلعب دوراً جديداً فى النظام العالمى بعد

وحدة أراضيها، بينما اعتبرها البعض الاخر استمرارية وامتداد لدورها المسالم ونفورها مـن الحروب بصفة عامة.

٤) بقدر ما كانت الأزمة العراقية كاشفة عن التحدى الحقيقى الذى يواجه أوروبـا و هو حدود الدور الأوروبي الجماعى و القومى فى ظل الهيمنة الأمريكية، بقدر ما كانت كاشفة ايضا عن العجز فى النظام العربى الذى غاب عنه موقف رسمى يعتد به،كما لم يكن هنـاك استفاده من الموقف الأوروبي المعارض للحرب على العراق.

اما المحور الثالث للندوة والمتعلق بالأبعاد الاقتصادية للعلاقات العربيـة الأوروبيـة، فلقد اتسم بالتركيز على تقييم اتفاقات المشاركة الاوروبية المتوسطية، وهو ما يبـدو منفصـلا عن المحورين السابقين (محور البعد التاريخي ومحور السياسات الخارجية) إلا إنه فى حقيقة الامر شديد الارتباط و الاتصال بهما. فالهدف من هذا المحور هو محاولـة الاجابـة علـى تساؤلين هامين شغلا الباحثين فى مجال العلاقات العربية الاوروبية الأول هو: هـل يمكـن لاوروبا التى اتسم دورها السياسى بالضعف و المحدودية و عدم الاستقلاليه عـن الولايـات المتحدة بان تلعب دوراً اقتصادياً نشطاً و فعالاً بل و مستقلاً عن الولايات المتحدة فـى اطـار تعاونها مع منطقة البحر المتوسط كما هدفت إليه صيغة اتفاقية برشلونة؟ والثانى هـو: هـل استطاعت اوروبا ان توظف ادوات جديدة لسياساتها الخارجية الموصوفة بادوات السياسـة الرخوة Soft Politics مثل المساعدات الاقتصادية والثقافية و المجتمعية بعيداً عن إسـتخدام الأدوات السياسية و العسكرية للسياسة الخارجية التقليدية المصوفة بادوات السياسات الصـلدة hard politics ليلعب دوراً فاعلاً ومؤثراً فى علاقاتها بالمنطقة العربية.؟

وقد قدم فى هذا المحور دراستان اتبعت كلاً منهمـا المـنهج التحليلـى المقـارن و الإحصائى فى عرض أفكارهما وقضاياهم، الأولى بعنوان "المساعدات الأمريكية و الأوروبية إلى الدول المتوسطية" لد. جان مواسرون، والثانية بعنوان " إتفاقية المشاركة بـين مصـر و الإتحاد الأوروبي ومستقبل الصناعة التحويلية المصرية" لد. منى الجرف.

و اذا كانت الدراسة الأولى هى دراسة مقارنة عامة و شاملة كل من سلوك المعونات الأمريكية والأوروبية من حيث اتجاهاتها وكيفية إدارتها وأهدافها تجـاه دول منطقـة البحـر المتوسط، فان الدراسة الثانية كانت دراسة أكثر تحديداً و تخصصية، فقـد اقتصـرت علـى المقارنة بين اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية بمثيلها التى وقعتها مع الأردن و إسرائيل و

تونس، و على تأثير هذه الاتفاقية على قطاع هام من قطاعات الاقتصاد المصرى و هو قطاع الصناعة التحويلية.

انطلق د. مواسرون- صاحب الدراسة الأولى- من فرضية هامه هى "على الرغم من أن الوزن الاقتصادي والتقارب الثقافى والعلاقات التجارية وحجم المعونات المدنية كلها عوامل تفترض وجود وضعاً أكثر توازناً بل أكثر ميلاً إلى الجانب الأوروبي فى تعامله مع منطقة المتوسطى مقارنة بالجانب الأمريكي، وخاصة بعد عقد إتفاقية برشلونة والتى أعلن فيها الاتحاد الأوروبي رغبته فى أن يكون عضواً فاعلاً فى هذه المنطقة، إلا أنه من خلال المقارنة ما بين السياسات الأوروبية و الأمريكية فيما يخص المساعدات والمعونات المقدمة نحو المنطقة مازالت لاعباً ثانوياً فى منطقة الشرق الأوسط.

فقد قام الباحث باستعراض دقيق ومفصل وموثق ومقارن لحجم المعونات والمساعدات المدنية التى كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة فى منطقة البحر المتوسط كما قارن ما بين المعونة الأمريكية كأداة واضحة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية (أمن إسرائيل – خدمة السلام فى الشرق الأوسط) وما بين المعونة الأوروبية التى انقسمت الأراء حول تقييم نتائجها .

و توصل الباحث الى عدد من النتائج الهامه من أهمها

١) بينما استطاعت الولايات المتحدة ان توظف مساعداتها الاقتصادية لدعم سياستها الخارجية فى منطقة البحر المتوسط (أمن إسرائيل، خخدمة السلام فى الشرق الأوسط)، لم تنجح المساعدات الاوروبية فى ذلك، فقد اتسمت بالتشرذم و عدم الاتساق بل بالتناقض فى بعض الاحيان ما بين المساعدات المقدمة من الاتحاد الاوروبي من جانب و المساعدات المقدمة من الدول الاعضاء فرادى فى الاتحاد الاوروبي. وقد ارجع الباحث هذا الفشل إلى غياب سياسة خارجية مشتركة مما أدى الى بقاء المساعدات الثنائية وهى السمة الغالبة فى العلاقات بين الشمال والجنوب.

٢) ان اتفاقية برشلونة- والتى هدفت الى تحقيق تقارب بين طرفى المتوسط- لم تنجح فى خلق مسيرة ديناميكية فى اتجاه تحقيق التقارب بالاضافة الى البطء الشديد فى الاجراءات ومن المدهش ان المعونات المقدمة من الاتحاد الأوروبي كمؤسسة

والمعونات الأوروبية الإجمالية بدأت تتراجع منذ عام ١٩٩٦، اى منذ توقيع الاتفاقية مباشـــرة وذلك على عكس ما كان متوقعاً

٣) أن الولايات المتحدة قد تدخلت لتوجه التحول الأوروبي لعـــدد مـــن دول المتوسط لخدمة اهداف سياستها الخارجية و أحد الأمثال على ذلك النموذج المصرى.

اما الدراسة الثانية لد.منى الجرف فقد بدأتها بمقدمة ذكرت فيها أنه لم يعـد التســاؤل المطروح الأن: هل يجب الدخول فى إتفاقية المشاركة ام لا؟ و انما المطلـوب هـــو معرفـــة المنهج الواجب اتباعه و السياسات و الاجراءات التى يجب الاخذ بها حتى تساهم هذه الاتفاقية فى دفع النمو فى الاقتصاد المصرى. و قد انصب هدف الدراســة علــى تحليــل التـــاثيرات المرتقبة للاتفاقية على قطاع الصناعة التحويلية و ارجعت الباحثة اختيارها لهذا القطاع لعدة اسباب منها: المكانة الكبيرة التى يتمتع بها هذا القطاع فى الاقتصـــاد المصـــرى مـــن حيـــث الانتاج، التصدير، العمالة و الاستثمار، الدور القائد الذى يلعبه هذا القطاع فى تحقيق النمـــو و التنمية الاقتصادية بالاضافة الى ان هذا القطاع هو من اكثر القطاعات المتوقع تأثرها باتفاقيـــة المشاركة. لتحقيق هدف الدراسة حاولت الباحثة الإجابة على عدد من التساؤلات الفرعية ياتى فى مقدمتها: ما هى اهم ملامح اتفاقية المشاركة المصرية الاوروبية؟ هـــل جـــاءت الاتفاقيـــة لتتشابه مع غيرها من اتفاقيات المشاركة التى وقعها الإتحاد الأوروبي مع تـــونس و الاردن و اسرائيل، ما هى سمات الصناعة المصرية و القيود التى تواجهها، و الاثار المتوقعـــة علـــى قطاع الصناعة المصرى و هل يمكن لاتفاقية المشاركة ان تساهم فى التخفيف او ازالة القيـــود التى تعانى منها الصناعة المصرية، و اخيراً ما هى الاجراءات و السياسات التى يجب الاخـــذ بها لتعظيم منافع الاتفاقية و تحجيم سلبياتها على الصناعة المصرية. و استخلصت الباحثة عدة استنتاجات من اهمها: سيادة ملامح عامة على كافة اتفاقيات المشاركة الاوروبية مـــع الـــدول المتوسطية محل الدراسة بيد أنه امكن تسجيل اختلاف بين الاتفاقية المصـــرية و نظـــرائهـــا التونسية و الاردنية و الاسرائيلية لتعكس المرونة التى اتسمت بها الاتفاقية المصرية. و مـــن تحليل الاثار التى تضمنتها إتفاقية المشاركة الاوروبية على قطاع الصناعة التحويليـــة، رأت الدارسة أن اقامة منطقة التجارة الحرة قد تخلف آ ثاراً سلبياً على الصناعه المصرية لما يتسم به هذا القطاع من سمات و ما يواجهه من تحديات كبيرة.

ومن جانب اخر رأت الباحثة انه يجب علينا عند تقييم أثر الإتفاقية علــى الصــناعة التحويلية ألا يقتصر الأمر على مناقشة نتائج اقامة منطقة حرة مــع الاتحــاد الأوروبــي ، فالبرامج المكملة للاتفاقية والمساعدات المالية والفنية المقدمة من الاتحاد يمكن أن تساهم فــي الحد من الاثار السلبية لتطبيق الاتفاقية كما قدمت الباحثة عدد من المقترحات التى يجب الاخذ بها على المستوى الاقليمي بل والدولي لتعظيم الأثر الصافى لاتفاقية المشــاركة فــى قطــاع الصناعة.

و خلصت النقاشات فى هذه الجلسة الخاصة بالأبعد الإقتصــادية للعلاقــات العربيــة الأوروبية إلى عدد من القواسم مشتركة:

❖ ان اوروبا لم تستطع تعويض ضعف دورهــا السياســى بتعظــيم دورهــا الاقتصادى فى المنطقة، فلم تنجح اوروبا فى تفعيل اتفاقيات المشــاركة فــى اطــار صــيغة برشلونة لصالح التعاون و المشاركة الحقيقية و الفعلية، و يرجع ذلك منذ البداية الى اخــتلاف الأهداف و دوافع الطرفين (الاتحاد الاوروبي و دول البحر المتوسط) من هذا التعاون، ففيمــا كانت الدوافع السياسية و الأمنية هى التى دفعت الدول الأوروبية علــى التوقيــع علــى تلــك الاتفاقيات فان الدوافع الاقتصادية و المالية هى التى دفعت الدول المتوسطية على الدخول فــي هذه الاتفاقات.

❖ ان اختلاف أهداف و دوافع طرفى العلاقة من اتفاقيات المشــاركة لا يعنــي عدم جدوى توقيع هذه الاتفاقيات، فاتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية و التى دخلــت فعليــا حيز التنفيذ فى يونيو ٢٠٠٤، فإن هذه الاتفاقية تعد فرصة وذلك من منطلــق أنهــا تفــرض تحديات. و بالتالى فان التساؤل الهام هو كيف يمكن الاستفادة من الفرص التى تقدمها و تفادى الاثار السلبية التى تقع على الاقتصاد المصرى.

اما المحور الرابع المتعلق بالابعاد الثقافية لسياسات الاتحاد الاوروبي فــي المنطقــة العربية و ردود الفعل العربية، فلم تنقطع الصلة بين ابحاثة و ابحاث المحاور الثلاث الســابق تناولها (البعد التاريخي- البعد السياسى - البعد الإقتصادى) من جانب و من جانب اخر كــان اختيار ترتيبه ما بين محاور الندوة ترتيبا متعمدا، و ليس ترتيبا عفويا، بل كان مقدمة للمحاور التالية للندوة. فقد بدأت الندوة اعمالها بمناقشة البعد التاريخي للعلاقــات العربيــة الاوروبيــة لاستخلاص خبرة الماضى فى تعامل اوروبا مع المنطقة العربية، و انصب المحــور الثــانى

على تحليل الدور السياسي لاوروبا فى المنطقة العربية و التى اجمعت الابحاث ذات الـرؤى المتابينة على محدوديته و ضعفه و عدم قدرته على الاستقلالية، و ان اختلف الباحثون علـى تفسير اسباب ذلك الضعف، واتفقوا على ان هناك ادوار اخرى تستطيع اوروبا ان تعوض بها ضعفها السياسي مثل تنامى الدور الاقتصادى و الثقافى و المجتمعـى، و تطرقـت المحـاور المتعاقبة لمناقشة كل دور من هذه الادوار الجديدة. فناقشـت أبحـاث المحـور الاقتصـادى سياسات المعونات و المساعدات الاقتصادية المقدمة من الاتحاد الاوروبي و الدول الاوروبيـة واتفاقات المشاركة ما بين الدول المتوسطية و الاتحاد الاوروبي، و ينـاقش المحـور الرابـع والخامس والسادس من الندوة عددا من القضايا ذات الأبعاد الثقافية ما بين الجانبين كالتعـاون الثقافى، قضايا الارهاب، قضايا الديمقراطية، وحقوق الانسان، والاصلاح السياسـي، وردود فعل الراى العام العربى لهذه القضايا فى اطار العلاقات الأوروبية المتوسطية. و تتضـاعف اهمية المحور الثقافى من بين محاور الندوة فى ضوء عاملين أساسيين أولهـا تزايـد أهميـة الأبعاد الثقافية فى صياغة سياسة الاتحاد الاوروبي بعد احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ و ما أثيـر فى أعقابها من صراع الحضـــارات و الحرب ضد الارهاب و حقوق الانسان و مـدى فعالية تعاون الحوار الثقافى الاوروبي فى هذا المجال و لإعادة صياغة هذه المفاهيم المختلطة والمتشابكة. ثاني عامل هو تعدد مبادرات الإصلاح السياســى و الثقافى التـى أمطـرت على سماء المنطقة العربية فى الفترة الأخيرة بهدف استئصال "بؤر الارهاب" و على راسـها "مشروع الشرق الاوسط الكبير" الذى طرحتة الادارة الامريكية و وافقت عليه القمة الاوروبية فى يونيو ٢٠٠٤ مع إدخال بعض التعديلات الاوروبية. هذه المبادرات أثارت العديـد مـن المناقشات و الاعتراضات و التأييدات على المستويات الرسمية و الشعبية فى المنطقة العربية، كما أثارت قضايا قديمة متجددة حول حدود و طبيعة العلاقة ما بين الـداخل و الخـارج فـى قضايا الاصلاح المختلفة.

و على غرار المحاور السابقة للندوة، قدم فى هذا المحـور بحثـان عكـس احداهما رؤية أوروبية و الاخر رؤية عربية، الأول لد. جون ماركو حول "سياسات الاتحـاد الاوروبي فى مجال التعليم: التعاون التعليمى و اشكال جديدة من الدبلوماسية" و الثانى بحـث مشتركا بين كلاً من د. نادية بدر الدين ابو غازى و د. حامد عبد الماجـد بعنـوان "مسـتقبل المشاركة المتوسطية المصرية: دراسة فى ادراك الراى العام و قواة السياسية الاساسية"

و اذا كان البحث الاول قد ركز على شكل من اشكال التعاون الثقافى، و هو التعاون فى مجال دعم مؤسسات التعليم العالى من خلال برنـــامج تـــامبس، الـــذى اتخـــذت المفوضية الاوروبية قرارا بتوسيع نطاقة ليشمل منطقة البحر المتوسط عقب احداث ســبتمبر ٢٠٠١، و الذى كان موجها بالاساس لدول اوروبا الشرقية، و ذلك كأليه جديـــدة مـــن أليـــات التعامل مع شعوب المنطقة العربية بعد توسع الإتحاد الإوروبـــي وإعـــلان سياســـة الجـــوار الجديدة.

فان الدراسة الثانية قد انصبت على رصد رؤية و ادراكـــات الـــراى العـــام المصرى لمستقبل المشاركة الاوروبية المتوسطية طبقا لصيغة برشلونة و التى مازالت تمثـــل المرجعية الاساسية عند بحث مستقبل العلاقات المتوسطية لمصر، و تحليل هذه الرؤى علـــى مستوى كل اتجاة من اتجاهات الراى العام المصرى، من خلال دراسة ميدانية اعتمدت اساسا على استطلاع للراى حول المتوســطية كمفهـــوم و ادراك، المتوســطية كعلاقـــة وانتمـــاء، المتوسطية كمشروع سياسي واجتماعى، بالاضافة الى استطلاع الراى حول عدد من القضـــايا السياسية و الثقافية المشكلة لاجندة اعلان برشلونة الصادر فى علم ١٩٩٥.

اكدت الدراسه الاولى فى مقدمتها على الاهمية الكبرى التى اصـــبح يوليهـــا الاتحاد الاوروبي للبعد الثقافى و التعليمى عند صياغته استراتيجيته الشـــاملة تجـــاه المنطقـــة العربية و البحر المتوسط بصفة خاصة و تجاه العالم بصفة عامة، و تعد مبادرة توسيع نطـــاق برنامج تامبس، ليشمل منطقة البحر المتوسط، دليل واضح على ذلك. وانقسمت الدراسة الى جزئين: الجزء الاول اقتصر على استعراض لنشأة برنامج تامبس للتعاون الجامعى و طبيعتـــه و مضمونه و تطورة الجغرافى و تقييم اثارة الايجابية و السلبية عندما كان موجها فـــى فتـــرة التسعينيات لدول شرق و وسط اوروبا الشيوعيه و التـــى ترغـــب فـــى الانضـــمام للاتحـــاد الاوروبي.

اما الجزء الثانى فى الدراسة حاول الباحث وضع مبادرة توسيع نطاق برنامج تامبس ليشمل البحر المتوسط فى نطاق اوسع، كاحد الأدوات الجديدة للسياســـة الخارجيـــة للاتحـــاد الأوروبي والذى كان من وجهه نظر الباحث استجابة الى متطلبين هامين: اولها احـــداث ١١ سبتمبر و محاولة اعطاء اطار جديدا للمشاركة الاوروبية المتوسطية طبقا لصيغة برشـــلونة و التركيز على حوار الثقافات والحضارات وذلك من خلال مبادرات جديدة للتعـــاون الثقـــافى.

المطلب الثانى الرد على مخاوف بلاد الجنوب من ان يؤدى توسيع الإتحاد الأوروبي إلى إنسحاب دوله من الإهتمام بالمنطقة و التركيز على أوروبا الجديدة، و بالتالى جاءت سياسة الجوار الأوروبي كنظرة جديدة لمنطقة البحر المتوسط فى اطار التوسيع يحتل فيها مجال الثقافة والتعليم مكانة مركزية.

ثم اختتم الباحث دراسته بمحاولة وضع هذه المبادرات التعليمية على الصعيد الاوروبي الداخلى وعلى الصعيد الخارجى (لاوروبا و العالم الخارجى) فى اطار اكثر اتساعا فى السياسة الخارجية للاتحاد الاوروبي بصفة عامة، والذى لن تقتصر دورها فى العقد القادم على فتح أفاق العالمية امام الجامعات الاوروبية وانما سوف يضطلع كذلك بمرتبة القوة التعليمية فى العالم.

أما الدراسة الثانية – وهى دراسة إستطلاعية ميدانية بالأساس– حول تحليل إتجاهات الرأى العام الذى تعبر عنه مجموعة من القوى السياسية الأساسية المصرية إزاء قضية المشاركة المتوسطية مركزه على أمرين: الأول الإدراك القيادى للنخبة الرسمية وغير الرسمية بصدد القضية موضع الدراسة عبر تحليل نماذج من خطابها السياسى، و اجراء عدد من المقابلات العلمية منها. والأمر الثانى رصد وتحليل اتجاهات الراى العام الاساسية داخل القوى الاجتماعية والسياسية المفترض تعبيرها عن هذه التصورات والادراكات من خلال عينة محددة مقصودة . وكان التساؤل الأساسي للدراسه هو الى اى مدى تمثل المشاركة المتوسطية مشروعا مقبولا من الاطراف السياسية المصرية المختلفة بحيث يمكن من خلالها تحقيق الاصلاح السياسى و الاقتصادى و الاجتماعى دون ان تدرك على نحو يمثل اخلالا بالثوابت الوطنية و الحضارية.

وانقسمت الدراسة إلى أربع مباحث تتناول المبحث الاول رؤية النخبة السياسية الرسمية للدائرة المتوسطية، ثم أفردت الدراسة مبحثا مستقلا لكل تيار من تيارات الرأى العام المصرى، فتناول المبحث الثانى اتجاهات قوى التيار الاسلامى ازاء هذه القضية، المبحث الثالث تحليل اتجاهات القوى الليبراليه لقضية المشاركة الاوروموسطية والمبحث الرابع قد افرد لتحليل لاتجاهات القوى اليسارية والقومية لهذه القضية اما الخاتمة فكانت حول ما اسمته الدراسة التيار الرئيسى للراى العام حول هذه القضية و هو ما اطلق عليه تيار الوسط السياسي.

حاول الباحثان من خلال دراستهما الميدانيـــة الاســتطلاعية المشـــتركة اســتعراض الخطوط الاساسية لعلاقة مصر مع الدائرة المتوسطية فى الجوانب الثقافية و السياسية انطلاقا من نقطة الاساس المحورية و هى المشاركة وفق صيغة برشلونة. و قام الباحثان برصد هــذه الرؤى و التصورات حول المتوسطية كمفهوم وعلاقة ومشروع وما يحيط به مــن اليــات و ممارسات، واستشراق المستقبل بهذا الصدد وذلك بتركيزهم على عدد من قضايا السياســية و الثقافية كان من اهمها قضية الارهاب العالمى الدولية وحقوق الإنسان والمجتمــع المــدنى و الخصوصيات الحضارية، حوار الحضارات وصدامها. وقد توصلت الدراسة الـــى ان الــراى العام المصرى بتياراته المختلفة يقبل التفاعل مع الدائرة المتوسطية وفق ضوابط معينة مبدئية ومصلحية، وسيخضع التعامل المستقبلى فى جزء كبير منه على استعداد الطرف الاخر "الدول الاوروبية" على قبول طرف يتعامل من منطلق التمايز والخصوصـــية الحضـــارية وبالتـــالى ستتوقف طبيعة العلاقة مستقبلا على مدى فهم كلا الطرفين للاخر بحساباته وحساسياته ايضا.

اما المحور الخامس المتعلق بالمواقف القومية للدول الاوروبيـــة الـــثلاث الكبـــرى و موقف الاتحاد الاوروبي من الحرب الدولية ضد الارهاب فقد نوقش فيه بحثـــان الأول للـــد. عمرو الشوبكى بعنوان "الرؤية العربية للمواقف الفرنسية الالمانية البريطانية تجـــاة الحـــرب الدولية على الارهاب من خلال قراءتين للارهاب او الجدل بين الاهتمام الثقـــافى و الرؤيـــة السياسية الاجتماعية لظاهرة الارهاب". اما البحث الثانى لد. عمرو حمزاوى بعنوان "اتجاهات وحدود الإدراك العرب لدور الاتحاد الاوروبي فى الحرب العالمية ضـــد الارهـــاب نقاشـــات المثقفين بين البحث عن قطب صاعد و التاكيد على الهيمنة الامريكية".

فقد ميز د.عمرو الشوبكى منذ بداية بحثه بين قراءتين ورؤيتين للارهـــاب، الاولـــى الرؤية الانجلوامريكية والثانية هى الرؤية الفرنسية الالمانية. بالنسبة للرؤيـــة الانجلوامريكيـــة فتتلخص فى أن الإرهاب هو مجرد فعل إجرامى يســـتوجب العقـــاب الفـــردى أو الجمـــاعى للمنظمات او حتى للدول وللشعوب التى افرخته، والتى ترجـــع اســـبابه فقـــط الـــى غيـــاب الديمقراطية فى الداخل العربى، وهى اسباب تخص التركيبة السياسية والثقافية للعالم العربـــي. فقد ربطت هذه الرؤية الإرهاب بالمعنى السلبى للاسلام و الحضارة الاســـلامية، والثقافـــة الإ هى ثقافة سلامية ترفض بحكم الطبيعة الديمقراطية وتقهر المرأة وتعـــادى حقـــوق الانســـان وكارهه للأخر و خاصة الغرب.

أما الرؤية الثانية للإرهاب فهى الرؤية الفرنسية الالمانية و التى يرى الباحث أنها مرحلة جنينية و هى التى بررت إلى حد كبير الموقف الرافض للإشتراك فى المرحلة الثانية من هذه الحرب على ما يسمى الارهاب (العراق). و يعلق الباحث على ان هذا الرفض لم تترجم بعد فى صياغة لرؤية اوروبية بديلة للسياسات الامريكية فى مكافحة ما تسمية بالارهاب بالرغم من ان التجربة السياسية الاوروبية ذاتها فى تطورها التاريخي عكست نموذجا قائم على دمج الاخر داخل المؤسسات الديمقراطية بغض النظر عن اى احكام مسبقة تجاه خلفايتهم الثقافية او العقائدية. كما ان النموذج الاوروبي قدم عبر تاريخة المعاصر قناعة بان الواقع السياسي والاجتماعى هو الذى يشكل بالاساس اى ظاهره سياسية وبالتالى فان العنف السياسي لا ينظر اليه باعتبارة فقط اجبار عقائدى انما هو بالاساس نتيجة واقع دفعة فى كثير من الاحيان الى ان يلوث تقريبا الخيار الوحيد. و يتساءل الباحث فى خاتمةبحثه على مدى قدرة اوروبا على وضع تعريفا جديدا للارهاب مستمد من خبرتها يحمل وجها انسانيا وليس اجراميا.

اما البحث الثانى لد.عمرو حمزاوى، و الذى ركز على تحليل نقاشات المثقفين العرب حول اتجاهات و حدود ادراكهم لدور الاتحاد الاوروبي فى الحرب العالمية ضد الارهاب، و قد بدأ البحث فى مقدمته بعدة ملاحظات اولية حول المناقشات الدائرة لدى العرب عن الدور الاوروبي فيما يتعلق بقضايا الشرق الاوسط بصفة عامه، ثم انتقل فى الجزء الاول من الدراسة الى استعراض لرؤى التيارات الفكرية غير الرسمية فى العالم العربي لمواقف الاتحاد الاوروبي من الحرب العالمية ضد الارهاب والتى تباينت ما بين المرحلة الاولى للحرب (احتلال افغانستان) والمرحلة الثانية للحرب (احتلال العراق) وذلك بتحليلة لعدد من المقولات المركزية والهامشية التى وردت من خلال مناقشات المثقفين العرب والتى تعاملت مع الاتحاد الاوروبي اما بصورة رومانسية ايديوليجية متوهمة ان اوروبا تملك خلاص و نصرة العرب فى صراعها مع الولايات المتحدة، او بصورة تحليلية تقوم على استمرارية رؤية الاتحاد الاوروبي كقزم سياسي لا يسعه الا اتباع القوة العظمى الوحيدة متجاهلة بذلك مساحة التطور فى المصالح و المواقف فى السنوات الماضية. ثم تعرض الباحث فى الجزء الثانى من دراسته عن الغائب فى مناقشات المثقفين العرب حول حقيقة الدور الاوروبي وهو ما اطلق علية "المسكوت عنه فى الادراك العربي لدور الاتحاد الاوروبي فى الحرب العالمية على

الإرهاب". وهو أن انقسام أوروبا بوضوح الى معسكريين متقابلين لكلاً منهما رؤيته وخطابه عكس دوافع ومصالح شديدة التفاوت ليس فقط بين كلاً من المجموعتين المؤيدة و المناوئة، بل بين دول كل من هاتين المجموعتين، الاولى: مجموعة مؤيدى ومعاونى الولايات المتحدة فى حربها على الارهاب، والتى توافق فى خطابها الرسمى على مشروعية التدخل العسكرى لتغيير النظم السياسية والحكومات المدانة بمساعدة الارهاب وإحلالها بترتيبات ديمقراطية اما المجموعة الثانية وهى المناوئة جزئيا للتوجهات الامريكية والتى تؤكد فى خطابها الرسمى على مشروعية استخدام القوة فى مواجهة الارهاب ومن حق المجتمعات الاوروبية فى تطبيق سياسات حمائية فى الداخل اما باستخدام الجيوش فى تغيير النظم و الحكومات غير الديمقراطية فى العالم العربي و الاسلامى باعتبارها مسببة للارهاب فهو مرفوض.

ويؤكد الباحث على التفاوت الشديد فى دوافع دول كل من هاتين المجموعتين سواء المؤيدة او المناوئه للحرب الدولية ضد الارهاب. بينما كان الحفاظ على التحالف الاستراتيجى بين بريطانيا و الولايات المتحدة الاولوية فى الموقف البريطانى، كان التخوف من اختلال التوازن لصالح شرق و وسط اوروبا على حساب جنوبها، بعد الوحدة الالمانية و التوسع شرقا، هو الدافع الاسبانى و الايطالى لتاييد هذه الحرب، يضاف إلى ذلك وجود إئتلافات يمينية حاكمة فى هاتين الدولتين كذلك كانت الرغبة فى الحفاظ على التوازن الايجابى لدور اوروبا الشرقية ما بين ارتباطها الجديد بالاتحاد الاوروبي و استمرار شبح عودة الهيمنة الروسية هى الدافع لتاييدها للولايات المتحدة فى حربها ضد الارهاب.

كما تباينت دوافع اعضاء المجموعة المؤيدة للولايات المتحدة فى حربها ضد الارهاب، تباينت ايضا دوافع اعضاء المجموعة المناوئه، وتأتى المصالح الكامنة وراء موقف دول المجموعة المناوئه للسياسة الامريكية ايضا شديدة التفاوت مثل المجموعه المؤيدة. ففرنسا ترغب فى تسجيل اختلافها مع الادارة الامريكية فى اسلوب ادارة النزاعات العالمية بالاضافة الى استغلال حكومات بعض الدول الأوروبية للرفض الشعبى لهذه الحرب، فى فترة تمر بها هذه المجتمعات بأزمات اقتصادية و تغييرات مجتمعية شديدة الحساسية لتكون معبرة عن موقفاً صادقاً لإرادة شعوبها.

وينتهى الباحث إلى أن الحديث الغالب فى المجال العام العربي بان اوروبا يمكن ان تشكل محورا او قطباً جديداً مناوىء للهيمنه الامريكية هو امر شديد التفاؤل فقد سلمت الدول الاوروبية بالهيمنة الامريكية فى هذه اللحظة من التاريخ.

أما المحور الخامس والأخير من الندوة، فقد تناول تقييم سياسات الإتحاد الأوروبى تجاه قضايا الإصلاح السياسى و نشر الديمقراطية و إحترام حقوق الإنسان فى المنطقة العربية.

و على غرار المحاور السابقة، فقد تم إستعراض رؤيتين : الأولى هى رؤية تقييمية أوروبية قدمها د. جان نويل فرييه، فى ورقة بعنوان "الإستقرار و الديمقراطية عند الصعوبة التى تواجهها أوروبا فى نشر الديمقراطية مع إحترام النظم السلطوية". أما الرؤية الثانية، و هى الرؤية العربية، فقد عكستها د. هويدا عدلى رومان من خلال ورقة بحثية بعنوان "رؤية منظمة حقوق الإنسان لسياسات الإتحاد الأوروبى تجاه قضية حقوق الإنسان و التحول الديمقراطى فى مصر".

ويمكن القول أن الورقتين قد إتفقتا على فرضية هامة وهى أن سياسات الدول الأوروبية و برامجها الهادفة إلى نشر الديمقراطية و إحترام حقوق الإنسان كانت تنشد فى حقيقة الأمر العمل على إستقرار أنظمة الحكم فى تلك البلدان و ليس التطبيق الفعلى للديمقراطية وإحترام حقوق الإنسان. فهناك فجوة واسعة بين الموقف الرسمى المتبلور فى الوثائق الرسمية والواقع الفعلى المتمثل فى سياسات المعونات الموجهة إلى هذا الغرض.

وقد إستعرضت الورقة الأولى فى مقدمتها معضلة العلاقة ما بين الديمقراطية و الإستقرار، فقد رأى الباحث أن البرامج الأوروبية التى تهدف إلى نشر الديمقراطية تحتوى على تناقض واضح حيث أنها تعمل على إستقرار الحكام أكثر مما تعمل على إصلاح الأنظمة القائمة، وأن نشر الديمقراطية بإسم الإستقرار ينبثق من خطأ إستراتيجى، فإستقرار الدول السلطوية لا علاقة له بالديمقراطية بل عادة ما يؤدى هذا المنطق إلى مزيد من الإستقرار على حساب الديمقراطية، و قد قام الباحث بإستعراض تطور المساعدات المالية الأوروبية الهادفة إلى إحداث التحول الديمقراطى فى المنطقة منذ التسعينيات و دوافع هذه السياسات "التشجيعية و التحفيزية".

ثم تعرض بعد ذلك لمنطق "المشروع التدريجي أو المرحلـي الأوروبـي" التحـول الديمقراطي في الوطن العربي و القائم على تشجيع تكوين منظمات المجتمع المـدني و التـي ستتحول إلى أشكال جديدة من التجمعات السياسية تقود بدورها عملية التحول الـديمقراطي. و قدم الباحث تقييم لهذا المشروع التدريجي حيث إتضح أن بعد عشرة أعوام من تقديم الحوافز و المساعدات المالية المشجعة للمجتمع المدني، أن إستفادة للحكام كانـت أكثـر مـن إسـتفادة المنظمات المدنية، حيث أتت هذه المساعدات لتغطي عجز في الميزانية العامـة فـي بعـض المجالات التي تجاهلتها الدولة و التي لم تعد قادرة على إدارتها و قد خوفه في نفس الوقت من سيطرة الجمعيات الخيرية ذات الطابع الديني، فبالتالي أصبحت هذه المساعدات المالية الدوليـة للمجتمع المدني العربي مكملة لميزانية الدول من الناحيـة الواقعيـة و مخففـة مـن ضـغط المتطلبات الإجتماعية للجماهير و بالتالي كانت مصلحة الحكام و إستقرارهم. و من هنا كانت المعضلة الرئيسية للمشروع التدرجي هو كيفية إرضاء الجميع (الحكام و الشعوب) مع إدخـال إصلاحات جوهرية في النظام السياسي.

أما الورقة الثانية لد. هويدا عدلي رومان فقد حاولت التعرف علـى موقـف بعـض منظمات حقوق الإنسان في مصر من سياسات الإتحاد الأوروبي تجاه قضية حقوق الإنسـان بالتركيز على ثلاثة منظمات بالتحديد و هي المنظمة المصرية المصرية لحقـوق الإنسـان ، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، متبعـة فـي ذلـك أسلوب المقابلات شبه المقننة مع بعض المسئولين في هذه المنظمات الثلاث. و قـد توصـلت الدراسة إلى عدد من النتائج الهامة سواء على صعيد تقييم إعلان برشلونة و إتفاقيات الشراكة فيما يتعلق بحقوق الإنسان أو على صعيد رؤية هذه المنظمات لسياسات الإتحـاد الأوروبـي تجاه قضية حقوق الإنسان و من أهمها:

١ – إن الإتحاد الأوروبي فرض بهيئاته و مؤسساته المختلفة منبرا مفتوحا و حـرا لتعبيـر نشطاء حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية في جنوب المتوسط كي تطرح قضـاياها و مشاكلها، إلا أنه يعاب على إعلان برشلونة إنه لم يتضمن اليات لإعمال ما ورد في نصوصه عن ضرورة إحترام حقوق الإنسان.

٢ – هناك فجوة واسعة بين الموقف الرسمي المتبلور في إعلان برشلونة و الموقف الفعلي و المتمثل في السياسات، أي بين ما هو معلن على مستوى الوثائق و ما هو مطبق علـى أرض

الواقع. فقضية حقوق الإنسان و التحول الديمقراطى هامشية لدى كلا الطـرفين، دول شـمال المتوسط و جنوبه.

٣ - أيقنت منظمات حقوق الإنسان فى جنوب المتوسط أن الخروج من هـذا النفـق المظلـم مرهون بمد الجسور إلى المجتمع المدنى الأوروبى بكل منظماته، و ذلك مـن خـلال إقامـة شبكات تضم منظمات غير حكومية من شمال المتوسط و جنوبه، و من خلال التشبيك علـى مستوى الجنوب أيضا. فمن خلال خلق تواصل و تفاعل جيد مع المجتمع المـدنى الأوروبـى يمكن الضغط على الإتحاد الأوروبى.

و لا يسعنى فى النهاية إلا ان أتوجه بخالص الشكر و الإمتنان إلـى أسـتاذتى أ.د. نادية مصطفى، مدير مركز البحوث و الدراسات السياسية، على تكليفها لى بالقيام بتحرير هذا الكتاب الذى ضم مجمل أعمال المؤتمر و جهد مجموعة طيبة من الباحثين و المتخصصين فى مجال العلاقات العربية الأوروبية، و الذى سيثرى المكتبة العربية.

قائمة المشاركين

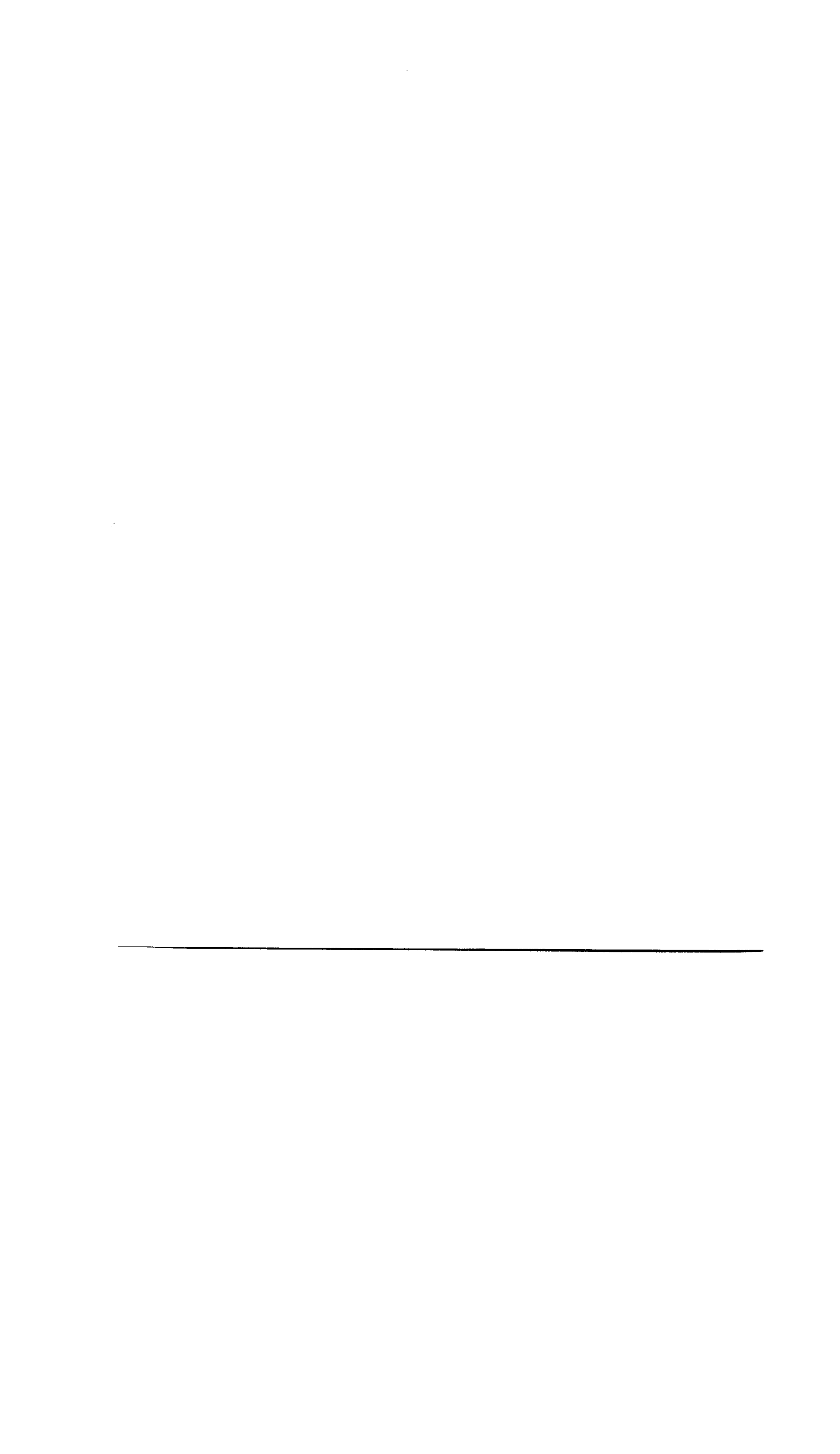
	الاسم	الصفة
١.	د.برنارد بوتيفو	مدير مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية سابقاً- القاهرة
٢.	د.ثناء فؤاد عبد الله	مدير عام قسم التعليقات السياسية- الإذاعة والتلفزيون المصرى- القاهرة
٣.	د.جان إيف مواسرون	رئيس معهد البحث والتنمية- القاهرة
٤.	د.جان نويل فربية	باحث بمركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية - القاهرة
٥.	د.جريجورى دلهاى	باحث- جامعة جورج تاون- الولايات المتحدة الأمريكية
٦.	د. جون ماركو	مدير الشعبة الفرنسية- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة
٧.	د.حامد عبد الماجد	أستاذ مساعد- قسم العلوم السياسية- -كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة
٨.	د.حسن أبو طالب	رئيس تحرير التقرير الإستراتيجي العربى- الأهرام
٩.	د.حسن نافعة	رئيس قسم العلوم السياسية- - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة(معقب)
١٠.	أ. رانيا زادة	باحثة فى العلوم السياسية
١١.	د.سمعان بطرس فرج الله	أستاذ- قسم العلوم السياسية- - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة(رئيس جلسة ومعقب)
١٢.	د.عماد جاد	رئيس تحرير مختارات إسرائيلية -مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - الأهرام
١٣.	د.عمرو الشوبكى	خبير- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - الأهرام
١٤.	د.عمرو حمزاوى	مدرس- قسم العلوم السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة
١٥.	د.فريدريك شاريون	أستاذ- جامعة كلارمون فراند ومعهد العلوم السياسية بباريس
١٦.	د.مصطفى كامل السيد	مدير مركز دراسات الدول النامية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة(معقب)

١٧. د.منى الجرف	أستاذ مساعد قسم الاقتصاد-- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة
١٨. د.نادية بدر الدين أبو غازي	مدرس- قسم العلوم السياسية-كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة
١٩. د.نادية محمود مصطفى	مدير مركز البحوث والدراسات السياسية- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة
٢٠. د.نادين بيكودو	أستاذ- معهد اللغات والحضارات الشرقية- باريس
٢١. د.نازلي معوض	أستاذ- قسم العلوم السياسية- - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة(رئيس جلسة ومعقب)
٢٢. د.نبيل حلمى	عميد- كلية الحقوق- جامعة الزقازيق(رئيس جلسة ومعقب)
٢٣. د.نجلاء الاهوانى	مدير مركز الدراسات الأوروبية-كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة (رئيس جلسة ومعقب)
٢٤. د.هانى هلال	المنسق الوطني لبرنامج دعم الترابط بين مؤسسات التعليم العالي المصرية والأوروبية(تامبيس) (رئيس جلسة ومعقب)
٢٥. د.هويدا عدلى رومان	أستاذ مساعد العلوم السياسية- المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية-القاهرة
٢٦. د. وفاء الشربينى	مدرس العلوم السياسية والمشرف على برنامج ماجستير الدراسات الأوروبية المتوسطية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة

مركز البحوث والدراسات السياسية

مركز البحوث والدراسات السياسية وحدة ذات طابع خاص لها استقلالها الفنى والمالى والإدارى ملحقة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة.

ووفقا للائحة، يختص المركز بتشجيع وإجراء الأبحاث التى تعبر عن اهتمامات مجموعة الباحثين فى مجالات علم السياسة وتلك التى تحتاج إليها الجامعات والهيئات الوطنية، وإجراء البحوث والدراسات بشأن المشكلات السياسية ذات الأهمية الوطنية، فضلا عن تجميع البيانات والإحصاءات التى يحتاج إليها البحث السياسى، كما ينظم دورات تدريبية فى منهج البحث فى العلوم السياسية.



قائمة كتب المركز

م	عنوان الكتاب	المؤلف (المحرر)
١	دراسات فى السياسة الخارجية المصرية	د.على الدين هلال (محرر)
٢	اتجاهات حديثة فى علم السياسة	د.على عبد القادر (تقديم)
٣	تحليل السياسات العامة: قضايا نظرية ومنهجية	د.على الدين هلال (محرر)
٤	تحليل السياسات العامة فى مصر	د.على الدين هلال (تقديم)
٥	القطاع الخاص والسياسات العامة فى مصر	د.أمانى قنديل (محرر)
٦	النظم المحلية فى الدول الاسكندنافية	د.السيد عبد المطلب غانم
٧	الثورة والثورة المضادة فى نيكاراجوا	د.نادية محمود مصطفى
٨	الأقليات والاستقرار السياسى فى الوطن العربي	د.نيفين عبد المنعم سعد
٩	التجديد السياسى والواقع العربي المعاصر	د.سيف الدين عبد الفتاح
١٠	تحليل السياسة الخارجية	د.محمد السيد سليم
١١	انتخابات الكنيست الثانى عشر فى إسرائيل	د.على الدين هلال (محرر)
١٢	الإدارة المصرية لازمة طابا	د.أحمد حسن الرشيدى (محرر)
١٣	تقويم السياسات العامة	د.السيد عبد المطلب (محرر)
١٤	تدريس العلوم السياسية فى الوطن العربي	د.عبد المنعم سعيد (محرر)
١٥	التحولات السياسية الحديثة فى الوطن العربي	د.مصطفى كامل السيد (محرر)
١٦	العلاقات المصرية-السودانية	د.أسامة الغزالى حرب (محرر)
١٧	حكم هيئة تحكيم طابا	د.أحمد صادق القشيرى
١٨	التبادل الطلابى بين مصر والدول الأفريقية	د.رجاء سليم
١٩	مصر والجماعة الاقتصادية الأوروبية ١٩٩٢	د.هناء خير الدين د.أحمد يوسف أحمد (محرران)
٢٠	الأيديولوجية والتنمية فى أفريقيا	د.حمدى عبد الرحمن
٢١	العالمية والخصوصية فى دراسة المنطقة العربية	د.نيفين عبد المنعم مسعد (محرر)

م	عنوان الكتاب	المؤلف (المحرر)
٢٢	البحث الامبيريقى فى العلوم السياسية	د.ودودة بدران (محرر)
٢٣	النظام السياسى المصرى: التغير والاستمرار	د.على الدين هلال (محرر)
٢٤	سياسة مصر الخارجية فى عالم متغير	د.أحمد يوسف أحمد (محرر)
٢٥	مصر وتحديات التسعينات	د.عبد المنعم سعيد (محرر)
٢٦	معجم النظم السياسية الليبرالية	د.حسن نافعة
٢٧	سياسة التعليم الجامعى فى مصر	د.أمانى قنديل (محرر)
٢٨	الوطن العربي فى عالم متغير	د.نازلى معوض (محرر)
٢٩	التوظف الحكومى فى مصر	د.السيد عبد المطلب غانم(محرر)
٣٠	الدور السياسى للأزهر (١٩٥٢-١٩٨١)	د.ماجدة على صالح ربيع
٣١	الانعكاسات الدولية والإقليمية لازمة الخليج	د.أحمد الرشيدى (محرر)
٣٢	الكويت وتحديات مرحلة إعادة البناء	مجموعة باحثين
٣٣	اقترابات البحث فى العلوم الاجتماعية	د.ودودة بدران (محرر)
٣٤	الدولة والنظام العالمى: مؤثرات التبعية ومصر	د.أحمد ثابت
٣٥	تطور علاقة مصر بالجماعة الاقتصادية الأوروبية (١٩٨٩-١٩٩٠)	د.ودودة بدران (محرر)
٣٦	تصميم البحوث فى العلوم الاجتماعية	د.ودودة بدران (محرر)
٣٧	حرب الخليج والسياسة المصرية	د.مصطفى علوى (محرر)
٣٨	حتى لا تنشب حرب عربية عربية أخرى	د.مصطفى كامل السيد (محرر)
٣٩	حدود مصر الدولية	د.أحمد عبد الونيس شتا (محرر)
٤٠	قضايا نظرية فى السياسة المقارنة	د.عبد الغفار رشاد (محرر)
٤١	الإدارة الأمريكية الجديدة والشرق الأوسط	د.هالة سعودى (محرر)
٤٢	التحولات الديمقراطية فى الوطن العربي	د.نيفين عبد المنعم مسعد (محرر)

م	عنوان الكتاب	المؤلف (المحرر)
٤٣	مصر وأمن الخليج بعد الحرب	د.مصطفى علوى (محرر)
٤٤	جامعة الدول العربية	أ.جميل مطر وآخرون
٤٥	الكويت من الإمارة إلى الدولة:دراسة فى نشأة دولة الكويت وتطور مركزها القانونى وعلاقاتها الدولية	د.أحمد الرشيدى (محرر)
٤٦	السياسات الخارجية للدول العربية (ط ١)	د.بهجت قرنى د.على الدين هلال (محرران)
٤٧	دليل تقييم كفاءة التنظيم فى المنظمات العامة	د.أحمد رشيد
٤٨	العلاقات العربية -الأفريقية	د.اجلال رأفت (محرر)
٤٩	المفاوضات العربية-الإسرائيلية ومستقبل السلام فى الشرق الأوسط	د.مصطفى علوى (محرر)
٥٠	النظام العالمى الجديد	د.محمد السيد سليم (محرر)
٥١	ماذا يعنى خريج علوم سياسية	د.على الصاوى
٥٢	التحول الديمقراطى فى المغرب	د.أحمد ثابت
٥٣	اتجاهات جديدة فى الإدارة بين النظرية والتطبيق	د.عطية حسين أفندى
٥٤	الجماعة الأوروبية ألمانيا ومصر	د.ودودة بدران (محرر)
٥٥	السياسة والتغير الاجتماعى فى الوطن العربي	د.جلال عبد الله معوض
٥٦	الأمم المتحدة فى ظل التحولات الراهنة فى النظام الدولى	د.حسن نافعة (محرر)
٥٧	معجم المصطلحات السياسية	د.على الدين هلال (مشرف) د.نيفين مسعد (محرر)
٥٨	أمن الخليج العربي: دراسة فى الإدراك والسياسات	د.عبد المنعم المشاط (محرر)
٥٩	التطور السياسى فى مصر ١٩٨٢-١٩٩٢	د.صفى الدين خربوش (محرر)
٦٠	الثقافة السياسية فى مصر بين الاستمرارية والتغير	د.كمال المنوفى د.حسنين توفيق (محرران)
٦١	التعليم والتنشئة السياسية فى مصر	د.كمال المنوفى (محرر)

م	عنوان الكتاب	المؤلف (المحرر)
٦٢	منظمة المؤتمر الإسلامي فى عالم متغير	د.محمد السيد سليم (محرر)
٦٣	الدور الإقليمى لمصر فى الشرق الأوسط	د.عبد المنعم المشاط (محرر)
٦٤	المرأة المصرية والعمل العام:رؤية مستقبلية	د.علا أبو زيد (محرر)
٦٥	إصلاح الأمم المتحدة	د.حسن نافعة
٦٦	الحركات الإسلامية فى عالم متغير	د.علا أبو زيد (محرر)
٦٧	المصالحة العربية الرؤى-الآليات-احتمالات النجاح	د.صفى الدين خربوش (محرر)
٦٨	السياسة والنظام المحلى فى مصر	د.السيد عبد المطلب غانم(محرر)
٦٩	ظاهرة العنف السياسى من منظور مقارن	د.نيفين عبد المنعم مسعد (محرر)
٧٠	النخبة السياسية فى العالم العربي	د.على الصاوى (محرر)
٧١	التحليل السياسى الامبريقى: طرق البحث فى العلوم السياسية	مجموعة مترجمين
٧٢	مصر والقوى الكبرى فى النظام الدولى الجديد	د.أحمد الرشيدى (محرر)
٧٣	الانتخابات الإسرائيلية "الكنيست الرابعة عشر ١٩٩٦" ومستقبل التسوية	د.عبد العليم محمد
٧٤	قضايا الخصخصة فى مجلس الشعب	د.عزة وهبى
٧٥	تطور النظام السياسى فى مصر ١٨٠٣-١٩٩٧	د.على الدين هلال
٧٦	منظمة المؤتمر الإسلامي: دراسة قانونية-سياسية فى ضوء قانون المنظمات الدولية	د.أحمد الرشيدى
٧٧	المؤسسة التشريعية فى الوطن العربي	د.أحمد الرشيدى (محرر)
٧٨	الحماية الدولية للاجئين	د.أحمد الرشيدى (محرر)
٧٩	مصر ومشروعات النظام الإقليمى الجديد فى المنطقة	د.نادية محمود مصطفى (محرر)

م	عنوان الكتاب	المؤلف (المحرر)
٨٠	القضية الفلسطينية وآفاق التسوية السلمية	د.أحمد الرشيدى (محرر)
٨١	تطور النظام السياسى فى مصر ١٨٠٣-١٩٩٩(ط٢)	د.على الدين هلال
٨٢	مصر ودول الجوار الجغرافى فى التسعينيات	د.نازلى معوض أحمد (محرر)
٨٣	العلاقات الدولية بين الأصول الإسلامية وبين خبرة التاريخ الإسلامى	د.نادية محمود مصطفى د.سيف عبد الفتاح(محرران)
٨٤	السياسات الخارجية للحركات الإسلامية	د.نيفين عبد المنعم مسعد د.عبد العاطى محمد
٨٥	تطور النظام السياسى فى مصر ١٨٠٣-١٩٩٩(٣)	د.على الدين هلال
٨٦	الليبرالية الجديدة	د.نازلى معوض أحمد (محرر)
٨٧	قضايا العلاقات المصرية-التركية	د.جلال عبد الله معوض
٨٨	مصر ودول الجوار الجغرافى فى التسعينات(ط٢)	د.نازلى معوض أحمد (محرر)
٨٩	الخبرة السياسية المصرية فى مائة عام	د.نازلى معوض أحمد (محرر)
٩٠	إحياء النظام الإقليمي العربي	د.أحمد الرشيدى
٩١	المدرسة المصرية فى السياسة الخارجية (مجلدان)	د. مصطفى علوى (محرر)
٩٢	السياسات الخارجية للدول العربية (الطبعة الثانية)	د.علىّ الدين هلال د. بهجت قرنى (محرران)
٩٣	العدوان على العراق:خريطة أزمة ومستقبل أمة (الطبعة الأولى)	د. نادية محمود مصطفى د. حسن نافعة (محرران)

م	عنوان الكتاب	المؤلف (المحرر)
٩٤	حول دلالات عملية الانتخابات الإسرائيلية ونتائجها: إسرائيل فى مفترق طرق	د. نادية محمود مصطفى أ. جلال الدين عز الدين (محرران)
٩٥	الفكر السياسى المصرى المعاصر	د.علا أبوزيد (محرر)
٩٦	مصر والأمة: ماذا بعد العدوان على العراق	د. عمرو دراج د. نادية محمود مصطفى
٩٧	إسرائيل من الداخل:خريطة الواقع وسيناريوهات المستقبل	د. نادية محمود مصطفى أ. هبه رءوف(محرران)
٩٨	تطور النظام السياسى فى مصر ١٨٠٢-١٩٩٩ (الطبعة الخامسة)	د. على الدين هلال
٩٩	الدور الإقليمى لمصر فى مواجهة التحديات الراهنة	د. نادية محمود مصطفى د. زينب عبد العظيم (محرران)
١٠٠	ماذا بعد إنهيار عملية التسوية السلمية	د. نادية محمود مصطفى (محرر)
١٠١	بيان تطور الحل العسكرى الإسرائيلى ومراجعة السياسة الإسرائيلية تجاه التسوية السلمية ٢٠٠٠-٢٠٠٤ : قراءة فى وثيقة جنيف وتداعياتها.	د. نادية محمود مصطفى أ. أمجد جبريل (محرران)
١٠٢	استراتيجية التواصل مع فلسطينيى ٤٨	إعداد: أ.د/أحمد جراد- أ.د نادية مصطفى أ.د نادية مصطفى (محرر)
١٠٣	أبعاد الصراع فى دارفور:الأزمة والأفق المستقبلي	أ.د/اجلال رأفت- أ/هانىء رسلان أ.د/نادية مصطفى (محرر)

م	عنوان الكتاب	المؤلف (المحرر)
١٠٤	ثلاثون عاماً على حرب٦أكتوبر:نظرة للأمام	أ.د/نادية مصطفى- أ.د/باكيـــــــام الشرقاوى(محرران)
١٠٥	المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية:رؤى جديدة لعالم المتغير	د/علا أبو زيد أ/هبـــــــة رعوف عزت(محرران)
١٠٦	الشرق الأوسط بعد ١١-٩- رؤى مصرية وتركية	أ.د/نادية مصطفى د/ باكينـــام الشـــرقاوى (محرران)
١٠٧	برامج التربية المدنية فى مصر حاضرها ومستقبلها	أ.د. علا أبوزيد (محرر)

رقم الإيداع ١٦٥٧٤ لسنة ٢٠٠٥م

الترقيم الدولي: I.S.B.N.: 977 – 241 – 700 – 6